وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 ـ الحاج لخضر ـ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
فرع: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
بلقاسم سرايري

إشراف
أ.د. علي همّال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د / كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيســـــا
أ.د / علي همال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 2	مشرفا ومقررا
أ.د / عمار عماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
أ.د / صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
د / عمار نويوة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د / محمد زعلاني	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بســـم الله الرحمن الرحيم

{اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)}

صدق الله العظيم

الآيات (1، 2، 3، 4، 5) من سورة العلق

الإهداء

إلى ...

اللذينِ كانا دوما منارتين في طريقي، وأحباني من غيرِ مقابل، وكانت دعواتُهما الصالحات خيرَ سندٍ لي في هذه الحياة،

والديَّ الكريمين أطالَ اللهُ في عُمرهما.

وإلى ...

من سعدتُ معها، رفيقة دربي وأم أولادي، زوجتي الغالية

وإلى ... بهجتي أولادي أمينة ووفاء وعبد الجليل وإكرام.

وإلى .... كل أفراد أسرتي الغالية

أهدي ثمرة هذا الجهد

شكـر وتقـدير

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه الأطروحة، وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ وعظيمِ الامتنانِ إلى أستاذِي الفاضل الأستاذ الدكتور عليّ همّال، الذي شرّفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة؛ والحقُ أنهُ كانَ كريمًا معي وصابرًا، ولم يبخلْ عليّ بتوجيهاتِه السّدِيدَة وملاحظاتِه الدقيقة ونصائحِه القيّمة التي ساعدتني كثيرا في إخراجِ هذا العملِ المتواضع إلى حيزِ الوجود.

ولا يفوتُني أن أتوجهَ أيضا بخالصِ الشكرِ والتقديرِ إلى كل الأساتِذَة الفضلاء والأصدقاء الأعزاء الذين أعانُوني بالملاحظةِ الدقيقة والكلمةِ الطيبة والتشجيعِ المتواصل، و إلى كلِ من ساعدَني من قريبٍ أو بعيد.

لكل هؤلاء أقول جزاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

صفحة

الفهرس العام للمحتويات	أ
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال	و
المقدمة العامة	01
الفصل الأول – الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد البترولي	27
المبحث الأول – الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.....	29
المطلب الأول – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الثاني – محددّات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية..	37
المطلب الثالث – الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	47
المبحث الثاني – الإطار النظري للاقتصاد البترولي	53
المطلب الأول – التعريف بصناعة البترول والغاز	53
المطلب الثاني – التكاليف والاستثمارات في قطاع البترول والغاز	66
المطلب الثالث – مفاهيم أساسية حول المحروقات	74
خلاصة الفصل الأول	80
الفصل الثاني: التحولات الهيكلية الأساسية في قطاع البترول والغاز على المستوى الدولي...	83
المبحث الأول – أهمية البترول والغاز للاقتصاد العالمي	84
المطلب الأول – تطور مكانة البترول والغاز في ميزانية الطاقة العالمية	84
المطلب الثاني – آفاق تطور أهمية البترول والغاز للاقتصاد العالمي	88
المبحث الثاني– التحولات الهيكلية الأساسية في تجارة البترول والغاز على المستوى الدولي	91
المطلب الأول – أنماط التسويق في سوق البترول	91
المطلب الثاني – نظام تكوين الأسعار في سوق البترول	95
المطلب الثالث – نمط التسويق ونظام تكوين الأسعار في سوق الغاز الطبيعي	104
المبحث الثالث – تطور هياكل العرض والطلب في أسواق البترول والغاز الدولية	106
المطلب الأول – تطور هيكل العرض والطلب في سوق البترول	106
المطلب الثاني – تطور هيكل العرض والطلب في سوق الغاز الطبيعي	121
خلاصة الفصل الثاني	131

الفصل الثالث – قطاع المحروقات في الجزائر: الأهمية، التحديات والخصائص الاقتصادية 132
المبحث الأول – الأهمية التاريخية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر 134
المطلب الأول – الأهمية التاريخية لقطاع المحروقات 134
المطلب الثاني – الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في فترة الانفتاح الاقتصادي 138
المبحث الثاني – التحديات الأساسية في قطاع المحروقات 145
المطلب الأول – التحديات الاقتصادية الأساسية لقطاع المحروقات 145
المطلب الثاني – التحديات الأساسية الأخرى لقطاع المحروقات 152
المبحث الثالث – خصائص قطاع المحروقات في الجزائر 156
المطلب الأول – مقومات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات 156
المطلب الثاني – معوقات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات 161
خلاصة الفصل الثالث 164
الفصل الرابع – استراتيجية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر 166
المبحث الأول – خصائص ودوافع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات 167
المطلب الأول– خصائص الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات 167
المطلب الثاني – دوافع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر 175
المبحث الثاني – الإطار القانوني لاستراتيجيات الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات بالجزائر 181
المطلب الأول – الإطار القانوني لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في ظل القانون 86-14 181
المطلب الثاني – الإطار القانوني لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في ظل القانون 05-07 188
المبحث الثالث – الجدل حول الاستراتيجية المثلى للانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات 196
المطلب الأول – رؤية أنصار استراتيجية الانفتاح الكامل 196
المطلب الثاني – رؤية أنصار استراتيجية الانفتاح الحَذِر واستمرار تجاذب الرؤى الاستراتيجية 200
خلاصة الفصل الرابع 207
الفصل الخامس ـ تقييم واقع وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر 209
المبحث الأول – دراسة وتحليل واقع سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات 210
المطلب الأول – قياس نتائج تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات 210
المطلب الثاني – تدفقات وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطاع المحروقات 219
المبحث الثاني – تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاستكشاف والإنتاج 226
المطلب الأول– تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف 227
المطلب الثاني – تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج 247
المبحث الثالث ـ أثر الاستثمار المباشر على هيكل صادرات القطاع وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد 259

المطلب الأول- الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل صادرات المحروقات 259
المطلب الثاني- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع المحروقات على التوازنات الكلية للاقتصاد 273
المبحث الرابع: المأزق والاتجاه نحو استراتيجية جديدة في قطاع المحروقات 281
المطلب الأول- طبيعة الأزمة الحالية في القطاع وجدوى اعتماد استراتيجية جديدة 281
المطلب الثاني- الاستراتيجية الجديدة الخاصة بشركة سوناطراك 285
خلاصة الفصل الخامس 297
الخاتمة 301
قائمة المراجع 314
الملاحق 325

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	صفحة
01	الهيكل النموذجي للمنتجات النفطية المشتقة من برميل الخام الواحد	66
02	الاحتياطات القصوى المتوفرة من البترول والغاز الطبيعي	78
03	التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم	79
04	توزيع وكلفة إنتاج أنواع النفط غير التقليدي	79
05	سيناريو تطور الطلب على مصادر الطاقة الأولية إلى أفق 2030	89
06	تطور معدلات النمو الاقتصادي العالمي في سياق الأزمات الاقتصادية لأعوام 1998	99
07	تطور متوسط سعر خام برنت في سياق الأزمات الاقتصادية لأعوام 1998 و2008	100
08	تطور حجم احتياطات البترول في العالم بين أعوام 1995 و2014	107
09	توزيع احتياطات البترول التقليدي وغير التقليدي المؤكدة والمحتملة في العالم	110
10	تطور إنتاج الخام في العالم خلال الفترة 1979-1995	110
11	إنتاج البترول في العالم في سنوات 2005 و2015 حسب أوبك وBP	112
12	استهلاك البترول في العالم خلال سنوات 1995 و2005 و2015	117
13	حركة العرض والطلب بين مناطق العالم سنة 2015	119
14	التوزيع القطاعي لاستهلاك البترول في العالم سنة 2005	119
15	تطور توزيع استهلاك مجموعات المشتقات البترولية خلال الفترة 1995-2015	120
16	تطور احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم	123
17	تطور الاحتياطي المؤكد لأهم البلدان المالكة للغاز الطبيعي لسنوات 2014/2004/1994	124
18	تطور توزيع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في العالم	125
19	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في أهم البلدان المنتجة في سنوات 2015/2005/1995	126
20	ترتيب أهم المصدرين والمستوردين للغاز الطبيعي في العالم سنة 2015	130
21	تطور الانفاق السنوي المتوسط للفرد والعائلة بين 2000 و2011	140
22	تطور الوضعية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1992-2015	142
23	أهمية إيرادات المحروقات للميزانية العامة للدولة	144

24	الأسعار المحلية لمشتقات النفط (البنزين من نوع 95 أوكتين، زيت الغاز أو الديزل) سنة 2016	**149**
25	التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم	**158**
26	تطور احتياطي النفط المؤكد وإنتاج الجزائر خلال السبعينيات والنصف الأول للثمانينيات	**176**
27	معدلات الإتاوة في النظام الجبائي الجزائري للقانون 05-07	**194**
28	عقود الاستكشاف الموقعة في الفترة 1992- 2000	**211**
29	طلبات عروض مشاريع الاستكشاف والعقود الموقعة للفترة 2001-2014	**212**
30	رصيد (مخزون) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر للفترة 1990-2015	**221**
31	مجموع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر لقطاع المحروقات للفترة 2011 - 2014	**225**
32	المجهود الكلي للاستثمار في ميادين الاستكشاف والتطوير للفترة 2000-2013	**226**
33	نشاط المسح الزلزالي خلال الفترة 1999-2014	**229**
34	تطور عدد الاكتشافات في الفترة 1990- 2015	**235**
35	مستويات الاحتياطي المؤكد للبترول الخام والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 1990-2015	**239**
36	توزيع كثافة الحفر في الأحواض الرسوبية الجزائرية إلى غاية 2010	**243**
37	التوزيع الحالي لتغطية المجال المنجمي الجزائري للمحروقات	**245**
38	تطور الإنتاج الكلي للمحروقات في حقول سوناطراك وحقول الشراكة معا	**250**
39	تطور هيكل الإنتاج للبترول والغاز في حقول الشراكة وحقول سوناطراك	**251**
40	توزيع إنتاج الخام في الحقول الفردية لسوناطراك وحقول الشراكة	**255**
41	تطور صادرات المحروقات خلال الفترة 1997-2014	**261**
42	التوزيع النسبي لتطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة لقطاع المحروقات ولباقي القطاعات الاقتصادية	**266**
43	التوزيع النسبي لصادرات المحروقات	**269**
44	تطور الدّين العام الخارجي وخدمة الدّين العام الخارجي خلال الفترة 1998-2015	**275**
45	التحويلات المالية نحو الخارج للشركات النفطية الأجنبية خلال الفترة 1996-2015	**279**

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	صفحة
01	الحالات الممكنة في علاقة الاستثمار المباشر	33
02	الانخفاض المتدرج في درجة عدم التأكد من تكلفة المشروع بعد كل دراسة جديدة	64
03	توزيع تكلفة حفر بئر استكشافية على اليابسة	70
04	العلاقة بين الموارد والاحتياطي	76
05	الأقسام المختلفة للاحتياطات	77
06	هيكل ميزانية الطاقة العالمية أثناء الصدمة النفطية الأولى سنة 1973	85
07	هيكل ميزانية الطاقة العالمية في سنة 2014	87
08	طريقة تحديد سعر الغاز الطبيعي "Netback" في العقود الحالية	105
09	مقارنة بين إنتاج النفط المتراكم والإضافة الصافية للاحتياطي المؤكد في العالم للفترة 2006-2015	114
10	تطور مؤشر التكاليف الرأسمالية في قطاع المنبع (UCCI) للفترة 2000- 2015	121
11	تطور الناتج الداخلي الخام وقيمة إنتاج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2014	140
12	المردودية بعد التكرير(التقطيعات) للخام الجزائري وعدد آخر من الخامات	157
13	حجم الاستثمار المباشر حسب مصدرين مختلفين (وزارة الطاقة واليونكتاد) خلال الفترة 1999-2010	220
14	تطور حجم الاستثمار في الاستكشاف والتطوير على مستوى العالم خلال الفترة 2008-2015	222
15	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1999-2010	223
16	مقارنة بين مجهود المسح الزالزالي ذي الـ 3 أبعاد عند سوناطراك والشراكة	230
17	نشاط الحفر الاستكشافي في النصف الثاني للتسعينيات	232
18	تطور نشاط الحفر الاستكشافي خلال الفترة 2000-2014 في مشاريع الشراكة وسوناطراك	233
19	تطور أعداد الآبار المنتجة للمحروقات خلال الفترة 1995-2014	248
20	تطور قيمة صادرات المحروقات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1995-2015	264
21	تطور صادرات الخام والمشتقات النفطية خلال الفترة 1995-2015	270
22	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	276

المقدمة العامة

توطئة

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرةٌ اقتصادية برزت على ساحة النشاط الاقتصادي العالمي في العقود الأخيرة، ويُعتبر اليوم أحد المظاهر الأساسية للعولمة الاقتصادية. لقد لفتت الظاهرة انتباه الباحثين والساسة الاقتصاديين على السواء ونالت اهتمامهم، فأولاها كل فريق من الفريقين أهمية وعناية خاصة، فاهتم الفريق الأول بدراسة موضوع الظاهرة وبحث في كل أبعاده؛ واهتم الفريق الثاني بوضع السياسات والخطط الاقتصادية الكفيلة بجذب هذه الاستثمارات والاستفادة منها.

لم تكن أغلبية البلدان النامية في بداية عهد الاستقلال تنظر الى الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرة إيجابية، وإنما كانت تنظر إليه بنظرة سلبية يغلب عليها طابع الشك والتوجس، لأنها كانت ترى فيه تهديدا للسيادة الوطنية المسترجعة، وفي الشركات المتعددة الجنسيات القائمة به أدوات لإعادة بسط نفوذ وهيمنة الدول الاستعمارية على مستعمراتها القديمة. بعد ذلك، أخذت هذه النظرة في التحول تدريجيا، فتغيرت في الأول – في بداية عقد الثمانينيات تقريبا – إلى نظرة متفتحة نسبيا، أصبحت ترى أن هذا الاستثمار قد يكون هو الفرصة المنتظرة والأداة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود. وقد حدث هذا التغير في النظرة تحت ضغط شح الموارد المالية المحلية وتقلص فرص الحصول على القروض الخارجية التقليدية في أعقاب أزمة المديونية التي أصابت الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، وخصوصا اقتصادات البلدان النامية، والتي عجلت بتراجع وفشل معظم مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

في ذلك السياق الدولي المأزوم، لم يكن ليشفع للجزائر أنها كانت البلد الرائد من بين بلدان منظمة أوبك في تأميم قطاع المحروقات في محاولة لوضع ثروة وايرادات هذا القطاع في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية للبلد، ولا أنها كانت من بين البلدان النامية السباقة الى بناء نموذج محلي للنهوض بالاقتصاد الوطني اعتمادا على الإمكانات الذاتية للبلد، فيجعل منها ذلك استثناءً وتَسلَم من تداعيات تلك الأزمة المالية العالمية العنيفة. لم يمنع كل ذلك وصول الأزمة الى الجزائر في النصف الثاني للثمانينيات، وكانت أزمة اقتصادية ومالية حادة وخانقة، اضطرت الجزائر خلالها وفي ظل ضعف وسائل المواجهة الى تغيير الاتجاه والعقيدة الاقتصادية السائدة يومئذ، وإقرار سياسة جديدة تقوم على الانفتاح الاقتصادي، وكانت انطلاقة التجربة من قطاع المحروقات الذي كان أول قطاع اقتصادي في الجزائر يتم فتحه أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بحكم أنه القطاع الوحيد القادر على تأمين الموارد المالية الضرورية لاستمرار عجلة النمو الاقتصادي للبلد.

بعد ذلك، جاء صعود ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية في التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وما رافق هذه الظاهرة من ثورة تقنية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ليكون عاملا إضافيا لتعزيز اتجاه الانفتاح الاقتصادي في معظم بلدان العالم، ولتتغير المواقف والقناعات كلية هذه المرة، ويتغير تعامل البلدان النامية مع الاستثمارات الأجنبية تغيرا جذريا، وأصبحت هذه البلدان، ومنها الجزائر، تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتسابق في منح أفضل الشروط لاستقطابه، وفي كل القطاعات دون استثناء، بما فيها قطاع النفط والغاز الاستراتيجي، وكل ذلك كان يتم بدعم وتشجيع من مؤسسات وهيئات دولية حريصة على تعميق نزعة الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد العالمي كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

ومنه، لم تعد المسألة المطروحة اليوم أمام الجزائر وجل البلدان المنتجة للنفط والغاز هي مسألة الاختيار بين الانفتاح أو عدم الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، لأن طرح النقاش بهذه الكيفية أصبح متجاوزا منذ التسعينيات على الأقل في معظم البلدان النفطية، والانفتاح الاقتصادي صار ضرورة حيوية بعد التحولات الاقتصادية والتقنية العميقة في صناعة البترول والغاز على المستوى الدولي، بل هو اليوم واقع مفروض في كل البلدان النفطية، بما فيها تلك البلدان التي سبق لها وأن قامت بعمليات التأميم في السبعينيات، ولا تستثنى من ذلك إلا المملكة العربية السعودية، وإلى وقت قريب، المكسيك والكويت، أما باقي الدول فقد عمدت بشكل أو بآخر إلى فتح أو إعادة فتح قطاعاتها النفطية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الموضوع

ما دامت مسألة المفاضلة بين نظامين لاستغلال المحروقات، أحدهما يقوم على الانفتاح الاقتصادي والآخر على الحمائية أصبحت تقريبا غير مطروحة تماما في ساحة النقاش والحوار الاقتصادي حاليا، لأن جل البلدان المنتجة للمحروقات، ومنها الجزائر، قد سبق لها التكيف مع السياق الدولي العام وحسمت في أمر المسألة، واختارت لنفسها بشكل أو بآخر نهج الانفتاح الاقتصادي، فإن جوهر المسألة الذي يجب أن يبقى مطروحا للنقاش في الجزائر في تقدير الباحث، هو في تحديد شكل ودرجة وحدود ومجالات هذا الانفتاح، وهو ما يقتضي في الأول تعريف دور القطاع في الاقتصاد الوطني تعريفا دقيقا، وتصميم استراتيجية مثلى لتطوير القطاع، وتحديد موقع ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاستراتيجية بشكل واضح، وفي ضوء ذلك وضع السياسة القطاعية والصيغة القانونية

المناسبة التي تكفل من جهة تدفق الاستثمارات المباشرة بأحجام مقبولة وتجذب الشركات النفطية الدولية الأكثر تأهيلا وقدرة على تقديم القيمة المضافة المطلوبة، وتضمن من جهة ثانية تعظيم درجة المنفعة والاستفادة من قدوم هذه الاستثمارات والاحتكاك بهذه الشركات الى أقصى حد ممكن، وتحصن القطاع من جهة ثالثة ضد مخاطر السقوط في فخ استراتيجيات الهيمنة والاحتواء الخارجي.

مشكلة الدراسة

إنَّ تجربةً للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر مستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، كتجربة قطاع المحروقات في الجزائر، لهي تجربةٌ تستحق الدراسة والتقييم، للوقوف على مدى ما تحقق من ورائها من نتائج خلال كل هذه المدة، ثم الحكم لها أو عليها؛ وهو ما يمكن إنجازه من خلال البحث في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف نشاطات قطاع المحروقات، ثم بيان وتحليل الآثار التي ترتبت على ذلك في مختلف الميادين على ضوء المعايير والمؤشرات المتعارف عليها في هذا القطاع، للوصول الى استخلاص النتائج والحكم فيما إذا كانت استراتيجية الانفتاح الاقتصادي التي تم اعتمادها وتطبيقها في القطاع قد نجحت في بلوغ الأهداف المرسومة لها في الأول وقدمت القيمة المضافة المنتظرة، أم أن الأمر قد جرى عكس ذلك، وأن هذه الاستراتيجية لم تقدم إلّا القليل، في مقابل تشوهات كثيرة أصابت هيكل القطاع وعززت بشكل أكبر منطق الخضوع لاستراتيجيات الشركات النفطية الدولية، والتبعية لمصالح رأس المال الأجنبي؛ وهو ما يعني في المحصلة: أنه في الوقت الذي كان منتظرا من الاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في تطوير قطاع المحروقات والارتقاء بأدائه الى مستويات أعلى حتى يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني بشكل أكثر كفاءة، ساهم هذا الاستثمار المباشر على النقيض من ذلك في تأزيم وضع القطاع أكثر، ومن ورائه وضع الاقتصاد الوطني بوجه عام على اعتبار قطاع المحروقات هو قاطرة الاقتصاد في الجزائر.

وبناءً على ما سبق، وللتحقق من فاعلية الاستراتيجية المطبقة ومن جدوى الاختيار أو الاختيارات التي قامت بها الجزائر وواقعية شكل الانفتاح الاقتصادي المعتمد في القطاع، سوف تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الأطروحة حول دراسة موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتحولات الأساسية في الهيكل الاقتصادي لقطاع المحروقات بالجزائر، وذلك من خلال البحث أساسا في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس مستوى النشاط في الميادين المختلفة

لقطاع المحروقات؛ وأهم هذه المتغيرات هي الاحتياطي، الإنتاج، والصادرات. وعليه، وفي ضوء ما سبق، يمكن طرح سؤال الإشكالية بالشكل التالي:

ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور الهيكل الاقتصادي لقطاع المحروقات في الجزائر؟

وتتعلق بهذا السؤال الرئيسي سلسلة من الأسئلة الفرعية:

أولا– ما هو السياق الدولي الذي جرى فيه تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر؟ أو بعبارة أخرى ماهي أهم تحولات الاقتصاد النفطي على المستوى الدولي في العقود الأخيرة التي جرى في كنفها تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي؟ وهل الاتجاه الحالي للسياق الدولي لا يزال يفرض ضرورة الاستمرار في سياسة الانفتاح الحالية؟ وهي أسئلة يحاول الإجابة عليها الفصل الثاني.

ثانيا– ما هي طبيعة وحجم التحديات والرهانات التي واجهت ولا تزال تواجه قطاع المحروقات في الجزائر ـ في مقابل الإمكانيات المتوفرة ـ والتي فرضت الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهو السؤال الذي يحاول الإجابة عليه الفصل الثالث.

ثالثا– ماهي العناصر الأساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة؟ وهل هذه السياسة منسجمة مع مستوى الإمكانات الذاتية المتوفرة ومستوى التحديات التي واجهت وتواجه القطاع؟ وهل التحديات المشار اليها في الفصل الثالث هي فعلا بالحجم الذي يبرر درجة الانفتاح الحالية في قطاع المحروقات؟ وهذه الأسئلة يحاول الإجابة عليها الفصل الرابع.

رابعا– ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر؟ وما هو أثر Impact هذا الاستثمار على مختلف الهياكل الاقتصادية للقطاع: الاستكشاف، الإنتاج، والتجارة الخارجية؟ وهذه الأسئلة يحاول الإجابة عليها الفصل الخامس التطبيقي.

الفرضيات:

إن الإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسي والأسئلة المتفرعة منه يقتضي البحث في الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الرئيسية:

كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور هيكل قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة إيجابيا.

2- الفرضيات الفرعية:

- الفرضية 1: شروط السياق الدولي هي من فرضت في الماضي شكل الانفتاح الاقتصادي المطبق في قطاع المحروقات بالجزائر، وهي التي تفرض الاستمرار في تطبيق هذا الشكل اليوم.
- الفرضية 2: ضعف الإمكانات الوطنية في مقابل حجم التحديات الكبير هي عامل حاسم وراء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات في الماضي، والاستمرار في تطبيقها في المستقبل.
- الفرضية 3: السياسة الاقتصادية الموضوعة لجذب الاستثمارات الخارجية نحو القطاع كفيلة بجذب حجم معتبر من الاستثمارات المباشرة.
- الفرضية 4: نجاح تطبيق استراتيجية تطوير القطاع بالاعتماد على الاستثمارات المباشرة في تحقيق الأهداف الرئيسية المرسومة لعملية الانفتاح الاقتصادي في القطاع.

منهج الدراسة

تم في هذه الدراسة استخدام الأسلوب الوصفي لتحليل آثار الظاهرة موضوع هذه الأطروحة والتي هي ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، وقد تم اعتماد هذا الأسلوب على أساس أنه أسلوب منهجي مناسب لهذا النوع من الدراسات التي تستهدف وصف ظواهر اقتصادية قائمة على أرض الواقع وصفا احصائيا كظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها في ضوء ما توفر من معارف ومعلومات وما تم جمعه من بيانات ومعطيات للوصول الى تفسير لمحددات الظاهرة ومسار تطورها والنتائج التي أفضت اليها وتكون قابلة للتعميم.

وقد اختار الباحث المنهج المذكور في الفقرة السابقة على بيّنة، وتحفظ على استخدام طرق الاقتصاد القياسي المنتشرة الاستعمال في الدراسات الاقتصادية اليوم لاعتبارات منطقية محدّدة ومعقولة – من وجهة نظر الباحث–، يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- غياب دراسات قياسية جادة – في حدود علم الباحث– في موضوع تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل قطاع المحروقات بشكل عام على المستوى المحلي يمكن الاسترشاد بها لبناء نموذج قياسي ذي مصداقية.
- عدم وفرة الاحصائيات التفصيلية لبعض العوامل الاقتصادية التي يمكن اعتبارها متغيرات مؤثرة على نمو قطاع المحروقات، وعدم وفرتها أحيانا لبعض المتغيرات لسنوات كثيرة، ما منع الحصول على سلاسل زمنية كاملة.
- والسبب الآخر لتحفظ الباحث على استخدام الطرق القياسية في هذه الدراسة هو إمكانية حدوث مشكلات منهجية عويصة تُصعّب مسألة استخدام هذه الطرق، وتدفع الى عدم الاطمئنان الى صحة النتائج التي يمكن الوصول اليها.

أولى هذه المشكلات التي تصادف الباحث عند محاولة فحص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على وجه عام هي في تقديري مشكلة إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة النمو كمتغير خارجي يفسر هذا النمو – تطور قطاع المحروقات – ، لأنه قد يكون العكس هو الصحيح، وقد يحصل وأن يكون التأثير متبادل في نفس الوقت (السببية المزدوجة أو في الاتجاهين)، أي أن زيادة معدلات النمو أو زيادة الناتج الداخلي الخام أو بعض المتغيرات المؤثرة في هذا الأخير تؤثر من جهتها هي الأخرى بالزيادة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنتيجة لزيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الوضع المالي لهذا البلد، وخصوصا عندما يتعلق الأمر باقتصاد ريعي تتغير فيه مستويات النمو بشكل كبير وسريع أحيانا، لأنها خاضعة أساسا لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذه الأخيرة تتميز في الغالب بعدم الاستقرار والتذبذب الكبير في الأسعار، وهو ما ينعكس حسب الحالة إما سلبا أو إيجابا على إيرادات البلد، وبالنتيجة على النمو الاقتصادي في ذات الاتجاه.

والمشكلة المنهجية الثانية وهي مشتقة من المشكلة الأولى هي إمكانية تقرير حالة ارتباط غير صحيح أو تقدير درجة ارتباط غير دقيقة بين المتغيرين التابع والمستقل: النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على التوالي،

أي تأكيد حالة تأثير غير موجودة في الواقع؛ كل ذلك لأنّ الدالّة لم تتضمن كل المتغيرات المفسرة، وهي كثيرة جدا في حالة قطاع البترول، أو تسيئ تقدير تأثير بعض المتغيرات، وهذه الحالة يمكن

ملاحظتها عمليا بقوة أيضا في حالة قطاع البترول، حيث تكون العوامل غير الاقتصادية في بعض الفترات محددا أساسيا للأسعار، فيما تصبح المتغيرات الأساسية كحجم العرض والطلب في السوق محددّا ثانويا.

لتجاوز هذه المشكلات المنهجية والوصول الى نتائج يمكن الاطمئنان اليها، يحتاج الأمر على الأقل حسب رأينا الى استخدام طرق قياسية عديدة، وهذا الأمر يعني ضرورة التحكم والإلمام بكل هذه الطرق، وهو أمر فوق الطاقة العلمية للباحث.

تبقى الإشارة أن الباحث قد حرص خلال الدراسة، وعلى وجه خاص، على مسألة مصداقية البيانات والمعطيات الرقمية المجمعة، وبحث عنها أساسا في المصادر الأساسية، وكان في كل مرة يقارن هذه البيانات في أكثر من مصدر، سواء في ذلك المصادر الوطنية كوزارة الطاقة والبنك المركزي وشركة سوناطراك مثلا، أو المصادر الدولية كمنظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة واليونكتاد وغيرها من المنظمات والهيئات، ما جعله لا يأخذ إلّا بالأرقام والمعطيات التي يجمع عليها أكثر من مصدر أو تكون متقاربة في مصدرين على الأقل ويتجاوز كل البيانات والمعطيات المتضاربة أو التي تبدو بعيدة عن الواقع، خصوصا في ظل " أزمة احصائية" حقيقية تعاني منها الجزائر.

حدود الدراسة

إن حدود الدراسة الموضوعية والزمانية والمكانية هي كما يلي:

من حيث الموضوع، تركز اهتمام الدراسة على البترول أكثر من الغاز الطبيعي، وذلك لاعتبارات عديدة، موضوعية ومنطقية؛

أولا – إن دراسة موضوع البترول كافية من زوايا معينة لفهم التطورات الحاصلة في أسواق المحروقات في عمومها، لأن باقي الأسواق تتأثر بشكل أو بآخر للتحولات الواقعة في سوق البترول، وعلى سبيل المثال تحديد السعر في سوق الغاز الطبيعي يرتبط مباشرة بتطورات سعر البترول.

ثانيا – يحتاج تحليل كل العناصر والتحولات الحاصلة في قطاعات البترول والغاز الطبيعي بشكل معمق وعلى المستويين المحلي والدولي معا، الى مساحة أكبر من المساحة التي تسمح بها هذه الأطروحة.

ثالثا– وجود أسواق دولية متعددة للغاز الطبيعي، ولكل واحدة منها خصائص مميزة خاصة بها، ودراسة كل هذه الأسواق يحتاج هو الآخر الى مساحة أكبر من المساحة التي تسمح بها هذه الأطروحة.

أما من حيث الزمان، فقد تم تحديد الإطار الزمني بالفترة 1990–2015، أي مدة ربع قرن، وإنْ كانت هذه المدة طويلة نسبيا، إلاّ أنها ضرورية في تقديرنا لتكوين الصورة الشاملة والمتكاملة والصحيحة عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، على اعتبار أن هذه المدة تكاد تغطي كامل فترة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي بالمناسبة لم تكن موحدة في شكلها العام، وتميزت خلال هذه الفترة بالاختلاف بين مرحلة وأخرى.

إن تحديد بداية الفترة بعام 1990 يتوافق إلى حد معين مع انطلاق تنفيذ عقود الاستكشاف الأولى الموقعة مع الشركات الأجنبية في نهاية الثمانينيات في إطار القانون المؤسس للانفتاح الاقتصادي 86–14؛ وتحديد نهاية الفترة بعام 2015 سببه قلة المعلومات المتوفرة حول نشاط قطاع المحروقات في الجزائر بعد هذه السنة، علما أن آخر تقرير سنوي صادر عن شركة سوناطراك مثلا الى حدود بداية عام 2018 يعود الى عام 2014.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1– تقييم جاذبية السياسة الاقتصادية المعتمدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع.

2– بيان نقاط القوة والخلل في الاستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاع قصد تعزيز الإيجابيات وتفادي السلبيات في المستقبل.

3– تقييم تجربة الانفتاح في قطاع المحروقات من خلال التحديد الدقيق لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاستكشاف والإنتاج والتجارة الخارجية خصوصا.

4– تقدير أهمية وخطورة التغيرات الهيكلية الحاصلة في القطاع.

5– محاولة استنتاج أفكار جديدة للخروج بمقترحات عملية لتوجيه سياسة القطاع.

دوافع اختيار الموضوع

إن ما دفعني الى اختيار هذا الموضوع هو ما يلي:

1- إن هذا الموضوع هو استمرار لموضوع مذكرة الماجستير، وبالتالي فهو من الزاوية العلمية الصرفة تعميق لمعارف الباحث في هذا الميدان والذي هو ميدان الدراسات النفطية.

2- إن الموضوع مهم في ذاته لأن يخص القطاع الأساسي في الاقتصاد الوطني، والذي لا تزال عملية التنمية الاقتصادية ترتبط أساسا بإيراداته، سواء في ذلك الإيرادات لميزان المدفوعات أو الإيرادات للميزانية العامة للدولة.

3- خطورة وحساسية موضوع المحروقات اقتصاديا وسياسيا، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، نظرا لأهمية المحروقات للاقتصاد العالمي، وخصوصا البترول كمورد اقتصادي محل تنافس شديد وتجاذب قوي تشارك فيه الدول الكبرى وشركات عملاقة بحجم الدول في مقابل بلدان مالكة لهذه الثروات وفاقدة للسيادة تقريبا.

4- شبه غياب تقريبا للدراسات المتخصصة الجادة، خاصة أطروحات الدكتوراه، – في حدود علم الباحث– سواء المحررة باللغة العربية أو باللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية التي بحثت في موضوع التغيرات ذات الطابع الهيكلي في قطاع المحروقات التي لها علاقة بنشاط الشركات الدولية، رغم أهمية الموضوع وعلاقته المباشرة بالاقتصاد الوطني، ورغم خطورة وحساسية هذه المسألة.

5- الرغبة في نشر المعرفة وفي إثراء المكتبة العربية بالجزائر بدراسة إضافية حول موضوع الاستثمار والمحروقات في الجزائر نظرا لقلة الدراسات المتخصصة – في حدود علم الباحث دائما– المحررة باللغة العربية في هذا الميدان المعرفي.

الدراسات السابقة

تستند هذه الدراسة الى عدد من الدراسات السابقة، وهذه الدراسات هي نوعين: دراسات نفطية ودراسات حول موضوع آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

استندنا عند اعداد مشروع هذه الأطروحة وحتى خلال مرحلة إنجازها الى عدد من الدراسات السابقة التي تخص بشكل عام موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أو موضوع المحروقات، خصوصا في الجزائر؛ وركّزنا على دراسات عالجت سواء مواضيع شبيهة من حيث الشكل أو قريبة من حيث المحتوى من موضوع الأطروحة، وهي دراسات صادرة عن مؤسسات جامعية وهيئات أكاديمية، أو دراسات صادرة عن منظمات وهيئات دولية متخصصة.

يمكن إجمالا تقسيم الدراسات السابقة الى صنفين: دراسات حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسات صرفة حول موضوع المحروقات، ويمكن أيضا تقسيمها الى نوعين: دراسات على المستوى الدولي، سواء من إعداد أجانب أو جزائريين، ودراسات على المستوى الوطني أو دراسات وطنية.

أولا- الدراسات السابقة حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر

موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد المواضيع الاقتصادية التي نالت قدرا كبيرا من اهتمام الباحثين في العقود الأخيرة، وقد اسهبت الدراسات النظرية والتطبيقية، في معالجة الموضوع من زوايا كثيرة ومختلفة، منها زاوية الآثار المترتبة على هذا النوع من الاستثمار في البلدان المستضيفة له، سواء على المستوى الاقتصادي العام أو على مستوى قطاع من القطاعات، وهي الزاوية الأساسية التي تهمنا في هذه الأطروحة.

1- دراسة بورنسزتاين وآخرون (Borensztein *et Al.*, 1998)

BORENSZTEIN, Eduardo; De Gregorio, José et LEE, Jong-Wha (1998), "How does foreign direct investment affect economic growth", *Journal of International Economics*, Vol. 45.

أو ما معناه "**كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**"

اعتمدت هذه الدراسة القياسية على معطيات قاعدة للبيانات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الصناعية نحو 69 بلدا ناميا خلال فترة عقدين من الزمن (السبعينيات والثمانينيات). وتم فيها اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستعمال طريقة انحدار غير متصل(Seemingly Unrelated Regression) لتقدير القيم، وتوصلت الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قناة هامة لتحويل التكنولوجيا، وأنه يساهم نسبيا بشكل أفضل من الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي. غير أنها اشترطت لذلك امتلاك البلد المضيف لحد أدنى من تراكم رأس المال البشري.

ونتائج هذه الدراسة قريبة من نتائج دراسة أخرى هي دراسة ساجي (Saggi, 2000)، لكن هذه الأخيرة أكدت على فكرة ضرورة بلوغ البلد المستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مستوى أو سقفا معينا من التنمية في ميادين التعليم والبنية التحتية حتى يستطيع الاستفادة من مزايا هذا الاستثمار. وقريبة أيضا من نتائج دراسة (Acemoglu et Zilibotti, 1997) التي اعتبرت من جهتها وجود أسواق مال محلية متطورة شرطا للاستفادة أو لتعظيم المنفعة من تدفق هذه الاستثمارات.

2- دراسة دي ميلو (De Mello, 1999)

DE MELLO, Luiz R. (1999), "Foreign Direct Investment-led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data", Oxford Economic Papers, Vol. 51.

أو ما معناه بالتقريب: " **النمو المدفوع بالاستثمار الأجنبي المباشر: الحقيقة البينّة من السلاسل الزمنية ومعطيات العينة** "

انطلق الباحث في هذه الدراسة من معطياتٍ كميّة مستمدة من موازين مدفوعات عينّة من البلدان موزعة على مجموعتين: تتكون المجموعة الأولى من 16 بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، والثانية من 17 بلدا آخر غير عضو، أغلبها بلدان أسيوية، للفترة 1970-1990، وبعد الأخذ بعين الاعتبار مسألة اختلاف الخصائص بين هذه البلدان، اعتمد الباحث طريقة تقييم تقوم على تحليل الاستقرار Stationnarité والتكامل Co-intégration، واستنتج وجود تأثير هام للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاج في كلتا المجموعتين، حيث يعمل على زيادة نمو الإنتاج من خلال دعم الإنتاجية في المجموعة الأولى – بلدان المنظمة – ، ومن خلال دوره في تراكم رأس المال في المجموعة الثانية.

3- دراسة (Xu, B., 2000)

XU, Bin (2000), "Multinational Enterprises, Technology Diffusion, and Host Country Productivity Growth", *Journal of Development Economics*, Vol. 62."

أو " **المؤسسات المتعددة الجنسيات، نشر التكنولوجيا، نمو إنتاجية البلد المضيف**"

اعتمادا على المعطيات المتوفرة حول استثمارات الشركات الأمريكية في الخارج والقيمة المضافة للناتج الداخلي الخام للبلدان التي وقع فيها الاستثمار، وعددها 40 بلدا، ولفترة تمتد بين سنوات 1966 و1994، وباستعمال طريقة تقدير لمجموعة متغيرات تم فيها على وجه الخصوص مراعاة خصوصية الأثر والصفة المؤقتة لهذا الأثر ولكل بلد على حدة.

النتيجة التي خرج بها الباحث هي أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر متباين بين الدول الصناعية والدول النامية، فقد شجع هذا الأخير نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلدان الصناعية، وهو ما يعتبر مؤشرا معبرا بحسب الباحث على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انتشار التكنولوجيا في هذه البلدان بعد قيام فروع الشركات الأمريكية بالاستثمار فيها، لكن في المقابل لا يوجد إلّا قليل من

المؤشرات التي تعكس وجود هذا الأثر في حالة البلدان النامية، ما جعل الباحث يستنتج أيضا ضعف مستوى التحويل التكنولوجي نحو هذه البلدان، والذي ربما قد يحتاج ويشترط مستوى عال من التنمية وتراكم معين لرأس المال البشري حتى يستطيع البلد المضيف امتصاص التحويل التكنولوجي، وهو ما يعني في المحصلة أن الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو لا يتحقق في حالة البلدان السائرة في طريق النمو ذات الدخل الضعيف.

4- دراسة كرانكوفيتش وليفين (Crankovic et Levine, 2000)

CRANKOVIC, Maria et LEVINE, Ross (2000), " Does Foreign Direct Investment accelerate Economic Growth?", document de travail de l'Université du Minnesota.

أو ما معناه " **هل يُسرّع الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي** "

اعتمادًا على معطيات قواعد بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة 1960-95، والتي تخص 72 بلدًا، بحثت الدراسة في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج الداخلي الخام، وعلى عكس الدراسات الأخرى خلصت هذه الدراسة الى نتائج مخالفة تماما، حيث بينت بطريقة قياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتباره متغيرا خارجيا في دالّة النمو يكاد لا يمارس أي أثر على هذا المتغير الأخير، ولا تربطه أيضا أي علاقة قوية مع نمو إنتاجية العوامل (إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية FTT)، حيث اذا كانت آثار تراكم رأس المال تبدو ظاهريا هامة وإيجابية من وجهة نظر إحصائية، فإن هذه النتائج لا تصمد عند الاختبار لمتغيرات رأس المال البشري والتنمية المالية.

5- دراسة فطيمة بوعلام (2010)، أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة مونبيليي فرنسا ومُعَنونة:

« L'investissement direct à l'étranger : le cas de l'Algérie »

أو " الاستثمار المباشر في الخارج: حالة الجزائر"

ركزت الدراسة على موضوع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكانت تهدف الى البحث عن علاقة ارتباط بين المتغير التابع والذي هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له، وعن أيٍّ من بين كل قائمة المتغيرات هي المتغيرات الأكثر تأثيرا في تدفق الاستثمار؛ واشتملت هذه القائمة على نوعين من المتغيرات: متغيرات ماكرو-اقتصادية وأخرى مؤسسية Institutionnelles؛ ولإدراج هذا النوع الأخير من المتغيرات في نموذج التحليل القياسي عمدت الباحثة الى الدليل الدولي لأخطار البلدان ICRG الذي يقدم مؤشرات مختلفة للتعبير عن الخطر السياسي،

واختارت من بينها 12 مؤشرا لقياس هذا الخطر في الجزائر، منها مؤشرات الفساد، تقليد احترام القانون، نوعية النظام الديمقراطي، دولة القانون، الاستقرار الحكومي ... الخ ، وقد أظهرت نتائج الدراسة مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الجزائر بالوضع العام للمؤسسات حيث نوعية المؤسسات هي عامل مؤثر بشكل حاسم في مسألة جذب هذا النوع من الاستثمارات، وهي نتيجة متوافقة مع مفهوم " التكيف المؤسسي" المستعمل بكثافة في الأدبيات الاقتصادية حاليا، والذي يعتبر المؤسسات والسياسات وتطبيقاتها مُحدّد أساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- دراسة هند أوقنون (2014)، أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة باريس 3 تحت عنوان:

« La politique de promotion et d'attraction de l'investissement direct en Algérie »

أو " سياسة ترقية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"

تناولت الأطروحة، وهي دراسة نظرية إحصائية، موضوع سياسة ترقية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وركزت على مسألة الصعوبات التي تواجهها الجزائر للتأسيس لبيئة الاستثمار المناسبة التي تساعد على جذب الاستثمارات، وقد خلصت الى فكرة أن موطن الخلل ليس في نقص التمويل وإنما في تلك التصرفات والممارسات التي تعيق السير الحسن للمؤسسات والمرافق العامة، وأنه لكي تتجاوز الجزائر هذه الصعوبات ليس أمامها سوى: مكافحة كل مظاهر البحث عن الريع المنتشرة في الإدارة والمؤسسة الجزائرية، والاستمرار في مسار الإصلاحات الاقتصادية وبعث المصداقية في المؤسسات والعمل الحكومي.

ومن الدراسات الأكاديمية الهامة على المستوى الوطني التي صادفتنا خلال رحلة البحث الدراسة التالية:

7- دراسة الدكتور عبد الكريم بعداش، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجزائر، تاريخ المناقشة غير مذكور، وتحمل عنوان:

" الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"

تناولت الأطروحة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى جميع القطاعات في الجزائر بشكل عام، وحددت كإطار زمني لدراسة وتحليل الموضوع الفترة 1996-2005. الدراسة ركزت على مسألة مناخ الاستثمار في الجزائر.

وأهم نتائج هذه الدراسة تلك النتيجة التي خلص اليها بعد إجراء بعض المقارنات مع بعض الدول كتركيا وماليزيا، والتي مفادها أنه بالقياس الى الوزن النسبي لكل اقتصاد على حدة، فإن ما تلقته الجزائر من استثمارات خارجية خلال الفترة المعنية بالبحث ليس بعيدا على ما حققته البلدان الأخرى التي نجحت في استقطاب هذا النوع من الاستثمار، لأن العبرة ليست بالأرقام المطلقة وإنما بوزن هذه الاستثمارات في ميزان تكوين رأس المال الثابت، أي في نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت. كما خلص الباحث الى نتائج أخرى هي من وجهة نظري مهمة جدا، ومنها أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة المعنية قد تركت آثارا سلبية على ميزان المدفوعات، لكن في المقابل لم تزاحم الاستثمارات المحلية، ما يعني انتفاء الأثر من هذه الزاوية.

من جهة أخرى، صادفتنا أيضا دراسات هامة صادرة عن هيئات دولية غير أكاديمية، ومن بين هذا النوع من الدراسات ما يلي:

8- دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان:

« L'investissement direct étranger au service du développement : Un maximum d'avantages pour un minimum de coûts »

أو " **الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة التنمية: أقصى المنافع لأقل التكاليف** "

صدرت الدراسة عام 2002، وهي دراسة نظرية شاملة وفي غاية الأهمية عن البُعد التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استعرضت كل المسائل المرتبطة بهذا البعد تقريبا مثل آثار هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي، وكيفية مساهمته في نقل التكنولوجيا وتكوين رأس المال البشري، والشروط المطلوبة لتعظيم المنافع وتقليل المخاطر وغيرها من المسائل. وقد استفدنا كثيرا من هذه الدراسة في كل أقسام دراستنا تقريبا، كما أفادتنا في التعرف على أهم الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من بينها عدد من الدراسات المذكورة أعلاه.

ثانيا- الدراسات النفطية السابقة

نال موضوع النفط هو الآخر قسطا هام من اهتمام الباحثين، سواء في الجزائر أو على المستوى الدولي، وقد تراكم في هذا المجال حجم كبير من الدراسات التي تعنى بمسائل وقضايا نفطية كثيرة ومتنوعة، غير أن الملاحظ هو أن الدراسات الجادة الخاصة بالجزائر، وخصوصا الدراسات القياسية التي

تعالج تحديدا موضوع تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل قطاع المحروقات تكاد تكون غائبة.
ومن الدراسات الأكاديمية المهمة التي صادفتنا على المستوى الوطني ما يلي:

1- دراسة زبير سلوقي، وهي أطروحة دكتوراه علوم، تمت مناقشتها في جامعة قسنطينة سنة 2010، وعنوان الأطروحة هو:

« Les éléments d'efficacité d'une politique énergétique »

أو " **عناصر الفعالية لسياسة طاقوية**"

عالجت الدراسة معالجةً نظرية إشكالية جدوى إعداد سياسة للطاقة –خصوصا في قطاع البترول– ضمن سياق دولي تسوده تحولات اقتصادية هيكلية عميقة وتصاعد للنزعة الليبرالية في الاقتصاد خلال عقد التسعينيات والعقد الأول للقرن الواحد والعشرين (الإطار الزمني للأطروحة)، ولكن أيضا في ظل مطالبات من جهة البلدان المنتجة لمختلف أنواع المحروقات بضبط أسواق الطاقة والتقاسم المتكافئ للريع النفطي عبر تحديد سعر "عادل" للمنتجات النفطية.

بحثت الدراسة في كل المسائل ذات العلاقة بهذه التحولات – تحرير الأسواق، زيادة المضاربة، زيادة احتمال نضوب مصادر الطاقة ...الخ –، وخلصت الى نتيجة أن جل الفاعلين والمتدخلين أصبحوا يجمعون على أهمية وجود هذه السياسة، ولا يستثنى من ذلك حتى خصوم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وأنصار الاعتماد الكلي على آليات السوق في تنظيم الحياة الاقتصادية، فهؤلاء يعترفون الآن بضرورة تدخل الدولة في هذا الميدان لمعالجة المشكلات المتراكمة عبر مختلف بلدان العالم: تزايد حدة مشكلة أمن الطاقة، المشكلات البيئية، تصاعد مطالب حماية البيئة، ...الخ. كما خلصت الدراسة من جهة ثانية في القسم الخاص بالجزائر الى ضرورة تصميم استراتيجية اقتصادية حقيقية تضمن التنمية المستدامة، خصوصا والاستراتيجية الحالية التي تجعل من الإيرادات النفطية محركا للنمو قد ثبتت محدوديتها بشكل كبير.

لقد أفادتنا الأفكار المطروحة في هذه الرسالة الجامعية بشكل كبير، ويمكن اعتبار دراستنا امتدادا لهذه الدراسة، لوجود نقطة تقاطع بين الدراستين، حيث دراستنا تركز على ذات البعد الاستراتيجي المطروح بقوة في هذه الأطروحة.

2- دراسة الباحثة سهيلة شرفي، وعنوان الدراسة هو:

« L'avenir énergétique de l'Algérie : Quelles seront les perspectives de consommation, de production, et d'exportation du pétrole et du gaz à l'horizon 2020-2030? »

أو "**المستقبل الطاقوي للجزائر: ما هي آفاق الاستهلاك، الإنتاج والتصدير للبترول والغاز الى أفق 2020-2030**".

الدراسة وهي من نوع الدراسات الاستشرافية القياسية، منشورة في العدد 96 من دورية Les cahiers du Créad، الصادر عام 2011 عن منشورات مركز البحث والدراسات التطبيقية للتنمية بالجزائر.

تناولت الدراسة آفاق تطور قطاع الطاقة من خلال ثلاثة متغيرات أساسية هي الاستهلاك والإنتاج والتصدير، حيث وباستعمال طريقة قياسية محددة، وبعد الاستناد الى فرضيات نمو اقتصادي سنوي بمعدل 3% في الأول ثم 5% وفرضية نمو ديموغرافي بمعدل 1.6% سنويا على طول الفترة 2007-2030، وإجرائها للقياسات والاختبارات المطلوبة، خلصت الباحثة في نهاية الدراسة إلى تقرير نتيجة مفادها أن معدل نمو الطلب على استهلاك الطاقة في الجزائر سيكون في حدود 2.8 % و4.6 %، وهو ما قدرته الباحثة بحوالي 61.5 مليون طن مكافئ بترول في أفق 2020 وبحوالي 91.54 مليون ط م ب في أفق 2030، وقدرته في السيناريو الأضعف بحوالي 52 مليون ط.م.ب و66.45 مليون ط.م.ب.

وقد استفدنا من هذه الدراسة في القسم الخاص من دراستنا المتعلق بالتحديات التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر، خصوصا في الجانب المتعلق بالأمن الطاقوي، لأن نسبة تمثيل البترول والغاز في ميزانية الطاقة في الجزائر كبيرة جدا.

ومن بين الدراسات الأكاديمية المهمة المنشورة على المستوى الدولي

3- دراسة محمود سليمان، وهي أطروحة دكتوراه PhD، تمت مناقشتها في جامعة Surrey بإنجلترا عام 2013، وعنوان الأطروحة هو:

« Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis »

أو " **الطلب على النفط، أسعار النفط، النمو الاقتصادي ونقمة الموارد: تحليل تجريبي** "

تناولت الدراسة العلاقة بين تطور الطلب والأسعار في سوق البترول والنمو الاقتصادي من زوايا متعددة: الزاوية الأولى وكانت زاوية العلاقة بين الاستهلاك ومستوى الدخل(وكذا الأسعار)، وبعد أن بيّن تحليل الباحث كيف أن نمو استهلاك البترول في العالم لم يتراجع منذ بداية القرن الماضي (1900)، مستفيدا في ذلك من انخفاض الأسعار لفترة طويلة، أكدّ خلال نتائج الدراسة القياسية أن هذا الاتجاه العام سوف يستمر في المستقبل (أفق 2030)، وقدّر الباحث حجم الطلب في حدود 110 مليون برميل في اليوم، وأن مصدر النمو سيكون هذه المرة هو الدول الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، فيما نسبة النمو في قارة أوروبا ستكون متواضعة جدا، بينما قدر أن الطلب سوف يتراجع في أمريكا الشمالية.

من خلال الزاوية الثانية درس الباحث حركة الأسعار والنمو الاقتصادي للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية – مجموعة للدول المستوردة وأخرى للدول المصدرة – وبحث في علاقة التأثير المتبادل بين المتغيرين، وخلص الى نتيجة أن هناك علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرين بالنسبة للمجموعة الأولى، ما يعني أن تأثير الأسعار على النمو غير موجود في حالة هذه البلدان – المستوردة– بينما كانت النتيجة لبلدان المجموعة الثانية– المصدرة– هو أن هذا التأثير كبير جدا. وفي مسألة نقمة البترول – أي تأثير وفرة موارد النفط على النمو الاقتصادي على المدي الطويل–، خلصت الدراسة أنه لا يمكن نسبة ضعف الأداء الاقتصادي في كثير من البلدان التي لديها وفرة في البترول الى البترول ذاته كمورد اقتصادي، وإنما يمكا ايعاز ذلك الى ضعف المؤسسات.

وقد أفادتنا أفكار هذه الأطروحة عند اعداد الفصل الثاني من دراستنا الذي يتناول السياق الدولي لصناعة النفط والغاز.

4– دراسة ريان سالم حماد، وهي أطروحة دكتوراه PhD، تمت مناقشتها في جامعة Hull بالولايات المتحدة عام 2011، وعنوان الأطروحة هو:

« Modelling the impact of Oil Price Volatility on investment Decision-Making »

أو " **نمذجة أثر تذبذب سعر النفط على صناعة قرار الاستثمار**"

انطلقت الدراسة من ملاحظة أولية وهي أن انتقال صناعة النفط في العالم من نموذج قديم للتنظيم يقوم على اندماج كامل لسلسلة الإنتاج والتوزيع، وتسيطر فيه الشركات النفطية الكبرى على كل مداخل ومخارج هذه الصناعة، الى نموذج جديد، منذ الثمانينيات، يقوم على انقسام هذه السلسلة وتنوع الأطراف المتدخلة وعدم سيطرة أي طرف منها سيطرة كاملة على السوق: بلدان منتجة، شركات دولية .. الخ، قد

فرض واقعا جديدا أمام الشركات في هذه الصناعة ميزته اضطرابات متكررة في السوق وتذبذب واضح في الأسعار، ما يعني مخاطر إضافية لهذه الشركات وتحديات كبيرة في مسألة صناعة قرار الاستثمار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور مستوى الأسعار في السوق. ولفهم سلوك الأسعار في السوق، حاولت هذه الدراسة في الأول، ومن خلال استعمال طرق قياسية عديدة التأكد فيما اذا كانت سيرورة Process تكوين السعر هي نفسها للخامات القادمة من بلدان أوبك وغير أوبك، فاستعملت نماذج Garch لاختبار تذبذب الأسعار في كلتا المجموعتين؛ واستعملت نموذج التكامل لـ Johanssen و نموذج الارتباط الخاطئ لـ Engle-Granger لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين أسعار الخام وأسعار المخزونات للعديد من الشركات.

وانتهى الباحث الى استخدام قاعدة بيانات عشوائية وثابتة لتقدير رد فعل سلوك أسعار خامات أوبك وغير أوبك أمام الأحداث والخبار الجديدة التي قد تؤثر على مستوى العرض أو على مستوى تطور أسعار النفط. وخلص الى نتيجة مفادها أنلا دور لأوبك والبلدان المنتجة الأخرى في تحديد سلوك أسعار النفط الخام في السوق.

وقد أفادتنا أفكار هذه الأطروحة للإلمام أكثر بموضوع العلاقة بين الاستثمار والأسعار، والتحدي الذي يمثله تذبذب الأسعار للشركات، وبأهمية سلوك السعر في استراتيجية الاستثمار لأي شركة نفطية.

5- دراسة كاترين لوكاتيلي Catherine Locatelli تحت عنوان:

« La place des investissements internationaux dans l'industrie pétrolière russe »

أي " **مكانة الاستثمارات الدولية في الصناعة النفطية الروسية**"

(دراسة من إعداد كاترين لوكاتيلي، باحثة في جامعة قرونوبل وفي المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا CNRS – مخبر اقتصاد الإنتاج والاندماج الدولي-).

استعرضت الدراسة تجربة الانفتاح الاقتصادي في قطاع البترول بروسيا، وهي التجربة التي توقفت حسب رأي الباحثة بسبب " *تراجع الحكومة الروسية في بدايات العقد الماضي عن نهج الإصلاحات*" التي تم إطلاقها في سنوات التسعينيات. وقد أفادتنا الدراسة في التعرف أكثر على طبيعة التحديات والمشكلات التي تنشأ عند فتح قطاع النفط أمام المستثمرين الأجانب، وفي معرفة أسباب ودوافع التراجع عن نهج الانفتاح الاقتصادي في هذا القطاع بروسيا، والتي يمكن أن تكون مادة لاستخلاص الدروس بالنسبة للجزائر، ومنها مخاطر نشوء شبكات مصالح بين أطراف محلية وأطراف خارجية لا تصب بالضرورة في مصلحة البلد وقد تصل الى حد تهديد الأمن الوطني، لأن الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات غير الاستثمار الخارجي في القطاعات الأخرى.

6- دراسة مراد برور، وهي أطروحة دكتوراه خضعت للمناقشة وأجيزت بجامعة بورقون Bourgogne **بفرنسا، عام 1992، وعنوان الأطروحة هو:**

« L'économie mondiale des hydrocarbures et la stratégie d'un groupe pétrolier issu d'un pays producteur »

أو " الاقتصاد العالمي للمحروقات واستراتيجية مجموعة نفطية من بلد منتج"

هذه الأطروحة وإن كانت قديمة إلّا أنها لا تزال تحتفظ على الأقل بأهمية تاريخية، ذلك أنها تسلط الضوء على الاستراتيجيات المعتمدة من قبل ثلاثة شركات نفطية تابعة لبلدان من منظمة أوبك، منها شركة سوناطراك، خلال الفترة التي سبقت الانفتاح الاقتصادي في الجزائر مباشرة؛ ومن هذه الزاوية، تمنح هذه الدراسة الباحث فرصتين: فرصة للاطلاع على جانب مهم في تاريخ صناعة النفط في الجزائر، ما يؤدي في الأخير الى تكوين صورة متكاملة عن تطور سياسة القطاع، وفرصة ثانية لربط المقارنة بين الاستراتيجية القديمة لسوناطراك والاستراتيجية الجديدة المعتمدة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، ويسمح ذلك بفهم أعمق لحقائق الميدان و للتحولات التي حدثت في القطاع بعد الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- دراسة عمر خليف، وهي ورقة بحثية هامة تم عرضها في معهد الدراسات والأبحاث حول العالم العربي والإسلامي بمرسيليا – فرنسا. وتحمل عنوان:

« La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie : Ajustement libéral ou changement de logique économique »

أو " إصلاح قطاع المحروقات في الجزائر: تصحيح ليبرالي أو تغيير لمنطق اقتصادي"

تناولت هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل موضوع تطبيق الإصلاحات في قطاع المحروقات بالجزائر خلال مرحلة التسعينيات، وبعدما استعرض الباحث أهم النتائج المحققة في نهاية هذه المرحلة، خلص الى أن هذا الإصلاح لم يؤد سوى الى المزيد من التخصص في المحروقات، أي الى المزيد من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وهو ما تشير اليه، وفق استدلال الباحث، بيانات مساهمة قطاع المحروقات في عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام والصادرات والايرادات العامة لميزانية الدولة، والتي تكشف عن اتجاه متصاعد لنسبة هذه المساهمة بين سنة وأخرى.

8- دراسة مجيد بن الشيخ، وهي ورقة بحثية هامة صادرة عن مركز CNRS (المركز الوطني للأبحاث العلمية) بفرنسا سنة 2006، تحت عنوان:

« La nouvelle loi pétrolière algérienne : direction publique et économie de marché »

أو " القانون البترولي الجزائري الجديد: الإدارة العامة واقتصاد السوق"

هذه الورقة الهامة هي عبارة عن دراسة تحليلية، تناول فيها الباحث من وجهة نظر مزدوجة قانونية واقتصادية محتوى قانون المحروقات الصادر عام 2005؛ وفيها استعرض كل الأبعاد والترتيبات القانونية والاقتصادية لهذا القانون وقارنها بما نص عليه القانون السابق الصادر عام 1986، بدءً من مسألة التنظيم الهيكلي لقطاع المحروقات الى النظام القانوني الذي يضبط نشاطات البحث والاستغلال، وانتهاء بمسألة الجباية البترولية.

أما الدراسات الصادرة عن هيئات دولية

9- دراسة للبنك الدولي، من إعداد ثلاثة باحثين: هافارد هالند Havard Halland، مارتين لوكانك Martin Lokanc وأرفيند نير Arvind Nair. صدرت الدراسة في عام 2016، وعنوان النسخة الفرنسية المترجمة عن الأصل الإنجليزي هو:

« Le secteur des industries extractives : Points essentiels à l'intention des économistes, des spécialistes des finances publiques, et des responsables politiques »

أو " **قطاع الصناعات الاستخراجية: نقاط أساسية للاقتصاديين ومختصي المالية العامة والمسؤولين السياسيين**"

هذه الدراسة هي دراسة نظرية شاملة عن قطاع الصناعات الاستخراجية، بشقيه الصناعة المنجمية وصناعة النفط والغاز. وقد غطى قسم الدراسة الخاص بصناعة النفط والغاز كل الجوانب والمسائل المرتبطة بهذه الصناعة بدءً من التعريف بهذه الصناعة وهياكل أسواقها ومختلف نظريات الريع ومرورا بالجوانب القانونية والتنظيمية، ثم تحليل دورات الاستثمار والإنتاج، كما اسهبت الدراسة في شرح كيفية إدارة القطاع والعقود التي تربط بين الأطراف المتدخلة في القطاع. وتضمنت الدراسة أيضا عرضا وتحليلا لتجارب بعض البلدان النفطية التي نجحت في بناء اقتصاداتها اعتمادا على موارد النفط والغاز. من جانبنا، أفادتنا هذه الدراسة المنشورة حديثا (2016) بما احتوته من معارف ومعلومات قيّمة ودقيقة حول قطاع البترول والغاز على وجه الخصوص في مراجعة ودعم القسم النظري من الأطروحة، وهو القسم الذي تم إنجازه قبل صدور هذه الدراسة.

مساهمة الباحث

يحاول الباحث أن تكون مساهمته في المجال الذي تعاني منه الدراسات النفطية في الجزائر، وهو مجال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الهيكل العام لقطاع المحروقات، أي على البعد الاستراتيجي في مسألة الاستثمار المباشر، لأنه لا معنى مثلا لزيادة الإنتاج، اذا كان ذلك على حساب استنزاف الاحتياطات دون القدرة على تجديدها، وتجربة الجزائر الماضية تثبت أن الاعتبارات المالية الآنية والنظرة القصيرة المدى كثيرا ما غلبت الاعتبارات الاستراتيجية التي في مصلحة البلد على المدى الطويل؛ ولا معنى أيضا لجذب الاستثمارات الخارجية، إذا كانت نهاية ذلك هو استقطاب الشركات الدولية لكل الموارد البشرية الكفؤة، وقد فقدت سوناطراك في العقدين الأخيرين أعدادا كبيرة من عمالها، بل وشهدت نزيفا حقيقيا في بعض الفئات كفئة الإطارات العليا وفئة الفنيين في بعض التخصصات التقنية كالحفر.

هيكل البحث

لأغراض البحث تم تقسيم هيكل الدراسة الى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، وقد جاءت محتويات الفصول الخمسة كما يلي:

الفصل الأول عبارة عن إطار نظري شامل ومختصر حول الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد البترولي، وجاء في مبحثين؛ استعرض المبحث الأول منها الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة مطالب، خُصص المطلب الأول للتعريف بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والمطلب الثاني لشرح محدّدات واستراتيجيات هذا النوع من الاستثمار في النظرية الاقتصادية، فيما خصص المطلب الثالث لبيان آثاره الاقتصادية. واستعرض المبحث الثاني الإطار النظري للاقتصاد البترولي، في ثلاثة مطالب أيضا، وقد كان موضوع المطلب الأول هو التعريف بصناعة المحروقات أو صناعة البترول والغاز، أما المطلب الثاني فشرح مختلف أنواع التكاليف والاستثمارات في هذه الصناعة، وكان المطلب الثالث والأخير مخصصا لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية الضرورية المستعملة بكثرة في أدبيات الاقتصاد البترولي.

الفصل الثاني وقد كان موضوعه هو التحولات الهيكلية الأساسية في صناعة البترول والغاز على المستوى الدولي، وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تلك العلاقة الوطيدة التي تربط في قطاع المحروقات السياق المحلي بالسياق الدولي، حيث صناعة البترول والغاز هي صناعة دولية بامتياز، وكل ما يحدث في السياق الدولي من تحولات يؤثر بشكل أو بآخر على الصناعة المحلية، وعليه تصبح

دراسة هذا الموضوع ضرورية للتمهيد لدراسة وبحث موضوع السياسة والاستراتيجية القطاعية لاحقا للوقوف على مدى انسجام هذه الأخيرة مع معطيات المحيط الاقتصادي الدولي.

يستعرض المبحث الأول الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية على المستوى الدولي، فيشرح في المطلب الأول تطور مكانة البترول والغاز في ميزانية الطاقة العالمية، كل على حدة، ثم ينتقل لتحليل آفاق تطور أهمية هذه المصادر للاقتصاد العالمي في العقود القادمة في المطلب الثاني.

ويتناول المبحث الثاني التحولات الهيكلية الأساسية في تجارة البترول والغاز على المستوى الدولي أيضا، فيقدم في المطلب الأول عرضا عن أنماط التسويق المختلفة في سوق البترول، السوق الفورية في مقابل السوق الآجلة والسوق الحقيقية المادية في مقابل السوق المالية، ثم ينتقل في المطلب الثاني الى تحليل العناصر الأساسية التي تحكم تكوين الأسعار في سوق البترول؛ ويكون المطلب الثالث مخصصا لتحليل التحولات الأساسية في نمط التسويق وتكوين الأسعار في سوق الغاز الطبيعي.

ويستعرض المبحث الثالث تطور هياكل العرض والطلب في أسواق البترول والغاز الدولية في العقود الأخيرة، حيث يبدأ بعرض هيكل العرض والطلب في سوق البترول في المطلب الأول ثم هيكل العرض والطلب في سوق الغاز الطبيعي في المطلب الثاني.

بعد الانتهاء في الفصل الثاني من تكوين صورة شاملة عن السياق الدولي وتطور قطاع المحروقات على مستوى العالم، يتم بداية من الفصل الثالث نقل التحليل من المستوى الدولي الى المستوى الوطني في بقية فصول الدراسة، وعليه يصير من المنطق البداية بالتعريف بالأهمية التي يمثلها قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري، ثم التحديات الماثلة أمامه وأخيرا الخصائص التي تميزه، وهو ما سوف يكون موضوع الفصل الثالث لهذه الدراسة.

يعرض المبحث الأول لهذا الفصل الثالث الأهمية التاريخية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر، فيتناول في المطلب الأول الأهمية التاريخية للقطاع ويعرج باختصار على مختلف المحطات التي مر بها منذ عهد الاستعمار، ثم ينتقل في المطلب الثاني الى بيان الأهمية الاقتصادية للقطاع، فيبرز مكانته الأساسية في هيكل الاقتصاد الوطني ويبين الدور المحوري والاستثنائي الذي يؤديه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وفي المحافظة على التوازنات المالية الكلية، من خلال ما يساهم به من إيرادات للميزانية العامة للدولة ولميزان المدفوعات.

المبحث الثاني يتطرق الى مسألة التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية القديمة الجديدة التي تواجه قطاع المحروقات، حيث يبحث المطلب الأول موضوع التحديات الاقتصادية، وهي بالأساس أربعة تحديات: الاستمرار في تأمين الموارد المالية الضرورية للاقتصاد الوطني، وتأمين حاجة الاقتصاد الوطني من الطاقة، والمحافظة على الأسواق الخارجية التقليدية وفتح أسواق خارجية جديدة، وأخيرا المحافظة على تنافسية القطاع في مواجهة المنافسة الخارجية الحادة؛ ويبحث المطلب الثاني موضوع التحديات الأساسية الأخرى، وهي تحديات ذات طبيعة سياسية وإدارية وتقنية بالأساس.

بعد الانتهاء في المبحث الثاني من سرد وتحليل مختلف التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية، يتم في المبحث الثالث استعراض أهم المقومات التي يمتلكها القطاع وتساعده في رفع التحديات والصعوبات التي تواجهه وتجاوز مختلف العقبات والصعوبات، وهذا سيكون موضوع المطلب الأول، ثم مختلف العوائق الطبيعية والاقتصادية التي تعيق الحركة الاقتصادية للقطاع وهذا سيكون موضوع المطلب الثاني؛ والغاية من كلُ ذلك هو التمهيد لدراسة وبحث موضوع السياسة الاقتصادية للقطاع والاستراتيجية المعتمدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفصل الرابع.

إذن محور موضوع الفصل الرابع هو استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول عبر مطلبين أول وثان أهم خصائص مسار الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات أولا ثم مسألة الدوافع التي جعلت الجزائر تختار اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر أساسي في استراتيجية تطوير قطاع المحروقات ثانيا؛ ويتناول المبحث الثاني بعد ذلك الإطار القانوني الذي يحدد عناصر استراتيجية أو بالأحرى استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، لأن حقيقة الأمر هي أن هذه الأخيرة لم تتبن خلال كامل فترة الانفتاح الاقتصادي استراتيجية واحدة، وإنما استراتيجيتين اثنتين ومختلفتين بشكل كبير، ولكل واحدة منهما أنصار يدافعون عليها، ويمكن تحديد سنة 2005 كحد يفصل بين الاستراتيجيتين ومحطة لانطلاق تطبيق أفكار الاستراتيجية الثانية التي حلت في مكان الاستراتيجية الأولى التي تم اعتمادها عند بداية مسار الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من الثمانينيات؛ وبناء على ذلك سيكون المطلب الأول مخصصا لعرض الإطار القانوني للاستراتيجية الأولى، والتي شُرع في تنفيذها مباشرة بعد اعتماد القانون 86-14 لعام 1986، والتي استمر تطبيقها مدة 20 سنة تقريبا، فيما يكون المطلب الثاني

مخصصا لعرض الإطار القانوني للاستراتيجية الثانية التي أسّس لها القانون 05-07 لعام 2005، وجرى تطبيقها بعد هذا التاريخ.

بعد استعراض عناصر الاستراتيجيتين المتنافستين في المبحث الثاني، سوف يتم في المبحث الثالث والأخير استعراض الجدل الذي قام ولا يزال قائما حول الاستراتيجية المثلى للانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات بالجزائر، وسيعرض المبحث مختلف الأفكار المعروضة للنقاش العام والآراء المتداولة حولها والحجج التي يقدمها كل فريق لدعم موقفه أو دحض حجج الفريق الخصم؛ وقد انقسم المحللون والخبراء الى صفين: صف أو فريق يناصر ويدافع على استراتيجية تقوم على الانفتاح الكامل على الاستثمار الأجنبي المباشر الى حد اعتماد نظام الامتيازات، وفريق ثان يناصر ويدافع من جهته على استراتيجية مخالفة، تقوم على الانفتاح الحذر؛ ويشدد هذا الفريق على أهمية قانون المحروقات السابق لعام 1986، لأنه تأسس على فكرة أو نظام تقاسم الإنتاج، وهذا النظام لا يزال هو النظام الأكثر اعتماد في جل البلدان النفطية.

وتختتم الدراسة بالفصل الخامس – التطبيقي-، والذي يكون الهدف منه هو تقييم أثر تجربة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر للفترة 1990-2015، وذلك من خلال تحليل واقع تطبيق سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية، ثم آثار هذه الاستثمارات وانعكاسها في الميادين الأساسية لقطاع المحروقات: الاستكشاف والإنتاج والتجارة الخارجية، وتأثير كل ذلك على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، قبل أن يصل التحليل في نهاية الفصل إلى تأكيد دخول القطاع في السنوات الأخيرة في حالة أزمة هيكلية عميقة، أصبحت تفرض ضرورة تصميم استراتيجية جديدة لتجاوز هذه الحالة، وفتح آفاق جديدة لتطوير القطاع، وهو الأمر الذي يحاول القائمون على السياسة القطاعية والمشرفون على تنفيذها تحقيقه، من خلال الاستراتيجية الجديدة المقترحة للنهوض بالقطاع وتطويره، والتي يجسدها أساسا مشروع سوناطراك 2030.

بناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل الى أربعة مباحث: المبحث الأول ويُعنى بمسألة تقييم واقع تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات خلال الفترة المختارة، ويشتمل هذا التقييم الذي يسمح لنا بتحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاع على بيان تحليلي لأهم النتائج المحققة، أي أعداد العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية، سواء عقود الاستكشاف والاستغلال وبيان مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى القطاع، وكل هذا يكون هو موضوع المطلب

الأول، ثم عرض حال وتحليل عن تطور التدفقات المالية وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، وهو موضوع المطلب الثاني.

بعد الانتهاء من تقييم واقع تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في المبحث الأول، يتم الانتقال الى دراسة أثر هذا الاستثمار الوارد على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية في ميادين الاستكشاف والإنتاج والتجارة الخارجية، وتكون البداية في المبحث الثاني بدراسة هذا الأثر في قطاع المنبع: الاستكشاف والإنتاج، كلٌّ على حدة، بحيث يخصص المطلب الأول لتحليل وتقييم آثار هذا الاستثمار في قسم الاستكشاف، بينما يخصص المطلب الثاني لتحليل وتقييم آثار هذا الاستثمار في قسم الإنتاج.

المبحث الثالث الذي عنوانه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل صادرات المحروقات وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد، تم تقسيمه بدوره الى مطلبين: مطلب أول ويتناول بالتحليل مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل صادرات المحروقات، ومطلب ثان ويتناول بالتحليل أيضا مسألة التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد.

المبحث الرابع والأخير، ويحاول تحليل الواقع السائد حاليا في القطاع: واقع الأزمة الهيكلية العميقة والتصورات المقدمة من القائمين على القطاع لتجاوز هذه الحالة، في صورة استراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع ودعم دوره في الاقتصاد الوطني.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تحتوي على النتائج الأساسية التي توصل اليها البحث، وكذا اهم الاقتراحات التي يراها الباحث ضرورية لتثمين عملية الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر وتصحيح ما يجب تصحيحه في الاستراتيجية الحالية للقطاع.

الفصل الأول –

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد البترولي

تمهيد

ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر هي ظاهرة اقتصادية مركبة، تغطي معاني وأبعاد متعددة، فهي تارة تشير إلى معنى انتقال رأس المال من بلد لآخر، وتارة أخرى إلى معنى عملية الاستثمار ذاتها، وهكذا. ولهذا السبب فقد شاب تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل موضوعه في الماضي التباسٌ وغموضٌ كبيرين قبل أن تتعدد المقاربات الفكرية للموضوع وتتراكم الأفكار، ويزداد الإلمام بكل أبعاد الظاهرة شيئا فشيئا.

إذا كان التحليل السليم والدقيق لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في أي قطاع اقتصادي يحتاج كذلك الى سرد خصوصيات القطاع المعني، فإن هذا السرد يصبح أكثر إلحاحا عندما يتعلق الأمر بقطاع حساس كقطاع المحروقات الذي له طابع خاص وخصائص ومميزات ينفرد بها عن باقي القطاعات، فهو القطاع الذي دون مخرجاته تتوقف جميع النشاطات الاقتصادية تقريبا، وهو أيضا القطاع الذي ينطوي الاستثمار فيه على درجة عالية من المخاطرة، لاستناده لثروة طبيعية ناضبة ومخزنة في أعماق الأرض. كل هذا جعل من قطاع المحروقات قطاعاً متميزا ومختلفا الى حد كبير على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولمجموع هذه الاعتبارات كان من تحصيل الحاصل وفي حكم الواجب التمهيد بدراسة الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد البترولي في هذا الفصل الأول، قبل الانتقال الى تحليل أي نقطة أخرى لها علاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أو بقطاع المحروقات في الفصول التالية. وعلى ذلك جاء السؤال الرئيسي لهذا الفصل مركبا، وهو:

ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر وما هو الاقتصاد البترولي؟

وللإجابة على هذا السؤال، سيتناول هذا الفصل في المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مطالب، حيث يخصص المطلب الأول للتعريف بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ويخصص المطلب الثاني لشرح محدّدات واستراتيجيات هذا النوع من الاستثمار في النظرية الاقتصادية قبل الانتقال في المطلب الثالث الى بيان الآثار الناجمة عنه، وسيتناول الفصل في المبحث الثاني الإطار النظري للاقتصاد البترولي، من خلال التعريف بصناعة المحروقات أو صناعة البترول والغاز في المطلب الأول، ثم يشرح مختلف التكاليف والاستثمارات في هذه الصناعة في المطلب الثاني، ويكون المطلب الأخير مخصصا لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية المستعملة في الاقتصاد البترولي.

المبحث الأول – الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تتناول الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المواضيع الأكثر تعبيرا عن تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ عقود عديدة. وتناول الموضوع بهذه الكيفية قد يفهم منه أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر هي ظاهرة اقتصادية جديدة تمامًا؛ خصوصا في غياب توظيف مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الاقتصادية التقليدية وقلة الاهتمام بالظاهرة قبل سنوات التسعينيات. لكن، عند البحث المستفيض، يكتشف الباحث أنّ الظاهرة في الواقع تضرب بجذورها في الزمن، وأن تحليل الفكر الاقتصادي لها، ولو بمُسميات أخرى، قديم أيضا.

تاريخيا، يمكن تحديد نقطة انطلاق الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي ببدايات نشأة المدرسة الكلاسيكية والسجال الذي دار بين رواد ومفكري هذه المدرسة حول أسباب انتقال رأس المال إلى الخارج، وهو الذي يمثل اليوم أحد الأبعاد الفرعية الأساسية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويمكن كذلك اعتبار دافيد ريكاردو هو أول وأشهر هؤلاء المفكرين الذين درسوا هذه الظاهرة وحاولوا تفسيرها بربطها بمسألة الاختناق الاقتصادي وتقلص فرص النمو داخليا.[1]

بعد ذلك، وخصوصا في القرن العشرين مع بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات[2]على الساحة الاقتصادية الدولية كطرفٍ أساسيّ وفاعلٍ رئيسي في مسألة الاستثمار الخارجي، انتقل اهتمام النظرية الاقتصادية من دراسة مسألة انتقال رأس المال إلى دراسة طبيعة هذه الشركات ودورها في الاقتصاد العالمي وأسباب نزوعها إلى التوسع والاستثمار الخارجي والآثار المترتبة على هذا النوع من الاستثمارات؛ قبل أن تتشعب الدراسات فيما بعد، وتتناول المسألة من زوايا وأبعاد مختلفة.

إذا كان تراكم عدد كبير من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء النظرية منها أو التطبيقية، قد سمح بتوضيح بعض جوانب الموضوع، إلا أنه لم يتمكن بعد من إنارة كل الزوايا الغامضة فيه، ولم يستطع تقديم إجابات مقنعة تماما لكل الأسئلة المطروحة، سواء تلك المتعلقة بمحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب توجه الشركات الكبرى نحو التدويل Internationalisation وتعديد الجنسيات Multinationalisation أو تلك التي تتعلق بالآثار المترتبة عن هذا الاستثمار، خاصة في البلدان المضيفة له. وعليه يبقى الموضوع مفتوحا لمزيد من البحث.

---

[1] Mohamed SAADI, Essays on foreign direct investment, technology transfer and international trade: Ricardian approaches and empirical evidence, Université Paris-Est, Thèse de doctorat (2010), P. 13.

[2] يلاحظ في العقود الأخيرة بروز اتجاه لدى بعض دوائر البحث وبعض الهيئات الدولية الى استخدام مصطلحات جديدة بديلة لمصطلحات قديمة وشائعة، كمصطلح الشركات العابرة للأوطان Firmes transnationales مثلا. وفي تقديري فإن وراء هذا الاتجاه خلفية إيديولوجية ليبرالية بالأساس، وكل هذه المصطلحات مشحونة بدلالة فكرية محددة. وعليه سوف نبقي في هذه الأطروحة على استخدام المصطلحات القديمة المعروفة والشائعة: مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات الدولية بدلا عن المصطلح الحديث الذي انتشر استعماله كثيرا في الأدبيات الاقتصادية في العقدين الأخيرين، وخصوصا في منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية Unctad، والذي هو مصطلح الشركات العابرة للأوطان Firmes transnationales.

المطلب الأول – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لالتباس وغموض مرتبطين بالموضوع في حد ذاته، كنتيجة لعدم الإلمام بكل أبعاد الظاهرة التي تغطي حقائق ومعاني متعددة، فهي تشير إلى مسألة انتقال رأس المال من بلد لآخر تارة وإلى عملية الاستثمار ذاتها تارة أخرى.. وهكذا، ما جعل مسألة التوافق على وضع تعريف دقيق للظاهرة مسألة في غاية الصعوبة؛ لكن ورغم ذلك لم تنعدم المحاولات، فحاول الكثير من الاقتصاديين كما حاولت العديد من المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية وضع تعريف دقيق للظاهرة.

أولا – مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ركزت جل المحاولات الأولى التي استهدفت تعريف الاستثمار في الخارج[3] أو الاستثمار الأجنبي على مسألة انتقال رأس المال نحو الخارج فقط، وعليه جاءت هذه التعريفات قاصرة إلى حد بعيد لأنها لم تلم بكل أبعاد الظاهرة، والتعريف التالي للظاهرة هو نموذج لهذه التعاريف : " الاستثمار الأجنبي هو انتقال رؤوس أموال بين بلدين، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تُدِّر ربحاً، أو امتلاك عقارات تعطي ريعاً، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع، تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي"[4].

يلاحظ على التعريف أنه نظر إلى الاستثمار الأجنبي من زاوية مالية بحتة، ذلك أنه حصر مفهوم الاستثمار الأجنبي في مجرد عملية انتقال لرأس المال من بلد لآخر، ولم يحاول الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة، أي أنه توقف عند الخطوة الأولى والضرورية في كل عملية استثمار خارجي وهي انتقال رأس المال ولم يتابع عملية تنفيذ المشروع الاستثماري؛ كما يمكن أن ينتقد التعريف من جهة أخرى أنه قد غفل على حقيقة قائمة في مجال الاستثمار الخارجي، وهي أن المستثمر لا يعتمد دائما على مصادره المالية الخاصة، وإنما قد يلجأ إلى الموارد المحلية في البلد المضيف لتمويل قسم من عملية الاستثمار؛ ويؤخذ على التعريف أيضا أنه توسع في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي حتى شمل عمليات ليست في حقيقة أمرها من قبيل الاستثمار كعمليات تحويل الأموال إلى الخارج بغرض حمايتها من الأخطار التي تتهددها في فترات الأزمات السياسية، ولم يهتم إطلاقا بمسألة التمييز بين نوعي الاستثمار الأجنبي، المباشر وغير المباشر.

---

[3] نقول استثمار أجنبي أو استثمار في الخارج بحسب زاوية النظر الى هذا الاستثمار، فهو أجنبي اذا قدم من الخارج نحو الدولة المضيفة، وهو استثمار في الخارج إذا كان خارجا من البلد نحو بلد آخر. وعليه المفردة التي تعنينا مباشرة في هذه الدراسة هي مفردة " أجنبي ". ويطلق على هذه الاستثمارات أيضا أيّا ما يكون منطلقها أو مصدرها صفة أو تسمية الاستثمارات الدولية، ما دامت تتم في بلد غير البلد مصدر رأس المال.

[4] دريد محمود السامرائي، ***الاستثمار الأجنبي المباشر: المعوقات والضمانات القانونية*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.48.

وعرّف البعض الآخر الاستثمار الأجنبي بأنه " عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية"[5].

والملاحظ على هذا التعريف الثاني أنه ركز على العملية الاقتصادية ذاتها التي تزيد في تراكم رأس المال ولم يركز كما في التعريف الأول على مسألة انتقال هذا الأخير، ما يعني أن هذا التعريف قد حصر أيضا الاستثمار الأجنبي في بُعد واحد وغفل على بُعد آخر للظاهرة هام وضروري لفهم أسباب التدويل وأهداف الاستثمار؛ كما أن التعريف لم يميز هو الآخر بين نوعي الاستثمار الأجنبي، المباشر وغير المباشر، بل ووقع في التباس، من حيث إن عبارة مشروعات اقتصادية دائمة تحيل في حقيقة الأمر إلى معنى الاستثمار المباشر فقط، دون الاستثمار غير المباشر لأن هذا الأخير يكون على المدى القصير.

في وقت لاحق، ومع تطور مكانة الاستثمارات الدولية في الاقتصاد العالمي، وزيادة الاهتمام بالظاهرة، برزت بشكل أكبر الحاجة الى وضع تعريف دقيق وشامل يعكس كل أبعاد الظاهرة ويستدرك النقص الملاحظ في التعاريف السابقة، وهنا بادرت هيئات دولية عديدة، منها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي، كلٌّ من جهته، إلى صياغة تعريف خاص للاستثمار الأجنبي المباشر، لتمييزه عن النوع الآخر للاستثمارات الدولية والذي هو الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في المحفظة المالية، لأن تجارب الاستثمار الدولي بينت أن عملية الاستثمار في ذاتها تختلف من حيث طبيعتها وشكلها والدافع من ورائها.

1) التعريف المرجعي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر[6] بأنه " استثمار يعكس هدف مؤسسة مُقيمة في اقتصاد مُعيّن (المستثمر المباشر) في إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر".[7]

> *"Foreign direct investment reflects the objective of establishing a lasting interest by a resident enterprise in one economy (direct investor) in an enterprise (direct investment enterprise) that is resident in an economy other than that of the direct investor"*

---

[5] المرجع نفسه، ص. 49.

[6] يلاحظ في أدبيات المنظمة المنشورة باللغة الفرنسية تحول الى استخدام مصطلح الاستثمار الدولي المباشر investissements directs internationaux بدلا من investissements directs étrangers لوصف ذات العلاقة القديمة التي كان يصفها الاستثمار الأجنبي المباشر: العلاقة بين مستثمر مباشر ومؤسسة استثمار مباشر، وهذا بخلاف الأدبيات المنشورة باللغة الانجليزية التي لا تزال تستعمل نفس المصطلح المعروف Foreign Direct Investment.

[7] OECD, ***Benchmark Definition of Foreign Direct Investment***, Fourth edition 2008 (Paris : OECD Publishing, 2008), P. 48 ; OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, Quatrième édition 2008 (Paris : Editions OCDE, 2010), P. 13-19.

إذن، وفق تعريف المنظمة فإن هدف الاستثمار الأجنبي المباشر هو البحث على مصلحة دائمة في المؤسسة التي تتم فيها عملية الاستثمار، والمصلحة الدائمة تقضي أن تكون العلاقة الناشئة عن عملية الاستثمار علاقة طويلة المدى، وهذا خلافاً للنوع الآخر من الاستثمار والذي هو الاستثمار غير المباشر أو استثمار المحفظة، والذي يكون فيه هدف المستثمر عادة هو المضاربة، أي في شكل انتهازٍ لفرصة استثمارية سانحة على المدى القصير، ثم تغيير وجهة الاستثمار نحو فرصة استثمارية أفضل في أسرع وقت ممكن.

2) تعريف صندوق النقد الدولي

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " صنف من الاستثمار العابر للحدود، يمكن به لشخص مقيم في اقتصاد معيّن أن يمارس رقابة أو تأثيرا معتبرا على تسيير شؤون مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".[8]

> *« L'investissement direct est une catégorie d'investissement transnational dans lequel un résident d'une économie détient le contrôle ou une influence importante sur la gestion d'une entreprise résidente d'une autre économie »*

إن ما يستنتج بعد قراءة التعريفين هو وجود تقارب كبير في تعريف الظاهرة لدى المنظمتين، وهو ما يدل عليه احتواء التعريفين على عناصر مشتركة، والتي يمكن إجمالا تحديدها في ثلاثة عناصر أساسية هي بمثابة خصائص ذاتية للاستثمار المباشر تميزه عن النوع الآخر من الاستثمار والذي هو الاستثمار غير المباشر أو استثمار المحفظة المالية، وهذه العناصر هي:

- ❖ قيام العلاقة بين طرفين، كل واحد منهما مقيم في دولة غير دولة الطرف الآخر. الطرف الأول هو المستثمر المباشر والطرف الثاني هو مؤسسة الاستثمار المباشر.
- ❖ قيام العلاقة لفترة طويلة، فمفردة دائمة يفهم منها أن أفق العلاقة هو المدى الطويل، لأن هدف الطرف القائم بعملية الاستثمار أو المستثمر المباشر هو الحصول على مصلحة دائمة.
- ❖ وقيام هذه العلاقة لمدة طويلة، يقتضي أن يمارس المستثمر المباشر الرقابة أو درجة معتبرة من التأثير في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.

ثانيا– الحالات الممكنة في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بين طرفين هما: المستثمر المباشر وهو القائم بعملية الاستثمار، ومؤسسة الاستثمار المباشر والتي تكون موضوعا لهذه العملية؛ وقد توافق كل من صندوق

[8] FMI, Manuel de la balance des paiements et de la position extérieure globale (MBP6), Sixième édition (Washington, D.C : Division des services multimédias, 2009), P.108.

النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي على وضع معيار دقيق لبيان الحالات التي تقوم فيها علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر. وفي هذا الصدد تتفق الهيئتان المذكورتان أعلاه، في الواقع العملي، على معيار نسبة المشاركة في رأسمال مؤسسة الاستثمار المباشر كمعيار لإثبات قيام علاقة الاستثمار المباشر ولبيان درجة الرقابة أو التأثير، سواء كان ذلك بشكل مباشر، أو غير مباشر عبر فرع أو مؤسسة قريبة من الشركة الأم. حيث تعتبر كل مشاركة في رأس المال أو ملكية لحقوق التصويت تزيد عن 10 % عملية استثمار مباشر. وتثبت عملية التأثير في قرارات المؤسسة إذا تراوحت نسبة المشاركة في رأس المال بين 10 و50 %، وتعتبر مؤسسة الاستثمار المباشر في هذه الحالة من منظور المستثمر المباشر مؤسسة شريكة Associée أو قريبة Apparentée ، وتكون المؤسسة فرعا للشركة الأم Filiale وتثبت الرقابة التامة عليها إذا تجاوزت نسبة المشاركة 50 %، وتكون فرعا كاملا Succursale إذا كانت نسبة الملكية كاملة 100 %. وتعتمد جل الدول هذه المعايير في تصنيفاتها، واستثناء على ما سبق، توجد بعض البلدان لا تعتبر الاستثمار مباشرا إلا إذا تجاوز نسبة 25 %.

الشكل رقم 01: الحالات الممكنة في علاقة الاستثمار المباشر

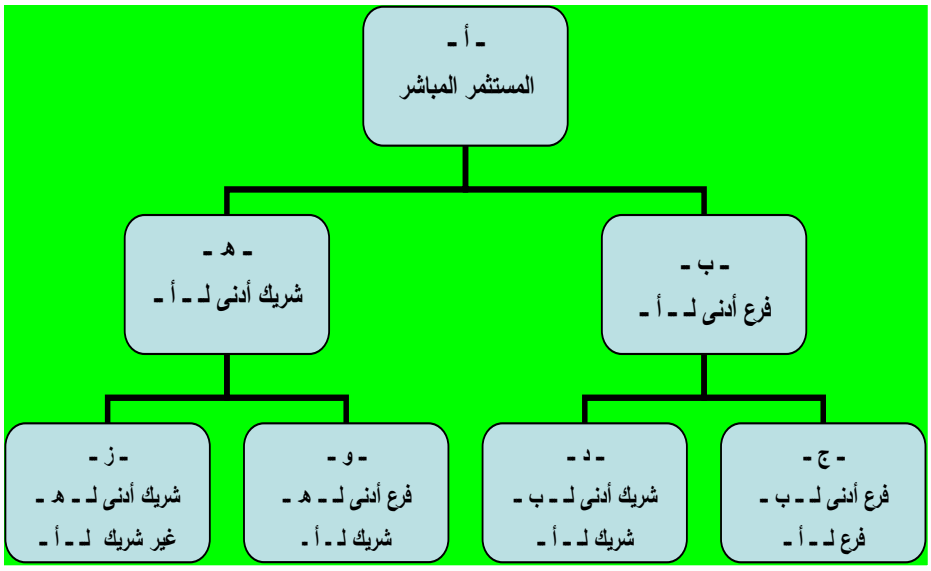

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى دليل صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات والوضعية الخارجية الشاملة (MBP6).

يبين الشكل السابق الحالات التي تنشأ فيها علاقة استثمار مباشر بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، وهي كالتالي:

❖ في حالة مؤسسة الاستثمار المباشر" ب"، هناك علاقة استثمار مباشر لأن هذه المؤسسة هي فرع للمستثمر المباشر " أ "، أي أن هذا الأخير يملك في هذه الحالة نسبة لا تقل عن 50 %

من حقوق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة، وهي نسبة تسمح له بممارسة الرقابة التامة على إدارة المؤسسة.

- ❖ في حالة مؤسسة الاستثمار المباشر " هـ"، هناك علاقة استثمار مباشر لأن هذه المؤسسة شريكة للمستثمر المباشر " أ "، أي أن هذا الأخير يملك في هذه الحالة ما بين 10 و50 % من حقوق التصويت، تسمح له بممارسة تأثير هام على الإدارة.
- ❖ في حالة مؤسسة الاستثمار المباشر " ج "، هناك علاقة استثمار مباشر لأن هذه المؤسسة هي فرع أدنى[9] للمستثمر " ب"[10]، والذي بدوره هو فرع أدنى لـ " أ "، ما يعني أن المؤسسة " ج" هي فرع غير مباشر للمستثمر المباشر " أ"، وبالتالي يملك هذا الأخير في هذه الحالة بشكل غير مباشر أيضا 50 % على الأقل من الحقوق.
- ❖ في حالة مؤسسة الاستثمار المباشر " د"، هناك علاقة استثمار مباشر لأن هذه المؤسسة هي شريك أدنى لمستثمر هو " ب"، والذي بدوره هو فرع أدنى لـ " أ "، ما يعني أن المؤسسة " د " هي شريك غير مباشر للمستثمر المباشر " أ"، وبالتالي فإن هذا الأخير يملك في هذه الحالة بشكل غير مباشر أيضا ما بين 10 و50 % من حقوق التصويت.
- ❖ في حالة مؤسسة الاستثمار المباشر " و"، هناك علاقة استثمار مباشر لأن هذه المؤسسة هي فرع أدنى لمستثمر هو " هـ"، والذي بدوره هو شريك لـ " أ "، ما يعني أن المؤسسة " و " هي شريك غير مباشر للمستثمر المباشر " أ"، وبالتالي فإن هذا الأخير يملك في هذه الحالة بشكل غير مباشر أيضا ما بين 10 و50 % من حقوق التصويت.
- ❖ لكن في حالة المؤسسة " ز" فلا توجد هناك علاقة استثمار مباشر بين هذه المؤسسة والمستثمر المباشر " أ " ولو بشكل غير مباشر، وحتى وإن كانت هذه العلاقة موجودة بين " أ " و " هـ "، ذلك أن نسبة حقوق التصويت تكون هذه المرة متدنية جدا الى مستوى يصبح فيه المستثمر المباشر " أ" غير قادر على ممارسة التأثير الهام المطلوب على قرارات المؤسسة.

ثالثا– أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر هي طبيعة معقدة ومركبة، ويعود ذلك لعوامل كثيرة ومختلفة، كتنوع وتعدد الدوافع من وراء عمليات الاستثمار، وتباين أهداف الشركات القائمة بهذه العمليات، واختلاف خصائص الشركات من حيث الحجم ودرجة التدويل والخبرة التقنية المتراكمة وغيرها من العوامل؛ وقد

[9] المعنى المراد بمفردة أدنى هنا هو المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية الأقرب، وهي أقرب كلمة في تقديري للمفردة الفرنسية Immédiat.

[10] المستثمر "ب" في هذه الحالة ليس بالضرورة مستثمرا مباشرا لأن قد يشترك مع مؤسسة الاستثمار المباشر " ج " في الإقامة في اقتصاد واحد.

ترتب عن كل ذلك تنوعٌ في أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعددٌ بحسب الزاوية التي ينظر منها إلى هذا الأخير: زاوية قانونية أم زاوية اقتصادية.

1) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الزاوية القانونية

من منظور الزاوية القانونية، يتم التمييز عادة بين نوعين أو شكلين رئيسيين هما: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار المشترك.[11]

1-1 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر الاستثمار المملوك ملكية كاملة من قبل المستثمر الأجنبي أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الشكل عادة ما يكون هو الشكل المفضل لدى الشركات المتعددة الجنسيات، لأن المستثمر، في هذا النوع من الاستثمار، يملك الحرية الكاملة في تصميم المشروع، ويقوم بإنجازه دونما تدخل من الدولة المضيفة، وعند الانتهاء من المشروع والشروع في الإنتاج يقوم بإدارته بشكل مستقل أيضا، وهو ما يسمح بخفض التكاليف بشكل أكبر وتحقيق أرباح كبيرة.

ويُشار أنه وقبل ثلاثة عقود خلت فقط، كانت معظم البلدان تتردد في استقبال هذا النوع من الاستثمار حذرا من التبعية الاقتصادية وسيطرة الأجانب على الأسواق المحلية، غير أن هذه النظرة قد تغيرت بشكل جذري في العقود الأخيرة، متأثرة في ذلك بالتحولات السريعة في هيكل الاقتصاد العالمي وبالأفكار والمفاهيم الجديدة للعولمة، والتي كان من نتائجها تراجع دور الدولة الاقتصادي، وتزايد المنافسة بين الدول فيما بينها لجذب هذا النوع من الاستثمار ليكون مؤشرا عن الانفتاح الاقتصادي وعامل جذب للاستثمار بجميع أشكاله.

1-2 الاستثمار المشترك

يعتبر الاستثمار المشترك Joint venture شكلا آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو استثمار يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من خلال شراكة دولية، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.[12]

وقد عرفّ كولد kolde الاستثمار المشترك بأنه ذلك « الاستثمار الذي يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين، وبصفة دائمة، على أن لا تقتصر المشاركة على حصص رأس المال، وإنما تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية » ؛ أما تربسترا Terpestra، فيرى أن الاستثمار المشترك هو ذلك « الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة

---

[11] عبد الكريم كاكي، ***الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية*** (بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013) ص ص. 25-26.

[12] عبد المطلب عبد الحميد، ***العولمة الاقتصادية: منظماتها – شركاتها – تداعياتها*** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص. 184.

أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه ».[13]

وتفضل جل الدول المضيفة الاستثمار المشترك مع الشركات الدولية، لاعتقادها أنها الصيغة التي تكفل لها الحصول على ما تحتاج اليه من موارد مالية وتكنولوجيا وخبرة إدارية، دون أن تفقد في ذات الوقت السيطرة الكاملة على المشروع المقام على أراضيها؛ وتَقْبَل الشركات المتعددة الجنسيات بهذا النوع من الاستثمار عند وجود قيود تعترض أو تُصعّب دخولها الى الدول المضيفة، وأهم هذه القيود قيد الملكية الكاملة للمشروع، حيث لا تزال الكثير من الدول تتمنع ضد فكرة التملك التام للمشاريع والتحرير الكامل لبعض القطاعات الاقتصادية، وتضع قيودا وحواجز مختلفة لمنع ذلك، وأول هذه القطاعات تحديدا هو قطاع البترول والغاز؛ وهنا تضطر الشركات الدولية الى القبول بعروض الاستثمار المشترك، لأنه يوفر على الأقل قدرا من التحكم والرقابة على نشاط المشروع، ويكفل أيضا قدرا مقبولا من الأرباح قياسا لما كان يمكن تحقيقه في حال المشروع المملوك ملكية كاملة.

2) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من الزاوية الاقتصادية

من منظور الزاوية الاقتصادية، يتم التمييز بين أشكال مختلفة للاستثمارات المباشرة: استثمار الحقل الأخضر في مقابل استثمار الحقل البني، والاستثمار العمودي في مقابل الاستثمار الأفقي.

2-1 استثمار الحقل الأخضر واستثمار الحقل البني

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد شكلين: " شكل إنشاء مؤسسة جديدة تماما، أو شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمؤسسة قائمة من قبل في بلد أجنبي؛ وسواء كانت هذه الشركة أو المؤسسة فرعا للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أم لأي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي".[14]

يطلق على النوع الأول من الاستثمار الذي يكون في شكل إنشاء موقع إنتاج جديد تعبير استثمار الحقل الأخضر Green Field، فيما يطلق على النوع الثاني والذي يكون في شكل عملية اندماج أو اكتساب بالشراء لموقع قائم وموجود من قبل تعبير استثمار الحقل البني Brown Field.[15] وإذا كان الاستثمار تم لأول مرة، وتتحول الشركة المستثمرة في كلتا الحالتين، من شركة محلية إلى شركة دولية متعددة الجنسيات، وتصبح الوحدة الجديدة المكتسبة فرعا لها.[16]

---

[13] عصام عمر مندور، ***محددّات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية*** (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010)، ص.13.

[14] باسم حمادي الحسن، ***الاستثمار الأجنبي المباشر: عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد*** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014)، ص.18.

[15] Raphaël CHIAPPINI, « Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation », **Revue française de l'économie**, Volume XXVIII (2013/3), pp. 119-164.

[16] Jean-Louis Mucchielli & Thierry Mayer, ***Economie internationale*** (Paris : DALLOZ, 2005), p. 249.

2-2 الاستثمار العمودي والاستثمار الأفقي

من جهة أخرى، قد يكون الاستثمار الذي تنجزه الشركة الدولية في شكل مشروع استثماري لإنتاج نفس المنتجات التي تنتجها الشركة في البلد الأم، وقد يكون في شكل مشروع استثماري لإنتاج منتجات أخرى، تختلف عن تلك التي تنتجها في البلد الأم. واستنادا لهذا التقسيم يتم التمييز بين صنفين من الاستثمارات: أفقية وهي الشكل الأول، وعمودية وهي الشكل الثاني. وأحيانا، يُلحق وصف الأفقية والعمودية للشركات المتعددة الجنسيات ذاتها، حيث الشركة الأفقية هي تلك التي تنتج نفس المنتجات في أكثر من موقع وفي أكثر من بلد، وفي المقابل، فإن الشركة العمودية هي تلك التي تنتج منتجا نهائيا في بلد ومنتجات وسيطة في بلد آخر أو في أكثر من بلد.[17]

المطلب الثاني – محدّدات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية

تختلف الأدبيات التقليدية عن الأدبيات الحديثة في مقاربة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الأسباب والدوافع التي تقف وراء الظاهرة، ففيما ركزت المقاربات التقليدية على أحد أبعاد الظاهرة، وهو بُعد انتقال رأس المال، توسعت المقاربات الحديثة في بحث الموضوع، وتناولته من زوايا متعددة ومختلفة.

أولا – المقاربات التقليدية لظاهرة التدويل والاستثمار المباشر

لم يكن موضوع الاستثمار الخارجي محورا أساسيا لاهتمام المقاربات التقليدية، ولم تتناوله هذه الأخيرة كظاهرة اقتصادية مستقلة في ذاتها، وإنما تناولته كظاهرة مالية صِرْفَة ومسألة عرضية وأثر لظاهرة انتقال رأس المال إلى الخارج.

1) الأفكار التأسيسية

لعل دافيد ريكاردو هو أول مفكر اقتصادي من مفكري المدرسة الكلاسيكية تناول مسألة الاستثمار في الخارج، وذلك استنادا الى الأفكار التي أوردها في نموذج النمو الكلاسيكي المعروف باسمه، والذي اعتبر فيه الاستثمار في الخارج شكلا من أشكال التعويض عن تراجع النمو الاقتصادي وتناقص فرص الاستثمار وانتشار نقاط الاختناق في الاقتصاد المحلي Ricardian bottlenecks.[18]

وبعد ريكاردو، وحتى الثلث الأول من القرن العشرين، واصلت المدرسة الكلاسيكية والمدارس الفكرية الأخرى في ذات المقاربة وعلى نفس النهج تقريبا، واستمرت في طرح التساؤل القديم: ما هي أسباب انتقال رأس المال إلى الخارج؟ ولم تكن الإجابة في كل مرة لتختلف كثيرا عن الإجابة التي سبقتها

[17] Ibid, p. 249.
[18] Mohamed SAADI, Op. cit., p. 14. « FDI as an escape response to home country growth bottlenecks ».

ما دام السؤال لم يتغير. وبدا واضحا أن الخروج عن الإطار النظري السابق، وطرح أسئلة جديدة، ودراسة الموضوع من زاوية مغايرة هو الكفيل بتوليد أفكار جديدة.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، برز موضوع جديد في الأدبيات الاقتصادية هو موضوع الشركات المتعددة الجنسيات، وفي تلك الفترة كانت النظرية الرائجة هي النظرية التقليدية للتجارة الدولية، وكان ممكنا إحداث النُقلة الفكرية المرجوة من هذا الباب النظري، لكن تأسس هذه النظرية على فرضية عدم انتقال عوامل الإنتاج بين البلدان، وعلى الخصوص رأس المال؛ حال دون ذلك، وهو ما حكم بغلق باب تحليل ظاهرة انتقال رأس المال من زاوية الشركات المتعددة الجنسيات، ومن داخل إطار النظرية التقليدية للتجارة الدولية.

ولم يتغير الوضع الفكري إلاّ في سنوات الثلاثينيات مع بداية تشكل ملامح إطار نظري جديد ومستقل لمقاربة ظاهرة انتقال رأس المال انطلاقا من زاوية الشركات المتعددة الجنسيات، ولكن بعيدا هذه المرة عن الإطار النظري التقليدي المفسر لظاهرة التبادل الدولي (نظريات التجارة الخارجية).

بدأ الإطار النظري الجديد لتحليل ظاهرة الاستثمار الخارجي في التشكل تدريجيا بداية من الثلاثينيات وإلى غاية الستينيات، وكانت البداية من خلال طرح أسئلة جديدة غير مألوفة من قبل، كالتساؤل عن طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات وعن الأسباب التي تدفعها الى نقل نشاطات الإنتاج إلى الخارج (تدويل النشاط)، رغم ما يترتب عن ذلك من تكاليف، وكيف يمكن لهذه الشركات في ظل هذه الظروف أن تحافظ على تنافسيتها أمام شركات محلية أكثر معرفة بالسوق. وجاءت المحاولة الأولى للإجابة على هذه الأسئلة من نظرية المنظمة، ثم مندل من خلال فكرة الاستثمار بديلٌ للتجارة الخارجية، وبعد ذلك جاءت فكرة هيمر S. Hymer عن المزايا القابلة للتحويل دوليا، لتتوالى بعد ذلك الأفكار والنظريات المختلفة.

2) نظرية المنظمة

ظهرت نظرية المنظمة، أو كما كانت تعرف أيضا في شكلها الأول بنظرية التنظيم الصناعي، خلال سنوات الثلاثينيات تقريبا، وقامت هذه النظرية في الأساس لدراسة سلوك الشركة المتعددة الجنسيات، ثم توسع اهتمامها في مراحل لاحقة الى دراسة سلوك المسيرين القائمين على هذه الشركات وعلى المنظمات الأخرى، ما أعطاها فرصة التطور بشكل كبير، فتشعبت مباحثها وتوزعت على حقول معرفية مختلفة.

حسب أصول هذه النظرية فإن الدافع الأساسي الذي يقف وراء لجوء الشركة المتعددة الجنسيات الى الاستثمار في الخارج هو أن هذا الأخير يضعها في موقع مهمين ويمنح لها وضعية احتكارية قابلة

للاستغلال؛[19] وبناء على ذلك، فقد انصب اهتمام النظرية في البداية على دراسة سلوك الشركة أو المنظمة في هذا الباب من زاويتين مختلفين: زاوية تكاليف التبادل وزاوية تكاليف الإنتاج.

❖ من **زاوية تكاليف التبادل أو المعاملات،**

تقول النظرية: إن المنظمة أو الشركة قد ترى أحيانا أن مصلحتها هي في الاستغناء عن السوق، وتبني نموذج الاندماج العمودي الكامل، الذي يعني دمج كامل سلسلة النشاط الاقتصادي لصناعة معينة في إطار هيكل واحد: التموين بالمادة الأولية، الإنتاج، التسويق، .. إلخ، وتوزيع هذه النشاطات على مختلف فروع الشركة، أينما وجدت في الداخل أو الخارج. والهدف من ذلك هو تقليص تكاليف التبادل، لأن كل المبادلات ستتم داخل إطار واحد وبين فروع الشركة الواحدة.

وتتبنى الشركات نموذج الاندماج العمودي الكامل متى رأت أنّ اللجوء الى السوق سيكون مُكلفاً، وأحسن مثال على ذلك هو نموذج صناعة النفط الغاز قبل موجة التأميم أواخر الستينيات وبداية السبعينيات. ويستنتج من هذه المقاربة أن الغاية من تفضيل الاستثمار المباشر على التجارة الخارجية هي: إما تأمين أسواق الخدمات الأولية أو أسواق المواد الأولية، حيث تلجأ الشركة الى أسلوب تملك الشركات أو الفروع التي تزودها بهذه الخدمات والمواد بشكل مباشر بدلا من الاعتماد على الاستيراد، وإما تأمين أسواق تصريف الإنتاج وحماية الحصص في الأسواق الخارجية، وذلك بواسطة إنشاء فروع خارجية لهذا الغرض بدلا من التصدير.

❖ من **زاوية تكاليف الإنتاج،**

ترى النظرية أن انخفاض هذه التكاليف هو المحدد الأساسي الذي يحكم سلوك المنظمة، حيث تلجأ الشركة الى الاستثمار الخارجي بهدف واحد هو تخفيض حجم التكاليف لمواجهة حدة المنافسة؛ وخصوصا تكاليف اليد العاملة.

3) فكرة الاستثمار بديل للمبادلات عند مندل

كان مندل أول من حاول من المحدثين تفسير ظاهرة انتقال رأس المال نحو الخارج، بالاستناد الى نموذج هكشر- أولين للتجارة الخارجية؛ غير أنه انطلق في تحليله من فرضيات أساسية مناقضة تماما للفرضيات والنتائج التي خلص إليها هذا النموذج، فافترض أولا حرية انتقال عناصر الإنتاج، وهذه الحرية لا تؤدي الى تساوي عائد هذه العناصر؛ والفرضية الثانية هي أن التجارة تتم على نطاق ضيق جدا بسبب وجود عوائق مختلفة تعيق تدفق السلع بين البلدان، وأبرز هذه العوائق التعريفات الجمركية العالية على السلع المستوردة.

[19] Beat BÜRGENMEIER, Théorie et pratique des investissements suisses à l'étranger (Geneve et Paris : Librairie Droz, 1981), p.37.

لقد كان نموذج هكشر- أولين أو نظرية « التوافر النسبي لعوامل الإنتاج » لهكشر- أولين في الأصل مقاربة نظرية خاصة بالتجارة الخارجية، حاول من خلالها الثنائي أيلي هكشر وبرتل أولين تفسير مسألة قيام التجارة الخارجية المباشرة بالفوارق الموجودة بين البلدان في تكاليف الإنتاج النسبية، حيث وحسب هذه النظرية، التي وضعت كفرضية أساسية عدم انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان، إنما يقوم التبادل التجاري بين بلدين، لأن لكل بلد منهما مزايا نسبية غير موجودة عند البلد الثاني، ومصدر هذه المزايا هو اختلافٌ في درجة وفرة عناصر الإنتاج في كل منهما؛ ومع استمرار التبادل التجاري بينهما لفترة طويلة من الزمن يتساوى عائد عناصر الإنتاج في البلدين، ويلغي ذلك في النهاية كل إمكانية محتملة لانتقال هذه العناصر نحو الخارج، لأنه لم يبق هناك سبب موضوعي يدفع نحو ذلك.[20]

لكن مندل عكس هذه الفرضيات، وخلص في الأخير الى اعتبار الاستثمار الدولي بديلا لعملية التصدير، وأنه أداة يستخدمها المُنتج لتجاوز مختلف الحواجز، بما فيها الحواجز الجمركية، التي تحول دون بلوغ الأسواق المستهدفة، فينتقل رأس المال من البلدان التي تتمتع بوفرة في هذا العامل، وحيث يكون العائد على الاستثمار ضعيفا، نحو البلدان التي تعاني ندرة فيه، وحيث يكون العائد أعلى.[21]

إن الانتقاد الأساسي الموجه لمقاربة مندل هي أنها لم تميز بين الأغراض المختلفة التي من أجلها ينتقل رأس المال الى الخارج، ولم تميز بين الاستثمار المباشر وغير المباشر، لأن الاستثمار في المحفظة وفي الخارج يكون أيضا من أجل استغلال فرصة فارق مكافأة رأس المال بين البلد المصدر لرأس المال والبلد المستقبل له.

4) فكرة أو نظرية المزايا القابلة للتحويل دوليا

قامت هذه النظرية على فكرة امتلاك الشركة المتعددة الجنسيات ميزة خاصة قابلة للتحويل دوليا،[22] تسمح لها بالاستثمار والتفوق خارجيا؛ يقول ستيفان هايمر: حتى تقوم شركة ما بتدويل نشاط الإنتاج، لا بد لها من ميزة غير متوفرة لدى شركات البلد المضيف للاستثمار، وتكون هذه الميزة قابلة للتحويل الدولي من بلد لبلد آخر، وعلى شرط أن تسمح هذه الميزة للشركة تحصيل أرباح تزيد عن تكاليف الانتقال الى الخارج، وتضمن لها أيضا تحقيق ربح يزيد عن ربح الشركة المحلية، لأن المستثمر الأجنبي يتحمل تكاليف إضافية لا تتحملها هذه الأخيرة. [23]

---

[20] محمّد دياب، ***التجارة الدولية في عصر العولمة***، الطبعة الأولى، (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010)، ص ص. 113-120.

[21] MUCCHIELLI & MAYER, Op. Cit., pp. 254-255.

[22] ينسب الى هايمر أنه أول من قال بفكرة امتلاك الشركة المتعددة الجنسية لميزة خاصة قابلة للتحويل دوليا تسمح لها بالاستثمار الخارجي.

[23] عميروش محند شلغوم، ***دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر*** (بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2012)، ص. 45.

قد تكون الميزة هي كِبَر حجم الشركة الدولية مقارنة بحجم الشركة المحلية، لأن اقتصاديات الحجم تسمح بتقليص التكاليف الثابتة، وقد تكون تكنولوجيا تملكها الشركة في صورة براءة اختراع مثلا، أو في شكل تنظيم أو وفرة في رأس المال أو في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة.. إلخ.

وقد بينت الدراسات التطبيقية لاحقا أن المصدر الأساسي لنشأة هذه المزايا في أسواق البلدان النامية هو عدم اكتمال هذه الأسواق بسبب الخلل الكبير في هياكلها Imperfections des marchés.

ثانيا – المقاربات النظرية الحديثة لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد أن استنفذت المقاربات التقليدية القدرة على تفسير ظاهرة انتقال رأس المال والاستثمار الخارجي، بدأت مقاربة الموضوع تأخذ منحى جديدا مغايرا تماما للمقاربة التقليدية، حيث تحول اهتمام المنظرين أكثر هذه المرة نحو القائم بعملية الاستثمار ذاته، وهو الشركة المتعددة الجنسيات، على اعتبارها الفاعل الأساسي في مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر.

1) نظرية عدم كمال الأسواق

نظرية عدم كمال الأسواق هي مقاربة فكرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كانت قد ظهرت في ستينيات القرن الماضي، وهي تصنف ضمن أدبيات الاقتصاد الصناعي التي ازدهرت في تلك الفترة، حيث وبعدما تعرضت كل الأفكار السابقة التي حاولت تفسير ظاهرة تدويل الإنتاج والاستثمار المباشر في الخارج للنقد الشديد، وخصوصا فكرة المزايا القابلة للتحويل دوليا، على أساس أن هذه المزايا ـ وفق رؤية المنتقدين ـ هي ذاتها المزايا التي يتم بها تبرير قيام التجارة الدولية؛ كان لابد من البحث عن مداخل أخرى لتفسير الظاهرة. وهنا، تصدى هايمر للمسألة من جديد وحاول تقديم أفكار مبتكرة لدعم نظريته السابقة، وهي المحاولة التي نجح فيها، ومن ثمة تشكلت خطوط نظرية جديدة عرفت بعد ذلك تحت اسم: نظرية عدم كمال الأسواق، والتي يمكن اعتبارها بشكل من الأشكال نسخة معدلة لنظرية المزايا القابلة للتحويل دوليا.

وقبل ظهور نظرية عدم كمال الأسواق، لم يكن ممكنا تقديم تفسير جديد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر دونما الخروج عن إطار التحليل الفكري النيوكلاسيكي الذي كان يستند الى فرضية المنافسة التامة والأسواق الكاملة، لأنه في ظل هذه الشروط سوف لن يستطيع المستثمر الأجنبي استغلال الميزة التي لديه الاستغلال الأمثل، بل وقد تفقد هذه الأخيرة أهميتها بشكل كامل. وتأسيسا على ذلك، فقد خرج هايمر في هذه النظرية الجديدة عن إطار التحليل النيو ـ الكلاسيكي واعتمد فرضية عدم كمال الأسواق، وحاول بناء عليها تحليل فكرة المزايا القابلة للتحويل في سياق حالة عدم كمال الأسواق، وهي الحالة السائدة في البلدان النامية على وجه الخصوص،[24] ولهذا الغرض قام بتحليل حالة « ردود أفعال الشركات

[24] عميروش محند شلغوم، نفس المرجع، ص. 45.

في قطاع يسوده احتكار القلة على سبيل المثال » ، وهو التحليل الذي خرج في نهايته بنظرية جديدة لتفسير الظاهرة محل البحث.

واحتكار القلة، أولا، هو وصف يطلق على سوق أيّ قطاع اقتصادي ينشط فيها عدد قليل من الشركات تتقاسم فيما بينها حصص تلك السوق؛ أما رد فعل الشركة في السوق التي يسود فيها احتكار القلة فيتلخص في قيام الشركة بالرد على سلوك المنافس بسلوك مماثل. وعلى سبيل المثال، إذا قامت شركة من البلد **A** بعملية استثمار خارجي في البلد **B**، بهدف الحصول على حصة في سوق هذا البلد، فإن الشركة أو الشركات المنافسة لها في السوق المحلية ستقوم بالرد عليها باستثمار مماثل في ذلك البلد، أي في البلد **B**، وذلك للحفاظ على الحصة الموقع في السوق، واحتياطا أن تكتسب الشركة الأولى، إن تركت وحدها في السوق الجديدة، قوة وخبرة تسمح لها إخراج منافسيها من السوق في المستقبل.

إذن تعتبر النظرية الاستثمارات المباشرة من جهة أداة في يد الشركة الصناعية الكبيرة تسمح لها بتوظيف واستغلال المزايا الاحتكارية التي لديها في الخارج (المعرفة مثلا)، ومن جهة ثانية تعتبرها أيضا أداة في يد هذه الشركة، تستعملها لمواجهة المنافسين والمحافظة على حصصها في الأسواق.

2) نظرية الموقع

حاولت النظرية شرح الأسباب التي تدفع شركة أجنبية الى اختيار موقع دون آخر عندما تقرر تدويل نشاطها، أي محددات اختيار البلد المضيف للاستثمار، وقد حددتها النظرية في تلك المتغيرات البيئية التي ترتبط بالعرض والطلب، وتؤثر في أنشطة الإنتاج والتسويق والبحث والتطوير.

في مرحلة لاحقة، أدخل العالمان الاقتصاديان روبوك وسيموندس تعديلات على هذه النظرية، التي أصبحت تعرف باسم جديد هو نظرية الموقع المعدلة، وتشمل التعديلات إضافة محددات جديدة الى المحددات السابقة المحددة لموقع الاستثمار، وتنقسم هذه المحددات أو العوامل الى ثلاثة مجموعات: مجموعة العوامل الشرطية كخصائص المنتج أو السلعة ومجموعة العوامل الدافعة من جهة الشركة القائمة بالاستثمار كخصائص هذه الأخيرة ومركزها التنافسي، ومجوعة العوامل الحاكمة من جهة البلد المضيف كخصائص هذا البلد.[25]

3) نظرية دورة حياة المنتوج الدولية

وضع هذه النظرية فيرنون في الستينيات أيضا، وحاول من خلالها، من جهة، تقديم تفسير لأسباب ودوافع الشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج وفي البلدان النامية بشكل خاص؛ ومن جهة ثانية، تقديم تفسير لأسباب وكيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج البلد الأم.[26]

---

[25] عبد الرزاق حمد الجبوري، ***دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية*** (عمان: دار الحامد، 2014)، ص.ص. 56-58.

[26] عبد السلام أبو قحف، ***اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003)، ص.400.

وملخص النظرية هو أن للمنتوج دورة حياة ثانية خارج بلده الأصلي، بعد أن يكون قد بلغ مرحلة النضج. ولا يبلغ هذه المرحلة إلّا بعد زيادة حدة المنافسة وتحول المنتوج إلا منتوج نمطي أسرار إنتاجه معروفة لدى الجميع. وفي هذه المحطة يتحول الاستثمار المباشر الى شكل من أشكال الاحتماء من أخطار الخروج من السوق، لأن تكاليف الاستثمار في البلدان النامية ضعيفة.

4) النظرية الانتقائية أو التوفيقية

وضع هذه النظرية الاقتصادي جون دانين في الثمانينيات، وهي نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استفاد دانين لوضعها من نظريات المنظمة الصناعية (مميزات الملكية) ودراسات تحليل تكاليف النقل (مميزات تدويل الإنتاج) وبعض المفاهيم التي أنتجها الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية الأخرى (عوامل الموقع).[27]

وقد صاغها في شكل توليفة من ثلاثة عناصر، أصبحت تعرف فيما بعد بصيغة أوولي **Paradigm O.L.I** ؛ وهذه العناصر التي هي عبارة عن مزايا تملكها الشركة المتعددة الجنسيات، تعتبر، حسب رؤيته، هي سر قوة هذه الشركات، وهي أداة التدويل الرئيسية لديها. [28]

وهذه العناصر أو المزايا الثلاثة هي على التوالي:

❖ **مزايا المِلكية Ownership Advantages**

وتكون في شكل أصول خاصة تمتلكها الشركة المتعددة الجنسيات حصرا، وتميزها عن الشركة أو الشركات المحلية؛ وعادة ما تكون هذه المزايا في صورة أصل من أصول الشركة أساسه المعرفة (بحث وتطوير أو براءة اختراع..)، ويكون قابلا للنقل والتحويل إلى الخارج بسهولة. ويُرمز لهذه الميزة بالحرف اللاتيني **O** الذي يمثل الحرف الأول من كلمة Ownership الدالة على الملكية.

❖ **مزايا الموقع Location Advantages**

وهي المزايا التي يوفرها الموقع المختار في الخارج مقارنة بالمواقع الأخرى، سواء من حيث تكاليف الإنتاج أو النقل أو التوزيع. ويرمز لهذه المزايا بالحرف اللاتيني **L**، والذي يمثل الحرف الأول لكلمة Location الدالة على الموقع.

❖ **مزايا اختيار أسلوب التنظيم Internalization Advantages،**

ويُرمز لها بالحرف اللاتيني **I**، والذي يمثل الحرف الأول من كلمة Internalization الدالة على المزايا المرتبطة بالداخل.

---

[27] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص.58.

[28] MUCCHIELLI & MAYER, Op. Cit., p. 258.

5) نظرية السلوك الاستراتيجي

تنطلق هذه النظرية من مبدأ تنوع وتباين أنماط السلوك الاستراتيجي لدى الشركات؛ وعلى هذا الأساس تقسم النظرية كل أنواع السلوك إلى ثلاثة مجموعات بحسب عدد فئات الشركات: فئة الشركات الكبيرة المندمجة، وفئة الشركات الشبكية Sociétés réseau، وفئة الشركات المتجمعة في رقعة جغرافية واحدة، أو ما يعرف بالمؤسسات العنقودية Clusters، ولكل فئة من هذه الفئات سلوك خاص بها.[29]

❖ **فئة الشركات الكبيرة المندمجة،**

وتتبنى هذه الفئة من الشركات سلوكا استراتيجيا يقوم على مبدأ مراقبة كامل سلسلة الإنتاج: من التصميم الى التوزيع، ما يعني أن الهدف من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر لدى هذه الفئة من الشركات هو دائما تحقيق المراقبة الكاملة لسلسلة الانتاج.

❖ **فئة الشركات الشبكية،**

ويخضع السلوك في هذه الفئة لاستراتيجية مشتركة بين عدد من الشركات التي تمثل فروعا لشركة أم واحدة، وتقوم هذه الاستراتيجية على توزيع النشاط على مواقع عديدة، وفي بلدان مختلفة، على أن يتخصص كل موقع في إنتاج أجزاء من المنتج النهائي بحسب معيار المزايا النسبية لكل بلد، حيث يُسند النشاط الإنتاجي الكثيف العمل للفروع العاملة في البلدان التي تكون فيها تكلفة اليد العاملة رخيصة، ويُحتفظ بالنشاطات الأساسية (البحث والتطوير وكذا التسويق) في البلد الأصلي للشركة.

ثالثا– استراتيجيات الاستثمار لدى الشركات المتعددة الجنسيات

ركزت الأدبيات المالية التقليدية عند دراسة دوافع قرار الاستثمار لدى الشركات المتعددة الجنسيات على الدوافع المالية كثيرا، وكادت تعتبرها العامل الأساس والوحيد الذي يتوقف عليه قرار الشركة الاستثمار في أي مشروع اقتصادي، فلا تُقبِل هذه الأخيرة على الاستثمار إلا إذا تأكدت، وبنسبة عالية، من الجدوى الاقتصادية والمردودية المالية للمشروع.

إذا كان دافع المردودية المالية هو الذي كان يحكم قرار الاستثمار في الماضي، أي في سياق تاريخي محدد له شروطه وظروفه، فإن الأمر قد تغير كثيرا في ظل الواقع الاقتصادي الحالي الناشئ عن تحولات الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، حيث لم تعد المؤسسات تستند في بناء قراراتها الاستثمارية على الاعتبارات المالية فقط، وإنما تستند أيضا إلى استراتيجيات أو اعتبارات استراتيجية، بل أصبحت في الكثير من الحالات تقدم هذا النوع من الاعتبارات على الاعتبارات المالية الصرفة، وتوليه أهمية استثنائية.[30]

---

[29] Ibid.

[30] Yves SIMON & Delphine LALITIER, ***Finance internationale***, 9ème édition (Paris : Edition Economica, 2005), pp. 773-774.

ويمكن حصر استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، في الاستراتيجيات التالية:

1) الإستراتيجية التجارية

إن المؤسسة التي تقرر الاستثمار في الخارج تفعل ذلك عادة لاعتبارات تجارية استراتيجية، منها:

- ❖ رفع حجم الصادرات نحو البلد محل الاستثمار المباشر، ويعتبر هذا الهدف هو رأس الاعتبارات في أي إستراتيجية تجارية لاستهداف الأسواق الخارجية (هذا الاعتبار يكون واضحا في الحالة التي تلجأ فيها الشركة أو المؤسسة إلى إقامة أو شراء شبكة توزيع في الخارج، كأن تشتري شبكة لتوزيع المشتقات النفطية محليًا، أو تقوم بتأسيس شركة استيراد خاضعة لقانون البلد المضيف، وتكون أداة في يد الشركة الأم لتصدير منتجاتها).
- ❖ الحصول على حصة في السوق المحلية أو زيادة حجم هذه الحصة.
- ❖ حماية السوق المكتسبة من خلال الالتفاف على السياسات والإجراءات الحمائية، التي تلجأ بعض الدول إلى وضعها، في شكل قيود جمركية وغير جمركية، قصد حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية.
- ❖ التحوط ضد أخطار المنافسة المتصاعدة في السوق المحلية، ببعث نشاطات موازية خارج حدود الدولة، أي خارج مجال السوق التقليدية لتفادي كل مفاجأة اقتصادية غير سارة تتسبب فيها هذه المنافسة.
- ❖ تخفيض تكاليف النقل.
- ❖ تموين بعض الأسواق التقليدية البعيدة من موقع قريب بدلا من الموقع التقليدي البعيد، أي الاقتصاد في تكلفة ايصال المنتوج نحو المستهلك، وهو ما يزيد في تنافسية منتجات الشركة. واستخدام فائض إنتاج الموقع الأخير لتموين أسواق أخرى قريبة تقليدية أو جديدة.
- ❖ لكن يبقى أهم الاعتبارات، خصوصا للشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية وفي قطاع النفط والغاز تحديدا، هو ضمان التزود المنتظم بالمادة الخام الضرورية لعملية الإنتاج.

2) الاستراتيجية الصناعية

فضلا عن الاعتبارات التجارية المذكورة في الفقرات السابقة، فإن هناك أحيانا اعتبارات استراتيجية ذات طبيعة صناعية، تتحكم هي الأخرى في قرار الاستثمار المباشر، وأكثر هذه الاعتبارات ما يلي:

- ❖ الاستفادة من مزايا التكنولوجيا.
- ❖ تخفيض تكاليف الإنتاج.

- ❖ الاستفادة من فرصة اليد العاملة الرخيصة.
- ❖ الوصول الى موارد نادرة والى أصول خاصة (تكنولوجية، براءة اختراع، علامة صناعية .. الخ).

3) الاستراتيجية المالية

ليس المقصود بالاستراتيجية المالية هنا تلك الاعتبارات المالية التقليدية المرتبطة أساسا بمسألة المردودية، وإنما المقصود هو تلك الاعتبارات الاستراتيجية ذات الطبيعة المالية التي برزت بفعل التحولات العميقة للبيئة المالية الدولية[31]. ومن هذه الاعتبارات ما يلي:

- ❖ رغبة المؤسسة في الاستفادة من المزايا المالية والنقدية التي يمكن أن تحصل عليها من بلدها الأصلي بعد ثورات العولمة المالية وتقنيات الإعلام والاتصال؛ حيث وعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسة أن تستفيد من التطور المالي الكبير الجاري في الأسواق المالية، وتحصل على ما تحتاج إليه من رؤوس أموال، بشروط مناسبة لا تتسنى في العادة للشركات الوطنية، خصوصا تلك العاملة في قطاع النفط والغاز، ما يعني قدرة أكبر لهذه المؤسسات الدولية على الاستثمار بتكلفة أقل. وقد زاد التخصص في الأسواق المالية الدولية وتنوع أدوات التحوط المالي من فرص حصول هذه المؤسسات على القروض وأشكال التمويل الأخرى.
- ❖ وهذا الأسلوب، أي فتح أسواق رؤوس الأموال أمام الشركات الدولية وغلقها في وجه الشركات التابعة للدول النامية، هو واحد من الأساليب المستعملة للضغط على مختلف الدول لدفعها إلى تحرير اقتصاداتها وفتح قطاعاتها الاقتصادية أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يحدث في قطاع النفط والغاز في جل الدول المنتجة دليل على صحة هذا الطرح.
- ❖ استعمال المؤسسات الدولية قدرة التمويل الذاتية لتمويل مشاريع استثمار في الخارج ذات مردودية أكبر من مردودية مشاريع مماثلة في البلد الأصلي.
- ❖ طمأنة المساهمين من خلال تنويع محفظة الاستثمار وتوزيعه على مواقع متعددة وفي بلدان مختلفة لتجنب تقلبات الدورة الاقتصادية، حتى إذا ما تعرض بلدٌ من هذه البلدان لموجة ركود اقتصادي وتأثرت أرباح هذه المؤسسات لهذا الظرف الاقتصادي، أمكن تعويض ذلك بالأرباح الاضافية التي تحققها المؤسسة في بلد آخر يشهد موجة انتعاش اقتصادي.
- ❖ من الاعتبارات المالية أيضا التي برزت في العقدين الأخيرين، رغبة بعض الشركات الوطنية العابرة للحدود، خصوصا الجديدة منها،[32]في الاستفادة من المزايا المالية، التي توفرها الدول التي

---

[31] SIMON & LALITIER, Ibid., pp.782-784.

[32] المقصود بمفردة جديدة بعض الشركات الوطنية التابعة لدول صاعدة كالصين: CNOOC, CNPC, Sinopec والهند: ONGC والبرازيل Petrobras وشركات أخرى تابعة لدول أخرى، اقتحمت في العقود الأخيرة، ساحة الاستثمار الدولي، وأصبحت فاعلا أساسيا فيه.

تتبع لها هذه الشركات، في صورة دعم مالي، لمساعدتها على المخاطرة والتوسع الخارجي من خلال الاستثمار المباشر في الخارج، حتى تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية خاصة بهذه الدول، ليس أقلها هو تأمين مصادر الطاقة الضرورية لاقتصادياتها.[33]

يعكس هذا الكم الهائل من الأفكار والمساهمات النظرية التي حاول بها أصحابها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل واضح، درجة الصعوبة والتعقيد في فهم ظاهرة اقتصادية تبدو في ظاهرها وكأنها بسيطة، ويعكس ذلك أيضا التنوع الشديد في الضوابط والشروط التي يخضع لها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من بينها:

- ❖ تنوع دوافع الاستثمار لدى الشركات (الوصول الى الموارد، خلق أسواق جديدة، تخفيض التكاليف، دوافع استراتيجية).
- ❖ تنوع أشكال القيود والحواجز التي تعترض الشركات (اعتبارات الرقابة، اعتبارات السيطرة على الموارد، اعتبارات المخاطر).
- ❖ تنوع المتدخلين، حيث وبعد هيمنة في الأول للشركات المتعددة الجنسيات، يلاحظ صعود لفاعلين جدد: شركات وطنية لبلدان ناشئة، صناديق سيادية، صناديق استثمار دولية.. الخ.
- ❖ تنوع أشكال الأسواق وأوضاع المنافسة (احتكار، احتكار قلة، منافسة كاملة أو شبه كاملة، أسواق ذات أحجام مختلفة وذات درجة نضج مختلفة أيضا).
- ❖ تنوع المؤسسات وتعدد نماذج إدارة الأعمال وأشكال التنظيم
- ❖ تنوع الأطر القانونية الضابطة للتجارة والاستثمار واختلاف السياسات الاقتصادية.

المطلب الثالث – الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يترتب على الاستثمار المباشر آثار متعددة، وفي ميادين ومجالات مختلفة، فهو يؤثر في كل متغيرات النشاط الاقتصادي، فيساهم في دعم مستويات النمو الاقتصادي والتشغيل والتجارة الخارجية.

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إن امتلاك التكنولوجيا المتطورة هو أحد أسباب التفوق والنمو الاقتصادي الرئيسية في الاقتصاد الحديث، وهو شرط من شروط البقاء في السوق، لأن كل شركة لا تملك التكنولوجيا أو لا تواكب التقدم التقني لا تستطيع الاستمرار في المنافسة؛ وعليه تحرص كل البلدان على تحصيل هذا العنصر الحيوي،

[33] CNUCED (Conférence des nations unies sur le commerce et le développement), ***Rapport sur l'investissement dans le monde 2007 : Sociétés transnationales, industries extractives et développement***, (New York & Genova : United Nations Publication, 2007), P. XXII.

وتستعمل لهذا الغرض كل الأساليب وتلجأ الى كل الأدوات والوسائل الممكنة والمتاحة، وأهم وسيلة لذلك هي الاستثمار الأجنبي المباشر.

1) أنماط نقل التكنولوجيا

تتبنى الشركات الدولية استراتيجيات مختلفة، للتوسع وفرض الوجود وزيادة الحصة في الأسواق الخارجية، فالبعض منها يختار استراتيجيات التصدير أو منح التراخيص، والبعض الآخر يختار استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو حال الشركات التي تملك ميزة تكنولوجية خاصة. وهذه الاستراتيجيات الثلاثة هي القنوات الرئيسية التي تنتقل عبرها التكنولوجيا بين البلدان.

إذن، قنوات نقل التكنولوجيا ثلاثة: التصدير والترخيص والاستثمار الأجنبي المباشر: [34]

1-1 التصدير:

ويحدث نقلٌ للتكنولوجيا عبر قناة التصدير، عندما تقوم شركة معينة بتصدير منتجات لها ذات محتوى تكنولوجي معين، وفي المقابل يقوم البلد المستورد باستعمال هذه المنتجات كسلعة وسيطة في عملية إنتاج منتجات أخرى.

1-2 منح الترخيص:

تلجأ الشركة في بعض الحالات، جبرا أو اختيارا، إلى التنازل عن التكنولوجيا التي تملكها، وذلك ببيع تراخيص استعمالها لمؤسسات أجنبية، خصوصا عندما يصبح خيار التصدير المباشر، لسبب من الأسباب، مُكلِفا جدا، كأن يكون السبب مثلا هو تعريفة جمركية عالية أو حواجز غير جمركية معقدة أو سياسة وشروط استثمار مباشر غير مناسبة في البلد المستهدف.

1-3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعتبر النمط الثالث لنقل التكنولوجيا، وهو النمط الأكثر أهمية والمفضل لدى البلدان النامية على وجه الخصوص، لأنه لا يكتفي بتزويد البلد المضيف للاستثمار بمنتجات التكنولوجيا في صورة آلات ومعدات وفقط، كما هو الأمر في نمط التصدير مثلا، ولكن يجلب مع هذه المنتجات أيضا موارد إضافية مكملة في صورة خبرة تسيير وإدارة أو برامج تكوين أو احتكاك وممارسة يومية في موقع العمل، وكل ذلك يجعل منه نمطا مميزا يسمح بالحصول على مزايا لا يمكن الحصول عليها عبر الأنماط الأخرى.

[34] OCDE, ***L'investissement direct étranger au service du développement : Un maximum d'avantages pour un minimum de coûts*** (Paris : Edition OCDE, 2002), pp.118-122.

2) آليات انتقال وانتشار التكنولوجيا عبر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك أربعة آليات مختلفة لنقل التكنولوجيا من الشركات الدولية نحو الشركات المحلية عبر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الآليات هي آلية توطين نشاط أقسام البحث والتطوير وآلية الارتباط العمودي وآلية الارتباط الأفقي وآلية هجرة العمال المؤهلين:[35]

2-1 آلية توطين نشاط أقسام البحث والتطوير:

تنتقل التكنولوجيا بشكل مباشر عبر توطين نشاط أقسام البحث والتطوير التابعة للشركات المتعددة الجنسيات في البلد المضيف.

2-2 آلية الارتباط العمودي:

ويقصد بهذه الآلية تلك العلاقات التكاملية التي تنشأ على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع بين الشركة المتعددة الجنسيات والشركات المموّنة لها بالسلع والخدمات من جهة، وبين الشركة المتعددة الجنسيات وعملائها من شركات أو أفراد الذين يقومون بشراء إنتاجها أو خدماتها من جهة ثانية. وتتوقف أهمية وفاعلية هذه الآلية على عاملين موضوعيين اثنين هما:

- **أولهما** هو حجم السوق المحلية والقدرة التكنولوجية للموردين المحليين، فكلما كان هؤلاء على درجة عالية من التأهيل التكنولوجي كلما سمح لهم ذلك برفع درجة الارتباط العمودي مع الشركة المتعددة الجنسيات.
- **ثانيهما** هو درجة استعمال الشركة المتعددة الجنسيات للسلع الوسيطة في عملية الإنتاج، حيث وكما أثبته رودريغاز–كلار (1996) من خلال نموذج تطبيقي، فإن الاستعمال الكثيف للمدخلات في عملية الإنتاج من قبل الفرع الأجنبي يشجع على إقامة روابط جديدة مع الشركات المحلية، لكن يبقى أن إقامة هذه الروابط يتوقف بالدرجة الأولى على إرادة الشركة المتعددة الجنسيات في التعامل مع هذه الشركات المحلية، لأنها هي من يقرر في الأخير إقامة هذه الروابط من عدمها، وفق رغبتها في التزود من هذه الشركات المحلية.

وعليه، وفيما يخص علاقات المنبع أو العلاقات العمودية التي تجمع الشركة المتعددة الجنسيات بالشركات الموردة، فيمكن للشركة المتعددة الجنسيات أن تساهم في رفع إنتاجية الشركات الموردة لها بصيغ مختلفة، كأن تقدم لها مثلا مساعدات تقنية وأحيانا أخرى تضطر إلى تزويدها بمعلومات تسمح لها بتحسين نوعية منتجاتها أو خدماتها، لأن ذلك ضروري للمحافظة على القدرة التنافسية للشركة ذاتها. أما فيما يخص علاقات المصب، وهي تلك التي تجمع بين الشركة المتعددة الجنسيات وعملائها، فإنه

[35] OCDE, Ibid., pp. 122-132.

يمكن لهؤلاء الاستفادة من معرفة الشركة في ميادين التجارة والتسويق، كما يمكن أن تكون استفادتهم في شكل انخفاض في أسعار المنتجات نصف المصنعة التي تدخل في عملياتهم الإنتاجية، بفعل القدرة العالية لدى الشركة المتعددة الجنسيات في التحكم في تكاليف الإنتاج.

2-3 آلية الارتباط الأفقي:

تشير هذه الآلية إلى التغير الذي يطرأ على سلوك وأسلوب عمل مؤسسة محلية تنشط في ذات القطاع الذي تنشط فيه الشركة المتعددة الجنسيات، حيث كثيرا ما تلجأ هذه المؤسسة المحلية، وتحت ضغط المنافسة، إلى تقليد الشركة المتعددة الجنسيات في أسلوب عملها أو تبني تكنولوجيتها مثلا، وأحيانا يدفعها ذلك إلى تطوير أسلوبها الخاص.

2-4 آلية هجرة العمال المؤهلين:

وتشتغل هذه الآلية عندما ينتقل للعمل في مؤسسة محلية كوادر مؤهلة وعمال مدربين بشكل جيد سبق لهم وأن اشتغلوا في شركة متعددة الجنسيات.

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل:

لعل من مفارقات علاقة الاستثمار المباشر بسوق العمل هو أن البلد المضيف للاستثمار والمصدر له على السواء لهما أحيانا نفس المخاوف ويخشيان ذات المخاطر والتأثيرات السلبية على سوق العمل التي يمكن أن تنجم عن انتشار وتوسع هذا الأخير. فمن كلتا الجهتين ينظر إلى المسألة بتحفظ شديد.

1) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل من زاوية البلد المصدر للاستثمار

تعالج الأدبيات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل من وجهة نظر البلدان المصدرة للاستثمار على اعتبارها نتيجة لعلاقة أشمل هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل، وفي هذا الصدد اسهبت هذه الأدبيات في تحليل هذه العلاقة الأخيرة، واختلفت في تحديد طبيعتها: هل هي علاقة تكامل أو إحلال،[36] وفي بيان آثارها والتي منها في ميدان التشغيل حسب رؤية بعض الدارسين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل سلبي على سوق العمل المحلية؛ ذلك أن إنتاج فروع الشركات القائمة بالاستثمار المباشر في الخارج سوف يحل محل الصادرات التي كانت تتم من البلد الأم، وبالتالي سيحرم الاستثمار المباشر في هذه الحالة سوق العمل المحلية من فرص عمل جديدة، بل وقد يمتد تأثيره الى تقليص فرص العمل القائمة وزيادة معدلات البطالة في البلد الأصلي، إذا كانت نية هذه الشركات هي إعادة تصدير إنتاجها نحو بلدانها الأصلية، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة العمل في الأسواق الخارجية، وعلى الخصوص في أسواق البلدان الناشئة التي نجحت في العقود الأخيرة في استقطاب هذا النوع من الاستثمار.[37]

[36] MUCCHIELLI & MAYER, Op. Cit., pp. 269-270.
[37] Ibid., p. 270.

إذن، خلاصة هذه الرؤية هي أن الفروع الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات ستحرم الفروع الرئيسية للشركات في البلدان الأصلية من أسواقها الخارجية في البلدان التي يتم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، وستفرض على هذه الفروع الرئيسية بطريقة أو بأخرى الانكفاء على الأسواق المحلية وأسواق بعض البلدان التي لم يتم فيها الاستثمار الخارجي، وبالنتيجة ستتقلص فرص العمل إلى الحد الذي تحتاجه عمليات الإنتاج الموجهة للسوق المحلية فقط.

2) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل من زاوية البلد المضيف للاستثمار

من زاوية البلد المضيف للاستثمار، يتوقف التأثير العام للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى حجم النشاط الاقتصادي، وبالنتيجة على مستوى التشغيل، على عاملين اثنين هما: من جهة نوع المنافسة السائد في القطاع المعني بالاستثمار، ومن جهة ثانية الكيفية التي تختارها الشركات الدولية المستثمرة للاندماج في السوق المحلية.

إن أول أثر مباشر يصحب عادة دخول الشركات الدولية الى البلد المضيف للاستثمار هو تعميق درجة المنافسة في السوق المحلية لهذا البلد، وهو ما يخشى منه عادة هذا الأخير، لأنه يمكن أن تكون نتيجة ذلك هي انسحاب الشركات المحلية من السوق لعدم قدرتها على مجاراة مستوى المنافسة الذي تفرضه الشركات الدولية الأكثر خبرة وتمرسا في الأسواق. وهذا هو السبب الذي جعل الكثير من الدول في الماضي تتردد في فتح أسواقها، خصوصا في أسواق السلع والخدمات التي يسود فيها احتكار القلة، لأن الدافع الأساسي الى الاستثمار في هذه الحالة سوف يكون إما هو الرغبة في الحصول على حصة هامة من سوق البلد المستهدف أو دفع شركات هذا البلد الى الانسحاب من السوق لبسط حالة الاحتكار الكامل عليه. وبناء على ما سبق، تخلص الأدبيات الاقتصادية التقليدية إلى أن ذلك سوف يكون على حساب قطاع التشغيل، لأن قدوم هذه الشركات الدولية سيؤدي في المحصلة الى تقلص حجم النشاط الاقتصادي للشركات المحلية، وذلك لا يعني شيئا آخر غير مزيد من البطالة، لأن لا شيء يضمن أن الشركات الدولية ستعوض كل فرص العمل الضائعة، خصوصا عندما تكون هذه الشركات أقل ميلا الى استخدام التكنولوجيات الكثيفة من حيث عنصر العمل.

لكن ومع ذلك، فإن تأثير الشركات الدولية وإحداثها لتغيير في هيكل سوق المنتجات أو الخدمات النهائية قد لا يكون كافيا للحكم بأن البلدان المستضيفة للاستثمار ستتأثر في ميدان التشغيل سلبا، وعلى طول الخط من قدوم هذه الشركات، لأن هذه الأخيرة تحتاج دوما الى خدمات وسلع وسيطة لاستعمالها في عملية الإنتاج، وهنا يكون سلوك الشركات الأجنبية وكيفية اندماجها في السوق المحلية هو الفيصل في الحكم عليها، فإذا ما اختارت التعامل مع الشركات المحلية فإن ذلك سيوفر لهذه الشركات فرص

للتوسع في النشاط واستحداث مناصب عمل جديدة، خصوصا عندما تستفيد من توجيه الشركات الدولية الذي يعينها في تحقيق اقتصاديات السلم وفي تحسين نوعية السلع والخدمات التي تنتجها. [38]

إذن خلاصة القول هو أن التأثير العام للشركات الدولية في ميدان التشغيل يتوقف على عنصرين هما نوع المنافسة وكيفية تعامل الشركة الدولية في السوق المحلية.

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية

رغم كثرة الدراسات التطبيقية على المستوى الدولي التي تناولت موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والتأثير المتبادل القائم بينهما، إلّا أن هذه الدراسات لم تحسم مثلا بالنسبة للبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في طبيعة التأثير الذي يمارسه هذا الأخير على التجارة الخارجية، وانتهت في عمومها الى استخلاص نتيجة مفادها أن درجة التأثير تختلف بين بلد وآخر وبحسب القطاعات الاقتصادية، وأنّ المزايا الإضافية الأساسية التي يضيفها الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع التجارة الخارجية في البلد المضيف تكمن في المساهمة في إدماج اقتصاد هذا البلد على المدى الطويل في تيار الاقتصاد العالمي من خلال رفع مستويات الصادرات والواردات على السواء؛ لكن في انتظار حصول ذلك يتعين على سلطات البلد المضيف معاينة آثار تطور أحجام الصادرات والواردات على المديين القصير والمتوسط، خصوصا إذا ما واكب ذلك ضغط على ميزان المدفوعات.[39]

وعلى المجمل، فإن المعطيات المستخلصة من الدراسات التطبيقية تؤكد الملاحظات التالية:

- ❖ كلما توجه بلد معين أكثر نحو التصنيع، واقترب من أخذ صفة البلد الصناعي، كلما كان دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل دعم لاندماج هذا البلد في الاقتصاد العالمي، من خلال دورها في زيادة أحجام الصادرات والواردات من مختلف السلع والخدمات. وهنا تشير هذه الدراسات الى عاملين أساسين يساهمان بشكل فاعل وتتوقف عليهما هذه الزيادة، وهذان العاملان هما على التوالي: بروز اتجاه دولي قوي نحو الارتباط المتبادل بين المؤسسات والشركات وتطور شبكات دولية كبيرة لمؤسسات مرتبطة فيما بينها، والعامل الثاني هو الدور المتصاعد لفروع الشركات الدولية في استراتيجيات التوزيع والبيع والتسويق لهذه الشركات.
- ❖ إن الملاحظة الواردة في الفقرة السابقة تؤكد ملاحظة أخرى هامة، وهي أن قدرة بلد معين على جذب الاستثمارات تتوقف في قسم منها على حرية التجارة الخارجية ومدى الامكانية الممنوحة للشركات الأجنبية لممارسة أعمال التصدير والاستيراد بكل حرية، وهو ما يعني أن كل سياسة لجذب الاستثمارات لا تراعي هذا المعطى، ولا تعتبره عنصرا أساسيا في استراتيجية جذب

[38] Ibid., pp. 272-273.
[39] OCDE, Op. Cit., p. 113.

الاستثمار الأجنبي المباشر، محكوم عليها بالفشل منذ البداية، لأن الاعتبارات والأهداف الاستراتيجية للشركات عند الإقدام على عملية الاستثمار الخارجي تتجاوز في أغلب الأحيان إطار البلد المضيف لهذا الاستثمار.

- ❖ الملاحظة الثالثة وتخص قدرة البلد المضيف على استعمال الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتحفيز الصادرات على المديين القصير والمتوسط، حيث تتوقف هذه القدرة على السياق العام الذي يتم فيه هذا الاستثمار. والملاحظ في هذا المجال هو أن السياق الذي نجح فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في تحفيز الصادرات على المدى القصير أو المتوسط هو سياق البلدان التي كانت تعاني من شح في الموارد المالية لا يسمح لها سواء بتنمية موارد طبيعية متوفرة وغير مستغلة أو الاستفادة من موقع جغرافي ممتاز.
- ❖ الملاحظة الرابعة وتتعلق بفرضية مطروحة هي أن تقوم البلدان المضيفة للاستثمار والأقل تطورا باستغلال وجود الاستثمارات الخارجية على أرضها لبناء استراتيجية لإحلال الواردات، وهنا تؤكد المعطيات المتوفرة أن العكس هو الحاصل، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل أكثر على اثارة المزيد من الواردات، وأن انخفاض مستوى هذه الأخيرة لا يكون الاّ بعد أن نجاح الشركات المحلية في اكتساب المهارات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات المستوردة من قبل، وهو ما يحتاج في العادة الى فترة طويلة.

المبحث الثاني – الإطار النظري للاقتصاد البترولي

بعد استعراض خصائص قطاع المحروقات ومراحل صناعة البترول والغاز في المطلب الأول من هذا المبحث، ثم تكاليف واستثمارات هذه الصناعة في المطلب الثاني، يتم الانتقال في المطلب الثالث الى استعراض وتوضيح معاني بعض المفاهيم الأساسية المتداولة بكثرة في أدبيات الاقتصاد النفطي وفي عالم صناعة البترول والغاز، والتي قد يلتبس معناها على غير المتخصص.

المطلب الأول – التعريف بصناعة البترول والغاز

صناعة البترول والغاز هي صناعة فريدة في نوعها، سواء من حيث الخصائص المميزة لها، أو من حيث توزيع النشاط فيها على مراحل متعددة، أو من حيث الاستثمارات والتكاليف المطلوبة.

أولا– خصائص صناعة البترول والغاز

ينظر الى صناعة البترول والغاز على أساس أنها تمثل صناعة واحدة، وهذا لاحتواء حقول البترول كميات من الغاز الطبيعي، والعكس صحيح في الغالب أيضا. وتكتسي هذه الصناعة في العموم

أهمية خاصة بسبب الخصائص التي تميزها عن الصناعات الأخرى، والتي منها خصائص تختص بها فقط صناعة البترول كصناعة فرعية، ومنها ما تختص به صناعة الغاز الطبيعي.

1- خصائص صناعة البترول

هناك مجموعة خصائص تميز صناعة البترول عن باقي الصناعات، وتُكسِب هذه الصناعة أهمية خاصة واستثنائية؛ ومن هذه الخصائص ما له علاقة بطبيعة هذا المورد في ذاته كسلعة من بين سلع كثيرة مطروحة في الأسواق، ومنها ما هو مرتبط بهذه الصناعة كواحدة من صناعات كثيرة تتنافس فيما بينها لجذب أكبر قسم من رؤوس الأموال الموجهة لقطاع الاستثمار. ومن أهم خصائص صناعة البترول ما يلي:[40]

❖ البترول سلعة نادرة واستراتيجية

البترول الخام هو المنتج الرئيسي لصناعة البترول، ويعتبر المصدر الأكثر ندرة والأقرب عرضة للنضوب من بين كل مصادر الطاقة المعروفة؛ وهذه المواصفات جعلت من البترول سلعة استراتيجية مهمة، إن لم يكن أهم السلع الاستراتيجية على الإطلاق؛ وجعلت من قطاع البترول أيضا ميدانا للمنافسة الحادة بين الأطراف المختلفة المتدخلة في صناعة البترول: دول وشركات ومنظمات، حيث الكل يسعى بطريقته لفرض الرقابة والسيطرة على هذه الموارد، سواء بامتلاكها أو إنتاجها أو تسويقها.

وتاريخيا، فقد سيطرت الشركات النفطية على الصناعة البترولية، وساد احتكار مطلق في السوق لفترة طويلة، استمر إلى مطلع السبعينيات تقريبا؛ حيث وبعد تأسيس منظمة أوبك، استطاعت هذه الأخيرة تحقيق بعض التوازن في السوق من خلال فرض الهيمنة على قطاع المنبع (الاستكشاف والإنتاج)، فيما بقي قطاع المصب (التكرير وتسويق المشتقات النفطية)، وإلى اليوم، تحت سيطرة الشركات النفطية الكبيرة.

❖ التركز والاحتكار في قطاع المصب

يتركز إنتاج المشتقات النفطية في الدول الصناعية الكبرى، ذلك بسبب احجام الشركات النفطية الكبرى على الاستثمار في وحدات لتكرير البترول في البلدان المنتجة، وتركيز كل قدرات التكرير في البلدان الصناعية الكبيرة؛ وفي ذات الوقت، تحتكر الشركات البترولية الدولية الكبيرة القسم الأكبر من إنتاج هذه المشتقات وتبسط هيمنتها على قطاع المصب، وهذا على نقيض ما هو سائد في قطاع المنبع، حيث لا يمثل إنتاج هذه الشركات سوى نسبة متواضعة من مجموع الإنتاج ويسود نوع من التوازن النسبي في الإنتاج بسبب وجود عدد كبير من المنتجين.

---

[40] Jean-Pierre HANSEN & Jacques PERCEBOIS, ***Energie : Economie et politiques***, 2ème édition (Bruxelles : Edition de Boeck, 2015), pp. 172-178.

❖ **ارتفاع تكاليف الاستثمار**

من خصائص صناعة البترول أيضا أنها صناعة كثيفة رأس المال، أي أن الاستثمار في هذه الصناعة يحتاج مبدئيا إلى رؤوس أموال ضخمة، ويستوي في ذلك الاستثمار في أنشطة القطاع القبلي كالاستكشاف والإنتاج، أو الاستثمار في أنشطة القطاع البعدي كالتكرير والنقل والتوزيع، وإن كان النشاط القبلي هو الذي يتركز فيه القسم الأكبر من الاستثمارات[41].

ومثالا، قُدّر حجم الاستثمارات في صناعة البترول والغاز سنة 2010 بحوالي 400 مليار دولار سنويا، وكان القسم الأساسي من هذه الاستثمارات في قطاع المنبع أو القبلي (الاستكشاف والانتاج).[42]

❖ **طول المدة الزمنية للاستثمارات**

من بين خصائص صناعة البترول الأخرى خاصية طول المدة الزمنية للاستثمارات، حيث إن برمجة وتنفيذ مشاريع الاستثمار في هذه الصناعة يكون عادة لفترات زمنية طويلة، قياسا بما هو حاصل في الصناعات الأخرى، بل وتكون هذه المدة أحيانا طويلة جدا، وتتراوح بين 20 و60 سنة؛[43]وهو ما ينعكس على كلفة الاستثمار، حيث إنّ طول المدة يؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار، وبالتالي تكاليف الاستثمار، خصوصا تكاليف التأمين، لاحتمال تغير شروط الإنتاج على المدى الطويل، وهو أمر معقول وارد جداً.

❖ **الاختلاف الشديد في التكاليف**

من خصائص صناعة البترول والغاز الاختلاف الشديد في التكاليف على طول مراحل هذه الصناعة، سواء تكاليف الاستكشاف أو الإنتاج أو الاستغلال أو النقل؛ ويعود ذلك الى أسباب وعوامل كثيرة خارج مجال الحصر؛ وكمثال عن ذلك من صناعة الغاز الطبيعي فقط، تختلف التكلفة بين الغاز الطبيعي العادي والغاز المسال أو المميع بشكل كبير جدا، وذلك لأن هذا الأخير يحتاج، كي يصل الى المستهلك النهائي، الى استثمارات ضخمة، بداية من إنجاز وحدات لتسييل الغاز في موانئ التصدير وانتهاء الى إنجاز وحدات أخرى لإعادة تحويل الغاز المسال إلى حالته الغازية في موانئ الاستيراد، وهي التكاليف التي تتحملها الصناعة عندما يصل الغاز الى المستهلك النهائي عبر أنابيب مربوطة مباشرة بمواقع الإنتاج.

---

[41] Jean-Pierre FAVENNEC, ***Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie*** (Paris : Editions Technip, 1998), p.39.
[42] Nadine BRET-ROUZAUT & Jean-Pierre FAVENNEC, ***Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats,*** deuxième édition (Paris : Edition Technip,2011), p. 126.
[43] HANSEN & PERCEBOIS, Op. Cit., p. 78.

❖ ارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار

إن الخاصية الرئيسية المميزة لصناعة البترول عن باقي الصناعات، هي خاصية ارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار، بسبب الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف، حيث يكون المستثمر في المرحلة الأولى لصناعة البترول، والتي هي مرحلة الاستكشاف، غير متأكد تماما من جدوى الاستثمار ونجاح أعمال الاستكشاف؛ وهذا الأمر يدفع الشركات النفطية، عادة، إلى عدم تركيز جهدها الاستثماري ونشاطها الاستكشافي في منطقة واحدة وبلد واحد، وتلجأ الى توزيع أعمال الاستكشاف على مناطق متعددة وحقول كثيرة، من أجل تخفيض درجة المخاطرة ورفع احتمال تحقيق اكتشافات جديدة، وهي الاكتشافات التي يمكن بواسطتها التعويض والتغطية عن الخسائر في المناطق التي تكون فيها نتائج الاستكشاف سلبية أو متواضعة، وهذه الخاصية تجعل من صناعةِ البترول صناعةً تَنزعُ بالطبيعة إلى العالمية.

❖ صناعة البترول صناعة عالمية

قبل اكتشاف البترول، كان كل بلد يعتمد في استهلاكه للطاقة على مصادره الذاتية المحلية، من فحم وخشب وموارد حيوية مختلفة Biomasse .. وإلخ؛ لكن، بعد اكتشاف البترول وبداية انتشار استعماله، أخذت مسألة التزود بالطاقة في التحول، شيئا فشيئا، من شأن محلي داخلي يخص كل دولة على حدة إلى شأن عالمي، لأن جل الدول تحولت الى استعمال البترول، بدلا من الفحم والمصادر الأخرى، لتلبية حاجتها من الطاقة؛ وقد حدث هذا التحول وتمكن البترول من احراز هذه المكانة المرموقة والهيمنة على سوق الطاقة، بفضل مميزات ذاتية لا تتوفر في مصادر الطاقة الأخرى تسمح له بالتكيف مع كل التغيرات في هيكل أو أنماط الاستهلاك، بل وتجعله، في كثير من الأحيان، هو الذي يحفز الطلب وينمّيه من خلال توفير منتجات جديدة بديلة لمصادر الطاقة الأخرى. وإنّ من أهم هذه المميزات التي منحت البترول هذه المكانة الاستثنائية ما يلي: [44]

- الانخفاض النسبي لكلفة الإنتاج (تكلفة انتاج وحدة حرارية واحدة) مقارنة بكلفة إنتاج المنتجات البديلة، وخصوصا في حقول البترول الكبيرة، حيث تكلفة إنتاج برميل البترول منخفضة جدا.
- سهولة نقل البترول وانخفاض تكلفة نقله، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.
- سهولة الاستعمال في مختلف المجالات.
- القدرة التنافسية العالية إلى درجة احتكار بعض الاستعمالات وتحجيم دور المصادر المنافسة الى أقصى حد، كسوق الوقود على سبيل المثال.

[44] HANSEN & PERCEBOIS, Ibid., P172

❖ **صناعة متعددة المنتجات**

ما يُميِّزُ صناعة النفط كذلك هو ذاك التنوع الكبير في المنتجات، وقد حدث هذا التعدد والتنوع بشكل تدريجي وتزامناً مع تطور استعمالات البترول، ففي بداية ظهوره كان الاستعمال يقتصر على مجالات الإنارة المنزلية وتشحيم الآلات، وعليه كان عدد منتجات الصناعة النفطية محدودًا، ثم توسع استعماله فيما بعد إلى مجالات جديدة وكثيرة، وبالنتيجة تنوعت وتعددت منتجاته. وعلى العموم فإن أهم منتجات هذه الصناعة ما يلي:[45]

- ❖ البترول المنير المستعمل في الإنارة، وقد اختفى هذا النوع من المنتجات من الأسواق بعد انتشار الكهرباء لعدم تنافسيته.
- ❖ الزيوت لتشحيم الآلات ووسائل النقل المختلفة.
- ❖ الفيول أو المازوت للنقل البحري.
- ❖ البنزين لنقل السيارات والكيروزين للنقل الجوي.
- ❖ الفيول الثقيل لإنتاج الكهرباء وللاستعمالات الحرارية الشديدة في الصناعة.
- ❖ المنتجات الثقيلة كزفت الطرقات.
- ❖ المنتجات البتروكيماوية المختلفة (مواد بلاستيكية، نسيج وألياف اصطناعية، أسمدة... إلخ).

إن تعدد استعمالات البترول، والذي يؤدي بالضرورة إلى تعدد وتنوع المنتجات والأسواق، هو الذي يدفع المنتجين إلى تبني استراتيجيات محددة لاحتكار أكبر قدر ممكن من الريع، وتقوم هذه الاستراتيجيات على توجيه الإنتاج نحو الاستعمالات الأكثر مردودية والأسواق الأقل تنافسية، حيث من المعلوم أن الأسواق التي تقل فيها المنافسة هي التي تتحقق فيها أكبر الأرباح لأن الأسعار تكون مرتفعة، والعكس صحيح كلما كانت المنافسة شديدة كلما اتجهت الأسعار نحو الانخفاض وتقليص هوامش ربح المنتجين.

2- خصائص صناعة الغاز الطبيعي

إن لصناعة الغاز الطبيعي أيضا مجموعة خصائص، تميزها عن الصناعات الأخرى وعلى صناعة البترول على وجه الخصوص، منها ما يساعد على انتشار استعمال الغاز الطبيعي الى درجة منافسته البترول وتحوله لبديل لهذا الأخير في بعض الاستعمالات، وهو ما يفتح آفاقا كبيرة لتوسع هذه

[45] Ibid.

الصناعة، ومنها ما يعتبر خصائص سلبية، لأنها تعيق تطور الصناعة وانتشار استعمال الغاز الطبيعي، ومن أهم خصائص صناعة الغاز الإيجابية ما يلي:

❖ **الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف**

يعتبر الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف نسبيا، حيث إن الرواسب التي يخلفها عند حرقه أقل بكثير مما تخلفه مصادر الطاقة الأخرى، وخصوصا البترول. وهذه الميزة هي التي أعطت للغاز الطبيعي الأهمية التي له الآن في الأسواق الدولية، خصوصا مع ارتقاء الوعي بأهمية المحافظة على البيئة وتصاعد المطالب والاحتجاجات السياسية في هذا الشأن.

❖ **سهولة استخلاص الهيدروكربونات**

إن الغاز الطبيعي هو أسهل مصدر طاقة لاستخلاص الهيدروكربونات، ما يعني كلفة أقل، وذلك بفضل تركيبته الكيميائية البسيطة التي تتألف أساسا من غاز الميتان Méthane بنسبة تتراوح بين 70 و95 % حسب نوع الغاز، جاف أو رطب، ومصاحب أو غير مصاحب، ومن غازات معدودة أخرى هي الايتان Ethane والبروبان Propane والبيوتان Butane والبنتان Pentane، ونسبة ضئيلة جدا من مركبات ثانوية كالنيتروجين وثاني وأكسيد الكربون.[46]

ومن **الخصائص السلبية** التي تعيق تطور صناعة الغاز الطبيعي ما يلي:

❖ **صعوبة تخزين الغاز الطبيعي**

يحتاج تخزين الغاز الطبيعي إلى حيّز مكاني كبير قياسا لمصادر الطاقة الأخرى، وعلى سبيل المثال، فإن الحيز المكاني المطلوب لتخزين كمية من الغاز السائل يكبر الحيز المكاني المطلوب لتخزين كمية بترول مساوية لها في المحتوى الحراري بمرة ونصف، وذلك لاختلاف الكثافة بينهما، حيث المتر المكعب الواحد من البترول يكافئ 1.5 م^3 من الغاز الطبيعي في الحالة السائلة، ويكافئ 957 م^3 في الحالة الغازية، لأن كثافة الغاز الطبيعي تنخفض بعد التسييل بـ 600 مرة.

❖ **صعوبة نقل الغاز المسال**

صعوبة نقل الغاز المسال هي واحدة من الخصائص السلبية الأساسية المعيقة لتطور صناعة الغاز الطبيعي، لأن تسييل الغاز الطبيعي ونقله بواسطة ناقلات الغاز هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ الأسواق البعيدة التي لا يمكن الوصول إليها برا، حيث ومن المعروف أن نقل الغاز يكون بإحدى طريقتين: طريقة النقل بواسطة الأنابيب، وهي طريقة اقتصادية وسهلة، أو طريقة النقل بواسطة ناقلات بحرية خاصة بالغاز، وهي طريقة مكلفة ومعقدة يتم اللجوء إليها اضطرارا عندما يكون الوصول الى بعض الأسواق مستحيلا بسبب العوائق الطبيعية.

---

[46] محمد دبس، ***صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي: الدراسات التقنية*** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981)، ص ص.57-62.

ويقتضي النقل بواسطة الناقلات ضرورة تسييل الغاز مسبقا قبل شحنه، وتخضع عملية النقل لشروط سلامة صارمة؛ فيشترط للحفاظ على سيولة الغاز داخل الخزانات المحمولة على ظهر الناقلة ضبط درجة برودة الغاز عند مستوى محدد[47]على طول مسافة الرحلة. ويشترط كذلك ضبط درجة الضغط والتي تختلف عن درجة الضغط في مرحلة التخزين. وبديهي أن يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة النقل، لأن تصميم ناقلات الغاز ستحكمه في هذه الحالة شروط تقنية معقدة، وسيحتاج تصنيع الناقلة الى مواد خاصة ومكلفة.[48] وتعتبر هذه الخاصية العائق الأساسي الذي يقف دون اندماج أسواق الغاز الطبيعي في سوق واحدة، عكس ما هو سائد في قطاع البترول.

ثانيا – مراحل صناعة البترول والغاز

تشتمل صناعة استخراج البترول والغاز على ثلاثة مراحل: مرحلة البحث واستكشاف هذه الموارد في باطن الأرض وهي المرحلة الأولى، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة تطوير حقول البترول أو الغاز المكتشفة، وبعد ذلك مرحلة استخراج أو استغلال الاحتياطات، وهذه المراحل الثلاثة تعرف بمراحل المنبع. وتلي هذه المراحل الثلاثة مرحلة التكرير، بالنسبة للبترول، للحصول على المنتجات البترولية الأولية التي ستوجه للاستهلاك النهائي، أو مرحلة المعالجة بالنسبة للغاز الطبيعي، لفصل أنواع الغاز المختلفة عن بعضها البعض، وخصوصا فصل غاز الميتان الذي يمثل المكون الأساسي للغاز الطبيعي عن الأنواع الأخرى للغازات، لأن لكل مشتق من هذه المشتقات استعمال خاص به.

1) مرحلة الاستكشاف

مرحلة الاستكشاف هي أول مرحلة في صناعة النفط والغاز، وتشمل عمليات وأعمال كثيرة، وتعتبر مرحلة الاستكشاف أصعب المراحل في صناعة البترول والغاز الطبيعي، لأنه ليس من السهل الكشف عن هذه الموارد الطبيعية المطمورة على أعماق كبيرة في باطن الأرض، ويحتاج الأمر إلى جهود كبيرة وأعمال كثيرة ومتنوعة، تؤديها أطقم كاملة من المهندسين المتخصصين في الجيولوجيا والجيوفيزياء والحفر وغيرها من التخصصات المختلفة.

1-1 الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية

يتلخص العمل المطلوب في بداية مرحلة الاستكشاف في قيام مهندسين متخصصين في الجيولوجيا والجيوفيزياء بإنجاز دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية مختلفة، منها دراسات أولية وضرورية سابقة لعملية

---

[47] للمحافظة على سيولة الغاز الطبيعي يجب إبقاء درجة برودته تحت مستوى 160 درجة تحت الصفر، لأنها نقطة تحول غاز الميتان المكون الرئيسي للغاز الطبيعي إلى سائل.

[48] – رجائي محمود أبو خضراء، ***خيارات نقل وتسويق النفط والغاز***، *سلسلة دراسات اقتصادية* (الكويت: منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1977)، ص ص.79-96.

الحفر، يكون هدفها هو كشف المواقع وتحديد الأعماق التي يحتمل أن تكون تراكمات من البترول أو الغاز قد تجمعت فيها؛ ولا يُشرع في تنفيذ أعمال الحفر إلا في حال أثبتت هذه الدراسات وجود مؤشرات إيجابية، وكافية لتبرير تنفيذ هذه الأعمال.

ولا يتوقف عمل المهندسين المتخصصين في الجيولوجيا والجيوفيزياء بعد الحصول على المؤشرات المذكورة أعلاه والشروع في تنفيذ أعمال الحفر، وإنما يستمر عملهم في إنجاز الدراسات بالموازاة مع استمرار عملية الحفر، لأن الأمر يحتاج في كل لحظة الى تأكيد أو نفي المعلومات التي قدمتها الدراسات الأولية والتأكد من جدوى مواصلة عملية الحفر.

وفي هذا، من الأهمية بمكان الإشارة، أنه ورغم كل التطور التقني والخبرة المتراكمة في ميدان الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية، والتقدم الحاصل في استكشاف المواقع المحتمل وجود البترول والغاز فيها، فإن احتمال نجاح عملية الاستكشاف بعد الحفر والعثور على تراكمات للبترول أو الغاز يبقى ضعيفا، ولا يتجاوز في أكثر الحالات نسبة 20 %، أي نجاح عملية حفر واحدة من بين كل 5 عمليات حفر، وأحيانا من بين كل 7 عمليات حفر، وهذا في المواقع المعروفة والواعدة القريبة من مواقع تجارية مستكشفة من قبل، أما في المناطق غير المعروفة وغير المستكشفة تماما فتنزل النسبة الى حدود 10 %،[49] أما احتمال الكشف المباشر على حقول تجارية فهو لا يتجاوز نسبة 2 % في المناطق المعروفة، وتنزل هذه النسبة الى حدود 1 % في المناطق غير المعروفة.[50]

1-2 الحفر الاستكشافي

إن أقصى ما يمكن أن تقدمه الدراسات وأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي لسطح الأرض وباطنها التي تسبق عملية الحفر هو تحسين مستوى المعرفة حول التكوين الجيولوجي الطبيعي للمواقع المستهدفة فقط، ويحتاج التأكد من وجود تراكمات للبترول أو الغاز من عدمها في هذه المواقع الى مباشرة عملية الحفر الاستكشافي، لأنها الوسيلة الوحيدة التي تسمح للمستكشف تأكيد أو نفي وجود هذه التراكمات. وتستخدم في أعمال الحفر 3 طرق هي:

- **طريقة الحفر المطرقي،**

يتم الحفر في هذه الطريقة بواسطة مطرقة دقّاقة معلقة إلى برج منصوب في موقع الحفر، وهذه الطريقة في الحفر تعتبر أقدم طريقة، وقد كانت شائعة في أول عهد صناعة استخراج النفط، غير أنها لم تعُد تستخدم اليوم إلاّ على نطاق ضيق جدا، وأكثر ما تستخدم، عند الحاجة إلى حفر ثقوب صغيرة في تكوينات صخرية صلبة.

[49] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Op. Cit., p. 74.

[50] الراوي، المرجع السابق، ص. 26.

❖ **طريقة الحفر الدوّار،**

وهي الطريقة الشائعة اليوم، وتستعمل كأداة للحفر مثقاب موصول بواسطة أنابيب إلى طاولة دوّارة مثبّتة في أسفل برج الحفر المنتصب على فوهة البئر، ويُستعمل مزيج يتكون من مادة طينية ومواد كيماوية وماء لتبريد المثقاب في كل مرة.

❖ **طريقة الحفر التوجيهي،**

وهي طريقة يتم استعمالها أكثر في مرحلة التطوير، حيث يقتضي الحفر أن يكون مائلا بزاوية لصعوبة الوصول الى التراكمات النفطية بالطريقة العمودية العادية، أو في الحالة التي يكون من الأنسب الوصول الى التراكمات بشكل مائل أو أفقي لتقليص عدد الآبار المطلوبة والاقتصاد في تكاليف الحفر، وطبيعة التكوين الجيولوجي لحقل البترول مثلا تسمح بذلك؛ غير أن ما يأخذ على هذا النوع من الحفر أنه مكلف، ويحتاج إلى أدوات خاصة كالمثقاب التوربيني أو المثقاب الكهربائي.[51]

وتستغرق عملية حفر بئر واحدة في العادة بين شهرين و06 أشهر، ما لم تعترض عملية الحفر عوائق استثنائية غير متوقعة، تجعل هذه الفترة أطول، كأن تحتوي بعض الطبقات الأرضية صخورًا صلبة، أو يُتبين أن الهدف موجودٌ على بُعدٍ أعمق، لأنه عادة، ما تعجز الدراسات السابقة، عند هذا المستوى من المعرفة، عن التنبؤ بكل العوائق التي يمكن مصادفتها أثناء الحفر.

وفي كل الحالات، يكون استمرار أعمال الحفر مرهون بنتائج الاختبارات والقياسات التي يشرع في إجراءها بعد بلوغ البئر عمقاً معيناً لمعاينة طبيعتها، والتقرير فيما إذا كانت بئرا منتجة أو جافة.

ومن الاختبارات والقياسات المعروفة اقتطاع عينة اسطوانية من التربة والصخر لتحليلها في المخبر وإدخال أجهزة قياس خاصة في جوف البئر لتسجيل معلومات عن الضغط الداخلي والتركيبة الصخرية في باطن الأرض ودرجة مسامية الصخور ومحتواها من السوائل وغيرها من المعلومات.[52]

ومهما تكن المدة التي تستغرقها أعمال الحفر والعمق الذي تبلغه البئر، فإنه إذا ثبت من هذه الاختبارات والقياسات، أن البئر من النوع الجاف، فإنه يتم فورا وقف أشغال الحفر وغلق البئر، لأنه لا معنى لمواصلة الحفر، أما إذا كانت نتائج الحفر إيجابية وتم الوصول الى تراكمات معينة، سواء من البترول أو الغاز أو منهما معا، فإنه في هذه الحالة تبدأ مرحلة جديدة، تعتبر ضمن المرحلة العامة للاستكشاف، وهي مرحلة تقييم الاكتشاف وتقدير حجم الحقل وحدوده، وتتضمن القيام بأعمال إضافية محددة كحفر آبار أخرى.

---

[51] المرجع نفسه، ص ص. 28–30.

[52] الراوي، المرجع نفسه، ص. 32.

وعلى العموم، وفيما يخص مرحلة الاستكشاف، فإنه لا يمكن تحديد المدة التي تستغرقها أعمال هذه المرحلة بدقة، لأن ذلك يرتبط عادة بطبيعة المنطقة المستكشفة وتكوينها الجيولوجي، فتقدر هذه المدة في أحسن الحالات بعدة شهور لمجموع الأعمال المطلوبة، أي المسوح الزلزالية المختلفة وتفسير المعلومات المرصودة وأعمال الحفر الاستكشافي؛ لكن في أكثر الحالات يحتاج إتمام كل هذه الأعمال حسب مؤسسة أوبن أويل OpenOil [53]إلى فترة تتراوح بين سنتين 02 و04 سنوات كمعدل عام.[54]

2) مرحلة التطوير والاستغلال

تبدأ مرحلة تطوير حقل البترول أو الغاز بعد تحقيق الاكتشاف التجاري، ويقصد بعملية التطوير مجموع الدراسات والأشغال المطلوبة لتجهيز الحقل وتهيئته للدخول في مرحلة الإنتاج.

2-1 الدراسات السابقة واللاحقة لقرار تطوير الحقل

يعتبر قرار تطوير حقل البترول أو الغاز من القرارات الحساسة والخطيرة، وعليه تحرص الشركات العاملة في هذا القطاع على أن يكون هذا القرار تتويجا لسلسلة دراسات متتالية ومتكاملة تتحقق من جدوى المشروع على مراحل، وتحيط بكل عناصره بالتدرج؛ وهذه الدراسات هي التي تسمح للشركة القائمة بالاستثمار إعلان تجارية المشروع Commercialité أو عدم تجاريته؛ ما يفيد أن إنجاز هذه الدراسات يكون في حقيقة الأمر قبل مرحلة التطوير، أي في مرحلة الاستكشاف والتقدير، وهذه الدراسات هي: دراسة الهدف والدراسات التمهيدية والتصميمية ودراسات المشروع الأولي؛ وبعد إعلان تجارية المشروع وتبني قرار التطوير يتم اللجوء الى انجاز دراسات إضافية هي الدراسات الهندسية، للحصول على الشكل النهائي للمشروع.[55]

❖ **دراسة الهدف Etude de prospect،**

وهي أول دراسة في سلسلة الدراسات الخاصة بصناعة البترول والغاز، والهدف منها هو تقدير الأهمية التجارية لأي مشروع مقترح للاستكشاف؛ وتتضمن الدراسة شقا مهما هو شق الجيولوجيا، والذي من خلاله يتم تقدير فرص نجاح أعمال الاستكشاف، وتقدير حجم التكاليف المطلوبة لتطوير المشروع، في حال نجحت حملة الاستكشاف في تحقيق اكتشاف تجاري. وتستعرض الدراسة التقدير

---

[53] مؤسسة OpenOil هي مؤسسة دولية تنشط في مجال البترول والغاز، يقع مقرها الرئيسي في برلين بألمانيا، قامت في الأصل كمنظمة غير حكومية تهدف الى نشر الشفافية في قطاع البترول والغاز من خلال نشر الكتب والتقارير والعقود المختلفة وبناء قاعدة للبيانات تكون مفتوحة أمام كل المهتمين في هذا القطاع، ثم تحولت في الوقت الحالي الى مؤسسة تجارية تعمل كهيئة استشارية في خدمة الحكومات. (مصدر المعلومات: موقع المؤسسة على شبكة الأنترنت: www.openoil.net). تاريخ الزيارة: 2017/01/30.

[54] OpenOil, *les contrats pétroliers à la portée de tous,* traduit de l'original anglais dont le titre est « Oil Contracts: How to read and understand them », P.23. Document publié par l'entreprise et non daté, disponible sur le site internet de l'entreprise www.openoil.net.

[55] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Op. Cit., pp. 136-139.

في شكل ثلاثة سيناريوهات مختلفة: السيناريو الأقصى Max والسيناريو الوسطي Mode والسيناريو الأدنى Mini، وعلى ضوء المقارنة بين هذه السيناريوهات وبين ما هو سائد في المشاريع المماثلة والقريبة، يكون القرار بتنفيذ عملية الاستكشاف أو الامتناع عن ذلك.

❖ **الدراسات التمهيدية Etudes préliminaires**

وهي دراسات يتم إعدادها بعد الحصول على اكتشاف للبترول أو الغاز، والهدف منها هو تقييم أهمية الاكتشاف تقييما أوليا من الزاوية التجارية، لمساعدة صاحب القرار في اتخاذ القرار المناسب للتعامل مع هذا الاكتشاف، سواء بإنجاز أعمال إضافية للتأكد من أهمية الاكتشاف وتطوير المشروع، أو ببيع الحقوق في الحقل المكتشف، أو بالتخلي التام عن متابعة الأشغال، ونادرا ما يكون هناك قرار بتطوير المشروع دون المرور على مرحلة الدراسات التمهيدية. وبعد إتمام هذه الدراسات تزداد دقة تقدير المشروع بشكل أكبر، ويصبح مجال الخطأ الجديد متراوحا بين 30 و40 % بالزيادة أو النقصان.

❖ **الدراسات التصميمية Etudes conceptuelles،**

وهي دراسات يتم إعدادها بعد التأكد من أهمية الاكتشاف المحقق؛ ولكون التصميم النهائي لأي مشروع هو المحدّد لحجم التكاليف المطلوبة لإنجاز هذا الأخير فيما بعد، فإن شركات البترول والغاز، تحرص بناء على هذه الحقيقة منذ البداية، على وضع تصاميم عديدة للمشروع، لتختار بعد ذلك من بينها التصميم الذي يكفل تقليص كلفة المشروع الى أقصى حد ممكن. وبعد تجاوز هذه المرحلة يزداد وضوح المشروع أكثر ويزداد التحكم في كلفة المشروع، وتنزل نسبة الخطأ في تقدير التكاليف من جديد الى مجال يتراوح بين 20 و30 % زيادة أو نقصانا.

❖ **دراسات المشروع الابتدائي Etudes d'avant-projet،**

وتعتبر النوع الأخير من الدراسات الذي يسبق قرار الاستثمار، والغرض من إعدادها هو مساعدة صاحب القرار على اتخاذ القرار المناسب بتطوير أو عدم تطوير الحقل المكتشف؛ ووظيفة المشروع الابتدائي هي تحسين التصور الأولي للتصميم الذي انتهت إليه الدراسات التصميمية، وتفصيل هذا التصميم. وتستند الدراسات عند إعداد المشروع الأولي إلى عناصر ومعطيات كثيرة ومتنوعة تخص كل مجالات صناعة البترول والغاز، غير أن التركيز في هذا النوع من الدراسات ينصب أكثر على معطى طاقة الإنتاج المتوقعة للحقل المكتشف. وعلى منوال الدراسات السابقة، وبعد إنجاز هذا المشروع الابتدائي تصبح الأخطار المحيطة بالمشروع أكثر وضوحا قياسا الى ما كان عليه الأمر قبل هذه المرحلة، ويزداد التحكم في تقدير التكاليف بشكل أكبر، ويصبح مجال الخطأ الجديد في حدود 20 % بالزيادة أو النقصان دائما.

الشكل رقم 02: الانخفاض المتدرج في درجة عدم التأكد من تكلفة المشروع بعد كل دراسة جديدة

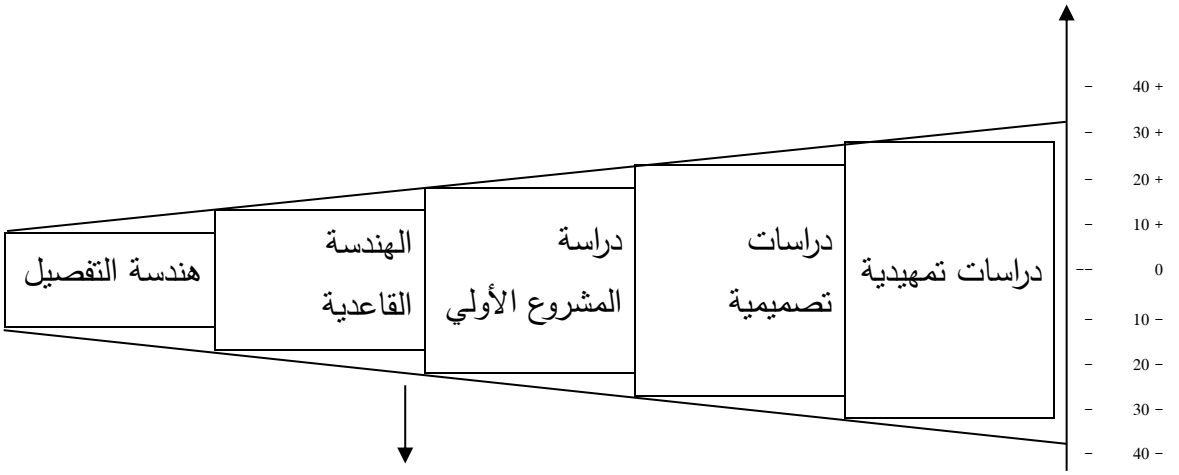

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا الى شكل مماثل في كتاب:

BRET-ROUZAUT, Nadine & Jean-Pierre FAVENNEC, **Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats,** deuxième édition. Paris : Edition Technip, 2011, p. 137

يقدم الشكل السابق صورة عن تطور درجة تقدير التكلفة الاجمالية للمشروع في قطاع البترول والغاز؛ ويلاحظ من الشكل، أنه وبعد كل محطة من محطات التحضير والإعداد للمشروع، تتحسن دقة تقدير التكاليف المتوقعة وتقترب أكثر من الواقع، أي من التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع.

وعلى سبيل المثال، يُبين الشكل أنه قبل المحطة الأولى، والتي هي محطة إعداد الدراسات التمهيدية، تكون دقة التقدير الأولي للدراسة الاستشرافية التي تسبق الدراسات التمهيدية في حدود 40 % زيادة أو نقصانا عن التكلفة التقديرية النهائية للمشروع، وتنزل النسبة بعد إنجاز الدراسات التمهيدية الى حدود 30 % زيادة أو نقصانا أيضا، ثم تستمر هكذا عملية تحسين دقة التقدير مع الدراسات الموالية إلى أن تبلغ محطة المشروع الأولي، حيث يتم بعد إتمام إنجاز هذه الدراسة الفصل في قرار الاستثمار بالسلب أو الايجاب؛ وإذا كان القرار هو الاستثمار وإنجاز المشروع، يتم الانتقال الى محطات الدراسات الهندسية التي تسمح بضبط التقدير النهائي الذي يتم اعتماده في البطاقة الفنية للمشروع، والذي على أساسه يكون قرار التنفيذ.

2-2 الحفر التطويري وتنصيب تجهيزات الإنتاج

تحكم الحفر التطويري نفس المبادئ التي تحكم الحفر الاستكشافي، مع ميل أكبر الى استعمال تقنيات الحفر المنحرف والأفقي؛ وبعد نهاية عملية الحفر تبدأ عملية تجهيز البئر للإنتاج، وهنا تتنوع

التجهيزات وطرق تجهيز البئر المنتجة Complétion بحسب نوع السائل المتدفق وطبيعة الخزّان وبحسب الشروط التي يجب أن تخضع لها البئر خلال مدة حياتها.[56]

2-3 تقنيات استرجاع البترول

يدخل حقل البترول أو الغاز الطبيعي مرحلة الانتاج أو الاستغلال عادة بعد انتهاء كل أشغال تطوير الحقل وتجهيزه، لكن قد يشرع في الإنتاج بمجرد تجهيز بعض آبار الإنتاج. وتحتاج كل عملية إنتاج للمحروقات إلى استعمال طريقة معينة وتقنيات محدّدة لاسترجاع الكميات المخزنة في الصخور الرسوبية المكونة للحقل، سواء كان حقل بترول أو غاز. ففيما يخص البترول تتغير طريقة الاسترجاع والتقنيات المستعملة على طول العمر الافتراضي للحقل، حيث يتم في كل طور من أطوار هذا العمر الافتراضي استخدام الطريقة والتقنيات المناسبة لهذا الطور.

وعلى العموم، يُحدّد المختصون في صناعة النفط ثلاثة طرق لاسترجاع النفط، وهي: طريقة الاسترجاع الابتدائي وطريقة الاسترجاع الثانوي وطريقة الاسترجاع المعزّز.

❖ **طريقة الاسترجاع الابتدائي،**

تستخدم في مراحل حياة الحقل النفطي الأولى، وتعتمد على الضغط الطبيعي للحقل.

❖ **طريقة الاسترجاع الثانوي،**

هي طريقة يتم اللجوء إليها بعد انخفاض الضغط الطبيعي داخل المكمن تحت مستوى محدد، وبعدما يبدأ إنتاج البئر في التراجع. وتُستخدم في هذه الطريقة تقنيتان لاستخراج النفط: تقنية حقن القسم السفلي للمكمن بالماء أو تقنية حقن القسم العلوي بالغاز، لزيادة الضغط على البترول المخزن في الصخور الرسوبية لدفعه إلى الخروج؛ وتسمح هذه الطريقة بتحسين معدل الاسترجاع الأولي بـ 15 إلى 20 نقطة، أي رفع المعدل الى حدود 30 و35 %.[57]

❖ **طريقة الاسترجاع المُعزز أو المدعوم** Assisté،

هي طريقة تستخدم لتحسين معدل الاسترجاع عند ملاحظة تراجع إنتاج البترول في الحقل، ويتم اللجوء إليها عادة في الطور الأخير من العمر الافتراضي للحقل البترولي، وتقوم هذه الطريقة على استخدام تقنيّات متعددّة وأكثر تعقيدا من التقنيّات المستخدمة في طريقة الاسترجاع الثانوي، بغرض رفع معدل الاسترجاع إلى أعلى نسبة ممكنة، وأهم هذه التقنيات تقنية الحقن بغاز ثاني أوكسيد الكربون وتقنية الحقن بالبخار التي تعتبر التقنية الأكثر استخداما وانتشارا، خصوصا عند إنتاج أنواع النفط الثقيل.

---

[56] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Op. Cit., pp. 88-90.

[57] Xavier BOY DE LA TOUR, ***Le pétrole : au-delà du mythe*** (Paris : Editions Technip, 2004), p. 50.

3) مرحلة تكرير البترول أو معالجة الغاز الطبيعي

يخضع البترول الخام بعد استخراجه الى معالجة فورية ثم الى عملية تكرير لإنتاج المشتقات البترولية المختلفة الموجهة للاستهلاك المباشر، كما يخضع الغاز الطبيعي بدوره الى عمليات معالجة فورية بعد الاستخراج، لفصل الغازات المختلفة المكونة له بعضها عن بعض (ميتان، بروبان.. الخ).

الجدول رقم 01: الهيكل النموذجي للمنتجات النفطية المشتقة من برميل الخام الواحد

أنواع المشتقات النفطية	عدد الليترات
الغازات السائلة (بروبان، بوتان)	15
وقود السيارات الممتاز (البنزين)	75
وقود المحركات (غازوال Gazole) و وقود التدفئة المنزلي (الفيول Fioul)	35
وقود المحركات النفاثة (كيروزين الطيران Kérosène)	15
الفيول الثقيل (المستعمل في الشحن البحري، والمحطات الحرارية، والصناعة)	10
منتجات أخرى (نافتا Naphta ، زفت، زيوت، شموع و برافينات Paraffines)	10
المجموع	160

Source: Nicolas CARNOT & Catherine HAGEGE, « *Le marché pétrolier* », Economie & Prévisions, N° 66 (Année 2004), pp. 127-136.

يقدم الجدول السابق صورة نموذجية عن تركيبة الهيكل العام لبرميل من الخام وما تحتويه من مشتقات بترولية مختلفة، حيث يتبين لنا أنه يمكن في نهاية عملية تكرير برميل الخام اشتقاق ما قدره في المتوسط حوالي 160 لترا من مختلف المشتقات، وتمثل المشتقات الخفيفة القسم الأكبر منها: حوالي 75 لترا من وقود السيارات الممتاز و35 لترا من وقود المحركات ووقود التدفئة المنزلية و15 لترا من سوائل الغاز الطبيعي، بينما الباقي تمثله المشتقات الثقيلة كالنافتا ووقود المحركات النفاثة وغيرها من المشتقات المختلفة والمستعملة في مجالات شتى كالطيران والشحن البحري وتوليد الطاقة وغيرها من الاستعمالات.[58]

المطلب الثاني – التكاليف والاستثمارات في قطاع البترول والغاز

تتميز صناعة البترول والغاز بتعدد أنواع التكاليف، والاختلاف الشديد في التكلفة وتوزيعها بين حقل وآخر. وتتوزع النفقات المطلوبة على طول سلسلة هذه الصناعة، بداية من مرحلة الاستكشاف وإلى غاية مرحلة الاستغلال.

[58] Nicolas CARNOT & Catherine HAGEGE, « *Le marché pétrolier* », **Economie & Prévisions**, N° 66 (Année 2004), pp. 127-136.

أولا– أنواع التكاليف في صناعة البترول والغاز

تتكون التكاليف في صناعة استخراج البترول أو الغاز من أربعة (04) أنواع من التكاليف، منها نوعين في مرحلة الاستكشاف، وهما تكاليف الاستكشاف الأولي وتكاليف تعيين حدود الحقل المكتشف وتقدير احتياطاته في حال تحقق الاكتشاف، وتكاليف مرحلة التطوير وتكاليف مرحلة الاستغلال:[59]

1) نفقات الاستكشاف

نفقات الاستكشاف هي تلك النفقات التي تقوم شركات البترول والغاز بصرفها بهدف الكشف عن هذه الموارد الطبيعية الموجودة في باطن الأرض، وتشمل النفقات التالية:

- ❖ نفقات المسوح الزلزالية الجيوفيزيائية السطحية
- ❖ ونفقات أعمال تحليل المعطيات الجيولوجية والجيوفيزيائية
- ❖ ونفقات حفر آبار الاستكشاف.

تعتبر نفقات الاستكشاف في العادة المنصب المالي الأقل كلفة في ميزانيات شركات البترول والغاز، غير أن صرف هذه النفقات قبل تحقيق الاكتشاف النفطي يطرح مشكلة فشل عملية الاستكشاف، والتي يترتب عنها عدم القدرة على استرجاع هذه المصاريف، وهو ما يمثل خسارة صافية للمؤسسة؛ ويتراوح احتمال نجاح برنامج الاستكشاف في المتوسط بين 10 و30 %.

وقد تكون نفقات الاستكشاف قليلة أو كثيرة بحسب حجم حملة الاستكشاف، إذ يمكن أن تقتصر هذه الحملة أحيانا على مجرد أعمال مسح زلزالي بسيط وحفر بئر جافة واحدة لا غير، كما هو الحال في بعض حملات الاستكشاف السلبية.

ويتعين بعد تحقيق أي اكتشاف للبترول أو الغاز الطبيعي القيام بمجموعة أعمال إضافية لتعيين حدود الحقل المكتشف وتقدير محتواه تقديرا أوليا، وتشمل خصوصا حفر آبار أخرى، وهذه الأعمال الاستثمارية ضرورية بالنسبة للمستكشف لتحسين مستوى معرفته حول الحقل المكتشف، واتخاذ القرار المناسب، سواء بمباشرة عملية تطوير هذا الحقل أو تأجيلها أو الامتناع كليا عن ذلك، لأنه قد تبين أن الاكتشاف المحقق هو اكتشاف غير تجاري.

2) استثمارات تطوير الحقل

استثمارات تطوير الحقل هي كل تلك النفقات التي يتم صرفها بعد اتخاذ قرار التطوير، والتي تشمل ما يلي:

[59] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Op. Cit., pp. 139-140.

- ❖ تكاليف حفر آبار الإنتاج وأحيانا آبار إعادة الحقن.
- ❖ اقتناء وتجهيز الحقول بمختلف التجهيزات السطحية كشبكات جمع البترول والغاز ووحدات الفرز والمعالجة ووحدات التخزين ووحدات الضخ والعدّ Comptage.
- ❖ إنجاز تجهيزات النقل كخطوط الأنابيب ومخازن الشحن.

3) تكاليف الاستغلال،

تكاليف الاستغلال[60]هي مجموع النفقات الضرورية لتشغيل منشأة الإنتاج وتصريف هذا الأخير، أي بما فيها تكاليف النقل، وتصنف هذه التكاليف بحسب طريقتين: الطبيعة والموضوع. فأما حسب طبيعتها فتقسم تكاليف الاستغلال الى نفقات اليد العاملة والخدمات والتموين، واما حسب موضوعها فتقسم التكاليف الى نفقات الإنتاج، الصيانة، الأمن، ...إلخ.

يسمح تصنيف النفقات حسب الطريقة الأخيرة، أي حسب الموضوع، للشركة القائمة بالاستثمار بإمساك محاسبة تحليلية ومتابعة تطور التكاليف في المنشأة ومقارنتها بالتكاليف في المنشآت الأخرى.

ثانيا– توزيع التكاليف في صناعة البترول والغاز

تتوزع تكاليف قطاع المنبع لصناعة البترول والغاز (الاستكشاف والإنتاج) على المناصب الثلاثة المكونة لهذه التكاليف: الاستكشاف والتطوير والاستغلال.

1) توزيع نفقات الاستكشاف

تمثل نفقات الاستكشاف في المتوسط ما بين 5 الى 20 مليون دولار بأسعار سنة 2010، وهو ما يعتبر مبلغا متواضعا مقارنة بما تنفقه الشركات في مرحلتي التطوير والاستغلال، غير أن انخفاض تكاليف الاستكشاف في البداية قد يتحول في حال تحقيق اكتشاف معين الى مشكلة عويصة فيما بعد، لأن شركات البترول ستحتاج إلى حفر آبار عديدة أخرى لتعيين حدود الحقل المكتشف وتقدير حجم الاحتياطات التي يحتويها، وقد يُتبين مثلا بعد حفر هذه الآبار وإنجاز الأعمال الأخرى المطلوبة أن الاكتشاف النفطي المحقق بعد حفر البئر الأولى ما هو إلا اكتشافٌ بسيط وأنّ حجم الاحتياطات المكتشفة متواضع جداً.

وتتوزع نفقات الاستكشاف بين نفقات خاصة بالجيوفيزياء ونفقات خاصة بالحفر الاستكشافي:

---

[60] تستعمل مصطلحات أخرى في الأدبيات المكتوبة باللغة الفرنسية للدلالة على ذات هذه التكاليف مثل تكاليف العمليات Coûts opératoires أو تكاليف التشغيل Coûts de fonctionnement، وتستعمل الأدبيات الأنجلو سكسونية مصطلح OPEX (Operation expenditures) لتعيين هذا النوع من التكاليف وتمييزا له عن النوع الآخر من التكاليف المرتبطة بعملية الاستثمار والتي هي تكاليف الاستثمار أو التكاليف الرأسمالية CAPEX (Capital expenditures).

1-1 نفقات الجيوفيزياء

هي نفقات إنجاز الأشغال الجيوفيزيائية، والتي يكون الهدف منها هو الحصول على معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية عن تركيبة الأرض ومحتواها، تترجم فيما بعد الى خرائط وصور؛ وتعتبر طريقة المسح الزلزالي الطريقة الأساسية المستعملة للحصول على هذه المعلومات الجيوفيزيائية الخاصة بالبترول أو الغاز، رغم وجود طرق أخرى عديدة مستعملة كطريقة الرادار مثلا، غير أن العمل بهذه الطرق لا يزال في بداياته ولا تستعمل إلاّ على نطاق ضيق جدا.

وتستعمل الشركات تقنيتين اثنتين في المسح الزلزالي: التقنية الأولى وهي تقنية المسح الزلزالي ذي البعدين 2D، وتستعمل على وجه الخصوص لاستكشاف المناطق الجديدة أو المناطق التي يصعب النفاذ إليها، والتقنية الثانية وهي تقنية المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد 3D، والتي تستعمل أساسا في المناطق الناضجة أو عند تقدير الاكتشافات.

إن وحدة حساب التكاليف في التقنية الأولى (تقنية المسح الزلزالي ذي البعدين 2D) هي الدولار للكلم الطولي الواحد (دولار/ كم)، ووحدة الحساب في التقنية الثانية (تقنية المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد 3D) هي الدولار للكلم المربع الواحد (دولار/ كم^2)، وتختلف كلفة الحصول على هذه المسوح الزلزالية بحسب صعوبة المنطقة محل الاستكشاف؛ وتتراوح مثلا تكلفة التقنية الثانية في المتوسط، بين 5000 دولار للكلم^2 في المناطق البحرية[61] و50000 دولار للكلم^2 في المناطق الصعبة، بدولار سنة 2010.

من جهة أخرى، فإنه وفضلا عن ارتفاع تكاليف الحصول على المسوح الزلزالية، فقد لوحظ منذ مطلع الألفية الجديدة ارتفاع أيضا في تكاليف الاستثمار في المسح الزلزالي، أي في تكاليف اقتناء الآليات والتكفل بالفرق المكلفة بهذه الأعمال، وهو ما دفع جل الشركات النفطية الكبيرة إلى التخلي على هذا النوع من الاستثمارات واللجوء إلى طلب خدمات الشركات الشبه البترولية، وهو ما ساهم في ازدهار وتوسع نشاط هذه الشركات.

2-1 نفقات الحفر الاستكشافي

تمثل نفقات الحفر الاستكشافي القسم الرئيسي من التكلفة الاجمالية لمرحلة الاستكشاف، ويختلف حجم هذه التكاليف بحسب مدة الحفر وموقع الحفر، على اليابسة أو في البحر، حيث بينما قد تصل تكاليف حفر بئر واحدة في البحر، ولمدة تتراوح في المتوسط بين 30 و100 يوم، إلى حدود 100 مليون

[61] إن تكلفة المسح الزلزالي في المناطق البحرية هي أقل بكثير من التكلفة في المناطق البرية، وهذا عكس ما قد يذهب اليه اعتقاد البعض، وذلك لسهولة الحصول على المسوح الزلزالية في المناطق البحرية، حيث لا تعترض عملية المسح عوارض أو حواجز جيولوجية كبيرة كما هو الأمر في عمليات المسح على اليابسة، وللتطور الكبير الحاصل في تقنيات المسح الزلزالي البحرية.

دولار وأكثر، فإن تكاليف حفر بئر على اليابسة بنفس المواصفات ولنفس المدة تتراوح في المتوسط بين 5 و20 مليون دولار، وذلك لسهولة إنجاز عملية الحفر على اليابسة مقارنة بالبحر.

الشكل رقم 03: توزيع تكلفة حفر بئر استكشافية على اليابسة

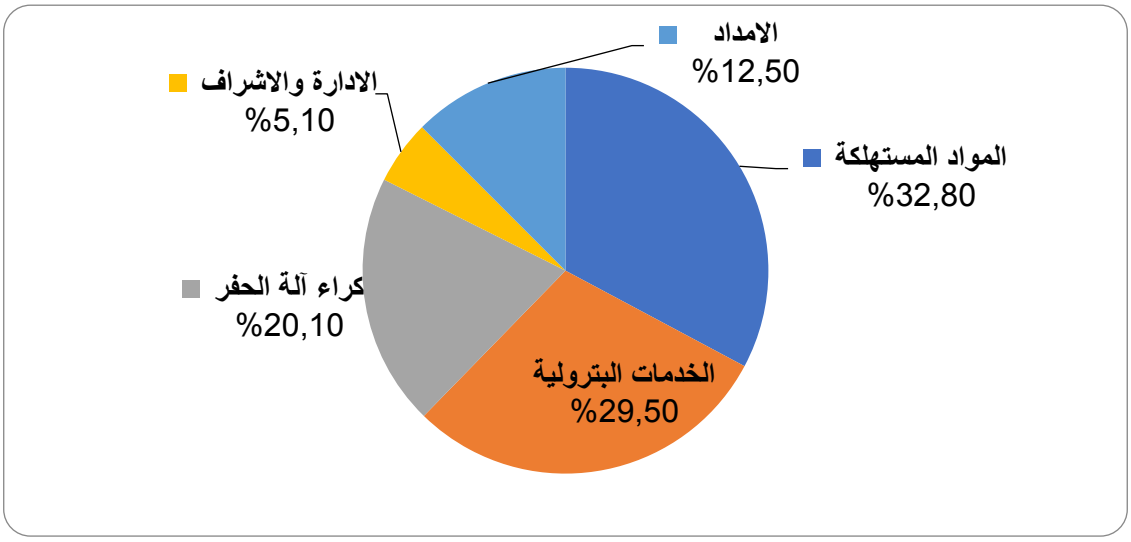

BRET-ROUZAUT, Nadine & Jean-Pierre FAVENNEC. **Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats,** deuxième édition. (Paris : Edition Technip, 2011), p. 133

يلاحظ من الشكل أن المواد المستهلكة خلال عملية الحفر والخدمات البترولية هي العناصر والمناصب المالية الأساسية في تكلفة حفر البئر الاستكشافية، بينما كراء آلة الحفر ذاتها لا يمثل إلا 1/5 التكلفة الإجمالية فقط، والتكاليف الباقية تتوزع على قطاعات الإمداد والإدارة والإشراف.

2) توزيع تكاليف تطوير الحقل

تشمل تكاليف التطوير تكلفة أشغال الحفر وتكاليف اقتناء وتركيب تجهيزات الإنتاج والتصريف.[62]

2-1 تكاليف حفر الآبار التطويرية

إن تعدد آبار التطوير في الحقل النفطي الواحد يجعل من عملية حفر بئر التطوير أسهل بكثير من حفر بئر الاستكشاف، ذلك أنه كلما تم الانتهاء من حفر بئر تطويرية والانتقال إلى حفر بئر جديدة، كلما توسعت درجة المعرفة بالحقل النفطي وزادت معها درجة التحكم في عملية الحفر أكثر وتقلصت مدة الحفر؛ وعليه، تكون مدة الانجاز في آبار التطوير على العموم أقل منها في آبار الاستكشاف؛ ورغم ذلك فإن تكلفة حفر البئر الواحدة من آبار التطوير هي أعلى من نظيرتها في آبار الاستكشاف، بما تتراوح نسبته بين 20 و30 %، والسبب في ذلك هو الاتجاه المتصاعد، منذ التسعينيات، لاعتماد طريقة الحفر الأفقي أو طريقة الحفر المائل في إنجاز آبار التطوير (نصف عدد الآبار المحفورة إما كان بطريقة الحفر الأفقي أو بطريقة الحفر المائل بزاوية تزيد غالبا عن 60 درجة)، رغم أنها طرق

[62] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Ibid., pp. 135-145.

مُكلِفة مقارنة بطريقة الحفر العمودي التي لا تزال هي الطريقة الأساسية المعتمدة في حفر آبار الاستكشاف، وذلك لأن هذه الطرق المستحدثة تساعد على مضاعفة إنتاجية البئر إلى حدود ثلاث أضعاف كاملة مقارنة بإنتاج البئر العمودية التقليدية.

2-2 تكاليف اقتناء وتركيب تجهيزات الإنتاج والنقل

يخضع تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي لمبدأ واحدٍ: الإنتاج أولا ثم تجميع هذا الإنتاج وفرزه ومعالجته ثانيا، ثم يأتي النقل في الأخير، وتستعمل لهذه الأغراض تجهيزات كثيرة ومتنوعة لا يمكن حصرها، ويترتب على كثرة عدد هذه التجهيزات وتنوعها صعوبة بالغة في ضبط حجم ونوع التكاليف والنفقات المطلوبة في مرحلة تطوير الحقل النفطي، خصوصا مع اختلاف طبيعة ونوع التجهيزات التي تختلف باختلاف طبيعة الإنتاج المرتقب والظروف التي يتم فيها برا أو بحرا.

وتمثل **شبكات التجميع** المنصب المالي الأول في التجهيزات المطلوب اقتناؤها وتجهيز الحقل بها، وتتألف هذه الشبكات من سلسلة الأنابيب التي يتم عبرها تحويل المحروقات المنتجة من آبار الإنتاج نحو مراكز الإنتاج والفرز والمعالجة؛ وهي مصنوعة حسب الحاجة، إما من الحديد الصلب أو من مزيج مركب من معادن عديدة؛ وهو ما يكون سببا في ارتفاع كلفتها ؛ كما يحتاج تشغيل الشبكات أيضا إلى اقتناء أجهزة وأنظمة تكنولوجية مُكملة، منها أجهزة وأنظمة لمراقبة الضغط الخارجي والداخلي، وأخرى لحماية هذه الشبكات من عوامل الصدأ والانجراف والانسداد التي تتعرض لها باستمرار: أجهزة وأنظمة لحقن المنتجات الكيميائية وللتسخين وللعزل الحراري ولغيرها من الوظائف.

وتمثل مراكز الإنتاج والمعالجة المنصب المالي الثاني من استثمارات التطوير؛ وهي استثمارات مكلفة جدا؛ ودور هذه المراكز هو استقبال وجمع كل ما يصلها عبر شبكات التجميع من سوائل وغازات وماء وملح ومحروقات ثقيلة ومركبات كيماوية تم استعمالها أثناء الإنتاج، ثم فرز كل هذه العناصر بعضها عن بعض ومعالجتها باستعمال تقنية محددة هي تقنية تخفيض الضغط على مراحل متتابعة؛ وفي الأخير، يخضع كل عنصر من هذه العناصر، لمعالجة خاصة على حدة، سواء لتجريده من الشوائب العالقة به كمثل البترول والغاز الطبيعي، قبل إرساله عبر أنابيب تصريف الإنتاج نحو مراكز الاستهلاك أو موانئ التصدير، أو لتطهيره من المواد الضارة بالبيئة قبل طرحه كمثل الماء.

3) توزيع تكاليف الاستغلال في صناعة البترول والغاز

يختلف توزيع تكاليف الاستغلال[63] من منشأة لأخرى ومن حقل نفطي لآخر ومن منطقة لأخرى، بحسب موقع الحقل وطبيعته الجيولوجية والسوائل التي يحتويها وشروط النقل والتصدير، بل وحتى شروط العقد، خصوصا الجبائية منها؛ وهو ما لا يسمح بتحديد حجم تكاليف الاستغلال بدقة، غير أنه يمكن إجمالا تحديد التكلفة الوحدية المطلوبة بين 0.5 و6 دولار لكل برميل مكافئ بترول مستخرج ، وبدولار

[63] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Ibid., pp. 162-164

سنة 2010، وذلك بحسب المعطيات المتوفرة: سهولة الاستخراج (بترول، غاز)، حجم الحقل، الموقع الجغرافي (بر، بحر)، المنطقة (صحراء، منطقة معتدلة، منطقة قطبية، مستنقعات ..إلخ).

وتتوزع هذه التكاليف بالشكل التالي: في حدود الثلثين (2/3) على أربع مجموعات للنفقات هي أولا نفقات الوسائل العامة لمختلف فروع الشركة، وتمثل نسبة 20 % من المجموع الكلي للنفقات، فنفقات الأعمال السطحية للآبار وهي في حدود 15 %، ثم نفقات الصيانة والإمداد وهي أيضا في حدود 15% لكل نوع؛ أما الثلث الأخير (1/3) فيتوزع على عدة عناصر أخرى للنفقات، وبمعدلات تتراوح في المتوسط بين 1.5 و8 % لكل عنصر، وهاه العناصر هي التفتيش والأمن والأعمال الجديدة (أعمال التجديد والصيانة العميقة للآبار القديمة) Workovers.

ثالثا– تقدير التكاليف وتمويل الاستثمارات في صناعة البترول والغاز

يخضع تقدير تكاليف تطوير حقل البترول لمجموعة من المعايير هي التي تضبط الكلفة التقديرية النهائية للمشروع وقرار الاستثمار من عدمه.

1) معايير تقدير تكاليف التطوير في صناعة البترول والغاز

يخضع تقدير تكاليف تطوير الحقل المكتشف لمجموعة من المعايير الأساسية،[64] هي موقع الحقل والظروف الجوية والطبيعية المحيطة بعملية الإنتاج ونوع الحقل وسلوكه والخصائص التكوينية وخصائص الضغط والحرارة الخاصة بالسائل أو الغاز الدافق.

1-1 معيار الموقع الجغرافي للحقل

يعتبر الموقع الجغرافي مُحدّداً أساسياً للتكاليف في مرحلة التطوير، ويختلف حجم هذه التكاليف المرتبطة بالموقع الجغرافي بحسب اختلاف موقع الحقل: في البر أو البحر. في البر المحدّد الأساسي لحجم التكاليف هو طوبوغرافيا المكان، أي فيما إذا كان الحقل يقع في سهل منبسط ومستوي أو يقع في منطقة جبلية أو نائية يصعب الوصول إليها ؛ أما في البحر، فإنّ المحدد الأساسي هو العمق، وهذا العمق يكون طبيعيا إذا كان في حدود 400 م، ويعتبر عميقا إلى حدود 1500 متر وهو فائق العمق عندما يتجاوز 1500 متر.

1-2 معيار الظروف الجوية والطبيعية

إن المعيار الثاني المحدد للتكاليف هو معيار الظروف الجوية والطبيعية التي تتم فيها عملية الإنتاج كوجود العواصف الرملية أو الأعاصير البحرية وغيرها، لأن الإنتاج في ظل الشروط القاسية يحتاج عادة إلى أجهزة إضافية لمواجهة ومقاومة هذه الظروف.

[64] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Ibid., pp..144-145

1-3 معيار نوع وسلوك المكمن

والمُحدّد الثالث هو نوع المكمن وسلوكه، وهذين العنصرين هما اللذان يحددان عدد الآبار الواجب حفرها، ويحددان فيما إذا سيحتاج الحقل النفطي خلال مدة حياته إلى حقن الماء أو الغاز.

1-4 معيار خصائص الضغط والحرارة للخزان والخصائص التكوينية للعنصر الدافق

والمعيار الرابع هو خصائص الضغط والحرارة الخاصة بالخزان والخصائص الفيزيائية الكيميائية التكوينية للعنصر الدافق Effluent، سائل أم غاز أم ماء أم غيره، حيث إن خصائص معينة كالمحتوى الكبريتي أو المحتوى من ثاني غاز أوكسيد الكربون ودرجة API وغيرها من الخصائص، هي التي تحدد طبيعة المعالجات التي يجب أن يخضع لها العنصر الدافق وتُحدّد أيضا شروط نقله. فعلى سبيل المثال السائل الشديد الحرارة والضغط يحتاج إلى تجهيزات ذات سمك معين ومواصفات تقنية محددة.

2) تمويل الاستثمارات في صناعة البترول والغاز

بعد تحديد التكلفة التقديرية للتطوير، يخضع تمويل الاستثمار في صناعة البترول والغاز لقواعد مضبوطة، ولا يتم تمويل المشروع إلاّ بعد تطبيق معايير دقيقة لانتقاء المشروعات.

2-1 كيفية انتقاء الاستثمارات

إن اتخاذ قرار الاستثمار في صناعة النفط والغاز هو مسألة في غاية الصعوبة، وذلك لأن تقييم مردودية المشاريع تقوم على معايير تقنية واقتصادية متغيرة باستمرار ولا يمكن التأكد منها مسبقا.

يعتمد تقييم مردودية المشروع (دراسات التقييم الاقتصادي) على العناصر التالية:

- العنصر الأول والأهم هو حجم الاحتياطات المقدّرة، والقيمة التقديرية لتثمين هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن الحصول عليه بضرب حجم الاحتياطات في الأسعار المتوقعة.
- افتراضات أسعار النفط والغاز
- آليات الاستخراج Drainage (قدرات إنتاج الحقل)،
- تقدير التكاليف والاستثمارات
- الشروط التعاقدية والجبائية

وفي هذه الدراسات الاقتصادية، يتم في الأول تقييم كل عنصر على حدة، قبل التوليف بين وضعيات مختلفة للحصول على الشروط المثلى لاستحداث أكبر قدر من القيمة المضافة.

وأول ما تقتضيه هذه الشروط المثلى هو تقليص حجم الاستثمارات وتخفيض التكاليف الى أدنى حد ممكن، لأن مردودية المشروع وتنافسية المؤسسة ترتبط بها.

2-1 الاستثمارات في قطاع الاستكشاف والإنتاج

شهدت السوق البترولية في العقود الأخيرة تحولات جذرية، بسبب مجموعة من العوامل التي أثرت مباشرة على سوق الاستثمار لقطاع الاستكشاف والإنتاج، ومن هذه العوامل الصدمات والصدمات المضادة البترولية وعامل التقدم التكنولوجي ودوره في تخفيض التكاليف وتعظيم الإنتاجية. والنتيجة هي أن معظم الشركات البترولية الكبيرة تخلت عن الإنجاز المباشر لكثير من الأعمال التقليدية في قطاع الاستكشاف والإنتاج، وأصبحت توكل إنجازها للشركات الشبه البترولية.

يمثل اقتناء الشركات البترولية التجهيزات والخدمات المختلفة في قطاع المنبع المكون الأول لسوق الاستثمار الرئيسية للشركات شبه البترولية، التي تحتكر ثلاثة أرباع الحجم الكلي للاستثمار في قطاع المنبع البترولي، ما يفيد أن هذه السوق أصبحت تقريبا من اختصاصها وحكرا عليها.

وتعتبر أعمال صيانة الآبار القديمة هي المكون الثاني لسوق الاستثمار في قطاع المنبع البترولي، وتمثل حوالي 20 % من سوق الاستثمار الكلية، ولا تتكفل الشركات شبه البترولية هنا إلاّ بقسم بسيط من هذه الأعمال، لأن الشركات البترولية تفضل القيام بهذه الأعمال بإمكانياتها الخاصة.

تراوح الاستثمار في قطاع المنبع على المستوى الدولي منذ الثمانينيات بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وذلك بحسب تطور مؤشرات العرض والطلب والأسعار في السوق، فكان حجم الاستثمار في نصف الثمانينيات الأول بين 80 و90 مليار دولار في السنة، وهو مستوى جد معتبر بمعايير تلك الفترة، وكان وراءه ارتفاع الأسعار بعد الصدمة البترولية الثانية، ليتراجع بعد ذلك بشكل كبير في النصف الثاني للثمانينيات وتراوح بين 45 و52 مليار دولار في أعقاب الأزمة البترولية سنوات 85-86؛ ورغم بعض التحسن الذي طرأ على مستوى الاستثمار في بداية التسعينيات إلاّ أنه بقي على العموم منخفضا إلى حدود النصف الثاني للعقد حيث انتعش وتجاوز لأول مرة عتبة 100 مليار دولار عام 1997، واستمر اتجاه الارتفاع في الألفية الجديدة تحت تأثير عاملين هما موجة ارتفاع الأسعار والموجة الجديدة لارتفاع التكاليف في القطاع.[65]

المطلب الثالث – مفاهيم أساسية حول المحروقات

تستعمل أدبيات الاقتصاد النفطي بكثرة مصطلحات متقاربة في المعنى اللغوي غير أنها تعبر عن حقائق مختلفة، وبسبب ذلك كثيرا ما يلتبس الأمر على غير المتخصص، بل ويقع الخطأ والخلط وسوء الفهم عند تحليل الظواهر الاقتصادية؛ ومن أمثلة هذه المصطلحات ذات المعنى اللغوي المتقارب، والتي لها في ذات الوقت معاني اصطلاحية مختلفة مصطلحات الموارد والاحتياطيات أو مصطلحات الاحتياطيات الممكنة والاحتياطيات المحتملة.

[65] BRET-ROUZAUT & FAVENNEC, Ibid., pp. 174-178

أولا– مفهوم الموارد والاحتياطيات:

إنَّ المعنى الاصطلاحي لكلمة موارد غير المعنى الاصطلاحي لكلمة احتياطات، وعليه ورفعا للالتباس الذي يمكن أن يقع فيه غير المتخصص، من الضروري توضيح الفرق بين المصطلحين، وشرح التصنيفات المختلفة للاحتياطات، قبل إجراء أي تحليل اقتصادي.

إن علاقة الاحتياطات بالموارد هي علاقة الجزء بالكل، ويوضح الشكل الآتي أن المقصود بالموارد هي " كل كميات البترول والغاز المخزنة في باطن الأرض، سواء المكتشفة منها أو غير المكتشفة"، وأن المقصود بالاحتياطات هو فقط" ذلك القسم من الموارد الذي يمكن استرجاعه بالوسائل التقنية والشروط الاقتصادية المتاحة وقت التقدير ".[66]

ويُستنتج من التعريف الأول أن كلمة موارد في القاموس النفطي تعبر على حقيقة جيولوجية أكثر مما تُعبّر على حقيقة اقتصادية، فيما تُعبّر كلمة احتياطي على حقيقةٍ مركبةٍ ومتغيرة: فهي حقيقة مركبة لأنه يدخل في تكوينها عنصران اثنان، أحدهما تقني والآخر اقتصادي، ويمثل العنصر التقني الشروط التقنية للإنتاج، أي ما يسمح به مستوى التقدم التكنولوجي، ويمثل العنصر الاقتصادي الشروط الاقتصادية للإنتاج، أي مستويات التكاليف والأسعار السائدة في السوق. وهي حقيقة متغيرة مع الزمن لأنها تتغير كلما طرأ تغيير على واحد من هذين المتغيرين على الأقل.[67]

يبين الشكل التالي بوضوح أن المقصود بالاحتياطي هو تحديدا ذلك الجزء من الموارد القابل للإنتاج بالشروط التقنية والاقتصادية القائمة في لحظة زمنية معينة، وبناء على ذلك، واعتبارا لتغير هذه الشروط باستمرار، يُستنتج أن حجم الاحتياطي هو الآخر سيكون بالضرورة غير ثابت مع الزمن، لأن التقدم التقني لا يتوقف وسيسمح بتحسين الشروط التقنية للاستكشاف والتطوير والاستغلال، وهو ما يساهم في نقطة زمنية محددة في رفع نسبة الموارد القابلة للاسترجاع[68]إلى مجموع الموارد المكتشفة، ويسمح التقدم التكنولوجي أيضا باكتشاف واسترجاع قسم من الموارد لا يمكن اكتشافها بالوسائل التقنية الحالية. وبنفس الكيفية السابقة، فإن للشروط الاقتصادية دورا في ضبط حجم الاحتياطات، لأن الأسعار في السوق هي محدد للكميات الممكن تسويقها بشروط اقتصادية مقبولة من بين الموارد القابلة للاسترجاع بالشروط التقنية الحالية.

---

[66] Institut Français du Pétrole, **Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats** (Paris : Technip, 2002), pp.94-95.

[67] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.06

[68] يحددها معدل الاسترجاع، وهو يتراوح حاليا بين 30 و50% للبترول التقليدي (30 % بالشرق الأوسط وبين 40 و50 % ببحر الشمال)، وهو في حدود 80 % بالنسبة للغاز الطبيعي. وهذا المعدل يتغير مع الزمن.

الشكل رقم 04: العلاقة بين الموارد والاحتياطي.

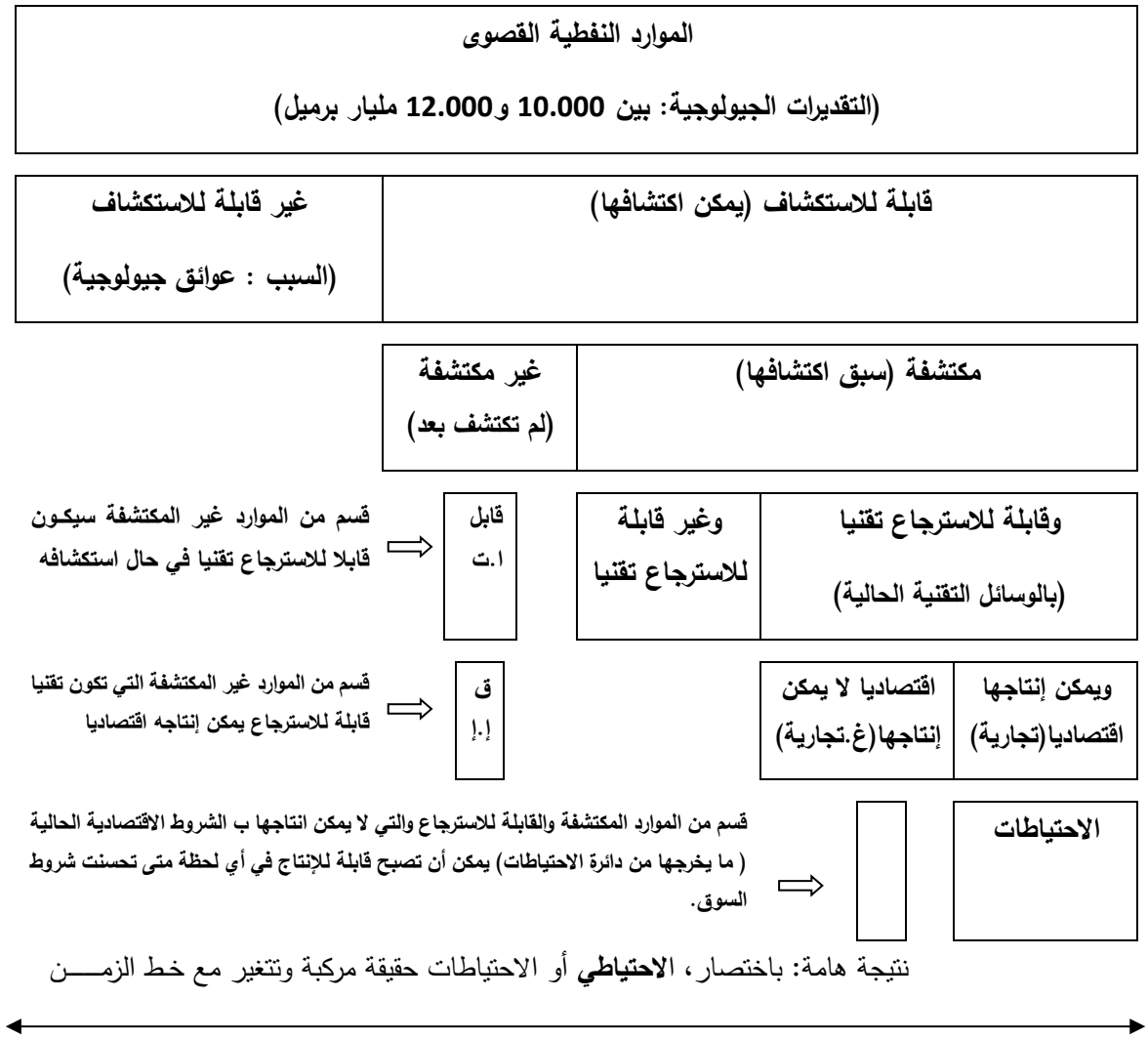

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف، استنادا الى شكل منسوب الى المعهد الفرنسي للبترول **في كتاب** :

Sadek BOUSSENA & Autres. **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris: Vuibert, 2006), p. 73.

ثانيا– أقسام الاحتياطيات:

تبنى المؤتمر العالمي للبترول World Petroleum Congress، وهو هيئة دولية متخصصة في شؤون النفط، في عام 1997، مجموعة التعاريف التي قامت جمعية مهندسي البترول الأمريكية Society of Petroleum Engineers بصياغتها للأقسام المختلفة للاحتياطيات، بهدف إنهاء الخلط الحاصل والمتعمد أحيانا في تحديد المفاهيم،[69] وهي كما يلي:

[69] Sadek BOUSSENA & al., ***Le défi pétrolier: questions actuelles du pétrole et du gaz*** (Paris: Vuibert, 2006), p.73.

❖ **الاحتياطيات المؤكدة Prouvée،**

وهي قسم الاحتياطات التي يزيد احتمال إنتاجها بشروط اقتصادية مقبولة عن 90 % (أحيانا أزيد من 95 %) ويرمز لها بـ (1P) أو (1م).

❖ **الاحتياطيات المحتملة Probable،**

وهي قسم الاحتياطات التي يكون احتمال إنتاجها بشروط اقتصادية مقبولة فوق 50 %. ويرمز لمجموع الاحتياطات المؤكدة والمحتملة بـ .(2P) أو (2م).

❖ **الاحتياطيات المُمكِنة Possible،**

وهي قسم الاحتياطات الذي يكون احتمال استخراجها في حدود 10 % (أحيانا 5 % فقط). ويرمز لمجموع الأقسام الثلاثة بـ (3P) أو (3م)، وتعتبر هي الاحتياطات القصوى القابلة للاسترجاع Réserves ultimes récupérables.

وفيما يلي شكل تفصيلي يبين مختلف أقسام هذه الاحتياطات:

الشكل رقم 05: الأقسام المختلفة للاحتياطات

<table>
<tr><td rowspan="5">البترول والغاز المكتشف</td><td rowspan="2">التجاري</td><td colspan="3">الإحتياطي</td></tr>
<tr><td>مؤكد (م1)</td><td>مؤكد + محتمل (م2)</td><td>مؤكد + محتمل + ممكن(م3)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">غير التجاري</td><td colspan="3">الموارد غير المؤكدة</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td rowspan="2">التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="2">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
</table>

Source : Sadek BOUSSENA & Al, **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris: Vuibert, 2006), p.72.

إن طرح الإنتاج المتراكم السابق من الاحتياطات القصوى القابلة للاسترجاع يسمح بتقدير حجم الاحتياطات القصوى المتوفرة Réserves ultimes Disponibles؛ وقد قدر المرصد الجيولوجي الأمريكي، USGS (United States Geological survey)، والذي يعتبر المرجع الأول في العالم في هذا الميدان، حجم هذا النوع الأخير من الاحتياطات بحوالي 4903 مليار برميل معادل نفط لمجموع البترول والغاز.[70]

[70] Sadek BOUSSENA & Autres, Op. Cit., p.75.

الجدول رقم 02: الاحتياطات القصوى المتوفرة من البترول والغاز الطبيعي

و: مليار برميل معادل نفط

الاحتياطات القصوى المتوفرة	التقدير الأدنى	التقدير الأقصى
البترول (متضمناً سوائل الغاز الطبيعي)	1894	2628
الغاز الطبيعي	1665	2275
المجموع	3559	4903

Source : BOUSSENA & al., Op.cit., p.73

إذا كان مُهِمًا معرفة حجم الاحتياطات القصوى المتوفرة، فإن الطابع الاحتمالي لهذه الاحتياطات يجعل الاعتماد عليها في التحليل لا يخلو من محاذير كبيرة. وعليه يكفي إيراد أحجام الاحتياطات المؤكدة (م 1) والاستناد إليها لتحليل المعطيات.

ثالثا– أنواع البترول الخام التقليدي وغير التقليدي:

صنف علماء الجيولوجيا البترول الخام الى أنواع مختلفة حسب معيارين دقيقين هما: درجة اللزوجة Viscosité والمحتوى الكبريتي؛ وقد وضعوا مقاييس محددة لكل معيار. صنفوا الخام حسب المعيار الأول والذي هو درجة اللزوجة الى ثلاثة أنواع، وهي: الخفيف والمتوسط والثقيل، وصنفوه بحسب المعيار الثاني والذي هو المحتوى الكبريتي الى نوعين وهي: الكثيف وضعيف الكثافة من حيث المحتوى الكبريتي.

وقد وضع المعهد الأمريكي للبترول American Petroleum institute (API) تعريفا دقيقا لهذه الأنواع، فاستنادا لدرجة اللزوجة ـ درجة كثافة العناصر الأساسية المكونة للخامات ـ، اعتبر كل خام تزيد درجة اللزوجة فيه أو درجة API عن 31.1 نوعا خفيفا، و اعتبر خاما من النوع المتوسط كل خام تتراوح درجته بين 22.3 و31.1 واعتبر من النوع الثقيل كل خام تتراوح درجته بين 10 و22.3، فيما اعتبر كل خام دون 10 درجات من النوع الفائق الثقل وغير التقليدي. وعلى أساس معيار المحتوى الكبريتي، اعتبر كل خام تقل فيه نسبة الكبريت على 0.5 % من الوزن الكلي لوحدة واحدة من الخام – البرميل مثلا– هو من النوع الحلو أو العذب Sweet وكل خام تزيد فيه نسبة المحتوى الكبريتي على 0.5 % من الوزن الكلي هو من النوع الحامض Sour.

إن لهذا التمييز أهمية كبيرة، لأن الطلب على النفط الخام في السوق الدولية حاليا متوجه بشكل أكبر نحو النوع الخفيف الأكثر سهولة من حيث المعالجة، والأنسب لاشتقاق المنتجات الخفيفة الأكثر طلبا في السوق، والتي هي وقود السيارات، ويقتضي تقسيم الاحتياطات بهذا الشكل أيضا ضرورة الانتباه عند التحليل الاقتصادي إلى نقطة على غاية من الأهمية، وهي توزيع هذه الاحتياطات بين أنواع الثلاثة للبترول الخام، لأن الطلب يختلف بحسب النوع، أي بحسب نسب المشتقات البترولية التي يمكن استخراجها من الخام، كما تختلف المعالجة التي يخضع لها كل نوع.

والتوزيع الجغرافي لاحتياطي البترول وفق هذا التصنيف هو كالتالي:

الجدول رقم 03: التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.

النوع	درجة API	النسبة %	يتركز على وجه الخصوص في :
الخفيف	أكبر من 31.1°	% 25	الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أوروبا
المتوسط	بين 22.3° و 31.1°	% 65	الشرق الأوسط خاصة
الثقيل	بين 10° و 22.3°	% 10	أمريكا اللاتينية خاصة

المصدر – موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الانترنت: https://unctad.org/fr/Pages/Home.aspx، تاريخ الزيارة 2012/03/01.

رابعا – الأنواع المختلفة للبترول غير التقليدي:

لم يكن قطاع المحروقات إلى وقت قريب، أي قبل ثورة البترول الصخري يعرف سوى البترول التقليدي، إلى أن بدأت أنواع جديدة من البترول غير التقليدي في نهاية العقد الأول للألفية الجديدة، في اقتحام السوق النفطية، بعد الشروع في استغلالها في بعض المناطق بكندا وفنزويلا، ما ينبئ باحتمال حدوث انقلاب حقيقي في السوق النفطية الدولية بسبب ضخامة احتياطي هذه الأنواع النفطية الجديدة. وهذه الأنواع التي تقل فيها درجة API عن 10 درجات هي البترول الفائق الثقل والرمال الزفتية والصخور الزفتية.

وتتوزع هذه الأنواع بالشكل الوارد في الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: توزيع وكلفة إنتاج أنواع النفط غير التقليدي.

أنواع البترول غير التقليدية	الاحتياطي%	كلفة إنتاج البرميل	بلدان التركز الرئيسية
البترول فائق الثقل Extra-lourd	% 23	بين 22 و 45 دولار	فنزويلا (حزام الأورينوك)
الرمال الزفتية والزفت الطبيعي	% 39	بين 35 و 55 دولار	كندا (مقاطعة ألبرتا)
الصخور الزفتية	% 38	بين 35 و 55 دولار	الولايات المتحدة

Source : Sadek BOUSSENA & al., Op.cit., p.82.

إذا كان استغلال هذه الاحتياطات حاليا تعترضه عقبات تقنية واقتصادية كبيرة، فإن ضخامة حجمها المقدّر بحوالي 7000 مليار برميل،[71] وتركزها الجغرافي يعطيها أهمية استثنائية، خصوصا في أفق ينبئ بأن عصر البترول الرخيص قد انقضى، وأن الأسعار ستبقى في مستويات مرتفعة نسبيا، ما يسمح في ضوء التقدم التقني المطرد بضمان المردودية عند الاستغلال.

[71] BOUSSENA & al., Op.cit., p.81.

خلاصة الفصل الأول

قدّم المبحث الأول لهذا الفصل تحليلا نظريا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وانطلق التحليل من تعريف الظاهرة في الأول، فأشار الى الالتباس والغموض الذي كان يكتنف هذه الظاهرة في البداية، قبل أن ينتقل الى عرض بعض المساهمات الفكرية التي ساهمت في تنوير الزوايا المظلمة في الموضوع، إلى أن بلغ التراكم الفكري درجة التوافق على بعض العناصر التي أصبحت من مميزات هذه الظاهرة، والتي من بينها ضرورة قيام علاقة بين طرفين أحدهما يكون مقيما في البلد الذي يتم فيه الاستثمار والآخر غير مقيم، وقيام هذه العلاقة لفترة طويلة ودائمة حتى يتسنى للمستثمر الأجنبي ممارسة درجة معتبرة من التأثير في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر، لأنه دون هذا المستوى من التأثير لا تعتبر عملية الاستثمار من قبيل الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وفي هذه النقطة بالتحديد وضعت الهيئات الدولية المهتمة بالموضوع: صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي معيار دقيقا لبيان الحالات التي تقوم فيها علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وهو معيار نسبة المشاركة في رأسمال مؤسسة الاستثمار المباشر، وقد حددت هذه النسبة بـ 10% كأدنى حد ممكن.

بعد ذلك تم استعراض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من منظور الزاوية القانونية، أو من منظور الزاوية الاقتصادية، حيث ومن منظور الزاوية الأولى بيّن التحليل أن هناك شكلين للاستثمار هما: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار المشترك، ومن منظور الزاوية الاقتصادية، هناك إما استثمار الحقل الأخضر في مقابل استثمار الحقل البني، والمقصود بالاستثمار الأخضر عملية الاستثمار الجديدة تماما، والمقصود بالاستثمار البني عمليات الاندماج والاستحواذ على وحدات قائمة من قبل، وإما الاستثمار العمودي في مقابل الاستثمار الأفقي، والمقصود بالاستثمار العمودي الاستثمار في مشاريع مكملة للمشاريع القائمة سواء من جهة منبع أو مصب سلسلة القيمة المضافة، والمقصود بالاستثمار الأفقي إنجاز وحدات إنتاج أو خدمات مماثلة للوحدات القائمة في البلد الأصلي للاستثمار.

تناول الفصل من جهة أخرى مسألة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية، وعرض أهم المقاربات النظرية في الموضوع، القديمة منها والحديثة، حيث اعتبر نظرية المنظمة والحماية، وهي نظرية ظهرت في حدود عام 1937 في سياق تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات أهم مساهمة في الموضوع بعد أفكار ريكاردو التأسيسية حول مسألة الاستثمار الخارجي، ثم نظرية أو بالأحرى فكرة مندل Mendell حول الاستثمار البديل للتجارة الخارجية، والتي طرحها في الخمسينيات، فنظرية المزايا القابلة للتحويل دوليا، وهذه النظريات تعتبر من أهم المساهمات الفكرية التقليدية، أما أهم المساهمات الحديثة فبدأت مع نظرية عدم كمال الأسواق ثم نظرية دورة حياة المنتوج، وهذه النظرية الأخيرة تخص أكثر قطاع الصناعة، قبل أن يطور جون دانين نظريته التوفيقية التي حاول فيها جمع

كل الأفكار السابقة والتوفيق بينها في نظرية واحدة تعتبر الى حدود اليوم من أهم ما كتب في الموضوع، وأخيرا نظرية السلوك الاستراتيجي، وهي النظرية التي ركزت على دور السلوك الاستراتيجي للشركات الدولية القائمة بالاستثمار، حيث يمكن التمييز من خلال أفكار هذه النظرية والنظريات القريبة منها بين ثلاثة استراتيجيات أساسية هي الاستراتيجية التجارية والصناعية والمالية.

بعد استعراض أهم النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل التحليل الى بحث آثار هذا الاستثمار كما قدمتها النظرية الاقتصادية، سواء على النمو أو سوق العمل أو قطاع التجارة الخارجية؛ حيث وفيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف، فإن أهم أداة يتحقق بها هذا التأثير هي نقل التكنولوجيا من البلد الأصلي لها نحو البلد المضيف عبر أربعة آليات أساسية هي آلية توطين أقسام البحث والتطوير للشركات المستثمرة في البلد المستثمر فيه وآلية الارتباط العمودي من خلال ربط شبكة علاقات مع الموردين والعملاء في البلد المستثمر دائما، وآلية الارتباط الأفقي التي تعني التأثير على سلوك الشركات المحلية لدفعها للتكيف مع الشروط الجديدة للمنافسة التي تفرضها الشركات الدولية التي تدخل الى السوق المحلية، وآلية التأثير الأخيرة هي عبر هجرة وانتقال الكفاءات والعمال المؤهلين الذي سبق لهم العمل في الشركات الدولية، للعمل في الشركات المحلية.

احتوى القسم الثاني لهذا الفصل على عرض نظري موجز عن الاقتصاد البترولي، حيث بدأ في الأول بمسألة التعريف بصناعة النفط من خلال خصائص محددة تعطي هذه الصناعة خصوصية معينة تميزها عن باقي الصناعات، حيث ورد في ذلك أن هذه الصناعة هي صناعة عالمية بامتياز، لأنه نادرا ما يتم استهلاك كل الإنتاج في البلد الذي أنتج فيه، ما يستوجب تصريف باقي الإنتاج في الأسواق الخارجية؛ وهي صناعة استراتيجية لأن السلعة موضوع هذه الصناعة، أي البترول، هي سلعة نادرة وغير متجددة؛ وهي محور لتجاذب كبير بسبب تركز الاحتياطات والإنتاج في منطقة واحدة تقريبا هي منطقة الشرق الأوسط؛ وفضلا عن ذلك فهذه الصناعة هي صناعة كثيفة رأس المال ويحتاج الاستثمار فيها الى وقت طويل مع اختلاف شديد في التكاليف بحكم اختلاف الخصائص الطبيعية والجغرافية في كل بلد، وهو ما يترتب عليه ارتفاع درجة مخاطرة الاستثمار في هذا القطاع.

لم يتوقف العرض والتحليل عند خصائص صناعة النفط وانما شمل أيضا عرض وتحليل خصائص صناعة الغاز، حيث ورد أن هذه الأخيرة لها بعض الخصوصيات التي تميزها عن صناعة البترول، حتى وإن كانت الأدبيات الاقتصادية تقدم الصناعتين على أساس أنهما صناعة واحدة: صناعة النفط والغاز، وذلك بحكم وجود المصدرين في مكان واحد عادة، وبحكم وجود عناصر وخصائص مشتركة كثيرة بين الصناعتين، ومنها أغلب خصائص صناعة البترول المذكورة في الأعلى؛ ومن خصوصيات صناعة الغاز أنها صناعة تخص موردا طبيعيا والذي هو الغاز يتميز بخصائص متفردة، فهو مصدر

نظيف للطاقة وغير معقد من حيث التركيبة الكيميائية، ما يجعل مكوناته سهلة الاستخلاص، وهذه الخصائص الإيجابية تشجع على الاستثمار في هذه الصناعة، ولكن في المقابل يعاني من مشكلات تعيق تطور صناعته، منها صعوبة التخزين وصعوبة نقله عبر البحر – الغاز المسال– الى الأسواق البعيدة التي لا يمكن الوصول اليها عبر البر.

بعد الانتهاء من عرض خصائص صناعة النفط والغاز، جاء دور عرض مراحل هذه الصناعة والتي تتوزع بين الاستكشاف والتطوير والإنتاج ثم التكرير فالتسويق، وقد تركز التحليل على المراحل التي تعنينا أكثر في هذه الدراسة، وتشمل مرحلة الاستكشاف وهي مرحلة إعداد مختلف الدراسات التمهيدية: الجيولوجية والجيوفيزيائية التي تسبق عملية الحفر، ونشاط الحفر ذاته، ثم مرحلة التطوير التي تكون بعد تحقيق الاكتشافات، لكن لا يتم الانطلاق في إنجاز أعمال الحفر التطويري إلّا بعد إعداد مجموعة من الدراسات تسبق قرار التطوير، ثم دراسات أخرى تفصيلية لمشروع التطوير؛ وهذا الأمر يقتضي الإلمام بمختلف التكاليف والاستثمارات المطلوبة لتنفيذ كل الأعمال والأشغال من البداية الى النهاية.

وفي نهاية الفصل جرى توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتداولة بكثافة في الأدبيات النفطية، والمستخدمة كثيرا في هذه الدراسة، لرفع أي التباس محتمل في المعاني، كمفاهيم الاحتياطي والموارد، والاحتياطي المؤكد والاحتياطي المحتمل والاحتياطي الممكن ... الخ.

الفصل الثاني–
التحولات الهيكلية الأساسية
في قطاع البترول والغاز
على المستوى الدولي

تمهيد

إن صناعة البترول والغاز هي صناعة عالمية بامتياز، وكل ما يحدث فيها من تغيرات وتحولات يؤثر بشكل أو بآخر على جميع البلدان، المنتجة والمستهلكة على السواء؛ وعليه يكون منافيا للمنطق ومُجانبا للصواب دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر بمعزل عن تغيرات السياق الدولي خلال فترة الدراسة، وفي نفس الوقت يصبح من الأهمية بمكان فهم طبيعة هذه التغيرات والتحولات الاقتصادية التي طبعت صناعة البترول والغاز على المستوى الدولي في العقود الأخيرة، واستشراف آفاق تطور هذه الصناعة في المستقبل، وذلك لتقدير في ضوء ذلك مدى جدوى وانسجام السياسة الوطنية للقطاع وتطابق الواقع المحلي لصناعة النفط والغاز مع معطيات الواقع الاقتصادي الدولي.

بناء على ما سبق، يُخصص الفصل الثاني لبحث موضوع التحولات الاقتصادية الهيكلية في صناعة البترول والغاز على المستوى الدولي. وعليه سيكون سؤال الفصل كما يلي:

ماهي أهم تحولات الاقتصاد النفطي على المستوى الدولي في العقود الأخيرة؟

للإجابة على هذا السؤال يُذكر المبحث الأول لهذا الفصل في الأول بالأهمية والمكانة الاقتصادية لصناعة البترول والغاز للاقتصاد العالمي، ويتناول المبحث الثاني التحولات الهيكلية الأساسية في أنماط تجارة البترول والغاز على المستوى الدولي، فيما يتناول المبحث الثالث تطور أسواق البترول والغاز الدولية، أي تطور العرض والطلب.

المبحث الأول – أهمية البترول والغاز للاقتصاد العالمي

يتناول المبحث الأول الأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي على المستوى الدولي، فيشرح في المطلب الأول تطور مكانة هذه المصادر في ميزانية الطاقة العالمية، كلٌّ على حدة، ثم ينتقل في المطلب الثاني لتحليل آفاق تطور أهميتها للاقتصاد العالمي في العقود القادمة.

المطلب الأول– تطور مكانة البترول والغاز في ميزانية الطاقة العالمية

كان الفحم الى حدود الحرب العالمية الثانية هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم، قبل أن يتراجع دوره ويفقد هذه المكانة لصالح البترول؛ هذا الأخير الذي أصبح منذ تلك الفترة المصدر الأول للطاقة بعد أن وفرت له ظروف ما بعد الحرب الفرصة السانحة ليعزز دوره في الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، مستفيدا في ذلك من مزاياه الذاتية الكثيرة التي تميزه عن باقي مصادر الطاقة الأخرى، والتي من بينها تنوع الاستخدامات بين استخدام طاقوي وغير طاقوي، وتعدد المجالات والقطاعات التي يستعمل

فيها، من النقل إلى الصناعة وإلى توليد الكهرباء ..إلخ. وقد كان كلما ظهرت استعمالات جديدة للبترول كلما زادت أهميته وتعززت مكانته في ميزانية الطاقة العالمية.

في المقابل، إذا كانت مكانة البترول قد برزت وترسخت في ميزانية الطاقة العالمية منذ مدة طويلة نسبيا، فإن مكانة الغاز الطبيعي لم تبرز بشكل واضح إلاّ منذ عقد السبعينيات فقط، وقبل ذلك كانت صناعةُ الغاز صناعةً هامشية في معظم بلدان العالم، لأسباب عديدة، منها السبب التقني في المقام الأول.

أولا– تطور مكانة البترول في ميزانية الطاقة العالمية

ساعد تسارع نمو الطلب على البترول في أعقاب الحرب العالمية الثانية من جهة، وتوالي الاكتشافات البترولية وزيادة العرض من جهة ثانية في تعزيز مكانة البترول على رأس قائمة مصادر الطاقة في ميزانية الطاقة العالمية دون منافس تقريبا؛ واستمر الوضع على هذا النحو إلى أن وقعت أول أزمة حادة وحقيقية في قطاع البترول عام 1973، تلك الأزمة المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بالصدمة النفطية الأولى، والتي بدأت في شكل انقطاع للإمدادات النفطية القادمة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، قبل أن تتطور وتتحول إلى أزمة أسعار حادة وغير مسبوقة في تاريخ صناعة النفط،[72] وتتسبب في اضطرابات شديدة للاقتصاد العالمي؛ ولم يسبق، قبل ذلك، وأن تعرضت البلدان الصناعية، وهي المستهلك الرئيسي للبترول، لأزمة مماثلة، الأمر الذي دفعها في تلك الفترة الى التفكير في تبني استراتيجية مشتركة واستحداث آليات جماعية لمواجهة الوضع المستحدث.

الشكل رقم 06: هيكل ميزانية الطاقة العالمية أثناء الصدمة النفطية الأولى سنة 1973

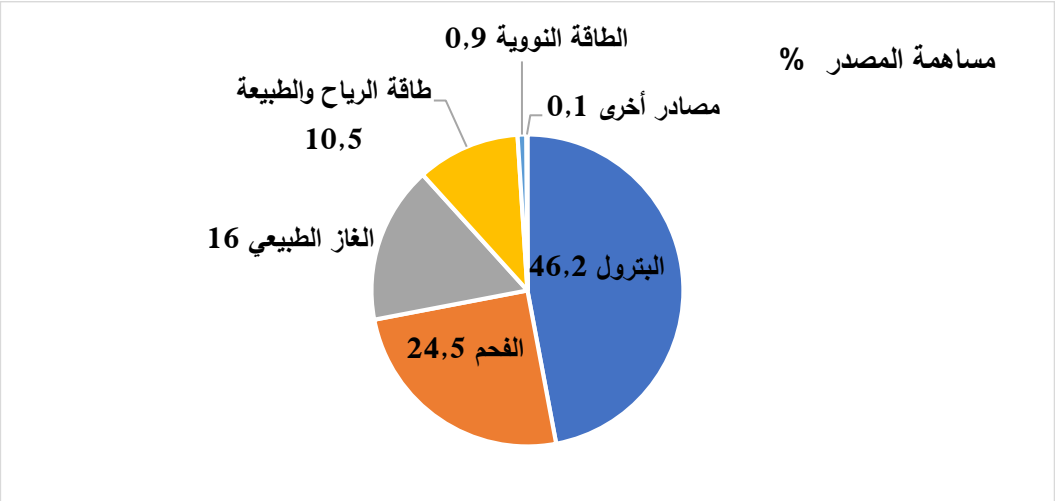

Source: IEA (International Energy Agency), World Energy balances 2015.

[72] كثيرا ما أشارت الأدبيات الاقتصادية الى سياسة حظر تصدير البترول التي تبنتها الدول العربية المنتجة كموقف سياسي من أحداث حرب أكتوبر على أنها سبب صدمة 1973، وقليلا ما أشارت الى أسباب أخرى، كإلغاء العمل بنظام الذهب قبل ذلك بقليل والآثار المترتبة عليه مثلا.

يقدم الشكل صورة عن الميزانية العالمية للطاقة في عام 1973، ونكتشف من خلاله مصادر الطاقة الرئيسية المستعملة في تلك السنة والتمثيل النسبي لكل مصدر في هذه الميزانية، وهنا يلاحظ أن مساهمة البترول، على سبيل المثال، كانت في حدود 46 % وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية البترول في تلك الفترة.

لقد اعتبرت البلدان الصناعية الكبيرة الأزمة النفطية لعام 1973 مؤشرا قوياً على نهاية عهد البترول الوفير والرخيص، ونظرت إليها على أساس أنها منطلق مرحلة جديدة مختلفة تماما عن المرحلة السابقة، خاصة بعد أن كشفت الأزمة، ولأول مرة، هشاشة الوضع الاقتصادي لهذه البلدان الصناعية التي تعتمد في تنميتها الاقتصادية بشكل أساسي على مصدر طاقة لا تسيطر عليه ومستورد من أسواق خارجية. ولمواجهة انعكاسات هذه الأزمة، لم يكن هناك من حل أمام البلدان الصناعية سوى التكتل والتعاون فيما بينها لإعادة النظر وبشكل كامل وجذري في السياسات الاقتصادية والطاقية المتبعة.

ولهذا الغرض، قامت هذه البلدان الصناعية الكبيرة بإنشاء وكالة دولية متخصصة هي الوكالة الدولية للطاقة لتكون إطارا للعمل المنسّق من أجل القيام بمراجعة جماعية للسياسات النفطية المعتمدة؛ وحددت لها هدفا أساسيا هو العمل على تقليص درجة الاعتماد على البترول، خصوصا بترول منطقة الشرق الأوسط. وتكفلت الوكالة بالمهمة المسندة اليها، ووضعت برامج لترشيد الاستهلاك وتنويع مصادر الطاقة، ونجحت في أول الأمر، وبشكل لافت، وفي أقل من عقد من الزمن، أي مع مطلع الثمانينيات في تقليص درجة التبعية لبترول منطقة الشرق الأوسط، بعد ظهور عناصر جديدة في السوق النفطية الدولية، في صورة مناطق إنتاج جديدة وفي صورة سوق حرة للبترول، وتشكل واقع جديد مختلف تماما عن الواقع القديم، وفي مصلحة البلدان الصناعية.

بعد ذلك، وتحت تأثير تطبيق سياسات ترشيد استعمال الطاقة وتطوير استعمال مصادر الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى، استمر التحول في تركيبة ميزانية الطاقة شيئا فشيئا، في شكل انخفاض لمساهمة البترول في هذه الميزانية في مقابل ارتفاع مساهمة المصادر الأخرى، خصوصا الغاز الطبيعي؛ وترافق كل ذلك مع صعود مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام للبلدان الصناعية وتراجع مساهمة القطاع الصناعي، وهو القطاع الثاني الأكثر استهلاكا للبترول بعد قطاع النقل؛ ما أثّر وانعكس بشكل أكبر على مكانة البترول في ميزانية الطاقة العالمية، الذي تراجع بشكل كبير بعد ذلك.

إذن، أسفر تطبيق سياسات ترشيد الاستهلاك وتنويع مصادر الطاقة في البلدان الصناعية الكبيرة على نجاح نسبي، تجسد في صورة تراجعٍ لمكانة البترول في الميزانية العالمية للطاقة، حيث نزلت مساهمة هذا الأخير اليوم في تلبية حاجة الاقتصاد العالمي الى الطاقة إلاّ حدود الثلث (3/1)، بعد أن كان قبل الأزمة، أول السبعينيات، تمثل حوالي نصف (2/1) حجم الاستهلاك العالمي.

الشكل رقم 07: هيكل ميزانية الطاقة العالمية في سنة 2014

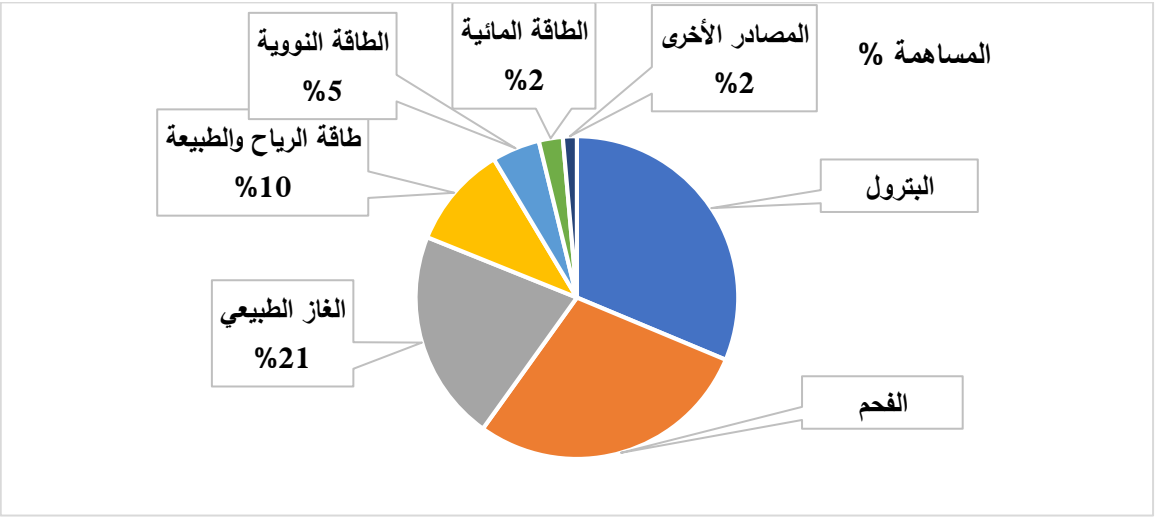

Source: IEA (International Energy Agency), World Energy balances 2015.

لم يمنع استمرار التراجع النسبي لوزن البترول في ميزانية الطاقة العالمية منذ السبعينيات لصالح مصادر الطاقة الأخرى في أن يحتفظ هذا الأخير بأهميته ودوره المميز في الاقتصاد العالمي، فلا يزال هو المصدر الأول للطاقة في العالم بنسبة 31 % سنة 2014، كما هو موضح في الشكل السابق؛ ويعود السبب في ذلك أساسا لعدم قدرة مصادر الطاقة البديلة على منافسة البترول في قطاع حيوي وأساسي هو قطاع النقل، الذي يبقى يعتمد بشكل شبه مطلق على المشتقات النفطية.

ثانيا– تطور مكانة الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية

لقد اعتبرت صناعة الغاز الطبيعي، وإلى حدود نهاية الستينيات تقريبا، صناعة أمريكية بالأساس، لأن جل الإنتاج المستهلك قبل تلك الفترة كان يتركز في الولايات المتحدة، وكان إنتاج الغاز المصاحب للبترول في البلدان الأخرى يُحرق أو يُعاد حقنه في الحقول، وذلك إما بسبب غياب البنية التحتية الضرورية لمعالجة وتصريف هذا الإنتاج، أو بسبب غياب الأسواق كنتيجة لعدم تطور استعمالات الغاز.

بدأ وضع صناعة الغاز في التغير منذ السبعينيات مع بعض التقدم الذي حصل في مجال تسييل الغاز، غير أن ذلك التغير بقي محدودا وغير مؤثر حتى برز العامل القوي الذي ساهم بشكل كبير في تطور هذه الصناعة، والمتمثل في ظهور استعمال شبه حصري للغاز الطبيعي في مجال إنتاج الكهرباء؛ حيث وبفضل التطور التقني صار الغاز الطبيعي يتفوق على باقي مصادر الطاقة الأخرى المستعملة في إنتاج وتوليد الكهرباء، لأن مردودية الغاز الطبيعي في محطات توليد الكهرباء أصبحت أعلى بكثير من مردودية هذه المصادر، وخصوصا على مردودية الفحم المصدر الأساسي المستعمل في هذا المجال الى غاية الثمانينيات؛ وهناك عوامل أخرى ساهمت بدورها في تطور صناعة الغاز وانتشار استعماله، وهذه العوامل هي سهوله استعماله وحفظه للبيئة، حيث يعتبر المصدر الأقل تلويثا للبيئة من بين كل

المصادر الأحفورية، فكمية انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من محطات الكهرباء التي تشتغل بالغاز الطبيعي مثلا هي أقل بمرتين من كمية الانبعاثات الصادرة من المحطات التي تشتغل بالفحم.[73]

إن معاينة الشكلين السابقين تسمح لنا بملاحظة ذلك التطور الهام في مكانة الغاز الطبيعي في الميزانية العالمية للطاقة، حيث تحسنت مساهمته بأكثر من 5 نقاط بين سنتي 1973 و2014، وانتقل تمثيله النسبي من 16 % سنة 1973 الى أكثر من نسبة 21 % في سنة 2014، وهو ما يمكن اعتباره قفزة نوعية عزّزت أهمية الغاز الطبيعي للاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني – آفاق تطور أهمية البترول والغاز للاقتصاد العالمي

تتفق كل سيناريوهات تطور الطلب العالمي على الطاقة على مسألة استمرار الاعتماد على البترول والغاز على المدى المنظور، وتذهب توقعات هذه السيناريوهات الى حد التأكيد على عدم حدوث أي تغير جوهري في هيكل الطلب الحالي خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل، وعلى احتفاظ مصادر الطاقة التقليدية، وخصوصا البترول والغاز، على مكانتها المميزة في ميزانية الطاقة العالمية، رغم كل التقدم التكنولوجي الحاصل.[74]

ونستعرض فيما يلي اثنين من السيناريوهات المتعلقة بتطور الطلب على الطاقة: الأول للوكالة الدولية للطاقة والآخر للإدارة الأمريكية للطاقة.

أولا– سيناريو الوكالة الدولية للطاقة

تطلق الوكالة الدولية للطاقة سنويا، في شكل سيناريوهات عديدة، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على الطاقة للمديين المتوسط والبعيد؛ وتستند في بناء التوقعات المتعددة على البيانات التي قامت بجمعها من مختلف المصادر.

إنّ ما لا تختلف حوله كل هذه السيناريوهات هو الدور المحوري والأهمية الاستثنائية للبترول في ميزانية الطاقة العالمية، وقد توقعت الوكالة في أحد هذه السيناريوهات (2005) ارتفاع حجم الاستهلاك العالمي في أفق عام 2030 الى أكثر من 115 مليون برميل يوميا، وهو الذي بالكاد تجاوز في تلك السنة حدود 83 مليون برميل يوميا،[75] ما يمثل نسبة زيادة في حدود 40 % تقريبا. وفي سيناريو سابق صدر عام 2003، قدرت الوكالة تطور حجم الطلب على مختلف مصادر الطاقة إلى أفق 2030 كما يلي:

---

[73] Alexandre ROJEY & al., ***Le gaz naturel : de la production aux marchés*** (Paris : Editions Technip, 2013), pp. 2-4

[74] HANSEN & PERCEBOIS, Op. Cit., pp. 53-61.

[75] Amor KHELLIF, Colloque international : Crise financière internationale, ralentissement économique mondial et effets sur les économies euro-maghrébines, « **Crise économique et marché pétrolier international** », Université de Bejaia Abderrahmane Mira – Algérie (11-12 octobre 2009).

الجدول رقم 05: سيناريو الطلب على مصادر الطاقة الأولية في أفق 2030

و: م ط م ب(مليون طن معادل بترول)

مصادر الطاقة	الفحم	البترول	الغاز الطبيعي	الطاقة النووية	الطاقة المائية	الطاقات الأخرى	المجموع
حجم الطلب في أفق 2030	3606	5769	4203	703	366	618	15267
التمثيل النسبي للمصادر %	23.61	37.78	27.52	04.60	02.39	04.04	100
متوسط نمو الطلب السنوي %	1.4	1.6	2.4	0.1	1.6	3.3	1.7

Source: International Energy Agency, **World Energy Investment Outlook 2003**.

إن أهم ما يُستنتج من ملاحظات عند معاينة وتحليل المعطيات الواردة في الجدول ما يلي:

- ❖ إن أهمية البترول في ميزانية الطاقة العالمية، وعكس ما قد يتصور، سوف تزداد في المستقبل؛ وأن نسبة الطلب على البترول إلى المصادر الأخرى ستكون في أفق 2030 في حدود 37 %، وهي نسبة مرتفعة وتعكس عدم قدرة المصادر الأخرى على مزاحمة البترول.
- ❖ إن الطلب على الغاز الطبيعي سوف ينمو، في المستقبل، بمعدلات مرتفعة، حيث متوسط معدل النمو سيكون في حدود 2.4 % سنويا، وستتعزز بذلك مكانة الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية، ويتحول هذا الأخير الى ثاني أهم مصدر للطاقة بعد البترول، متجاوزا الفحم.
- ❖ رغم أهمية معدلات النمو المحققة بالنسبة لمصادر الطاقة غير الأحفورية non fossiles، إلاّ أن مساهمة هذه المصادر في تلبية الطلب العالمي على الطاقة سوف تبقى متواضعة عند مستوى 1687 مليون طن معادل بترول، أي بالكاد ستتجاوز نسبة 10 % من حجم الطلب الكلي.

إن مقارنة سيناريو تطور الطلب على الطاقة للوكالة الدولية للطاقة مع سيناريو آخر قامت بوضعه إدارة الطاقة الأمريكية Energy Information Administration لذات الفترة يكشف عن تقارب شديد في التوقعات بين الهيئتين.

ثانيا– سيناريو الإدارة الأمريكية للطاقة

تتوقع الإدارة الأمريكية للطاقة زيادة في الاستهلاك الكلي للطاقة في حدود 57 %، وزيادة في استهلاك البترول في حدود 42 % للفترة 2004–2030، مع تركز شديد لزيادة الطلب على الطاقة، وخصوصا البترول، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بنسبة 95 % في مقابل زيادة في حدود 24 % فقط لبلدان المنظمة.[76]

[76] François LESCAROUX & Valérie MIGNON, « Déterminants du prix du pétrole et impacts sur l'économie», ***Revue française d'économie***, N° 02, Volume 23, (2008), P. 180.

وتُرجع الإدارة الأمريكية للطاقة، على غرار الوكالة الدولية للطاقة، سبب استمرار الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الى العوامل التالية:

- ❖ عدم قدرة مصادر الطاقة البديلة على منافسة المصادر التقليدية، وبالأخص منافسة البترول في قطاع حساس كقطاع النقل الذي سوف يبقى حكرا على هذا الأخير، وذلك لأسباب فنية وتقنية بحتة؛ وقد فشلت الى حد الآن كل المحاولات التي استهدفت على الأقل خلق منافس للبترول في هذا القطاع، ولا يوجد في الأفق المنظور ما يمكن أن يؤدي الى تغير هذا الوضع.
- ❖ استمرار ارتفاع تكلفة مصادر الطاقة البديلة.
- ❖ زيادة معدلات الاستهلاك في الدول الصاعدة والنامية على السواء الملحوظ منذ مطلع الألفية الجديدة، والمرتقب زيادتها في المستقبل، خصوصا في القطاعين الصناعي والمنزلي، كنتيجة طبيعية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان وتحسن مستوى الرفاه الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن استهلاك الفرد من الوقود في الصين، البلد المرشح الأول لهذه الزيادة، في بداية الألفية لم يكن يتجاوز حدود اللتر الواحد يوميا، بينما كان 6 أضعاف ذلك في فرنسا، و12 ضعفا في الولايات المتحدة،[77] وعليه فالصين وحدها بنموها الاقتصادي المطرد وبوزنها الديمغرافي الكبير سوف تدفع حجم الاستهلاك نحو الأعلى.
- ❖ التطور الكبير في مسألة إنتاج المحروقات غير التقليدية، والذي لا يشجع عملية التحول نحو استعمال مصادر الطاقة المتجددة، والتي لا تزال جد مكلفة.
- ❖ طول عُمر الأجهزة والوسائل المستعملة في قطاع الطاقة عموما، ما يعني طول مدة اهتلاك هذه الأجهزة والوسائل. وبالتالي، صعوبة التحول من استعمال مصدر طاقة إلى استعمال مصدر طاقة آخر.[78]

وفيما يخص توزيع الطلب العالمي على الطاقة، وخصوصا البترول، تتوقع الإدارة الأمريكية للطاقة كما الوكالة الدولية للطاقة، تغير هيكل الطلب في المستقبل، لأن تطور هذا الطلب سوف يكون بشكل مختلف عن شكل تطوره في الماضي، حيث من جهة سيزداد تراجع البلدان الصناعية في هيكل الطلب، ومن الجهة الأخرى ستتصاعد مساهمة الدول الصاعدة والنامية أكثر، حيث يُتوقع ما يلي:

- ❖ استقرار حجم الطلب على الطاقة الأولية في البلدان الصناعية الكبيرة، أو على أكثر تقدير حدوث زيادة طفيفة، بسبب تواضع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، وتحسن فعالية برامج ترشيد استعمال الطاقة.

[77] CARNOT & HAGEGE, Op. Cit., p. 128.
[78] HANSEN & PERCEBOIS, Op. Cit., pp.53-61.

❖ وفي المقابل، زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة الأولية في الدول الصاعدة والنامية، خصوصا تلك التي مصدرها الصين والهند، بسبب النمو الديموغرافي الكبير من جهة، وبسبب توقع استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في هذه البلدان قياسا لمعدلات النمو المتوقعة في البلدان الصناعية الكبيرة.

المبحث الثاني – التحولات الهيكلية الأساسية في تجارة البترول والغاز على المستوى الدولي

يشهد سوق البترول منذ ظهور السوق الفورية في الثمانينيات وتحولها إلى سوق مرجعية لتحديد الأسعار، تغيرات هيكلية كبيرة، سواء في نمط تسويق السلعة أو في طريقة تكوين الأسعار في السوق؛ فلم تعد السوق سوقا واحدة وإنما أسواق متعددة، ولم تعد الأسعار تتحدد بالطريقة الانفرادية القديمة أو بطريقة التفاوض المباشر ما بين البائع والمشتري كما كان الأمر أحيانا قبل الثمانينات، وإنما أصبح يحكمها منطق السوق وتوازن العرض والطلب؛ وقد حدثت كل هذه التغيرات في أعقاب مرحلة طويلة جدا، ساد فيها نظام العقود الطويلة الأجل والنمط الانفرادي في تحديد الأسعار.

لقد تعددت الأسواق تدريجيا خلال هذه الفترة وتنوعت بشكل كبير، فهناك اليوم السوق الفورية والسوق الآجلة، وهناك السوق السلعية والسوق المالية المتخصصة في البترول وهكذا، وبتعدد وتنوع الأسواق أصبحت مسألة تكوين الأسعار مسألة معقدة جدا، لأن عوامل كثيرة صارت تتدخل لتحديد السعر أو التأثير عليه.

فيما يخص سوق الغاز الطبيعي، فقد تطور هذا الأخير في العقود الأربعة الماضية من سوق هامشية في البداية الى سوق مزدهرة ومعتبرة اليوم، وشهد بدوره خلال هذه الفترة تغيرات كبيرة.

المطلب الأول – أنماط التسويق في سوق البترول

توجد أسواق عديدة للبترول، وتمثل كل واحدة من هذه الأسواق نمطا محددا للتسويق، وتنقسم الأسواق النفطية عموما الى صنفين: أسواق نفطية سلعية وأسواق نفطية مالية.

أولا– الأسواق السلعية أو السوق السلعية (المادية) Le marché physique

وتشمل سوق العقود الطويلة الأجل التقليدية وسوق العقود الآجلة السلعية والسوق الفورية.[79]

1) سوق العقود الطويلة الأجل (التقليدية)

سوق العقود الطويلة الأجل هي تلك السوق النفطية الدولية التي ظهرت في السبعينيات بعد تأميم قطاعات النفط في البلدان المنتجة؛ وقد خضعت هذه السوق لنظام تسعيري ثابت ومستقر، تتحدد فيه

[79] Pierre JACQUET & Françoise NICOLAS, Pétrole : Crises, marchés, politiques (Paris :Dunod, 1991), pp. 43-62.

أسعار النفط (الأسعار الرسمية) بقرارات من منظمة أوبك، عكس ما كان عليه الوضع من قبل، ولفترة زمنية طويلة، في ظل هيمنة الشركات النفطية الدولية الكبرى، حيث هذه الأخيرة هي من يحدد الأسعار (الأسعار المعلنة).[80]

نجاح منظمة أوبك في أخذ زمام المبادرة من الشركات النفطية الدولية الكبرى في مسألة تحديد الأسعار لم يأت مصادفة، وإنما ساعدت على ذلك عوامل ظرفية عديدة سادت في تلك الفترة، ومن هذه العوامل ارتفاع حصة النفط في سوق الطاقة وارتفاع حصة أوبك في سوق النفط في مقابل تواضع إنتاج البلدان الأخرى غير الأعضاء في منظمة أوبك.[81]

بدأ تراجع دور هذه السوق مع مطلع الثمانينيات بعد بروز دور السوق الفورية والتحول الكبير في نمط التسويق، والذي اضطر منظمة أوبك في الأخير الى التسليم بالواقع الجديد والتخلي عن نظام تحديد الأسعار، فصارت المنظمة تكتفي بتحديد سقف الإنتاج فقط وتترك مسألة تحديد الأسعار لقوى السوق؛ وكنتيجة لهذا القرار وللمعطيات الأخرى المرتبطة بمستويات العرض والطلب، سادت خلال الثمانينيات حالة من عدم الاستقرار في السوق، وشهدت الأسعار تذبذبات وتقلبات حادة.

أدى وضع عدم الاستقرار في السوق النفطية وتقلب أسعار النفط الذي أعقب التحولات الكبيرة في السبعينيات والثمانينيات وظهور الحاجة لدى المتعاملين في السوق للتحوط ضد أخطار تذبذب الأسعار، إلى بروز صنف جديد من العقود وتطور سوق جديدة هي سوق العقود الآجلة السلعية.[82]

2) سوق العقود الآجلة السلعية

والعقود الآجلة السلعية Forward هي أداة للتحوط ضد مخاطر تقلب الأسعار، حيث في هذا النوع من العقود، يلتزم البائع بتسليم شحنة النفط للمشتري عند تاريخ محدد في المستقبل (قد تكون أياما معدودة، شهورا، سنة)، في مقابل التزام المشتري بدفع الثمن المتفق عليه مسبقا، وهو ما يعطي هذا النوع من العقود ميزة خاصة، من حيث أنه يحقق رغبات كلا طرفي العقد: حيث المشتري من جهته يرغب في تأمين الإمدادات في المستقبل بسعر مناسب، وهذا العقد يؤمن له ذلك بسعر متفق عليه قبل حلول موعد الاستلام بفترة زمنية معينة ومن دون الحاجة لتسلم الشحنة فورا عند تاريخ إبرام العقد وتخزينها الى وقت الحاجة إليها، وعليه يكون هذا المشتري مستعدا لدفع مقابل هذه السلعة مبلغا يزيد قليلا عن سعر السوق الفورية، أي سعر يتضمن تكاليف التخزين؛ والبائع من الجهة الأخرى، يرغب هو الآخر في

---

[80] د. حسين عبد الله، ***مستقبل النفط العربي***، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.248.

[81] ماجد عبد الله المنيف، " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 47 (صيف 2009)، ص.55.

[82] JACQUET et al., Op.cit., p. 45.

التحوط لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر البيع الذي يجب أن لا يخضع للتغير المحتمل حدوثه مستقبلا عند موعد تسليم السلعة.[83]

3) السوق الفورية

السوق الفورية للخام هي سوق لمبادلة شحنات النفط التي لا تخضع لنظام العقود، سواء نظام العقود الطويلة الأجل أو نظام العقود السلعية الآجلة، وتتحدد فيها الأسعار بشكل حر ويومي، ويكون الدفع نقدا والتسليم فورياً. وقد ظهرت هذه السوق في بداية الثمانينيات، ولم يكن هناك وجود قبل ذلك وإلى حدود تلك الفترة تقريبا، لسوق حقيقية للنفط الخام، بالمعنى المتعارف عليه لكلمة سوق، أي بمنتجين يعرضون سلعتهم في السوق ومستهلكين يطلبون هذه السلعة وأسعار تتحدد وفق قانون قوى العرض والطلب، وذلك بسبب وضعية الاحتكار في الأول التي فرضتها الشركات النفطية الكبيرة في القطاع قبل السبعينيات، ثم بسبب الوضعية شبه الاحتكارية لأوبك في السبعينيات، ففي الأول اعتمدت الشركات النفطية الكبيرة استراتيجية الاندماج الكامل في الصناعة النفطية: من البئر إلى المضخة، حيث هي المنتج والمستهلك في ذات الوقت لكل كمية الخام المنتجة تقريبا، وفي السبعينيات وبعد تغير الوضع أصبحت أوبك هي من يفرض الأسعار بشكل انفرادي ووفق ما يخدم مصالحها أساسا.[84]

كانت السوق الفورية عند ظهورها في الأول موجهة أساساً لتداول الكميات الفائضة من عرض النفط التي لم تخضع للعقود الطويلة الأجل، ثم تطورت شيئا فشيئا مع زيادة الإقبال عليها وتراجع دور سوق العقود الطويلة الأجل ـ السوق الأساسية لأوبك ـ حتى تحولت الى سوق للمشترين، وتعزز دورها أكثر بعدما تحول سعر خام البرنت[85]هو السعر المرجعي الأساسي في السوق النفطية، وصارت الأسعار المطبقة فيها مجزية أكثر من أسعار العقود الطويلة، وهو ما شجع الدول المنتجة على تصريف قسم من إنتاجها في هذه السوق.

وفي الوقت الحالي (2015-2016) تمثل السوق الفورية حوالي ثلث حجم المبادلات في السوق السلعية، ولم تكن عام 1973 تتجاوز نسبة 1% فقط، والثلثان الآخران تمثلهما سوق العقود، خصوصا سوق العقود الآجلة. وتنتظم السوق الفورية في شكل شبكة اتصال يتواصل عبرها المتدخلون في السوق فيما بينهم، ولا يوجد مكان محدد لها، وإنما ما هو موجود هو مجموعة مراكز أساسية موزعة على عدة جهات في العالم: مركز روتردام لسوق أوروبا، ومركز الساحل الشرقي للولايات المتحدة لسوق أمريكا الشمالية، ومركز الكرايبب لأنواع الخام القادمة من أمريكا اللاتينية خصوصا، ومركز سنغافورة لسوق جنوب شرق آسيا. وتتشكل هذه السوق من فئة المشترين وتمثلها أساسا الشركات النفطية الكبيرة: الرئيسية

---

[83] د. حسين عبد الله، نفس المرجع، ص.248.

[84] JACQUET et al., Op.cit., pp. 44-47.

[85] خام برنت هو مزيج لخامات سبعة حقول مختلفة في بحر الشمال موصولة إلى ميناء الشحن بأنبوب واحد.

Majors والمستقلة، وفئة البائعين وهم السماسرة والتجار، إذ يفضل جل المنتجين طريقة البيع غير المباشر، من خلال توكيل مهمة بيع الإنتاج، لهؤلاء السماسرة لخبرتهم في عمليات البيع والشراء.

ثانيا – الأسواق الآجلة

هي أسواق لا يتم فيها تبادل مادي لشحنات من النفط، وإنما تبادل مادي لأنواع محددة من العقود لها مواصفات العقود المعيارية standardisés القابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، ما يعني أن هذه العقود هي صنف من أصناف عقود المستقبليات Futures، وأن هذه الأسواق هي أسواق آجلة Marchés à terme، ومالية في الأساس؛ وعقود المستقبليات هي وعود لبيع أو شراء كمية معيارية من السلعة عند تاريخ محدد في المستقبل، غير أنه نادرا ما ينتهي العقد بتنفيذ عملية التبادل فعليا، لأن ذلك ليس هو غاية هذه العقود، وإنما الغاية هي التحوط ضد مخاطر السوق، والأصل هو بيع هذه العقود قبل آجال استحقاقها؛ غير أنه وفي حالة حدوث تبادل فعلي لشحنة النفط في المستقبل، فسيكون ذلك في نهاية المدة المحددة لانقضاء العقد، وبالسعر المتفق عليه عند تاريخ إبرام العقد أول مرة.[86] وأكثر من يلجأ الى هذا النوع من العقود هم المتعاملون الصناعيون بهدف التحوط ضد أخطار ارتفاع الأسعار. وقد تطور شكل هذه الأسواق المالية النفطية حاليا بشكل كبير وظهرت في هذه الأسواق منتجات مالية مشتقة متنوعة أخرى كالخيارات Options والمقايضات Swaps.

ويقدم المثال التالي نموذجا وشرحا لعملية تحوط ضد خطر تقلب الأسعار، حيث يحرص المتعامل الصناعي في قطاع النفط والغاز دائما على استمرار مردودية النشاط وعلى تأمين الامدادات في المستقبل. ومن أجل ذلك يحتاط بطرق مختلفة ضد كل الأخطار التي قد تهدد النشاط، وعلى رأسها خطر ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. ولمواجهة خطر ارتفاع الأسعار، يلجأ المتعامل الصناعي الى عمليات مالية شائعة الاستعمال في الأسواق المالية، ومعروفة باسم عمليات التغطية أو التحوط. ويستعمل لهذا الغرض نوع العقود المتداولة في الأسواق المالية المعروف بالعقود الآجلة أو عقود المستقبليات.

مثال: يقوم المتعامل الصناعي في أول الأمر، أي عند تاريخ محدد، بشراء العقد الآجل الذي يحمل شروطا ومواصفات معيارية ثابتة ومحددة، سواء من حيث مدة العقد أو شروط تنفيذه؛ ويكون السعر مبينا في العقد سلفا وكمية السلعة المطلوبة محددة ومعروفة، كأن يخص العقد شحنة من النفط قدرها 10000 برميل وبسعر 70 دولارا للبرميل، وتكون مدة العقد هي 6 أشهر، ما يعني أن تسليم الشحنة يكون في نهاية مدة العقد، أي بعد 6 أشهر.

يتحدد سعر السلعة في اليوم الذي يتم فيه إبرام العقد، وذلك بالاستناد إلى سعر تلك السلعة السائد في السوق الفورية عند ذلك التاريخ، مع إضافة هامش معين يمثل علاوة التأخير؛ ويرمز لسعر السوق

[86] BRET-ROUZAUT & al., Op. Cit., p. 51. ; JACQUET & al., Op.cit., pp. 47-62.

الفورية عند تاريخ الشراء بـ P^0 وللسعر المتوقع في السوق الفورية عند نهاية مدة العقد، أي عند التسليم بـ P^t، ولعلاوة التأخير عند تاريخ إبرام العقد وتسمى أيضا بالقاعدة بـ B^0، وهي تعبر عن فارق السعرين وعليه يكون لدينا سعر الشراء في سوق المستقبليات هو: $P = P^0 + B^0$ ، ومنه اذا كان سعر السلعة في السوق الفورية عند تاريخ ابرام العقد هو 50 دولارا للبرميل، فإن علاوة التأخير في مثالنا ستكون بالضرورة 20 دولارا عن كل برميل، ويتحدد مبلغ هذه العلاوة بناءً على توقعات تطور السعر في المستقبل.

وتختلف عقود المستقبليات على النوع الآخر من العقود الآجلة المعروفة بـ Forward من حيث أن التنفيذ في النوع الأول يكون عادة قبل حلول الأجل، لأن الغاية الأساسية من هذه العقود هي التغطية ضد أخطار ارتفاع الأسعار وليس الحصول على السلعة، وعليه إذا ما افترضنا أن المتعامل يرغب في التحرر من التزامات هذا العقد قبل شهرين من موعد انقضائه، وكان سعر البترول في السوق الفورية عند هذا التاريخ هو 60 دولارا للبرميل، أي بزيادة قدرها 20 % عن سعر السلعة عند تاريخ ابرام العقد، وعلاوة التأخير هي 15 دولارا عن كل برميل، فإن على المتعامل أن يقوم في هذه الحالة بعمليتين متلازمتين:

- ❖ أولا، يقوم ببيع العقد الذي قام بشرائه في المرة الأولى (المدة المتبقية هي شهران) بالسعر الجديد والذي هو $P^1 + B^1$، أي بـ 75 دولارا للبرميل.
- ❖ وثانيا، يقوم بشراء كمية حقيقية من النفط بالسعر السائد في السوق الفورية، أي 10000 برميل بسعر 60 دولارا للبرميل الواحد.

وبعد هاتين العمليتين تكون التكلفة الحقيقية للنفط المشترى هي:

$$C^r = (P^0+B^0)+P^1-(P^1+B^1)$$

وبالتعويض، $C^r = 70+60-75$، وتساوي 55 دولارا للبرميل، وهو سعر أقل من السعر السائد في السوق الفورية عند تاريخ شراء الشحنة، ما يعني أن عملية التحوط ضد خطر ارتفاع السعر كانت أكثر من ناجحة في هذه الحالة، لأن المتحوط استطاع أن يقتصد 5 دولارات إضافية عن كل برميل تم شراؤه.

المطلب الثاني – نظام تكوين الأسعار في سوق البترول

تتدخل عوامل كثيرة، اقتصادية وغير اقتصادية، في تحديد سعر البترول وتوجيه منحنى الأسعار في السوق الدولية؛ وتتباين درجة تأثير هذه العوامل في ذلك بين عامل وآخر، فمن هذه العوامل ما يعتبر دوره أساسيا وحاسما ومنها ما يعتبر دوره ثانويا؛ ويمكن بالتقريب، تقسيم هذه العوامل الى أربعة مجموعات هي: مجموعة العوامل الاقتصادية المؤثرة من جانب العرض ومجموعة العوامل الاقتصادية المؤثرة من

جانب الطلب (مستوى النمو الاقتصادي وأثره على نمو الطلب على البترول، سياسات ترشيد استعمال الطاقة، كلفة السلع البديلة) ومجموعة العوامل المناخية الطبيعية والعوامل الجيوسياسية ومجموعة العوامل المالية (طاقة استيعاب الاقتصاد للإيرادات النفطية، المضاربة، سعر الدولار، متوسط الدخل الفردي).

ونستعرض فيما يلي تحليلا لأهم هذه العوامل.

أولا– العوامل الاقتصادية المؤثرة من جانب العرض

العوامل الاقتصادية الأساسية المؤثرة في السعر من جانب العرض، سواء على المدى الطويل أو القصير، هي مستوى الاحتياطي وتوقع نضوبه، كلفة الوصول إليه أو كلفة الانتاج، وفرة العرض في السوق وسياسة الإنتاج، معدل استعمال طاقة الإنتاج، وقدرة بعض المنتجين على التأثير في السوق.[87]

1) مستوى الاحتياطي وتوقعات نضوبه

إن البترول سلعة ناضبة، وكأي سلعة أخرى معرضة للنضوب، يكون مستوى الاحتياطات المتوفرة محددا أساسيا لسعر هذه السلعة في السوق؛ وقد أثبتت دراسات نظرية وتطبيقية متعددة حول البترول وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى الاحتياطات وسعر السلعة في السوق، ومن أشهر وأقدم هذه الدراسات دراسة المفكر الاقتصادي الأمريكي هوتلينغ (Hotelling) التي صدرت عام 1931، وتعتبر أساس نظرية الموارد الناضبة، ودراسة هيبار Hubbert صاحب نظرية الذروة النفطية Peak oil التي تعتبر امتدادًا لأعمال سابقه.

في دراسة هوتلينغ على سبيل المثال، انطلق هذا الأخير من فكرة اعتبار احتياطي البترول في الأرض أصلا كباقي الأصول المملوكة، وعائده يساوي الربح الرأسمالي الناتج عن ارتفاع قيمته خلال الزمن، وخلص فيها إلى وجود علاقة سببية بين سعر البترول ومسألة نضوب الاحتياطي.

لكن، ورغم أهمية الدراسة، فإن بعض المفكرين الاقتصاديين لم يترددوا في توجيه الانتقادات الحادة لأطروحة هوتلينغ، بل والتشكيك في صحة النتيجة التي توصل إليها أصلا، ذلك أن هذا الأخير، حسب هؤلاء النُقاد، انطلق من فرضية أساسية غير صحيحة هي فرضية حجم الاحتياطات المعلوم مسبقا، وهو ما يخالف المتعارف عليه في أوساط علماء الاقتصاد النفطي حول هذا الموضوع، حيث مفهوم الاحتياطات عند هؤلاء غير المفهوم عند علماء الجيولوجيا، فالمفهوم الاقتصادي للاحتياطات يجمع بين بُعدين اثنين، تقني واقتصادي، وتقدير الاحتياطات يكون على هذا الأساس، أي يكون مبنيا على شروط اقتصادية وتقنية متغيرة باستمرار؛ فضلا على كون مسألة التقدير ذاتها هي مسألة خلافية عند الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة حيث تختلف هذه الهيئات والمنظمات في تقدير الحجم الكلي

[87] HANSEN & PERCEBOIS, Op. Cit., pp. 193-202.

لهذه الاحتياطات وتقدير أحجام الأقسام الثلاثة المختلفة المكونة لها: الاحتياطات المؤكدة والممكنة والمحتملة، بل وتكون هذه التقديرات أحيانا متباينة بشكل كبير، وذلك لاختلاف في الأهداف والمعايير المستخدمة في التقدير.

يرتبط تطور حجم الاحتياطات أو عرض البترول على المدى الطويل بعوامل عديدة، كحجم الاستثمار في ميدان الاستكشاف ودرجة نجاح أعمال الاستكشاف وأهمية الاكتشافات المحققة وكلفة تطوير الاحتياطات، ومستوى التقدم التكنولوجي في القطاع وعوامل أخرى عديدة.

وعلى المدى القصير، يعتبر عامل كلفة استغلال الاحتياطات أكثر أهمية من العوامل المذكورة في تحديد مستوى العرض في السوق النفطية وفي تحديد اتجاه الاستثمارات على المستوى الدولي، حيث طالما بقيت تكاليف الاستغلال منخفضة أو اتجهت نحو الانخفاض، مع افتراض ثبات مستوى الأسعار، كلما شجع ذلك على زيادة الإنتاج والاستثمار وسمح بزيادة حجم العرض في السوق من خلال استغلال بعض الحقول النفطية التي لا يمكن استغلالها عند ذاك المستوى من الأسعار، وبنفس المنطق كلما ارتفعت الأسعار مع افتراض ثبات تكاليف الاستغلال كلما كان ممكنا زيادة العرض أيضا. وهذا الأمر ينطبق أكثر على أنواع النفط غير التقليدية ذات التكلفة المرتفعة والتي لا يمكن في أغلب الحالات استغلالها عندما تكون مستويات الأسعار منخفضة بشكل كبير لأنها تصبح غير مجزية (حقول الرمال النفطية في كندا وحقول النفط التقليدي في عمق السواحل البحرية للبرازيل على سبيل المثال).[88]

2) سياسة الإنتاج ووفرة العرض في السوق وكلفة الوصول إليه

إن سياسة الإنتاج هي عامل من العوامل المحددة لمستوى العرض في السوق؛ خصوصا على المدى القصير، وترتبط سياسة الإنتاج أو سياسة العرض بمستوى الطلب السائد في السوق الذي يدفع المنتجين في كل مرة، كلٌ حسب قدرته، الى تكييف مستويات الإنتاج على حسب التغيرات الحاصلة في مستوى الطلب، سواء بالزيادة أو النقصان، علماً أن قدرة هؤلاء المنتجين على رفع أو تخفيض مستوى العرض ليست متساوية وهي تختلف بين منتج وآخر، وبحسب اتجاه التغيرات الحاصلة في مستوى الطلب أيضا، سواءً نحو الارتفاع أو الانخفاض.

يمكن التمييز، في حال ارتفاع مستوى الطلب في السوق الدولية للبترول، بين مجموعتين من البلدان المنتجة: مجموعة أوبك ومجموعة البلدان الأخرى المنتجة غير الأعضاء في أوبك، ولكل مجموعة تقريبا سياسة إنتاج خاصة بها، ففيما لا تخضع البلدان غير الأعضاء في أوبك لأي شرط أو قيد على الإنتاج، من غير قيد التكاليف، ما يمنحها امكانية الإنتاج بالطاقة القصوى؛ فإنه وعلى خلاف ذلك،

[88] Conseil d'analyse économique, ***Les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil,*** Patrick ARTUS & al., rapport (Paris : Direction de l'information légale et administrative, 2010), p. 08.

يحكم سياسة الإنتاج داخل مجموعة أوبك نظام صارم لتوزيع حصص الإنتاج بين البلدان الأعضاء، ويكون كل بلد ملزما، ولو نظريا، باحترام حصة إنتاج محددة من قبل المنظمة.

في المقابل، أي في حال تراجع مستوى الطلب على البترول في السوق، والذي يكون في العادة متبوعا بانخفاض في مستوى الأسعار، يحكم سلوك المنتجين في السوق منطق آخر هو منطق شروط الإنتاج، وهنا تكون البلدان ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة هي البلدان الأكثر قدرة على التكيف مع الواقع الجديد وتحمل تبعات انخفاض مستويات الطلب والأسعار معا في السوق، بينما تكون البلدان ذات التكاليف المرتفعة أقل قدرة على تحمل ذلك وتضطر أحيانا الى تخفيض مستوى الإنتاج أو توقيف العمل نهائيا في الحقول التي تتجاوز فيها تكاليف الإنتاج سقفا معينا.

3) قدرة بعض المنتجين على التأثير في السوق

تملك بعض البلدان المنتجة للبترول قدرة معينة للتأثير في توازن السوق، ومصدر هذه القدرة هو حجم الاحتياطات الكبير المتوفر لديها، والذي يمنحها امكانية الإنتاج بطاقة عالية واكتساب حصة مؤثرة في السوق؛ وتعتبر العربية السعودية من هذه الزاوية حالة خاصة واستثنائية، فهي البلد الأكثر قدرة على التأثير في وضع السوق واتجاه الأسعار، وذلك بفضل ما لها من احتياطي ضخم وطاقة إنتاج معتبرة، فهي من جهة تمتلك أكبر احتياطي للبترول في العالم بحجم في حدود 266 مليار برميل، وهو ما يمثل حوالي خمس الاحتياطي العالمي، ومن جهة ثانية لديها طاقة إنتاج كبيرة تزيد عن 10.2 ملايين برميل في اليوم (2015)،[89] أي ما يمثل نسبة 13.6 % من الانتاج العالمي، وتسمح هذه الطاقات للعربية السعودية بممارسة تأثير كبير في السوق، وهو ما ظهر في عديد المرات في الماضي، كما كان الأمر بعد أزمة انهيار الأسعار في النصف الثاني لعام 2014، حيث رفضت كل طلبات خفض مستوى الإنتاج الواردة من بلدان أوبك لتخفيض مستوى العرض في السوق ودعم الأسعار، ودافعت في المقابل، وبقوة ودونما اعتبار للانخفاض الكبير في مستوى الأسعار، على سياسة الإنتاج التي تعتمدها والتي تستهدف بها المحافظة على حصتها في السوق والضغط على منتجي النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة.[90]

ثانيا – العوامل المؤثرة في مستوى الطلب في السوق

تستند التوقعات الاقتصادية الى عوامل اقتصادية عديدة لتقدير حجم الطلب على البترول في السوق الدولية على المدى القصير، لكن قد يحدث وأن تتسبب عوامل ظرفية غير متوقعة في زيادة أو انخفاض مستوى الطلب بشكل كبير، وقد تكون هذه العوامل طبيعية أو قطاعية، كما كان الأمر بعد

---

[89] OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries), ***Annual Statistical Bulletin 2016*** (Vienna, Austria: Opec, 2016), p. 28.

[90] Yves JEGOUREL, « **Dynamique de l'offre pétrolière, stratégies d'investissement et comportements de stockage : Un état des lieux** », Communication présentée au Think Tank marocain : OCP Policy center (Mars 2015).

أحداث سبتمبر 2001، حيث انخفض حجم الطلب على الخام كثيرا وبشكل مفاجئ بسبب أزمة قطاع الطيران وتراجع الطلب على وقود الطائرات الذي كان يمثل في تلك الفترة ما نسبته 7 % من حجم الاستهلاك الكلي للمشتقات البترولية.[91]أما على المدى الطويل، فيخضع تقدير الطلب لتطور العديد من العناصر، ويأتي في مقدمتها النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي العالمي وتطور سياسات ترشيد الاستهلاك واستبدال مصادر الطاقة.

1) مستوى النمو الاقتصادي

يُعتبر النمو الاقتصادي العامل الأكثر تأثيرا على الإطلاق في تكوين الأسعار في سوق البترول، وخاصة على المدى الطويل، لأنه كلما كان اتجاه معدلات النمو الاقتصادي نحو الأعلى كلما زاد حجم الطلب على البترول وزادت الأسعار في السوق، والعكس صحيح كلما تراجعت هذه المعدلات تراجع بدوره حجم الطلب واتجه مستوى الأسعار نحو الانخفاض، ما يفيد وجود علاقة تلازم طردية مباشرة بين مستوى النمو الاقتصادي وحجم الطلب على البترول، وعلاقة طردية غير مباشرة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى الأسعار في السوق.

الجدول رقم 06: تطور معدلات النمو الاقتصادي العالمي في سياق الأزمات الاقتصادية لأعوام 1998 و2008

تطور معدل النمو في سياق الأزمة الأسيوية 1998		تطور معدل النمو في سياق أزمة الرهن العقاري2008	
السنة	معدل النمو %	السنة	معدل النمو %
1996	3.37	2006	4.31
1997	3.70	2007	4.25
1998	2.52	2008	1.81
1999	3.26	2009	1.73
2000	4.39	2010	4.31

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات.

إن مقارنة البيانات الواردة في الجدول السابق والخاصة بنمو الاقتصاد العالمي في سياق الأزمات الاقتصادية الحادة التي أصابت اقتصادات جنوب شرق آسيا عام 1998 والاقتصاد العالمي عام 2008، مع البيانات الواردة في الجدول الآتي والتي تخص تطور مستويات أسعار خام برنت خلال ذات الفترة تسمح لنا بتكوين صورة عن مدى ارتباط مستوى أسعار البترول بمعدلات النمو الاقتصادي.

تكشف البيانات كيف أن تراجع مستوى الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير خلال فترات الأزمة الأسيوية وأزمة الرهن العقاري قد أدى الى انهيار كبير للأسعار في الأول، ثم كيف

[91] Cédric de lestrange & Autres ; ***Géopolitique du pétrole : Un nouveau marché, de nouveaux risques, des nouveaux mondes*** ; (Paris : Editions technip, 2005), P.47

أدى تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن معدلات النمو الاقتصادي بعد مرور الأزمة الى عودة الارتفاع الى الأسعار؛ ففي أزمة الرهن العقاري لعام 2008 على سبيل المثال، وبعد انتشار آثار الأزمة في الاقتصاد العالمي، نزل سعر برميل خام برنت المتوسط في الشهر الأخير للعام الى حدود 29.80 دولار للبرميل، بعد أن كان هذا السعر المتوسط قبل ذلك بـ 6 أشهر فقط في حدود 85 دولار للبرميل، بل وبلغ في جوان 2008 مستوى قياسيا غير مسبوق في تاريخ السوق النفطية بـ 147 دولار للبرميل.

الجدول رقم 07: تطور متوسط سعر خام برنت في سياق الأزمات الاقتصادية لأعوام 1998 و2008

تطور السعر في سياق الأزمة الأسيوية 1998		تطور السعر في سياق أزمة الرهن العقاري 2008	
الشهر	السعر	الشهر	السعر
أكتوبر 1997	17.90	جوان 2008	85.20
جانفي 1998	14.00	سبتمبر 2008	68.60
جوان 1998	11.20	ديسمبر 2008	29.80
ديسمبر 1998	08.50	مارس 2009	35.70
مارس 1999	11.50	جوان 2009	48.90
جوان 1999	15.30	ديسمبر 2009	51.10
ديسمبر 1999	25.10	ديسمبر 2010	69.40

المصدر: الموقع الالكتروني المتخصص www.prixdubaril.com

2) فعالية سياسات ترشيد الاستهلاك

إن العامل الأساسي الثاني الذي يساهم في تحديد حجم الطلب في السوق، ومنه المستوى العام للأسعار في سوق البترول هو مدى فعالية سياسات ترشيد استعمال الطاقة (الشدّة الطاقيّة) في كل القطاعات الاقتصادية، وخصوصا في القطاعين العائلي والصناعي.

ويرتبط ترشيد الاستهلاك في القطاع العائلي بتغير سلوك الفرد، فيما يرتبط ترشيد الاستهلاك في القطاع الصناعي بتخفيض مستوى شدة الطاقة الضرورية للإنتاج، والمقصود بشدة الطاقة Intensité énergétique هي تلك الكمية المطلوبة من الطاقة للحصول على وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام.

3) فعالية سياسات استبدال مصادر الطاقة

إن نجاح سياسات استبدال مصادر الطاقة Substitution، هي من العوامل التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في المستقبل لتقليص حجم الطلب على البترول لصالح المصادر الأخرى، والمقصود هنا بسياسة الاستبدال إحلال واحد من مصادر الطاقة البديلة مكان البترول، وخصوصا استبدال البترول بالطاقة المتجددة المولدّة من مصدر طبيعي غير ناضب والتي لا تحتاج سوى الى تحويلها بواسطة التقنيات الحديثة من طاقة طبيعية الى نوع آخر من الطاقة سهل الاستعمال.

رغم ما للطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح من مزايا أكيدة ومعروفة، كالوفرة والقدرة على المحافظة على البيئة بشكل أفضل، إلاّ أن استعمالها على نطاق واسع لا يزال محدودا، بسبب الصعوبات العديدة التي تعترض انتشار هذه البدائل، وعلى رأسها الحاجة الى استثمارات أولية ضخمة ووجوب الانتظار لفترة طويلة لاسترداد الاستثمار الأولي، فضلا عن الصعوبات التقنية وتلك المتعلقة بتكلفة استخدام هذه المصادر، حيث وعلى سبيل المثال اذا كان يمكن لتكلفة طاقة الرياح أن تنافس تكلفة الطاقة المولدّة عبر المصادر التقليدية في البلدان التي لا تتمتع بمخزون من الوقود الأحفوري على نطاق ضيق، وكان يمكن أيضا لتكلفة الطاقة الشمسية المولدة عبر الألواح الضوئية أن تنافس وتتفوق على تكلفة توليد الطاقة من مولّدات الديزل في المناطق النائية، إلاّ أن استعمال هذه الطاقات على نطاق واسع غير ممكن في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية القائمة حاليا.[92]

ثالثا– مجموعة العوامل الطبيعية والجيوسياسية

وتنقسم هذه العوامل الى مجموعتين فرعيتين هما: العوامل الطبيعية والعوامل الجيوسياسية.

1– العوامل الطبيعية

إن عامل الطبيعة والمناخ هو واحد من العوامل التي يخضع لها تقدير حجم الطلب المتوقع على البترول الخام على المدى القصير، وتحكم هذا العامل قاعدة عامة هي قاعدة التغير الموسمي في طبيعة الطلب، حيث بينما يكون الطلب في الصيف أساسا لأغراض النقل، بينما يكون الطلب في الشتاء أساسا لغرض التدفئة؛ وبناء على هذه القاعدة، يكون التوقع قبل حلول موسم الصيف هو زيادة حجم الطلب على البترول، وخصوصا على نوع الخام الخفيف، ويكون التوقع قبل حلول موسم الشتاء هو انخفاض حجم الطلب الكلي لكن مع زيادة استثنائية في الطلب على نوع الخام الموجه أساسا لغرض الحصول على المشتقات المستعملة في التدفئة (الفيول المنزلي).

2– العوامل الجيوسياسية

إن العلاقة بين ارتفاع أسعار البترول والأحداث السياسية مؤكدة، حيث أصبح تقليدا ارتفاع الأسعار عند حدوث أي اضطراب أو قلاقل سياسية كبيرة، خصوصا عندما يحدث ذلك في مناطق الإنتاج، وذلك بسبب مخاوف انقطاع الامدادات النفطية، ومثال ذلك حرب الخليج الأولى والثانية، حيث ارتفعت الأسعار في الحالتين بشكل كبير ودفعة واحدة بمجرد قيام الحرب.

[92] على محمد عبد الله، **الطاقة المتجددة** (القاهرة: وكالة الصحافة العربية ناشرون، 2012)، ص.ص. 28–29.

رابعا– العوامل النقدية والمالية

إن أهم العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في تحديد سعر البترول وتوجيه منحنى الأسعار في السوق الدولية هي: سعر صرف الدولار والمضاربة في الأسواق المالية، وطاقة استيعاب الاقتصاد للإيرادات النفطية ومتوسط الدخل الفردي، وكل هذه العوامل يكون تأثيرها هي الأخرى، على غرار العوامل الطبيعية والجيوسياسية أكثر وضوحا على المدى القصير.

1- سعر صرف الدولار

إن العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر البترول علاقة معقدة ومركبة، والآراء حول هذه المسألة متضاربة أيضا، حيث توجد حجج نظرية تدعم رأيا يرى أصحابه أن سعر صرف الدولار هو الذي يؤثر في سعر النفط، كما توجد حجج نظرية أخرى تؤيد رأيا مخالفا يرى أصحابه أن سعر النفط هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار.

يرى أصحاب الأطروحة الأولى، أي أطروحة سعر صرف الدولار هو الذي يؤثر على سعر النفط، أنه في ظل نظام صرف معوّم – حيث يتغير سعر صرف عملة معينة باستمرار– فإن انخفاض سعر صرف هذه العملة– الدولار في هذه الحالة– في مقابل العملات الأخرى سينعكس إيجابًا على الدول المستوردة للنفط– دول الاتحاد الأوروبي مثلا– لأن ذلك يعني لها انخفاضا للسعر الحقيقي لبرميل النفط، وهو ما يشجعها على زيادة الطلب على هذه السلعة. لكن في المقابل، وعلى اعتبار الدولار هو عملة تسعير النفط، فإن أي انخفاض في قيمة الدولار، أي في قوته الشرائية، ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض الدخول الحقيقية للدول المصدرة للنفط، وبالنتيجة إلى تراجع قدرة هذه الدول على الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج، وهو ما يؤثر على وفرة العرض على المدى المتوسط والطويل.

ويرى أصحاب الأطروحة الثانية والتي مفادها أن سعر النفط هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار، أن كل ارتفاع في سعر البترول سيدفع نحو ارتفاع سعر صرف الدولار، على اعتبار ذلك نتيجة طبيعية لزيادة الطلب على هذه العملة التي تتم بها الصفقات، حيث يصبح المشتري في حاجة إلى وحدات نقدية إضافية لشراء برميل النفط الذي كان يشتريه من قبل بسعر أقل.

2- المضاربات المالية

يسود في ساحة الفكر الاقتصادي منذ فترة طويلة جدل كبير، لم يحسم عد، حول العلاقة الموجودة بين الأسعار والمضاربة في الأسواق المالية النفطية، ويتمحور الجدل أساسًا حول نقطتين:

- **الأولى** وتخص دور المضاربة في استقرار الأسعار في الأسواق المالية النفطية، علما أن حجم المشتقات المالية من صنف المستقبليات التي تم تداولها في هذه الأسواق في شهر ماي 2008

على سبيل المثال، بعد انفجار أزمة الرهن العقاري، قُدِّر بحوالي 14 ضعف حجم النفط الذي تم تداوله في الأسواق الحقيقية الفورية لذلك الشهر، لأن العقود المتداولة في هذه الأسواق تحولت الى ملجأ مالي بعد الأزمة؛ ويؤشر هذا الحجم الكبير للمعاملات على أهمية المضاربة في هذه الأسواق، وكذلك على درجة الخطورة التي تشكلها على استقرار الاقتصاد العالمي برمته.

- **والثانية** وتخص العلاقة بين سعر المشتقات المالية المتداولة في أسواق المشتقات وأسعار النفط في الأسواق الحقيقية، وأي السعرين يؤثر في الآخر.

فيما يخص النقطة الأولى، يوجد رأيان: رأي أول، ويرى أصحابه أن هذه المشتقات تؤدي دورًا ايجابيًا، وتساهم بشكل فاعِل في استقرار الأسعار؛ ورأي ثانٍ، ويرى أصحابه خلاف ذلك، فالمضاربة في المشتقات تساهم وفق تحليلهم، في اضطراب السوق وتذبذب الأسعار volatilité.

وفي النقطة الثانية، يوجد رأيان أيضا، وكل رأي تؤيده دراسات: رأي أول، ويرى أصحابه أن أسعار المشتقات المالية هي التي تؤثر في أسعار النفط الحقيقي؛ ورأي ثانٍ، ويرى أصحابه خلاف ذلك، أي أن أسعار النفط الحقيقي هي التي تؤثر في أسعار المشتقات المالية. وكل هذه الآراء المتباينة تؤشر بوضوح على أن الدراسات النظرية والتطبيقية لم تحسم بشكل قاطع في العلاقة بين السعرين.

من جهة أخرى، تشير الدراسات إلى ضرورة وأهمية التمييز بين نوعين مختلفين من سلوك المضاربة: السلوك المضارب بمفهومه التقليدي المعروف، والذي يعني توقع تطور الأسعار في اتجاه معين، ثم البناء على هذه التوقعات لانتهاز فرص تغير هذه الأسعار لتحقيق بعض الأرباح الرأسمالية، والسلوك الآخر للمضارب في السوق، والذي لا يهدف من ورائه المضارب سوى التحوط ضد أخطار السوق. وفي هذا، وفي دراسة لصندوق النقد الدولي،[93] أكد هذا الأخير أن أكثر عمليات المضاربة في أسواق المشتقات النفطية هي من الصنف الثاني، أي من صنف عمليات التحوط ضد أخطار السعر، بل وبيّنت الدراسة أن هذا السلوك لم يبق حكرا على أسواق المشتقات، وإنما انتقل حتى للأسواق الحقيقية الفورية، حيث أصبح سلوك الشركات في هذه الأسواق يتبع حركة المضاربة في أسواق المشتقات، فتلجأ الشركة إلى شراء كميات زائدة عن الحاجة بنية تخزينه فقط، تحوطا من انقلابات الأسعار.

3- طاقة استيعاب الاقتصاد للإيرادات النفطية

تعتبر طاقة استيعاب الاقتصاد للإيرادات النفطية من العوامل التي تحكم حركة الأسعار في السوق، حيث كلما ارتفعت الأسعار وزاد حجم الإيرادات النفطية الى درجة تزيد فيها عن حاجة اقتصاديات الدول النفطية، كلما زاد ميل هذه الأخيرة الى تخفيض مستويات الإنتاج. وقد خلصت دراسة نشرت عام

[93] FMI, « Cours du pétrole et déséquilibres mondiaux », ***Perspectives de l'économie mondiale : Mondialisation et inflation***, FMI Report, (Avril 2006), pp. 75-101.

1989[94] إلى نتيجة محتواها أنه عندما يبلغ سعر النفط مستوى محددا ويتجاوزه يبدأ عرض النفط في التراجع كلما زاد السعر، وذلك لسبب بسيط هو أن الاقتصاد يصبح غير قادر على استيعاب كل الإيرادات النفطية الجديدة. وكانت هذه الدراسة قد وضعت كفرضية أساسية وجود توازن يتحقق عند مستوى معين من الأسعار، أي وجود هدف ضمني يخص حجم الإيرادات المالية المطلوبة لدى كل دولة منتجة، وبعد تحقيق هذا الهدف تصبح الدولة المعنية أكثر ميلا إلى تخفيض حجم إنتاجها والمحافظة على احتياطاتها.

في هذا السياق، يمكن اعتبار فكرة الصناديق السيادية تجسيدا لأفكار هذه الدراسة والدراسات المماثلة لها، من حيث أن وجود هذه الصناديق في حد ذاته يعبر في حقيقة الأمر عن عدم قدرة الاقتصادات المحلية على استيعاب كل هذه الإيرادات المالية التي تتحول إلى فوائض مالية تزيد عن حاجة هذه الاقتصادات المحلية.

المطلب الثالث – نمط التسويق ونظام تكوين الأسعار في سوق الغاز الطبيعي

إن لكل سوق من أسواق المحروقات خصوصيات خاصة بها تميزها عن باقي الأسواق، وسوق الغاز الطبيعي ليست استثناء في ذلك، فلها خصوصيات تتميز بها عن باقي الأسواق، وخصوصا عن سوق البترول، وتتمثل أهم هذه الخصوصيات في نمط تسويق الغاز ونظام تكوين الأسعار في السوق.

أولا– نمط تسويق الغاز الطبيعي

فرضت طبيعة الغاز الطبيعي الفيزيائية المتميزة بمواصفات مختلفة عن مواصفات مصادر الطاقة الأخرى أن تكون تجارة هذا الأخير محكومة بعقود طويلة الأجل بين البائع والمشتري، وأن تكون كل العقود تقريبا محكومة بمبدأ المعاملة بالمثل Réciprocité. حيث يلتزم المنتج للمستهلك بضمان التموين من جهة، ومن الجهة الأخرى يلتزم المستهلك أمام المنتج بضمان السوق واستلام البضاعة، وهذه العقود مشهورة بالبند TOP " خذ أو ادفع".[95]

إذا كان هذا النوع من العقود هو السائد في الصفقات حاليا، حيث تشير بعض الإحصاءات أنه يحكم أكثر من 94 % من حجم التجارة الدولية للغاز، فإن التغيرات السريعة الحاصلة في صناعة الغاز الطبيعي في السنوات القليلة الماضية، خصوصا مع ثورة الغاز الصخري، تحمل في تفاعلاتها إمكانية بروز سوق فورية قوية Spot، وقد يقود ذلك على المدى المنظور إلى إحداث تغيير هيكلي في نمط تجارة الغاز وفي طبيعة العقود التي تحكمها، خصوصا في ضوء النقد الشديد الموجه للعقود الحالية، والذي ليس أقله أنها عقود لا تتمتع بالمرونة الكافية.[96]

---

[94] Jacques CREMER & Djavad SALEHI-ISFAHANI, « The Rise and Fall of Oil Prices : a competitive View», ***Annales d'Economie et de statistique***, n° 15-16, (1989), pp. 427-454.

[95] Take or pay.

[96] Ahmed MAZIGHI, Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie, « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel », Université de Paris dauphine (16/06/2004).

ثانيا– نظام تكوين الأسعار في سوق الغاز الطبيعي

يتحدد سعر الغاز الطبيعي حسب أكثر العقود الحالية، وهي عقود طويلة الأجل، بالرجوع إلى أسعار الخام أو المشتقات البترولية، وهذه الطريقة في تحديد السعر تعرف في أسواق الغاز الطبيعي بالارتباط Indexation.

ويتم الحساب باعتماد أسلوب التراجع الى الخلف أو "النت بك" Netback، وهو أسلوب ينطلق من مبدأ التساوي بين سعر الوحدة الحرارية الواحدة للغاز الطبيعي وسعر الوحدة الحرارية للمصدر البديل، والذي هو عادة أحد مشتقات البترول، حتى يحافظ الغاز الطبيعي على تنافسيته في السوق.

يوضح الشكل الآتي أن هذه المقاربة تستند في الأول الى قيام المنتج بتحديد سعر البيع المرغوب فيه للمستهلك النهائي ـ بالاستناد عادة الى سعر الوحدة الحرارية للمشتق البترولي المُنافِس ـ، ثم يُشرع في انتقاص التكاليف والهوامش الربحية التي تعود للوسطاء الموجودين على طول السلسلة بين المنتج والمستهلك النهائي، قبل الحصول على السعر النهائي الذي يباع به المنتج في السوق.[97]

ويقدم الشكل التالي شرحاً بسيطا لهذه الطريقة:

الشكل رقم 08: طريقة تحديد سعر الغاز الطبيعي "Netback" في العقود الحالية.

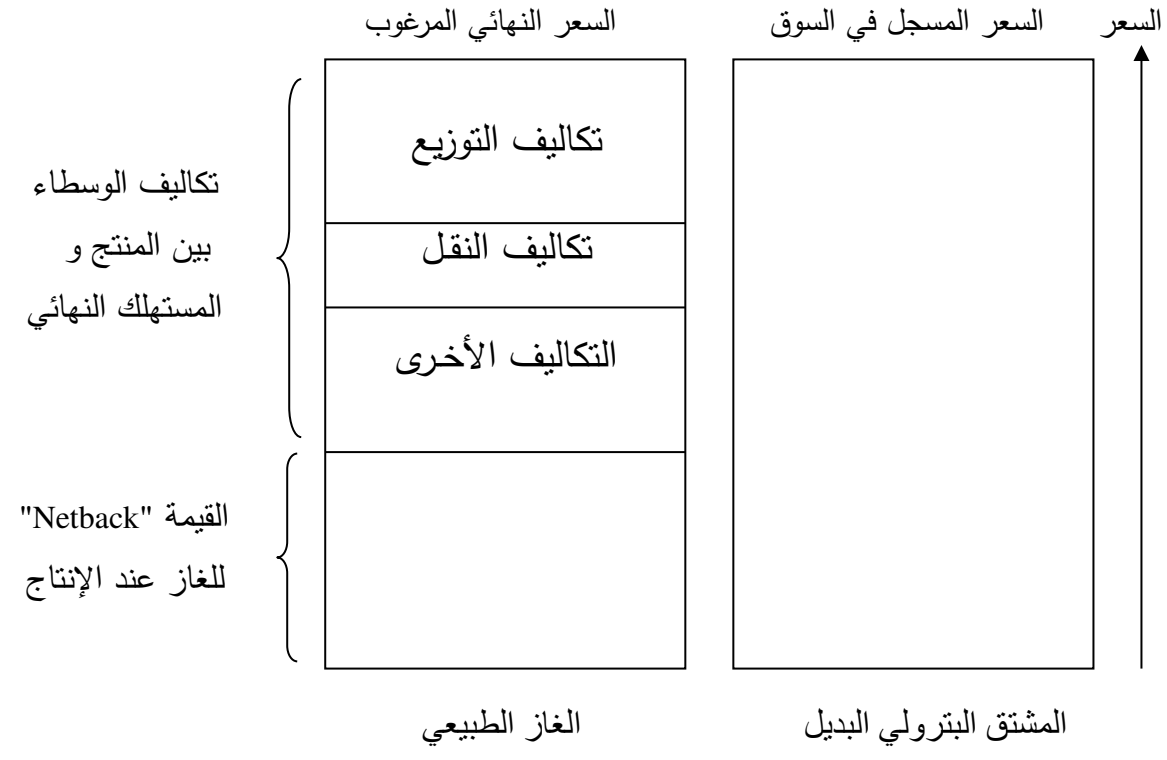

المصدر: إعداد الباحث.

[97] Joël MAURICE, ***le prix du pétrole***, (Paris : la Documentation française, 2001), p.162.

إن تطبيق طريقة الارتباط ليس سهلا من الناحية العملية، لأنَّ تحقيق التطابق في الأسعار بين سعر الغاز الطبيعي وسعر المنتج المُنافِس البديل صعب هو الآخر بسبب التقلبات المستمرة في الأسعار؛ وعادة ما يحتاج الأمر الى مُضي فترة زمنية معينة – عدة شهور في المتوسط – بعد التغير في سعر البترول مثلا حتى يستجيب سعر الغاز الطبيعي لهذا التغيير.

من جهة أخرى، هناك من ينتقد هذه الطريقة في تحديد سعر الغاز الطبيعي، ويرى أنها طريقة مجحفة في حق المنتجين؛[98] وذلك لسببين:

- **الأول** لأنها تأخذ بمبدأ تساوي المحتوى الحراري فقط وتغفل المزايا البيئية للغاز.
- **والثاني** لأن القاعدة التي تستند إليها: الغاز بديل للمشتقات النفطية في بعض الاستخدامات الطاقيّة، قد بدأت تتزعزع مع تقلص استخدام البترول في توليد الكهرباء مثلا لصالح الغاز الطبيعي، أو مع زيادة كثافة استخدام البترول في قطاع النقل، وهو القطاع الذي لا مكان فيه تقريبا للغاز الطبيعي.[99] وعليه يناصر هؤلاء فكرة فك الارتباط بين أسعار والبترول والغاز.

المبحث الثالث – تطور هياكل العرض والطلب في أسواق البترول والغاز الدولية

شهدت هياكل أسواق البترول والغاز الدولية في العقود الأخيرة تحولا كبيرا، سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب؛ ومنه سوف يدرس هذا المبحث تطور هذه الهياكل وأهم التغيرات التي حدثت فيها.

المطلب الأول– تطور هيكل العرض والطلب في سوق البترول

كان تطور هيكل سوق البترول بالشكل التالي:

أولا – تطور هيكل العرض: الاحتياطيات والإنتاج

يشير هيكل العرض، في المعنى الواسع، إلى مجموع الاحتياطات، فيما يشير في المعنى الضيق الى مجموع الإنتاج المعروض في السوق والإنتاج المخزن فقط.

1- حجم الاحتياطيات وتوزيعها عبر العالم

تعلن الشركات النفطية والبلدان المنتجة للنفط على السواء، في كل مرة، تحقيق اكتشافات تجارية، وتكشف بصفة دورية عن بيانات تخص حجم الاحتياطات المؤكدة المتوفرة لديها، أي حجم الموارد القابلة للإنتاج بالشروط التقنية والاقتصادية السائدة وقت الإعلان؛ وتتولى هيئات دولية متخصصة[100] مهمة تجميع هذه المعلومات ومعالجتها ثم تقوم بنشرها لاحقا، بعد أن تكون قد تأكدت نسبيا من صحتها.

---

[98] حمدي البنبي، **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة: دار المعارف، 1997)، ص.156.

[99] Joël MAURICE, Op. Cit., p.163.

[100] أشهر هذه الهيئات غاز آند أويل جورنال وبريتيش بتروليوم.

الجدول رقم 08: تطور حجم احتياطات البترول في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 1995-2014

الوحدة: مليار برميل

المصادر / المناطـق	بريتيش بتروليوم			أوبك
	1995	2005	2014	2014
منطقة أمريكا الشمالية	126.9	223.6	238.0	40.5
منطقة أمريكا اللاتينية	83.7	103.6	331.7	341.3
منطقة أوروبا ـ أوراسيا *	141.2	139.5	154.6	–
شرق أوروبا ـ أوراسيا *	–	–	–	119.8
أوروبا الغربية *	–	–	–	10.7
منطقة الشرق الأوسط	663.3	755.6	803.8	802.5
منطقة افريقيا	72.0	111.3	129.3	127.3
منطقة آسيا والهادي	39.1	40.8	42.6	48.1
مجموع الاحتياطي العالمي	1126.2	1374.4	1700.0	1490.4

Sources: BP Statistical Review of World Energy 2016 ; OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016.

إن أول ما يلاحظ عن البيانات التي تنشرها الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة، رغم عمليات المراجعة والتدقيق التي تخضع لها، هو ذلك التباين الكبير في الأرقام والمعطيات التي تخص بعض المتغيرات، وهو التباين الذي يعزى بالأساس الى اختلاف معايير التصنيف لدى كل مصدر وتضارب المصالح بين هذه الهيئات. والبيانات الواردة في الجدول السابق حول حجم الاحتياطي المؤكد في العالم، والصادرة عن مصدرين دوليين مختلفين، هما: منظمة أوبك وبريتيش بتروليوم، هي نموذج لهذا الاختلاف والتضارب.

إن التحليل الأولي للبيانات المجمعة في الجدول، والصادرة عن مصدرين مختلفين، لا تجمع بينهما مصلحة تقريبا، وهما منظمة أوبك وتمثل مصالح البلدان المنتجة، وبريتيش بتروليوم وهي قريبة من مصالح المستهلكين، بلداناً وشركات، يسمح باستنتاج الملاحظات التالية:

- ❖ هناك تباين واضح في الرؤى بين المصدرين حول كيفية معالجة بعض المعلومات المجمعة، وهو ما أدى الى اختلاف بيّن في بعض الاحصائيات، وعلى سبيل المثال بينما قدّرت منظمة أوبك حجم الاحتياطات الكلية في نهاية عام 2014 بحوالي 1490 مليار برميل، قدّرته بريتيش بتروليوم بحوالي 1700 مليار برميل، أي بما يزيد عن 200 مليار برميل؛ وهذا الفرق الكبير وحده مؤشر كاف لبيان أهمية وحساسية مسألة تحديد الحجم الحقيقي للاحتياطات النفطية.
- ❖ وجود تباين شديد في الاحصائيات، خاصة لبعض البلدان، ككندا والولايات المتحدة، التي يقدمها كل مصدر على حدة، كما هو مبين في الملحق رقم 01 في الصفحة 326، ويعود ذلك أساساً

لاختلاف هذه المصادر في تعريف الاحتياطي، إذ منها من يدرج الموارد غير التقليدية في التعريف، ومنها من لا يدرجها، وعلى سبيل المثال قدرت بريتش بتروليوم احتياطات كندا في نهاية عام 2014 بحوالي 172 مليار برميل، لأنها أدرجت في الحساب الحجم الضخم للاحتياطات غير التقليدية التي يمتلكها هذا البلد، بينما قدرت أوبك احتياطات كندا بـ 4.1 مليار برميل فقط لأنها لم تدرج في الحساب سوى الاحتياطات التقليدية.

- وجود اختلاف في تصنيف البلدان وتقسيم المجموعات الدولية المختلفة، كما يتضح من التصنيفات الواردة في الملحق رقم 01 من الصفحة 326، فبلد كالمكسيك مثلا تصنفه منظمة أوبك في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، بينما هو بلد ينتمي إلى أمريكا الشمالية بمنظور بريتيش بتروليوم، وتضع هذه الأخيرة بلدان أوروبا الغربية في مجموعة تشمل من بين ما تشمل من بلدان بلدانا أسيوية، وهي المجموعة الأورو–أسيوية، وهو تصنيف غريب الى حد ما، وقد يكون الهدف منه هو إخفاء هشاشة الوضع الطاقوي لأوروبا، ويمكن تسجيل ذات الملاحظة على تصنيف أوبك بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الأسيوية في مجموعة واحدة، قد يكون الغرض من ورائه إعطاء وزن نسبي أكبر لهذه المجموعة، وخصوصا أن من بينها بلدين غير عضوين في منظمة أوبك روسيا والصين، لكن تجمعهما بالمنظمة مصلحة كبيرة.

وكل هذه الملاحظات الأولية تؤشر بوضوح الى غلبة الاعتبارات الجيو–سياسية والجيو–استراتيجية على الاعتبارات الاقتصادية أو العلمية البحتة، سواء عند إعداد الإحصاءات، أو حتى عند وضع التقسيمات والتصنيفات المختلفة للبلدان، وتصنيف هذا البلد أو ذاك في هذه المنطقة أو تلك.

لكن، يبقى وأن اختلاف الرؤى حول مسألة الاحتياطات لا يمكنه أن يحجب حقيقة قائمة منذ زمن طويل، وهي التركز الكبير للاحتياطات في منطقة واحدة هي منطقة الشرق الأوسط، حيث وأيّا ما تكون الإحصائيات المعتمدة في التحليل، إحصائيات أوبك أو إحصائيات بريتيش بتروليوم، فإنه وفي الحالتين تعبر كل هذه الإحصائيات عن درجة تركيز عالية للاحتياطات في هذه المنطقة. وفق أوبك تمثل احتياطات منطقة الشرق الأوسط والمقدرة بحوالي 802.5 مليار برميل نسبة 54 % من المجموع الكلي للاحتياطات والمقدر بحوالي 1490.4 مليار برميل، ووفق بريتيش بتروليوم تمثل احتياطات منطقة الشرق الأوسط والتي تقدرها بحوالي 803.8 مليار برميل نسبة 47 % من المجموع الكلي للاحتياطات والمقدر بحوالي 1700 مليار برميل.

وبصرف النظر عن مسألة التركيز، فإن مستوى الاحتياطيات لا يزال معتبرا، رغم ما يثار من جدل بين حين وآخر حول مسألة نضوب البترول ووجوب تحقيق الانتقال الطاقوي نحو مصادر الطاقة البديلة، فهو يغطي بالمعدلات الحالية للإنتاج استهلاك عدة عقود أخرى (42 سنة أخرى في 2009)،

وقد كان المؤشر غداة الصدمة النفطية الأولى عام 1973 في حدود 31 سنة فقط،[101] رغم أن مستوى استهلاك تلك الفترة كان أقل بكثير من المستويات الحالية للاستهلاك.

ويؤشر ارتفاع عدد السنوات الباقية أمام الاستهلاك العالمي على ما تحقق في ميدان الاستكشاف في العقود الأربعة الأخيرة، حيث لم يتم تعويض كل الإنتاج منذ عام 1973 وفقط، وإنما أيضا رفع حجم هذه الاحتياطات بشكل كبير، وهو ما تؤكده الاحصائيات المنشورة، وعلى سبيل المثال، واستنادا الى أرقام بريتيش بتروليوم فقد ارتفع حجم الاحتياطات من 1126 مليار برميل في 1995 الى 1374 مليار برميل في 2005 ثم الى 1700 مليار برميل في 2014.

إن السبب في تحقيق هذه القفزة الكمية والنوعية يعود أساسا الى عامل التقدم التكنولوجي وتطور تقنيات وطرائق استغلال الموارد (الحفر الأفقي، الكسر الهيدروليكي .. الخ) الذي سمح من جهة، بتحسين معدل الاسترجاع، وباستغلال موارد جديدة، لم يكن بالإمكان استغلالها بالشروط التقنية القديمة؛ وسمح من جهة ثانية، بطرق باب استغلال أنواع عديدة من النفط غير التقليدي.

من زاوية أخرى، ساعد ابتكار وتطوير أدوات جديدة لاستخراج البترول أيضا في تخفيض تكاليف الاستغلال، وفي توسيع دائرة استغلال الاحتياطات التقليدية، بما فيها تلك الموجودة في المناطق البعيدة والصعبة والمناطق البحرية العميقة والشديدة العمق. وكل هذا بات ينبئ بتغيير الخريطة الحالية للإنتاج بشكل كامل، خصوصا اذا ما زاد التحكم أكثر في التكاليف وفي تقنيات الاستخراج، لأن حجم الاحتياطات المحتملة التي سيصبح بالإمكان استغلالها سيكون كبيرا.

في المستقبل، يتوقع أن يستمر عامل التطور التقني في لعب دور أساسي وحاسم في مسألة دعم الاحتياطات وعرض البترول، وهذا بناء على ما تحقق في السنوات القليلة الماضية، واستنادا الى تسارع ظاهرة تراكم المعرفة التقنية الملحوظ منذ بداية الألفية الجديدة، والذي سمح منذ حوالي عقد من الزمن، باستغلال النفط التقليدي الكامن في باطن البحار العميقة والمحيطات، وباستغلال أنواع عديدة من البترول غير التقليدي، وبتكاليف مقبولة الى حد بعيد، ما سوف يساهم بقوة في زيادة حجم العرض، خصوصا في ظل وفرة الاحتياطات غير التقليدية، وتوزيعها على مختلف المناطق في العالم، وهو ما يمكن الوقوف عليه في الجدول التالي، والذي يقدم عرضا عن حجم الاحتياطات التقليدية وغير التقليدية، المؤكدة والمحتملة P2 وتوزيعها الجغرافي:

[101] ARTUS & al., Op. Cit., p. 27.

الجدول رقم 09: توزيع احتياطات البترول التقليدي وغير التقليدي المؤكدة والمحتملة في العالم

الوحدة: مليار برميل

المناطق الجغرافية	البترول التقليدي	غير التقليدي	المجموع	نسبة غير التقليدي
أمريكا الشمالية	310	1878	2188	% 85.8
أمريكا اللاتينية	277	538	815	% 66.0
أوروبا الغربية	91	25	116	% 21.6
روسيا– أوراسيا	433	586	1019	% 57.5
افريقيا	306	35	341	% 10.3
الشرق الأوسط	1124	48	1172	% 04.1
آسيا والهادي	1372	82	219	% 37.4
المجموع	2678	3192	5870	% 54.4

Source: IEA, World Energy outlook 2015.

2- تطور الإنتاج العالمي للبترول الخام

تطور إنتاج البترول في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل منتظم ومتوازن، توازيا في ذلك مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حجم الطلب في السوق، وقد قُدِّر حجم الإنتاج العالمي في عام 2015 حسب تقديرات أوبك مثلا بحوالي 75 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة زيادة تساوي 4.9 % قياسا الى مستوى الإنتاج قبل 10 سنوات والذي كان في حدود 71.5 مليون برميل في اليوم، وبنسبة زيادة قدرها 43 % تقريبا قياسا الى مستوى الإنتاج قبل 30 سنة، والذي كان في حدود 52.5 برميل في اليوم.

الجدول رقم 10: تطور إنتاج الخام في العالم خلال الفترة 1979-1995

الوحدة : 1000 برميل / اليوم

المناطق	1979	1985	1990	1995
المنطقة : أمريكا الشمالية	9968	10207	8518	7939
المنطقة: أمريكا اللاتينية	5260	6082	6861	7731
المنطقة : شرق أوروبا- أوراسيا	12066	12252	11772	7261
المنطقة : أوروبا الغربية	2236	3878	4068	5743
المنطقة : الشرق الأوسط	21568	9727	16127	18856
المنطقة : افريقيا	6584	4872	5964	6213
المنطقة : آسيا والهادي	5890	5520	6270	6774
مجموع الانتاج العالمي	**62774**	**52542**	**59583**	**60520**
نسبة أوبك	% 48.6	% 28.4	% 37	% 40.6

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1999.

إن أهم ما يلاحظ عند معاينة تطور حجم إنتاج البترول الخام الى حدود منتصف التسعينيات، هو ذلك التحول الهام في توزيع هيكل الإنتاج الذي حدث في أواسط الثمانينيات، وذلك في أعقاب بروز مناطق إنتاج جديدة كمنطقة بحر الشمال وتراجع إنتاج منطقة الشرق الأوسط بشكل حاد وسريع. لقد سقط الإنتاج خلال الفترة الفاصلة بين الصدمة النفطية الثانية ومنتصف الثمانينيات سقوطا حرا من مستوى قدره 21 مليون برميل في اليوم عام 1979 الى أقل من 10 مليون برميل في اليوم بعد 6 سنوات فقط، وبهذا الانقلاب الكامل، لم يَعُد الإنتاج مركزا بشكل كبير في منطقة جغرافية واحدة، هي منطقة الشرق الأوسط، كما كان الأمر في السابق، وإنما أصبح يتوزع على مناطق متعددة،

بعد ذلك، ورغم استعادة منطقة الشرق الأوسط تدريجيا خلال النصف الثاني للثمانينيات والنصف الأول للتسعينيات لحصص السوق التي فقدتها من قبل، وهو العامل الذي كان وراء رفع مستوى الإنتاج من جديد، حيث يلاحظ في الجدول رقم 10 أن إنتاج المنطقة في نهاية 1995 قفز الى 19 مليون برميل في اليوم تقريبا، واقترب بذلك من سقف نهاية السبعينيات، إلا أن استمرار تحسن الأداء في معظم المناطق، وخصوصا في المناطق النفطية الجديدة الواعدة قد أدى الى إغراق السوق بإنتاج وفير من خارج المنطقة التقليدية، وفي تخفيض درجة الحاجة الى الإمدادات النفطية لمنطقة الشرق الأوسط.

كل المعطيات المذكورة ساهمت بشكل أو بآخر في استقرار السوق وفي استقرار الأسعار لفترة طويلة من منتصف الثمانينيات تقريبا والى غاية بداية الألفية الجديدة، حيث في آخر هذه الفترة بدأت تلوح معطيات جديدة تنبئ أن هذه المرحلة قد شارفت على الانتهاء وأن دورة نفطية جديدة هي قيد التشكل، لأنه مع بداية الألفية بدأ وضع السوق النفطية في العودة شيئا فشيئا الى وضعية شبيهة للوضعية التي كانت سائدة في السبعينيات، حيث قسم كبير من الإنتاج مصدره منطقة واحدة هي الشرق الأوسط، وذلك بعد زيادة حجم الطلب في السوق وعدم قدرة المناطق الأخرى على مسايرة تطور هذا الطلب ورفع مستوى إنتاجها.

والحقيقة أن طول مدة انخفاض الأسعار في الفترة السابقة هو الذي قاد الى الوضعية الجديدة، لأن استمرار الانخفاض لمدة طويلة لم يكن ليشجع كثيرا على زيادة حجم الاستثمار في ميدان الاستكشاف لتجديد الاحتياطات، ناهيك على معطى أن الاستمرار في الإنتاج في الكثير من الحقول يصبح غير مُجز ولا يغطي كل التكاليف بعد سنوات قليلة من شروع هذه الحقول في الإنتاج، لأن هذه الأخيرة تكون قد دخلت في مرحلة الاسترجاع الثانوي، وهي مرحلة تزيد فيه تكاليف الإنتاج بشكل كبير.

يتوزع انتاج البترول حاليا على كل القارات وعلى عدد كبير من الدول، وإن كان ذلك بشكل متفاوت؛ ويقدم لنا الجدول التالي صورة عامة للفترة 2005–2015 وأهم الدول المنتجة في العالم.

الجدول رقم 11: إنتاج البترول في العالم في 2005 و2015 حسب أوبك وBP (مع إنتاج أهم بلدان كل منطقة)

الوحدة : 1000 برميل / اليوم

المناطق (تصنيف BP)	2005	2015	المناطق (تصنيف أوبك)	2005	2015
المنطقة : أمريكا الشمالية	**13.708**	**19.676**	**المنطقة : أمريكا الشمالية**	**6.538**	**10.694**
* الولايات المتحدة	6.900	12.704	* الولايات المتحدة	5.178	9.430
* كندا	3.041	4.385	* كندا	1.360	1.263
* المكسيك	3.767	2.588	**المنطقة: أمريكا اللاتينية**	**10.130**	**9.715**
منطقة: أمريكا الجنوبية والوسطى	**7.328**	**7.712**	* المكسيك	3.333	2.266
* البرازيل	1.713	2.527	* البرازيل	1.633	2.437
* فنزويلا	3.308	2.626	* فنزويلا	3.066	2.266
المنطقة: أوروبا- أوراسيا	**17.523**	**17.463**	**المنطقة : أوروبا الشرقية**	**11.083**	**12.650**
* روسيا	9.597	10.980	* روسيا	9.147	10.111
* كازاخستان	1.294	1.669	**المنطقة : أوروبا الغربية**	**4.905**	**2.892**
* النرويج	2.961	1.948	* النرويج	2.552	1.567
* المملكة المتحدة	1.843	965	* المملكة المتحدة	1.644	879
المنطقة : الشرق الأوسط	**25.549**	**30.098**	**المنطقة : الشرق الأوسط**	**22.722**	**24.494**
* ايران	4.216	3.920	* ايران	4.091	3.151
* العراق	1.833	4.031	* العراق	1.853	3.504
* السعودية	10.931	12.014	* السعودية	9.353	10.192
المنطقة : افريقيا	**9.811**	**8.375**	**المنطقة : افريقيا**	**8.815**	**7.072**
* الجزائر	1.990	1.586	* الجزائر	1.352	1.157
* انغولا	1.282	1.826	* انغولا	1.241	1.767
* نيجيريا	2.527	2.352	* نيجيريا	2.366	1.748
المنطقة : آسيا والهادي	**7.978**	**8.346**	**المنطقة : آسيا والهادي**	**7.328**	**7.558**
* الصين	3.642	4.309	* الصين	3.617	4.273
مجموع الانتاج العالمي	**81.896**	**91.670**	**مجموع الانتاج العالمي**	**71.523**	**75.079**

Sources: 1- BP, Statistical Review of World Energy 2016 ; 2- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016 ; 3- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2009.

يسمح تحليل البيانات الواردة حول الإنتاج في الجدولين السابقين باستنتاج الملاحظات وإبداء الآراء التالية:

❖ **بخصوص الوضع القديم والحالي لإنتاج البترول في مختلف مناطق العالم،**

- كان الإنتاج محصورا ولعقود طويلة في منطقة رئيسية واحدة تقريبا، هي منطقة الشرق الأوسط؛ ثم حدث تحول هام في هيكل توزيع الإنتاج في العالم، فظهرت مناطق إنتاج جديدة وزاد عدد البلدان المنتجة للبترول بشكل كبير، وكل ذلك بفعل سياسة التوسع وتكثيف الاستثمار خارج منطقة الشرق الأوسط التي انتهجتها الشركات النفطية الكبرى منذ السبعينيات.

وكانت البداية بعد إلغاء نظام الامتيازات في جل الدول النفطية المنتجة في بداية السبعينيات، والذي تسبب في خلق واقع جديد في صناعة البترول، دفع الشركات النفطية الكبرى في تلك الفترة الى تقليص حجم الاستثمارات في المناطق التقليدية، والتوجه نحو المناطق الصعبة –بمقاييس تلك الفترة–، وعلى وجه الخصوص نحو المناطق التي كانت يومها تعتبر مناطق إنتاج واعدة، لكن ارتفاعُ التكاليف ووجود فرص استثمار أفضل في المناطق التقليدية كان يمنع الاستثمارَ فيها قبل ذلك.

- إن ما قامت به الشركات النفطية الكرى كان مجازفة كبيرة بكل المقاييس، فقد جازفت بالاستثمار في مناطق جد صعبة، معتمدة في ذلك على الخبرة التقنية الكبيرة التي تراكمت لديها، وعلى رؤوس الأموال الضخمة التي تمتلكها، ونجحت في ذلك نجاحاً باهراً، خصوصا في منطقة بحر الشمال، التي تحولت في فترة قياسية، إلى واحدة من أهم مناطق إنتاج النفط في العالم، بفضل الاكتشافات النفطية الكثيرة والمهمة التي تحققت فيها؛ ونتيجة لذلك تراجعت أهمية منطقة الشرق الأوسط قليلا، وانخفضت نسب مساهمتها في هياكل الإنتاج والاحتياطي العالمي.
- لكن، كل ما تحقق كان لفترة قصيرة، لأنه، ومع مطلع القرن الجديد، بدا واضحا أن منطقة الشرق الأوسط قد بدأت بشكل فعلي في استعادة تلك الأهمية الاستثنائية التي كانت لها قبل عدة عقود، خصوصا بعدما تقلصت فرص اكتشاف حقول بترولية كبيرة في كل مناطق العالم، وتأكد علميا أن معظم هذه الحقول قد سبق اكتشافها خلال العقود الستة الأخيرة من القرن العشرين،[102]وبعدما تنامت أيضا ظاهرة تراجع الإنتاج في العديد من المناطق الرئيسية الأخرى في العالم، لاسيما تلك التي راهنت عليها البلدان الصناعية والشركات النفطية الدولية لتحقيق نوع من التوازن في سوق النفط، كمناطق بحر الشمال (لاحظ في الجدول انتاج المملكة المتحدة والنرويج) وخليج المكسيك (لاحظ انتاج المكسيك) وبحر قزوين، حيث وعلى سبيل المثال تراجع إنتاج حقل فورتي فيلد، وهو من الحقول العملاقة في بحر الشمال، من حوالي نصف مليون برميل يوميا في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 50 ألف برميل يوميا فقط في العقد الأول للقرن الجديد.[103]

---

[102] عبد الحي زلّوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، الطبعة الأولى (بيروت وعمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2008)، ص.34.

[103] عبد الحي زلّوم وآخرون، المرجع نفسه، ص.34.

- إذن، هي العودة التدريجية لظاهرة تركز الإنتاج في بلدان الشرق الأوسط وبلدان أوبك عموما؛ لأن تراجع مستويات الإنتاج في العديد من المناطق حول العالم، بسبب الاستغلال الكثيف للاحتياطات المتوفرة وتواضع نتائج الاستكشاف، قد أدى الى ارتفاع مساهمة بلدان منظمة أوبك في الإنتاج الكلي، حيث قدرت المنظمة نسبة هذه المساهمة في نهاية عام 2015 بـ 43.7 %، وحددتها بريتيش بتروليوم بنسبة قريبة 41.4 %. وتذهب كل التوقعات في اتجاه زيادة درجة تركيز إنتاج النفط التقليدي مستقبلا في بلدان أوبك، وتحديدا منطقة الشرق الأوسط، كنتيجة طبيعية لوفرة الاحتياطات في هذه المنطقة في مقابل تواضعها في المناطق الأخرى.

ودعما لهذه الملاحظة، يمكن بيان أهمية منطقة الشرق الأوسط أكثر بالمؤشرات الواردة في الشكل التالي، والتي تعكس مجهود تجديد الاحتياطات في العالم:

الشكل رقم 09: مقارنة بين إنتاج النفط المتراكم والإضافة الصافية للاحتياطي المؤكد في العالم للفترة 06-2015

(الوحدة : مليار برميل)

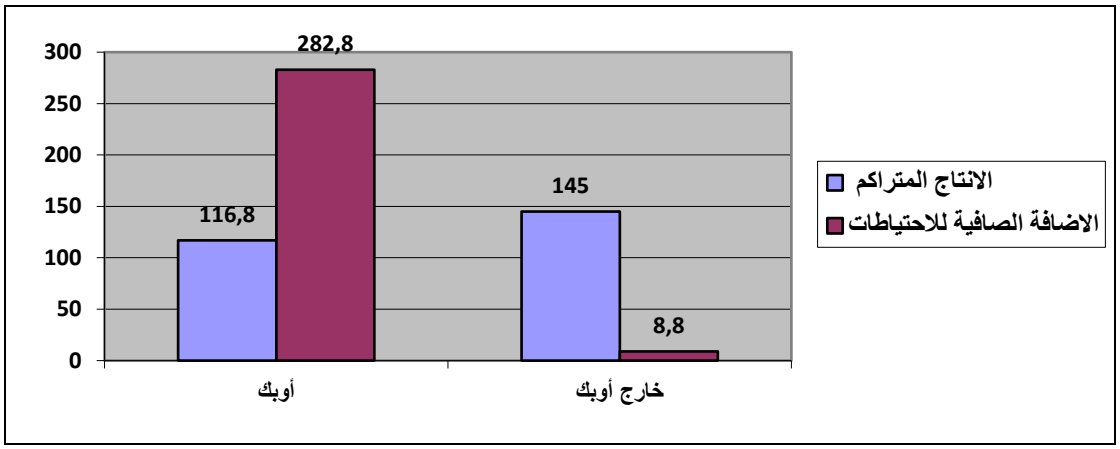

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016.

يقدم لنا الشكل مقارنة بين حجم الإنتاج والاضافة الصافية المتراكمة للاحتياطي للفترة الممتدة بين 2006 و2015؛ ويتبين منها، وبشكل واضح، عجز البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة أوبك ـ وكلها لا تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط ـ في تجديد احتياطاتها، حيث في الوقت الذي بلغ حجم الإنتاج المتراكم لهذه البلدان للفترة 2006- 2015 حدود 145 مليار برميل، لم تتجاوز الإضافة الصافية للاحتياطات، أي كمية البترول المكتشف، خلال نفس الفترة 8.8 مليار برميل، أي أن الاكتشافات الجديدة لم تستطع تجديد ما تم إنتاجه إلاّ بنسبة متواضعة جدا قدرها 6 %؛ ويستنتج من ذلك أن مصدر كل الإنتاج تقريبا هو الحقول النفطية القديمة. بينما تبين الأرقام الخاصة ببلدان منظمة الأوبك، والتي تعكس أساسا وضع الإنتاج والاحتياطي في منطقة الشرق الأوسط، كيف أن الاكتشافات

النفطية الجديدة والتي هي في حدود 282.8 مليار برميل قد تجاوزت بأكثر من الضعف مستوى الإنتاج المتراكم لنفس الفترة في هذه المنطقة، وهو ما يرشحها للاستمرار كأهم منطقة إنتاج للبترول في العالم.

❖ **حول الفروق الكبيرة في بيانات الاحصائيات**

- هناك اختلاف واضح في الأرقام المنشورة بين أوبك وبريتيش بتروليوم، ويلاحظ وجود فروق كبيرة في البيانات التي تخص بعض الدول؛ وتفسير هذا الاختلاف بكل بساطة هو عدم توافق المصدرين في التعريف، أي حول العناصر التي يشتملها الحساب، فأرقام أوبك تخص إنتاج الخام فقط، بينما تشتمل أرقام بريتيش بتروليوم على إنتاج الخام التقليدي وإنتاج النفط الصخري Shale Oil والرمال الزفتية Oil Sands وسوائل الغاز الطبيعي المستخلصة من حقول غير حقول الغاز NGLs، أي تلك المستخلصة من حقول البترول والمكثفات، ويستثنى من الحساب إنتاج الوقود السائل المستخلص من المصادر الأخرى كالفحم أو الغاز الطبيعي.[104]وعلى سبيل المثال فإن احصائيات كندا مختلفة بشكل كبير في المصدرين، فأوبك حدّدت إنتاج كندا لعام 2015 بـ 1.263 مليون برميل في اليوم، بينما حدّدته بريتيش بتروليوم بـ 4.385 مليون برميل في اليوم، وذلك لأن هذه الأخيرة قد أخذت بعين الاعتبار إنتاج الخام الضخم المستخلص من الرمال الزفتية.

❖ **حول أهمية المصادر النفطية غير التقليدية**

- تخص الملاحظة الرابعة أهمية مصادر النفط غير التقليدية، حيث تكشف البيانات والموقف من مسألة إدراج أو عدم إدراج النفط غير التقليدي في معادلة الإنتاج، أهمية ومكانة هذه المصادر في توازنات السوق. وعلى سبيل المثال، استطاعت الولايات المتحدة، وهي المستهلك الرئيسي للبترول في العالم، واعتمادا على استغلال النفط الصخري بالأساس، مضاعفة إنتاجها تقريبا في مدة قياسية، حيث قفز مستوى الإنتاج من 5 مليون ب/ي في عام 2009 الى حوالي 10 ملايين ب/ي في عام 2015، وقلصت بذلك درجة اعتمادها على البترول الخارجي، بل وهناك من الخبراء من يتوقع أن تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق الاكتفاء الذاتي بعد سنوات قليلة.[105]وكل الفضل في ذلك يعود الى التقدم التكنولوجي الذي أدى الى هذا الانقلاب الحقيقي في السوق النفطية.

ثانيا– تطور هيكل الطلب على البترول الخام

كان تطور هيكل الطلب في سوق البترول بالشكل التالي:

[104] BP, Statistical Review of World Energy, June 2016, Note explicative, P.08.
[105] Opec, Annual Statistical Bulletin 2016.

1- مصادر الطلب على البترول الخام: المستهلكون والوسطاء

يكشف تحليل بيانات تطور هيكل الطلب العالمي على البترول خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، على تلازم ظاهرتين هما: استقرار مستويات الطلب على البترول في البلدان الصناعية في مقابل الزيادة المطردة في حجم الطلب في البلدان الصاعدة والنامية على السواء.

إن التفسير المنطقي للظاهرة الأولى: ظاهرة استقرار أو شبه استقرار الطلب – النمو المعتدل للاستهلاك – في البلدان الصناعية هو النجاح النسبي لهذه البلدان في تحقيق بعض الشروط المطلوبة لإنجاز عملية الانتقال الطاقوي للاقتصاد Transition énergétique، في صورة فعاليّة أكبر عند استهلاك مصادر الطاقة التقليدية، وانتقال تدريجي الى استعمال مصادر الطاقات المتجددة البديلة.

لقد تحققت الفعالية الطاقيّة Eficacité énergétique في البلدان المتقدمة في العقود القليلة الماضية بفضل تغير الهيكل الاقتصادي الذي أصبح أكثر توجها نحو قطاع الخدمات، وأقل اعتمادا على الإنتاج الصناعي،[106] وبفضل النجاح النسبي لسياسات وبرامج ترشيد استعمال الطاقة في تخفيض درجة الشدة الطاقيّة Intensité énergétique في قطاع الصناعة على وجه خاص، والتي يقصد بها كثافة استخدام الطاقة، وتقاس بمقدار الطاقة المستخدمة لتوليد وحدة مقدارها 1000 دولار من الناتج الداخلي الخام؛[107]وعلى سبيل المثال يمكن لبرميل النفط في فرنسا اليوم إنتاج نفس القيمة من الناتج الداخلي الخام التي كانت تحتاج في سنة 1973 أثناء الصدمة النفطية الأولى الى ثلاثة براميل نفط كاملة.[108]

لكن رغم هذا النجاح النسبي في ضبط حجم الطلب على البترول في البلدان الصناعية، إلّا أن هذه البلدان لا تزال تواجه صعوبات كبيرة للتقدم في طريق الانتقال الطاقوي، أما إنجاز الانتقال الطاقوي الكامل فلا يزال هدفا بعيد المنال، لأن تحقيقه يقتضي تغيير نظام الطاقة Système énegétique القائم حاليا برمته، وهو الذي يتكون من كل البنية التحتية القائمة وكل أنماط الإنتاج والتحويل والتخزين والتوزيع والاستعمال لمختلف مصادر الطاقة، وهو أمر مستحيل على المديين القصير والمتوسط، بالنظر الى التكلفة العالية المطلوبة للقيام بذلك، وبالنظر أيضا لطول مدة حياة التجهيزات المستخدمة، والتي يحتاج اهتلاكها الى فترة طويلة جدا.

أما تفسير ظاهرة الزيادة المطردة في حجم الطلب على البترول في البلدان الصاعدة والنامية على السواء، فهي تعود بكل بساطة لمحاولة كل بلد من هذه البلدان استدراك التخلف القائم في مختلف الميادين، والتي أفضت الى تحسن معدلات النمو الاقتصادي وتسارع وتيرة الطلب على مشتقات البترول

---

[106] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية 2005**: الملامح الجديدة للترابط العالمي (نيويورك وجنيف: اليونكتاد، 2005)، ص.26.

[107] ماهر عزيز، **قضايا استهلاك الطاقة في مصر**، الطبعة الأولى (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010)، ص.36.

[108] Conseil de l'Analyse économique, Op.cit., p.08

للاستجابة لنمو الاستهلاك في قطاعات الصناعة والنقل على وجه خاص؛ وهي ظاهرة طبيعية في سياق الصعود الاقتصادي وفي المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية.

يلاحظ في الجدول الآتي كيف أن ارتفاع حجم الطلب القادم من البلدان الصاعدة والنامية كالصين والهند والبرازيل قد ألغى عمليا انخفاض الاستهلاك المسجل في البلدان الصناعية الكبيرة؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد زاد استهلاك الصين بوتيرة متسارعة منذ التسعينيات، ليبلغ في سنة 2015 حوالي 12 مليون برميل في اليوم تقريبا، أي ما يساوي ثلاثة أضعاف ونصف مستوى الاستهلاك لعام 1995؛ وهذه الكمية تمثل وحدها نسبة 12.5 % من حجم الاستهلاك العالمي حاليا، وكل ذلك وقع بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذا البلد، والتي بلغت في بعض السنوات سقف 10 % سنويا، وأصبحت الصين بذلك تحتل المرتبة الثانية في جدول استهلاك البترول في العالم بعد الولايات المتحدة مباشرة.[109]

الجدول رقم 12: استهلاك البترول في العالم خلال سنوات 1995 و2005 و2015

الوحدة : 1000 برميل/ يوم

المناطـق	السنوات				
	1995	2000	2005	2010	2015
أمريكا الشمالية ومنها	**21.150**	**23.522**	**25.119**	**23.518**	**23.644**
– الولايات المتحدة	17.725	19.701	20.802	19.180	19.396
أمريكا الجنوبية والوسطى وفيها	**4.133**	**4.661**	**5.332**	**6.384**	**7.083**
– البرازيل	1.498	1.855	2.123	2.721	3.157
أوروبا و أوراسيا ومنها	**19.703**	**19.564**	**20.213**	**19.223**	**18.380**
– روسيا	3.025	2.583	2.647	2.878	3.113
– ألمانيا	2.882	2.763	2.592	2.445	2.338
– فرنسا	1.893	2.007	1.946	1.763	1.606
– المملكة المتحدة	1.757	1.697	1.828	1.623	1.559
منطقة الشرق الأوسط	**4.240**	**4.735**	**6.576**	**8.201**	**9.570**
منطقة افريقيا	**2.198**	**2.458**	**2.917**	**3.486**	**3.888**
منطقة آسيا والهادي منها	**18.081**	**20.839**	**24.569**	**27.954**	**32.444**
– اليابان	5.784	5.577	5.354	4.442	4.150
– الصين	3.395	4.772	6.900	9.436	11.968
– الهند	1.580	2.254	2.606	3.319	4.159
مجموع الاستهلاك العالمي	**69.506**	**75.779**	**84.726**	**88.765**	**95.008**

Source: 1- BP Statistical Review of World Energy June 2016 ; 2- BP Statistical Review of World Energy June 2006.

[109] Ibid, P.08

وممّا يلفت الانتباه أيضا في الجدول، عند تحليل بيانات الطلب وهيكل سوق البترول الدولية، هو أن مناطق الإنتاج الرئيسية ليست هي الأسواق الرئيسية للاستهلاك، وأن هذه الأسواق: أوروبا الغربية ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة الأمريكية، تقع كلها في مناطق بعيدة جغرافيا عن مناطق الإنتاج الرئيسية في الشرق الأوسط وروسيا وغرب افريقيا وأمريكا اللاتينية؛ وتطرح هذه الوضعية مشكلات كبيرة.

يطرح الاختلاف والبُعد بين أسواق الاستهلاك ومناطق الإنتاج، مشكلتين رئيسيتين على الأقل:[110]

- ❖ مشكلة نقل كميات كبيرة من البترول على مسافات طويلة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك. وعلى سبيل المثال قدرت كمية تجارة النفط الدولية لعام 2002 بـ 43.63 مليون ب/ي، وهذه الكمية تمثل تقريبا حوالي 60 % من حجم الإنتاج العالمي لتلك السنة، منها نسبة 80 % توجهت نحو أقطاب الاستهلاك الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والهادي)، وهذه الأقطاب تقع كلها بعيدا عن مناطق الإنتاج الرئيسية.

  وتقدم هذه المؤشرات صورة عن طاقات النقل والامكانيات اللوجيستية الأخرى المطلوبة لنقل وتخزين كل هذه الكميات؛ وإذا علمنا أن الناقلات النفطية العملاقة التي تتكفل بنقل البترول وتزويد هذه الأسواق لا يمكنها العبور من الممرات البحرية الضيقة كقناة السويس مثلا، وهي مضطرة الى سلك طرق بحرية طويلة في المياه العميقة للمحيطات، كما هو حال الناقلات القادمة من منطقة الشرق الأوسط والمتجهة نحو الأسواق الأوربية والأمريكية، أمكن أيضا أخذ صورة عن المدة الزمنية التي تقضيها هذه الناقلات بين مراكز التموين ومراكز الاستهلاك.

- ❖ والمشكلة الثانية هي مشكلة ضمان استمرار وصول شُحنات النفط الخام إلى مصافي التكرير في الوقت المناسب، لأن طول المدة يزيد في درجة المخاطر وفي احتمال انقطاع أو تأخر وصول الامدادات إلى موانئ التفريغ، سواء بسبب الصعوبات التي قد تصادفها الناقلات في موانئ التصدير، وتتسبب في وقف أو تأخير عملية الشحن، كحدوث اضطرابات سياسية داخلية أو إضرابات عمالية في البلدان المنتجة، أو بسبب الصعوبات الطبيعية والمناخية التي قد تصادفها أثناء الرحلة البحرية كتشكل الأعاصير مثلا.

[110] André GAUTIER, ***L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000*** (ROSNEY CEDEX : Editions Bréal, 1999), P.563.

الجدول رقم 13: حركة العرض والطلب بين مناطق العالم سنة 2015

الوحدة: مليون طن

البلدان والمناطق المُصدّرة (مصادر التموين)	البلدان والمناطق المستوردة (أسواق الاستهلاك الرئيسية)							مجموع حجم الصادرات
	الولايات المتحدة	أوروبا	الصين	الهند	اليابان	باقي آسيا والهادي	باقي العالم	
كندا	157.8	1.4	0.1	–	–	–	0.1	159.4
المكسيك	34.3	13.7	0.8	6.3	2.2	2.0	0.5	59.8
أمريكا اللاتينية	79.7	14.6	41.7	29.2	3.2	3.2	0.8	172.4
روسيا	1.4	158.5	42.4	0.1	14.2	10.3	27.8	254.7
مج الدول المستقلة	0.7	56.0	5.3	1.4	1.0	5.8	10.8	81.0
الشرق الأوسط	74.1	108.3	170.4	114.5	139.7	206.9	65.7	879.6
شمال إفريقيا	0.4	48.4	3.9	3.6	–	1.3	3.9	61.5
غرب إفريقيا	13.6	85.3	52.3	33.5	1.0	13.3	16.5	215.5
باقي العالم	4.0	1.9	18.9	6.5	6.5	9.5	46	93.3
مجموع الواردات	**366.0**	**488.1**	**335.8**	**195.1**	**167.8**	**252.3**	**172.1**	**1977.2**
الاستهلاك الكلي	**851.6**	**600.***	**559.7**	**195.5**	**189.6**	–	–	–

Source: BP, Statistical Review of World Energy 2016.

2- التوزيع القطاعي والنوعي لاستهلاك البترول

يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى في هيكل الطلب على البترول، ويستهلك وحده أكثر من نصف الإنتاج العالمي، ويأتي قطاع الصناعة ثانيا، بحجم استهلاك في حدود الثلث، ثم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبنسب استهلاك متواضعة الى حد بعيد.

الجدول رقم 14: التوزيع القطاعي لاستهلاك البترول في العالم سنة 2005

الوحدة: ألف برميل / يوم

القطاعات	المنزلي	الخدمات	الصناعة	النقل	الكهرباء	المجموع
الكمية المستهلكة	**5.600**	**2.800**	**26.800**	**45.900**	**5.200**	**86.300**
النسبة %	6.5	3.3	31.1	53.2	6.0	100.0

Source : IEA

إن تركز الاستهلاك في قطاع النقل جعل الطلب يتجه أكثر نحو المشتقات الخفيفة المستعملة في القطاع، وذلك على حساب المشتقات الأخرى المطلوبة أكثر في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ويقدم الجدول الآتي صورة عن ذلك لبعض سنوات الفترة 1995 -2015.

الجدول رقم 15: تطور توزيع استهلاك مجموعات المشتقات البترولية خلال الفترة 1995-2015

الوحدة: ألف برميل / يوم

البيـان	1995	2000	2005	2010	2015
– المشتقات الخفيفة Light distillates	15.721	17.069	18.015	17.529	30.840
– المشتقات الوسيطية Middle distillates	14.777	16.279	17.662	16.653	34.559
– زيت الوقود Fuel oil	5.115	4.642	4.184	2.773	7.971
– مشتقات أخرى	8.862	9.656	10.201	9.653	21.638
1- مجموع الاستهلاك في البلدان الصناعية *	**44.475**	**47.646**	**50.062**	**46.608**	**95.008**
– المشتقات الخفيفة Light distillates	5.515	6.331	8.358	10.814	13.551
– المشتقات الوسيطية Middle distillates	8.905	10.314	12.498	15.199	17.571
– زيت الوقود Fuel oil	6.133	5.839	5.691	5.905	6.045
– مشتقات أخرى	4.477	5.749	8.117	10.239	12.199
2- مجموع الاستهلاك في البلدان الأخرى **	**25.031**	**28.133**	**34.664**	**42.157**	**49.366**
– المشتقات الخفيفة Light distillates	21.236	23.400	26.373	28.342	30.840
– المشتقات الوسيطية Middle distillates	23.682	26.593	30.160	31.852	34.559
– زيت الوقود Fuel oil	11.248	10.381	9.874	8.678	7.971
– مشتقات أخرى	13.339	15.405	18.318	19.892	21.638
الاستهلاك في العالم (1+2)	**69.506**	**75.779**	**84.726**	**88.765**	**95.008**

Source: 1- BP, Statistical Review of World Energy 2016 ; 2- BP, Statistical Review of World Energy 2006

* البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ** البلدان غير الأعضاء في المنظمة

3- العلاقة بين تطور الطلب في السوق والاستثمار في قطاع البترول والغاز

ترتبط قرارات الاستثمار في قطاع البترول والغاز أساسا بعاملين رئيسيين هما: تطور حجم الطلب على النفط والغاز وتطور مستوى الأسعار في الأسواق الدولية، وقد ثبت من تجارب سوق البترول السابقة أن الفترات التي شهدت ارتفاعاً في الطلب مرفقا بارتفاع في الأسعار قد تبعها على التو ارتفاع مماثل في الاستثمار، وهو الأمر الذي حدث بعد صدمات العرض لعامي 1973 و1979، وحدث بعد ذلك في العقد الأول للألفية الجديدة، وأنه في كل مرة زاد فيها الاستثمار حضّر ذلك لدورة وفرة جديدة في العرض تلاها انخفاض في الأسعار؛ وبنفس الكيفية، فقد تسببت صدمات انخفاض الطلب المرفقة بانخفاض شديد للأسعار في الماضي في انخفاضٍ شديد لحجم الاستثمار في الفترة الموالية، كما حدث بعد أزمات أعوام 1986 و1998 و2008، وفي كل مرة انخفض فيها الاستثمار كان ذلك تحضيرا لدورة ندرة جاءت بعدها موجة من ارتفاع الأسعار.

وبناء على ما تم ذكره، اذا توقع المستثمرون انخفاضا في مستوى الطلب، يرون في ذلك مؤشرا سلبيا يدفعهم الى الاحجام عن الاستثمار، والعكس صحيح، إذا كانت توقعاتهم تشير الى ارتفاع في مستوى الطلب، وبالتالي الأسعار، فإن ذلك يشجعهم على زيادة الاستثمارات.

وتكشف الاحصائيات والمؤشرات التي تنشرها هيئات ومؤسسات دولية متخصصة وجود هذه العلاقة بين مستوى الطلب في السوق ومستوى الاستثمار، وعلى سبيل المثال تنشر المؤسسة الأمريكية أي أش أس ـ ماركيت[111] وبصورة دورية مؤشرا للتكاليف الرأسمالية في قطاع المنبع (الاستكشاف والإنتاج)، يطلق عليه مؤشر IHS Upstream Capital Costs Index (UCCI)، ويقيس مستوى الاستثمار في قطاع المنبع لصناعة النفط والغاز، ويؤكد هذا المؤشر وجود هذه العلاقة للفترة 2000– 2015 من خلال التلازم الواضح في حركة الصعود والهبوط بين مستوى الأسعار ومستوى الاستثمار في هذه الفترة.

الشكل رقم 10: تطور مؤشر التكاليف الرأسمالية في قطاع المنبع (UCCI) للفترة 2000– 2015

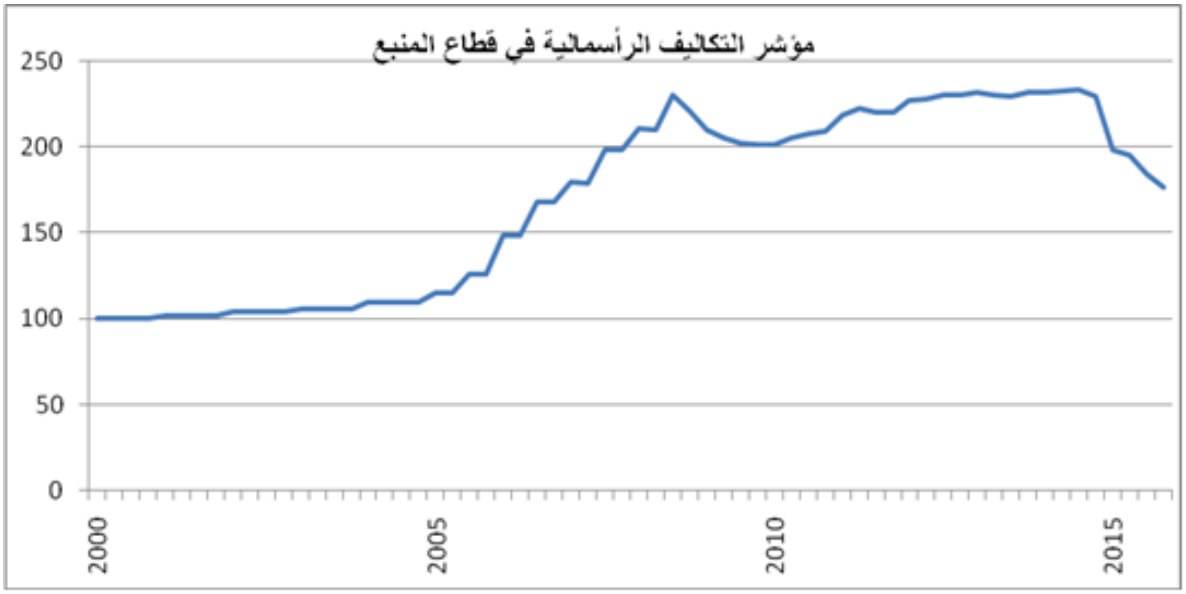

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الهيئة المتخصصة IHS Markit

المطلب الثاني – تطور هيكل العرض والطلب في سوق الغاز الطبيعي

لقد تطور هيكل العرض والطلب في سوق الغاز الطبيعي على المستوى الدولي بالشكل التالي:

أولا– تطور هيكل العرض في أسواق الغاز الطبيعي: الاحتياطات والإنتاج

يقصد بهيكل العرض في المفهوم الواسع الاحتياطات والإنتاج معا.

[111] مؤسسة IHS Markit هي مؤسسة أمريكية مقرها لندن متخصصة في الاستشارة والإعلام الاقتصادي في مجالات متعددة، من بينها مجال صناعة النفط والغاز، وتقوم دوريا – كل ربع سنة – بنشر مؤشرات الاستثمار في قطاع النفط والغاز.

1- احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

لا يثير تقدير حجم الاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي على مستوى العالم تلك الاختلافات التي يثيرها تقدير الاحتياطات المؤكدة للبترول بين فريق " علماء الجيولوجيا" وفريق " علماء الاقتصاد"، حيث القاعدة في مسألة تقدير احتياطات البترول هي اختلاف تقديرات الفريق الأول عن تقديرات الفريق الثاني، لأن كل منهما ينظر إلى المسألة من زاوية غير الزاوية التي ينظر منها الفريق الآخر، ولا يستخدم ذات المعايير التي يستخدمها الفريق الثاني، وعلى سبيل المثال يستند فريق الاقتصاديين كثيرا عند تقدير حجم الاحتياطات الى العوامل التقنية والاقتصادية كحجم التكاليف والأسعار في السوق، وهي عوامل تتغير باستمرار وبسرعة، ما يجعل تقديرات هذا الفريق تتعرض لتغيرات دائمة في غالب الأحيان.

إن ارتفاع معدلات استرجاع الغاز الطبيعي والتي تصل الى حدود 80 %، قد قلص بشكل كبير احتمال حدوث اختلاف كبير عند تقدير احتياطات هذا المورد الطبيعي، وعليه كان هناك دائما شبه توافق حول حجم الاحتياطات المتوفرة من الغاز الطبيعي.[112]

قدرت بريتيش بتروليوم على سبيل المثال حجم الاحتياطات المؤكدة عام 1985 بحوالي 100 مليار $م^3$، وقدرته ثلاثين بعد ذلك، أي في نهاية عام 2015 بحوالي 187 مليار برميل $م^3$، وخلال كل هذه المدة الطويلة لم يتغير هيكل هذه الاحتياطات كثيرا، وبقي القسم الأكبر منها – حوالي 70 % – مركزا في منطقتين اثنتين هما: منطقة الشرق الأوسط ومنطقة وسط آسيا التي تشمل جنوب روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة – المعروفة تحت اسم البلدان المستقلة –، رغم تسجيل تبادل للمواقع بين هاتين المنطقتين في مطلع الألفية الثالثة، حيث تحولت الريادة في هذا المجال بعد الاكتشافات المهمة التي تحققت في قطر على وجه الخصوص الى المنطقة الأولى، وبنسبة 42.8 % من مجموع الاحتياطات المؤكدة في العالم، وعلى حساب المنطقة الأخرى التي انتقلت الى المرتبة الثانية، وبنسبة في حدود 28.7 %.

وقد توزع باقي الاحتياطات، والذي كان في حدود الثلث تقريبا على طول الفترة من 1985 والى غاية 2015 على المناطق الأخرى، والتي تشمل حسب تصنيف بريتيش بتروليوم مناطق أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا والهادي وأوروبا الغربية، ولم يتجاوز حجم الاحتياطات قط في أيّ من هذه المناطق سقف نسبة 10 %، باستثناء منطقة أمريكا الشمالية في بداية هذه الفترة.

[112] BOUSSENA & al., Op.cit., p. 330.

الجدول رقم 16: تطور توزيع احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم.

و: مليار متر مكعب

السنوات / المناطق	1985		1995		2005		2015	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
– أمريكا الشمالية	**10.37**	% 10.4	**08.47**	% 05.9	**07.46**	% 04.1	**12.8**	% 06.8
– أمريكا اللاتينية	**03.32**	% 03.3	**05.96**	% 04.1	**07.02**	% 03.9	**07.6**	% 04.1
– أوروبا أوراسيا	**44.45**	% 44.6	**63.16**	% 44.0	**64.01**	% 35.6	**56.8**	% 30.4
وفيها م.د.م *	40.00	% 40.1	57.37	% 40.0	58.32	% 32.4	53.6	% 28.7
– الشرق الأوسط	**27.67**	% 27.7	**45.37**	% 31.6	**72.13**	% 40.1	**80.0**	% 42.8
– إفريقيا	**06.16**	% 06.1	**09.93**	% 06.9	**14.39**	% 08.0	**14.1**	% 07.5
– آسيا والهادي	**07.57**	% 07.6	**10.54**	% 07.3	**14.84**	% 08.3	**15.6**	% 08.4
مجموع العالم	**99.54**	% 100	**143.4**	% 100	**179.8**	% 100	**186.9**	% 100

Source: 1- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2006 ; 2- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2016.

* مجموعة الدول المستقلة (الجمهوريات السوفياتية السابقة)

إن المشكلة المطروحة بالنسبة للغاز الطبيعي هو أن ثمة صعوبات كثيرة، وهي تقنية بالأساس تحول دون استغلال قسم مهم من هذه الاحتياطات، سواء لأن البلدان التي تملك هذه الاحتياطات لا تتوفر على أسواق محلية قادرة على استيعاب حجم كبير من الإنتاج، أو أحيانا لأن هذه البلدان تكون غير قادرة على تصريف الإنتاج حتى في الأسواق الجهوية القريبة بسبب وجود حواجز مائية – بحار مثلا– تمنع الوصول السهل الى هذه الأسواق عبر خطوط الأنابيب البرية، و هي الوضعية التي لا يمكن تجاوزها إلّا عبر قيام صناعة محلية لتسييل الغاز، وترتيبات محددة ومتفق عليها بين المورد والعميل لتسهيل وضبط عملية نقل الغاز المُسال بواسطة الناقلات، وهو ما يحتاج الى استثمارات ضخمة لاقتناء ناقلات الغاز العملاقة ولبناء قدرات لمعالجة الغاز في البلد المصدر والبلد المستورد على السواء، وهو ما لا يتحقق بسهولة دائما.

ويسمح تحليل البيانات الواردة في الجدول الاتي بتوضيح طبيعة المشكلة القائمة أكثر، وهي مشكلة المسافات الطويلة الموجودة بين المناطق التي تتركز فيها الاحتياطات والبلدان والمناطق الأكثر استهلاكا للغاز الطبيعي والتي تقع بعيدا، حيث يبين الجدول بوضوح أن البلدان الرئيسية المالكة للاحتياطات ليست بلدانا صناعية كبيرة وهي تقع كلها تقريبا بعيدة جغرافيا عن البلدان المستهلكة الرئيسية، خصوصا بلدان الاتحاد الأوروبي و اليابان، وحتى الولايات المتحدة التي كانت الى وقت قريب سوقا رئيسية لتصريف الإنتاج الفائض، وأصبحت اليوم مكتفية ذاتيا تقريبا.

الجدول رقم 17: تطور الاحتياطي المؤكد لأهم البلدان المالكة للغاز الطبيعي في سنوات 2014/2004/1994

و: تريليون متر مكعب

الترتيب	البلـد	احتياطي مؤكد 1995	النسبة / إ.ع %	البلـد	احتياطي مؤكد 2005	النسبة / إ.ع %	البلـد	احتياطي مؤكد 2015	النسبة / إ.ع %
01	روسيا	**غ م**	غ م	روسيا	**47.82**	26.6	ايران	**34.0**	18.2
02	إيران	**19.35**	13.4	إيران	**26.74**	14.9	روسيا	**32.3**	17.3
03	قطر	**8.50**	5.9	قطر	**25.78**	14.3	قطر	**24.5**	13.1
04	الامارات	**5.86**	4.0	السعودية	**6.90**	3.8	تركمنستان	**17.5**	9.4
05	السعودية	**5.54**	3.8	الإمارات	**6.04**	3.4	الولايات	**10.4**	5.6
06	الولايات	**4.62**	3.2	الولايات	**5.45**	3.0	السعودية	**8.3**	4.5
07	فنزويلا	**4.06**	2.8	نيجيريا *	**5.23**	2.9	الإمارات	**6.1**	3.3
08	الجزائر	**3.69**	2.5	الجزائر	**4.58**	2.5	فنزويلا	**5.6**	3.0
09	نيجيريا *	**3.47**	2.4	فنزويلا	**4.32**	2.4	نيجيريا	**5.1**	2.7
10	العراق *	**3.36**	2.3	العراق **	**3.17**	1.8	الجزائر	**4.5**	2.4
11	ماليزيا	**2.27**	1.5	كازاخستان	**3.00**	1.7	الصين	**3.8**	2.1
12	اندونيسيا	**1.95**	1.3	تركمنستان	**2.90**	1.6	العراق	**3.7**	2.0
13	كندا	**1.93**	1.3	اندونيسيا	**2.76**	1.5	استراليا	**3.5**	1.9
14	المكسيك	**1.92**	1.3	استراليا	**2.52**	1.4	اندونيسيا	**2.8**	1.5
15	هولندا	**1.82**	1.2	ماليزيا	**2.48**	1.4	كندا	**2.0**	1.1
16	النرويج	**1.81**	1.2	النرويج	**2.41**	1.3	النرويج	**1.9**	1.0

Source: 1- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2006 ; 2- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2016.

* معظم غاز العراق هو غاز مرفق ونصف غاز نيجيريا عبارة عن غاز مرفق بالبترولAssocié.

2- إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في العالم :

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسوق[113]في النمو بشكل منتظم منذ بداية السبعينيات، وذلك تزامنا مع التطورات التقنية الحاصلة في مسألة استغلال ونقل الغاز الطبيعي، قبل أن يشهد مع مطلع التسعينيات نقلة نوعية، مستفيدا في ذلك من تصاعد أهمية الغاز الطبيعي قياسا الى مصادر الطاقة الأخرى، وظهور استخدامات جديدة له، خصوصا في إنتاج الكهرباء، زادت في درجة الإقبال عليه في اسواق الاستهلاك.

[113] يشمل إنتاج الغاز الطبيعي المسوق أو التجاري الكميات التي يتم إنتاجها وتسويقها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، وتستثنى من الحساب كميات الإنتاج التي تحرق عند فوهة البئر لعدم القدرة على تصريفها، أو تلك المفقودة خلال عمليات المعالجة، أو الأخرى التي يعاد حقنها في الآبار لتحسين مردودية المكامن النفطية.

تكشف بيانات إنتاج الغاز الطبيعي المسوق على مستوى العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة أنه وقبل ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة التي أحدثت انقلابا حقيقيا في سوق الغاز الطبيعي، لم تحدث تحولات أساسية في هيكل الإنتاج الذي يتوزع، وعلى عكس هيكل الاحتياطات، بشكل متوازن الى حد ما بين مختلف مناطق العالم، ودليل ذلك هو إنتاج أمريكا الشمالية في 2015 تجاوز إنتاج المناطق الرئيسية المالكة للاحتياطات: الشرق الأوسط ومجموعة الدول المستقلة، حيث قدر حجم إنتاج أمريكا الشمالية 984 مليار م^3 ، وهو ما يمثل نسبة 27.8 من حجم الإنتاج العالمي، وجاء بعده مباشرة إنتاج منطقة مجموعة الدول المستقلة والتي على رأسها روسيا بـ 751.6 مليار م3، أي بما نسبته 21.2 %، ثم منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة بحجم إنتاج في حدود 618 مليار م3، ويمثل ذلك نسبة 17.5 %، وبعد ذلك المناطق الأخرى وبمساهمات معتبرة، خصوصا منطقة آسيا والهادي التي سجلت طفرة نوعية في إنتاجها الذي قفز الى حدود 556 مليار م3 ، ويعبر ذلك بوضوح على مدى نجاح بلدان هذه المنطقة في تطوير صناعة الغاز المسال وتجاوز مسألة الحواجز المائية التي كانت تعيق تطور الإنتاج التجاري من قبل وتكوين سوق جهوية كبيرة تعتبر اليوم إحدى ثلاثة أسواق كبيرة للاستهلاك.

الجدول رقم 18: تطور توزيع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في العالم حسب المناطق.

و: مليار متر مكعب

السنوات / المناطق	1995		2005		2015	
	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %
– أمريكا الشمالية	**719.6**	33.58	**750.5**	26.89	**984.0**	27.8
– أمريكا اللاتينية	**73.2**	03.41	**140.5**	05.03	**178.5**	05.0
– أوروبا أوراسيا	**904.3**	42.20	**1024.8**	36.71	**989.8**	27.9
وفيها مجموعة الدول المستقلة	659.8	30.79	705.3	25.27	751.6	21.2
– الشرق الأوسط	**148.9**	06.95	**321.0**	11.50	**617.9**	17.5
– إفريقيا	**83.3**	03.88	**177.0**	06.34	**211.8**	05.9
– آسيا والهادي	**213.1**	09.94	**377.0**	13.50	**556.7**	15.7
مجموع العالم	**2142.4**	% 100	**2790.9**	% 100	**3538.6**	% 100

Source: 1- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2006 ; 2- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2016.

إن التوازن النسبي في الإنتاج بين مختلف مناطق العالم الملحوظ في الجدول، وعدم تركز إنتاج الغاز الطبيعي المسوق ظاهريا في منطقة واحدة كما هو الحال في صناعة النفط، يخفيان في حقيقة الأمر حقيقة غير ظاهرة وهي ظاهرة تركز القسم الأكبر من الإنتاج في عدد محدود جدا من البلدان في العالم، وأحيانا في بلد أو بلدين في كل منطقة على حدة، كما هو الشأن بالنسبة للإنتاج الروسي في

منطقة وسط آسيا، وإنتاج النرويج في منطقة أوروبا الغربية، وإنتاج الجزائر ومصر ونيجيريا لكامل قارة افريقيا، وحتى منطقة الشرق الأوسط يمثل فيها إنتاج ايران وقطر القسم الأساسي... وهلم جرا.

الجدول رقم 19: تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في أهم البلدان المنتجة في سنوات 2015/2005/1995

و: تريليون متر مكعب

الترتيب	البلـد	الإنتاج 1995	البلـد	الإنتاج المسوق 2005	البلـد	الإنتاج المسوق 2015
01	روسيا	**555.4**	روسيا	**580.1**	الولايات المتحدة	**767.3**
02	الولايات المتحدة	**534.3**	الولايات المتحدة	**511.1**	روسيا	**573.3**
03	كندا	**158.7**	كندا	**187.1**	إيران	**192.5**
04	المملكة المتحدة	**70.8**	إيران	**102.3**	قطر	**181.4**
05	هولندا	**67.0**	المملكة المتحدة	**88.2**	كندا	**163.5**
06	اندونيسيا	**63.4**	الجزائر	**88.2**	الصين	**138.0**
07	الجزائر	**58.7**	النرويج	**85.8**	النرويج	**117.2**
08	اوزبكستان	**45.3**	اندونيسيا	**75.1**	السعودية	**106.4**
09	السعودية	**42.9**	السعودية	**71.2**	الجزائر	**83.0**
10	إيران	**35.3**	ماليزيا	**63.8**	تركمنستان	**72.4**
11	الامارات العربية	**31.3**	هولندا	**62.5**	اندونيسيا	**75.0**
12	تركمنستان	**30.1**	المكسيك	**52.0**	ماليزيا	**68.2**
13	استراليا	**29.8**	الصين	**51.0**	أستراليا	**67.1**
14	ماليزيا	**28.9**	الامارات العربية	**47.8**	أوزبكستان	**57.7**
15	النرويج	**27.8**	قطر	**45.8**	الامارات العربية	**55.8**
16	فنزويلا	**27.5**	الأرجنتين	**45.6**	نيجيريا	**50.1**

Source: 1- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2006 ; 2- BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2016.

إن تحليل البيانات الواردة في الجدول تظهر لنا ثلاثة فئات من البلدان: فئة أولى وتشمل عددا من البلدان من مختلف القارات استطاعت أن تحافظ نسبيا على مستوى معين من الأداء في ميدان الإنتاج، ولم يتغير حجم إنتاجها كثيرا خلال عشرين سنة كاملة بين 2005 و2015 صعودا أو نزولا، وسمح لها ذلك البقاء في قائمة البلدان الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي على مستوى العالم؛ ومن هذه البلدان الجزائر التي زاد حجم انتاجها من 58.7 مليار م^3 عام 1995 الى 83 مليار م^3 عام 2015.

الفئة الثانية وتمثلها بلدان نجحت في تحقيق أداء عال جدا وطفرة كبيرة في ميدان الإنتاج، وهذه البلدان هي ايران والنرويج والصين والسعودية وقطر ؛ هذه الأخيرة مثلا استطاعت في فترة قياسية مضاعفة

الإنتاج بشكل سريع، وانتقلت به من حجم بالكاد يتجاوز مستوى 13 مليار م^3 عام 1995 الى 45 مليار م^3 عام 2005 ثم الى أكثر من 180 مليار م^3 عام 2015، وقد كانت قبل عشرين سنة خلت خارج قائمة البلدان الرئيسية المنتجة للغاز الطبيعي تماما، وقد أهلها هذا الأداء لتكون رابع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم؛ وكذلك كان أداء البلدان الأخرى، وخصوصا إيران التي تضاعف فيها الإنتاج هي الأخرى بين 1995 و2015 أكثر من 4.5 مرة، وسمح لها ذلك التقدم الى المرتبة الثانية في سلم الإنتاج مباشرة بعد روسيا ولسنوات طويلة، قبل أن تتحرج الى المرتبة الثالثة بعد ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة التي جعلت هذه الأخيرة تصبح المنتج الأول للغاز الطبيعي في العالم.

الفئة الثالثة وتتكون من عدد من البلدان لم تنجح في تجديد مستوى احتياطاتها، ما انعكس على مستوى الإنتاج الذي تراجع بشكل كبير، ومن هذه البلدان المملكة المتحدة التي أخذ فيها مستوى الإنتاج في التراجع منذ أكثر من عقد من الزمن لينزل في نهاية عام 2015 الى ما دون الـ 40 مليار م3، وقد كان إنتاج المملكة المتحدة في التسعينيات فوق مستوى الـ 70 مليار م3، وكانت المملكة في تلك السنوات تعتبر من أكبر المنتجين للغاز في العالم، ويبدو أنه ذات المصير الذي ينتظر هولندا أيضا التي تراجع فيها هي الأخرى الإنتاج بحوالي الثلث في سنتين فقط بين 2013 و2015.

ثانيا– تطور هيكل الطلب في سوق الغاز الطبيعي

يحلل هذا العنصر عوامل تطور الطلب وتطور التجارة الخارجية للغاز الطبيعي حول العالم.

1) عوامل تطور الطلب على الغاز الطبيعي

اكتسب الغاز الطبيعي في العقود الأربعة الأخيرة وعلى مراحل مكانة استثنائية في السوق العالمية للطاقة، وأصبح اليوم احدى أهم السلع المتداولة فيها، بعدما كان ولفترة طويلة سلعة هامشية في التجارة الدولية، حيث والى حدود بداية السبعينيات كان استغلال حقول الغاز يتم على نطاق ضيق جدا، فيما يتم حرق الغاز المرافق للبترول عند فوهة البئر، وهذا لانعدام فرص تسويقه في تلك الفترة، غير أنه وبداية من السبعينيات بدأ الغاز الطبيعي شيئا فشيئا في توسيع دائرة استهلاكه وفي كسب أسواق جديدة الى أن انتهى اليوم الى التحول الى ثاني أهم مصدر للطاقة بعد البترول والمرشح الأول على المدى المتوسط ليكون بديلا لهذا الأخير في كثيرٍ من الاستخدامات، وعلى وجه الخصوص في إنتاج الكهرباء.

ساهمت عوامل عديدة في إخراج استهلاك وتجارة الغاز الطبيعي من الدائرة المحلية الضيقة إلى الآفاق الواسعة للسوق العالمية، ومن هذه العوامل: تطور صناعة الغاز المسال التي أتاحت فرصة الوصول الى الأسواق البعيدة وانخفاض التكاليف في هذه الصناعة وتحسن شروط النقل، سواء بواسطة الأنابيب أو بواسطة ناقلات الغاز Méthaniers، وتوسع مجالات استعمال الغاز، خصوصا في محطات إنتاج الكهرباء.

لقد تحققت في صناعة الغاز المسال تطورات تقنية عديدة، ساهمت في تخفيض التكاليف وفي فتح آفاق واعدة أمام تطور الطلب على الغاز الطبيعي، حيث تراوحت نسبة انخفاض التكاليف في هذه الصناعة على سبيل المثال بين مطلع التسعينيات ومنتصف العقد الأول للقرن الجديد بين 20 و30 % وعلى طول الحلقات الثلاثة المشكلة لسلسلة الإنتاج والتي هي التمييع أو التسييل والنقل وإعادة تحويل السائل إلى غاز، وهي العملية التي تتم في ميناء الاستيراد. ويمكن تحديد أهم هذه التطورات التقنية المحققة فيما يلي:[114]

❖ **تحسن تصميم معامل الغاز**

تحقق نجاح مشهود في ميدان تصميم معامل تمييع الغاز الطبيعي، حيث تفرض معايير الأمان ألا تتجاوز طاقة المعمل سقفا محددًا في ظل وجود شروط معينة. وبفضل التقدم التكنولوجي أمكن التحكم أكثر في هذه الشروط ورفع الطاقة المتوسطة لهذه المعامل، حتى بلغ طاقتها في عام 2005 حوالي 5 مليون طن، وهي التي كانت لا تتجاوز 0.5 مليون طن مثلا في عام 1964. ووصلت إلى 8 مليون طن في الفترة بين 2010–2012، وهو ما ساهم في زيادة تخفيض التكلفة بحوالي 10 إلى 15%. وسمح رفع طاقة هذه المعامل بتحقيق وفورات حجم وتخفيض تكلفة معالجة الطن الواحد من 500 دولار بسعر دولار سنة 2002 في سنة 1964 إلى 180 دولار للطن في عام 2005. ومن جهة أخرى، أدى التحسن في تصميم معامل إعادة تحويل الغاز الى سائل رفع طاقة المعالجة في هذه المعامل من 40000 متر^3 لمعامل الجيل الأول إلى حوالي 200 ألف متر^3 للجيل الذي ظهر خلال العقد الأول للقرن الواحد والعشرين.

❖ **تحسين تصميم ناقلات الغاز**

إن من أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في ميدان نقل الغاز الطبيعي، هو تحسين تصميم بناء الناقلات. وقد أدى هذا التحسن إلى رفع طاقة نقل الأنواع الجديدة منها، وبالتالي تخفيض كلفة النقل الوحدية. وعلى سبيل المثال انخفضت كلفة نقل الوحدة الحرارية البريطانية الواحدة Mbtu (Million British Thermal Unit) من 1.4 دولار في عام 1991 إلى 0.95 دولار للوحدة في عام 2002، أي بما نسبته 33 %. ومن جهة أخرى، سمح تحسن تصميم بناء الناقلات في زيادة سرعتها وتقليص مدة الأسفار. فالسرعة المتوسطة للناقلة المبنية في عام 1969 وذات السعة 71500 متر^3 التي كانت في حدود 16.5 عقدة بحرية في الساعة، انتقلت في الأنواع الجديدة للناقلات ذات السعة 138 ألف متر^3 والمبنية في عام 2000 إلى حدود 20.8 عقدة في الساعة. وهذا التقدم التكنولوجي المحقق في ميدان التصميم والتحكم في التكاليف جعل سعر الناقلة ذات السعة 138 ألف متر^3 على سبيل المثال ينخفض في عام 2005 إلى حدود 150 مليون دولار، وهو الذي كان يساوي 260

[114] BOUSSENA, Op.cit., pp.293-303.

مليون دولار في عام 1991. ويعود الفضل في ذلك إلى الصينيين بالدرجة الأولى، الذين بدخولهم ميدان المنافسة، في هذا القطاع الحيوي الذي هو قطاع بناء ناقلات الغاز، ساهموا بطريقة مباشرة في التخفيف من حالة الاحتكار التي كان اليابانيون والكوريون يمارسونها من قبل.

❖ **تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي**

تحقق التطور التكنولوجي أيضا في ميدان النقل بواسطة الأنابيب، حيث تحسنت شروط هذا النوع الأخير بفضل تحسن تصميم الأنابيب التي زاد قطرها بشكل كبير، وأصبحت الأنواع الجديدة منها تملك قدرة كبيرة على مقاومة كل عوامل الضغط. وعلى سبيل المثال، فإن قطر الأنابيب المستعملة لنقل الغاز على المسافات الطويلة اليوم يتجاوز 1400 ملم، وهي أنابيب مصنوعة من نوع خاص من الحديد الصلب X70، تزيد قدرة مقاومته القصوى على 75 بار Bars، وقد نجم عن هذه التحسينات ارتفاع طاقة النقل النظرية لهذه الأنابيب إلى ما بين 25 و30 مليار متر³ سنويا. وتجري التجارب حاليا لاستعمال نوع جديد من الأنابيب يدخل في صناعته نوع من الحديد الصلب X100، له قدرة مقاومة تصل إلى حدود 140 بار Bars، ما يعني طاقة نقل مضاعفة.

2- تطور تجارة الغاز الطبيعي

أدى تظافر كل العوامل المذكورة في الفقرة السابقة الى ارتفاع سريع في معدلات نمو تجارة الغاز الطبيعي، وفي أقل من عقد ونصف من الزمن، تضاعف حجم حجم تجارة الغاز الطبيعي من 319 مليار م^3 عام 1991 مثلا، أي ما نسبته 15 % من مجموع الإنتاج العالمي المسوق في تلك السنة، الى 720 مليار م^3 عام 2005، أو ما نسبته تقريبا حوالي 25 % من مجموع الإنتاج المسوق؛[115] ثم 1042 مليار م3 في نهاية عام 2015، أي ما نسبته حوالي 29.4 % من مجموع الإنتاج المسوق المقدر في هذه السنة بحوالي 3538 مليار م^3. وتكشف لنا هذه البيانات أن الدافع الأساسي وراء زيادة الإنتاج المسوق وزيادة حجم التجارة الدولية للغاز الطبيعي إنما هو زيادة فرص التصدير بسبب نمو الاستهلاك الخارجي وتحسن الشروط التقنية والاقتصادية للتصدير والاستيراد.

يظهر الجدول التالي أن أكبر مصدر للغاز هو روسيا بحجم صادرات في حدود 207.5 مليار متر³ سنة 2015، وهو ما يمثل الخمس من الحجم الكلي للصادرات العالمية تقريبا. ثم تأتي قطر في المرتبة الثانية بحجم صادرات في حدود 126 مليار متر³، وقد تحقق ذلك بعد اكتمال المشاريع الاستثمارية العملاقة التي جرى انجازها في قطر. وبعد قطر النرويج بـ 115 مليار متر³ ، وتأتي الجزائر في المرتبة السابعة ب .42 مليار متر³. وتمثل صادرات باقي الدول ربع الصادرات العالمية.

[115] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005,** p.42.

من جهة ثانية، يلاحظ في الجدول بخصوص نمط التصدير، أن التصدير بواسطة الأنابيب لا يزال هو النمط المهيمن في تجارة الغاز الطبيعي، حيث مثل هذا النمط في نهاية عام 2015 حوالي 67.5 % من مجموع الصادرات، أي بتحسن في حدود 10 نقاط كاملة في غضون عقد من الزمن، حيث كان هذا النمط قبل عشرة سنوات تقريبا (2004) يمثل حوالي 78 % من مجموع الصادرات في مقابل 22 % فقط للنمط الآخر للتصدير والذي هو النقل بواسطة الناقلات الغازية.[116] ما يعني أن أهمية هذا النمط الأخير في زيادة مطردة من عام لآخر، وهو ما قد يساعد في المستقبل على إحداث التغيير الجوهري المأمول في سوق الغاز الطبيعي، وهو قيام سوق واحدة، خصوصا في ضوء ما يلاحظ من توجه أسواق الغاز الجهوية القائمة حاليا[117]نحو التداخل والاندماج. لأن التصدير بواسطة ناقلات الغاز يكاد يكون هو النمط الوحيد تقريبا حاليا الذي يسمح بالوصول إلى الأسواق البعيدة.

الجدول رقم 20: ترتيب أهم المصدّرين والمستوردين للغاز الطبيعي في العالم سنة 2015.

و: مليار م^3

الترتيب	البلد المصدر	الصادرات بالأنابيب	الصادرات الناقلات	المجموع	الترتيب	البلد المستورد	الواردات بالأنابيب	الواردات بالناقلات	المجموع
01	**روسيا**	193.0	14.5	207.5	01	اليابان	–	118.0	118.0
02	**قطر**	19.8	106.4	126.2	02	ألمانيا	104.0	–	104.0
03	**النرويج**	109.5	6.0	115.5	03	**الولايات المتحدة**	74.4	2.6	77.0
04	**كندا**	74.3	–	74.3	04	الصين	33.6	26.2	59.8
05	**الولايات المتحدة**	49.7	0.8	50.5		ايطاليا	50.2	6.0	56.2
06	**هولندا**	40.6	1.2	41.8	05	تركيا	39.7	7.5	47.2
07	**الجزائر**	25.0	16.2	41.2	06	**كوريا الجنوبية**	–	43.7	43.7
08	**اندونيسيا**	10.5	21.9	32.4	07	فرنسا	35.9	6.6	42.5
09	**ألمانيا**	29.0	–	29.0	08	المملكة المتحدة	29.0	12.8	41.8
10	**ترينيداد وتوباغو**	–	17.0	17.0	09	المكسيك	29.9	7.1	37.0
11	**المملكة المتحدة**	13.4	0.3	13.7	10	هولندا	30.2	2.0	32.2
12	**باقي آسيا–الهادي**	21.0	93.0	114.0	11	اسبانيا	15.2	13.1	28.3
13	**مج د المستقلة**	64.5	–	64.5	12	كندا	19.8	0.6	20.4
14	**باقي بلدان افريقيا**	11.1	32.5	43.6	13	**باقي بلدان أوروبا**	97.2	7.1	104.3
15	**باقي الشرق الأوسط**	8.4	19.8	28.2	14	**باقي بلدان العالم**	145.0	85.0	230.0
–	**كل العالم**	704.1	338.3	**1042.4**	–	**كل العالم**	704.1	338.3	1042.4

Source: BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2006 ; BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2016.

[116] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.287.

[117] توجد حاليا تقريبا ثلاثة أسواق رئيسية متمايزة، السوق الأمريكية والسوق الأوروبية و سوق جنوب شرق آسيا خصوصا السوق اليابانية، وإذا كانت أسواق أمريكا وأوروبا يتم تموينهما تقريبا بواسطة الأنابيب، فإن سوق شرق آسيا تعتمد أساسا على الواردات عبر الناقلات.

لكن يبقى تطوير صادرات الغاز المسال مسألة صعبة، فهو يستدعي بدءً وجود احتياطات بحجم مناسب. ثم وعلى خلاف البترول مثلا، يحتاج إلى بنية تحتية متكاملة، فيجب أن يتوفر في بلد التصدير معامل تمييع وناقلات غاز بمواصفات محددة مؤمِنّة شروط السلامة وقادرة على الرسو في مرفأ الاستيراد. ويجب أن يتوفر في مرفأ بلد الاستيراد معامل لإعادة تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية، فضلا عن مراكز التخزين وشبكات النقل الأرضي الواجب توفرها في كلا البلدين. ما يعني في المحصلة ضرورة وجود شروط تفاهم مسبقة بين المنتج والمستهلك في شكل عقود طويلة الأجل، حتى يشرع في القيام بالاستثمارات المطلوبة.

خلاصة الفصل الثاني:

استعرضنا في بداية هذا الفصل الثاني الأهمية والمكانة الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية وخلصنا الى أن المكانة الخاصة لكل من البترول والغاز في هذه الميزانية لم تتراجع، وأن كل واحد منهما لا يزال يحتفظ بموقع متميز وأهمية استثنائية للاقتصاد العالمي، بل ومرشح للاحتفاظ بهذه الأهمية وتلك المكانة كمصدر أساسي للاستهلاك في ميزانية الاستهلاك العالمي خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل، رغم كل المحاولات التي استهدفت تقليص استعمال هذه المصادر وإيجاد بدائل لها، وذلك لعدم الوصول الى تجاوز الصعوبات التقنية والاقتصادية التي تحول دون الانتشار الكثيف والواسع لاستعمال هذه البدائل، والتي منها استمرار ارتفاع التكلفة.

واستعرضنا في المبحث الثاني أهم التحولات الحاصلة في أنماط التجارة الخارجية للبترول والغاز في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي برزت في صورة أسواق جديدة عديدة بدء من ظهور السوق الفورية في الثمانينيات والى صعود أسواق المشتقات المالية النفطية مؤخرا، وقد أفرز تعدد هذه الأسواق تحولا كبيرا وسريعا في كيفيات تحديد الأسعار وكثرة العوامل المتدخلة في تحديدها الى الدرجة التي تكون فيها أساسيات السوق التقليدية: العرض والطلب، على المدى القصير والمتوسط أحيانا، مجرد محدد ثانوي لهذه الأسعار، أما على المدى الطويل فلا تزال هذه الأساسيات هي المتحكم الرئيسي في تحديد الأسعار، وقد زاد كل ذلك في صعوبة التوقعات بتطور اتجاه الأسعار في المستقبل، وبالنتيجة في صعوبة ضبط استراتيجيات الاستثمار لدى الشركات النفطية لوجود علاقة قوية بين مستوى الأسعار السائد في السوق والاستثمار في قطاع البترول والغاز المتميز بدرجة مخاطرة عالية.

وفي الأخير تم استعراض تطور احجام العرض والطلب في أسواق البترول والغاز على السواء، ومصادر ذلك، وأهم التغيرات الهيكلية التي حدثت في هذه الأسواق، والتي منها زيادة عدد الفاعلين والمتدخلين في السوق بشكل كبير، وخصوصا لسوق الغاز الطبيعي، غير أنه تم الوقوف من جهة ثانية على عودة ظاهرة تركز الاحتياطات والإنتاج بالنسبة للبترول في السنوات الأخيرة، بعدما كانت هذه الظاهرة قد سجلت تراجعا مهما في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

الفصل الثالث –

قطاع المحروقات في الجزائر: الأهمية، التحديات والخصائص الاقتصادية

تمهيد

قطاع المحروقات في الجزائر هو بكلمة واحدة "عمود" الاقتصاد الجزائري حاليا؛ ولسوف يبقى هذا هو حاله على المدى الزمني المنظور، لأنه ببساطة لا وجود لمؤشرات، إيجابية أو سلبية، إن على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، يمكن الاستناد اليها للتنبؤ بأن هذا القطاع قد يفقد هذه المكانة المتميزة التي اكتسبها وحافظ عليها عبر عقود عديدة من الزمن؛ وذلك يعني باختصار أن القطاع لا تزال أمامه سنوات طويلة أخرى تستمر فيها هيمنته على الاقتصاد الجزائري.

إذا كانت بعض التحولات والأزمات الكبيرة التي شهدتها الأسواق الدولية للمحروقات في الماضي قد عطلت مسيرة النمو في القطاع في بعض الفترات، إلا أنها في المطلق لم تستطع أن تنال من المكانة الاستراتيجية للقطاع ولم تنقص من أهميته الاستثنائية للاقتصاد الجزائري، لأن القطاع عرف في كل مرة كيف يتكيف مع هذه التحولات والأزمات ويرفع التحديات التي واجهته.

ولأن قطاع المحروقات على المستوى الدولي يشهد حركية سريعة ومستمرة، ويخضع باستمرار لتحولات وتقلبات دورية بين فترة وأخرى، فإن ذلك يجعل منه قطاعا سريع التحول، وينعكس ذلك على قطاع المحروقات في الجزائر الذي يكون مطالبا في كل مرة تحدث فيه هذه التحولات الدولية بالتكيف لمواجهة التحديات الناشئة عن ذلك، والتي عادة ما تكون هي ذاتها التحديات القديمة ولكن في قالب جديد متناغم مع السياق الدولي، وهذه التحديات القديمة الجديدة لا تخرج تقريبا عن إطار تحديات التمويل، سواء تمويل القطاع ذاته أو تمويل القطاعات الأخرى، والذي هو الشرط الأساس لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في عمومها، وتأمين الحاجيات الوطنية من الطاقة والمحافظة على الأسواق الخارجية.

وفي مواجهة هذه التحديات الأساسية والمشكلات الاقتصادية الناشئة عنها، يمتلك قطاع المحروقات في الجزائر عددا من المقومات والمزايا التي تؤهله لرفع التحدي، غير أنه في ذات الوقت يعاني من عدد من نقاط الضعف التي تنتقص من قدرته على المقاومة.

بناء على كل هذه النقاط، ستدور الأسئلة الأساسية لهذا الفصل حول محور ماهية قطاع المحروقات في الجزائر، أي حول أهمية القطاع والتحديات التي تواجهه والخصائص الاقتصادية المميزة له، وستكون الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة هي موضوع هذا الفصل.

يتطرق هذا الفصل في المبحث الأول الى الأهمية التاريخية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر، ثم ينتقل في المبحث الثاني الى تحليل أهم التحديات التي تواجه القطاع في الميدان الاقتصادي خصوصا، ولكن أيضا في الميادين الأخرى السياسية والإدارية، قبل أن يستعرض بالتحليل في المبحث الثالث أهم نقاط القوة والضعف في القطاع، أي المقومات الأساسية التي يمتلكها وتساعده في رفع التحديات، والعيوب التي يعاني منها وتقف عائقا أساسيا في وجه تطوير القطاع أكثر.

المبحث الأول– الأهمية التاريخية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر

يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية خاصة، سواءً من الزاوية التاريخية أو الاقتصادية؛ فأما الأهمية التاريخية، فيستمدها القطاع بالأساس من السياق التاريخي الاستثنائي الذي نشأ فيه، وهو سياق ثورة التحرير ومفاوضات الاستقلال، وما تخللها من تجاذبات مع الاستعمار حول مسألة الصحراء وثرواتها. أما الأهمية الاقتصادية، فيستمدها القطاع من المكانة الاستثنائية التي يحتلها في هيكل الاقتصاد الوطني، فهو القطاع الأساسي الذي تستند اليه باقي القطاعات، وتتوقف على ايراداته عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول– الأهمية التاريخية لقطاع المحروقات

يعتبر العام 1956 عام الانطلاق الحقيقي لصناعة المحروقات في الجزائر، لأنه العام الذي تحققت فيه أهم الاكتشافات في تاريخ صناعة البترول والغاز الوطنية على الإطلاق؛ تلك الاكتشافات التي غيرت واقع قطاع المحروقات في الجزائر بشكل كلّي وجذري: اكتشاف الحقل البترولي لحاسي مسعود ثم حقل الغاز الطبيعي بحاسي الرمل، واللذين يُعدان أكبر حقلين تم اكتشافهما في الجزائر الى الآن، ومن أكبر الحقول المكتشفة في العالم، ولا زالا بعد أكثر من 60 سنة عن اكتشافهما، يعتبران أهم حقلين للبترول والغاز الطبيعي في الجزائر.

لقد شهد قطاع المحروقات منذ تلك الانطلاقة وإلى غاية عام 1986، وهو تاريخ فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، تحولات عديدة ومُختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها في كل مرحلة من مراحل هذه الفترة الطويلة. ويمكن إجمالا تقسيم هذه الفترة التاريخية التي سبقت عهد الانفتاح الاقتصادي الشامل إلى ثلاثة مراحل رئيسية، لكل واحدة منها خصائص محددة ومُميّزة، وهذه المراحل الثلاثة هي على التوالي:

- ❖ مرحلة ما قبل الاستقلال 1956–1962، وهي مرحلة قصيرة تشمل السنوات الأخيرة من حقبة الاستعمار؛ ويمكن اعتبارها مرحلة التأسيس الحقيقية، بالنظر الى أن اكتشاف أهم حقلين للبترول والغاز في الجزائر قد تم في هذه المرحلة.
- ❖ والمرحلة الثانية، وتمتد من بداية الاستقلال وإلى غاية تأميم قطاع المحروقات عام 1971، وتميزت بتجاذب سياسي واقتصادي كبير، فبرزت في هذه المرحلة الخلافات، وتضاربت المصالح بين طرف وطني يحاول مراجعة بعض بنود اتفاقيات ايفيان، لتحصيل بعض المزايا والحقوق المتنازل عنها في نص الاتفاقيات، وبسط السيادة في هذا القطاع الحيوي والحساس، وطرف أجنبي يتمسك بالامتيازات التي انتزعها في الاتفاقيات، ويرفض التنازل.

❖ والمرحلة الثالثة والأخيرة، وامتدت من عام التأميم 1971 والى حدود عام 1986، وتميزت في البداية بقرارات التأميم، ثم بمحاولة بناء نموذج وطني لتنمية القطاع بالإمكانات الذاتية.

أولا– مرحلة ما قبل الاستقلال والهيمنة الاستعمارية على القطاع

لم تكن فكرة الاستقلال السياسي التام عن فرنسا قد تبلورت بعدُ في الأوساط السياسية الفرنسية، حين صدر القانون البترولي الصحراوي Code pétrolier saharien في نوفمبر 1958؛ وكان الاتجاه العام السائد لدى هذه الأوساط هو الإبقاء على النظام الاستعماري مهما كلف الأمر، ومواجهة مطالب الاستقلال بكل الوسائل، وعليه جاء القانون في الأول خاليا من أي أفق غير الأفق الذي يخدم المصالح الاستعمارية أساساً.

يلخص الدكتور عاطف سليمان[118] الموقف العام الذي ساد في تلك الفترة بهذه العبارة " إنَّ السلطات الفرنسية في تلك الفترة، وبعد الاكتشافات الكبيرة التي تحققت عام 1956، كانت ترى في إصدار تشريع خاص لإدارة ثروات الصحراء ضرورة حيوية: تشريع يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والإستراتيجية الماثلة في أذهان الساسة الفرنسيين" ؛ غير أن تطور الأحداث والموقف السياسي فيما بعد، دفع هذه السلطات إلى إعادة النظر في محتوى القانون مرتين تكيفاً مع معطيات الواقع السياسي الجديد، فكان التعديل الأول سنة 1959 بهدفٍ أساسيٍّ هو دعم المصالح الاقتصادية الاستعمارية من خلال توسيع صلاحيات الدولة الفرنسية والحكومة المركزية في باريس على حساب الحكومة المحلية الفرنسية في الجزائر، وكان التعديل الثاني سنة 1961 في نفس الاتجاه، لأن الهدف منه هو ترتيب وضع ما بعد الاستقلال وتقليص صلاحيات الدولة الجزائرية المنتظرة، وذلك بعد أن تبلورت فكرة استقلال الجزائر؛ ومن بين ما جاء من أفكار في التعديل الأخير فكرة إلغاء الاحتكام إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية ووجوب اللجوء إلى التحكيم الدولي[119]؛ وكل ذلك تمهيداً لتضمين اتفاقية الاستقلال بنوداً لإلزام الدولة الجزائرية بمواصلة العمل بأحكام القانون البترولي الصحراوي، ومواصلة تنفيذ تعهدات الحكومة الفرنسية السابقة بخصوص الامتيازات الممنوحة، والتي كان المستفيد الأول والأساسي منها هو الشركات الفرنسية. وقد نجح الطرف الفرنسي في ذلك في جولات المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاقيات إيفيان،[120]حيث تضمن نص الاتفاقية كل هذه الأفكار؛ كما تضمن أيضا فكرة إنشاء جهاز خاص مشترك بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية لهذا الغرض، تحت مسمى الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن أرض الصحراء، والمعروفة اختصارا بالهيئة الصحراوية، وهو

---

[118] عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974)، ص.14.

[119] Belkacem BOUZANA, ***le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères*** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985), p.78.

[120] اتفاقية ايفيان أو اتفاقيات ايفيان Les Accords هي اتفاقيات وقعت بتاريخ 1962/03/18، وبموجبها نالت الجزائر استقلالها في 05 يوليو (جويلية) 1962، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات، من بين ما تضمنته بنودا تشرح تدابير إدارة قطاع النفط والغاز في الجزائر بعد الاستقلال.

الأداة التي تكْفُلُ من الناحية العملية حماية الامتيازات الفرنسية وتضع الثروة النفطية تقريبا خارج مجال السيادة الجزائرية.

نستنتج من تحليل تطور الأحداث، أن الجمع بين الرقابة السياسية ونظام الامتيازات كان في قلب السياسة النفطية الفرنسية المنتهجة في السنوات الأخيرة للعهد الاستعماري للجزائر، وأن فرنسا قد عملت كل ما في وسعها للمحافظة على تلك الوضعية، وأنه لولا تطور الموقف السياسي الفرنسي تحت ضغط الأحداث السياسية، لم تكن فرنسا لتغير موقفها. يقول سمير صول في الموضوع[121] " لم تكن فرنسا، في بدايات المفاوضات الفرنسية الجزائرية في ايفيان، مستعدة للتنازل على الرقابة السياسية ونظام الامتياز– وهو نظام يتضمن ملكية الشركات الأجنبية للحقول النفطية وفكرة التنازل على السيادة، لأن مدة العقود فضلا عن كونها طويلة الأمد فهي قابلة للتجديد– ، وهو أمر أدخل المفاوضات في نفق، ما كانت لتخرج منه لو لم يتم الفصل بين العنصرين وتجاوز مسألة الرقابة السياسية: حيث تلتزم الجزائر بالإبقاء على نظام الامتيازات في مقابل اعتراف فرنسا لها بالاستقلال السياسي، غير أنه وبعد الاستقلال مباشرة، بدا نظام الامتيازات وقد فقد الدعم السياسي الذي كان يستند إليه من قبل، في صورة تركة استعمارية ثقيلة يجب التخلص منها بأي شكل من الأشكال، خاصة وقد أصبح في تلك الفترة نظاما محل نقد شديد على المستوى الدولي، سواءً في مبادئه أو في النتائج المترتبة عليه ". كما نستنتج أن الطرف الجزائري المفاوض في ايفيان، وبعد تجاذب كبير مع المفاوض الفرنسي استمر لسنوات وتحليل للظرف العام السائد في الجهة الجزائرية، قدّر أن مصلحة الجزائر تقضي بتغليب الاعتبارات السياسية –الحصول على الاعتراف الفرنسي بالاستقلال وبوحدة التراب الجزائري– على الاعتبارات الاقتصادية، وقَبِل بذلك التضحية ببعض المصالح الاقتصادية وتقديم تنازلات مهمة في الميدان الاقتصادي، وفي قطاع المحروقات على وجه الخصوص إلى حين.[122]

ثانيا– مرحلة التركة الاستعمارية واستمرار نظام الامتيازات 1962 – 1971

كان من مقررات اتفاقيات ايفيان، أن تلتزم الدولة الجزائرية بالمحافظة على الوضع السائد في قطاع المحروقات قبل الاستقلال، وتتعهد بمواصلة العمل بأحكام القانون البترولي الصحراوي، وهو القانون الذي صدر في سياق تاريخي خاص واستثنائي.

---

[121] Samir Saul. « Politique nationale du pétrole, sociétés nationales et pétrole franc », **Revue Historique**, T. 308, Fasc. 2 (638) (Avril 2006), pp. 355-388.

[122] رغم الانتقادات الموجهة لاتفاقيات ايفيان، إلّا أن الباحث يرى رأي من يعتبر تنازلات المفاوض الجزائري في ملف المحروقات جزءً من الثمن لذي كان يجب دفعه من أجل تحصيل الاعتراف الفرنسي الكامل بمبدأ وحدة التراب الجزائري ومبدأ وحدة الشعب الجزائري، وإفشال المشروع السياسي الخطير القاضي بفصل الصحراء عن باقي التراب الجزائري الذي خططت له الدوائر الاستعمارية بداية من عام 1957، من خلال ما يُعرف بـ قانون المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية Organisation commune des régions sahariennes (OCRS) والذي كان هدفه الأساسي هو إدامة الوجود و السيطرة الفرنسية الكاملة على الصحراء للمحافظة على ثرواتها، خصوصا النفط والغاز.

ورغم أن نظام الاستغلال الذي أرسى له القانون والقائم على نظام الامتياز، لا يشكل في جوهره استثناءً على السياق العام لتلك المرحلة، ولا يختلف كثيرا على ما هو سائد في باقي البلدان المنتجة، وخصوصا بالشرق الأوسط، غير أن ذلك لم يمنع الجزائر من مطالبة الطرف الفرنسي بداية من أواخر عام 1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان، والتي اعتبرتها حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في عمليات استغلال المحروقات؛ وقد استجابت فرنسا بعد ترددٍ في الأول لهذا الطلب الجزائري، وقدمت بعض التنازلات في اتفاق الجزائر لعام 1965، إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستينيات، إلى أن تم حسم الأمر بقرارات تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات.[123]

إن تحليل الوقائع الاقتصادية المرتبطة ببسط الجزائر السيادة على ثروتها النفطية يفيد أن الساسة الجزائريين لتلك الفترة كانوا يبحثون، في حقيقة الأمر، منذ البداية على طريقة لبسط السيادة الكاملة على الثروة النفطية الوطنية، وقد خططوا للوصول إلى هذا الهدف على مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي إحراز مبدأ السيادة على كامل اقليم التراب الجزائري، ثم الخطوة الثانية مع الشروع في بناء القدرات الوطنية الذاتية القادرة على رفع تحدي إدارة قطاع بأهمية قطاع المحروقات، والتي تجسدت من خلال إنشاء شركة سوناطراك في شهر ديسمبر 1963،[124]لتكون الأداة التي تستعمل في تحقيق الأهداف المخطط لها، وبأسلوب متدرج مع نمو قدرات الشركة ودورها. وقد شهد دور هذه الشركة تطورا سريعا في السنوات التالية، حيث من شركة يقتصر دورها عند نشأتها على نقل وتجارة المحروقات فقط، كما يدل على ذلك اسمها، الى شركة صناعية بداية من عام 1966، قبل أن يتوسع نشاطها إلى كافة مجالات صناعة النفط والغاز، وتصبح الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر بداية من 1971.

ثالثا– مرحلة ما بعد التأميم واحتكار سوناطراك القطاع 1971–1986:

أقدمت الجزائر في فبراير 1971 على خطوة التأميم في قطاع المحروقات، وهو القرار التي يعني تثبيت مبدأ السيادة الوطنية على الحقول النفطية من خلال تأميم أصول الشركات الأجنبية العاملة بقطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتيازات المعمول به قبل ذلك.

بعد التأميم، أصبحت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك الفاعل الأساسي في قطاع المحروقات، ولدعم دورها وتمكينها من بسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، اعتمدت الجزائر في هذه الفترة أيضا نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، أساسه عقود الخدمات.

وقد اشتهر منها بالجزائر نوعان:

---

[123] Belaïd ABDESSELAM, ***Le pétrole et le gaz naturel en Algérie*** (Alger: Editions ANEP,2012), pp. 123-195.

[124] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي 63-491 المؤرخ في 31-12-1963** يتضمن إنشاء سوناطراك.

- **عقود الخدمة بالأخطار**، ويقوم على تقديم الشركة الأجنبية خدمة الاستكشاف مع تحمل كامل المخاطر، على أن تحصل على المكافأة وتعويض التكاليف في حال تحقيق نتيجة ايجابية فقط.
- **عقود المساعدة التقنية**، وفي هذا النوع من العقود لا تتحمل الشركة الأجنبية العاملة المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة فقط، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.[125]

لكن بعد 15 سنة من التطبيق، هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر، أثبتت التجربة محدودية السياسة المنتهجة في القطاع منذ 1971 وعجزها على رفع التحديات التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، وقد ظهر ذلك بشكل جلي في مطلع الثمانينيات بعد التحولات الكبيرة في صناعة النفط والغاز على المستوى الدولي في هذه الفترة، والانهيار الكبير للأسعار.

لقد بينت التجربة محدودية السياسة المنتهجة منذ عام 1971 والى حدود منتصف الثمانينيات، حيث كانت النتائج المحققة متواضعة جدا، فعلى طول الفترة من 1971 وإلى غاية عام 1985 لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي الجزائري، والأكثر من ذلك هو أن أعمال الاستكشاف المنجزة لم تحقق إلّا اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما تم إنتاجه في تلك الفترة، الأمر الذي تسبب في تراجع مستويات الاحتياطي بشكل حاد، وهو الأمر الذي حسم النقاش لصالح إعادة النظر كلية في السياسة المطبقة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما كان بعد سن قانون جديد أثبت فيما بعد أنه أكثر جاذبية وقدرة على تنشيط القطاع.[126]

المطلب الثاني – الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في فترة الانفتاح الاقتصادي

يستمد قطاع المحروقات أهميته الاقتصادية من المكانة الاستثنائية التي يحتلها في هيكل الاقتصاد الوطني، ومن الدور الأساسي الذي يقوم به في عملية التنمية الاقتصادية، فتمويل نفقات الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتوقف على ايراداته.

أولا– مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

نال قطاع المحروقات مكانةً متميزة في هيكل الاقتصاد الوطني بعد قرارات التأميم لعام 1971، وتعززت هذه المكانة أكثر بعد الانفتاح الاقتصادي لعام 1986، وذلك عكس ما كان منتظرا من هذا

[125] Amor KHELIF, Colloque international : Création d'entreprises et territoires, « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Tamanrasset (2 et 3 décembre 2006).
[126] Amor KHELIF, « La valorisation physique de la filière du gaz naturel en Algérie : problèmes de définition et dynamique statistiques », in Amor KHELIF, ***Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures***, Editeur (Alger : CREAD, 2005), p.109.

الانفتاح على المدى البعيد، وهو أن يؤدي الى تخفيض درجة تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، من خلال استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لقد كان التصور القائم في تلك الفترة هو أن قرار الانفتاح الاقتصادي سوف يؤدي على المدى الطويل إلى تراجع مكانة قطاع المحروقات في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح القطاعات الأخرى، لأن الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر سيجلب الموارد المالية الضرورية لتمويل استثمارات قطاع المحروقات، وهذا الأخير سيوفر بدوره الايرادات المالية الضرورية لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ما يسمح في النهاية بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في هذه القطاعات، وتخفيف الضغط على قطاع المحروقات، وخفض درجة تبعية الاقتصاد الوطني لهذا الأخير.

اليوم، وبعد عقود من الانفتاح، لم يتوقف فشل المحاولة عند عدم تحقيق الهدف المذكور أعلاه وفقط، وإنما امتد الى عدم القدرة على منع زيادة درجة الارتباط والتبعية لقطاع المحروقات، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال تحليل نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، حيث يكشف التحليل زيادة تبعية الاقتصاد الجزائري أكثر لقطاع المحروقات، وخضوعه التام لتطور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية إلى الحد الذي صار فيه مستوى الناتج الداخلي الخام، على الأقل في الألفية الجديدة، يتوقف على حجم مساهمة قطاع المحروقات، فكلما زاد سعر برميل الخام في الأسواق الدولية وارتفعت قيمة الناتج المحقق في قطاع المحروقات كلما ساهم ذلك في ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام، والعكس صحيح كلما تراجع قطاع المحروقات تحت تأثير انخفاض الأسعار كلما تراجع مستوى الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمكن الوقوف عليه بسهولة على سبيل المثال عند مراجعة بيانات الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة المحققة في قطاع المحروقات للفترة 1999–2014، أين يمكن التمييز بجلاء بين ثلاثة مراحل متباينة خلال هذه الفترة: [127]

- ❖ مرحلة السنوات الأولى للألفية، وشهدت تحسنا واضحا في مستوى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية كنتيجة لعودة النمو إلى الاقتصاد العالمي، بعد تعافي هذا الأخير من آثار الأزمة الأسيوية لأواخر التسعينيات، وانعكس ذلك على مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر الذي نما بشكل سريع خلال هذه السنوات، وبلغ في نهاية 2003 حوالي 1868 مليار دينار، بينما تجاوزت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حدود الثلث وتراوحت خلال هذه السنوات بين 32 % و38 % بعدما كانت أكبر من الربع بقليل سنة 1999.
- ❖ المرحلة الثانية، وامتدت من منتصف العقد الأول إلى نهايته تقريبا، وتميزت بارتفاع شديد للناتج الداخلي الخام وبارتفاع مماثل في نسبة مساهمة قطاع المحروقات التي تجاوزت سقف الـ 40

[127] الديوان الوطني للإحصائيات، موقع الديوان على شبكة الأنترنت: www.ONS.dz (تاريخ الزيارة: 2017/08/15)

%، وذلك تماشيا مع الظرف الاقتصادي لتلك السنوات المتميز بمستوى عال لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛ وقد بلغ الناتج الداخلي الخام في نهاية 2008 مثلا 11043 مليار دينار، بينما بلغت مساهمة قطاع المحروقات حدود 5000 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 45 %.

❖ المرحلة الثالثة، منذ 2010 تقريبا، وتميزت بتراجع واضح في مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ليس بسبب انخفاض الأسعار كما في السابق، وإنما بسبب تراجع مستوى الإنتاج في القطاع، في مقابل استمرار نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاعات المحروقات، وقد بلغ الناتج في نهاية 2014 حوالي 17205 مليار دج[128] أو ما يعادل 165.9 مليار دولار.[129]

الشكل رقم 11: تطور الناتج الداخلي الخام وقيمة إنتاج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2014

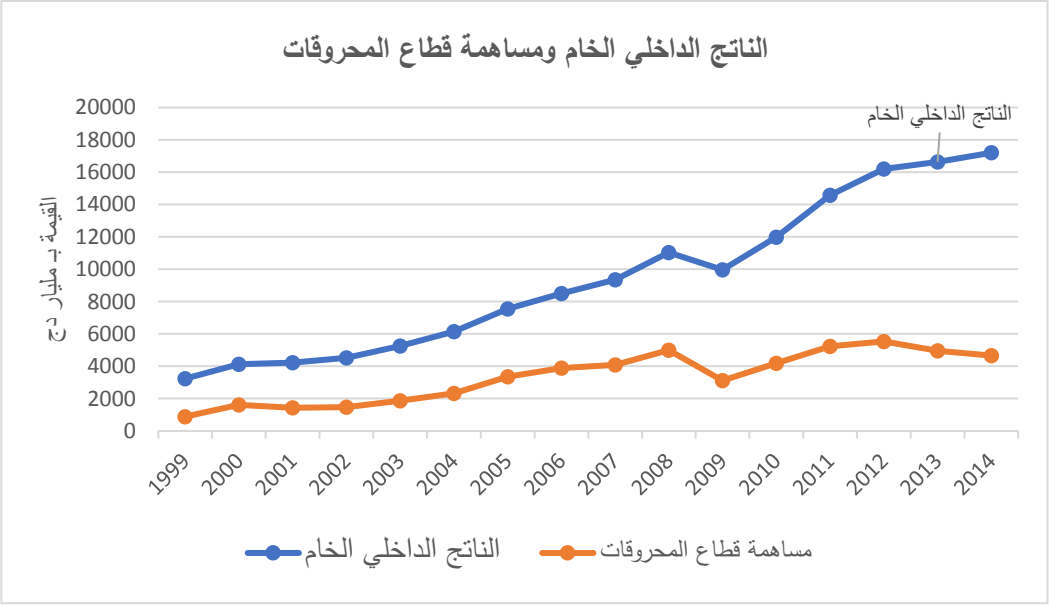

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

انعكس تطور الناتج الداخلي الخام على دخل الأفراد، حيث تضاعف مستوى الدخل المتوسط للفرد الجزائري خلال الفترة 2000-2014 أكثر من ثلاثة مرات، وانتقل من دخل متوسط قدره 1757 دولار للفرد في سنة 2000 الى دخل متوسط قدره 5466 دولار في سنة 2014.[130] وقد سمح ارتفاع متوسط الدخل الفردي بزيادة مستوى الانفاق الفردي الذي تضاعف بدوره في مدة 10 سنوات، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل الآتي، أين تضاعف مستوى الإنفاق المتوسط للفرد بين سنوات 2000 و 2011 مثلا بـ 2.3 مرة في الوسط الحضري وبـ 2.5 مرة في الوسط الريفي، وتضاعف مستوى الإنفاق المتوسط للعائلة الجزائرية لذات الفترة بـ 2.1 مرة في الوسط الحضري و بـ 2.2 مرة في الوسط الريفي.

[128] المرجع نفسه.

[129] البنك الدولي، قاعدة البيانات، موقع البنك على شبكة الانترنت: www.banquemondiale.org (تاريخ الزيارة: 2017/08/15)

[130] البنك الدولي، **قاعدة البيانات**، موقع البنك على شبكة الانترنت www.worldbank.org

الجدول رقم 21: تطور الانفاق السنوي المتوسط للفرد والعائلة بين 2000 و2011

الوحدة: د.ج

السنة / الشريحة	الإنفاق الفردي السنوي المتوسط			الإنفاق العائلي السنوي المتوسط		
	2000	2011	المعامل المضاعف	2000	2011	المعامل المضاعف
الحضري	55.718	131.231	2.3	355.353	746.585	2.1
الريفي	41.846	104.660	2.5	293.872	652.003	2.2
الوطني	49.928	122.274	2.4	331.117	716.591	2.2
الريفي/ الحضري	% 75.1	% 79.8	–	% 82.7	% 87.3	–

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر 2010-2012

ثانيا- دور عائدات قطاع المحروقات في ضبط التوازن المالي لميزان المدفوعات

يطبع العلاقات الاقتصادية والتجارية للجزائر مع الخارج اختلال كبير منذ عقود طويلة، ويكمن مصدر هذا الاختلال في اعتماد الجزائر شبه التام على مصدر وحيد هو المحروقات للحصول على العملات الأجنبية؛ في مقابل هيكل واردات متنوع وحجم متزايد من سنة لأخرى.

طالما بحثت الجزائر عن حل لهذه المشكلة، وحاولت معالجة الاختلال، غير أن كل المحاولات لم توفق في ذلك، وبقي هيكل الصادرات كما كان تقريبا، حيث المحروقات تكاد تكون المنتوج الوحيد للتصدير والعائدات المالية من تصديرها المصدر الوحيد للعملة الصعبة، وفي المقابل توسعت قاعدة السلع والخدمات المستوردة كثيرا وزاد حجم الواردات بشكل كبير أيضا.

يبين الجدول الآتي بشكل واضح كيف أن صادرات قطاع المحروقات تكاد تمثل المبلغ الإجمالي لعائدات التصدير في الجزائر، وعلى طول الفترة الممتدة بين سنتي 1992 و2015، وأنه خلال المرحلة الأولى لهذه الفترة والتي تمتد من سنة 1992 وإلى غاية 1999، وهي مرحلة تميزت بانخفاض شديد لمستوى أسعار البترول في الأسواق الدولية، كانت نسبة عائدات قطاع المحروقات الى مجموع العائدات في حدود 95 %، وأن هذه النسبة بالكاد تتغير قليلا بين سنة وأخرى، تحت تأثير تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. وتنطبق ذات الملاحظة أيضا على المرحلة الثانية الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية نهاية سنة 2014؛ مرحلة تميزت في سنواتها الأولى ببروز مؤشرات لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة الأسيوية وأزمة الانترنت، وهي المؤشرات التي ساهمت في عودة الانتعاش الى أسواق المحروقات الدولية وفي إعادة توجيه منحنى الأسعار من جديد نحو الأعلى بعد فترة طويلة من انهيار الأسعار، وتميزت بعد سنة 2004 بتحسن واضح للأسعار مع اتجاه متصاعد على العموم.[131] وقد

[131] نلفت الانتباه أن هذه الفترة شهدت انخفاضا شديدا للأسعار لكن ذلك كان لفترة قصيرة بين أواخر سنة 2008 وبدايات سنة 2009.

ساهم ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة في مضاعفة عائدات الجزائر من تصدير المحروقات، ما رفع نسبة هذه العائدات الى مجموع عائدات التصدير الى حدود 97 و98 % سنويا، وهي نسبة عالية جدا تعكس مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

الجدول رقم 22: تطور الوضعية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1992-2015

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات الكلية (FOB)	منها صادرات المحروقات	الواردات الكلية (FOB)	رصيد الميزان التجاري	رصيد الحساب الجاري
1992	11.51	**10.98**	- 08.30	03.21	01.30
1993	10.41	**09.88**	- 07.99	02.42	00.80
1994	08.89	**08.61**	- 09.15	- 00.26	- 01.84
1995	10.26	**09.73**	- 10.10	00.16	- 02.24
1996	13.22	**12.65**	- 09.09	04.13	01.25
1997	13.82	**13.18**	- 08.13	05.69	03.45
1998	10.14	**09.77**	- 08.63	01.51	- 00.91
1999	12.32	**11.91**	- 08.96	03.36	00.02
2000	21.65	**21.06**	- 09.35	12.30	08.93
2001	19.09	**18.53**	- 09.48	09.61	07.06
2002	18.71	**18.11**	- 12.01	06.70	04.37
2003	24.46	**23.99**	- 13.32	11.14	08.84
2004	32.22	**31.55**	- 17.95	14.27	11.12
2005	46.33	**45.59**	- 19.86	26.47	21.18
2006	54.74	**53.61**	- 20.68	34.06	28.95
2007	60.59	**59.61**	- 26.35	34.24	30.54
2008	78.59	**77.19**	- 37.99	40.60	34.45
2009	45.19	**44.42**	- 37.44	07.78	00.40
2010	57.09	**56.12**	- 38.89	18.21	12.15
2011	72.88	**71.66**	- 46.92	25.96	17.76
2012	71.73	**70.58**	- 51.56	20.16	12.41
2013	64.86	**63.81**	- 54.98	09.88	01.15
2014	60.12	**58.46**	- 59.67	00.46	- 09.27
2015	34.56	**33.08**	- 52.64	- 18.08	- 27.47

Sources: Banque d'Algérie, Rapport rétrospective 1992-2011 ; Banque d'Algérie, Rapport annuel 2015, Evolution économique & monétaire.

لقد صار الاعتماد شبه الكامل على عائدات المحروقات مع مرور الزمن ظاهرة مالية مزمنة وهيكلية للاقتصاد الجزائري، وأصبح تطور النشاط الاقتصادي، بما فيه نشاط الاستيراد، يتبع حركة الأسعار في الأسواق الدولية خطوة بخطوة، فيتحسن مستوى النشاط كلما كانت الأسعار مرتفعة ويتراجع المستوى كلما اتجهت الأسعار نحو الانخفاض.

يطرح الاعتماد شبه الكامل على عائدات المحروقات مشاكل كثيرة للاقتصاد الجزائري، منها مشكلة تمويل واردات السلع والخدمات المختلفة وتغطية العجز الخارجي للجزائر، خصوصا في الفترات التي تتراجع فيها عائدات التصدير بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية، لأنه دون عائدات معتبرة من تصدير المحروقات سوف لن تستطيع الجزائر مطلقا مواجهة هذه المشكلة، بالنظر إلى الفارق الكبير الموجود بين مستويات الواردات والصادرات الأخرى من غير المحروقات.

يقدم الجدول السابق أيضا صورة لنوع علاقة الارتباط الموجودة بين مستوى عائدات قطاع المحروقات والحساب الجاري، فيبرز مثلا معاناة الاقتصاد الجزائري في التسعينيات التي تسبب فيها انخفاض أسعار المحروقات، ويعكس هذه المعاناة رصيد الحساب الجاري، حيث يلاحظ أن هذا الرصيد كان سالبا في سنوات عديدة (1994، 1995، 1998)، ولم يسجل في السنوات الأخرى سوى فوائض متواضعة على العموم، وهو ما دفع الجزائر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي.

لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، تحت ضغط المديونية الخارجية، وبعد الموافقة على حزمة شروط الصندوق، تم التوقيع مع على اتفاقات إعادة الهيكلة، والتي تضمنت بنودا مالية خاصة لدعم وتحسين الوضع المالي لميزان المدفوعات، منح الصندوق بموجبها قروضا للجزائر، وهو التحسن الذي يمكن ملاحظته في رصيد الحساب الجاري للسنتين المتتاليتين 1997 و1998، حيث وبعد الحصول على هذه القروض، تحقق فائض بـ 1.25 و3.45 مليار دولار على التوالي.

في العقد الأول للألفية الجديدة ساهمت ايرادات قطاع المحروقات بشكل حاسم في دعم وضع الحساب الجاري، وتحققت فوائض مالية كبيرة في رصيد هذا الحساب وعلى طول الفترة الممتدة بين سنوات 2000 و2012، وتراوحت على سبيل المثال بين 400 مليون دولار كأدنى مستوى سنة 2009 و34.45 مليار دولار كأقصى مستوى سنة 2008.

في 2014، سجل ميزان المدفوعات أول عجز للحساب الجاري بعد 15 سنة متتالية من الفائض، برصيد سالب قدره 9.27 مليار دولار، والتحق به الحساب التجاري في 2015 برصيد سالب قدره 18.08 مليار دولار، بينما استمر الرصيد السالب للحساب الجاري للسنة الثانية على التوالي وبقيمة 27.47 مليار دولار هذه المرة، وهو مبلغ كبير يعكس حجم الخلل الذي أصاب ميزان المدفوعات، بفعل سياسة التوسع في الاستيراد في المقام الأول.

ثالثا– دور عائدات قطاع المحروقات في ضبط التوازن المالي للميزانية العامة للدولة

تتشكل إيرادات الميزانية العامة للدولة وفق التصنيف المعمول به في الجزائر من نوعين رئيسيين للجباية هما: الجباية العادية والجباية البترولية، ويمثل النوع الأخير القسم الأساسي لهذه الإيرادات. ولأهمية الجباية البترولية ومكانتها الاستثنائية في هيكل الميزانية العامة للدولة، فإن أداء هذه الأخيرة في ميدان الانفاق العمومي أصبح يتوقف على حصيلة هذه الإيرادات.

يقدم لنا الجدول الاتي صورة دقيقة عن دور وأهمية الجباية البترولية للميزانية العامة للدولة وعن مدى ارتباط حصيلة الإيرادات العامة للدولة بالجباية البترولية، حيث يلاحظ أن حصيلة هذه الأخيرة قد تجاوزت حد الثلثين في أغلب السنوات، بل وبلغت في السنوات التي شهدت ارتفاعا كبيرا لمستوى أسعار المحروقات حد الثلاثة أرباع الحجم الكلي للإيرادات.

الجدول رقم 23: أهمية إيرادات المحروقات للميزانية العامة للدولة

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	مجموع الإيرادات	منها الجباية البترولية	نسبة النمو السنوي للجباية البترولية %	الجباية النفطية/ مجموع الإيرادات %
2000	1578.1	1213.2	–	76.8
2001	1505.5	1001.4	– 17.45	66.5
2002	1603.2	1007.9	+ 00.64	62.8
2003	1966.6	1350.0	+ 33.94	68.6
2004	2229.7	1570.7	+ 16.34	70.4
2005	3082.6	2352.7	+ 49.78	76.3
2006	3639.8	2799.0	+ 18.96	76.8
2007	3687.8	2796.8	– 00.01	75.8
2008	5190.5	4088.6	+ 46.18	78.7
2009	3676.0	2412.7	– 40.98	65.6
2010	4392.9	2905.0	+ 20.40	66.1
2011	5790.1	3979.7	+ 36.94	68.7
2012	6339.3	4184.3	+ 05.14	66.0
2013	5957.5	3678.1	– 12.09	61.7
2014	5738.4	3388.4	– 07.87	59.0
2015	* 5103.1	* 2373.5	– 29.95	46.5

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2008، 2011، 2013، 2015.

* تقديرات

يلاحظ في الجدول أن إيرادات الجباية البترولية كانت في الأول تتراوح بين 1000 و 1350 مليار دينار سنويا، عندما كانت أسعار المحرقات منخفضة شيئا ما، ثم أخذت اتجاها تصاعديا واضحا بداية من عام 2004 بعد ارتفاع مستوى الأسعار، والذي تجاوزت فيه مبلغ 1500 مليار دينار، واستمر اتجاه النمو لعدة سنوات الى أن بلغ مستوى الايرادات في 2008 مبلغ 4088 مليار دينار، وهو أعلى سقف وصلت اليه، ويكاد يمثل وحده أربعة أخماس المجموع الكلي للإيرادات، لتأخذ بعد ذلك اتجاها متذبذبا ينزل في سنوات ويصعد في سنوات أخرى.

ويلاحظ في الجدول أيضا وجود علاقة طردية واضحة بين الإيرادات النفطية والايرادات الكلية، حيث يخضع مستوى هذه الأخيرة للتذبذب الحاصل في مستوى نمو الإيرادات النفطية، وعلى سبيل المثال لما بلغت الإيرادات النفطية في سنة 2008 تحت تأثير عامل الارتفاع الشديد لأسعار المحروقات في تلك السنة، أعلى مستوى لها بأكثر من 4088 مليار دج بالأسعار الجارية، وهو ما يمثل نسبة نمو مساوية لـ 200 % قياسا الى المستوى الذي كان سائدا قبل ذلك بخمس سنوات فقط، كانت الإيرادات العامة الكلية للدولة في المقابل في حدود 5190 مليار دج، ولما نزل مستوى الإيرادات النفطية في السنة الموالية في سياق الانهيار الكبير للأسعار الذي حدث في الربع الأخير لعام 2008 وخلال عام 2009 الى حدود 2400 مليار دج، وهو ما يمثل أيضا تراجعا لحجم الإيرادات بنسبة تزيد عن 40 % في غضون سنة واحدة، كان مستوى الإيرادات الكلية لميزانية الدولة في تلك السنة هو 3676 مليار دج. ومن الواضح أن مثل هذه التقلبات الشديدة تتسبب في ارتباك كبير عند التخطيط لسياسات الإنفاق العمومي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني – التحديات الأساسية في قطاع المحروقات

ما من قطاع اقتصادي إلّا وله مصاعب وتحديات، وقطاع المحروقات ليس استثناءً في ذلك، فللقطاع مصاعب وتحديات، منها ما هو قديم ومرتبط بطبيعة النشاط في القطاع، ومنها ما هو مستجد بفعل التحولات الاقتصادية والتقنية الكبيرة التي يشهدها العالم منذ بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول– التحديات الاقتصادية الأساسية لقطاع المحروقات

يواجه قطاع المحروقات العديد من التحديات الاقتصادية المتجددة، وهي تحديات نابعة من المكانة الخاصة التي يشغلها القطاع في الاقتصاد الجزائري، ومن الدور الاستثنائي المطلوب منه لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية؛ وأهم هذه التحديات ثلاثة وهي: الاستمرار في تأمين الموارد المالية الضرورية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري، والاستجابة لتطور حجم الاستهلاك المحلي سواء في القطاع العائلي أو القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات، وأخيرا المحافظة على حصص الجزائر في الأسواق الخارجية للمحروقات في ظل احتدام المنافسة الدولية.

أولا– الاستمرار في تأمين الموارد المالية الضرورية للاقتصاد الوطني

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على الخارج لتلبية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية على السواء، وفي ذات الوقت تعتبر الجباية البترولية المصدر الأساسي للخزينة العمومية لتمويل النفقات العامة للدولة، سواء في ذلك نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، ومنه فإن أي انخفاض في حجم الايرادات النفطية سيعود بالسلب على الاقتصاد الوطني.

إن التحدي الأساسي الأول لقطاع المحروقات اليوم هو في الاستمرار في أداء الدور الذي قام به دائما، وهو تأمين الموارد المالية الضرورية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، في ظل ضعف مستويات التراكم الرأسمالي ومعدلات الادخار في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تاريخيا، ومنذ التحول الهام في سوق النفط في السبعينيات وبسط الجزائر كغيرها من دول أوبك السيطرة على قطاع الإنتاج، وما تلا هذه السيطرة من ارتفاع في الأسعار وزيادة في العائدات، تكوّن في الجزائر ما يشبه فلسفة اقتصادية تقوم على فكرة " زراعة البترول لحصاد التنمية الاقتصادية"؛ حيث وفّر تدفق الريع إمكانية الاستغناء عن تلك التكلفة الاجتماعية الضرورية لكل عملية تنمية اقتصادية؛ واستنادا الى هذه الفكرة، تبنت الجزائر في تلك الفترة نموذجا للتنمية الاقتصادية يرتكز على توظيف عائدات قطاع المحروقات لتمويل برنامج التنمية الصناعية المعروف بنموذج الصناعات المصنعة، والذي كان مخططا له أن يصل الى إنشاء قاعدة صناعية تسمح على المدى الزمني الطويل بتحقيق هدف إحلال قطاع الصناعة بدلا عن قطاع المحروقات كمصدر للادخار ومحرك أساسي لعملية التنمية الاقتصادية.[132]

ومثلما لكل خيار نتائج وتبعات، فإن من المنطقي أن يتحمل الاقتصاد الجزائري تبعات الخيار والانطلاقة الخاطئة: توجيه القسم الأكبر من ريع قطاع المحروقات، ولسنوات طويلة، نحو القطاع الصناعي، وعلى حساب تنمية القطاعات الأخرى، دونما تحليل قبلي عميق لجدوى هذا الخيار، حيث ترتبت على فشل هذا النموذج التنموي تبعيةٌ اقتصادية كاملة لقطاع المحروقات، واقتصاد رهين لمستوى الأسعار في أسواق البترول الدولية.

لم تفلح كل محاولات إصلاح الخلل منذ الثمانينيات، وبقى اعتماد الاقتصاد الجزائري كاملا على قطاع المحروقات، ولا يوجد في الأفق الاقتصادي أي مؤشر لإمكانية بروز قطاع آخر يمكنه أداء الدور الذي يؤديه قطاع المحروقات اليوم، أو على الأقل إعفاء هذا الأخير ولو جزئيا من العبء الذي يتحمله، بل وثبت أنه حتى القيمة المضافة التي تستحدثها القطاعات الأخرى والجباية العادية المشتقة منها مرتبطة بشكل أو بآخر بسعر البرميل في السوق الدولية، لأن مصدر جل الاستثمار المنتج للقيمة

[132] Youcef BENABDELLAH, « Rente et industrialisation», **Confluences Méditerranée**, N°71 (2009/4), pp. 85-87

المضافة في هذه القطاعات هو الخزينة العمومية التي تستند في تغطية القسم الأكبر من نفقاتها على العائدات النفطية، وعلى سبيل المثال تقدر بعض المصادر نسبة الإنفاق الحكومي في تمويل برامج قطاع السكن والأشغال العمومية بحوالي 80 %، وهي الوضعية الحرجة التي حكمت بتجميد نشاط عدد كبير من المؤسسات العاملة في هذا القطاع في أعقاب تراجع أسعار المحروقات عام 2014.[133]

إذن التحدي الأساسي الأول في وجه قطاع المحروقات هو كيفية ضمان استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الاتجاه الحالي الذي يكرّس الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، سواء في ذلك طلب القطاع الاقتصادي أو طلب قطاع الاستهلاك، وفي ظل ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في خلق الموارد المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية، نتيجة ضعف مستويات التراكم الرأسمالي ومعدلات الادخار في هذه القطاعات.

ثانيا– تأمين حاجة الاقتصاد الوطني من الطاقة

التحدي الأساسي الثاني أمام قطاع المحروقات اليوم، كما الأمس، يكمن في ضرورة التكيف مع ظاهرة التصاعد السريع لحجم الاستهلاك الداخلي من مختلف أنواع المحروقات، والاستجابة للحاجة المتزايدة للاقتصاد الجزائري إلى الطاقة، حتى لا ترتهن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد بندرة هذه الموارد الحيوية، لأن الجزائر تشهد منذ أكثر من عقدين من الزمن وبشكل غير مسبوق، نموا سريعا لمعدلات استهلاك الطاقة، خصوصا في القطاع المنزلي وقطاعات النقل والخدمات؛ وقد انعكس ذلك على حجم الاستهلاك النهائي للطاقة الذي زاد بشكل كبير؛ وشَكَّلَ ذلك ضغطا عاليا على صانع القرار في قطاع المحروقات الذي أصبح مطالبا بالتوفيق بين متطلبات السوق الداخلية والتصدير.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ استهلاك قطاع النقل من المشتقات النفطية في 2016، أكثر من 14 مليون طن، منها 11 مليون تم انتاجها (تكريرها) محليا و3 ملايين مستوردة، محتلا بذلك المرتبة الثانية بين القطاعات المستهلكة للطاقة بـ 36 %، ولا يتقدم عليه إلّا القطاع المنزلي والخدمات بنسبة استهلاك في حدود 44 %. وعن آفاق تطور الاستهلاك يذهب أحد السيناريوهات بالنسبة لقطاع النقل، واستنادا الى المستويات الحالية لنمو الطلب على الوقود، الى حد توقع ارتفاع حجم الاستهلاك في هذا القطاع بثلاثة أضعاف كاملة في غضون عام 2030، إن لم يتم تدارك الموقف بتغيير جذري لسياسة التبذير القائمة الآن.[134]

---

[133] مقابلة للسيد إبراهيم حسناوي رئيس مجموعة حسناوي للبناء والأشغال العمومية وعضو الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين مع القناة الإذاعية على شبكة الانترنت راديو أم Radio M، برنامج " ضيف المباشر" مع الصحفي القاضي إحسان. المقابلة على الرابط:
http://www.radio-m.net/emissions/l-invite-du-direct/570-brahim-hasnaoui-d-ici-fin-2017-plusieurs-entreprises-du-domaine-du-btp-risquent-de-disparaitre

[134] Kamel Ait Cherif, « Problématique de la maitrise de la consommation des carburants & développement du GPL en Algérie », Article publié à l'adresse internet :

ويعزى ارتفاع مستوى الاستهلاك الى أسباب عديدة، على رأسها عوامل النمو السكاني والتحسن النسبي لشروط الحياة الاجتماعية، كنتيجة لتطور مستوى التنمية الاقتصادية وتحسن مستوى الدخل الفردي، والانخفاض النسبي لمستويات أسعار الطاقة في مقابل التوسع الكبير لحظيرة النقل، وعوامل أخرى متعددة كالتبذير عند استعمال الطاقة وضعف درجة الفاعلية الاقتصادية وغيرها من الأسباب.

العامل الأول البارز الذي يقف وراء ارتفاع مستوى الاستهلاك هو الزيادة السكانية، فوفق الإحصاء العام للسكن والسكان الأخير لعام 2008 فقد كان المعدل السنوي المتوسط للنمو السكاني خلال الفترة 1998–2008 في حدود 1.6 %، وبلغ عدد السكان 34.08 مليون نسمة[135]، لكن وبسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني منذ 2008، فقد زاد عدد السكان في السنوات الأخيرة بشكل سريع، وتجاوز سقف الـ 40 مليون نسمة.

العامل الآخر البارز أيضا هو الانخفاض النسبي لمستويات أسعار الطاقة الذي شجع على زيادة استهلاك الطاقة، وخصوصا المشتقات النفطية؛ فمقارنة بالأسعار السائدة على المستوى الدولي، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الآتي، فإن مستوى الأسعار السائد في الجزائر هو واحد من بين أضعف مستويات الأسعار السائدة في البلدان العربية، إذ باستثناء السعودية وليبيا فقط حيث مستويات أسعار المحروقات أدنى من مستويات الأسعار السائدة في الجزائر، فإن هذه المستويات في باقي البلدان العربية هي أعلى بكثير، بما في ذلك البلدان المجاورة – باستثناء ليبيا طبعا–؛ وعلى سبيل المثال يقدر سعر البنزين في تونس بثلاثة أضعاف سعره في الجزائر (ما يعادل 0.31 دولار للتر في الجزائر و0.82 للتر في تونس)، وخمسة أضعاف في المغرب (ما يعادل بالدرهم 1.07 دولار للتر في المغرب).

إذا كان انخفاض سعر المشتقات النفطية في السعودية وليبيا مفهوما، بالنظر أولا الى حجم الاحتياطات النفطية الضخمة الموجودة في البلدين، وخصوصا السعودية، حيث تكفي الاحتياطات المؤكدة الموجودة فيها بالمستويات الحالية للإنتاج لأكثر من 100 سنة، وبالنظر ثانيا الى تواضع عدد سكان البلدين، خصوصا ليبيا التي لا يتجاوز عدد سكانها 6.5 مليون نسمة في سنة 2015، أي أقل من عدد سكان الجزائر المقدر بأكثر من 40 مليون بـ 7 مرات تقريبا، وفي المقابل تمتلك ليبيا احتياطات مؤكدة في حدود أربعة أضعاف كاملة احتياطات الجزائر.[136] وإذا كان ارتفاع مستوى الأسعار في البلدان الأخرى كتونس ومصر والمغرب والأردن مثلا مفهوما تقريبا وحتى مبررا أيضا بالنظر الى تواضع مستويات الاحتياطي في تونس ومصر والانعدام شبه الكلي في المغرب والأردن الذي يدفع الى الاعتماد الكامل على الخام المستورد؛ فإنَّ غير المفهوم هو مستويات الأسعار الداخلية المطبقة في الجزائر، والتي

https://www.algerie-eco.com/2018/01/14/problematique-de-maitrise-de-consommation-carburants-developpement-gpl-algerie.

[135] ONS (Office national des statistiques), **Annuaire statistique de l'Algérie**, Edition 2014, Vol. N° 30, P. 43.
[136] OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2017 (Vienna: Opec, 2017), p. 16.

لا تستند إلى أي منطق اقتصادي، حيث لا مستوى الاحتياطات المؤكدة يشجع على تطبيق هذه الأسعار، حيث يعتبر مستوى الاحتياطي في الجزائر متواضعا جدا (12.2 مليار برميل)، ولا عدد سكان البلد، حيث العدد الحالي كبير أصلا، وهو ينمو بمعدلات كبيرة منذ عقد من الزمن تقريبا بسبب ظاهرة " الاستدراك السكاني" التي تعقب في العادة الأزمات الأمنية والسياسية الكبيرة، وتبشر بتطور حجم الطلب الداخلي بشكل كبير.

الجدول رقم 24: الأسعار المحلية لمشتقات النفط (بنزين نوع 95 أوكتين، زيت الغاز أو الديزل) سنة 2016

دولار أمريكي / لتر

البلد	البنزين	زيت الغاز	البلد	البنزين	زيت الغاز	البلد	البنزين	زيت الغاز
الجزائر	0.31	0.19	المغرب	1.07	0.93	الامارات	0.45	0.47
السعودية	0.24	1.12	تونس	0.82	0.71	الأردن	1.02	0.60
ليبيا	0.11	0.11	مصر	0.85	0.32	العراق	0.64	0.34

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي 2016.

إن مواصلة تزويد الاقتصاد الجزائري اليوم، بكل ما يحتاج اليه من موارد الطاقة، والعمل، ومنذ الآن، من أجل تأمين وفرة هذه الموارد في المستقبل لَهي أصلاً عملية في غاية الصعوبة حاليا، ولسَوْفَ تُصبح أكثر تعقيدا في العقود القادمة لأن الجهد المالي والاستثماري المطلوب سيكون أكثر ضخامة، خصوصا اذا ما استمر نموذج الاستهلاك الحالي، وذلك بالنظر الى مؤشرات عديدة، ومنها على وجه خاص مؤشر تجديد الاحتياطات، أين أصبحت، ومنذ عدة سنوات، الاحتياطات الجديدة المكتشفة لا تغطي الاحتياطات المستهلكة الاّ في حدود الثلث، أي في مقابل كل 3 براميل مستهلكة يتم اكتشاف برميل واحد جديد فقط.

بناء على ما سبق، يتضح أن أول عمل مطلوب يمكن القيام به لمواجهة تضخم الطلب الداخلي على المحروقات هي مراجعة نموذج استهلاك الطاقة الحالي مراجعة عميقة وجذرية، لتصحيح الاختلالات الموجودة فيه، وحمل المستهلك الجزائري، فردا أو مؤسسة، على تغيير سلوكه الاستهلاكي؛ كما يتضح، من جهة أخرى، أن مراجعة نموذج استهلاك الطاقة الحالي في الجزائر هي عملية مستعجلة، لأنه كلما تأخر تنفيذ العملية، كلما كان ذلك على حساب حصة التصدير، وهو ما سيخلق متاعب مالية كبيرة للجزائر في المستقبل.

إذن ما دام النموذج الحالي لاستهلاك الطاقة أصبح لا يتلاءم تماما مع طبيعة التحديات التي سوف تواجهها الجزائر في المستقبل في ميدان التزود بالطاقة، واستمراره سوف يرهن، لا محالة، استمرار مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الضرورة تقتضي الإسراع في تفعيل إجراءات تغيير هذا النموذج، واستبداله بنموذج استهلاك جديد يتجنب العيوب الأساسية للنموذج السابق، والتي أهمها:

- ضعف درجة الفعالية الطاقيّة Efficacité énergétique
- ارتفاع معدلات التبذير بسبب انخفاض مستوى التكاليف والأسعار.
- انخفاض تمثيل إنتاج الطاقات البديلة المتجددة في الحجم الكلي لإنتاج الطاقة (1%).

خلاصة القول هو أن نموذج استهلاك الطاقة المطلوب هو ذلك النموذج الذي يقوم على اختيار أفضل توليفة لمصادر الطاقة المختلفة، تستجيب للحاجيات الضرورية وتضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. والمدخلات الأساسية في هذا النموذج من غير الحاجيات الطاقيّة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هي النمو الديموغرافي والاحتياطات المتوفرة من كل مصدر.[137]

ثالثا– المحافظة على الأسواق الخارجية التقليدية وفتح أسواق خارجية جديدة

التحدي الثالث الكبير الذي يواجه الجزائر حاليا هو تحدي المحافظة على الأسواق الخارجية التقليدية وفتح أسواق خارجية جديدة، خصوصا في سياق دولي يميزه تراجع مستويات الطلب والاستهلاك في السوق التقليدية للجزائر، والتي هي السوق الأوروبية، بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي في بلدان هذه السوق، قياسا لمعدلات النمو في الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا مثلا، وبسبب تصاعد حدة المنافسة بعد التحولات الكبيرة في أنماط وأشكال التسويق في الأسواق الدولية وبروز فاعلين جدد.

إن مشكلة المحافظة على الأسواق الخارجية التقليدية بالنسبة للجزائر هي مطروحة بشكل خاص في قطاع الغاز الطبيعي، بسبب التحولات الكبيرة في هيكل السوق الدولية للغاز، والتي كانت الى وقت قريب مختلفة عن هيكل سوق البترول اختلافا جذريا، إذ فيما سوق البترول هي سوق عالمية واحدة، فإن سوق الغاز الطبيعي، ولأسباب تقنية بحتة، تتشكل في حقيقة الأمر من ثلاثة أسواق استهلاك رئيسية منفصلة عن بعضها البعض، وهذه الأسواق هي: سوق أمريكا الشمالية والسوق الأوروبية وسوق جنوب شرق آسيا، وكل واحدة من هذه الأسواق تعتمد على مصادر تموين موجودة في محيطها القريب.

كانت هذه هي المعادلة القائمة في سوق الغاز الطبيعي الى وقت قريب، والتي في ظلها، كانت السوق الرئيسية والطبيعية للغاز الجزائري، خصوصا المسوق منه عبر الأنابيب، هي السوق الأوروبية القريبة جغرافيا، في غياب فرص حقيقية لتسويق الغاز الطبيعي الجزائري جنوبا، أي في القارة الافريقية، لأسباب لها علاقة بضعف مستوى النمو الاقتصادي لبلدان هذه القارة، ولوجود منافس قوي هو الغاز النيجيري القريب من الأسواق الأفريقية الواعدة (سوق غرب افريقيا مثلا)، وكانت كميات هامة من الغاز الطبيعي السائل المسوق عبر الناقلات توجه نحو السوق الأمريكية، قبل أن تتغير المعادلة تحت تأثير

[137] Tewfik HASNI, Transition énergétique : « **Pour une approche systémique de la Sécurité énergétique** », communication publiée sur le site internet du FCE (Forum des Chefs d'Entreprises) dont l'adresse est : http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2016/11/presentation-du-2eme-volet-energie-renouvelable-de-letude-par-tewfik-hasni-consultant.pdf.

التحولات الكبيرة في صناعة الغاز الطبيعي، وهو التغير الذي أصبح يهدد بشكل جدّي حصص الجزائر في هذه الأسواق، والسوق الأوروبية على وجه الخصوص.

إن مصدر التهديد الرئيسي الجديد لتسويق الغاز الطبيعي الجزائري في أوروبا هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشهد منذ نهايات العقد الأول للألفية الجديدة تقريبا، ثورة حقيقية في طرق استغلال بعض أنواع الغاز الطبيعي غير التقليدي، وخصوصا الغاز الصخري؛ وهذه الثورة التي تستند الى التطور التكنولوجي الكبير للولايات المتحدة لا يستبعد أن تؤدي في المستقبل القريب الى إحداث تحول هام في هيكل سوق الغاز الطبيعي، لأن الهدف المحدد لها حاليا هو اسقاط كل الحواجز والحدود القائمة بين الأسواق التقليدية الثلاثة للغاز الطبيعي، وتعتبر السوق الأوروبية على رأس الأسواق المستهدفة من قبل الغاز الأمريكي.

تخطط الولايات المتحدة للنفاذ الى السوق الأوروبية للغاز الطبيعي الواعدة ومزاحمة الممونين التقليديين لهذه السوق عبر تطوير صناعة الغاز الطبيعي السائل GNL، ولهذا الغرض أطلقت منذ 2010 تقريبا أكثر من 20 مشروعا لتسييل الغاز موجهة للتصدير، وتذهب بعض التوقعات أن الولايات المتحدة ستكون في أفق 2020–2025 قادرة على تصدير ما قدره بين 60 إلى 70 مليون طن من الغاز الطبيعي السائل، أي نحو ضعف حجم صادرات الجزائر، وهذا يعني أن الغاز الطبيعي الأمريكي لا يهدد بغلق السوق الأمريكية الكبيرة نهائيا في وجه صادرات الغاز الجزائري السائل وفقط، والتي هي عمليا مغلقة منذ مدة، بسبب تطور صادرات الغاز السائل من بعض البلدان الأخرى كقطر ونيجيريا وأستراليا وماليزيا، وإنما أصبح يهدد بالاستحواذ على قسم كبير من حصة الجزائر في السوق الأوروبية.[138]

ليس الغاز الأمريكي هو المنافس الوحيد المحتمل للغاز الجزائري، وإنما هناك أيضا المنافسين القدماء كروسيا التي تتبنى حاليا سياسية تجارية هجومية، والمنافسين الجدد الآخرين الذين برزوا في سوق الغاز الطبيعي في العقد الأخير كقطر ونيجيريا، فضلا عن إمكانية بروز منافسين محتملين آخرين من منطقة شرق المتوسط بعد الانتهاء من أشغال تطوير الاكتشافات الغازية العديدة التي تحققت في هذه المنطقة، وعلى سبيل المثال تحقق اكتشاف غير مسبوق في حوض البحر المتوسط لحقل غاز ضخم ـ حقل ظهر ـ في عرض المياه الإقليمية لمصر سنة 2015 من قبل شركة ايني الإيطالية، وتقدر احتياطات هذا الحقل بحوالي 30 تريليون قدم مكعب، أو ما يساوي 850 مليار م^3، وقد استفادت الشركة بالشراكة مع شركتين أخريين من عقد امتياز لاستغلال الحقل على مدى زمني طويل، ومن المعلوم أن إيطاليا هي الزبون الأول للجزائر في ميدان الغاز.[139]

[138] Nordine AIT LAOUSSINE, ex-PDG de Sonatrach ; Interview réalisée par Khedidja Baba-Ahmed pour le Soir d'Algérie, N° 6741 du 13/12/2012.
[139] https://www.albawaba.com

رابعا– المحافظة على تنافسية القطاع في مجال جذب الاستثمارات الخارجية

إن المحافظة على تنافسية القطاع تحتاج في أول ما تحتاج الى قراءة صحيحة للواقع الدولي القائم حاليا في مختلف أسواق المحروقات وإلى رؤية استشرافية لتطور السياق الدولي، لبناء استراتيجية واقعية لتطوير القطاع تستند الى معطيات موضوعية وتصميم سياسة قطاعية متوازنة توفق بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي الضروري لنمو قطاع المحروقات، والذي هو شرط أساسي للمحافظة على التنافسية الخارجية للقطاع بالنظر الى الدور المهم للشركات الجنبية في تأمين بعض الأسواق من جهة، وبين ضرورة حفظ الثروة الوطنية، والتي هي ثروة ناضبة من جهة ثانية.

يمكن أن نستنتج بناء على ما سبق أن الانفتاح الاقتصادي الصحيح هو ذلك الذي يقتضي حُسن اختيار الشركات الأجنبية التي بإمكانها المساعدة بما تملكه من خبرة متراكمة وشبكات تجارية واسعة في تصريف الإنتاج الجزائري في الأسواق الخارجية وفي المحافظة على تنافسية الجزائر في هذا السياق الدولي المتحول باستمرار.

المطلب الثاني – التحديات الأساسية الأخرى لقطاع المحروقات

يواجه قطاع المحروقات، فضلا على التحديات الاقتصادية، تحديات أخرى في عدد من الميادين، منها الميدان التقني وميادين البيئة والحوكمة الاقتصادية.

أولا– تحديات الحوكمة الإدارية

إن نظام الإدارة والتسيير الاقتصادي، أو ما يعرف اليوم بنظام الحوكمة الاقتصادية، في أي بلد وفي أي قطاع، هو العنصر الأساسي الذي يحكم بنجاح أو فشل أي استراتيجية اقتصادية، ولا يستطيع البلد أو القطاع مواجهة التحديات المختلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية، ما لم يكن مجهزا بإدارة على درجة عالية من التنظيم والفاعلية، وما لم تكن مؤسساته الاقتصادية مؤهلة بشكل جيد.

عرّفت هيئة الأمم المتحدة الحوكمة على أنها « واقعة ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات» ، وذكرت « أن من خصائص الحوكمة المشاركة والشفافية والمسؤولية، حتى تكون فاعلة وعادلة وتنحو نحو الشرعية أيضا. وأنه في ظل الحوكمة الجيدة، تبنى الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على إجماع عريض في وسط المجتمع، وتكون أصوات الفقراء والمهمشين مسموعة لدى الحكام المكلفين بالتصرف في الموارد المخصصة للتنمية».[140]

[140] CNUCED, Op. Cit., p. 17.

يتبين من التعريف الوارد أعلاه أن مسألة الحوكمة ليست بسيطة، وأنها تقتضي اجتماع وتقاطع عناصر عديدة كالشفافية والمشاركة، وعليه ستبقى الحوكمة الجيدة وبصورة دائمة واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر، خصوصا في ظل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبناء على فكرة أن الحوكمة الجيدة هي في المقام الأول دالة في نوعية المؤسسات الإدارية القائمة في البلد، وفي قدرة هذه المؤسسات على ضبط نشاط الشركات العاملة في قطاع المحروقات ومراقبتها[141]، فإن هذه الحوكمة الجيدة تستدعي إعادة تأهيل شاملة لإدارة الدولة ولمؤسسات القطاع الاقتصادي، وعلى رأسها سوناطراك، لمواجهة ضغوط محيط دولي متحول باستمرار.

لا يمكن تصور تحقق التنمية الاقتصادية في قطاع المحروقات في غياب استراتيجية واضحة المعالم ومتماسكة لتطوير القطاع، ولا يمكن أيضا تصور إمكانية بناء هذه الاستراتيجية في غياب نظام جيد للحوكمة الاقتصادية؛ ما يعني في المحصلة أن الحوكمة الجيدة هي شرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاع، وأنه في غيابها لن يقف الأثر السلبي لذلك عند عدم تحقق التنمية وفقط، وإنما سوف يكون لذلك آثار سلبية كثيرة وأخطار متعددة على القطاع، وأولها خطر انتشار الفساد الذي يصحب انعدام الشفافية في إدارة قطاعات حساسة بأهمية قطاع البترول والغاز، والذي تكون نتيجته عدم التوزيع العادل للعائدات وحتى عدم ظهور أي أثر للمزايا الكامنة لاستغلال ثروات البترول والغاز.

ثانيا – التحديات التقنية

تأتي التحديات التقنية على رأس التحديات التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر، وهي كثيرة ومتنوعة، فهناك مثلا تحدي رفع حجم الاحتياطات بتحسين الشروط التقنية للاستكشاف، وتحدي رفع حجم الإنتاج بتحسين معدلات الاسترجاع وغيرها كثير من التحديات. وإذا كان رفع هذه التحديات التقنية يستوجب الاستعانة بالخبرات الأجنبية، سواء في إطار الشراكة أو المناولة، فإن ذلك لا يعفي سوناطراك وفروعها من ضرورة تطوير امكانياتها التقنية وتأهيل وتعبئة مواردها البشرية لضمان التحكم تقنيا في المشاريع والمتابعة والاشراف الجيد عليها.

واحد من التحديات التقنية الأساسية في قطاع الإنتاج على سبيل المثال هو رفع مستوى إنتاج حقل حاسي مسعود الذي ينتج حاليا حوالي 400 ألف برميل يوميا، ويمكن تقنيا على رأي الخبراء أن يصل إنتاجه إلى ضعف هذه الكمية باستعمال التكنولوجيات والتقنيات الجديدة للإنتاج؛ ولتحقيق هذا الهدف يحتاج الى تنفيذ برنامج تطوير يتضمن حفر عدد كبير من الآبار الأفقية مع ضمان الصيانة الدائمة لها، فضلا عن تجهيز الحقل بوسائل إضافية للنقل والمعالجة في عين المكان.[142]

[141] Ibid, p. 17.
[142] Abdelaziz KRISSAT, ex-PDG de Alfor et de l'ENTP (Entreprise nationale des travaux aux puits) ; Interview réalisée par Youcef SELLAMI pour le quotidien Liberté, N° 6547 du 26/02/2014.

ثالثا – التحديات السياسية: أمن الطاقة والمحافظة على الثروة

يرتقب أن تواجه الجزائر، وعلى غرار جل البلدان، تحديا سياسيا كبيرا في المستقبل، يتمثل في تحدي الأمن الطاقوي Sécurité énergétique، أي تحدي تأمين حاجة الاقتصاد الوطني من مختلف مصادر الطاقة، خصوصا في غياب مورد مالي قار يضمن تأمين هذه الحاجة من الخارج على الأقل.

لقد كانت الجزائر إلى وقت قريب، بعيدة كل البعد عن هاجس أمن الطاقة السائد في معظم بلدان العالم، وذلك بفضل ما لها من ثروة نفطية وغازية معتبرة، غير أن اعتماد سياسة إنتاج تقوم على الاستغلال الكثيف للاحتياطات في العقدين الأخيرين جعل الجزائر تقترب أكثر من دائرة البلدان المهددة في أمنها الطاقوي.

إن تبنّي أي بلد لسياسة تقوم على الاستغلال الكثيف للاحتياطات، دون أن تكون له القدرة على تجديد ما تم إنتاجه بواسطة الاكتشافات الجديدة، سوف يرهن مستقبل هذا البلد لا محالة، وهكذا هو حال وضع استغلال المحروقات في الجزائر تقريبا؛ ومنه فإن الاستمرار في السياسة الحالية القائمة على الاستغلال الكثيف للاحتياطات، سوف يعرض الاقتصاد الجزائري لمخاطر كبيرة على المدى المتوسط والطويل، لأن أحجام الاحتياطات الجزائرية من المحروقات، وخصوصا البترول، هي أحجام متواضعة، عند النظر اليها من زاوية المقاييس الدولية للاستهلاك، ومقارنتها باحتياطات البلدان الأخرى، حيث تقدر احتياطات الغاز الطبيعي بحوالي 4500 مليار م^3، وتقدر احتياطات البترول (تشمل الخام والمكثفات وغاز البترول السائل GPL)، بنحو 2.5 مليار طن مكافئ بترول، منها حوالى 65 % مؤكدة والباقي موزع بين المحتملة والممكنة والموارد التي لم يقع تطويرها بعد.[143]

وبناءً على ما سبق، فإن ما هو مطلوب تنفيذه في قطاع المحروقات، وبسرعة، هو إعادة النظر في النموذج الحالي للإنتاج بصورة جذرية، لأنّ أمن الطاقة في الجزائر مرتبط به.

إنّ أمن الطاقة في الجزائر، والذي يعني في أحد أبعاده ضمان تزود الاقتصاد الجزائري بالطاقة الى أقصى نقطة زمنية ممكنة في المستقبل، هو مسؤولية سياسية، ويُسأل عنها رجال السياسة القائمون على رسم السياسات العامة في كل ميادين الطاقة عموما، قبل أن يكون مسؤولية اقتصادية ويسأل عنها القائمون على إدارة قطاعات الطاقة، وخصوصا قطاع المحروقات.

اذا كان المطلوب من الاقتصاديين والمشرفين بشكل مباشر على إدارة قطاع المحروقات هو الابتعاد عن سياسة استنزاف المحروقات وتثمين هذه الثروة الطبيعية الناضبة والريعية على مدى زمني طويل، فإنّ المطلوب من السياسيين والواجب على المؤسسات السياسية في هذا الشأن هو تخطيط ووضع

[143] Abdelmadjid ATTAR, 1er colloque international sur les hydrocarbures : l'énergie et l'environnement, « L'Algérie face aux grands défis énergétiques du 3ème Millénaire », Université de Ouargla (Nov. 2014).

سياسات اقتصادية تستوفي شروط الاستغلال الرشيد للاحتياطات وتأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر المحتملة التي قد تهدد أمن البلد الطاقوي، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، وهذا هو الأساس، تهيئة شروط الانتقال الطاقوي لأنه الشرط المطلوب لضمان أمن الطاقة في الجزائر لأطول فترة ممكنة؛ والمقصود بمفهوم الانتقال الطاقوى هو تقليص درجة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، ورفع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في ميزانية استهلاك الطاقة، بالشكل الذي يسمح بتحقيق نوع من التوازن في استعمال مختلف المصادر، وكل ذلك مع مراعاة اعتبارات التكلفة وحماية البيئة، حيث من غير المعقول مثلا أن يبقى تمثيل الطاقات المتجددة في ميزانية استهلاك الطاقة في حدود 1 % فقط.[144]

البعد الآخر لأمن الطاقة هو حماية ثروة المحروقات من أطماع القوى الاقتصادية العظمى والشركات الاحتكارية الكبيرة، حيث يرتقب في ظل الاستنزاف الحالي للموارد على المستوى الدولي، أن تزيد الضغوط أكثر على البلدان المالكة لهذه الاحتياطات بدعوى أن حركة الاقتصاد العالمي مرتبطة بهذه الموارد، وأن المحروقات سلع استراتيجية مهمة لا يمكن تركها هكذا في يد بلدان لا تقدر حاجة الاقتصاد العالمي اليها.

المؤكد اليوم هو أن القوى الاقتصادية العظمى سوف لن تقبل بأن يخضع نموها الاقتصادي لإرادة البلدان المالكة للاحتياطات، وأنها سوف تسعى بكل وسائل الضغط لحمل هذه البلدان على تطبيق السياسات التي تقوم برسمها في مخابرها الاقتصادية الخاصة، وفق ما يخدم مصالحها ودونما اعتبار لمصالح البلدان المالكة؛ ومن هنا تبرز أهمية العمل الجماعي والتنسيق مع البلدان الأخرى المالكة للاحتياطات، خصوصا بلدان أوبك، لمواجهة مختلف الضغوط المنتظرة، ومنها الضغط لفتح قطاع المحروقات على مصراعيه أمام الشركات الدولية الانتهازية.

وفي تقدير الباحث، فإن أكثر ما يحكم السياسة العامة المنتهجة في قطاع المحروقات، وخصوصا منذ سن قانون المحروقات لعام 2005، هو الاعتبارات الآنية، وهي اعتبارات مالية وسياسية صرفة؛ وأن هذه السياسة تفتقد إلى تلك الرؤية الاستراتيجية التي تستشرف تطور الواقع الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي، وهي الآن تسير في اتجاه معاكس لما يجري ويتفاعل في المحيط الدولي ومناقض لمصلحة الجزائر على المدى الطويل، والدليل على ذلك هو أنه لا يوجد أي بلد، على الأقل في منظمة أوبك من غير اندونيسيا، بادر الى سن قانون مماثل للقانون المذكور أعلاه، وحتى اندونيسيا لم تفتح قطاعها النفطي إلّا اضطرارا، وبعد أن بلغت مديونيتها الخارجية حجما لا يطاق، وقد أصبحت بعد ذلك، ولو لفترة محدودة، بلدا مستوردا للبترول بعد أن كانت بلدا مصدرا له.

[144] Ibid.

المبحث الثالث– خصائص قطاع المحروقات في الجزائر

يمتلك قطاع المحروقات في الجزائر مقومات طبيعية واقتصادية كثيرة تؤهله للنهوض وتحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة، لكن في ذات الوقت تعترضه عوائق وحواجز عديدة تحول بينه وبين تحقيق هذه الأهداف. فما هي هذه المقومات؟ وما هي هذه العوائق؟

المطلب الأول– مقومات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات

إن لقطاع المحروقات في الجزائر مجموعة من المقومات في شكل مزايا ومؤهلات طبيعية واقتصادية تمنحه القدرة على النمو الاقتصادي والمنافسة في الأسواق الدولية، سواء لتسويق منتجاته أو لجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر. وأهم هذه المقومات ما يلي:

أولا – المؤهلات الطبيعية لقطاع المحروقات

إن أهم المؤهلات الطبيعية المميزة لقطاع المحروقات في الجزائر ما يلي:

1) المجال المنجمي الواسع والضعيف الاستكشاف

تتوفر الجزائر على مجال منجمي واسع يتربع على مساحة تزيد عن 1.5 مليون كلم^2، ويتألف من مجموعة أحواض رسوبية موزعة على كامل مناطق التراب الجزائري، وهو غير مستكشف تماما في قسم كبير منه، أما في القسم الباقي الذي جرت فيه أعمال الاستكشاف، فإنه وباستثناء منطقة واحدة تقريبا، يعتبر فيها معدل الاستكشاف مقبولا الى حد معين، لأنه ليس بعيد عن المؤشرات الدولية، فإن معدل الاستكشاف في المناطق الأخرى يبقى ضعيفا الى حد بعيد.

2) نوعية الخام الجيدة

إن الميزة الثانية لقطاع المحروقات في الجزائر هي النوعية الجيدة للخام الجزائري. والمعروف، في عالم البترول، هو أنّ الخام أنواعٌ كثيرة وليس نوعا واحدا، وعدد الخامات أو النوعيات في العالم يكاد يكون بعددِ الحقول، بل وحتى بعدد الآبار المنتجة، والسبب في ذلك هو أنّ لكُلِّ حقلٍ بترولي تقريبا معطيات وتاريخ جيولوجي خاص به، يختلف عن المعطيات والتاريخ الجيولوجي للحقول الأخرى.

ويُصنَف الخام الجزائري، المعروف باسم خام صحراء بلاند أو مزيج خام الصحراء،[145] كواحد من أجود أنواع الخام في العالم، بناء على المواصفات الجيدة التي يتمتع بها، فهو من النوع الخفيف، ودرجة اللزوجة فيه مساوية لـ 44 API، وهذه الخاصية تضعه في خانة الخامات الأكثر طلبا في الأسواق الدولية، لأن هذا النوع من الخامات يكون الطلب عليه أساسا من أجل الحصول على السوائل الخفيفة لقطاع

[145] الخام الجزائري هو مزيج مركب من الخامات المستخرجة من مجموع الحقول الموجودة في الصحراء.

النقل، لاحتوائه نسبة عالية من المكونات الخفيفة، وهو من جهة ثانية من النوع الحلو وبمحتوى كبريتي ضعيف في حدود 0.2 % من الوزن الكلي لبرميل الخام في المتوسط، وتنزل هذه النسبة في بعض الحقول الى 0.09 %،[146] وهذا النوع من الخام مطلوب بكثرة في معامل التكرير لسهولة تكريره.

الشكل رقم 12: المردودية بعد التكرير (التقطيعات) للخام الجزائري وعدد آخر من الخامات

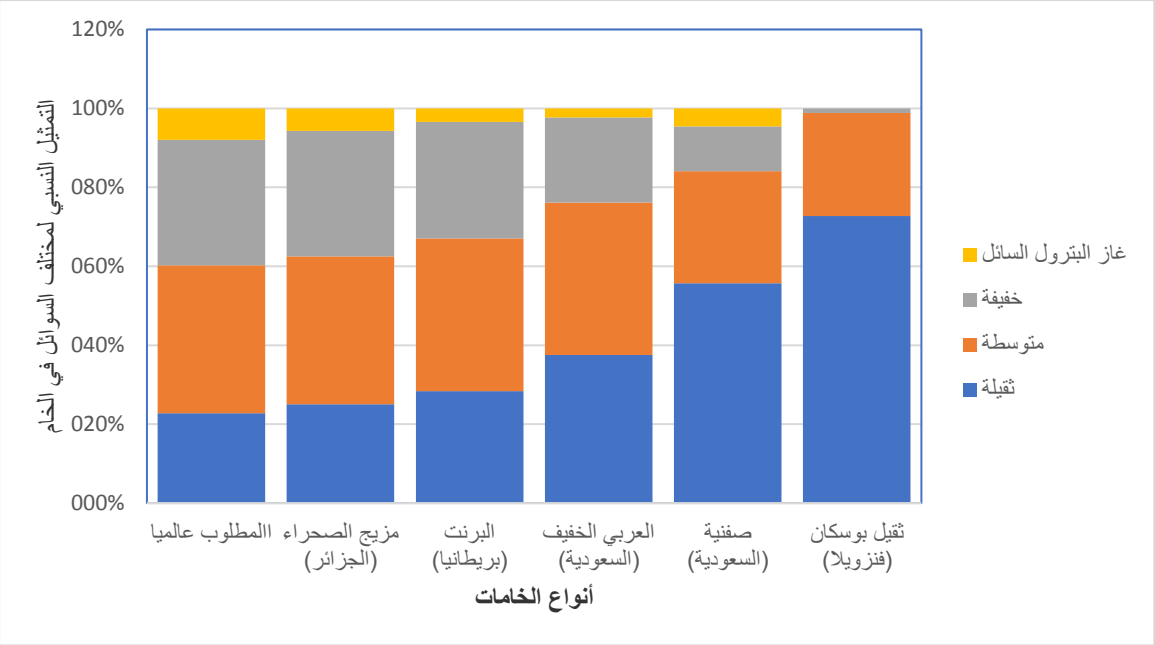

الكثافة	0.995	0.893	0.855	0.837	0.806
درجة API	10.7	27	34	37.5	44
الكبريت *	5.27	2.8	1.7	0.3	0.2

* المحتوى الكبريتي بـ % من الوزن

** النسب الخاصة بتوزيع كل نوع من الخام هي نسب تقديرية، قام الباحث بحسابها بطريقة قياس أطوال كل الأجزاء المكونة لكل عمود في الجدول الأصلي.

المصدر: بيانات المعهد الفرنسي للبترول نقلا عن تقرير لمجلس التحليل الاقتصادي الفرنسي بعنوان "Le prix du pétrole " صادر في شهر ماي 2001، تحت إشراف الأستاذ جوال موريس وبمشاركة نخبة من الاقتصاديين. التقرير منشور على موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على العنوان التالي:

http://www.iaea.org/inis/collection/NCLCollectionStore/_Public/34/055/34055027.pdf

إذا كان الخام الجزائري حاليا يستمد أهميته في الأسواق الدولية من نوعيته الممتازة كخام خفيف سهل التكرير ويحتوي نسبة عالية من المشتقات الخفيفة، وضعيف من حيث المحتوى الكبريتي، فإن هذه الأهمية، في تقديرنا، سوف تتعزز أكثر في المستقبل، بسبب ثلاثة عوامل على الأقل:

- ❖ نموذج الاستهلاك العالمي الحالي وتركيبة الطلب القطاعي الحالية على البترول في الأسواق الدولية، حيث تمثل المشتقات النفطية الخفيفة الموجهة لقطاع النقل القسم الأكبر من الاستهلاك. بل إن التوقعات الحالية تشير الى إن قطاع النقل سوف يتدعم موقعه أكثر في المستقبل، مسنودا في ذلك بزيادة الطلب في الدول الصاعدة، وخصوصا الصين.

[146] Belgacem TAHCHI, « Les ressources de l'Algérie », **Outre-Terre : revue européenne de géopolitique**, N° 47 (Février 2016), pp. 152-164.

❖ ضعف تمثيل نوع الخام الخفيف في التركيبة الحالية لهيكل الاحتياطات العالمية، حيث لا يمثل سوى ربع الاحتياطي العالمي فقط، فيما باقي الاحتياطات تتكون من النوعين المتوسط والثقيل.

الجدول رقم 25: التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.

النوع	درجة API	النسبة %	يتركز في :
الخفيف	أكبر من 31.1°	% 25	الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أوروبا
المتوسط	بين 22.3° و 31.1°	% 65	الشرق الأوسط خاصة
الثقيل	بين 10° و 22.3°	% 10	أمريكا اللاتينية خاصة

Source: site internet www.unctad.org

❖ تصاعد دور المنظمات والحركات المدافعة عن البيئة، وتنامي المطالب والوعي البيئي عبر العالم، وهو ما يشجع نوع الخام الحلو على حساب الخام الحامض، لأن تكرير هذا الأخير يحتاج الى أعمال تكرير إضافية مكلفة، علما أن نوع الخام الحلو لا يمثل في التركيبة الحالية لهيكل الاحتياطات العالمية سوى 40 %، فيما الخام الحامض يمثل 60 %، وقد تصل هذه النسبة الأخيرة الى حدود 80 % بحساب الاحتياطات غير المستغلة.

3) التركيبة الجيولوجية غير المعقدة للقسم الأكبر من المجال المنجمي

يعرف عن المجال المنجمي الجزائري التنوع والاختلاف، سواء من حيث الطبيعة الجغرافية أو من حيث التركيبة الجيولوجية؛ فهو متنوع جغرافيا لأن الأحواض الرسوبية التي يتشكل منها تقع في مناطق جغرافية متباينة: المنطقة الصحراوية المفتوحة والمنطقة التلية ذات الطبيعة الجبلية الوعرة ومنطقة الجرف البحري الساحلية؛ وهو مختلف جيولوجيا، حيث التركيبة الجيولوجية للمنطقة الصحراوية وهي التي تمثل القسم الأكبر لهذا المجال غير التركيبة الجيولوجية لمناطق التل والجرف البحري، ففيما تعتبر تركيبة المنطقة الصحراوية غير معقدة على العموم، فإن تركيبة المناطق الأخرى معقدة بشكل كبير، ويعود ذلك لاختلاف في تاريخ التكوين الجيولوجي للأرض.

يترتب عن اختلاف الخصائص الجغرافية والجيولوجية للمناطق اختلاف في شروط الاستكشاف والاستغلال، ومنه اختلاف في تكاليف الاستثمار بالزيادة أو النقصان، وعليه تتحول هذه الخصائص الى عوامل جذب أو طرد للاستثمارات الأجنبية حسب الحالة، لأنها إما ستكون سببا في زيادة التكاليف أو سببا في تخفيضها. وفي هذا تتمتع الجزائر بمزية استثنائية وهي أن القسم الأساسي الأكبر من مجالها المنجمي يقع في المنطقة الصحراوية السهلة.

4) وفرة الماء في المناطق الصحراوية

يحتاج استغلال المحروقات، خصوصا إنتاج البترول، عند الانتقال الى مرحلة الاسترجاع المعزز الى استعمال كميات كبيرة من الماء لزيادة الضغط في الآبار وتحسين معدل الاسترجاع؛ ودون كمية كافية من الماء تصبح شروط الاستغلال صعبة ومكلفة، وقد تؤدي الى توقف عملية الإنتاج نهائيا؛ وعليه، فإن وفرة الماء في منطقة الإنتاج هو عامل اساسي لتحسين جاذبية وتنافسية قطاع المحروقات.

إن ميزة المنطقة الصحراوية للجزائر، وهي المنطقة الأساسية لإنتاج المحروقات الى حد الان، هي أنها يوجد بها نظام مائي système aquifère هام ممتد في شكل طبقتين مائيتين الى داخل البلدين المجاورين تونس وليبيا ويغطي مساحة تزيد عن 1 مليون كم^2، منها 700 ألف في الجزائر، ويحوي هذا النظام كميات ضخمة من الماء مخزنة في حوضين مائيين عميقين، يعلو فيهما الحوض الأول، والمعروف تحت اسم المركب النهائي Complexe terminal، الحوض الثاني المعروف تحت اسم المتداخل القاري Continental intercalaire.

تستغل الجزائر حاليا اكثر من 1 مليار م^3 سنويا من مياه هذه الأحواض المائية، وهناك إمكانية لرفع هذه الكمية في المستقبل، وجعلها عامل جذب في صالح قطاع المحروقات، بشرط حسن استغلال هذه الثروة المائية.[147]

ثانيا – المؤهلات الاقتصادية لقطاع المحروقات

يتمتع قطاع المحروقات في الجزائر، فضلا عن المؤهلات الطبيعية، بمؤهلات اقتصادية عديدة، منها ما يلي:

1) البنيةٌ التحتية المقبولة في قطاع المحروقات

استطاعت الجزائر عبر عقود من العمل بناء وإرساء قاعدة صحيحة للنهوض بقطاع المحروقات، وتتشكل من بنية تحتية هامة ومتنوعة تضم نظاما واسعا لنقل المحروقات، موزعا على 22 نظاما فرعيا للنقل و82 محطة للضخ، منها 50 محطة خاصة بضخ الخام، وتضم البنية التحتية كذلك أكثر من 20 وحدة صناعية خاصة بتكرير وتحويل ومعالجة مختلف أنواع المحروقات، فضلا عن مرافق وتجهيزات أخرى كثيرة للاستعمالات المختلفة، سواء للتخزين أو الضغط أو الضخ ... الخ.

يتكون نظام نقل المحروقات من شبكتين للخطوط: شمالية وجنوبية؛ وبطول إجمالي في حدود 20927 كم، وبطاقة نقل تقدر بـ 381.2 مليون طن مكافئ بترول في سنة 2017.

[147] Observatoire du Sahara et du Sahel, **Système aquifère du Sahara septentrional : Gestion commune d'un bassin transfrontière**, Rapport de synthèse Janvier 2003 (Tunis : OSS, 2003), P. 12.

- ❖ الشبكة الجنوبية وتربط بين مواقع الإنتاج والمركزين الوطنيين الرئيسيين لجمع وتوزيع المحروقات: مركز حوض الحمراء (حاسي مسعود) للمحروقات السائلة ومركز حاسي الرمل للغاز الطبيعي، وتشتمل هذه الشبكة على أربعة (04) أنظمة فرعية لنقل البترول الخام ونظام واحد (1) لنقل سوائل الغاز الطبيعي (المكثفات) ونظام واحد أيضا (1) لنقل غاز البترول السائل ونظامين اثنين (02) لنقل الغاز الطبيعي؛ وكل نظام فرعي من هذه الأنظمة يتكون بدوره من خط نقل على الأقل أو مجموعة خطوط.
- ❖ الشبكة الشمالية وتربط بين المراكز الوطنية للتوزيع Dispatching ومراكز الاستهلاك المحلية أو موانئ ونقاط التصدير أو معامل التكرير والمعالجة ووحدات تسييل الغاز، وتحوي الشبكة ثلاثة (03) أنظمة فرعية لنقل الخام، ونظامين اثنين (02) لنقل سوائل الغاز (المكثفات) ونظام واحد أيضا (1) لنقل غاز البترول السائل وثمانية أنظمة أخرى (08) لنقل الغاز الطبيعي.[148]

وتتكون البنية التحتية الصناعية القائمة حاليا من 15 مركب ووحدة صناعية مختلفة، وهناك خمسة وحدات أخرى هي قيد الإنجاز، ما يرفع المجموع الى من 20 وحدة ومركب بعد إتمام المشاريع، وتتركز هذه البنية التحتية في قطبين صناعيين هما سكيكدة وأرزيو، وتتوزع بالشكل التالي:

- ❖ معامل تكرير الخام: وعددها خمسة (5) معامل، موزعة بين سكيكدة، أرزيو، العاصمة، وهران، أدرار وحاسي مسعود. وتقدر طاقة المعالجة الإجمالية للمعامل الخمسة بـ 25.5 مليون طن.
- ❖ وحدات معالجة غاز البترول GPL: وعددها وحدتان اثنتان (02) وثالثة قيد الإنجاز.
- ❖ مركبات بتروكيمياوية: وعددها مركبان اثنان (2)، وثالث قيد الإنجاز.
- ❖ وحدة هليوم: وعددها وحدتان اثنتان (2)، واحدة في سكيكدة والأخرى في أرزيو.
- ❖ وحدات تسييل الغاز: وعددها 4 وحدات، واثنتان قيد الإنجاز.

2) القربٌ من أسواق الاستهلاك الرئيسية

كان القرب من سوق رئيسية للاستهلاك هي السوق الأوروبية ميزة لقطاع المحروقات في الجزائر إلى وقت قريب، غير أن التحولات الكبيرة الحاصلة في المحيط الاقتصادي الدولي قد جعل هذه الميزة تهتلك شيئا فشيئا، لكن يبقى وأن أوروبا لا تزال تمتلك من مقومات النهوض الاقتصادي ما لا تمتلكه المناطق الأخرى، وفي مقدمة ذلك الثروة البشرية، ما يجعل عودة النمو الاقتصادي بقوة الى القارة الأوروبية فرضية غير مستبعدة تماما.

[148] موقع شركة سوناطراك على شبكة سوناطراك، www.sonatrach.dz، تاريخ الزيارة: 2018/04/03

3) وفرةٌ اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة

إذا كانت الجزائر تعاني من مشكلة اليد العاملة المتخصصة في بعض التخصصات التقنية العالية التكوين في ميادين البترول والغاز، فإنها بالمقابل تملك في بعض التخصصات الفنية وفرة في اليد العاملة المدربة، وهي ثمرة الاستثمار في التكوين خلال عقود من الزمن، وهذه الوفرة تعتبر ميزة غير موجودة في الكثير من البلدان المنتجة الأخرى، وهي من عوامل الجذب الرئيسية التي يمتلكها المحروقات في الجزائر، لأنها تعفي الشركات الأجنبية من أعباء التكوين أو جلب هذه اليد العاملة المدربة من بلدان أخرى وبتكلفة عالية.

4) الاستقرار السياسي والبعد عن مناطق التوتر السياسي

شهدت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة عودة للاستقرار الأمني والسياسي بعد فترة صعبة مرت بها في سنوات التسعينيات، ورافق هذا الاستقرار الأمني انتعاش اقتصادي ملحوظ، على الأقل في سنوات العقد الأول، وحتى في العقد الثاني ورغم حدوث مشكل أمني كبير في عام 2013، فإن الجزائر لا تزال تحتفظ بصورة البلد الآمن والمستقر سياسيا مقارنة بالوضع السياسي السائد في البلد الجار المنتج للبترول ليبيا، أو مقارنة بالوضع المضطرب أمنيا وسياسيا لمنطقة الشرق الأوسط المنطقة الرئيسية للإنتاج؛ ويمنح هذا الاستقرار السياسي النسبي للجزائر فرصة لتتحول الى سوقٌ مضمونة وآمنة للمستثمرين والموردين وغير مكلفة، ويلعب التصنيف الذي تنجزه الهيئات الدولية دورا كبيرا في خفض أو رفع قيمة الاستثمارات، خصوصها في شقها المرتبط بتكاليف التأمين.

المطلب الثاني– معوقات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات

يعترض تطور قطاع المحروقات في الجزائر عوائق كثيرة، منها الطبيعية والاقتصادية والإدارية والتقنية.

أولا – العوائق الطبيعية لنمو قطاع المحروقات

إن العوائق الطبيعية الرئيسية التي تعترض تطور قطاع المحروقات في الجزائر هي ما يلي:

1) التركيبة الجيولوجية المعقدة في منطقة الشمال

يعاني القسم الشمالي للمجال المنجمي الجزائري، سواء في ذلك منطقة التل أو منطقة الجرف الساحلي، من تركيبة جيولوجية معقدة؛ وكان يمكن لهذا القسم بحكم قربه من البحر أو وقوعه فيه أن يلعب دورا أساسيا في النهوض بقطاع المحروقات لسهولة تصريف الإنتاج وعدم الحاجة الى استثمارات كبيرة لبناء طاقات النقل والتخزين، غير أن التركيبة المعقدة لهذا المجال مقارنة بالمجال المنجمي لمناطق الصحراء، جعل معظم الاستثمارات تتركز في هذه المناطق الأخيرة.

2) عزلة وبُعد بعض المناطق

يعاني قطاع المحروقات أيضا من مشكلة عزلة أو بُعد بعض المناطق عن الساحل بشكل كبير كمناطق أقصى الجنوب والجنوب الغربي، حيث تزيد المسافة أحيانا بين هذه المناطق والساحل على 2000 كلم، وهو ما يزيد في صعوبة نقل وتصريف الإنتاج من هذه المناطق، لأنه حتى وإن توفرت طاقات فائضة للنقل في خطوط النقل القائمة، فإن ربط هذه المناطق بشبكة النقل الحالية، يحتاج الى بناء قدرات جديدة للنقل وعلى مسافات كبيرة لا تنزل في أغلب الأحيان على عدة مئات من الكيلومترات، ما يدفع المستثمر الى العزوف على الاستثمار في هذه المناطق.

3) الضعف أو الانعدامُ التام للاستكشاف في بعض المناطق

لا تزال مناطق كاملة من المجال المنجمي الجزائري غير مستكشفة بالمطلق وتعاني مشكلة الغياب التام للدراسات، فيما قسم هام آخر من هذا المجال لا يزال فيه مستوى الاستكشاف ضعيفا والمعلومات المتوفرة حوله غير كافية، ويحتاج هو الآخر الى مزيد من الدراسات التكميلية. وهذا المعطى يعتبر من أهم العوائق التي تعترض مشاريع بعث الاستثمار في هذه المناطق، لأن انعدام أو ضعف مستويات الاستكشاف في هذه الحالة يتحول إلى عامل طرد للاستثمار، ومحاولة الاستكشاف ذاتها تتحول الى مغامرة مالية كبيرة غير مضمونة النتائج، لا تقدر عليها سوى الشركات النفطية الكبيرة التي لديها المال الوفير وتمتلك الرؤية والاستراتيجيات ذات المدى الطويل، ومعلوم أن جل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الجزائر ليست من هذا الصنف.

ثانيا – المعوقات الأخرى الاقتصادية والإدارية والتقنية

هناك عوائق أخرى كثيرة غير العوائق الطبيعية، عوائق ذات طبيعة اقتصادية وإدارية وتقنية، وفيما يلي بعضا من هذه العوائق:

1) الضعف أو الانعدام التام للبنية التحتية في بعض المناطق

تمتلك الجزائر بنية تحتية هامة في قطاع المحروقات، بما فيها شبكة نقل واسعة، غير أن ما يلاحظ على هذه البنية أنها تتركز في مناطق محددة، خصوصا شمال الصحراء والجهة الجنوبية الشرقية، بينما تبقى مناطق عديدة تعاني من مشكلة ضعف البنية التحتية أو انعدامها تماما، خصوصا شبكات النقل، وهذه مشكلة كبيرة، لأنه لا يمكن تصور القيام بمشاريع استثمارية في مناطق لا تتوفر على الحد الأدنى من هذه البنية التحتية.

2) ضعف الوسائل والقدرات التقنية للقطاع

لا يمكن تصور قيام أي شكل للتنمية في قطاع المحروقات دون مؤسسات اقتصادية محلية قوية قادرة على رفع التحديات التقنية وخلق القيمة المضافة ومواجهة المنافسة المتزايدة في الأسواق الدولية، وهو ما تعاني منه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اليوم بقوة، وعلى رأس هذه المؤسسات شركة سوناطراك.

تعتبر سوناطراك المحور الرئيسي الذي يدور حوله نشاط قطاع المحروقات في الجزائر، وقد أدت الشركة في الماضي، الدور المطلوب منها بكفاءة نسبية، غير أن التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة في المحيط الاقتصادي الدولي جعلت هذه الشركة، وعلى غرار جل الشركات البترولية التابعة للدول النامية المنتجة للبترول، غير قادرة على مواكبة هذه التطورات السريعة، خصوصا في ظل استمرار نمط التسيير القديم، الذي فرض عليها أداء وظيفتين في ذات الوقت، حيث هي من جهة مؤسسة تجارية محكومة بقواعد التكلفة والربح والخسارة، ومن جهة ثانية هي جهة إدارية تعمل لحساب مالكها والذي هو الدولة.[149]

ويؤشر تراجع أرباح الشركات الوطنية للبلدان المنتجة للبترول على الخطر الذي أصبح يهدد هذه الشركات ومنها سوناطراك، وهو خطر اختفاء وظيفة المؤسسة كليا، لتتحول هذه الشركات الى مجرد هياكل إدارية ليس إلاّ؛ ومنه أصبح البحث أولا عن توازن مناسب بين الوظيفتين ضروريا، في انتظار إجراء التغييرات اللازمة للتحول من مقام المؤسسة العمومية المحمية الى مقام المؤسسة البترولية القادرة على إنتاج أكبر قدر من الدخل والقادرة على مواجهة قواعد المنافسة العالمية، وهو الهدف الذي حتى يتحقق لا بد وأن تقطع سوناطراك مع النمط الإداري الذي تسير به حاليا وتراجع علاقتها مع باقي قطاعات الاقتصاد.[150]

ونستنتج من ذلك، أنّ في استمرار الجمع بين الوظيفتين إضاعة للجهد والوقت والمال، وهو ما لا يمكن للشركة أن تتحمله، دون المخاطرة بمكانتها المكتسبة من قبل في السوق الدولية، في ظل واقع المنافسة الجديد الذي يتأسس ابتداءً على التكاليف، وأن المعوق الأساسي للنهوض بقطاع المحروقات يكمن في هذا النمط الإداري المفروض على سوناطراك، وما لم يتم تحرير الشركة من الوصاية الإدارية الثقيلة، ومن منطق التسيير البيروقراطي الذي لازمها منذ نشأتها، لتنشط في السوق كمؤسسة اقتصادية خاضعة للقواعد المتعارف عليها في الإدارة والتسيير، فإن الواقع الاقتصادي الجديد في السوق الدولية قد يحكم عليها بالاختفاء، وإن على المدى الطويل.

---

[149] Sadek BOUSSENA, « L'adaptation des compagnies nationales au nouveau contexte pétrolier », In Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAÏ, ***L'industrie des hydrocarbures : défis et opportunités***, Actes du colloque international, tenu à Tunis, 27-29 avril 1994, éditeurs (Paris : Editions Technip, 1995), P.95

[150] ibid,.

3) البعد الجغرافي عن الأسواق الناشئة

يشهد الاقتصاد العالمي، كما رأينا في الفصل السابق تحولا اقتصاديا كبيرا، وصعودا كبيرا لبعض الاقتصاديات كالاقتصاد الصيني واقتصاد الهند، ما جعل مركز الثقل الاقتصادي ينتقل تدريجيا نحو منطقة الشرق الأقصى، وأصبحت هذه المنطقة بالنتيجة هي المنطقة التي تسجل فيها أعلى مستويات الزيادة في الطلب على المحروقات، سواء البترول أو الغاز؛ وتحولت أسواقها الى أسواق واعدة تتنافس عليها البلدان المنتجة لتصريف إنتاجها؛ وكان يمكن للجزائر أن تكون واحدة من هذه البلدان لولا عائق الموقع الجغرافي المعزول والبعيد عن هذه المنطقة الذي يضعف الموقف التنافسي للجزائر ويقف في وجه تطوير الصادرات الوطنية نحو هذه الأسواق، ويحول دون الاستفادة من الفرصة التي يوفرها نمو هذه الأسواق.

4) تراجع الاستهلاك في الأسواق التقليدية للجزائر

لا تفتقد الجزائر فرصة الاستفادة من الصعود الاقتصادي لمنطقة الشرق الأقصى فقط، وإنما أصبحت في مواجهة مع مشكلة أكبر وهي مشكلة تراجع الاستهلاك في الأسواق التقليدية للجزائر، حيث وكما لاحظنا في الفصل الثاني أيضا، فإن مستويات الاستهلاك في بلدان الاتحاد الأوروبي، والتي هي السوق التقليدية الرئيسية للجزائر قد تراجعت فيها مستويات استهلاك مصادر الطاقة التقليدية، خصوصا البترول، بشكل معتبر.

خلاصة الفصل الثالث

استعرض هذا الفصل في الأول الأهمية التاريخية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر، فبيّن المراحل الأساسية التي مر بها القطاع منذ عهد الاستعمار الفرنسي ووقف عند أهم محطات هذا التاريخ، وشرح كيف أن استرجاع السيادة الوطنية على ثروة البترول والغاز لم يكن أمرا بسيطا، وأن ذلك احتاج الى جهود كبيرة ومفاوضات عسيرة غداة الاستقلال وامتدت بعد ذلك على طول العقد الأول، قبل أن يتم حسم الأمر بإجراءات التأميم التي وضعت لأول مرة كل مقومات القطاع تحت تصرف المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها شركة سوناطراك. واستعرض هذا المبحث أيضا الأهمية الاقتصادية للقطاع بالنسبة لعموم الاقتصاد الوطني، وقد تم تأكيد هذه الأهمية من خلال الاستنتاجات التي تم الحصول عليها بعد معاينة حجم المساهمات المعتبرة للقطاع في تمويل الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات.

بعد ذلك، ركز الفصل على مسألة التحديات التي واجهت قطاع المحروقات، وأشار الى أهم هذه التحديات، وهي ثلاثة من زاوية النظر الاقتصادية: الاستمرار في تأمين الموارد المالية الضرورية للاقتصاد الوطني في ظل الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، وقد كشف التحليل عن حجم المعاناة التي يكابدها الاقتصاد الوطني في كل مرة تتراجع فيها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية،

لأنه لا يوجد مصدر ايراد آخر يمكنه التخفيف من حدة الانعكاسات في فترات الأزمات المالية؛ والتحدي الثاني هو تأمين حاجة الاقتصاد الوطني من الطاقة، وقد بين التحليل أيضا ذلك الارتفاع المتواصل والسريع لحجم الاستهلاك المحلي، والذي أصبح يهدد بالاستيلاء على كل حصة التصدير، والتحدي الثالث وهو المحافظة على الأسواق التقليدية وفتح أسواق خارجية جديدة لتعويض انخفاض الطلب القادم من الأسواق الخارجية التقليدية بسبب تراجع مستويات الاستهلاك في هذه البلدان، والتي جلها بلدان أوروبية؛ والتحدي الرابع وهو المحافظة على تنافسية القطاع في مجال جذب الاستثمارات الخارجية في ظل استمرار جل البلدان في تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمار الخارجي. أما التحديات من زاوية النظر غير الاقتصادية فهي عديدة كذلك وتشمل تحديات الإدارة الفاعلة للقطاع أو ما يصطلح عليه بالحوكمة، وقد بيّن التحليل في هذه النقطة أن الاستمرار في إدارة القطاع بالأساليب الإدارية القديمة في ظل التحولات الدولية الحالية يهدد مؤسسات القطاع في وجودها ودون تغيير عميق وسريع لأساليب إدارة والتسيير فإن هذا الخطر سيكون كبيرا في قادم السنوات، هذا فضلا على التحديات التقنية حيث يشهد القطاع ثورة شاملة في مجالات الاستكشاف والانتاج، وقد توسعت إمكانية الحصول على المحروقات الى مجالات لم يكن الى وقت قريب بالإمكان الحصول على المحروقات منها كالمجالات البحرية العميقة.

واختتم الفصل بسرد عناصر القوة والضعف في قطاع المحروقات بالجزائر، فعرض أولا مقومات القطاع والتي يمكن أن تشكل عوامل وعناصر جذب قوي في استراتيجية جذب الاستثمارات، وتتمثل هذه العناصر أو المقومات في بنية تحتية صلبة في المناطق التقليدية والقرب الجغرافي من سوق استهلاكية كبيرة هي السوق الأوروبية، ثم عرض في الأخير نقاط الضعف والتي يمكن أن تشكل هي الأخرى عوامل وعناصر طرد قوية للاستثمارات الخارجية، وتتمثل هذه العناصر في معوقات طبيعية واقتصادية عديدة كعزلة بعض المناطق أو انعدام البنية التحتية فيها وانعدامٌ الاستكشاف في مناطق أخرى وغيرها من المعوقات.

الفصل الرابع –
استراتيجية الانفتاح
على الاستثمار الأجنبي المباشر
في قطاع المحروقات بالجزائر

تمهيد

موضوع الفصل الرابع هو استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، ولدراسة الموضوع سوف نتناول في الأول خصائص ودوافع انفتاح قطاع المحروقات في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر (المبحث الأول)، حيث نشرح في المطلب الأول خصائص هذا الانفتاح ثم ننتقل في المطلب الثاني الى تحليل الدوافع التي كانت وراء عملية فتح القطاع أول الأمر؛ بعد ذلك، سوف نتطرق الى استراتيجيات الانفتاح في قطاع المحروقات بالجزائر (المبحث الثاني)، فنستعرض في المطلب الأول الإطار القانوني للاستراتيجية الأولى، والتي شُرع في تنفيذها مباشرة بعد اعتماد القانون 86-14 لعام 1986، والتي استمر تطبيقها مدة 20 سنة تقريبا، ونستعرض في المطلب الثاني الاستراتيجية الثانية التي جرى تطبيقها بعد صدور القانون 05-07 لعام 2005. في الأخير، سوف يتم تحليل الجدل القائم في ساحة الفكر الاقتصادي حول الاستراتيجية المثلى للانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات، والذي قسم المحللين والخبراء الى فريقين تقريبا: فريق يناصر ويدافع على استراتيجية تقوم على الانفتاح الكامل على الاستثمار الأجنبي المباشر الى حد اعتماد نظام الامتيازات، وفريق ثان يناصر ويدافع من جهته على استراتيجية مخالفة، تقوم على الانفتاح الحذر، ويشدد هذا الفريق على أهمية قانون عام 1986، لأنه تأسس على نظام تقاسم الإنتاج (المبحث الثالث).

المبحث الأول ـ خصائص ودوافع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

قطاع المحروقات هو قطاع ذو خصوصية معينة، وعليه يقتضي البحث في موضوع الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، التعريف أولا ببعض الخصائص التي تميز عملية الاستثمار في هذا القطاع عن الاستثمار في القطاعات الأخرى، كحدود الانفتاح والخلافات والمشكلات التي يمكن أن تنشأ عند تطبيق العقود النفطية، ومصادر هذه الخلافات.

المطلب الأول– خصائص الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

يتناول المطلب أهم خصائص الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات، والتي هي حدود أو درجات الانفتاح والمشكلات الخاصة بتطبيق العقود النفطية ومصادر نشأتها بين الأطراف المتعاقدة.

أولا– حدود الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات

يمكن أن يكون جذبُ الشركات الدولية للاستثمار في الصناعة الاستخراجية ـ النفط والغاز ـ عاملا حاسما لتطوير القطاع ودعم التنمية الاقتصادية، لكن مجرد قدوم الشركات الأجنبية للاستثمار غير كاف وحده، ما لم يكن ذلك في إطار تصور واستراتيجية واضح ومدروسة لتعظيم فائدة هذه الاستثمارات، لأن تطور أي بلد لا يرتبط فقط بمجرد قدوم هذه الشركات بقدر ارتباطه بمحدّدات وشروط أخرى، وأولها تثمين هذا القدوم وجعل شروط الانفتاح في صالح الدولة، وهو هدف السياسات الاقتصادية.

يمكن أن يكون قدوم هذه الشركات الدولية للاستثمار مفيدًا لاقتصاد البلد المضيف، من خلال مجموع المزايا التي تترتب عليه في صورة:

- ❖ استثمارات إضافية تضاف إلى الاستثمارات المحلية، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الكلي للبلد.
- ❖ إمكانية أكبر للحصول على التمويل من أسواق رؤوس الأموال الدولية.
- ❖ تحويل تكنولوجيا جديدة.
- ❖ خلق فرص عمل إضافية.
- ❖ جلب أساليب تسيير وإدارة جديدة.

هذه المزايا الخمسة على وجه التحديد هي التي تدفع مختلف البلدان إلى الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن شكل هذا الانفتاح ليس هو ذاته في جميع القطاعات الاقتصادية، فلكل قطاع خصوصيات تميزه، وقطاع المحروقات ليس استثناءً في ذلك.

يطرح الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات، على أي بلد مُقبل على فتح قطاع النفط والغاز، إشكالات متعددة؛ وتتمحور أهم هذه الإشكالات حول المسائل التالية:[151]

- ❖ مسألة ملكية الاحتياطات.
- ❖ مسألة الرقابة على هذه الموارد غير المتجددة.
- ❖ مسألة تقاسم الدخل والريع النفطي.
- ❖ مسألة سلوك وممارسات الشركة الدولية فيما يخص تحديد الأسعار والتكاليف وتحويل الأرباح والمحافظة على البيئة والمحيط.

وبناءً على ذلك، فإن الشرط الأول الذي يسبق بناء أي سياسة وطنية لتثمين المحروقات وأي استراتيجية لتحسين بيئة الاستثمار المحلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هو دراسة المسائل المذكورة لوضع تصور واضح ودقيق لكيفية مواجهة التحديات التي تطرحها كل مسألة:[152]

- ❖ ما الذي يجب فعله وتوفيره حتى يكون حضور الشركات المتعددة الجنسيات ايجابيا ومفيدا لاقتصاد البلد عموما، ولقطاع المحروقات على وجه خاص، أي كيف يتم جعل هذا الحضور مُنتِجا لقيمة مضافة ولا يكون أداة لاستنزاف موارد استراتيجية غير متجددة فقط؟
- ❖ وما الذي يجب فعله لجعل القسم الأكبر من القيمة المضافة المستحدثة يبقى في الداخل؟

[151] CNUCED, Op. Cit., pp. 83-96.
[152] Ibid.,

❖ ثم ما هي أفضل طريقة لإدارة الإيرادات النفطية، وكيف توزع بين الدولة والقطاع الاقتصادي؟

1- مسألة الوصول الى الاحتياطات وخلق القيمة المضافة.

يلاحظ تباين كبير بين الدول النفطية في كيفية التصرف في مسألة الوصول الى الاحتياطات والاستحواذ على القيمة المضافة، حيث من جهة هناك دول – تلك التي تملك إمكانيات مالية كبيرة أو نجحت في بناء قاعدة صناعية وطنية صلبة في قطاع البترول والغاز – تتحفظ ضد فكرة فتح القطاع أمام الشركات المتعددة الجنسيات وتمكين هذه الأخيرة من الوصول الى الاحتياطات، وتفرض احتكارا على استغلال ثروة البترول والغاز لصالح شركاتها الوطنية التي استطاعت تطوير قدراتها التقنية في هذا الميدان، وكل ذلك بهدف الاستحواذ على كامل القيمة المضافة التي يخلقها القطاع النفطي، وهذا هو حال العربية السعودية والكويت والمكسيك، حيث حضور الشركات المتعددة الجنسيات محدود جدا. ومن جهة مقابلة، هناك دول أخرى، وهي عادة دول تعاني من شح الموارد المالية، وأحيانا لا تملك الإمكانات التقنية التي تسمح لها باستغلال ثروتها بنفسها، لا تتردد في فتح قطاعاتها واللجوء الى هذه الشركات؛ ويتخذ هذا الانفتاح أشكالا متعددة تتراوح بين عقد الامتياز التقليدي وعقد تقاسم الإنتاج والمؤسسات المشتركة وعقد الخدمات، مع غلبة نوع عقود تقاسم الإنتاج بنسبة تزيد عن 50 % من مجموع عدد العقود الموقعة مع الشركات الدولية المتعددة الجنسيات الى حدود شهر جوان 2007.[153]

ونشير هنا، أن خصائص القطاع في كل بلد والشروط التقنية للاستكشاف والإنتاج والاستغلال هي التي تحكم أحيانا بفتح القطاع أو غلقه في وجه الشركات الأجنبية، وهي التي تحدد درجة الانفتاح أحيانا، إذ أن هذه الشروط، وعكس ما قد يُتصور، ليست واحدة في كل الدول، فعلى سبيل المثال لا يحتاج استكشاف البترول وإنتاجه في بعض حقول الكويت الى شروط تقنية كبيرة لأنه يكاد يرشح على السطح، وهي وضعية مجمل بلدان الخليج العربي تقريبا، بينما في الجزائر توجد الأهداف النفطية على أعماق أكبر وفي مناطق ذات تركيبة جيولوجية أكثر تعقيدا على العموم.

إذن، من الواضح أن يكون دور وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات مختلفا في الحالتين، ففيما يبقى دورها وتأثيرها هامشيا في الحالة الأولى، فإنه قد يكون معتبرا في الحالة الثانية، لكن مدى هذا التأثير يبقى مختلفا بين بلد وآخر بحسب الاستراتيجية التي وضعها كل بلد لهذا الغرض.

2- احتواء القيمة المضافة داخليا.

يعتبر احتواء القسم الأكبر من القيمة المضافة داخليا والحد قدر المستطاع من التحويلات الخارجية واحد من الاشكاليات الرئيسية التي تواجه أي دولة أو طرف محلي يقيم مشاريع شراكة مع أطراف

[153] CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2007 : Sociétés transnationales, industries extractives et développement (New York and Genève : United Nations Publication, 2007), P. 28.

خارجية، وذلك لأن الشريك الأجنبي تحركه هو الآخر دائما ذات الدوافع ويسعى الى تحقيق ذات الأهداف التي تحرك الطرف المحلي: دوافع تعظيم الأرباح والحصول على أكبر قدر من القيمة المضافة للمشروع.

يتخذ احتواء القيمة المضافة داخليا أشكالا متعددة، فقد يكون في شكل مناصب عمل وأجور موزعة لبد عاملة محلية، أو في شكل مشتريات ومقتنيات لسلع وخدمات من السوق المحلية، كما قد يكون في شكل إيرادات عامة للدولة: رسوم وضرائب وإتاوات.

أما الشكل الأول لعملية الاحتواء، أي احتواء القيمة المضافة في صورة مناصب عمل وأجور، فإن المعطيات والإحصاءات المتوفرة تفيد في عمومها أن درجة تأثير الشركات المتعددة الجنسية العاملة في قطاع النفط والغاز ضعيفة، بسبب التوجه العام لدى هذه الشركات إلى استخدام عنصر رأس المال بكثافة، وتحجيم دور عنصر العمل، ما يترتب عليه أن أعداد مناصب العمل المستحدثة في هذا القطاع هي قليلة في الأصل، وبالنتيجة فإن فرصة احتواء جزء من القيمة المضافة عبر هذه القناة تبقى هامشية.

القناة الثانية التي يمكن عبرها احتواء القيمة المضافة هي قناة المشتريات والمقتنيات من السوق المحلية، سواء في شكل سلع أو خدمات؛ وهذه القناة بدورها لا تقدم الكثير في قطاع النفط والغاز، وهذا لعدة أسباب:

- ❖ أولها، اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى اقتناء جل السلع التي تحتاجها من موردين خارجيين، والاعتماد في مجال الخدمات أيضا على شركات في الخارج.
- ❖ السبب الثاني، هو غياب موردين محليين مؤهلين وقادرين على مواكبة حركية قطاع حساس كقطاع النفط والغاز وتزويده بما يحتاج إليه من سلع وخدمات، وإن كان هذا التبرير صحيحا في كثير من الأحيان، ما يعني أنه يصلح لتفسير وتبرير اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى اقتناء ما تحتاج إليه من الخارج، إلا أنه في أحيان كثيرة أخرى لا يكون هو السبب الصحيح وراء سلوك الشركات الأجنبية التي تفضل مثيلاتها الأجنبية، رغم وجود مؤسسات محلية قادرة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة وبالمواصفات المتعارف عليها، ويكون الدافع وراء ذلك عادة أهداف وأغراض استراتيجية صرفة غير مصرح بها.
- ❖ السبب الثالث وله علاقة بخصوصية قطاع النفط والغاز، حيث إن صناعة المعدات والأدوات الأساسية المستعملة في هذا القطاع تبقى حكرا على عدد قليل من الشركات، جلها أمريكية.

إذن، وفي غياب إمكانية تعظيم المنافع عبر الشكلين الأولين، يبقى الشكل الأخير، هو الشكل الوحيد الذي يمكن استغلاله لتعظيم منافع الدولة المضيفة، من خلال تعظيم الحصة التي تعود للدولة أو الطرف المحلي من الإنتاج وتعظيم حجم الإيرادات العامة لخزينة الدولة عبر نظام جباية ملائم لمختلف أنواع الضرائب والرسوم والإتاوات.

ثانيا– مصادر الخلاف ومشكلات تطبيق العقود النفطية

يمنح التشريع عملية الانفتاح الاقتصادي خصائص محددة، فقد يجعلها مُطْلَقَة كما قد يجعلها مُقيَّدة نسبيا، وهي الحالة العامة في قطاع البترول والغاز؛ ويعتبر الإطلاق أو التقييد النسبي لحقوق الملكية على الموارد والاحتياطات المحور الأساسي لعملية الانفتاح الاقتصادي، وبحسب درجة التقييد أو الإطلاق في القانون والعقود يكون شكل علاقة الشراكة بين الأطراف المتعاقدة: البلدان المالكة لهذه الاحتياطات والشركات العاملة في قطاع البترول والغاز؛ وعليه تحرص التشريعات على إيلاء هذه المسألة أهمية خاصة.

يسمح تحليل خصائص النظام القانوني للبحث واستغلال الموارد في قطاع البترول والغاز، وكذا خصائص العقود النفطية المشتقة منه، بكشف المشكلات الرئيسية التي تقع بين الدولة والشركات الدولية عند تنفيذ العقود؛ وتكمن أهمية التعرف على ذلك في أنَّ هذه المشكلات هي التي تحدد شكل السلوك المنتظر، سواء من جهة الدولة أو من جهة الشركة الدولية.

1) مصادر الخلاف بين الأطراف المتعاقدة

يعتبر تقييد حقوق الملكية على الموارد والاحتياطات المنصوص عليه في القوانين والعقود أهم خصائص الانفتاح الاقتصادي وأكثرها تأثيرا على العلاقة بين الأطراف المتعاقدة على الإطلاق؛ ويثير تقييد حقوق الملكية على الموارد والاحتياطات المحولة للشركات الأجنبية، في القانون والعقود الموقعة على السواء، مشكلات تنسيق وتفاهم، بين الأطراف المتعاقدة، عند تنفيذ العقد. وتخص هذه المشكلات كل الجوانب التي يشملها العقد؛ وعليه، يصبح التعرف على حدود حقوق الملكية الممنوحة لهذه الأطراف، سواء في القانون أو العقد، ذات أهمية خاصة، ذلك أنه على قدر ضيق أو سعة مساحة هذه الحقوق تكون عزيمة الأطراف وحوافزهم على العمل والتعاون، وقد أسهبت أدبيات اقتصاد حقوق الملكية في تناول هذه المسألة، وبينت أن في حالة صناعة البترول والغاز توجد ثلاثة مصادر لتقييد حقوق الملكية، هي التي تحدد مستوى التقييد، وأنه يقابل كل مستوى من مستويات التقييد قدرُ معين من التحفيز عند كل طرف من أطراف العقد؛ وخصوصا الشريك الأجنبي، وهذه المصادر هي: العقلانية المحدودة عند أطراف العقد والانتهازية الكامنة لدى أطراف العقد والطابع المؤقت لحقوق استعمال الموارد أو مدة العقد.

1-1 العقلانية المحدودة عند أطراف العقد

تعتبر العقلانية المحدودة لدى أطراف العقد هي المصدر الأول لتقييد حقوق الملكية، والمقصود بالعقلانية المحدودة هو عدم قدرة الأطراف المتعاقدة عند توقيع العقد على وضع حلول لمشكلات مجهولة لم تقع بعد، ما يفيد في الحقيقة أن هذه العقلانية في جانب منها هي تقييد طبيعي، وأن النصوص القانونية والعقود هي بطبيعتها غير كاملة.

لا تستطيع الأطراف المتعاقدة مثلا أن تتصور مسبقا كل المشكلات التي قد تعترض المشروع موضوع العقد خلال مرحلة التنفيذ، كما لا يمكن في ذات الوقت أن تتصور مسبقا حلولا دقيقة ومتوافق عليها للمشكلات المتوقعة، خصوصا اذا ما كانت هذه العقود معقدة، كما هو حال عقود صناعة البترول والغاز، لأن موضوعها يتمحور حول موارد موجودة في باطن الأرض، ولا أحد يستطيع مسبقا تحديد طبيعتها ولا حتى حجمها بدقة.

لكن، من جهة أخرى، فإن مصدر التقييد يمكن أن يكون قانونيا يجسده حصول الشركة النفطية العاملة على حق استعمال الموارد دون ملكيتها، ويعكس هذا التقييد رغبة لدى الدولة في الاحتفاظ بملكية هذه الموارد، كما هو الحال في عقود تقاسم الإنتاج.

إن هذا الشكل من التقييد ينعكس على سلوك ومحفزات الشريك الأجنبي، لأن عدم ملكية الموارد ملكية كاملة، يجعل هذا الشريك الأجنبي لا يسعى خلال إدارته لهذه الموارد سوى الى تعظيم قيمة أصوله على المدى القصير، ودونما اعتبار لتعظيم وتثمين قيمة هذه الموارد على المدى الزمني الطويل، ودونما اعتبار أيضا للمقاييس التقنية لعملية الاستغلال، وعلى سبيل المثال، سيسعى إلى تكثيف الإنتاج عندما تكون الأسعار مرتفعة أو مناسبة، والعكس صحيح، سيسعى الى تخفيض مستوى الإنتاج عندما تكون الأسعار منخفضة.

2-1 الانتهازية الكامنة لدى أطراف العقد

هناك شكل ثالث لا يمكن إغفال دوره في دفع الشركات العاملة لاستغلال الموارد المتاحة لها بأقصى سرعة، وهذا العامل يرتبط بإمكانية كامنة في العقود ذاتها، وهي إمكانية تراجع الدولة، على بعض الحقوق الممنوحة في العقد أو تغيير محتوى بعض البنود بصفة انفرادية.

وتستمد الدولة هذه الإمكانية من صفتها السيادية المالكة، ومن طبيعة هذه العقود التي تربط في الأصل بين طرفين غير متكافئين: حيث من جهة، دولة بمقامٍ قانوني معترف به دوليا ومن الجهة الأخرى شركة تجارية.

لكن هذه الصورة المبسطة للعلاقة القائمة بين الدولة المنتجة والشركة الدولية ليست صحيحة في كثير من الأحيان، خصوصا في قطاع استراتيجي كقطاع النفط والغاز، حيث يستند معظم الشركات النفطية الدولية عند العمل في الخارج ـ وكلها تقريبا ينتمي الى بلدان صناعية كبيرة ـ الى دعم حكوماتها والى مجموعات ضغط سياسية واقتصادية دولية أخرى لمواجهة ما تعتبره مواقف انتهازية من بعض حكومات الدول المالكة للموارد النفطية، أو ما يطلق عليه بابلو سبيلر Pablo T. Spiller " الانتهازية

الحكومية" [154]والتي عرّفها بأنها " استعداد الحكومات لتغيير قواعد اللعبة عبر التعسف في استعمال سلطاتها للاستحواذ شبه التام على الريوع العائدة لمصلحة المستثمرين".[155]

1-3 الطابع المؤقت لحقوق استعمال الموارد أو مدة العقد

إن الطابع المؤقت لحقوق استعمال الموارد الممنوحة للشريك الأجنبي، أو حق استعمال الموارد لمدة محددة هي مدة العقد، هو تقييد يدفع بدوره هذه الشركات الى تكثيف الإنتاج قبل انقضاء الفترة الزمنية التي حددها العقد لانقضاء هذه الحقوق، حيث كلما كانت مدة العقد قصيرة كلما كان ذلك دافعا إضافيا لدى الشركات الدولية لتكثيف عملية استغلال الاحتياطات المتاحة.

2) مشكلات تطبيق العقود في قطاع المحروقات

يترتب على تقييد حقوق الملكية في قطاع البترول والغاز ثلاثة مشكلات رئيسية هي: مشكلة معدل الاستكشاف، ومشكلة معدل إنضاب أو استنزاف الموارد déplétion، ومشكلة تقاسم الريع النفطي:[156]

2-1 مشكلة تخفيض مجهود استكشاف الرقعة النفطية

تلجأ الشركة القائمة بالاستكشاف أحيانا الى تخفيض مجهود الاستكشاف في الرقعة النفطية موضوع العقد، وهذه واحدة من المشكلات التي قد تحدث بعد توقيع العقد والانطلاق في العمل، رغم أن ظاهر الأمر يحكم بتوافق المصلحة بين أطراف العقد في هذه المسألة، أي الكل يرغب في تكثيف أعمال الاستكشاف؛ لكن واقع الحال أحيانا يحكم عكس ذلك، حيث واحترازا من السلوك الانتهازي للدولة مالكة الاحتياطات، فقد تعمد الشركة النفطية الى تبني سلوك الانتظار وتخفيض مستوى مجهود الاستكشاف وعدم الاستثمار في الأصول الاستراتيجية لدفع هذه الدولة الى تبني موقف مغاير وتقديم تنازلات معينة؛ وهذا السلوك الانتهازي الذي قد يظهر لدى الشركة، كثيرا ما تحتاط له الدولة مسبقا، وتتبنى له استراتيجية مضادة لمواجهته.

إن الأسلوب المستعمل لمعالجة هذه المشكلة هو أسلوب استرجاع أجزاء من الرقعة الممنوحة، ويتم النص في القانون أو العقد صراحة على مساحة الأجزاء التي تقوم الدولة باسترجاعها في نهاية مدة كل مرحلة من مراحل تنفيذ العقد، للضغط على الشركة ودفعها الى استكشاف كامل الرقعة الممنوحة، ومنعها في ذات الوقت من احتكار الرقعة دونما القيام بالحد الأدنى من الأعمال المطلوبة والمتفق عليها

---

[154] Pablo T. Spiller; « Transaction Cost Regulations », **Journal of Economic Behaviour & Organisation**, vol. 89 (2012), pp. 232-242

[155] " Governmental opportunism consists of the ability of governments to change the rules of the game via the standard use of governmental powers to extract the quasi-rents of utility investors".

[156] Sylvain ROSSIAUD, « L'ouverture de l'amont pétrolier à des compagnies privées », **Revue d'économie industrielle**, N° 150 (2ème Trimestre 2015), 117-118.

في نص العقد؛ كما أن الدولة تلجأ في غالب الحالات الى منح هذه الرقع للاستكشاف بحق غير حصري، وهو حق يسمح لها بمنح رقعة واحدة لعدة مستكشفين في فترة زمنية واحدة.

2-2 مشكلة كثافة الاستغلال

المشكلة الثانية التي قد تواجه الأطراف المتعاقدة خلال تنفيذ العقد هي مشكلة كثافة الاستغلال؛ ومصدر هذه المشكلة هو اختلاف الأفق الزمني لاستغلال الاحتياطات عند طرفي أو أطراف العقد: الدولة من جهة، والشركة أو الشركات النفطية من جهة ثانية، فكل طرف له رزنامة زمنية خاصة به لاستغلال هذه الاحتياطات، وكلٌّ يرغب في استغلال الاحتياطات المكتشفة حسبما تقتضي مصلحته، حيث في الوقت الذي تكون مصلحة الشركة النفطية هي في استغلال الرخصة أقصى استغلال ممكن لزيادة قيمة أصول الشركة، فإن مصلحة الدولة هي في استغلال هذه الاحتياطات على مدى زمني أطول، ووفق منطق يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على هذه الثروة وتثمينها عبر الزمن.

وتتوقف حدة هذه المشكلة في العادة على الأهداف التي تضعها الدولة لنفسها، لأنه قد يحصل أحيانا وأن تتقاطع مصلحة الدولة مع مصلحة الشركة، إذا كانت الدولة تعاني من أوضاع مالية صعبة، ففي هذه الحالة تغض الطرف على مسألة تسريع وتكثيف استغلال الاحتياطات.

من جهة أخرى، تطرح هذه المشكلة أيضا بسبب هيكل التكاليف في هذه الصناعة، حيث تتميز صناعة البترول والغاز بخصوصية معينة، وهي ارتفاع التكاليف في مراحل الاستكشاف والتطوير، وهو أمر يدفع الشركات الى تسريع عملية استغلال الاحتياطات المكتشفة في أول حياة المشروع دونما الالتزام أحيانا بالقواعد التقنية المتعارف عليها في هذه الصناعة من أجل استرجاع التكاليف وضمان المردودية للمشروع، خصوصا اذا صادف ذلك فترة تكون الأسعار فيها مرتفعة.[157]

2-3 مشكلة تقاسم الريع النفطي

المشكلة الثالثة التي قد تواجه الأطراف المتعاقدة خلال تنفيذ العقد هي مشكلة تقاسم الريع النفطي؛ ومكمن الصعوبة في هذه المشكلة هو في عجز الأطراف المتعاقدة على تحديد قواعد واضحة لتقاسم هذا الريع بشكل مسبق، وفقا لحقوق كل طرف، ثم تضمين هذه القواعد مسبقا في نص العقد، وذلك بسبب صعوبة قياس وتقدير هذا الريع.[158]

وقد أصبح للجزائر تجربة كبيرة مع هذه المشكلة بعد سنها لضريبة تكميلية على الأرباح العالية العرضية، أي تلك الأرباح التي يكون مصدرها هو ارتفاع الأسعار وليس زيادة الجهد، حيث وبمجرد إضافة الجزائر لبند يخص هذه الضريبة في قانون المالية لعام 2006، ثم الشروع في تطبيق محتوى

[157] ROSSIAUD, ibid, P.118.
[158] Ibid, P.118.

البند، حتى بدأت الأصوات المعترضة على فرض الضريبة في الارتفاع من جهة الشركات الأجنبية، ولم يتردد العديد من الشركاء في رفع دعاوى تحكيم ضد الجزائر أمام المحاكم الدولية؛ ومنهم شركاء فتحت لهم الجزائر مجالها النفطي على مصراعيه. وقد خسرت الجزائر جراء ذلك الكثير. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لجأت شركة أناداركو سنة 2009 الى التحكيم بعد فشل مساعي التسوية الودية، وبعد رفع دعوى التحكيم اضطرت سوناطراك إرضاء لشريكها إلى تقديم تعويض مادي للشركة الأمريكية في شكل شحنات من الخام لمدة 12 شهرا بداية من شهر جوان 2012، إضافة الى الاعتراف للشركة بدين قدره 1.797 مليار دولار كتكاليف إضافية تستقطع من الدخل، والقبول بتعديل عقد تقاسم الإنتاج الذي يربط الشركتين لتمديد مدة العقد الى غاية سنة 2036 بدلا من سنة 2022.[159]

المطلب الثاني– دوافع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر

تعرضت الجزائر في منتصف الثمانينيات لأزمة اقتصادية ومالية حادة، بعد انخفاض شديد لأسعار البترول في السوق الدولية؛ وكان من تداعيات تلك الأزمة أن قطعت الجزائر مع السياسة الاقتصادية المتبعة يومئذٍ في قطاع المحروقات، والتي قوامها الحمائية والاعتماد على القدرات المحلية أساسا للنهوض بالقطاع وتنميته، وأحلت سياسة قطاعية جديدة مكانها، تقوم على تحرير النشاط الاقتصادي وفتح باب الاستثمار في الجزائر أمام الشركات الدولية، فكان أن تم في عام 1986، إقرار مبدأ الشراكة الاقتصادية في قطاع المحروقات؛ من خلال قانون للمحروقات صدر في ذلك العام: القانون 86–14، ومنذ ذلك الحين وإلى اليوم، لم تتوقف الاجتهادات القانونية لتكييف المنظومة التشريعية الجزائرية مع مستجدات المحيط الاقتصادي الدولي.

ومن غير هذا الدافع، هناك دوافع أساسية أخرى ساهمت بدورها في دفع الجزائر الى مراجعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي. وإجمالا يمكن تقسيم كل هذه الدوافع الى نوعين: دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أولا– الدوافع الداخلية

الدوافع الداخلية الأساسية هي ثلاثة: تراجع مستويات الاحتياطات والإنتاج، وضعف أداء القطاع ونقص الاستثمارات وزيادة حجم الضغوط المالية، وعدم قدرة سوناطراك على مواكبة التطور التكنولوجي في القطاع.

[159] Anadarko, 2012 Annual Report, P. 14

1- تراجع مستويات الاحتياطات والإنتاج

تميزت سنوات السبعينيات بتراجع ملحوظ لمستوى احتياطات البترول، ويعود ذلك لسببين هما: كثافة استغلال الاحتياطات وتواضع نتائج أعمال الاستكشاف في تلك الفترة، وعلى سبيل المثال فقد نزل مستوى حجم الاحتياطات من 9.480 مليار برميل سنة 1971 الى مستوى 8.440 مليار برميل في نهاية العقد، ولم يتحسن مستوى الاحتياطات الا قليلا في النصف الأول من الثمانينيات، وبالكاد اقترب من المستوى الذي كان عليه في سنة التأميم، حيث كان أحسن مستوى لهذه الاحتياطات ذلك الذي تم تسجيله عام 1982 بـ 9.440 مليار برميل.

تكشف معطيات الجدول التالي كيف أن مستوى الاحتياطات قد تراجع على طول الفترة عن المستوى الذي كان عليه قبل التأميم؛ وبناءً على هذه المعطيات يمكن الاستنتاج أن إحدى غايات الانفتاح الاقتصادي هو وضع حد لتراجع مستويات الاحتياطي التي حدثت في السبعينيات وبداية الثمانينيات، وهي الفترة التي ساد فيها احتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب جل الشركات الأجنبية العاملة في القطاع قبل ذلك.

جدول رقم 26: تطور احتياطي النفط المؤكد وإنتاج الجزائر خلال السبعينيات والنصف الأول للثمانينيات

و: مليون برميل

السنة	الاحتياطي المؤكد	الإنتاج	السنة	الاحتياطي المؤكد	الانتاج
1971	9840	0.785	1979	8440	1.154
1972	9750	1.062	1980	8200	1.020
1973	7640	1.097	1981	8080	0.798
1974	7700	1.008	1982	9440	0.704
1975	7370	0.982	1983	9220	0.661
1976	6800	1.075	1984	9000	0.695
1977	6600	1.152	1985	8820	0.672
1978	6300	1.161	1986	8800	0.674

Source: OPEC, Annual Statistical Report 2005, p.19

لقد كان واضحا من البداية، أن التمادي في سياسة تكثيف استغلال الحقول المنتجة، دونما تحسين لمستوى الأداء في ميدان الاستكشاف، ولمدة طويلة، ستكون له عواقب سلبية في ميدان الإنتاج على المدى المتوسط والطويل؛ وفعلا، وبداية من أول الثمانينيات أخذت هذه الانعكاسات السلبية في الظهور بشكل جلي، حيث تراجع مستوى الإنتاج بمقدار الثلث في أقل من 5 سنوات، فنزل من مستوى 1.020 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 672 ألف برميل يوميا في سنة 1985.

2- ضعف أداء القطاع ونقص الاستثمارات وزيادة حجم الضغوط المالية

تراجع الأداء الاقتصادي لقطاع المحروقات في أعقاب التأميم، سنوات السبعينيات، بشكل كبير؛ ويرجع هذا الضعف في الأداء في قسم منه الى نقصٍ في الموارد المالية المخصصة للقطاع، قياسا لما كان يخصص للقطاعات الأخرى للاقتصاد، وخصوصا قطاع الصناعة الذي كان المستفيد الأكبر من التحويلات المالية؛ وكمثال على ذلك، في وقت كان قطاع المحروقات يعاني من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، كان القطاع الصناعي، في المقابل، يستفيد من استثمارات ضخمة : حوالي 36.7 % من الناتج الداخلي الخام في المتوسط على طول فترة السبعينيات، مع تسجيل أعلى نسبة بـ 52.2 % عام 1978. [160]

وإن سمح توجيه مجهود الاستثمار نحو الصناعة والقطاعات الأخرى دون قطاع المحروقات، بتحقيق مستوى تنمية معتبر في هذه القطاعات، وأولها قطاع الصناعة، حيث كان متوسط معدل النمو لمجموع القطاعات خلال الفترة 1974–1985 هو 5.1 % (قطاع الصناعة 10.6 %)، فإن ذلك كان على حساب قطاع المحروقات الذي حرم من التمويل اللازم، وبسبب ذلك تراجع القطاع الى الخلف بعد انخفاض معدلات النمو، حيث لم يتعد المعدل المتوسط لنمو قطاع المحروقات 0.7 % فقط لذات الفترة، بل إنّ متوسط معدل النمو للفترة 1979– 1985 كان سلبيا بـ 1.3- %. وترتب على هذا الأداء الضعيف، انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في خلق القيمة المضافة، مِمّا نسبته 46.2 % في بداية الفترة الى ما نسبته 23 % في نهاية الفترة.[161]

ويستنتج من هذا كلّه أن القطاع لم يستفد بشكل عام، لا من العائدات التي تحققت في السبعينيات ولا من عائدات موجات ارتفاع الأسعار في مناسبتي: 1973 و1979، وأن هذه العائدات قد ذهبت لدعم القطاعات الأخرى.

3- عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي في القطاع

يعزى عجز سوناطراك في رفع مستويات الاحتياطي والإنتاج خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، إلى أسباب عديدة، منها نقص التمويل وضعف الاستثمار المشار اليه أعلاه، غير أن السبب الرئيس حسب رأي كثير من الخبراء يعود الى استمرار سوناطراك في استعمال نفس طرق العمل الموروثة عن عهد التأميم، وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية المستحدثة في ميادين الاستكشاف والإنتاج على السواء؛ فلم تواكب في ميدان الاستكشاف مثلا التطورات التقنية الحاصلة في المسح الزلزالي(ظهور المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد)، واستمرت في العمل بطريقة المسح الزلزالي القديمة ذات البعدين، وهو

[160] Youcef BENABDALLAH, « Croissance économique et dutch disease en Algérie », **Cahiers du CREAD**, N° 75 (2006), pp. 9-41.
[161] Ibid.

نفس الأمر في ميدان الحفر، الذي كان يشهد انتشار تقنية الحفر الأفقي على نطاق واسع، فيما كانت سوناطراك لا تزال تعمل بتقنية الحفر العمودي، خصوصا مع تركيز أعمال الاستكشاف في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة. لكل هذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات كبيرة من شأنها رفع مستوى حجم الاحتياطات وتجديد ما تم إنتاجه منها.

إن هذا التخلف التكنولوجي كان وحده كافيا ليكون سببا في مراجعة سياسة الاستثمار في القطاع والانفتاح على الشركات الدولية، لأن ما تحقق من نتائج متواضعة بسبب سياسة الاعتماد على الذات، وهي عاجزة، كان مؤشرا واضحا أن الشراكة في هذا القطاع هي أحسن وسيلة للنهوض به، فلم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه، وإنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

ثانيا– الدوافع الخارجية

وأما الدوافع الخارجية الأساسية فهي ثلاثة: انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع العائدات والذي كان وراءه التحول الكبير في أساسيات السوق النفطية الدولية، ثم تحولات الإطار القانوني المنظم لنشاط استغلال المحروقات على المستوى الدولي.

1– انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع العائدات

تراجعت عائدات الجزائر من تصدير المحروقات في منتصف الثمانينيات بشكل كبير، ويعود ذلك أساسا الى الانخفاض الشديد لمستوى أسعار الخام في الأسواق الدولية في تلك الفترة، قياسا الى مستويات أسعار السبعينيات وبداية الثمانينيات بعد الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية.

اتخذ منحنى الأسعار في سوق البترول اتجاها تنازليا قبل عام 1986 بثلاث سنوات تقريبا، غير أن هذه السنة هي التي بلغ فيها السعر أدنى مستوى له، فسعر خام البرنت مثلا نزل لأول مرة تحت سقف الـ 10 دولارات للبرميل[162]، وقد كان مستوى الأسعار قبل ذلك أعلى بكثير، حيث وعلى سبيل المثال كان سعر الخام الجزائري صحاري بلند في جويلية / يوليو 1980 هو 40 دولار للبرميل بزيادة قدرها 3 دولارات عن السعر الرسمي لأوبك،[163] ثم بدأ في الانهيار تدريجيا الى أن بلغ تقريبا في عام 1986 نفس مستوى سعر البرنت لتلك السنة، أي 10 دولارات للبرميل.

[162] Paul HORSNELL, ***Mediterranean Basin in the World Petroleum Market*** (London : Oxford University Press, 2000), p. 69.
[163] Mohamed Nasser THABET, ***Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie*** (Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1989), p.317

وكان السبب في ذلك هو زيادة حجم العرض في السوق، وقرار أوبك في السنة التي قبلها 1985 وقف العمل بنظام الأسعار الرسمية، وترك أمر تحديد الأسعار لقوى العرض والطلب في السوق، ما أعطى الفرصة لخام برنت كي يتحول الى خام مرجعي في السوق.

أدى تراجع الأسعار في الأسواق الدولية الى تدهور كبير للوضع المالي للجزائر، تجسد في شكل تراجع كبير في حجم العائدات الخارجية التي تناقصت عام 1986 مثلا بنسبة 50 % مقارنة بمستوى عام 1981؛[164] وتسبب ذلك في أزمة مالية حادة؛ سرعان ما تحولت، بعد الانهيار التام للأسعار عام 1986، الى أزمة اقتصادية واجتماعية معقدة، لم تشهدها الجزائر من قبل.

في الوقت الذي كانت فيه العائدات البترولية تنزل الى أدنى مستوياتها كان في المقابل مؤشر المديونية الخارجية للجزائر يصعد الى أعلى درجاته، فقد بلغ حجم هذه المديونية الخارجية عام 1986 حوالي 22.65 مليار دولار حسب تقديرات البنك العالمي،[165]وهو ما يمثل نسبة 38 % من الناتج الداخلي الخام ونسبة 248 % من حجم صادرات تلك السنة، وقد كانت هذه النسب هي على التوالي 33 % و130 % فقط سنة قبل ذلك، ما يعكس درجة التدهور السريع للتوازنات المالية للجزائر في تلك الفترة.[166]

بعد انفجار الأزمة، تصاعدت حدة المطالبات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتبين بشكل واضح أن الجزائر أصبحت عاجزة تماماً على معالجة هذه الوضعية المستجدة، وغير قادرة على النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولمواجهة هذا الموقف الصعب، حيث ضغط المطالبات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وضغط المديونية الخارجية من جهة ثانية، في مقابل تناقص مستمر في حجم العائدات، لم يكن أمام الجزائر من حل متاح سوى الاعتماد على أهم مصدر ثروة لديها: البترول؛ وللسير في هذا الاتجاه، كان الأمر يحتاج الى مراجعة عميقة للفلسفة الاقتصادية السائدة حينئذ، وتبني نهج الانفتاح الاقتصادي، لجلب اهتمام المستثمرين الدوليين، بما يسمح بإعادة بعث حركة التنمية في الاقتصاد الجزائري.

2- التحول الكبير في هيكل السوق النفطية الدولية

دفع إلغاء نظام الامتياز، في بداية السبعينيات، في جل البلدان المنتجة للبترول، الشركات النفطية الدولية إلى تبني استراتيجيات تجارية مختلفة لمواجهة الواقع الدولي الجديد في قطاع المحروقات. لكن ما أجمعت عليه هذه الشركات في ميادين الاستكشاف والإنتاج هو تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير، من أجل تحسين قدراتها التكنولوجية في هذه الميادين، بعدما أصبحت مطالبة بالبحث عن

---

[164] Jacques GIROD, ***L'énergie en Afrique : la situation énergétique de 34 pays de l'Afrique subsaharienne et du nord*** (Paris : Editions Karthala, 1994), P.04.
[165] Ammar BELHIMER, ***la dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement,*** (Alger : Casbah éditions, 1998) ; P. 28.
[166] Ibid., pp. 32-33.

البترول في مناطق صعبة ونائية، وعلى أعماق غير أعماق الحقول النفطية في المناطق التقليدية للإنتاج. وكانت نتائج هذا المجهود، في مرحلة لاحقة، بروز مناطق إنتاج جديدة كألاسكا وبحر الشمال، وتحكم أفضل في تكاليف الاستغلال، وهو ما يعني إمكانية أكبر لاستغلال الحقول الهامشية وتعبئة موارد نفطية إضافية.

أدت هذه المعطيات الجديدة الى تغير وانقلاب حقيقي في السوق، حيث من جهة، تراجع دور بلدان أوبك لصالح منتجين جدد، ومن جهة ثانية، تمكنت الشركات النفطية العملاقة من استعادة دورها في السوق، الذي فقدته في بداية السبعينيات وكسر إرادة أوبك، خصوصا مع تطور سوق جديدة لتصريف الإنتاج هي السوق الفورية.

كل هذه التحولات الهيكلية لم تكن تصب في مصلحة البلدان المنتجة التقليدية، والجزائر واحدة منها، والتي اضطرت في الأخير القبول بالأمر الواقع، ومسايرة هذه التحولات الكبيرة، والسماح للشركات النفطية الدولية بالعودة مرة أخرى الى المواقع التي خرجت منها في بداية السبعينيات، حتى ولو كان ذلك تحت توافق ونظام جديد اسمه نظام تقاسم الإنتاج.

3- تحولات الإطار القانوني المنظم لنشاط استغلال المحروقات على المستوى الدولي

شهدت صناعة البترول أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تحولات كبيرة على المستوى الدولي، وبدأ يتشكل، في هذه الفترة، ما يشبه بداية تنافس بين البلدان المنتجة لاستقطاب الشركات النفطية الدولية من أجل الاستثمار محليا، وذلك من خلال شيوع نظام جديد لتنظيم شكل العلاقات بين البلدان المنتجة وهذه الشركات النفطية الدولية؛ ويقوم النظام الجديد على صنف مستحدث ومطور من عقود المقاولة المعروفة من قبل، ظهر للتو، هو صنف عقود تقاسم الإنتاج Production-sharing Agreement.

لقد تأكد للجزائر، في هذه الفترة، أنه لا يمكنها أن تتخلف عن ركب سارت فيه جل البلدان المنتجة الأخرى، وأنه لا بد لها أن تتبنى نظام تقاسم الإنتاج، خصوصا وقد ثبت الى حد ما، من خلال تجربة سنوات ما بعد التأميم، أن نظام عقود الخدمات المعمول به منذ تأميم القطاع يكاد يصبح نظاما متجاوزا، وهو ما تؤيده نتائج هذه التجربة التي استمرت لحوالي 15 سنة.

إذن، وبناءً على ما سبق، كان من الضروري، بعد أن تأكد المشرع الجزائري من أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى، وأنّ قانون المحروقات لسنة 1971 هو السبب في تراجع تنافسية قطاع المحروقات في الجزائر، أن تقوم الأخيرة بإصدار قانون جديد يكون أكثر قدرة على استقطاب هذه الشركات للاستثمار نحو الجزائر، وأن يكون نظام تقاسم الإنتاج في قلب المنظومة القانونية الجديدة، وأن تكون الامتيازات والحوافز الممنوحة فيه في ذات مستوى الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمر الخارجي في البلدان الأخرى.

المبحث الثاني– الإطار القانوني لاستراتيجيات الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات بالجزائر

تغير النظام القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات بالجزائر، أو ما يعرف بالحق المنجمي للمحروقات Droit minier des hydrocarbures مرات عديدة بعد الاستقلال، منها مرتين تغير فيها النظام بشكل جذري: المرة الأولى عام 1986 من خلال القانون 86–14[167] الذي تبنى يومها سياسة اقتصادية جديدة في قطاع المحروقات، تقوم على فتح هذا الأخير أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقطع مع السياسة الاقتصادية الحمائية المطبقة قبل ذلك؛ والمرة الثانية عام 2005 من خلال القانون 05–07 الذي أحدث تغييرات جوهرية على القانون السابق، وهو ما آثار جدلا كبيرا حول جدواه.

المطلب الأول ـ الإطار القانوني لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في ظل القانون 86–14

يقصد بالإطار القانوني تلك القواعد القانونية المستمدة من الحق المنجمي، والتي يسري تطبيقها على نشاطات البحث والاستغلال خلال فترة زمنية محددة، هي فترة تطبيق قانون من قوانين المحروقات.

أولا– تعريف الحق المنجمي للمحروقات

يعرّف عمر خليف الحق المنجمي للمحروقات بأنه «ذلك الحق الذي يشمل مجموع القواعد التي يسري تطبيقها عند إجراء أعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة ».[168] ويُعرّف أيضا بأنه « مجموع القواعد والمبادئ التي تحكم استكشاف المحروقات واستغلالها وتحويلها ونقلها وتسويقها، وأحيانا حتى آثار هذه النشاطات على البيئة ».[169]

يستنتج من التعريفين:

- ❖ أن المقصود بالحق المنجمي هو جميع قوانين المحروقات التي صدرت وجرى تطبيقها في الجزائر منذ الاستقلال، لأن القواعد التي خضع لها نشاط الاستكشاف ونظام استغلال المحروقات قد تغيرت مرات عديدة.
- ❖ أن الموضوع الرئيسي للحق المنجمي هو تعريف النظام القانوني الذي يخضع له نشاط الاستكشاف عن المحروقات واستغلال الحقول المكتشفة، وضبط العلاقة بين القائم أو القائمين بعملية الاستغلال ومالك الحقل، من خلال تعيين حقوق والتزامات كل طرف من الأطراف.

ويستنتج أيضا، أن الغاية من وضع أي قانون للمحروقات، هي تحقيق ما يلي:

---

[167] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، ص.1019.

[168] KHELIF, « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Op. Cit.

[169] Stéphane ESSAGA, ***Droit des hydrocarbures en Afrique : recueil commenté de textes*** (Paris : Harmattan, 2013), P.19.

- ❖ هدف أول تنظيمي عام هو ضبط وتنظيم المراحل الأولى للنشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات، أي مراحل قسم المنبع Amont، والتي تشمل الاستكشاف والإنتاج أو الاستغلال.
- ❖ وهدف ثانٍ وهو وضع قواعد واضحة لضبط حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بمنح القائم بالاستغلال حق الحصول على كامل الإنتاج أو قسم منه، أو حرمانه تماما من ذلك مع منعه أيضا من الوصول إلى تلك الاحتياطات على الإطلاق، وحصر دوره في تقديم الخدمات لمالك هذه الاحتياطات وفقط.

ثانيا– النظام القانوني للبحث واستغلال ونقل المحروقات في ظل القانون 86–14

تعتبر القواعد القانونية الأساسية الخاصة بنشاطات البحث واستغلال المحروقات التي تضمنها القانون 86–14، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 91–21 الصادر في 4 ديسمبر 1991، هي القواعد المُؤسِّسَة للانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات في الجزائر.

1) الحدود والشكل القانوني لتدخل الشريك الأجنبي

إن أهم ما ورد في القانون 86–14 من قواعد تخص حدود وشكل تدخل الشريك الأجنبي في قطاع المحروقات التأكيد مبدأ الانفتاح الاقتصادي، وحصر مجال التدخل في قطاع النفط دون قطاع الغاز، وحصر نطاق الشراكة في الحقول المستكشفة الجديدة واستبعاد الحقول القديمة:

1–1 تأكيد مبدأ الانفتاح الاقتصادي

أكد القانون على الانفتاح الاقتصادي كمبدأ أساسي يحكم نشاطات قطاع المحروقات [المادة 04]، واعتبر الشراكة الشكل الوحيد الذي يمكن عبره لشخص معنوي أجنبي التدخل لاستغلال المحروقات في الجزائر [المادة 20]؛ وهو ما يعني عدم إمكانية الشريك الأجنبي التدخل في القطاع لاستغلال المحروقات إلاّ بعد إبرام عقد للشراكة مع شركة وطنية (سوناطراك في هذه الحالة).

2–1 حصر مجال التدخل في قطاع النفط

حصر القانون مجال تدخل الشريك الأجنبي في قطاع النفط فقط، واستبعد الشراكة في قطاع الغاز الطبيعي [المادة 23]، وبناءً على ذلك، ألزم المُشرع الجزائري الشريك الأجنبي بواجب التنازل لفائدة الدولة عن كميات الغاز الطبيعي المستخرجة من حقول البترول، كما فرض عليه بطريقة غير مباشرة تقريبا ضرورة التنازل على كل حقل للغاز يتم اكتشافه عَرَضاً أثناء أعمال الاستكشاف عن البترول، ويُتبين أنه اكتشاف تجاري، لأنه جعل تسويق هذا الغاز المكتشف معلقا على إرادة الشركة الجزائرية، التي يمكنها القبول بتسويقه بواسطة شركة مختلطة. لكن في المقابل، فرض القانون على الدولة واجب تعويض هذا الشريك الأجنبي على كل المصاريف التي أنفقها لتحقيق هذا الاكتشاف الغازي، فضلا

عن علاوة تكون كيفية تحديد قيمتها مبينة في العقد مسبقا. لكن وبعد خمس سنوات من دخول القانون 86-14 مجال التطبيق، أعاد المشرع الجزائري النظر في هذه الترتيبات الرئيسية من خلال **قانون المحروقات 91-21 لعام 1991**، وقام بتوسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، وألغى بذلك نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل عن الحقول واحتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض.

3-1 حصر نطاق الشراكة في الحقول المستكشفة الجديدة

حصر القانون مجال التطبيق زمانا أيضا، فلا تكون الشراكة سوى من أجل استكشاف أو استغلال حقول نفطية جديدة، أما الحقول القديمة المستكشفة قبل تاريخ صدور القانون، فقد نص على عدم إمكانية تدخل الشريك الأجنبي فيها، وتستوي في ذلك الحقولُ المُنْتِجَة والحقولُ غير المُطوَّرة بَعدُ إلى ذاك التاريخ «لا تطبق أحكام هذا القانون في مجال الشراكة مع أشخاص معنويين أجانب في ميدان المحروقات على الحقول المكتشفة عند تاريخ صدور هذا القانون» [المادة 65]. وتكشف هذه المادة عن رغبة واضحة لدى المُشرِع الجزائري في أول الأمر لإخراج أهم حقول البترول والغاز الطبيعي من دائرة الشراكة، وإبقائها تحت تصرف الشركة الوطنية سوناطراك، وأولها حقل حاسي مسعود، غير أنه اضطر فيما بعد الى إلغاء نص هذه المادة من خلال قانون المحروقات المعدِّل رقم 91-21 لعام 1991، وبذلك توسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986.

2) تنظيم ممارسة النشاط في قطاع المحروقات

ورد في القانون 86-14 مجموعة من القواعد لتنظيم ممارسة النشاط في قطاع المحروقات، وهذه القواعد تسري على الشريك الأجنبي كما تسري على شركة سوناطراك، ومن أهم هذه القواعد اشتراط شهادات منجمية معيّنة لممارسة النشاط، والشراكة على أساس نظام تقاسم الإنتاج، وإلزام الشريك الأجنبي بشرط إبرام عقد مع شركة وطنية وبروتوكول مع الدولة.

2-1 اشتراط شهادات منجمية لممارسة النشاط

اشترط المشرع لممارسة النشاط في قطاع المحروقات الحصول على شهادات منجمية صادرة عن السلطة الإدارية المخولة، وأكّد على عدم إمكانية تنفيذ أية عملية تنقيب أو بحث أو استغلال للموارد المكتشفة ما لم يحصل المتعامل على الشهادة المطلوبة لذلك[170]، وقَصر في ذات الوقت منح هذه الشهادات على شركة وطنية فقط [المادة 9]، وهو ما يفيد ببساطة احتكار دور المتعامل Opérateur في كل مشاريع الشراكة لشركة سوناطراك، للمحافظة على مكانتها ودورها كفاعل ومهندس أساسي

[170] تسلم الشهادة لسوناطراك حصراً، غير أن الشريك الأجنبي يستفيد من الحقوق المرتبطة بالشهادة بعد توقيع عقد الشراكة مع هذه الأخيرة.

للسياسة القطاعية، ومشرف ومراقب في ذات الوقت لنشاط الاستثمار في القطاع؛ وقد أكدت المادة 27 هذا المعنى بشكل جلّي، من خلال النص صراحة بأن دور المتعامل يعود وجوباً لشركة وطنية.

ويكشف هذا التدبير، بكل وضوح، عن تردد لدى الدولة في الانفتاح الكامل، ورغبة شبه معلنة في التحكم في الاستثمار، والاحتفاظ ولو بصورة ملتوية، على شكل من الاحتكار لنشاطات الاستكشاف والاستغلال، لأن المشرع أعطى بهذه التدابير سوناطراك عملياً صفة وكيل الدولة والقائم مقامها، وترك لها خيار التفاوض والتعاقد مع الشركاء الأجانب، وحرية اختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات.

وقد صنف القانون 86-14 الشهادات المطلوبة لممارسة النشاط إلى أربعة أنواع هي:

- **الإذن بالتنقيب** Autorisation de prospection، ويعطي لمالكه حقاً غير حصري على رُقعةٍ محددة للقيام بكل الأعمال التمهيدية للتنقيب عن البترول من غير حفر الآبار؛
- **الترخيص أو رخصة البحث** Permis de recherche، وتعطي لمالكها دون غيره الحق في تنفيذ كل أعمال البحث، والتي تشمل التنقيب وحفر الآبار، على رقعة محددة؛
- **الإذن المؤقت بالاستغلال** Autorisation provisoire d'exploiter، ويعطي هذا الإذن لمالك رخصة البحث السارية المفعول الحق في استغلال الآبار المنتجة للمحروقات لفترة محددة، على أن يلتزم خلالها بمواصلة أعمال تعيين حدود الحقل المكتشف وتطويره؛
- **رخصة الاستغلال** Permis d'exploitation، وتمنح لحقل قابل للاستغلال تجاريا.

2-2 أساس الشراكة نظام تقاسم الإنتاج

أرسى في المنظومة التشريعية الجزائرية نظاما جديدا للتعاقد [المادة 20]، هو نظام تقاسم الإنتاج، ويعتبر هذا التدبير أهم تغيير جوهري أحدثه القانون والإضافة النوعية الأساسية التي جاء بها. وعقد تقاسم الإنتاج هو أحد ثلاثة عقود رئيسية في عالم صناعة البترول، والعقدان الآخران هما عقد الامتياز وعقد الخدمات؛ وقد وُجد من الكتاب في أدبيات الاقتصاد النفطي من لا يميز بين عقد تقاسم الإنتاج وبين عقد الخدمات، ويعتبر الأول شكلا من أشكال الثاني، لكن الاتجاه الغالب بين الكتاب هو الاتجاه الذي يُميز النوعين عن بعضهما البعض، ويُصنف كل واحد منهما في دائرة خاصة به. ويورد هذا الاتجاه، للتمييز بين هذين النوعين من العقود، أوجه التمايز التالية:[171]

- يكون المقابل الذي يتحصل عليه المستثمر الأجنبي في عقد تقاسم الإنتاج عينيا في شكل قسم من الإنتاج، بينما يكون المقابل في عقد الخدمات نقديا، يتحصل عليه تعويضا عن الخدمات التي قدمها للشركة الوطنية.

[171] Ibid, p.5.

- ❖ لا يغلق النوع الأول (عقد تقاسم الإنتاج) الباب كاملا في وجه المستثمر الأجنبي للوصول إلى الاحتياطات، كما يفعل النوع الثاني (عقد الخدمات)، غير أنه بالمقابل لا يفتح الباب أيضا الا جزئيا، ولا يعمل في حقيقة الأمر سوى على إدخال بعض التحسين على العلاقة بين هذا المستثمر الأجنبي والشركة الوطنية، ويحفظ هيمنة الدولة على القطاع، من حيث أنه يعطي الشركة الوطنية حق الحصول على جل الإنتاج، وينصبها المسؤول الأول على عملية الإنتاج.

وبموجب نموذج هذا النظام المطبق في الجزائر، يكون من حق الشريك الأجنبي الحصول على حصة من الإنتاج، فيحصل في السنوات الأولى على هذه الحصة، كتعويض عن التكاليف التي تحملها في المشروع، سواء في ذلك التكاليف التي تحملها أثناء مرحلة الاستكشاف والتطوير أو تلك التي تحملها خلال مرحلة الاستغلال، وهي المصاريف التي تُعرَف اختصارا بالمصطلح الأنجلوسكسوني Cost Oil (كلفة البترول)، وتتضمن هذه الحصة أيضا مقابل الأرباح التي تعود اليه من مشاركته في المشروع؛ ويتراوح هذا الحق في المرحلة الأولى من الحياة الافتراضية للحقل بين 35 و40 % من الحجم الكلي للإنتاج، ولا يجوز تحت أي ظرف أن يتجاوز في حده الأقصى السقف الأخير، ويستمر العمل بهذه القسمة إلى أن يسترجع المستثمر الأجنبي كل الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها في مراحل الاستكشاف والتطوير.

لاحقاً، وبعد أن يكون الشريك الأجنبي قد استرجع مبلغ الاستثمار، أي كل المصاريف التي أنفقها في مرحلة الاستكشاف والتطوير، يتغير توزيع النسب السابقة، لأنه ابتداءً من هذه اللحظة يصبح مفهوم Cost Oil يعني مصاريف الاستغلال فقط؛ وفي هذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في استقطاع كمية من الإنتاج في مقابل تلك المصاريف، ويتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج والمعروف بالمصطلح الأنجلوسكسوني Profit Oil أو ربح البترول، بين الطرف المحلي والشريك الأجنبي، على أن يعود القسم الأكبر من الإنتاج هذه المرة إلى الطرف المحلي، بما تتراوح نسبته بين 75 و90 %.[172]

3-2 إلزام الشريك الأجنبي بشرط إبرام عقد مع شركة وطنية وبروتوكول مع الدولة

ألزم الشريك الأجنبي الراغب في الاستثمار بقطاع المحروقات بواجب إبرام عقد مع شركة وطنية لتعريف قواعد الشراكة بين الشركتين، خصوصا قواعد المساهمة في التكاليف وتحمل الأخطار والنتائج، ثم ألزمه بإبرام عقد ثان مع الدولة في شكل بروتوكول لتعريف التزامات الشريك نحو الدولة، وتعريف تعهدات الدولة نحو هذا الشريك فيما يخص حقوقه في الشراكة.

[172] Omar KHELIF, « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Op.cit.

وقد حدّد المشرع أكثر من صيغة لتجسيد مشروع الشراكة وتطبيق ما تم التوافق عليه بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي حول مسألة التعويض، بحسب الطريقة التي اختارها هذا الأخير للحصول على حقوقه، طريقة نظام تقاسم الإنتاج أو طريقة أخرى، لأنه قد يختار الشريك الأجنبي الحصول على حصته في الإنتاج في ميناء التصدير مثلا، أو يقبل الحصول على حقوقه نقدا، وهذه طرق لها ترتيبات خاصة.

إذا ما اختار الشريك الأجنبي نظام تقاسم الإنتاج Production sharing contract، والحصول على حصته من الإنتاج في عين المكان، وهي فعلا الطريقة التي اختارها أغلب الشركاء، يكون الشريك ملزما بإنشاء فرع للشركة في الجزائر، بهدف المشاركة مع الطرف الجزائري، في أحد أمرين:

- ❖ إنشاء مؤسسة تجارية جديدة ذات أسهم وخاضعة للقانون الجزائري.
- ❖ أو المشاركة في مشروع مشترك، دون أن تكون لهذا الأخير شخصية معنوية مستقلة.

وما يسجل على الصيغ التي اقترحها القانون، هو أنها لم تجد نفس التجاوب لدى شركاء الجزائر، وهو ما أشار إليه مقيدش،[173] الذي اعتبر صيغة تقاسم الإنتاج الصيغة التي لاقت استحسان الشركاء وتم استعمالها بكثرة في العقود الموقعة لاحقا.[174]

3) التدابير الخاصة بنقل المحروقات في القانون 86-14

حافظ القانون 86-14 على التدابير الخاصة في قطاعات النقل والغاز الموروثة من فترة التأميم، فأبقى على احتكار الدولة على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب (تمارس هذا الاحتكار عمليا شركة سوناطراك)، ونص على أنه لا يمكن لأحد أن يمارس هذا النشاط من غير شركة وطنية [المادة 17]. غير أنه وعطفا على ذلك، منح الشريك الأجنبي ضماناً لنقل قسم الإنتاج الذي يعود إليه بالشروط الاقتصادية العادية وبأسعار غير تمييزية [المادة 19].

ثالثا- قواعد الجباية البترولية ونظام تسوية المنازعات في ظل القانون 86-14

تعتبر الولايات المتحدة هي رائد صناعة البترول والغاز في العالم، وفي هذا البلد ظهرت أولى قواعد الجباية البترولية وترسخت مع مرور الزمن؛ وبعد انتشار الصناعة إلى باقي مناطق العالم، تأثرت التشريعات الجبائية الوطنية لمختلف البلدان بشكل أو بآخر بما أصبح عُرفاً جاريا في الولايات المتحدة، حتى وإن كان الواقع القانوني لهذه الدولة غير الواقع القانوني لتلك الدول، حيث ملكية الأرض في الولايات المتحدة لا تنفصل على ملكية ما في باطن الأرض ـ باستثناء الأراضي التابعة للفيدرالية والمجال البحري ـ؛ وهذه الخصوصية الأمريكية هي التي طبعت الجباية البترولية، وعليه وُجد منذ البدايات الأولى

[173] Mustapha MEKIDECHE, **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000), p.96.
[174] MEKIDECHE, ibid., ; pp. 96-97.

لصناعة البترول والغاز نوعان رئيسيان من الضرائب: ضريبة على الإنتاج أو الإتاوة وضريبة على العائد أو الدخل البترولي، وهناك أنواع عديدة أخرى ثانوية يمكن اعتبارها مساهمات مالية تكميلية لضرائب الإنتاج والدخل ليس أكثر.

لقد تطورت معدلات هذه الضرائب وتنوعت طرق تحصيلها على المستوى الدولي مع تطور العلاقات بين الشركات البترولية والبلدان المالكة للاحتياطات، ومع تعزيز سيطرة البلدان المالكة للاحتياطات على قطاع الإنتاج، فارتفع معدل الإتاوة Redevance من 5 % إلى 12.5 % ثم 16 % وأخيرا 20 % وأكثر، وارتفع معدل الضريبة على الدخل تدريجيا هو الآخر، وانتقل من 50 % في الأول ثم 75 % وأخيرا 80 % وأكثر، وتتحدد قيم الإنتاج والدخل بسعر البترول في السوق. [175]

1. الضرائب الأساسية في ظل القانون 86-14

يتكون نظام الجباية البترولية المطبق في الجزائر من مجموعة من الاقتطاعات المالية في شكل ضرائب ورسوم تخضع لها مختلف أنشطة قطاع المحروقات، منها ضرائب واقتطاعات مفروضة بموجب القانون 86-14، وأهمها: الإتاوة والضريبة على النتائج أو الأرباح.

1-1 الإتاوة أو الضريبة على الإنتاج

تكمن أهمية الإتاوة أو الضريبة على الإنتاج في أنها ضريبة مستحقة للخزينة العمومية من اللحظة التي تتحقق فيها واقعة الإنتاج، أي من لحظة استخراج البترول أو الغاز من الحقول؛ وفي عدم ارتباطها بالنتائج التي تحققها المؤسسات عند ممارسة النشاط الاقتصادي، فهي ضريبة ترتبط بمستوى هذا النشاط فقط لا بنتائجه. [176]

إن معدل الإتاوة في ظل النظام الجبائي للقانون 86-14 هو 20 % من قيمة الإنتاج، وتدفع الإتاوة كل شهر عينا أو نقدا، وفي هذه الحالة الأخيرة تتحدد قيمتها بطريقة إدارية استنادا الى السعر السائد في السوق الدولية؛ ويمكن تخفيض معدل الإتاوة في الحالات التي تكون فيها شروط الاستكشاف والاستغلال معقدة، فيكون المعدل إما 16.25 %، وهذا في المنطقة "أ" أو 12.50 %، ويكون ذلك في المنطقة "ب". [177]

---

[175] Madjid BENCHIKH, « La nouvelle loi pétrolière algérienne : direction publique et économie de marché », **L'Année du Maghreb** (2005-2006), pp.201-221, mis en ligne le 08 juillet 2010, consulté le 28 Août 2017 à l'adresse internet :
http://anneemaghreb.revues.org/103;DOI:10.4000/anneemaghreb.103

[176] Ibid.

[177] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 86-14 المتعلق بنشاطات التنقيب والبحث واستغلال المحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 35، السنة الخامسة والعشرون (27 أوت 1986).

2-1 الضريبة على النتائج

أنشأ المشروع الجبائي بموجب القانون 86-14 ضريبة على النتائج، تخضع لها نشاطات التنقيب والبحث والاستغلال، واستثنى منها نشاط النقل، هذا الأخير الذي بقي خاضعا للأحكام والقواعد الجبائية للنظام العام. وحدد معدل هذه الضريبة المطبق على النتائج المحققة بـ 85 %، مع امكانية تخفيض المعدل اذا ما تطلبت شروط الاستكشاف والاستغلال ذلك، وفي هذه الحالة يكون المعدل المطبق هو 75 % في المنطقة " أ " و65 % في المنطقة " ب".

وقد توسع قانون المحروقات 91-21 لعام 1991 في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار، حيث قام بالتمييز بين هاتين المنطقتين في الامتيازات الممنوحة، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محدّدة تخضع لها كل النشاطات.

2. نظام تسوية المنازعات

كان تأثير المرحلة السابقة على الانفتاح الاقتصادي واضحا على تفكير المشرع الجزائري في مسألة تسوية المنازعات، التي قد تظهر بين الأطراف المختلفة؛ سواء بسبب الاختلاف في تفسير نص القانون ونصوصه التطبيقية، أو بسبب الاختلاف والتنازع حول مسائل الشراكة، حيث أحال النوع الأول من المنازعات، أي التي يكون سببها اختلاف تفسير النصوص، على المحاكم الجزائرية والقانون الجزائري الساري المفعول وقت المنازعة، وأحال النوع الثاني من المنازعات والاحتجاجات المرتبطة مباشرة بالشراكة ونظام تقاسم الإنتاج على لجنة للمصالحة، وغلق الباب تقريبا في وجه التحكيم الدولي [المادة 63] .

المطلب الثاني- الإطار القانوني لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في ظل القانون 05-07

كان قد مضى أزيد من عقد من الزمن على دخول القانون 86-14 مجال التطبيق الفعلي، عندما قررت وزارة الطاقة مع مطلع الألفية الجديدة إعادة النظر في الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الاقتصادي في القطاع، بدعوى تكييف التشريع الجزائري مع الواقع التشريعي الدولي ومواكبة المعطيات الاقتصادية المستجدة خلال سنوات التسعينيات في المحيط الاقتصادي الدولي عموما وفي السوق النفطية خصوصا؛ والتي منها في المحيط الاقتصادي الدولي العام تصاعد ظاهرة العولمة المالية وتزايد الاتجاه نحو تبني سياسات التحرير الاقتصادي، وفي السوق النفطية الدولية تراجع دور أوبك لصالح الدول الصناعية المستهلكة والشركات الاحتكارية الكبرى، واستقرار الأسعار عند مستويات متدنية لفترة طويلة.

وقد عرضت وزارة الطاقة مشروع القانون الجديد عام 2001، حاملا لرؤية جديدة لإدارة القطاع مغايرة تماما لرؤية القانون السابق، وآثار المشروع منذ البداية جدلا كبيرا وموجة من النقد والرفض بين الخبراء والمتخصصين في الاقتصاد النفطي، الى درجة النيل والتشكيك في الأهداف الحقيقية للمشروع؛ وقد زاد في درجة الشك في الغاية والأهداف التي من أجلها صدر، أن طرح هذا المشروع تزامن يومها

بشكل غريب مع إعلان سياسة الإدارة الجمهورية الجديدة[178]في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة، والتي وضعت كهدف أساسي لها استرجاع المواقع التي فقدتها الشركات الأمريكية خلال ثورة التأميم في السبعينيات في قطاع البترول والغاز. وقد كتبت الأمريكية ميريديث تيرشن حول التوجه الجزائري الجديد العبارة التالية:

« إن قرار الجزائر التوسع في إنتاج النفط والغاز يتوافق مع الهدف الرئيسي الذي وضعته الإدارة الأمريكية والمتمثل في إعادة بسط الاحتكارات الغربية على قطاع البترول في العالم، والتي تجاوزت في فترة ما قبل عام 1973 نسبة 95 % من مجموع عدد الحقول النفطية ».[179]

ورغم النقد الشديد الذي تعرض له المشروع، فقد نجحت الوزارة في افتكاك موافقة السلطات التشريعية والتنفيذية على المشروع، وتم إجازة مشروع القانون في عام 2005، بعد تغييرات طفيفة لم تغير من جوهر المشروع التمهيدي.

اشتمل قانون المحروقات 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 على 115 مادة،[180] موزعة على عدة أبواب، تناولت كل المسائل ذات العلاقة بالتنظيم ومزاولة النشاط في قطاع المحروقات، من الهياكل الإدارية المشرفة على القطاع إلى كيفيات منح التراخيص المختلفة وكيفيات ممارسة النشاط، وانتهاء عند النظام الضريبي الذي تخضع له مختلف النشاطات.

لقد كان الغرض الأساسي لهذا النص القانوني، وفق ما جاء في نص المادة الأولى، هو تعريف " النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات" وتعريف " النظام المؤسساتي الذي يسمح بأدائها" وتعريف "حقوق وواجبات كل الأشخاص الذين يمارسون واحدة أو بعضا من هذه النشاطات".[181]

وفيما يلي سنعرض في الأول لأهم الأفكار والتدابير الواردة في نص القانون:

أولا- الهيكل التنظيمي للقطاع

دراسة الجانب التنظيمي لأي قطاع اقتصادي هي مسألة مهمة، لأن ذلك يساعد من جهة في معرفة الهياكل التي تساهم في إعداد وصنع السياسة القطاعية، وعلى الكيفية التي يتم بها جمع عناصر هذه السياسة. ومن جهة ثانية في التعرف على الجهة أو الجهات التي يوكل اليها تطبيق هذه السياسة.[182]

---

[178] إدارة الرئيس جورج بوش.

[179] Meredith TURSHEN, « Algerian Oil & Gas »; **Review of African Political Economy,** N°91, Vol. 29 (Mars 2002), p. 184.

[180] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، المؤرخ في 19 جويلية 2005.

[181] – الجريدة الرسمية، المرجع نفسه.

[182] BENCHIKH, Op. Cit,.

احتوى قانون المحروقات رقم 05-07 بنودا تخص الجانب التنظيمي لقطاع المحروقات؛ وحملت هذه البنود ترتيبات كانت محل جدل كبير ونقد شديد في السنوات التي سبقت صدور القانون عام 2005، بل وحتى بعد صدوره، ومن بين هذه الترتيبات تلك التي تتناول دور شركة سوناطراك والوكالات الجديدة ودور الوزارة المعنية بالمحروقات.

1- مبدأ الفصل بين نشاط الدولة ونشاط شركة سوناطراك

إن فكرة الفصل التام بين نشاط الدولة ونشاط شركة سوناطراك هي واحدة من الأفكار الأساسية التي ثار حولها جدل كبير منذ أن وردت في نص المشروع التمهيدي أول مرة،[183] وجوهر الفكرة هو فك الارتباط في العلاقة بين الدولة وشركة سوناطراك، وبناء مسافة قانونية واضحة بينهما، بشكل ينتهي معه التداخل في الصلاحيات، ويكون لكل طرف صلاحياته الخاصة؛ وكي يتحقق هذا الهدف، تقوم الدولة من جهة، بإعفاء سوناطراك من أداء الوظائف التي تدخل في صميم الوظائف السيادية للدولة، وتسترجع الصلاحيات المرتبطة بها قبل أن تقوم بتفويضها من جديد لوكالات مستحدثة لهذا الغرض؛ ومن جهة أخرى، ترفع الدولة وصايتها المباشرة على الشركة وتنسحب بالكامل من التسيير المباشر للشركة، بما يسمح لهذه الأخيرة، بحسب مصمم المشروع، التفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية، تتمثل وظيفتها الأساسية في خلق الثروة وتحقيق الأهداف التجارية الخاصة بها.

اذا كان صحيحا من زاوية القانون، أنّ سوناطراك لم تكن يوما ومنذ نشأتها سوى شركة تجارية، فإن واقع الحال من الناحية العملية يشير الى غير ذلك، حيث تحولت الشركة مع مرور السنين وتراكم الخبرة الى ما يشبه مخبر لصناعة السياسة الوطنية في مجال المحروقات ومركز لإعداد القرارات، واستولت بذلك على الدور التقليدي لمديرية الطاقة والوقود (DEC) وباقي المديريات الأخرى التابعة لوزارة الطاقة، التي لم تعد سوى مجرد واسطة تمر عبرها القرارات التي يتم تحضيرها على مستوى سوناطراك، ولا يتم اللجوء إلى هذه المديريات إلا لإعطاء الشكل والغطاء الرسمي للقرارات ونصوص القوانين حينما تَحضُر مواعيد الموافقة السياسية.[184]

إن هذه المكانة التي اكتسبتها سوناطراك مع مرور الزمن، وكذا بعض المهام السيادية التي كلفتها بها الدولة من خلال القوانين السابقة، وخصوصا القانون 86-14، هي التي جاء المشروع الجديد لاستهدافها، من خلال النص على تجريد شركة سوناطراك من بعض المهام والامتيازات التي وفرّها لها الوضع القانوني السابق مثل ممارسة دور السلطة العمومية الذي قامت به من قبل لحساب الدولة؛ وتحسبا لذلك حمل المشروع التمهيدي فكرة إنشاء وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتوكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة، ويفوّض إليهما أداء دور

[183] عرضت الحكومة النسخة الأولى للمشروع التمهيدي لقانون 2005 أول مرة عام 2011، واستمر الجدال حول المشروع 4 سنوات كاملة.
[184] BENCHIKH, Ibid

السلطة العمومية السابق، وقد تم استحداث الوكالات المعنية من خلال القانون 05-07، وتجسدت فكرة تجريد سوناطراك من هذه الصلاحيات، لكن ما لم يتجسد هو تحرير سوناطراك من الوصاية السياسية المباشرة، والدليل هو وزير الطاقة صاحب الفكرة الذي هو رجل سياسي وعضو في الطاقم الحكومي قاد في ذات الوقت الذي كان فيه على رأس الوزارة سوناطراك الشركة التجارية لفترة من الزمن.

2- استحداث وكالات جديدة: وكالة الضبط ووكالة تثمين المحروقات

نص قانون 2005 [المادة 12] على إنشاء وكالتين: الوكالة الأولى هي الوكالة الوطنية لمراقبة وضبط نشاطات قطاع المحروقات وتُعرّف اختصارا بـ « سلطة ضبط المحروقات» والوكالة الثانية هي الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وتعرف اختصارا أيضا بـ « وكالة آلنافط Al-Naft ».

وقد حدّد القانون صلاحيات الوكالة الأولى [المادة 13]، وكانت كما يلي :

- ❖ احترام تطبيق القواعد التقنية المتعارف عليها في ميادين النشاط المختلفة.
- ❖ احترام الأطر التنظيمية الخاصة بتطبيق التعريفات واحترام تطبيق مبدأ الدخول الحر للغير إلى منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.
- ❖ احترام القواعد التنظيمية الخاصة بالوقاية والأمن الصناعي والبيئة.
- ❖ احترام دفتر الشروط الخاص ببناء منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

ما يلاحظ على صلاحيات هذه الوكالة أنها صلاحيات تنظيمية بالأساس، ومنه يمكن القول أن تسمية السلطة التي تحملها هذه الوكالة في عنوانها هي تسمية مستحقة.

ومن جهة أخرى، حددّ صلاحيات الوكالة الثانية " وكالة آل-نفط Al-Naft"، وهي الصلاحيات التي كانت كلها تقريبا من اختصاص شركة سوناطراك، ومن أهم الصلاحيات التي أسندت لهذه الوكالة الجديدة ما يلي [المادة 14]:

- ❖ ترقية الاستثمار في ميادين استكشاف المحروقات واستغلالها.
- ❖ إصدار عروض المنافسة Appel d'offres وتقييم العروض المقدمة.
- ❖ تسيير بنوك المعطيات الخاصة بالقطاع وتحيينها.
- ❖ إمضاء عقود الاستكشاف والاستغلال مع الغير وتسليم التراخيص.
- ❖ متابعة تنفيذ العقود المبرمة ومراقبتها، بصفتها أحد أطراف العقد.
- ❖ تحديد وجباية الإتاوات والضرائب المستحقة للخزينة العمومية.

ما يلاحظ على صلاحيات وكالة آل–نفط أنها صلاحيات اقتصادية في عمومها، وهي تقريبا ذات الصلاحيات التي كانت تمارسها سوناطراك من قبل، ما يعني أن صلاحيات أساسية لهذه الأخيرة قد تم تحويلها للوكالة المستحدثة، والتي منها صلاحية ترقية الاستثمار في ميادين استكشاف واستغلال المحروقات وصلاحيات تسيير بنوك المعطيات الخاصة وإمضاء العقود ومتابعة تنفيذها وجباية الإتاوات والضرائب. والجديد في هذه الصلاحيات هو إصدار عروض المنافسة وتقييم العروض المقدمة.

استحدث القانون نظاما جديدا لإبرام العقود يقوم على قاعدة طرح عروض المنافسة، بحيث تطلق الوكالة دعوة للشركات العاملة في قطاع البترول والغاز لتقديم عروض للمشاركة في منافسة للحصول على رُقعٍ للاستكشاف أو الاستغلال، ويكون طرح العرض على مرحلتين: تقنية واقتصادية؛ ويشترط من كل شركة ترغب في الاستثمار في المرحلة التقنية تقديم طلب أولي للحصول على التأهيل التقني المسبق للمشاركة في المرحلة الثانية، متضمنا كل العناصر التي تشرح الوضع القانوني والتقني والمالي للشركة، وبناء على هذا الطلب تقرر وكالة النفط فيما إذا كان الطالب مؤهلا للقيام بأعمال البحث واستغلال المحروقات، وتسلم للمؤهل شهادة صالحة لمدة 3 سنوات، وتبين فيها الصفة التي يمكن له بها التدخل في نشاطات البحث والاستغلال: متعامل مستثمر برا و/أو بحرا أم مستثمر غير متعامل.[185]

ثانيا– النظام القانوني للبحث واستغلال المحروقات في ظل القانون 05–07

يعرّف ويحدد النظام القانوني للبحث واستغلال المحروقات أنواع الشهادات المطلوبة لمزاولة مختلف النشاطات في قطاع المحروقات، ويضع أسس وقواعد النظام التعاقدي.

1– أنواع الشهادات المطلوبة لمزاولة نشاطات البحث والاستغلال

قلص المشرع عدد الشهادات المطلوبة لمزاولة النشاط في قطاع المحروقات في الجزائر وحصرها في نوعين من الشهادات فقط: الإذن بالتنقيب ورخصة البحث والاستغلال، بدلا من أربعة كما كان الأمر في القانون السابق، وألغى أيضا العقد أو البروتوكول المطلوب بين الدولة والشريك الأجنبي.

❖ **الإذن بالتنقيب**

يحمل الإذن بالتنقيب في ظل القانون 05–07 نفس المواصفات والخصائص التي يحملها الإذن بالتنقيب في ظل القانون السابق، فهو إذنٌ يمنح لصاحبه الحق في البحث على أدلة سطحية لوجود البترول فقط، دون أن يكون له الحق في حفر الآبار الاستكشافية؛ وهو حق غير حصري، أي أنه بإمكان منح حق التنقيب لعدة شركات في وقت واحد وعلى رقعة واحدة.

[185] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 07–184.

إن هدف الدولة من منح هذه الشهادة هو جمع المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية على الرقعة موضوع الإذن، ومن هذا المنظور تتحول الشهادة الى أداة لجرد الإمكانيات الموجودة في مجال منجمي معين، وهو ما يساعد هذه الدولة في رسم سياسة القطاع. ومن الواضح أن هذا النوع من الشهادات لا يمكن أن تهتم به سوى الشركات الكبيرة التي تحمل رؤية استراتيجية بعيدة المدى، لأن الحصول على المعلومات يساعد الشركة في بناء قرار الاستثمار في المستقبل عندما تعرض الرقعة المعنية بالإذن للاستثمار، وتتقدم هذه الشركة للحصول على شهادة الاستغلال وهي مجهزة بكل المعلومات حول الرقعة، أما الشركات الصغيرة فلا يتصور أن تقوم بصرف أموال دون الحصول على ضمان لاستغلال الحقل، وهو الضمان الذي لا يقدمه هذا النوع من الشهادات.[186]

❖ **رخصة البحث والاستغلال**

تعتبر رخصة البحث والاستغلال الشهادة الأساسية المطلوبة في قطاع المحروقات، حيث لا يمكن للمتعامل الانطلاق في أعمال البحث عن البترول أو الغاز، وهي استثمارات مكلفة جدا ماليا، دون أن يحصل على هذه الشهادة مسبقا، لأن استغلال الاحتياطات في حالة تحقيق الاكتشاف مرتبط بها. وبعد الحصول على هذه الرخصة يتم التوقيع على عقد بين الشريك الأجنبي ووكالة النفط لمدة 32 سنة، منها 7 سنوات لمرحلة البحث، و25 سنة لمرحلة الاستغلال عند تحقيق اكتشاف تجاري؛ وتنقسم المرحلة الأولى، أي مرحلة البحث، بدورها الى 3 فترات، منها فترة أولى بـ 3 سنوات ثم فترتان بسنتين لكل واحدة منهما. والغرض من وضع هذا التقسيم هو دفع المستثمر الى تكثيف أعمال الاستكشاف، لأنه ملزم في نهاية كل فترة بإعادة أجزاء من المساحة الممنوحة له، أو ما يصطلح عليه بـ " المردودات" Rendus، ولا يمكنه الاحتفاظ بكامل الرقعة على طول سنوات مرحلة البحث.[187]

ثالثا– نظام الجباية البترولية في ظل القانون 05-07

يتكون نظام الجباية البترولية للقانون 05-07 من الضرائب الأساسية التالية: الإتاوة وتُسدد شهريا، والرسم على الدخل البترولي ويسدد شهريا أيضا، الضريبة التكميلية على الأرباح والضريبة على المساحة وهي ضرائب تدفع للخزينة العمومية مرة واحدة في السنة.

❖ **الإتاوة أو الضريبة على الإنتاج**

لم يعد معدل الإتاوة في النظام الجبائي للقانون 05-07 ثابتا بل متغيرا، ويتراوح بين 5.5 و23 %، ويتحدد المعدل بكيفية تجمع بين معيارين هما: معيار المنطقة ومعيار حجم الإنتاج، حيث وفق المعيار الأول تم تقسيم المجال المنجمي للجزائر الى أربعة مناطق أ وب وج ود ووفق المعيار الثاني تم تصنيف حجم الإنتاج الى مستويات.

[186] BENCHIKH, Ibid.
[187] Ibid.

الجدول رقم 27: معدلات الإتاوة في النظام الجبائي الجزائري للقانون 05-07

مستوى الإنتاج / المنطقة	أ A	ب B	ج C	د D
00 الى 20000 برميل مكافئ بترول/ يوم	% 5.5	% 8	% 11	% 12.5
20001 الى 50000 ب.م.ب / يوميا	% 10.5	% 13	% 16	% 20
50001 الى 100000 ب.م.ب / يوميا	% 15.5	% 18	% 20	% 23
أكثر من 100000 ب.م.ب / يوميا	% 12	% 14.5	% 17	% 20

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 50

بعد معاينة الجدول، يمكن الخروج بالملاحظات والاستنتاجات التالية:

❖ **أولا، حول عدد المعدلات المطبقة**

إن عدد المعدلات الممكن تطبيقها لتحصيل الإتاوة قد ارتفع بشكل كبير، حيث انتقل من معدل رئيسي واحد تقريبا في النظام الجبائي للقانون 86-14 الى حوالي 16 معدلا في القانون 07-05، وهو ما يعني الانتقال من أسلوب بسيط لجباية الإتاوة الى أسلوب معقد، وهو ما يتسبب في خلق صعوبات إدارية عند تطبيق القانون.

يطرح تعدد المعدلات في تقدير الباحث إشكالية إدارية أساسية هي اشكالية الرقابة على نشاط الشركات، وكان يمكن أن تكون هذه الإشكالية كبيرة جدا، لو لم يتم في تعديل القانون عام 2006 إلغاء تلك الإمكانية التي فتحها القانون للشركة الأجنبية لتكون متعاملا Opérateur يقود العمليات في المشروع، وإعادة تثبيت سوناطراك متعاملا في كل مشاريع الشراكة، لأن إمكانية التلاعب بمستوى الإنتاج للتهرب من الضريبة في ظل هذا النظام أصبحت ممكنة جدا، بل ومتاحة بشكل قانوني، حيث يكفي المنتج، الذي يقع حجم إنتاجه في حدود المستويات المبينة في الجدول أعلاه، أن يقوم مثلا بتخفيض حجم الإنتاج بألف برميل مكافئ بترول يوميا لينتقل الى مستوى الإنتاج الأدنى ويخضع لمعدل إتاوة أقل بعدة نقاط كاملة دفعة واحدة، خصوصا وحجم الإنتاج محدد بالبرميل المكافئ بترول وليس بالبرميل، وهي ثغرة قانونية يمكن للشركات استغلالها من خلال إعادة حقن الغاز المصاحب للبترول مثلا في الآبار، رغم أن القانون قد حصر مجال هذه الممارسة ووضع لها سقفا وشروطا تقنية محددة، لكن لا ضمان لتطبيق القانون في غياب الرقيب في الميدان، خصوصا بعد تجريد سوناطراك من وظيفة الرقابة التي كانت تمارسها في الميدان وتكليف جهة إدارية هي وكالة النفط بها، ولتوضيح مسألة التهرب الضريبي كما أتصوره أضرب المثال التالي:

مثال: نفترض وجود شركة تنتج 20500 ب.م.ب يوميا، وتقوم باستغلال حقل يقع في المنطقة الرابعة "د"؛ إن قيمة الإتاوة التي تدفعها الشركة في هذه الحالة ستكون مساوية لقيمة 4100 ب.م.ب في السوق، لأن معدل الإتاوة المطبق في هذه الحالة هو 20 %، فإذا ما قامت الشركة بتخفيض الإنتاج الى حد 19500 ب.م.ب، فإن قيمة ما ستدفعه سيكون مساويا لقيمة 2437.5 ب.م.ب في السوق فقط، لأن معدل الإتاوة في هذه الحالة هو 12.5 %.

❖ **ثانيا، حول تباين درجات الزيادة في معدلات الضريبة**

إذا كانت الزيادة في المعدل منتظمة تقريبا في المنطقتين "ا" و"ب" وفي حدود 5 نقاط كلما تم الانتقال من مستوى إنتاج الى مستوى إنتاج أعلى منه، فإن هذه الزيادة في المعدل غير منتظمة في المنطقتين "ج" و"د"، حيث أحيانا تكون بـ 3 و4 نقاط وأحيانا بـ 5 وحتى 7.5 نقاط ونصف، وهو ما يحيل على صعوبة فهم المنطق الذي تقوم عليه هذه الزيادات.

❖ **ثالثا، حول انخفاض معدلات الضريبة لمستويات الإنتاج الكبيرة**

يلاحظ أنه بينما اتجاه المعدلات، عند مستويات الإنتاج التي دون الـ 100.000 برميل م–ب يوميا، تصاعدي كلما تم الانتقال من مستوى انتاج الى مستوى أعلى منه، يلاحظ على النقيض من ذلك، أنه عندما يتجاوز الإنتاج هذه العتبة يصبح اتجاه المعدلات تنازليا، وكأن معدلات هذا المستوى تم تصميمها على مقاس الشركات الكبيرة ولخدمة مصالحها.

2- الضريبة على الدخل البترولي

لم يعد اسم الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركة في نهاية السنة هو الضريبة على النتائج، وإنما تغيرت التسمية في القانون الجديد لتصبح التسمية الجديدة هي الضريبة على الدخل البترولي؛ وتغيرت معدلات الضريبة أيضا، حيث أصبحت تتراوح بين 30 و70 %، بحسب معايير حجم الإنتاج والمنطقة التي يتم فيها، كما هو الأمر مع الإتاوة، ولكن أيضا مع اعتماد آلية لتخفيض النسبة Uplift، تستند الى الأقساط السنوية للاستثمار.

3- الضريبة التكميلية على الدخل

الضريبة التكميلية على الدخل هي ضريبة سنوية، ويدفعها المتعاقد بنفس معدل الضريبة على أرباح الشركات وفقا للشروط القائمة عند تاريخ تسديدها بعد اقتطاع قسط الاهتلاك المقابل الوارد في الملحق المرفق بالقانون، علما أنه وقبل حساب مبلغ هذه الضريبة يتم أولا إنقاص ضريبة الدخل البترولي من الوعاء الخاضع للضريبة.

المبحث الثالث– الجدل حول الاستراتيجية المثلى للانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات

آثار مشروع قانون المحروقات لعام 2005، عند عرضه أول مرة عام 2001 وفي السنوات الموالية، وحتى بعد إقراره نقاشا واسعا بين الخبراء والمتخصصين في الاقتصاد النفطي، بين مؤيد ورافض له؛ وقد كان ذلك فرصة ليتوسع إطار النقاش ويتحول الموضوع من مناقشة نص المشروع الى مناقشة وتقييم للسياسة الاقتصادية في قطاع المحروقات وللاستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاع؛ وفي أثر هذا الجدل الاقتصادي، برزت رؤيتان أو استراتيجيتان، رؤية انفتاحية تتبنى استراتيجية الانفتاح الكامل، ورؤية سيادية تتبنى استراتيجية الاستمرار في سياسة الانفتاح الحذر المعتمدة منذ النصف الثاني من الثمانينيات، ولكل واحدة مؤيدون ومنتقدون.

المطلب الأول– رؤية أنصار استراتيجية الانفتاح الكامل

انطلق المؤيدون لاستراتيجية الانفتاح الكامل في قطاع المحروقات، عند دفاعهم على هذه الاستراتيجية، من قاعدة النقد الشامل للتنظيم الهيكلي لقطاع المحروقات وللإطار القانوني المنظم لنشاطات استكشاف واستغلال المحروقات الذي أرساه القانون 86-14.

أولا– الانتقادات الأساسية الموجهة لنظام قانون 1986

تضمنت النسخة التمهيدية لمشروع قانون المحروقات لعام 2005 عندما عرضت أول مرة عام 2001 رؤية جديدة لنظام مزاولة النشاط في قطاع المحروقات تقوم على استراتيجية الانفتاح الكامل؛ ولتبرير دعوتهم إلى إلغاء القانون 86-14، ركز أنصار هذه الاستراتيجية على نقد الأسس والأركان التي قام عليها القانون، وعلى رأسها نظام تقاسم الإنتاج؛ وكانت حجتهم في الدعوة إلى إلغائه، هو أنه قانون تجاوزه الزمن ولم يعد يتناسب مع معطيات الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي لتلك الفترة. وعليه كان هؤلاء يرون أن المشروع المقترح كفيل بمعالجة أوجه القصور الملاحظ في القانون السابق وقادر على رفع تحديات تلك المرحلة.

وقد ساق المنتقدون، مجموعة من الحجج لنقد النظام القانوني لاستكشاف واستغلال المحروقات الذي أقامه قانون 1986، والذي حسبهم لم يحقق سوى نتائج متواضعة، وقدموا في ذات الوقت مجموعة من الآراء والأفكار لتأييد فكرة تغيير هذا النظام القانوني واستبداله بنظام مستحدث، وهي الآراء والأفكار التي تجسدت في قانون 2005.

وقد حمل المنتقدون على النظام القانوني السابق من الزوايا التالية: [188]

[188] KPMG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.40-41.

❖ **نظام تقاسم الإنتاج هو نظام متجاوز**

كانت حجتهم في الدعوة إلى إلغاء قانون 86-14 هو أنه قانون تجاوزه الزمن ولم يعد يتناسب مع مستجدات حركة الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي على وجه الخصوص. وعليه فإن القانون المقترح كفيل بمعالجة أوجه القصور الملاحظ في القانون السابق وقادر على رفع تحديات المرحلة الحالية. في هذا الصدد، وفي العرض الخاص الذي يوضّح دواعي تغيير القانون السابق، كتب وزير الطاقة في تلك الفترة من بين ما كتب: " لن تجبر الدولة سوناطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة "[189]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى النزعة الليبرالية الكبيرة للقانون، والى رغبة صريحة في إلغاء نظام تقاسم الإنتاج.

❖ **تضييق إطار الانفتاح الاقتصادي في نمط واحد هو الشراكة**

يفرض القانون السابق على المستثمرين الأجانب إطارا واحدا للاستثمار هو إطار الشراكة، ومنه فلا يمكنهم القيام بأية عملية استثمار ما لم يتم التعاقد مع شركة سوناطراك في الأول؛ وهذا الأمر هو سبب في إحجام المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.

❖ **حرمان نظام تقاسم الإنتاج القطاع من بعض الفرص التمويلية**

إن النظام القانوني والتعاقدي الذي أقره القانون السابق لا يتيح فرصة استعمال بعض الطرق التمويلية الواسعة الاستعمال في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، كالطريقة المعروفة باسم طريقة تمويل المشروع Project Financing، وهي طريقة يكتفي فيها الطرف أو الأطراف الممولة للمشروع بالضمانات التي تقدمها الشركة فقط، دون طلب ضمانات إضافية من الدولة المالكة، وهي الوضعية التي كانت سائدة في ظل القانون السابق، باعتبار شركة سوناطراك رئيسا للمشروع في كل مشاريع الشراكة، وهي خاضعة للوصاية الحكومية في تقدير أصحاب رؤوس الأموال.

❖ **التداخل في المهام والصلاحيات بين الدولة وسوناطراك**

عامل القانون السابق شركة سوناطراك معاملة خاصة ومنحها مكانة خاصة وصلاحيات استثنائية، فكلّفها بأداء وظائف ومهام هي من صميم عمل الدولة، وجعلها تؤدي في ذات الوقت دورين متناقضين، فهي من جهة شركة تجارية كأي شركة أخرى تخضع لقواعد المنافسة التجارية وتسعى إلى تحقيق الربح، ومن جهة ثانية هي مؤسسة تؤدي دورا وظيفيا من صميم الصلاحيات السيادية للدولة، وفي ذلك كل معاني تنافي المصالح، لأن مصلحة سوناطراك ليست بالضرورة هي مصلحة الدولة، وأداء سوناطراك الدور السيادي قد يدفعها الى توظيف هذا الدور لخدمة مصالحها

[189] Ministère de l'Energie et des Mines, **Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures** (Alger, MEM, 2001), p.7.

فقط؛ ومن البديهي أن لا تكون مصلحة سوناطراك متطابقة أو متوافقة دوما مع مصلحة الشريك الأجنبي في الاستثمار (sic)، بل وحتى مع مصلحة الدولة السيّدة؛ وكمثالٍ عن هذه الصلاحيات المقصودة صلاحية تعيين الشركات المشاركة في رخصة الاستغلال، حيث إذا كانت الدولة هي من يملك صلاحية منح إذن التنقيب ورخص البحث والاستغلال، ولسوناطراك حصرا، فإن هذه الأخيرة هي من يُحدّد الأطراف التي تشاركها في تنفيذ هذه التراخيص، وهي التي قبل ذلك من يقترح على الدولة الكتل المعنية بالاستكشاف.

❖ **إعاقة نشاط شركة سوناطراك وإبعادها عن قواعد التسيير الرشيد**

لا تستطيع سوناطراك، في ظل نظام يسوده تداخل الصلاحيات، أن تؤدي عملها وفق معايير الإدارة والتسيير المتعارف عليها دوليا؛ لأن في أداء سوناطراك دورين في وقت واحد، كما تفرضه أحكام القانون السابق، هدرٌ للوقت والجُهدِ والإمكانيات، وأداء وظيفة وكيل الدولة لن يكون سوى على حساب وظيفة الشركة الأساسية والتي هي إنتاج القيمة المضافة، وتداخل الصلاحيات يمنح السلطة السياسية فرصة التدخل المباشر في شؤون الشركة وفرض خيارات معينة لا يمكن أن تقبل بها المؤسسة في الحالة العادية، أي لو كانت تتمتع بالاستقلالية التامة.

❖ **احتكار النقل عامل معيق للاستثمار**

لقد نص القانون السابق حرفيا على وجوب بسط احتكار الدولة على كامل شبكة الأنابيب الناقلة للمحروقات، سواء المنجزة أو المبرمجة للانجاز في المستقبل، وذلك بغرض ممارسة الرقابة على نشاط كل المتدخلين في القطاع؛ ولأن شركة سوناطراك هي التي تمارس هذا الاحتكار من الناحية العملية، فإن هذا الاحتكار لن يساعد على جذب المستثمر الأجنبي المباشر، لأن هذا الأخير سوف يكون خاضعا لإرادة شركة سوناطراك مرتين: المرة الأولى بصفتها رئيسا للمشروع والمرة الثانية بصفتها المسير الوحيد للشبكة؛ ذلك من جهة، ومن جهة أخرى، فإن فرض الاحتكار وغلق باب المنافسة في ميدان نقل المحروقات، لا يوفر أي إمكانية لتخفيض تكاليف النقل والاستغلال، ويفرض على الشريك الأجنبي الأسعار التي تحددها سوناطراك بطريقة منفردة.

ثانيا– الأهداف الاقتصادية للسياسة الجديدة في قطاع المحروقات

يرى أنصار القانون 05–07 أن إلغاء الإطار القانوني والتنظيمي السابق لقطاع المحروقات، وتبني نظام جديد أكثر انفتاحا على المستثمرين الأجانب، من شأنه أن يسهم، حسب تصورهم، في سد الثغرات الكثيرة الموجودة في القانون السابق، ويضمن تحقيق الأهداف التالية:

1) تحرير سوناطراك من الوصاية السياسية

يعطي النظام الجديد سوناطراك حرية الحركة والمبادرة، ويعفيها من أداء المهام التي ليست من صميم عملها، ما يسمح لها بالتفرغ للتركيز على نشاطها ومواجهة التحديات الكثيرة للواقع الاقتصادي الدولي الجديد القائم في صناعة البترول والغاز، والتي منها المنافسة الشديدة بين الشركات الدولية للسيطرة على الأسواق.

2) تحسين القدرة التنافسية لقطاع المحروقات الجزائري

النظام الجديد يساعد في تحسين القدرة التنافسية لقطاع المحروقات الجزائري ويعمل على جذب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة الضرورية لتثمين المحروقات بشكل أفضل من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تنقلها الشركات الدولية إلى القطاع للتحكم أكثر في عملية استغلال موارد النفط والغاز، لأنه وكما هو معلوم يحتاج الاستثمار في قطاع المحروقات الى تكنولوجيا متطورة لا يمكن اقتناؤها بسهولة وإلى رؤوس أموال كبيرة لا تتوفر عادة لدى الدول المنتجة بسبب تذبذب الأسعار في الأسواق النفطية الدولية، وهو مع ذلك غير مضمون النتائج. إذن، تقديم أفضل الشروط من خلال النظام الجديد لإدارة صناعة النفط والغاز المحلية هو الكفيل وحده بجذب الاستثمارات الخارجية.

3) زيادة طاقة الإنتاج وتحسين مستوى العائدات النفطية والايرادات الجبائية للدولة

تزداد أعباء الدولة الاقتصادية والاجتماعية سنة بعد أخرى مع زيادة عدد السكان ومع ارتفاع الطلب الاجتماعي والاقتصادي، وهو تحدي كبير يحتاج إلى موارد مالية كبيرة لمواجهته؛ وفي غياب دور القطاعات الأخرى أو ضعفه، فإن قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد الذي يجب أن تستند عليه الدولة لتلبية هذا الطلب الاجتماعي والاقتصادي المتعاظم، ودون اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر على أوسع نطاق لا يستطيع القطاع بإمكانياته الذاتية رفع تحدي زيادة حجم الإنتاج لزيادة مستويات العائدات النفطية والايرادات الجبائية للدولة قدر المستطاع؛ وقد كان الهدف المخطط له هو بلوغ مستوى إنتاج في حدود 1.5 مليون برميل يوميا بالنسبة للبترول الخام و85 مليار م^3 بالنسبة للغاز الطبيعي.

4) الفصل في الأدوار والمسؤوليات بين المتدخلين في القطاع

إن الفصل في الأدوار بين الأطراف المتدخلة في القطاع (الدولة، سوناطراك، الوكالات) وبيان مسؤوليات وصلاحيات كل طرف؛ هو واحد من الأهداف الأساسية التي من أجلها تم تبني النظام الحالي، فتتكلف الدولة (الوزارة الطاقة هنا) بالمهام والصلاحيات المخولة لها بموجب الدستور في رسم سياسة القطاع وفي أداء الوظائف السيادية، وتتكلف الوكالات المستحدثة بتطبيق هذه السياسة ومتابعة تنفيذها، وهو الدور الذي تكفلت به شركة سوناطراك بموجب القانون السابق، لتتفرغ هذه الأخيرة لأداء

وظائفها الأساسية ودورها الحيوي كشركة للإنتاج وخلق الثروة، من خلال التركيز على أداء الأعمال الصناعية والتجارية لا غير: الاستكشاف والتطوير والإنتاج والتوزيع.

5) تشجيع المستثمر الأجنبي على تكثيف الاستثمار

إن تشجيع المستثمر الأجنبي على تكثيف الاستثمار في ميادين استكشاف واستغلال المحروقات هو على رأس الأهداف التي يسعى إليها التغيير، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلاّ من خلال توفير بيئة الاستثمار المناسبة التي تجلب اهتمام المستثمر الأجنبي، وهو الهدف الذي يسعى النظام الحالي لاستغلال المحروقات الى تحقيقه؛ وفي ذات السياق يعمل النظام على توفير شروط أفضل لاستغلال احتياطات الحقول الصغيرة والمهجورة، سواء لأنها تقع في مناطق بعيدة ومعزولة جغرافيا ولوجستيا، أو لأن استغلالها من قبل سوناطراك يجبر هذه الأخيرة على توزيع العتاد والإمكانات الموجودة لديها بشكل غير رشيد، وهو ما يخالف قواعد الاستغلال الأمثل للموارد والتسيير العقلاني للمشاريع.

6) تكثيف جهد الاستكشاف وتوسيع مساحة المجال المنجمي المستكشف في الجزائر

الهدف الآخر المعلن هو تكثيف جهود الاستكشاف في المناطق المستكشفة وتوسيع مساحة المجال المنجمي الجزائري المستكشف، للتعرف أكثر على هذا المجال وعلى الموارد التي يحتويها في مجال المحروقات، لأنه الى حدود بداية القرن الواحد والعشرين لم تكن مساحة هذا المجال المستكشف تتجاوز نصف المساحة الكلية للمجال المنجمي الجزائري، والمقدر بأكثر من 1.5 مليون كلم^2، ناهيك عن تواضع مجهود الاستكشاف حتى في المناطق المستكشفة، حيث وعلى سبيل المثال، لم يكن المعدل المتوسط لعدد الآبار المحفورة عند تاريخ صدور النظام الحالي سنة 2005 يتجاوز 8 آبار لكل 10 آلاف كلم²، وهو معدل بعيد كل البعد عن مستوى المعايير الدولية، حيث المعدل العالمي المتوسط هو 100 بئر لكل 10 آلاف كلم²، وهو بعيد بشكل كبير أيضا حتى على المعدلات المسجلة في البلدان النفطية نظيرة الجزائر، حيث المعدل في هذه البلدان هو حوالي 50 بئرا لنفس المساحة دائما.[190]

المطلب الثاني– رؤية أنصار استراتيجية الانفتاح الحَذِر واستمرار تجاذب الرؤى الاستراتيجية

تغلب النظرة السيادية على رأي الفريق الثاني: فريق المدافعين والمؤيدين للاستراتيجية القديمة القائمة على الانفتاح الحذر في قطاع المحروقات، ويوجه هذا الفريق انتقادات شديدة للنظام المنبثق من قانون 05–07، مبينا أن الفلسفة التي يحملها هذا القانون تخالف حسب قراءتهم الواقع ومعطيات السياق الدولي.

[190] KMPG, Op.cit., p.39.

أولا– رؤية أنصار استراتيجية الانفتاح الحَذِر

رفض المنتقدون للقانون 05–07، والمؤيدون في ذات الوقت للقانون القديم 86–14، كل الحجج التي تحجج بها أنصار القانون الأول قبل صدوره، وعلى رأسها أن القانون السابق لم يعد جذاباً بسبب تحولات المحيط الاقتصادي الدولي؛ وردّ هؤلاء المعارضون في تلك الفترة بأن القانون لم يفقد جاذبيته إلا في أعين منتقديه، وأنّ أنصار القانون 05–07 بقولهم « إن عهد سيادة نظام تقاسم الإنتاج، الذي قام عليه القانون السابق، قد ولى وأن عقود هذا النظام لم تعد جذابة ولا مجدية في السياق الدولي الجديد، المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة لاستقطاب الاستثمارات، وأن هذا السياق يحتاج الى إطار قانوني مناسب، يكون أكثر انفتاحا لجذب الاستثمار»، إنما يحاولون بهذا القول تصوير شيء غير موجود على أرض الواقع في صناعة البترول على وجه الخصوص.

وفي المقابل، حمل هؤلاء المعارضون ـ وأكثرهم خبراء ومتخصصون مشهود لهم بالكفاءة العلمية والعملية ـ على القانون الحالي من زوايا متعددة، لهدم الحجج والمبررات التي استند إليها أنصار قانون 2005 لتأييد وجهة نظرهم وإقرار القانون، وقدموا أيضا الكثير من المبررات والحجج التي توضح أسباب اعتراضهم ورفضهم للمشروع قبل إقراره وحتى بعد إقراره عام 2005، والتي كانت إلى حد كبير سبباً في تعديله والتراجع على أهم البنود الواردة فيه قبل الشروع في تطبيقه أصلا.

1– إعادة بعث نظام الامتيازات وإلغاء نظام تقاسم الإنتاج

إن ما جاء به القانون الحالي 05–07 قبل تعديله هو نظام الامتيازات، وإن لم يعلن ذلك صراحة في نص القانون، لأن النتائج التي سوف يفضي اليها تطبيق هذا القانون، هي ذاتها النتائج التي سوف يفضي اليها نظام الامتيازات، وهي تمكين الشركات الأجنبية. وقد أثار إلغاء نظام تقاسم الانتاج عمليا حفيظة المعارضين الذين يصرون على أن هذا النظام لم تثبت محدوديته، كما يريد أن يرميه منتقدوه، وأنه عكس ذلك، فإن القانون الحالي هو الذي يقوم على افتراضات غير صحيحة وقراءة خاطئة للواقع الدولي وآفاق تطور صناعة المحروقات في العالم.

إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من قانون 2005، والتي ألغت ضمنيا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، حيث منحت المستثمر الأجنبي حق الحصول على 70 % على الأقل من حقوق المشاركة في أية شراكة بعد تحقق الاكتشاف البترولي، وتركت الباب مفتوحا أمام إمكانية التملك الكامل للمشروع، بما أنها لم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 % على الأكثر و20 % على الأقل لشركة سوناطراك، وحتى هذه النسب المتواضعة قيدت الحصول عليها بشرط موافقة هذه الأخيرة، أي سوناطراك، في أجل أقصاه شهر بعد المصادقة من قبل وكالة آل–نفط على مخطط تطوير الحقل المكتشف الذي قامت بإنجازه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما

يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل احتياطات وإنتاج الحقل المكتشف.

ويوافق رأي الباحث في هذه المسألة رأي هؤلاء المنتقدين، ذلك أن القانون الذي يعطي الشركة الأجنبية حق امتلاك نسبة 70 % ويفتح أمامها إمكانية التملك الكامل للمشروع، ينشئ في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم، خصوصا وأن المادة 22 منه تؤكد أن المحروقات التي يستخرجها المتعاقد هي ملك له، وحتى المادة 45 التي تعطي سوناطراك الحق في خيار يتراوح بين 30 % كأعلى مشاركة و20 % كأدنى مشاركة ممكنة، عندما لا تكون سوناطراك قد شاركت في تحقيق الاكتشاف النفطي، لا يمكنها أن تغطي هذه الحقيقة، خصوصا والعقد يتم توقيعه ابتداءً بين وكالة آل نفط والشركة الأجنبية، أي أن سوناطراك لم تشارك في وضع بنوده، ويطلب منها فقط القبول بما توافقت عليه الأطراف المتعاقدة، وليست وكالة آل نفط أعلم بمصالح سوناطراك من سوناطراك ذاتها.

2- استهداف دور سوناطراك

من الانتقادات الأساسية الموجهة للقانون 05-07 أنه قانون يستهدف دور سوناطراك، حيث فضلا عن تجريده الشركة من بعض الامتيازات الحصرية التي حصلت عليها بصفتها مؤسسة وطنية وأداة رئيسية لتطبيق السياسة القطاعية، فإن القانون عاملها في بعض الجوانب كما لو أنها شركة عادية وغير جزائرية، حيث خصها بذات المعاملة التي خص بها الشركات الأجنبية.

من هذا المنظور، رأى الخبير النفطي علي عيساوي[191] أن وراء فكرة إعفاء سوناطراك من أداء بعض " الوظائف السيادية" كانت تتخفى نية لخوصصة جزئية للشركة، وأن تجريد سوناطراك من الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون السابق هو الخطوة الأولى في طريق هذه الخوصصة الجزئية.

وقد ذهب الى ذات الرأي أيضا سيد أحمد غزالي[192]، الذي رأى حينئذ في فكرة رفع غطاء الدولة على شركة سوناطراك وانسحابها الكامل عملية تمهيد لخوصصة مخطط لها وغير معلنة، وتهديدا خطيرا لمكانة الشركة ولقطاع المحروقات عموما على المدى البعيد، يمكن بتطبيق هذا الإجراء أن تفقد الشركة الرقابة على الإنتاج النفطي بالجزائر؛ خصوصا وقد تضمن القانون في نسخته الأولى ـ قبل أن يتم حذفه في تعديل القانون لعام 2006 ـ[193] البند المثير للجدل القاضي بمنح سوناطراك نسبة 30 % على الأكثر

---

[191] خبير جزائري في قضايا الغاز، شغل منصب مستشار وزير الطاقة في السبعينيات، وكان عضوا في مجلس أمناء أوبك، ويشتغل حاليا باحثا في معهد أكسفورد للدراسات البترولية ببريطانيا.

[192] رئيس حكومة أسبق للفترة من جوان 91 إلى جويلية 92، وأول مدير عام لشركة سوناطرك في الفترة بين عامي 1963 و1977.

[193] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 والمتعلق بالمحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، السنة الخامسة والأربعون (29 جويلية 2006).

فقط من أسهم المشاركة في عقود التطوير والإنتاج المعقودة مع الشركات الأجنبية؛ وقد وصف البند بالعنف القانوني.[194].

ووافق هؤلاء الرأي حسين مالطي،[195]الذي رأى من جهته، أن دور شركة سوناطراك هو المستهدف، إذ تحت غطاء استرجاع الدولة لصلاحياتها، توجد نية واضحة لتحجيم دور الشركة لصالح الشركات الأجنبية؛ وفي ذات السياق، رأى كذلك أن القانون يكرس هيمنة الشركات الأجنبية في جميع حالات مشاريع الشراكة التي تعود فيها أغلبية الأسهم للطرف الأجنبي، بما فيها الحالة المثلى التي تتحصل فيها سوناطراك على النسبة القصوى 30 % من رأس المال مؤسسة الشراكة، لأن الشريك الأجنبي سوف يكون هو المتعامل في المشروع Opérateur، وبهذه الصفة سوف تكون سلطة القرار بيده، وسيسمح له ذلك بفرض سياسة الاستغلال التي تناسبه، فيحدد حجم الاستثمارات ويضع برنامج تطوير الحقل ويضبط مستوى الإنتاج وفقا لمصالحه؛ ولم يستبعد أن يلجأ هذا الشريك الأجنبي بعد التوقيع على العقد، في ظل تلك الشروط، إلى دفع سوناطراك، بطريقة أو بأخرى، إلى الانسحاب من المشروع، بنية الاستيلاء الكامل على إنتاج الحقل، كأن يفرض نسقا معينا للاستثمار تكون سوناطراك غير قادرة على مواكبته، ما يضطرها إلى الانسحاب من المشروع، خصوصا مع غياب السند الحكومي وغياب سوق مالية محلية قوية تسند سوناطراك وتمدها بالأموال الضرورية في الوقت المناسب.

ويرى بن الشيخ كذلك أنه وإن لم تتحقق خوصصة سوناطراك [وقد يكون سبب ذلك هو الضغط السياسي الذي ولدته آراء الخبراء المذكورة أعلاه]، فإن النقاش الذي ثار حول المسألة بين خبراء متخصصين قد سمح على الأقل بكشف وتحليل النتائج التي يمكن أن تنتهي إليها عملية من هذا القبيل، حتى ولو كانت الخوصصة جزئية، إذ بيّن هؤلاء الخبراء أن فتح رأس مال الشركة أمام المستثمرين الأجانب سوف يؤدي الى تحول جذري في سياسة القطاع لأنه سيؤثر في شروط إعداد القرارات على مستوى الشركة، لأن صاحب رأس المال الأجنبي سيكون من حقه، في حدود مساهمته، المشاركة في تعريف سياسات البحث واستغلال المحروقات. ثم إن عدم ورود أي شيء حول خوصصة سوناطراك في نص القانون لا يعني أن هذا القانون لم يخطط لهذه العملية ولم يحضر لإجرائها متى كان ذلك ممكنا.[196]

3- إضعاف عملية الرقابة على الشركاء الأجانب

ومن المآخذ المسجلة أيضا على القانون هو أنه لا يعطي مسألة الرقابة المباشرة الأهمية اللازمة، فهو ينزع هذه المهمة من سوناطراك التي كانت تمارسها في الميدان، لأنها تملك على الأقل 51 % من

---

[194] الملحق الاقتصادي الأسبوعي لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، الاسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005، ص.3.

[195] خبير نفطي جزائري متمرس مارس عدة وظائف عليا، منها نائب الرئيس المدير العام في سوناطراك ومستشار تقني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومدير عام للشركة العربية للخدمات النفطية Arab petrolium services company.

[196] BENCHIKH, Op. Cit.

الأصول في كل مشاريع الشراكة، ويكلف بها جهة إدارية (وكالة آلنفط). وقد ثبت في الماضي أن الهيئات الإدارية غير قادرة على مراقبة نشاط الشركات الأجنبية بصورة فعّالة، ولا تستطيع أن تفرض عليها بعض الالتزامات. ويستشهد المعارضون بسابقة تاريخية حدثت عام 1968 في ظل نظام الامتياز، عندما طلبت المديرية المكلفة بالرقابة في وزارة الطاقة من الشركة الفرنسية كرابس CREPS التي كانت تستغل حقل زارزيتين بغلق بعض آباره المنتجة وتخفيض حجم الإنتاج، لأن كيفية استغلال الحقل ألحقت أضرارا كبيرة به، فلم تستجب الشركة لذلك الطلب، بل ولجأت بعد الإلحاح الجزائري إلى التحكيم الدولي، بدعوى أنها صاحبة الامتياز ومالكة ترخيص الاستغلال، وأن ذلك يعطيها الحق في استغلال الحقل بالكيفية التي تناسبها. ولم تفلح الجزائر رغم استعانتها بمكاتب محاماة ومكاتب دراسات دولية متخصصة ومستقلة في تأكيد حقوقها أمام هيئة التحكيم الدولية، وأنفقت أموالا طائلة على مكاتب الاستشارة والمحاماة ذهبت كلّها هدرا، ولم تنتهي المشكلة إلّا بعد تأميم أصول الشركة عام 1971. [197]

4- إغفال البعد الاستراتيجي للمحروقات

يُؤخذ عمر خليف على القانون 05-07 أنه فتح الباب أمام الأجانب للسيطرة على الثروة الوطنية وتعامل مع المحروقات، وخصوصا البترول، وكأن الأمر يخص سلعة عادية من ملايين السلع المتداولة في الأسواق، وغفل عن البعد الاستراتيجي لهذه الموارد؛ على اعتبارها ثروة آيلة للنضوب.[198]

يرى خليف أن تصميم القانون قد قام من البداية على فرضية أساسية خاطئة، مفادُها وجود وفرة في الموارد النفطية في العالم ووجود منافسة شديدة في السوق الدولية بين الدول المنتجة للمحروقات لجذب الاستثمارات نحوها؛ ثم إن المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي التي تحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولم يوجد في تلك الفترة بلد منتج آخر بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن هناك اتجاه في العالم نحو إعادة التأميم ونحو تشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات. وعليه، تسقط كل التبريرات التي ساقها مُصَمِم هذا القانون ومؤيدوه لتغيير قانون 1986، وتصبح هذه التبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة على الإطلاق، ومنها توفير شروط تحسين جاذبية القطاع ودعم الموقف التنافسي للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب. [199]

ولقد ثبت من الوقائع والتطورات اللاحقة في السوق النفطية الدولية، خصوصا بعد الارتفاع الشديد للأسعار في العقد الأول وبداية العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين صحة هذا التحليل، وتأكد أن المعطيات التي قام عليها التصور السابق خاطئة من أساسها وأنها قامت على حجة واهية، وبينت أن أمر ارتفاع

---

[197] Hocine MALTI, « **Réflexions sur l'avant-projet de loi sur les hydrocarbures** », Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

[198] أستاذ جامعي متخصص في القضايا النفطية، ساهم بأفكاره في إثراء ساحة النقاش الفكري.

[199] Omar KHELIF, « Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché pétrolier international », **El Watan** du 09/10/2006.

الأسعار في العقد الماضي وبداية العقد الحالي ليس مرده اختلال ظرفي في تموين السوق كما كان الأمر في المرات السابقة، وإنما لأن هناك اختلال هيكلي، ففي مقابل الطلب المتزايد في العالم على البترول بمعدلات كبيرة، هناك اتجاه نحو ندرة متزايدة من جهة العرض.

ويكاد ينعقد الإجماع الآن على أن الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة ندرة البترول، فمنذ سنوات ومعدل الاحتياطي إلى الإنتاج في تناقص، وحتى الآمال التي كانت معقودة على بعض المناطق التي كان ينظر اليها في التسعينيات على أنها مناطق واعدة مثل بحر قزوين (كازاخستان و أذربيجان خاصة) و خليج غينيا والمناطق البحرية، قد تراجعت كثيرا، وعلى سبيل المثال فإنه من مجموع 25 بئرا تم حفرها في عام 2001 في منطقة بحر قزوين برا و بحرا لم يتم الحصول على نتيجة ايجابية سوى في 5 آبار، ما دفع شركتين كبيرتين هما بي بي BP البريطانية وستاتويل النرويجية إلى الانسحاب من حقول المنطقة في عام 2002، ولحقت بهما عامًا بعد ذلك مجموعة من الشركات الأخرى العاملة في المنطقة، ما جعل الشك يحل بسرعة محل التفاؤل الذي كان سائدا في التسعينيات، خاصة وأن أطروحات عدد من أبرز علماء الجيولوجيا تصب في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال أكد عالمان جيولوجيان كبيران هما كامبل C.Campbell ولاهرير J.Laherrère، في بدايات هذا القرن أن ندرة حقيقية للبترول التقليدي ينتظر حدوثها في أفق 15 إلى 20 سنة،[200] وإن لم تتحقق هذه النبوءة، فهذا لا ينفي حجية هذا الرأي.

ثانيا– استمرار تجاذب الرؤى الاستراتيجية بعد صدور القانون 07/05

لم يوقف صدور القانون 05–07 الجدل، واستمر التصادم الكبير بين أنصار الاستراتيجية الجديدة وخصومها، وتواصل النقد الشديد لمحتوى القانون، ولم يهدن الموقف مؤقتا إلّا بعد تعديل عدد من البنود الأساسية موضوع الجدل، وهو ما تم بعد سنة واحدة فقط؛ لكن تعديل القانون وإلغاء البنود الأساسية محل الخلاف لم يقض على جذور الخلاف من أساسها، لأن تطور الموقف عد ذلك أكّد استمرار التجاذب حول ماهية الاستراتيجية المثلى والضرورية للقطاع.

1– التحكيم الأولى لصالح أنصار استراتيجية الانفتاح الحذر

أفضى استمرار المعارضة الشديدة للقانون 05–07 وتواصل التجاذب حول محتواه بعد صدوره مباشرة الى تحكيم أولي في الموضوع فصل لصالح أنصار إستراتيجية الانفتاح الحذر، لأنه وبعد مدة قصيرة جدا، وقبل حتى صدور النصوص التطبيقية، صدر أمر رئاسي جديد رقم 06–10[201] أدخل تعديلات جوهرية على النص الصادر، وأعادت تعديلات الأمر الرئاسي الأولوية لسوناطراك في نشاط استغلال المحروقات وفي قطاعات النقل والتكرير، ولم تترك الباب مفتوحا أمام الاستثمار الأجنبي

[200] www.UNCTAD.org

[201] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رئاسي يخص المحروقات معدل ومتمم للقانون 07/05 المؤرخ في 28 ابريل 2005، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، السنة الخامسة والأربعون (2006/07/29).

المباشر بشكل شبه كامل سوى في مجالات البتروكيمياء والغاز الطبيعي السائل GNL وسوائل الغاز الطبيعي GTL.[202]

وفي جانب آخر، استحدث الأمر الرئاسي في باب الجباية البترولية رسما جديدا على الأرباح العالية، يجري تطبيقه عندما يتجاوز مستوى الأسعار 30 دولار للبرميل، ويسري مفعوله حتى على العقود الموقعة تحت نظام القانون السابق 86-14،[203] وهو أمر غير متعارف عليه في العقود.

إذا كان فرض الدولة لرسمٍ أو ضريبة جديدة على الأرباح العالية هو من أعمال السلطة المتعارف عليها دوليا، والمسموح بها لكل دولة ذات سيادة، أي أن هذا الإجراء سليم من الزاوية القانونية والسيادية، ولا يمكن اعتبار ما أقدمت عليه الجزائر بدعة قانونية، فقد سبقت دول عديدة الى فرض هذه الضريبة، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر اقتصاد نفطي ودول افريقية أخرى أقل امكانيات من الجزائر، حتى ولو أن الشركات الأجنبية لا تقبل من حيث المبدأ بسهولة بأي تغيير في النظام الجبائي لصالح الدولة المضيفة للاستثمار، لأن ذلك يكون دائما على حساب إيراداتها وتوازناتها المالية، غير أن وجه الاختلاف في ما قامت به الجزائر قياسا الى كل الدول التي لجأت الى إجراءات مشابهة يكمن في الشكل والسياق:

- الاختلاف في الشكل، من حيث أن القانون في الجزائر قد فُرض حتى على العقود القديمة الموقعة تحت أحكام القانون السابق، ما يمكن تفسيره على أنه تطبيق للقانون بأثر رجعي، وهو أمر غير مفهوم لأنه غير متعارف عليه في القانون الدولي؛
- والاختلاف في السياق، من حيث أن واقعة فرض هذه الضريبة في الجزائر حدثت في فترة كان فيها مستوى الأسعار مرتفعا ومنحناها في اتجاه متصاعد، وهي فترة مختلفة تماما عن الفترة التي اختارتها الدول الأخرى لفرض هذه الضريبة في تشريعاتها، وهي فترة التسعينيات، حيث كانت مستويات الأسعار متدنية جدا؛ وفرض الضريبة في قطاع ريعي وفي ظرف يميزه ارتفاع الأسعار يعني الاستيلاء على قسم كبير من الريع، وهو ما لا يمكن أن تقبل به الشركات البترولية من حيث المبدأ بسهولة، لأنها سوف ترى في ذلك انتهازية من قبل الدولة مالكة الاحتياطات، وإخلال ببنود العقود الموقعة بين الطرفين، للاستيلاء على ريع شاركت في صناعته.

2- معالم عودة استراتيجية الانفتاح الكامل

دفع تطور وضع قطاع المحروقات في ظل تطبيق أحكام القانون 07/05، والذي تميز بمحدودية النتائج بشكل عام: ضعف متزايد في جاذبية القطاع وانسحاب لبعض الشركات المتعاقدة، وتراجع لمستوى

[202] Mustapha MEKIDECHE, « Le secteur des hydrocarbures en Algérie : Piège structurel ou opportunité encore ouverte pour une croissance durable ? », ***Confluences Méditerranée***, N° 71 (2009/4), P.153-156.
[203] Ministère de l'énergie et des mines, ***Bilan du secteur de l'énergie et des mines 2000-2006*** (Alger : Mem, 2007), P.6

الإنتاج خصوصا منذ بداية العقد الثاني، الى ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية بهدف تحسين شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وفعلا، فقد خضع القانون مرة أخرى لتعديل ثان في فبراير 2013، وشملت تعديلات القانون الجديد المُعدِّل 13-01 [204]من جهة، تغيير نظام الإخضاع الضريبي لنشاط الشركات الأجنبية، على أساس أن تصبح المردودية هي القاعدة التي يتم الاستناد اليها لفرض الضريبة بدلا من رقم الأعمال في النظام السابق، أي أن يكون الوعاء الأساسي للضريبة هو الأرباح؛ ومن جهة ثانية، تضمين القانون تحفيزات من أجل تطوير نشاط استكشاف وإنتاج البترول والغاز الصخريين؛ وهي التعديلات التي لم تجد طريقها الى التجسيد تقريبا لأن الانهيار غير المنتظر للأسعار في عام 2014 ألغى مفعولها وكل تأثير محتمل لها وحكم عليها بالفشل مسبقا. [205]

خلاصة الفصل الرابع

يسود إجماع واسع في أوساط خبراء ومتخصصي قطاع المحروقات على أنه رغم الظروف السياسية الخاصة التي جرى فيها تطبيق قانون 86-14، إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد هذا الحكم بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم.[206]

وعلى النقيض من ذلك، فإن القانون 05-07 هو القانون الذي أثار أكبر قدر من الجدل في تاريخ التشريع الجزائري، فلم يسبق أن آثار قانون من قبل الجدل الذي أثاره قانون المحروقات الصادر عام 2005، حيث تباينت الآراء والأفكار حوله بشكل كبير، وانقسم الخبراء والمتخصصون فريقين، فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره وهم قلة وفريق آخر معارض له بشدة ويرى فيه خطرا كبيرا، وهذا الفريق كان أكثر عددا، كما كان أقوى حجة من الفريق الأول. وهو في ذات الوقت القانون الذي لم يستغرق أي قانون آخر في تاريخ التشريع بالجزائر الوقت الذي استغرقه قبل أن يتم إقراره، فقد تم عرض مشروع القانون أول مرة عام 2001 ولم يتم إقراره بسبب المعارضة الشديدة إلا في عام 2005 وبطريقة تكاد تكون غير قانونية؛ ثم إنه القانون الوحيد تقريبا في تاريخ التشريع الجزائري الذي تم تعديله وإلغاء أهم البنود الواردة فيه، ومنها البند الأكثر إثارة للجدل والمتعلق بنسبة مشاركة الطرف الأجنبي في الاكتشافات النفطية بعد عام فقط من صدوره، وقبل صدور النصوص التطبيقية والشروع في تطبيقه تماما. والبنود الأخرى المتعلق بهيكلة القطاع ودور سوناطراك، والتي انتزعت على سبيل المثال من هذه الأخيرة بعض

---

[204] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون يخص المحروقات معدل ومتمم للقانون 07/05 المؤرخ في 28 ابريل 2005، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، السنة الثانية والخمسون (2013/02/20).

[205] Rym LOUCIF, "Algeria resets path to oil and gas revenue", **Oil & Gas Journal**, (02/05/2018).

[206] Mohamed HACHEMAOUI, Centre AKI Crises Today, **« la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation »**, Communication, Francese, Italie (2004).

الوظائف، لكن في المقابل لم تضمن لها الاستقلالية وحرية المبادرة ولم ترفع عنها الوصاية السياسية، ل إن الشركة تعرضت في فترة من الفترات الى ما يشبه عملية استيلاء على الوظائف التنفيذية الأساسية للشركة، من خلال الخضوع المباشر في فترة معينة للإدارة المباشرة للوزير، في مخالفة صريحة للقواعد الأولية في الإدارة والتسيير.

الفصل الخامس–
تقييم واقع وآثار
الاستثمار الأجنبي المباشر
في قطاع المحروقات بالجزائر

تمهيد

موضوع الفصل هو تقييم تجربة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر خلال فترة الدراسة 1990–2015؛ وسوف تكون البداية بدراسة وتحليل واقع تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات خلال الفترة المختارة (المبحث الأول)، ويكون التقييم في شكل بيان تحليلي عن العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية، وعن مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى قطاع المحروقات (المطلب 01)؛ ثم عرض حال لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي (المطلب 02).

بعد ذلك، يتم الانتقال الى تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكون البداية بتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاستكشاف والإنتاج (المبحث الثاني)، ثم تحليل تأثير هذا الاستثمار على هيكل الصادرات وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد (المبحث 03)، قبل ختم هذا الفصل بتحليل استشرافي لآفاق تطور القطاع، من خلال دراسة الاستراتيجية الجديدة المعتمدة لتطوير القطاع في ضوء الأزمة الحالية لهذا الأخير.

المبحث الأول – دراسة وتحليل واقع سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات

إن تقييم واقع أي سياسة أو استراتيجية اقتصادية هو الذي يسمح بالحكم بمدى نجاح هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف المنتظرة منها، وهو ما يمكن بيانه من خلال تحليل النتائج والأهداف الكمية المحققة، في حال وجود أهداف كمية محددة سلفا، وبيان أهمية هذه النتائج، أو من خلال تحليل هذه النتائج والأهداف المحققة قياسا الى مؤشرات محددة ومعروفة.

المطلب الأول – قياس نتائج سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات

إن أهم النتائج المنتظرة من تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع المحروقات هي تلك المتعلقة بتوقيع أكبر عدد ممكن من العقود التجارية مع الشركات الأجنبية وجذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال مع ضمان التنويع في المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع.

أولا – تطور عدد العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية

تلقى المستثمرون الأجانب قرار الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات بالجزائر في النصف الثاني من الثمانينيات باهتمام كبير؛ وكان سبب هذا الاهتمام في تلك الفترة هو أن الأمر يخص بلدا ناميا كان ينظر اليه، منذ تأميم عام 1971، على أنه رمز من رموز "الوطنية البترولية"؛ وعليه، كانت استجابة هؤلاء المستثمرين سريعة، ونجحت سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأولى للانفتاح الاقتصادي نجاحا معتبرا في جذب عدد معتبر من الشركات النفطية الدولية، وهو ما يعكسه العدد الهام من عقود الاستكشاف والاستغلال التي تم إبرامها خلال تلك السنوات.

الجدول رقم 28: عقود الاستكشاف الموقعة في الفترة 1992– 2000

السنة	عدد عقود الاستكشاف			السنة	عدد عقود الاستكشاف		
	التنقيب	البحث	المجموع		التنقيب	البحث	المجموع
1987	1	4	5	1994	0	4	4
1988	0	1	1	1995	0	2	2
1989	0	4	4	1996	0	2	2
1990	1	2	3	1997	0	2	2
1991	1	4	5	1998	0	2	2
1992	2	6	8	1999	0	2	2
1993	1	3	4	2000	0	2	2
المجموع العام للعقود الموقعة للفترة 1987–2000					**06**	**40**	**46**

المصدر: موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

يكشف الجدول أن المعدل المتوسط لعدد العقود المبرمة في بدايات فترة الانفتاح الاقتصادي أواخر الثمانينيات وإلى حدود عام 1994 كان في حدود 4.25 عقد في السنة، وكانت أفضل نتيجة هي تلك التي تحققت عام 1992 بتوقيع 8 عقود كاملة؛ وهذه النتائج يمكن اعتبارها على العموم مقبولة جدا، لسببين وجيهين على الأقل هما:

- **أولا** لأنها تحققت في ظرف دولي لا يشجع كثيرا على الاستثمار في قطاعات البترول والغاز، بالنظر الى التراجع الكبير في مستويات الأسعار في الأسواق الدولية في تلك الفترة. والمعروف في قطاع البترول والغاز هو أن مستويات الاستثمار تتبع حركة الأسعار في السوق، فيرتفع مستوى الاستثمار أو ينخفض بارتفاع أو انخفاض هذه الأسعار؛
- **وثانيا** بالنظر الى حداثة تجربة الانفتاح، وعدم امتلاك كثير من الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار على معلومات كافية حول قطاع المحروقات في الجزائر، ما جعلها خلال هذه الفترة الابتدائية مترددة في الدخول الى السوق الجزائرية.

وكان يُتوقع للفترة اللاحقة أن يتطور القطاع بشكل أفضل، ويتم توقيع المزيد من العقود، خصوصا بعد توقيع الجزائر اتفاقيات التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في منتصف العقد، لو لم يتدهور الوضع السياسي والأمني بشكل حاد، والذي تسبب في تراجع إقبال الشركات الأجنبية، وفي انخفاض عدد العقود الموقعة سنويا بشكل ملحوظ، حيث انخفض المعدل السنوي المتوسط لعدد العقود المبرمة خلال النصف الثاني من التسعينيات إلى عقدين اثنين فقط.

إذا كان العدد الإجمالي للعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية الى نهاية التسعينيات ـ والذي يساوي 44 عقدا ـ مقبولا إلى حدٍ ما، فإن تحليل هذا الرقم من زاوية أخرى غير الزاوية الكمية، وهي زاوية نوعية

العقد المبرم يكشف أن العقود المبرمة كانت كلها تقريبا من نوع عقد البحث، والتي عددها 38 عقدا، فيما كان الإقبال على إبرام عقد التنقيب متواضعا جدا، ولم يتجاوز 06 عقود فقط؛ وبقدر ما يعكس الرقم الأول الاهتمام النسبي للمستثمرين الأجانب بعملية البحث واستغلال المحروقات في الجزائر، بقدر ما يعكس الرقم الثاني قلة الاهتمام لدى المستثمرين الكبار- والذي نعني بهم الشركات النفطية الكبيرة المتمرسة في ميدان البترول والغاز- بقطاع المحروقات في الجزائر. كيف؟

إن الفرق الأساسي بين عقد التنقيب وعقد البحث، هو أن هذا النوع الأخير يتضمن حفر الآبار ويفتح إمكانية الوصول الى الاحتياطات في حال تحقيق الاكتشاف التجاري، وهذا عكس النوع الأول الذي لا يتضمن إلاّ تنفيذ أعمال المسح السطحية التي تهدف الى جمع المؤشرات الدّالة على إمكانية وجود البترول أو الغاز فقط، ولا يسمح بأعمال الحفر الضرورية للكشف عن هذه الموارد، ما يجعله لا يحظى سوى باهتمام الشركات الكبيرة التي تملك رؤية واستراتيجية بعيدة المدى؛ ومنه فإن تواضع عدد عقود التنقيب يعكس في واقع الأمر حقيقة واحدة، وهي أن اهتمام الشركات النفطية الكبرى كان مركزا على مناطق أخرى في العالم، وأن الجزائر، على الأقل في تلك الفترة، لم تكن في دائرة اهتمام هذه الشركات، وأنها لم تستقطب سوى شركات المستويات الدنيا في تصنيف الشركات البترولية.

الجدول رقم 29: طلبات عروض مشاريع الاستكشاف والعقود الموقعة للفترة 2001-2014

النظام القانوني	طلبات العروض	تاريخ الطلب	المشاريع المقترحة	الشركات المهتمة	العقـــود الموقعـــة	الكتل الممنوحة
أحكام قانون المحروقات 14-86	طلب العروض رقم 01	2001/03	06	22	**02**	05
	طلب العروض رقم 02	2001/10	10	27	**05**	10
	طلب العروض رقم 03	2002/07	10	30	**07**	10
	طلب العروض رقم 04	2003/12	12	32	**05**	10
	طلب العروض رقم 05	2004/09	10	35	**08**	10
	طلب العروض رقم 06	2005/04	10	48	**09**	10
أحكام قانون المحروقات 2005	طلب العروض رقم 01	2008/07	16	52	**04**	16
	طلب العروض رقم 02	2009/06	10	36	**03**	10
	طلب العروض رقم 03	2010/09	10	40	-	-
	(فتح طلب العروض رقم 03)	في 2011	-	-	**02**	-
	طلب العروض رقم 04	في 2014	**31**	-	**04**	-
المجاميع			94		**49**	-

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، **حصيلة الانجازات** في قطاع الطاقة والمناجم في الفترة 1962- 2010

بعد فترة الركود النسبي في جاذبية القطاع خلال النصف الثاني من التسعينيات، انتعش القطاع من جديد في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وعادت الحيوية الى سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية، ونجحت الجزائر في استقطاب اهتمام شركات جديدة وإبرام عدد معتبر من العقود.

يمكن أن يعزى ارتفاع عدد العقود الموقعة – تحت أحكام قانون المحروقات 86-14- خلال هذه الفترة، والذي يعكس بشكل من الأشكال عودة اهتمام الشركات الأجنبية بقطاع المحروقات في الجزائر – الى أربعة أسباب، منها ثلاثة داخلية وسبب واحد خارجي، فأما السبب الخارجي فهو:

- بروز مؤشرات قوية لعودة الانتعاش الى السوق البترولية الدولية بعد فترة طويلة من الركود، امتد من النصف الثاني للثمانينيات والى حدود الألفية الجديدة، وتميز بانخفاض شديد في مستويات الأسعار، وهو ما كان لا يشجع كثيرا على الاستثمار.

وأما الأسباب الداخلية فهي:

- بروز مؤشراتٍ لانفراج الأزمة السياسية في البلد واستقرار الوضع السياسي والأمني، بعد سنوات طويلة من الاضطرابات السياسية والأمنية؛
- وبروز مؤشرات لتغيير جذري في السياسة الاقتصادية المعتمدة في القطاع
- [207]إلى حدود تلك الفترة، وفي اتجاه تعزيز الانفتاح الاقتصادي أكثر مع احتمال الذهاب الى حد اعتماد نظام الامتيازات، وهو ما جعل الشركات تتسابق للاصطفاف في المواقع الأولى في انتظار التغيير المنتظر؛
- السبب الآخر وراء دعم جاذبية القطاع أكثر وارتفاع عدد العقود الموقعة في بداية القرن الواحد والعشرين هو التخلي عن الطريقة القديمة في منح التراخيص، والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بين سوناطراك والشركات الأجنبية، واعتماد طريقة جديدة في توقيع العقود بداية من عام 2001، تقوم على مبدأ إصدار المناقصات الدولية وطلب العروض، لاسيما والطريقة القديمة كانت محل نقدٍ شديد لدى الشركات الأجنبية، لأنها تفتقر في منظور هذه الشركات إلى النزاهة والشفافية المطلوبة. وعليه، وبعد اعتماد طريقة المناقصة الدولية، كان طبيعيا أن تتجاوب الشركات الدولية مع إجراء تعتبره استجابة عملية لمطلب أساسي قديم من مطالبها.

وقد أكدت النتائج المحققة في ظل اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص البحث والاستغلال، إلى حد ما – على الأقل في بدايات تطبيق هذه الطريقة – وجاهة الانتقادات الموجهة

[207] المؤشرات السياسية الأساسية هي قدوم سلطة سياسية جديدة والإعلان عن مجموعة إجراءات لإعادة الأمن وضبط السلم الاجتماعي، وأما المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي فهي الإعلان في الأول عن وجود مشروع قانون أكثر ليبرالية في قطاع المحروقات، ثم الإعلان عنه عام 2001، والذي فاجئ بمحتواه الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين في الداخل وحتى في الخارج.

للطريقة القديمة، لأن عدد العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية زاد بشكل كبير، ففي عام 2001 مثلا بلغ عدد هذه العقود 10 منها 3 فقط بطريقة التفاوض المباشر القديمة وسبعة في إطار المناقصتين الأولى والثانية، ووصل مجموع هذه العقود الى غاية نهاية 2005 تسعة وثلاثين (39) عقدا، أي بمعدل متوسط قريب من 8 عقود في السنة، وهو معدل أفضل من ذلك المسجل في التسعينيات. لكن بعد ذلك، اتجه المؤشر مرة أخرى نحو الانخفاض وتبين إن الانتعاش المسجل كان عابرا ومؤقتا، لأن منحنى العقود الموقعة انعطف نحو الانخفاض في النصف الثاني من العقد الأول، وبشدة كبيرة، وهذه المرة يمكن أن يعزى ذلك الى الأسباب التالية:

- ❖ تداعيات النقاش حول قانون 2005 وطريقة اعتماده، والذي أظهر الدرجة العالية للانقسام حيال القانون، والتباين الكبير في الموقف الداخلي حول السياسة الواجب اعتمادها في القطاع، بين سلطة تدافع بكل ما لها من أدوات على القانون وعلى سياسة الانفتاح التام في القطاع، وبين تيار واسع من خبراء في الاقتصاد وسياسيين رافض لهذا القانون ولتوجهاته الانفتاحية الكبيرة.
- ❖ اللجوء الى تغيير القانون بعد سنة واحدة فقط على صدوره، وهي التغييرات التي مست بعض البنود الرئيسية للقانون، ثم التأخر في إصدار النصوص التطبيقية للقانون.
- ❖ التأخر الزمني الكبير في إصدار عروض المناقصات الجديدة الى غاية 2008.

نستنتج أن الجدل الذي قام حول القانون وتأخر صدور نصوصه التطبيقية، ثم اللجوء في السنة الموالية ـ أي في وقت قياسي ـ إلى تغيير بنود رئيسية في القانون (أمرية 2006)، قد ساهم في خلق حالة من الشك والترقب لدى المستثمرين الأجانب، لأن الرؤية أصبحت غير واضحة، وهو ما يعكسه التراجع المعتبر في عدد العقود الموقعة بعد إطلاق مناقصات أعوام 2008 و2009، والتي جاءت أصلا متأخرة بثلاث سنوات كاملة عن آخر مناقصة جرت تحت أحكام القانون السابق عام 2005، حيث لم يتجاوز مجموع عدد العقود الموقعة في 2008 و2009 تحت أحكام القانون الجديد 07-05 سبعة عقود، بينما فشلت المناقصة الموالية والتي كانت مبرمجة في الأول لعام 2010 فشلا ذريعا، ما اضطر القائمون عليها الى تأجيل موعد إطلاقها أكثر من مرة، قبل أن يتم تنظيمها في 2011 وتفضي الى نتيجة متواضعة جدا: توقيع عقدين فقط، ولم تكن المناقصة الرابعة والأخيرة عام 2014 أفضل من سابقتها لأنه لم يتم التوقيع هذه المرة أيضا سوى على 4 عقود، من مجموع 31 مشروع مقترح، وهو ما يعكس بشكل جلي تراجع جاذبية قطاع المحروقات في الجزائر.

وفي المحصلة، بلغ عدد العقود الموقعة منذ مطلع الألفية واعتماد نظام المناقصات وإلى غاية نهاية عام 2015 ما مجموعه 53 عقدا، منها 13 تحت أحكام القانون 07-05 والباقي تحت أحكام القانون السابق 86-14؛ بينما بلغ المجموع الكلي للعقود الموقعة منذ بداية الانفتاح الاقتصادي والى

غاية آخر مناقصة عام 2014 حوالى 95 عقدا، منها ما انقضت آجاله ومنها ما لم تنقض بعد؛ والى حد نهاية عام 2012 لا يزال عدد عقود البحث والاستغلال السارية المفعول مساويا لثمانية وثلاثين (38) عقدا، منها 29 عقدا في مرحلة الاستغلال و9 عقود في مرحلة البحث[208]، هذا بصرف النظر عن أربعة عقود جديدة موقعة في عام 2014، ما يمكن أن يرفع عدد العقود السارية المفعول الى غاية نهاية هذا العام الى 42 عقدا.

وما تجدرُ الإشارةُ اليه هو أن العقود الموقعة تحت أحكام القانون 86-14 تختلف في طبيعتها عن العقود الموقعة تحت أحكام القانون الذي جاء بعده، لأن النوع الأول هي عقود شراكة تجارية بحتة بين أطراف متعاقدة، حيث من جهة سوناطراك ومن الجهة الأخرى شريك أو شركاء أجانب، بينما النوع الثاني هي عقود غير تجارية، لأن أحد طرفيها وهو وكالة آلنفط ليس له صفة المتعامل التجاري، فهو لا يشارك في عملية الإنتاج، ولا يتدخل مباشرة في إدارة المشروع ، وإنما يكتفي من خلال العقد المبرم بتوزيع حقوق الرخصة التي يكون قد تحصل عليها مباشرة من الدولة على الأطراف المشاركة : سوناطراك والشركات الأجنبية، وهذا يعني أن وكالة النفط بعد إعلان الفائز في المناقصة والتوقيع معه، توقع أيضا عقدا آخر مع شركة سوناطراك.

ثانيا- مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات

تقدر وزارة الطاقة عدد الشركات الاجنبية التي وقعت على عقود استكشاف واستغلال للمحروقات في الجزائر منذ بداية الانفتاح الاقتصادي في القطاع وإلى حدود عام 2015 بحوالي 40 شركة، تنتمي الى جنسيات ومناطق مختلفة[209]؛ فهناك شركات أمريكية وأوروبية وأسيوية وحتى شركات من أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية؛ وهذا الحضور الأجنبي الكثيف والمتنوع في الظاهر، والذي قد يعكس إرادة محلية في تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي وعدم الارتباط بجهة دولية واحدة، يمكن اعتباره أيضا مؤشرا عن غياب استراتيجية واضحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومعايير دقيقة للتعامل مع المستثمرين الأجانب.

من زاوية أخرى، يكشف تحليل المعطيات الخاصة بمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر عن تحول هام في الهيكل العام لهذه الاستثمارات، حيث من جهة استمرار تراجع حضور رأس المال الفرنسي في قطاع المحروقات، وهو الاتجاه الذي بدأ في أعقاب عمليات التأميم بداية السبعينيات؛ وفي المقابل، توسع في حضور رأس المال الوارد من البلدان الغربية الأخرى، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قلص من النفوذ التقليدي للشركات الفرنسية كثيرا.

---

[208] ALNAFT (Agence Nationale pour la Valorisation des Ressources en Hydrocarbures), Rapport annuel 2012.
[209] Ministère de l'Energie, « Le partenariat : une option stratégique du Groupe Sonatrach », ***Algérie Energie : Revue Algérienne de l'Energie,*** N°05 (juin/juillet 2015), 39.

إذن، فقد تحول تراجع الاستثمارات الفرنسية ومعه النفوذ الفرنسي في الفترة الأولى لعهد الانفتاح الاقتصادي سنوات التسعينيات الى سمة بارزة من سمات الواقع الجديد الذي تشكل في قطاع المحروقات. ورغم عودة الانتعاش الى الاستثمارات الفرنسية الواردة الى القطاع في سنوات الألفية الجديدة، فإن التراجع الكبير للدور الفرنسي الذي حدث في التسعينيات، لم يسمح باستدراك الموقف وأتاح الفرصة النهائية لتثبيت الدور المحوري للاستثمارات الأمريكية، فضلا عن بروز دور بلدان أخرى عديدة، كبريطانيا وإيطاليا واسبانيا، والتي شكلت الاستثمارات الواردة منها القسم الأساسي من مجموع الاستثمارات الواردة الى قطاع المحروقات في الجزائر؛ فيما توزع القسم الباقي من الاستثمارات على عدد آخر معتبر من البلدان.

من جهة أخرى، ومن خلال تحليل ما توفر من معطيات حول مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا استنتاج الملاحظات الإضافية التالية:

- الملاحظة الأولى، وتخص غياب الشركات البترولية الكبيرة المعروفة في قطاع البترول Majors وحضور البعض منها في قطاع الغاز؛ ففي قطاع البترول يسجل غياب هذه الشركات، وخصوصا الأمريكية كـ : إكسون موبيل وشفرون وغيرها، وحتى ضعف حضور شركات المستوى الثاني، خصوصا الأمريكية منها وهي المعروفة بالشركات المستقلة، وفي المقابل حضور عدد كبير من الشركات الصغيرة؛ وهذا على خلاف قطاع الغاز، أين يلاحظ حضور شركات كبيرة معروفة كـ بي بي وشل وطوطال، ويمكن تفسير استثمار هذه الشركات الأخيرة في صناعة استخراج الغاز وغيابها تقريبا في قطاع البترول بتقاطع الاعتبارات الاستراتيجية لدى الشركات مع الاعتبارات الجيو–استراتيجية لدى حكومات البلدان الأصلية التي تتبع لها هذه الشركات، فالأهداف الاستراتيجية للشركات من وراء الاستثمار في قطاع الغاز أحيانا هي في تنويع النشاطات ومصادر الدخل للتحوط ضد مخاطر التقلبات في سوق البترول، والرغبة الجيو–استراتيجية للحكومات هي في ضمان الأمن الطاقوي من خلال تنويع مصادر التموين بالغاز الطبيعي لتقليص الاعتماد على الغاز القادم من روسيا.
- الملاحظة الثانية، وتخص درجة تأهيل الشركات الأجنبية القادمة الى الجزائر، حيث إذا كانت بعض الشركات الموقعة على العقود شركات معروفة في صناعة البترول والغاز، ولها خبرة معترف بها دوليا، على غرار طوطال وشل وأناداركو وستاتويل وغيرها من الشركات، فإن عددا آخر من الشركات هي شركات صغيرة وغير معروفة، ولا تملك الوسائل الضرورية للعمل في الغالب، ما يعني في حقيقة الأمر أنها ليست في مقام يسمح لها بالدخول في شراكة مع شركة بحجم شركة سوناطراك. وتوجد من بين هذه الشركات ما يمكن اعتباره وافدا جديدا تماما على صناعة البترول والغاز، إما لأنها بكل بساطة لم تمارس اطلاقا نشاط الاستكشاف من قبل وبدأت

تعلم أصول هذه الصناعة في الجزائر، أو لأن الخبرة المتراكمة لديها في هذا الميدان المعقد متواضعة جدا، وهو حال الشركات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

– شركة قولف كايستون Gulf keystone، وهي شركة تأسست في عام 2001، وهي اليوم مدرجة في السوق الرئيسية في لندن (London Stock exchange)، التي دخلت اليها في عام 2014 فقط، بعد قيد أول عام 2004 في السوق الثاني في لندن، وقد انسحبت الشركة من الجزائر عام 2009، للانتقال لممارسة النشاط في منطقة كوردستان العراق. توحي طريقة تأسيس هذه الشركة أنها شركة وهمية في الأصل، بالنظر لتسجيلها القانوني ووجود مقرها الرئيسي في جزر برمودا، الجنّة الضريبية المشهورة، ولأنها لم تكن مدرجة في أي بورصة عند تاريخ توقيع العقد مع سوناطراك؛ والغريب في الأمر أن هذه الشركة فازت في مناقصة 2001 برخصة منطقة فركان ووقعت عقد الشراكة في ذات السنة التي تأسست فيها، أي في عام 2001.[210]

– شركة فاست كالغاري First calgary، وهي شركة كندية في الأصل وانتقلت ملكيتها لشركة ايني الإيطالية عام 2008.[211] هذه الشركة لم تكن أصلا تنشط في صناعة البترول والغاز، وتحولت للنشاط في هذه الصناعة في عام 1979، ولم تكن تملك قبل قدومها الى الجزائر أية أصول في صناعة البترول والغاز خارج كندا، وعليه كانت الجزائر أول محطة دولية في مسيرة توسعها الخارجي، ورغم ذلك نجحت في إبرام عقد للنشاط في واحد من أهم الأحواض الرسوبية الواعدة في الجزائر – بركين– وفي واحدة من الرقع التي تحققت فيها اكتشافات مهمة من قبل: الرقعة 405.

– شركة ميداكس Medex، وهي شركة مسجلة في قبرص، الجنة الضريبية الأخرى، ويقع مقرها الرئيس في تونس، وقد تعرضت الشركة الى مصاعب مالية كبيرة بعد توقيعها العقد في الجزائر، ما تسبب في تعطيل تنفيذ المشاريع المسندة إليها، وقد دخلت في أعقاب ذلك في منازعات قضائية مع سوناطراك، لأنها لم تستطع الوفاء بكل التزاماتها في العقد.

إن هذه الأمثلة هي عينة لبعض الشركات التي نجحت في الدخول للنشاط في قطاع المحروقات في الجزائر، وهو ما يطرح جملة من التساؤلات:

- ❖ أولا عن جدوى المعايير الموضوعة لاختيار الشركات ومدى تطبيقها عند إجراء المناقصات.
- ❖ وثانيا عن مصداقية عمليات شراكة مع شركات جديدة تماما في صناعة البترول والغاز لا تملك على الأقل الخبرة الموجودة لدى سوناطراك.

---

[210] موقع www.gulfkeystone.com ، موقع الشركة على شبكة الانترنت، تاريخ زيارة الموقع 2017/10/20.

[211] موقع www.bloomberg.com ، موقع الشبكة الإعلامية المتخصصة في الاقتصاد على شبكة الانترنت، تاريخ زيارة الموقع 2017/10/20.

- ❖ وثالثا عن ماهية القيمة المضافة التي ستعود على الجزائر وسوناطراك تحديدا من شراكة من هذا النوع، أي مع شركات لا يمكن أن تقدم شيئا مهما في ميدان نقل التكنولوجيا،
- ❖ ورابعا عمّا إذا كانت الشراكة مع شركات من هذا النوع لا تلحق ضررا معنويا وماديا بسوناطراك، وحتى بالمجال المنجمي الجزائري، لأن كل حملة استكشاف سلبية لرقعةٍ من رُقعِ هذا المجال سوف تنقص من قيمة هذه الرقعة Périmètre، ومن جاذبية المنطقة التي تقع فيها، لدى المستثمر المحتمل الحقيقي.

تسبب تراكم أخطاء العقد الماضي، في تراجع ملحوظ لنشاط الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وهي الظاهرة التي يشير اليها بوضوح الاتجاه السائد في القطاع بين 2010 و2015، حيث تراجعت أعداد الشركات الأجنبية العاملة في القطاع مقارنة بالعقدين الماضيين، وذلك بعد انقضاء آجال بعض العقود الموقعة مع شركة سوناطراك خلال التسعينيات، سواء عقود البحث أو عقود الاستغلال، والانخفاض الكبير في عدد العقود الموقعة منذ عام 2008، وقرار عدد آخر من الشركات وقف النشاط في الجزائر والانسحاب طوعا لأسباب خاصة، وكل ذلك يعكس في المحصلة تراجعاً حاداً في جاذبية القطاع، والذي يمكن تفسيره بالأسباب التالية:

- ❖ عدم الاستقرار القانوني: مراجعة قانون المحروقات عدة مرات في فترة قياسية، بحيث تغير القانون 3 مرات في أقل من 8 سنوات [وهو الآن (2017) قيد التغيير للمرة الرابعة]، ومع كل تغيير تتغير القواعد التي تحكم النشاط في القطاع، ما خلق حالة من الارتباك لدى شركاء سوناطراك، وحالة من الشك والترقب لدى المستثمرين المحتملين، على خلاف الفترة الأولى للانفتاح الاقتصادي التي تميزت بالاستقرار التشريعي، حيث استمر العمل بالبنود الرئيسية للقانون رقم 86-14 مثلا لمدة 20 سنة تقريبا.
- ❖ عدم الاستقرار المؤسساتي: سواء على مستوى الوزارة أو سوناطراك، حيث تعاقب على إدارة القطاع عدد من الوزراء في مدة قصيرة جدا، وتغير الطاقم المدير لشركة سوناطراك الطرف الوطني الأساسي في مشاريع الشراكة مع الشركات الأجنبية، مرات عديدة، وفي فترة قياسية (5 مدراء[212] مثلا منذ 2010، أي بمعدل يزيد قليلا عن سنة لكل مدير)، وهو ما ضرب استقرار الشركة ومصداقيتها على المستوى الدولي في الصميم.
- ❖ انتشار شبهات وقضايا فساد كثيرة في القطاع، ألحقت ضررا معنويا جسيما بسمعة الجزائر وسمعة الشركة الوطنية سوناطراك، واعاقت عمل هذه الأخيرة.
- ❖ تحسن شروط الاستثمار في الدول المنافسة، وبروز فرص استثمار جديدة في دول أخرى.

[212] المدراء هم السادة نورالدين شرواطي، عبد الحميد زرقين، السعيد سحنون، أمين مزوزي، عبد المومن ولد قدور.

المطلب الثاني: تدفقات وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطاع المحروقات

سبق قطاع المحروقات باقي قطاعات الاقتصاد الجزائري في مسألة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث فيما برز اتجاه الانفتاح الاقتصادي في القطاع خلال النصف الثاني للثمانينيات، تأخر بروز اتجاه الانفتاح في القطاعات الأخرى الى نهاية التسعينيات تقريبا، وعليه كان من المنطقي أن تتركز كل الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر في قطاع المحروقات، خصوصا في فترة التسعينيات، قبل أن تتوسع قاعدتها قليلا الى القطاعات الأخرى.

أولا- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

إنّ أول ما يلفت الانتباه عند معاينة احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، سواء الى قطاع المحروقات أو إلى عموم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، والتي نشرتها مصادر محلية ودولية عديدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هو ذلك التباين الواضح بين هذه المصادر المختلفة في تحديد حجم هذا الاستثمار بدقة، رغم اتفاقها على ظاهرة تركز الاستثمارات في قطاع المحروقات، وهو ما يطرح مشكلة تقدير الحجم الحقيقي لهذا الاستثمار الوارد.

1- مشكلة تقدير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تقدم مصادر عديدة، وطنية ودولية،[213] إحصاءات دورية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يلاحظ عليها هو وجود تباين وفروق كبيرة في المعطيات والأرقام المنشورة؛ وعلى سبيل المثال، عند المقارنة بين الإحصاءات الصادرة عن اليونكتاد، وهي هيئة دولية موثوقة في مجال تقديم المعلومة حول الاستثمار المباشر، والاحصاءات الصادرة عن وزارة الطاقة، يلاحظ أن الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل القطاعات لسنوات كثيرة، كما يقدمه اليونكتاد، هو أقل من حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات، للسنوات المقابلة لها، كما تقدمه وزارة الطاقة.

ويثير التباين الشديد في الأرقام مشكلة المنهجية المعتمدة لدى كل مصدر في جمع البيانات، ثم مشكلة التعرف على المعلومة الصحيحة من بين كمٍ كبير من المعلومات؛ والظاهر في هذه المسألة على ما يبدو هو أن المصادر المحلية التي تتولى تزويد المصادر الدولية، واليونكتاد تحديدا، بالمعلومة، ومنها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، لا تقدم المعلومة الدقيقة والمُحيّنة، لصعوبة الحصول على هذه المعلومة بسبب ضعف وتخلف النظام الاحصائي الوطني وبسبب عدم التنسيق الموجود بين الهيئات والمؤسسات المختلفة، أو لأن تسجيل مشاريع الاستثمار في قطاع المحروقات لا يمر عبر الوكالة المذكورة أعلاه، كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الأخرى.

---

[213] المصادر الأساسية للإحصائيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر هي البنك المركزي والوكالة الوطنية للاستثمار والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الطاقة على المستوى الوطني، أما دوليا فهي كثيرة، ومن أهمها البنك العالمي وهيئة اليونكتاد التي تنشر تقارير سنوية حول المسألة.

الشكل رقم 13: حجم الاستثمار المباشر حسب مصدرين مختلفين (وزارة الطاقة واليونكتاد) للفترة 1999–2010

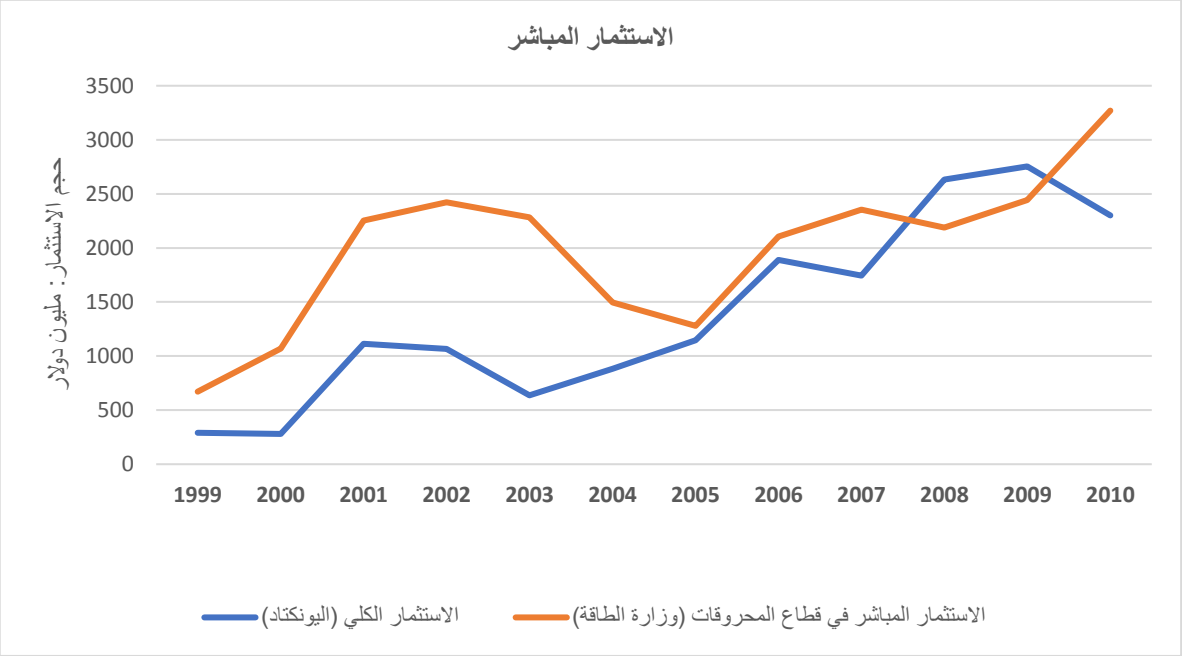

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الوزارة واليونكتاد.

ولتجاوز هذه المشكلة المنهجية: مشكلة صعوبة تحديد الحجم الصحيح للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى قطاع المحروقات في ظل تضارب الإحصاءات، تم اللجوء الى اعتماد إحصاءات مصدر محلي، وهو وزارة الطاقة والمناجم، على أساس أنها الإدارة الأكثر أهلية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بقطاع المحروقات؛ ولكن، وقبل تحليل تلك البيانات، تم التمهيد للموضوع – من باب المقارنة والمقاربة المنهجية – بعرض وتحليل أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى جميع القطاعات، كما تقدمه هيئة اليونكتاد، بهدف تحديد أهمية الاستثمار المباشر الوارد الى قطاع المحروقات.

يلاحظ من الجدول التالي، أنه بعد انطلاقة محتشمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنوات 1990 و1991 1992، ثم ركود تام للتدفقات في السنوات الثلاثة الموالية، تطورت الظاهرة بداية من سنة 1996 والى غاية 2009 في شكل اتجاه عام تصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على طول الفترة تقريبا، لأنه ما إن يتراجع مستوى التدفقات في سنة من السنوات إلاّ ويعود المؤشر الى الارتفاع بشكل أكبر في السنة أو السنوات الموالية، وهكذا انتقل حجم التدفقات بالدولار الاسمي من مبلغ 270 مليون دولار سنة 1996 الى 2.75 مليار دولار سنة 2009، وهي أعلى ذروة له، وبلغ الرصيد الكلي للاستثمار المتراكم في هذه السنة أكثر من 17 مليار دولار.

مع بداية العقد الثاني، بدأت ملامح تراجع مستويات الاستثمار المباشر تتشكل بوضوح من خلال انعطاف الاتجاه العام لمنحنى الاستثمار نحو الانحدار، حيث ورغم تسجيل نتيجة استثنائية في سنة 2011، وبمبلغ في حدود 2.58 مليار$، وهي واحدة من أفضل السنوات، وفيها تم تصنيف الجزائر في

لائحة أفضل الدول النامية جذبا للاستثمار – كان ترتيبها افريقيا المرتبة الخامسة بعد كل من نيجيريا وجنوب افريقيا وغانا والكونغو–،[214] إلاّ أن الاتجاه العام الذي برز في 2010 قد تأكد بشكل واضح بعد 2011، من خلال الانخفاض المتواصل في مستوى التدفقات خلال السنوات التالية.

الجدول رقم 30: رصيد (مخزون) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر للفترة 1990-2015

الوحدة : مليون $ بالأسعار الجارية

السنة	التدفق	الرصيد	السنة	التدفق	الرصيد
1990	40	1561	2003	638	6195
1991	80	1641	2004	882	7077
1992	30	1671	2005	1145	8822
1993	0	1671	2006	1888	10110
1994	0	1671	2007	1743	11854
1995	0	1671	2008	2632	14485
1996	270	1941	2009	2754	17239
1997	260	2201	2010	2301	19540
1998	607	2807	2011	2580	22121
1999	292	3099	2012	1499	23620
2000	280	3379	2013	1684	25313
2001	1113	4492	2014	1507	26820
2002	1065	5557	2015	- 584	26232

المصدر : اليونكتاد، قاعدة البيانات http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

يمكن أن تعزى الانطلاقة المتعثرة للاستثمارات ثم ركودها التام في النصف الأول من التسعينيات، الى أسباب عديدة منها : تواضع عدد العقود الموقعة في قطاع المحروقات في نهاية الثمانينيات، والتي دخلت حيز التنفيذ في هذه الفترة، والى تردد الشركات الأجنبية في القدوم الى الجزائر للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى[215]، بسبب تدهور الوضع الأمني في شمال البلد، وبسبب الظرف الاقتصادي الصعب لتلك الفترة، والذي دفع الى توقيع اتفاقيات التصحيح الهيكلي للاقتصاد مع صندوق النقد الدولي، لأنه ما أن تم التوقيع على الاتفاقيات المذكورة وبرزت أولى مؤشرات التعافي من الأزمة المالية حتى بدأ مستوى تدفق الاستثمارات في التحسن بشكل واضح من سنة لأخرى، خصوصا في قطاع المحروقات.

[214] Unctad, World Investment Report 2012, p. 39.

[215] صدرت أولى نصوص فتح باب الاستثمار في القطاعات الأخرى في هذه الفترة.

ويعزى من جهة أخرى الارتفاع الواضح في مستوى التدفقات في العقد الأول للألفية الجديدة، وفي السنوات الأولى للعقد الثاني الى حدود سنة 2014، الى تداعيات الارتفاع الكبير لمستوى الأسعار في سوق البترول خلال هذه الفترة، والذي شجع في قطاع المحروقات على زيادة الاستثمارات في ميادين الاستكشاف والتطوير في مختلف الدول النفطية، وحتى الجزائر التي تراجع فيها إقبال الشركات الأجنبية على قطاعها النفطي منذ 2008 تقريبا، حافظت على مستويات مقبولة للاستثمار الخارجي خلال هذه السنوات، مستفيدة هي الأخرى من موجة ارتفاع الأسعار.

الشكل رقم 14: تطور حجم الاستثمار في الاستكشاف والتطوير على مستوى العالم خلال الفترة 2008-2015

الوحدة: مليار دولار

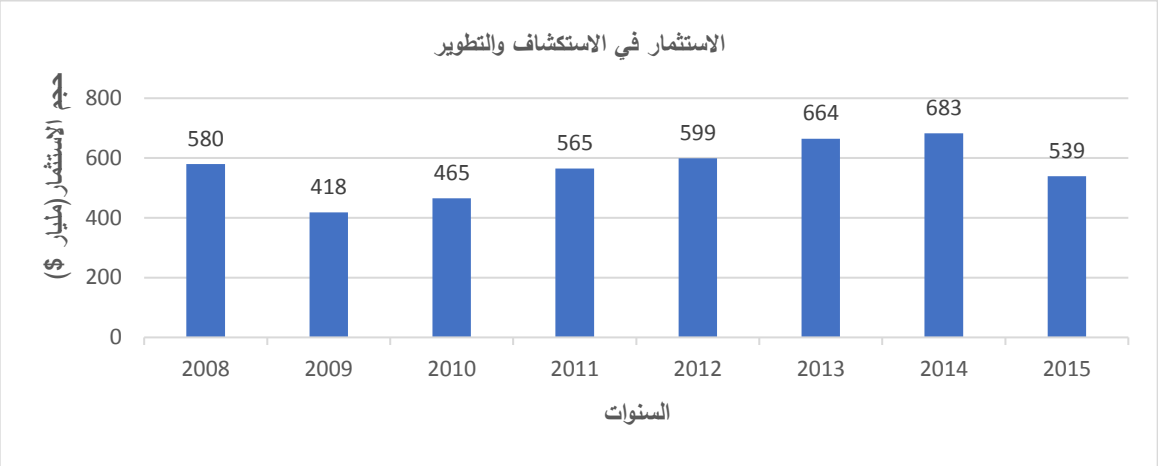

المصدر: المعهد الفرنسي للبترول الطاقات الجديدة.

يستنتج من الشكل أن حركة الاستثمار في صناعة البترول والغاز على المستوى الدولي تتبع طردا حركة الأسعار في السوق، لأن المعروف هو أن السوق البترولية الدولية قد شهدت خلال الفترة 2000-2014 موجة تصاعدية مستمرة للأسعار، لم تتخللها سوى فترة انخفاض قصيرة في نهاية 2008 وخلال عام 2009، بعد انتشار أزمة الرهن العقاري التي تسببت في تراجع مستوى الطلب على البترول؛ ويمكن تفسير الاستثناء المسجل في سنة 2008 ـ ارتفاع حجم الاستثمار ـ رغم الانهيار الكبير في أسعار البترول بأن برمجة استثمارات تلك السنة كانت سابقة للانهيار الكبير في الربع الأخير من تلك السنة، وأن الانهيار لم يكن متوقعا بتلك الدرجة.

2- حجم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطاع المحروقات

تكاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى قطاع المحروقات في سنوات التسعينيات تمثل كل الرصيد المتراكم للاستثمارات المباشرة الواردة الى الجزائر في تلك الفترة، والتي تقدرها مختلف المصادر بما يزيد قليلا عن 1.5 مليار دولار، وذلك لأنه وإلى حدود نهاية تلك الفترة لم يكن مسار الانفتاح الاقتصادي قد انطلق بعد في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

في الألفية الجديدة، استمر تدفق الاستثمارات المباشرة الواردة الى قطاع المحروقات، وبلغ الرصيد المتراكم لهذه الاستثمارات المباشرة من سنة 2000 الى سنة 2009 حوالي 20 مليار دولار؛ وهي زيادة معتبرة قياسا الى ما تحقق في التسعينيات، غير أن شكل هذه التدفقات كان غير منتظم.

يبين الشكل البياني الآتي أن اتجاه مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الارتفاع كان في مناسبتين، وفي شكل موجتين صاعدتين، فصلت بينهما موجة نازلة في منتصف العقد؛ فقد كان مستوى التدفقات في السنة الأولى للألفية يزيد قليلا عن واحد مليار دولار، ثم تجاوز سقف 2 مليار دولار في السنوات الثلاثة التالية، ويعود ذلك أساسا لانطلاق مشاريع استثمار مهمة في قطاع الغاز، بالشراكة مع شركتي بي بي البريطانية وستاتويل النرويجية: مشاريع تطوير حقلين للغاز الطبيعي، الأول في عين أميناس، وبقدرة إنتاج في حدود 9 مليار م^3، والثاني في عين صالح وبقدرة إنتاج في حدود 9 مليار م^3 أيضا، وبتكلفة إجمالية قدرها 1.7 مليار دولار للمشروع الأول، و2.5 مليار دولار للمشروع الثاني،[216] قبل أن يسجل مستوى الاستثمار المباشر في منتصف العقد فترة ركود وينزل دون مستوى 1.5 مليار دولار، ليعود ويقفز من جديد فوق عتبة المليارين دولار في النصف الثاني للعقد، ويستهل العقد الثاني بمبلغ يزيد عن 3 مليار دولار.

الشكل رقم 15: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1999-2010

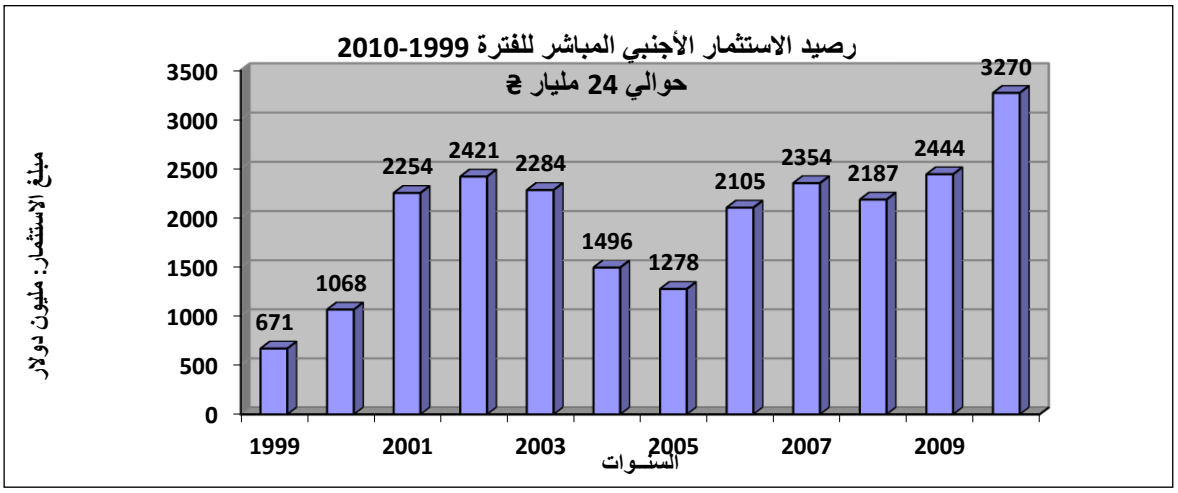

Source : Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010** (Alger : Mem, 2011).

على كل، تكشف بيانات الاستثمار المباشر الوارد الى قطاع المحروقات لمختلف السنوات عند مقارنتها مع بيانات الاستثمار الكلي الوارد الى مجموع القطاعات، عن أهمية الاستثمارات الواردة الى قطاع المحروقات، حيث يكاد هذا الأخير يكون القطاع الوحيد الذي نجح في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، رغم أن جاذبية القطاع قد تراجعت بشكل كبير في النصف الأول من العقد الثاني.

[216] Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan du secteur de l'énergie et des mines 2000-2005** (Alger : Mem, Mars 2006).

ثانيا- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بين قسمين: قسم المنبع والذي يشمل نشاطات الاستكشاف والإنتاج، وقسم المصب والذي يشمل نشاطات التكرير والتحويل والتسويق، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، وبما أن استثمارات قطاع المنبع تمثل القسم الأهم والأساسي فإن هذه الأخيرة تتوزع بدورها بين قطاع الاستكشاف وقطاع التطوير والإنتاج.

1- التوزيع القطاعي بين المنبع والمصب

حظي قطاع المنبع خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي بالنصيب الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر، وتركزت جل الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع، أي في قطاعات الاستكشاف والإنتاج، بينما كان نصيب قطاع المصب متواضعا على العموم، ويمكن أن يعزى ذلك للأسباب التالية.

- ❖ حاجة الجزائر الى الاستثمارات في قطاعات الاستكشاف والإنتاج أكبر وأكثر وضوحا من الحاجة الى الاستثمارات في قطاعات التكرير والنقل والتسويق، حيث طاقات التكرير والتحويل والنقل القائمة كافية الى حد ما؛ وعليه ركزت السياسة الوطنية لترقية الاستثمار الخارجي على قطاع المنبع، ولم تول قطاع المصب إلاّ اهتماما ثانويا، لأن الهدف الأساسي هو تجديد الاحتياطات وزيادة الإنتاج.
- ❖ إحجام الشركات الأجنبية على تكرير وتحويل المحروقات محليا، وتفضيل تصديرها في شكلها الخام، لإن اهتمام هذه الشركات، خصوصا الكبرى منها، مركز على قطاع المنبع أيضا، وهدفها الأول هو الوصول الى احتياطات البترول أو الغاز، ولا يوجد لديها اهتمام كبير ولا مصلحة واضحة في قطاع المصب، وذلك على الأقل في الجزائر.
- ❖ إن تنفيذ أعمال التكرير والتحويل خارج البلدان الأصلية التي تم فيها إنتاج المحروقات هي استراتيجية قديمة لدى الشركات النفطية الدولية الكبرى، وهذا بهدف الاستحواذ أولا على كامل القيمة المضافة لهذه المرحلة، وثانيا لعدم تمكين البلدان المنتجة من تثمين كامل ثروتها محليا.
- ❖ وجود طاقة تكرير كبيرة في البلدان الصناعية، إلى حد أن مصانع التكرير مثلا لا تشتغل بطاقتها القصوى، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار في قطاع يتوفر أصلا على طاقة فائضة.

يقدم لنا الجدول التالي نموذجا عن تركز الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية المباشرة في قطاع المنبع، حيث تمثل استثمارات هذا القطاع أو القسم في سنة 2011 على

سبيل المثال، والمقدرة بـ 9.1 مليار دولار نسبة 75 % من مجموع استثمارات قطاع المحروقات، بينما تجاوزت هذه الاستثمارات في سنة 2014 نسبة 80 %.

الجدول رقم 31: مجموع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع المحروقات للفترة 2011 – 2014

القطاعات الثانوية	الوحدة	2011	2012	الوحدة النقدية	2013	2014
قطاع المنبع	مليار دولار	9.1	7.5	مليار دينار	467	572
قطاع النقل والتسويق	""	0.5	0.7	""	65	57
قطاع المصب	""	2.5	2.1	""	149	64
هياكل المقر	""	0.05	0.07	""	3	6
مجموع الاستثمار	""	12.2	10.4	""	685	698

Source : **Sonatrach**, Rapport Annuel Sonatrach 2012 ; Rapport Annuel Sonatrach 2014

2- توزيع الاستثمارات الأجنبية في قطاع المنبع بين الاستكشاف والتطوير

يشمل المبلغ الكلّي للاستثمارات في قطاع المنبع مجموع نفقات الاستكشاف والتطوير، وقد توزع هذا المبلغ، وبالأسعار الجارية، خلال الفترة 1991-2000، بين نفقات الاستكشاف، بحوالي 375 مليون دولار، بما فيها مساهمة الشركاء الأجانب، ونفقات التطوير بحوالي 1116 مليار دولار، في المتوسط وسنويا.[217]

وفي الألفية الجديدة، برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر، وتراوح في الاستكشاف والتطوير معا، بين 0.886 مليار دولار كأدنى مستوى له عام 2000، من مجموع عام للاستثمارات في هذه السنة قدره 1.961 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 45.18 %، وبين 4.210 مليار دولار، كأعلى مستوى له عام 2011، من مجموع كلي للاستثمار مساو لـ 8.995 مليار دولار، ما يمثل نسبة معتبرة 46.80 %.

من زاوية أخرى، يتبين عند تحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل نشاط على حدة، أن الاتجاه العام للاستثمارات في ميدان الاستكشاف كان تصاعديا على العموم الى غاية نهاية عام 2008، والتي بلغ فيها الاستثمار أعلى مستوى له بمبلغ 795 مليون دولار، ثم انعطف بعد ذلك نحو الأسفل بشكل حاد، بسبب تراجع عدد العقود الجديدة الموقعة مع الشركات الأجنبية، ليصل في سنة 2013 الى أدنى مستوى له منذ بداية الانفتاح الاقتصادي تقريبا، وبمبلغ 257 مليون دولار فقط، ما يمثل نسبة بالكاد تجاوزت حدود 10 % من مجموع استثمارات الاستكشاف، وهو ما أصبح يدفع سوناطراك في السنوات الأخيرة الى مضاعفة مجهودها الاستثماري الذاتي في هذا القطاع الحيوي، حيث رفعت حجم الاستثمارات في 2013 الى حدود 2.27 مليار دولار، أي الى ضعف حجم استثمارات 2008 تقريبا.

[217] Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010** (Alger : Mem, 2011).

في ميدان التطوير، وبفضل الاكتشافات القديمة، حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى مقبول على العموم، وهو ما يظهر في الجدول حيث أخذ هو الآخر منحى تصاعديا منذ بداية الفترة تقريبا، وقد تراوح بين 500 مليون دولار بالأسعار الجارية كأدنى مستوى له عام 2003 و3.054 مليار دولار عام 2012 كأعلى مستوى له.

الجدول رقم 32: المجهود الكلي للاستثمار في الاستكشاف والتطوير (سوناطراك والشركاء) للفترة 2000-2013

الوحدة: مليون $

السنة	الاستكشاف			التطوير			المجموع العام	% الشراكة
	سوناطراك	الشراكة	المجموع	سوناطراك	الشراكة	المجموع		
2000	190	160	350	885	726	1611	1961	45.18
2001	118	158	276	2182	596	2778	3054	24.68
2002	131	153	284	2517	645	3162	3446	23.15
2003	212	164	376	1715	500	2215	2591	25.62
2004	257	200	457	1191	675	1866	2323	37.66
2005	424	233	657	1081	842	1923	2580	41.66
2006	830	260	1090	1470	1007	2477	3567	35.52
2007	1083	659	1742	1169	1499	2668	4410	48.93
2008	1106	795	1901	2344	1364	3708	5609	38.49
2009	1177	505	1682	3452	2654	6106	7788	40.56
2010	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
2011	1182	547	1729	3603	3663	7266	8995	46.80
2012	1367	450	1817	2660	3054	5714	7531	46.52
2013	2269	257	2526	1771	1978	3749	6275	35.61
2014	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
2015	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م

المصدر: وزارة الطاقة، موقع الوزارة على شبكة الانترنت http://www.energy.gov.dz

- مجموعة تقارير لحصيلة الإنجازات للفترات 1962-2010، 2002-2005، 2000-2008،
- تقارير حصيلة الإنجازات لسنوات 2011، 2012، 2013.

المبحث الثاني – تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاستكشاف والإنتاج

موضوع المبحث الثاني هو دراسة وتحليل نتائج مساهمة الشركات الأجنبية في نشاطات الاستكشاف والإنتاج لقطاع المحروقات، وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية، ولكل نشاط على حدة.

المطلب الأول– تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف

يتكون المطلب الأول من عنصرين: الأول عبارة عن محاولة لقياس حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر –عبر عقود الشراكة – في مختلف نشاطات قطاع الاستكشاف، والعنصر الثاني هو بيان استنتاجي لأهم الآثار التي ترتبت على تدخل الشركات الأجنبية في هذا الميدان.

أولا – قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط الاستكشاف

تشمل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع أو ميدان الاستكشاف المساهمة على وجه الخصوص في نشاطين رئيسيين هما: المسح الزلزالي والحفر الاستكشافي؛ ويرتبط مستوى نشاط الشركات في قطاع الاستكشاف، على العموم، بمستوى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بشكل خاص، حيث كلما ارتفعت هذه الأسعار وتحققت عائدات مالية كبيرة للشركات وللبلد المنتج على السواء، كلما سمح ذلك برفع حجم الاعتمادات المالية المخصصة لبرمجة استثمارات جديدة، من أجل البحث عن حقول جديدة للبترول أو الغاز ودعم مستويات الاحتياطات.

1– المساهمة في نشاط المسح الزلزالي:

ميدان المسح الزلزالي هو أحد ميادين النشاط في قطاع المحروقات التي برز فيها أداء الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، من خلال المساهمة المعتبرة في المجهود العام لنشاط المسح الزلزالي. يتم قياس حجم هذا الأخير باستخدام مؤشرات محددة هي مؤشر عدد الفرق العاملة في الشهر ومؤشر حجم المسح المنجز، سواء بتقنية المسح ذي البعدين أو بتقنية المسح ذي الثلاثة أبعاد، خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون السنة، وهو المؤشر الأكثر تعبيرا.

تميز نشاط المسح الزلزالي الكلّي – الشركات الأجنبية وسوناطراك– في العقد الأول للانفتاح الاقتصادي سنوات التسعينيات بالتذبذب وتعاقب فترات من الصعود والنزول، وهو أمر طبيعي الى حد معين، لأن المسح الزلزالي هو مجرد حلقة بسيطة وقصيرة في سلسلة النشاط البترولي لأي شركة عاملة في صناعة البترول والغاز؛ وهذه الأخيرة ما أن تنتهي من انجاز الأعمال المطلوبة في ميدان المسح الزلزالي حتى تنتقل الى مرحلة الحفر الاستكشافي الموالية والتي تحتاج الى وقت أطول، وبالتالي من المفهوم أن يكون هناك تذبذب في مؤشر عدد الفرق العاملة في نشاط المسح الزلزالي يعكس تعاقب هذه الفترات، وهو ما نلاحظه بعد معاينة الإحصاءات الخاصة بأعداد الفرق العاملة، حيث كان مجموع عدد هذه الفرق، سواء في مشاريع سوناطراك الفردية أو مشاريع الشراكة، لا يتجاوز عتبة 100 فرقة في الشهر عام 1995، ليرتفع هذا العدد بشكل محسوس في السنوات الثلاثة الموالية، وذلك تحت تأثير تكثيف الشركات الأجنبية نشاطها في هذه السنوات، وهو ما تعكسه حجم المساحة الممسوحة من قبل

هذه الشركات، قبل أن يتغير اتجاه المؤشر نحو الانخفاض وبشكل كبير بداية من عام 1999، ووصل الى أدنى مستوى له عام 2001 بعدد 70 فرقة عاملة في الشهر، ويعزى هذا التراجع إلى عاملين: [218]

- ❖ أولهما هو الانتهاء المبكر من المُسوح الزلزالية للأحواض الرسوبية المستهدفة، أي الأحواض ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، والتي بدأ فيها العمل في منتصف التسعينيات، بفضل التقدم الكبير الذي أحرزته في تلك الفترة تقنيات المسوح الزلزالية، سواء المسوح الزلزالية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، والذي سمح بتقليص المدة المطلوبة لإنجاز الأعمال.
- ❖ والثاني هو تكثيف الشركات الأجنبية استخدام تقنية المسح الثلاثي الأبعاد، وهي تقنية تجعل الفرق الجيوفيزيائية المكلفة بإنجاز أعمال المسح الزلزالي تستغرق وقتا أقل بكثير من الوقت المطلوب لإنجاز نفس الحجم من المسوح بتقنية المسح الثنائي الأبعاد، وهذا عكس سوناطراك التي كانت الى حدود تلك الفترة لا تزال تستخدم بشكل أساس التقنية الثانية.

إذن، مصدر الزيادة في حجم العمل المنجز في ميدان المسح الزلزالي الملحوظة في بعض سنوات التسعينيات هو أساسا نشاط الشركات الأجنبية؛ التي ومن خلال إدخال تقنية جديدة أكثر تطورا هي تقنية المسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد ثم تكثيف استعمال هذه التقنية في إنجاز أعمال المسح الزلزالي ساهمت بشكل حاسم في مضاعفة حجم المسح المنجز، واستطاعت في مدة قياسية – سنوات قليلة فقط –أن تتجاوز في هذا الميدان حجم النشاط لدى سوناطراك، وعلى سبيل المثال كان حجم المسح الذي انجزته الشركات الأجنبية عام 1993 مساويا لـ 11717 كم، بينما لم يتعدَ حجم المسح الذي أنجزته سوناطراك سوناطراك 4023 كم، أي أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تمثل أزيد من نسبة 74 % من المجهود العام لنشاط المسح الزلزالي لهذه السنة.

وفي الألفية الجديدة، وإذا أخذنا الفترة 2000–2014 كاملة، يمكن القول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحجم الكلي لنشاط المسح الزلزالي كانت مقبولة بشكل عام، لأن النسبة العامة لهذه المساهمة كانت قريبة من الثلث، وتكاد تكون النسبة أيضا متساوية عند النظر الى هذه المساهمة من زاوية التقنية المستعملة: تقنية المسح الثنائي الأبعاد أو تقنية المسح الثلاثي الأبعاد؛ حيث واستنادا الى التقنية الأولى ساهمت الشركات الأجنبية في مسح مساحة في حدود 46566 كم من مساحة كلية قدرت بحوالي 150845 كلم، أي ما نسبته 30.87 %، واستنادا الى التقنية الثانية – المسح الثلاثي الأبعاد– ساهمت الشركات الأجنبية في مسح مساحة في حدود 32760 كلم^2 من مساحة كلية مقدرة بـ 107694 كلم^2، أي ما نسبته 30.41 %.

[218] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000** (الكويت: أوابك، 2000)، ص.78.

اذا ما استثنينا من الجدول التالي البيانات الخاصة بسنوات 2000 و2001، والتي تكشف عن انعدام تام لنشاط المسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد لدى الشركات الأجنبية، بعد الانتهاء من انجاز الأشغال الخاصة بمعظم عقود البحث الموقعة في التسعينيات، وهي أشغال تنجزها الشركات الأجنبية أساسا بهذه التقنية، وتراجع لنشاط المسح الزلزالي الثنائي الأبعاد بشكل كبير، وهذا أيضا لأن الشركات الأجنبية، خصوصا المتمرسة منها في النشاط، تستخدم هذه التقنية أكثر لإنجاز الأعمال الخاصة بعقود التنقيب؛ فإنه من غير هاتين السنتين، يسمح لنا التحليل العميق للبيانات الواردة في الجدول، التمييز خلال الفترة 2000–2014 بين اتجاهين واضحين لتطور نشاط المسح الزلزالي لدى الشركات الأجنبية العاملة في القطاع: اتجاه أول تصاعدي ويمتد من سنة 2002 الى غاية سنة 2007، واتجاه ثان تنازلي ويمتد من سنة 2008 والى غاية 2014.

الجدول رقم 33: نشاط المسح الزلزالي خلال الفترة 1999–2014

السنة	المسح الزلزالي ذي البعدين (كم)				المسح الزلزالي ذي 3 أبعاد (كم^2)			
	سوناطراك	الشراكة	المجموع	% الشراكة	سوناطراك	الشراكة	المجموع	% الشراكة
1999	6781	2743	9524	29	558	1216	1774	68.5
2000	6613	2028	8641	23	276	0	276	0
2001	5175	1314	6489	28	711	0	711	0
2002	4920	3478	8398	41	919	1652	2571	64
2003	7412	3595	11007	33	602	2272	2874	79
2004	5396	2780	8176	34	1227	2088	3315	63
2005	2288	5339	7627	70	1820	3098	4918	63
2006	1215	10929	12144	90	3342	3768	7110	53
2007	6088	7440	13528	55	3240	3959	7199	55
2008	7737	823	8560	10	5779	2320	8099	29
2009	11304	2418	13722	18	6944	3434	10378	34
2010	9628	2258	11886	19	4511	4510	9021	50
2011	13934	2854	16788	17	6559	1538	8097	19
2012	8088	608	8696	07	12126	1054	13180	08
2013	9081	202	9283	02	16180	848	17028	05
2014	5400	500	5900	08	10698	2219	12917	17
المجموع	111060	49309	160369	30.74	75492	33976	109468	31.03

المصدر: **سوناطراك**، بيانات من جمع الباحث من التقارير السنوية للشركة للسنوات من 1999 الى 2014.

يظهر الجدول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكثر بروزا في المرحلة الأولى والتي تمتد بين أعوام 2002 و2007، حيث كان المجهود المبذول من قبل الشركات الأجنبية يتفوق على مجهود سوناطراك في تقنية المسح الثلاثي بشكل كبير، وينافسه في تقنية المسح الثنائي، بل وتفوق عليه في بعض سنوات منتصف العقد، لكن بعد ذلك، أي بداية من عام 2008، وبسبب تعثر المناقصات الدولية وتواضع عدد العقود الجديدة الموقعة، كان من الطبيعي أن يتراجع نشاط الشركات الأجنبية في هذا الميدان بشكل كبير، وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة بعد عام 2010، حيث أصبحت هيمنة سوناطراك واضحة في هذا الميدان، ونزلت مساهمة الشركات الأجنبية في نهاية الفترة الى ما دون نسبة 20 % من حجم عمل المسح الكلي المنجز بالنسبة لطريقة المسح الثلاثي الأبعاد، والى أقل من نسبة 10 % فقط بالنسبة لطريقة المسح الثنائي الأبعاد مثلا.

الشكل رقم 16: مقارنة بين مجهود المسح الزلزالي ذي الـ 3 أبعاد عند سوناطراك والشراكة.

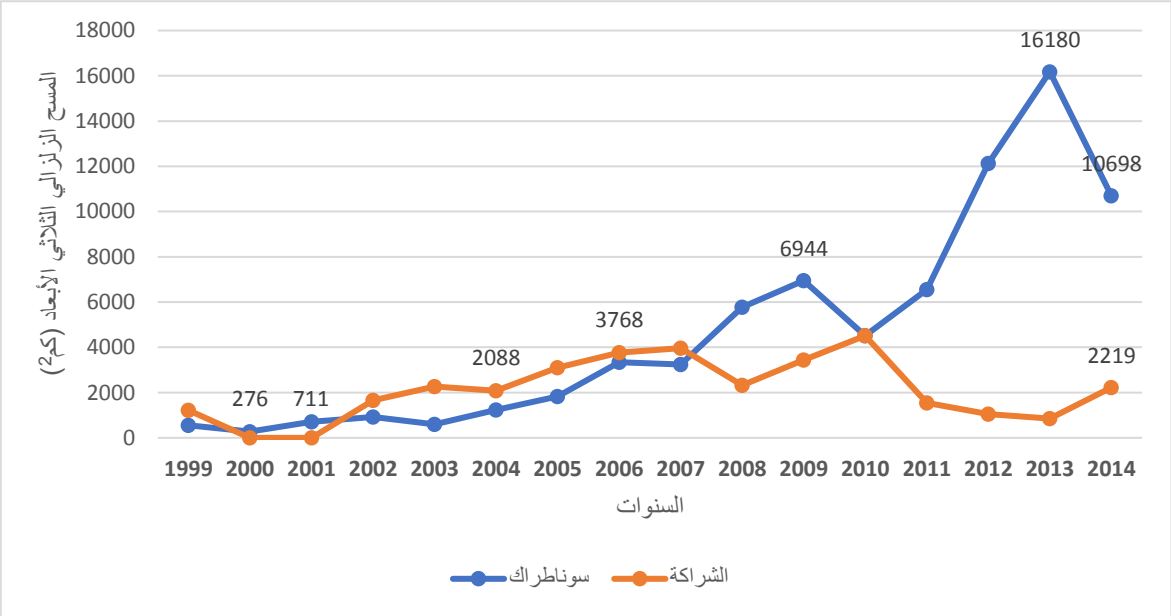

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات سوناطراك.

من زاوية أخرى، وبالنظر الى المعطيات الواردة في الشكل، يمكن الاستنتاج أن عامل المنافسة المفروضة على سوناطراك، وعامل احتكاك هذه الأخيرة بالشركات الأجنبية في المشاريع المشتركة قد ساهما بشكل من الأشكال في نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية نحو سوناطراك، لأننا نلاحظ في الشكل اتجاها واضحا الى تكثيف استعمال طريقة المسح الثلاثي الأبعاد لدى سوناطراك بداية من سنة 2004 تقريبا، بعدما كانت هذه التقنية مستعملة أساسا من قبل الشركات الأجنبية التي قامت باستعمالها في الجزائر أول مرة عام 1996، بينما تأخر استعمال شركة سوناطراك الكثيف لهذه التقنية الى منتصف العقد الأول للقرن الواحد والعشرين فقط، أي عشر سنوات كاملة تقريبا، واستمرت سوناطراك خلال هذه المدة في العمل بكثافة بتقنية المسح الثنائي الأبعاد القديمة.

ترتب على توسع الشركات الأجنبية في البداية، ثم سوناطراك بعد ذلك، في استعمال تقنية المسح الثلاثي الأبعاد، تغيرٌ هيكلي في حجم العمل المنجز، إذ بينما كان المعدل المتوسط للمسح الزلزالي السنوي في التسعينيات للتقنية الثنائية الأبعاد في حدود 12171 كلم، وللتقنية الثلاثية الأبعاد في حدود 1289 كلم^2 فقط، أصبح في العقد الأول للقرن الواحد والعشرين على سبيل المثال في حدود 9930 كلم للتقنية الأولى و في حدود 5887 كلم^2 للتقنية الثانية، وهو ما يعني حدوث تحول هيكلي في ميدان المسح الزلزالي، لأن تمثيل تقنية المسح الثنائي في الهيكل العام لنشاط المسح الزلزالي قد تراجعت لصالح تقنية المسح الثلاثي الأبعاد، ولأن المعدل السنوي للمسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد تضاعف أكثر من أربعة مرات في أقل من عقدين من الزمن، بينما في المقابل تراجع المعدل السنوي للمسح الثنائي بشكل محسوس وبحوالي الربع مقارنة بمستوى التسعينيات؛ وكل ذلك يؤشر على التحول التقني الذي حدث تحت تأثير الشركات الأجنبية في المقام الأول.[219]

يسمح استعمال التقنية الجديدة، وإن كان مُكلفا مقارنة بتكاليف استعمال التقنية القديمة، بتحسين شروط الاستكشاف، ذلك أن هذه التقنية توفر صورا أكثر دقة لمقاطع باطن الأرض، وهو ما يساعد على تعميق مستوى المعرفة حول التركيبة الجيولوجية والجيوفيزيائية للأرض، ويضبط أكثر عملية تعيين أهداف الحفر Prospects ويحدد بشكل أفضل الطريقة المثلى للوصول اليها، ما يزيد فرص تحقيق الاكتشافات التجارية وفرص تخفيض التكاليف أيضا.

2- المساهمة في نشاط الحفر الاستكشافي:

لم يختلف الاتجاه العام لأداء الشركات الأجنبية في ميدان الحفر الاستكشافي كثيرا عن الاتجاه الملحوظ من قبل في ميدان المسح الزلزالي، وساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس الشكل تقريبا في نشاط الحفر، وذلك بسبب وجود علاقة ارتباط وطيدة بين النشاطين، حيث ترتبط أشغال الحفر بالنتائج المحققة في مرحلة المسح الزلزالي، وينطلق تنفيذ أشغال الحفر في العادة مباشرة بمجرد انتهاء أشغال المسح الزلزالي اذا كانت نتائج هذا الأخير مشجعة.

يمكن التمييز فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي بين ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى في التسعينيات، وسجل فيها نشاط الحفر طفرة مع مطلع هذا العقد الزمني بعد إتمام تنفيذ أشغال المسح الزلزالي التي تضمنتها برامج بعض العقود الأولى الكبيرة، وانطلاق الشركات المعنية في تنفيذ الشق الخاص بالحفر في هذه البرامج الموسعة؛ ليتطور النشاط على طول فترة التسعينيات بشكل سريع، حيث لم تمض سوى سنوات معدودات حتى تجاوزت الشركات الأجنبية سوناطراك في هذا الميدان.

[219] Ministère de l'énergie, **Bilan des réalisations 1962-2010**, Op. Cit., p.17.

استنادا الى مؤشر عدد الأمتار المحفورة، فقد قفز عدد الأمتار المحفورة بجهد الشركات الأجنبية من رقم متواضع هو 839 مترا محفورا فقط عام 1989 في مقابل 34347 مترا محفورة بالجهد الفردي لسوناطراك، إلى حوالي 17072 مترا محفورا ثلاث سنوات فقط بعد ذلك، قبل أن يتضاعف هذا الرقم في السنة الموالية 1993 ويبلغ 35369 مترا، متجاوزا الحجم الذي بلغته شركة سوناطراك عام 1989.[220] ثم استمرت الشركات الأجنبية في هذا الأداء الجيد في باقي سنوات العقد، بينما تراجع نشاط سوناطراك بشكل كبير، وهو ما يعكسه مؤشر عدد الآبار الاستكشافية المحفورة خلال الفترة.

الشكل رقم 17: نشاط الحفر الاستكشافي في النصف الثاني للتسعينيات

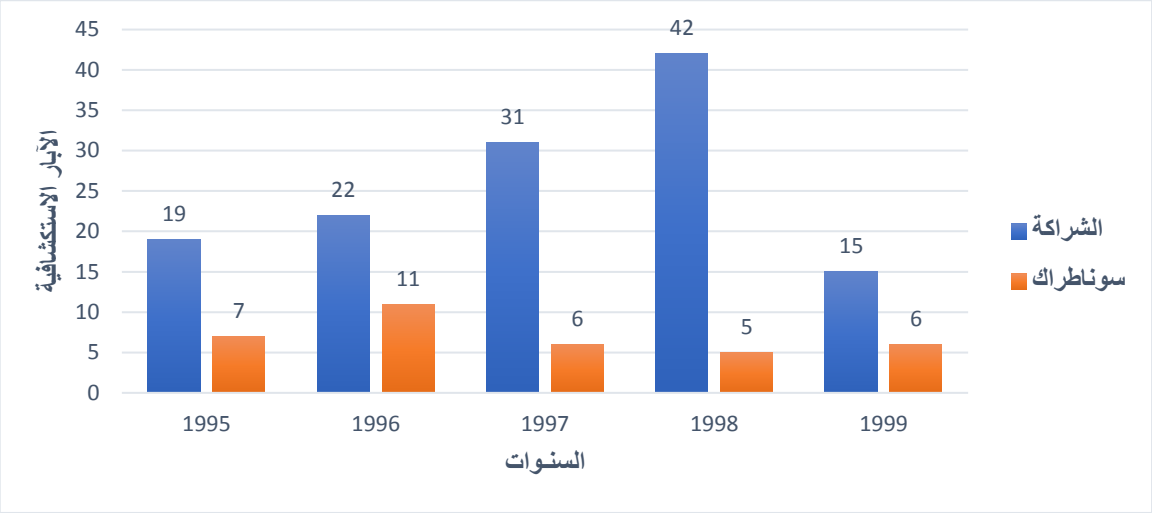

المصدر: **سوناطراك**، التقرير السنوي 2003.

يظهر الشكل تفوقا واضحا للشركات الأجنبية في ميدان الحفر الاستكشافي على شركة سوناطراك خلال النصف الثاني للتسعينيات، حيثما بينما لم يزد عدد الآبار التي حفرتها سوناطراك في هذه السنوات 35 بئرا، كان عدد الآبار الاستكشافية التي قامت بحفرها الشركات الأجنبية هو 129 بئرا، وهو ما يمثل معدل 3.6 آبار محفورة من قبل الشركات الأجنبية في مقابل كل بئر محفورة من قبل سوناطراك. ويمكن أن يعزى هذا الأمر الى الصعوبات المالية التي واجهتها سوناطراك لتمويل برامج الاستكشاف في تلك الفترة.

❖ المرحلة الثانية، وهي مرحلة السنوات الأولى للألفية الجديدة الى حدود عام 2008، وحافظت فيها الشركات الأجنبية على تفوقها على سوناطراك، مع مستوى أداء عال جدا هذه المرة، وهو ما يكشف عنه تحليل مؤشرات عدد الأمتار وعدد الآبار الاستكشافية المحفورة الخاصة بهذه الفترة، حيث واستنادا الى المؤشر الأول، بلغ مجموع الأمتار المحفورة من قبل الشركات الأجنبية

[220] KHELIF & al., « Dynamiques des marchés … », Op. Cit., p. 33.

خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 الى سنة 2006، أي في مدة ثمانية سنوات، حوالي 570397 مترا من مجموع كلي محفور هو 1023044 مترا، أي ما يمثل نسبة تزيد عن 55 %، وبمعدل متوسط في حدود 71300 متر في السنة، بينما كان المعدل المتوسط المحفور من قبل سوناطراك بجهدها الفردي لذات الفترة في حدود 56580 متر في السنة؛ أما استنادا الى المؤشر الثاني، فقد بلغ عدد الآبار المنتهية المحفورة من قبل الشركات الأجنبية لنفس الفترة 199 بئرا، أي أكثر من نصف العدد الكلي للآبار المحفورة والذي يساوي 368 بئرا، أي بمعدل متوسط في حدود 25 بئرا في السنة في مقابل 21 بئرا في المتوسط لسوناطراك.[221]

الشكل رقم 18: تطور نشاط الحفر الاستكشافي خلال الفترة 2000-2014 في مشاريع الشراكة وسوناطراك

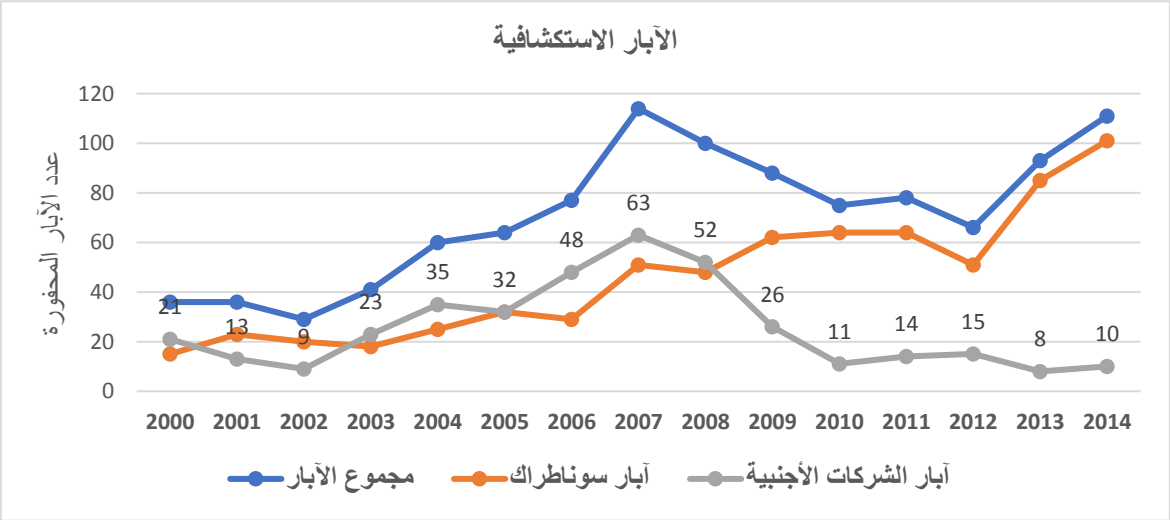

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات سوناطراك.

❖ المرحلة الثالثة بعد عام 2008، حيث يلاحظ من معطيات الشكلين السابقين أنه وبعد أداء مقبول وجيد في المرحلتين الأولى ثم الثانية، تغير الوضع تماما في المرحلة الثالثة، وبدأت أول معالم هذا التغيير في الظهور بداية من عام 2008، حيث ولأول مرة بعد سنوات، عاد مستوى أداء سوناطراك ليقترب من جديد من مستوى أداء الشركات الأجنبية: 48 بئرا قامت سوناطراك بحفرها في مقابل 52 بئرا للشركات الأجنبية، ثم تجلى التغير في الاتجاه بشكل واضح بعد هذه السنة من خلال الارتفاع الملحوظ في مؤشر عدد الآبار المحفورة من قبل سوناطراك الذي يقابله الانخفاض الشديد في المؤشر لدى الشركات الأجنبية، اذ بينما لم تحفر هذه الأخيرة منذ عام 2009 وإلى غاية 2014 سوى 84 بئرا، استطاعت سوناطراك بجهدها الفردي حفر 428 بئرا، أي أكثر من خمسة أضعاف الحجم المحفور من قبل الشراكة، منها 101 في سنة 2014 وحدها، وهذا المستوى من الأداء غير مسبوق في تاريخ شركة سوناطراك، لكنه أيضا يحمل

[221] **Sonatrach**, Rapport annuel 2007.

مخاطر جمة للتوازنات المالية للشركة، لأن تقدير هذا الجهد يتوقف على مدى نجاحه في استكشاف احتياطات جديدة، ودون ذلك يكون جهدا ضائعا تتحمله سوناطراك بمفردها.

ثانيا– آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف

افرز النشاط الاستثماري للشركات الأجنبية في قطاع الاستكشاف آثارا إيجابية عديدة، ولكن في ذات الوقت ترتبت عليه آثار سلبية. وأهم الآثار الإيجابية هي الاكتشافات الكثيرة التي تحققت منذ بداية الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي بفضلها أمكن رفع حجم الاحتياطي وتجديد الكميات التي تم استغلالها في الفترة السابقة للانفتاح، خصوصا في فترة التسعينيات، لأنه قد حدث تراجع كبير بعد ذلك؛ أما أهم الآثار السلبية فتخص مشكلة تركز أعمال الاستكشاف في منطقة واحدة، وتصاعد ظاهرة الرقابة الأجنبية على الاحتياطات الوطنية.

1– الآثار الإيجابية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف

يمكن حصر أهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف في ثلاثة أمور: زيادة عدد الاكتشافات التجارية، تجديد وزيادة حجم الاحتياطات، سواء من البترول أو الغاز، وتعميق مستوى المعرفة حول المجال المنجمي الجزائري.

1–1 تحسين معدلات الاستكشاف وزيادة عدد الاكتشافات

شهدت فترة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملحوظا في نتائج أعمال الاستكشاف؛ وهو التحسن الذي يمكن الوقوف عليه بمجرد إجراء مقارنة بسيطة وسريعة بين نتائج الاستكشاف قبل وبعد الانفتاح الاقتصادي، حيث عند المقارنة تلاحظ تلك الزيادة المعتبرة في عدد الاكتشافات التي تحققت في فترة الانفتاح الاقتصادي، سواء من البترول أو الغاز. ويؤشر هذا التحسن في فترة الانفتاح الاقتصادي على دور خاص تكون الشركات الأجنبية قد أدته في إفراز هذا الأثر.

يبين الجدول التالي ارتفاعا ملحوظا في عدد الاكتشافات المحققة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء في مشاريع الشراكة أو في المشاريع الفردية لسوناطراك، وبلغ مجموع الاكتشافات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2014 حدود 348 اكتشافا، منها حوالي 129 اكتشافا في المشاريع المشتركة بين سوناطراك والشركات الأجنبية، وهو ما يمثل نسبة في حدود 37 % من العدد الكلي للاكتشافات التي تحققت خلال الفترة المذكورة.

يسمح تحليل البيانات الواردة في الجدول الآتي التمييز بين 3 مراحل متباينة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كل مرحلة من المراحل الثلاثة تقابل مستوى محددا من التأثير، لأن الآثار التي أفرزها الاستثمار المباشر في كل مرحلة تختلف عن آثار المرحلتين الأخريين؛ وتغطي المرحلة الاولى

سنوات التسعينيات، والملاحظ فيها هو أنه من المجموع الكلي للاكتشافات التي تحققت خلال هذه المرحلة، والتي بلغت 80 اكتشافا، كان عدد الاكتشافات التي تحققت في مشاريع الشراكة هو 55 اكتشافا، وهو ما يمثل نسبة تزيد عن الثلثين من المجموع الكلي للاكتشافات؛ ويعكس ذلك بوضوح مستوى عاليا لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرا بيّنا لهذا الأخير في ميدان الاستكشاف خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم 34: تطور عدد الاكتشافات في الفترة 1990– 2015

السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع	السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع
1990	04	01	05	2003	03	04	07
1991	06	02	08	2004	05	08	13
1992	03	03	06	2005	06	03	09
1993	03	04	07	2006	**11**	07	18
1994	03	06	09	2007	08	12	20
1995	01	05	06	2008	09	10	19
1996	02	08	10	2009	09	07	16
1997	00	07	07	2010	27	02	29
1998	02	16	18	2011	19	01	20
1999	01	03	04	2012	24	07	31
2000	06	03	09	2013	29	03	32
2001	04	03	07	2014	30	02	32
2002	04	02	06	2015	-	-	-

المصدر: **وزارة الطاقة والمناجم**، موقع الوزارة على شبكة الانترنت. www.MEM-algeria.org

(حصيلة الإنجازات للفترة 2000–2005، حصيلة الفترة 1962–2010، حصيلة سنة 2014)

* بالنسبة لأرقام سنتي 2010 و2014 فقد تم الحصول عليها من موقع www.algeria-focus.com

إن نتائج المرحلة الأولى تعتبر جد مهمة بالقياس إلى التراجع الذي حدث بعد ذلك، سواء في الفترة الثانية الممتدة بين أعوام 2000 و2009، حيث انخفض عدد الاكتشافات في مشاريع الشراكة إلى 59 اكتشافا من مجموع 124 اكتشافا تحقق خلال هذه المرحلة الثانية، أي ما يمثل نسبة 48 %، أو في الفترة الثالثة التي تغطي النصف الأول للعقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والتي لم يتجاوز فيها عدد الاكتشافات في مشاريع الشراكة 15 اكتشافا فقط من مجموع 144 هو العدد الكلي للاكتشافات التي تحققت خلال الفترة، أي ما يمثل نسبة تقل عن 12 %. وهذه النتيجة الأخيرة لا تعكس في حقيقة الأمر تراجعا شديدا في أداء الشركات الأجنبية بقدر ما تعكس بوضوح تراجع جاذبية قطاع المحروقات في الجزائر وانسحاب بعض الشركات وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

إذن، نستنتج أنه والى حدود نهاية المرحلة الثانية، كان دور الشركات الأجنبية حاسما في تحقيق القسم الأكبر من الاكتشافات المشار اليها أعلاه، أي في تحقيق أكبر الأثر في ميدان الاستكشاف من خلال تحسين مستوى الأداء العام لنشاط الاستكشاف، الذي انتقل من متوسط استكشاف في حدود 5 اكتشافات في السنة خلال الثمانينيات[222] إلى معدل متوسط في حدود 8 اكتشافات خلال التسعينيات، ثم أكثر من 12 اكتشافاً خلال العقد الأول للقرن الواحد والعشرين.

وتعزى الزيادة المعتبرة في عدد الاكتشافات المحققة خلال المرحلتين الأولى والثانية إلى التحسن الواضح في كفاءة نشاط الاستكشاف في مشاريع الشراكة على وجه خاص، وهي الكفاءة التي يمكن الاستدلال عليها بواسطة مؤشرات عديدة كمؤشر مردودية الحفر ومؤشر نجاح أعمال الاستكشاف:

❖ **استنادا الى مؤشر تحسن مردودية الحفر**

لقد كان تأثير تدخل الشركات الأجنبية في قطاع الاستكشاف واضحا على مردودية نشاط الحفر على وجه خاص، حيث تحسنت هذه المردودية بشكل كبير في مشاريع الشراكة، وهو التحسن الذي يمكن التعبير عليه بواسطة مؤشر مردودية الحفر؛ حيث يقيس هذا الأخير كفاءة الحفر من خلال حساب عدد الأمتار المحفورة لكل آلة حفر في مدة زمنية معينة، عادة ما تكون الشهر؛ وهنا يلاحظ عند المقارنة بين مؤشرات مردودية الحفر في مشاريع الشركات الأجنبية ومشاريع سوناطراك وجود فوارق شاسعة أحيانا في المعدلات، ففي سنوات 2003 و2004 على سبيل المثال لا الحصر بلغ معدل المردودية لدى الشركات الأجنبية 1805 و1677 متراً محفورة على التوالي لكل حفّارة في الشهر، بينما لم يتجاوز المعدل في المشاريع الفردية لسوناطراك 1229 و1164 مترا.[223]

إن الاختلاف في مردودية نشاط الحفر، النشاط الأساسي والأكثر كلفة في مرحلة الاستكشاف، بين مشاريع الشراكة ومشاريع سوناطراك، والذي تقف وراءه أسباب متعددة، منها حداثة الآلات المستعملة وكفاءة الفرق العاملة القائمة على عملية الحفر في مشاريع الشراكة وحسن اختيار مواقع الحفر، هو مصدر أساسي للاقتصاد في تكاليف حفر الآبار في النوع الأول من المشاريع، لأن ارتفاع مردودية الحفر يعني تخفيض التكاليف وتقليص المدة الزمنية المطلوبة لإنجاز البئر، وهو ما يساعد الشركات الأجنبية على تحرير الحفارات المستعملة لتوجيهها لتنفيذ برامج استكشاف أخرى، وهذا بصرف النظر عن العوامل الاستثنائية التي يمكن أن تتسبب في إطالة مدة الحفر وفي زيادة حجم التكاليف المطلوبة لذلك، والتي منها عامل عدم التأكد، أي عدم دقة المعلومات التي تكون الدراسات القبلية قد جمعتها قبل عملية الحفر وحتى خلالها، والمتعلقة بعناصر ومعطيات جيولوجية وجيوفيزيائية مختلفة كدرجة صلابة الصخور وقابليتها للثقب وضغط السوائل وأعماق أهداف الحفر Prospects؛

[222] **Ministère de l'Energie et des mines**, Bilan des réalisations 1962-2010.
[223] **Sonatrach**, Rapport annuel 2005.

ومنها أيضا الصعوبات والحوادث العرضية الأخرى الطارئة أثناء عملية الحفر كانسداد معدات الحفر في حفرة البئر أو ضياع الطين المستخدم لتبريد المعدات مثلا وغيرها كثير، والتي تتسبب في تعطيل الأشغال وفي صعوبة التنبؤ بالمدة الزمنية التي يستغرقها حفر بئر استكشافية معينة، وتجعل أحيانا التحديد الدقيق والمسبق لهذه المدة ضربا من المستحيل تقريبا.

يترتب إذاً على اختلاف المدة الزمنية المطلوبة لحفر بئر واحدة اختلاف في التكاليف المطلوبة لإنجاز هذه البئر، فإذا علمنا أن هذه التكاليف تتراوح في المتوسط بين 5 و20 مليون دولار للبئر الواحدة بأسعار سنة 2010 ـ أحيانا تتجاوز هذا المتوسط بشكل كبير، وتصل حتى الى حدود الـ 100 مليون دولار وأكثر في ظل الشروط الشديدة التعقيد ـ[224] وأن ما بين 70 الى 75 % من هذه التكاليف هي عبارة عن تكاليف متغيرة بالتناسب مع المدة التي تستغرقها عملية الحفر، أمكننا ذلك من تقدير مدى أهمية الدور الذي أداه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف وقيمة الأثر الناتج عنه في صورة تخفيض لتكاليف إنجاز البئر واقتصاد لرأس المال المطلوب.

وتقريبا للفكرة، إذا انطلقنا مثلا من الحالة القصوى حيث تكلفة حفر البئر الاستكشافية الواحدة يحتاج الى مبلغ 20 مليون دولار ـ كما رأينا ذلك في الفصل الثاني ـ، وعمدنا الى توزيع هذا المبلغ على أساس 70 % تكاليف متغيرة مع المدة و30 % تكاليف ثابتة، ما يعطينا تكلفة متغيرة في هذه الحالة قدرها 14 مليون دولار، وقمنا بعد ذلك بالاستعانة بمؤشرات مردودية الحفر لسنة 2003 المذكورة في الأعلى 1229 لسوناطراك في مقابل 1805 للشركات الأجنبية، ثم نفترض أن هذا المؤشر الأخير هو الطول الافتراضية للبئر المحفورة، أي أن إنجاز هذه البئر قد تم في ظرف شهر، سوف نستنتج ما يلي:

– المدة الإضافية التي تحتاجها سوناطراك لإنجاز ذات البئر هي حاصل فارق المؤشرين مقسوم على مؤشر مردودية الشركات الأجنبية، أي : (1805–1229) / 1805 = 0.319 شهر.

– والتكلفة الإضافية التي تتحملها سوناطراك هي حاصل ضرب 14 مليون دولار في المدة الإضافية المطلوبة لإنجاز البئر، أي: 14 مليون دولار x 0.319 = 4.48 مليون دولار.

❖ **استنادا الى مؤشر نجاح أعمال الاستكشاف**

يقيس مؤشر الاستكشاف العلاقة بين عدد الاكتشافات المحققة وعدد الآبار الاستكشافية المحفورة، حيث عند تحليل المعطيات المتوفرة من هذه الزاوية يُتبين أن عدد الاكتشافات التي تحققت في كل المشاريع –مشاريع الشراكة ومشاريع سوناطراك الفردية – خلال الفترة الأولى 1990 ـ 1999 مثلا، والذي هو 80 اكتشافا كما هو مسجل في الجدول، يمثل معدل نجاح في حدود 23 %، قياسا الى

[224] BRET-ROUZAUT & al., Op. Cit., p. 132.

عدد الآبار الاستكشافية المحفورة خلال نفس الفترة، والتي يقدر عددها بحوالي 346 بئرا،[225] بينما كان هذا المعدل خلال الفترة 2000–2009 في حدود 20 % ـ قسمة العدد 124 اكتشافا على العدد الكلي للآبار الاستكشافية المحفورة في ذات الفترة 645 بئرا ـ، وهذا المستوى من الأداء لم يسبق إطلاقا قبل فترة الانفتاح الاقتصادي بلوغه، وعلى سبيل المثال لم يتجاوز معدل الاستكشاف في سنوات سيطرة سوناطراك على القطاع في السبعينيات نسبة 17 %.[226]

لكن، يبقى أنه ورغم دلالة هذا المؤشر العام، والذي يمكن أن يكون وحده مؤشرا كافيا لبيان مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الاستثنائي في تحسين أداء نشاط الاستكشاف، إلّا أنه غير كاف وحده، ما لم تتم المقارنة بين نسبة نجاح أعمال الاستكشاف في مشاريع الشراكة ونسبة النجاح في المشاريع الفردية لسوناطراك، لأن هذه المقارنة هي التي تكشف لنا بشكل أفضل قدر التأثير والدور الايجابي الذي مارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين أداء نشاط الاستكشاف، وخصوصا خلال المرحلة الأولى سنوات التسعينيات.

كان المعدل المتوسط لنجاح أعمال الاستكشاف في مشاريع الشراكة في فترة التسعينيات يزيد عن 23 %، أي بئر منتجة واحدة في مقابل كل 3 آبار جافة تقريبا، بينما كان المعدل المتوسط في مشاريع سوناطراك أقل من ذلك بـ 5 نقاط تقريبا، وفي حدود 18.5 %. أما في المرحلة الثانية فقد كان هذا المؤشر في مشاريع الشراكة ومشاريع سوناطراك على السواء متطابقا تقريبا، وفي حدود 20 %، أي بئر منتجة من بين كل 5 آبار محفورة. وهنا يمكن أن نستنتج أن سوناطراك، وكما في مسألة المسح الزلزالي قد استفادت بشكل أو بآخر من المنافسة واحتكاكها بالشركات الأجنبية، ما دامت قد نجحت في تحقيق ذات النسبة تقريبا التي حققتها الشركات الأجنبية لولا أن قسما معتبرا من أعمال الحفر الفاشلة قد قامت بها شركات تفتقر هي الأخرى الى الخبرة الكافية، أما الشركات الكبيرة فقد حققت على العموم في هذا الميدان نتائج أفضل من نتائج سوناطراك.

لكن يبقى أن مؤشرات الاستكشاف، سواء مؤشر مردودية الحفر أو عدد الاكتشافات أو مؤشر نجاح أعمال الاستكشاف، وعلى أهميتها، لا يمكنها أن تعكس بدقة درجة نجاح العمل الاستكشافي، لأن تقرير هذا الأمر يتوقف على عامل آخر هو أهمية الاكتشافات المحققة ومدى مساهمتها في دعم الاحتياطات المتوفرة وتجديد الأقسام المستغلة منها سنويا (معدل تجديد الاحتياطات)، لأنه قد يغني اكتشاف واحد على عشرات الاكتشافات.

[225] Ministère de l'énergie, Evolution du secteur de l'énergie et des mines 1962-2007, Op. Cit., p. 25.
[226] Ministère de l'énergie, Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010, Op. Cit., p. 19.

1-2 تجديد ورفع مستوى الاحتياطات

يقتضي التخطيط السليم لكل عملية انفتاح اقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في أي قطاع من القطاعات وضع أهداف محددة لهذه العملية، منها ما يكون رئيسيا وأساسيا ومنها ما يكون ثانويا؛ وهكذا كان الحال عند تقرير عملية الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات، حيث وضع القائمون على شؤون القطاع على رأس الأهداف الأساسية لهذه العملية هدف تجديد الكميات المستغلة من الاحتياطات ورفع حجم الاحتياطات المؤكدة إلى أقصى مستوى ممكن، سواء في ذلك احتياطات البترول أو الغاز الطبيعي.

إن أهم أثر إيجابي تحقق في قطاع المحروقات، بفضل الدور المحوري للاستثمار الأجنبي المباشر، هو التوصل بعد مرور مدة قصيرة على الانفتاح الاقتصادي الى تجديد احتياطات البترول المستهلكة في السبعينيات والثمانينيات، حيث نجحت جهود الاستكشاف في بدايات هذا الانفتاح ـ وهي أساسا جهود الشركات الأجنبية لأن نشاط الاستكشاف عند سوناطراك تراجع كثيرا خلال هذه الفترة ـ في رفع حجم الاحتياطي المؤكد من الخام بشكل معتبر، واستطاعت أن تعود به الى نفس المستوى الذي كان سائدا غداة عملية التأميم عام 1971، أي قريبا من 10 مليار برميل.

الجدول رقم 35: مستويات الاحتياطي المؤكد للبترول الخام والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 1990-2015

احتياطي البترول الخام م1 (و: مليون برميل)		احتياطي الغاز الطبيعي (و: مليار م^3)	
الفترة أو السنة	الاحتياط المؤكد	الفترة أو السنة	الاحتياط المؤكد
1971	9840	1990	3300
1987	8564	1991	3626
1988	9200	1992	3650
1993-1990	9200	1993	3700
1995-1994	9979	1994	2963
1996	10800	1995	3690
1997	11200	1996	3700
2002-1998	11314	1998-1997	4077
2003	11800	1999	4520
2004	11350	2002-2000	4523
2005	12270	2004- 2003	4545
2015-2006	12200	2015-2005	4504

المصدر: **منظمة أوبك**، بيانات من جمع الباحث من قاعدة البيانات + مجموعة من التقارير الإحصائية.

يبين الجدول أن حجم الاحتياطي المؤكد للخام قد بلغ في نهاية عام 1994 حوالي 10 مليار برميل، ما يمثل زيادة صافية للاحتياطات المؤكدة في حدود 2 مليار برميل في أقل من 5 سنوات باحتساب الكميات المنتجة خلال هذه السنوات، وسمح ذلك بتعويض كل الإنتاج المتراكم على امتداد فترة ربع قرن كامل والعودة الى ذات مستوى الاحتياطي المؤكد لعام 1971 تقريبا؛ واستمر حجم هذا الاحتياطي المؤكد في الارتفاع في السنوات التالية ليبلغ في نهاية العقد أكثر من 11.3 مليار برميل، و باحتساب الإنتاج المتراكم خلال هذه الفترة، والمقدر بحوالي عن 2.857 مليار برميل يكون مجموع الزيادة الصافية للاحتياطات خلال كامل عقد التسعينيات حوالي 4.935 مليار برميل.[227]

إن مقاربة موضوع الاحتياطات من مدخل عدد الاكتشافات المحققة وفقط يؤدي لا محالة إلى أخطاء في التحليل والوقوع في مغالطات كبيرة، لأن أعداد الاكتشافات لا تعكس دائما درجة نجاح أعمال الاستكشاف، لأن ما يعكس ذلك بالأساس هو أهمية الاكتشاف المحقق في ذاته من خلال القيمة الصافية التي يضيفها للاحتياطات؛ وهو ما نستنتجه بمقارنة سريعة بين أعداد الاكتشافات المحققة خلال الألفية الجديدة وأعداد الاكتشافات المحققة خلال سنوات التسعينيات، كما هو مبين في الجدول الخاص بالاكتشافات رقم 34 الوارد في الصفحة 235، حيث أنّ الاكتشافات المحققة في التسعينيات (80 اكتشافا منها 55 في مشاريع الشراكة) على قلة عددها مقارنة بعدد الاكتشافات التي تحققت بعد ذلك في الألفية الجديدة (124 اكتشافا منها 59 بالشراكة)، هي أكثر أهمية من هذه الأخيرة (زيادة صافية للاحتياطات قدرها 4.935 مليار برميل)،[228] وسمحت بتغطية كامل إنتاج الفترة ورفعت مستوى الاحتياطات بشكل معتبر من مستوى 9.2 مليار برميل في بداية الفترة (1990) إلى 11.3 في نهاية الفترة (1999)، وهو احتياطي كافٍ لاستهلاك 38 سنة تقريبا بمعدل الإنتاج لعام 1999، والذي كان في حدود 800 ألف برميل في اليوم؛ بينما بالكاد ساهمت الاكتشافات المحققة بعد ذلك، على كثرتها، خصوصا تلك التي تحققت في نصف العقد الأول للألفية الجديدة 2000-2004 – لم يشرع بعد خلال هذه السنوات في تطبيق سياسة تكثيف الإنتاج – في تغطية الإنتاج المتراكم لهذه الفترة، لأن حجم الاحتياطي في نهاية عام 2004 كان مساويا تقريبا لحجم الاحتياطي في نهاية التسعينيات، رغم أنه لم يسجل خلال هذه السنوات تغير كبير في مستوى حجم الإنتاج يمكن أن يعزى إليه عدم ارتفاع مستوى الاحتياطي.

إن الدور المؤثر للشركات الأجنبية في تجديد ورفع حجم الاحتياطات هو أمر قائم ومؤكد، والدليل هو أن جل الاكتشافات التجارية المهمة التي تحققت في القطاع قبل هذه السنة كانت بجهد هذه الشركات، ومنها الاكتشافات الثلاثة الكبيرة في الرقعة 404: حاسي بركين(HBN)، حاسي بركين جنوب (HBNS) و أورهود(Ourhoud)، والاكتشافات الثمانية الأخرى الأصغر حجما في محيطها، والتي جعلت من حقل

[227] Opec, Annual statistical Report 1999.

[228] (احتياطي نهاية الفترة + الإنتاج المتراكم لسنوات الفترة) – احتياطي بداية الفترة.

حاسي بركين ثاني أكبر حقل للبترول في الجزائر بعد حقل حاسي مسعود العملاق؛[229] وقد تحققت هذه الاكتشافات أساسا بجهود شركة أناداركو الأمريكية؛ وهناك أيضا حقل المرق الذي تقدر موارده النفطية وحدها بحوالي 1.2 مليار برميل من الخام، واحتياطاته المؤكدة والقابلة للاسترجاع بالتقنيات المستعملة عند تاريخ اكتشافه بحوالي 647 مليون برميل. [230]

ويلاحظ في الجدول أن أرقام الاحتياطي لم تتغير إطلاقا منذ عام 2005، وهو العام الذي كان استثنائيا، لأنه تم فيه تسجيل نُقلة كمية مهمة في حجم الاحتياطي الى مستوى 12.270 مليار برميل، أي بزيادة إجمالية مساوية لـ 920 مليون برميل في سنة واحدة، وإضافة سنوية صافية في حدود 420 مليون برميل بخصم إنتاج السنة المقدر بأكثر من 493 مليون برميل. إن عدم نشر الأرقام الدقيقة لحجم الاحتياطي والإعلان عن رقم ثابت ونفس مستوى الحجم منذ عام 2005 رغم بروز اتجاه صاعد لاستغلال الاحتياطات بكثافة يطرح أكثر من تساؤل حول أسباب ذلك، والذي يمكن أن يعزى إلى رغبة في عدم الكشف عن تراجع كبير محتمل في مستوى الاحتياطات بسبب سياسة تكثيف الإنتاج المعتمدة بقوة منذ هذه السنة في مقابل تواضع نتائج الاستكشاف، أو ربما للسبب الآخر والذي هو تجاوز الجزائر لحصة الإنتاج الممنوحة لها من قبل منظمة أوبك، والتي هي في حدود 1.2 مليون برميل يوميا، والمعروف أن تحديد حجم هذه الحصة يستند الى مستوى حجم الاحتياطات.

معيار آخر يمكن استخدامه للاستدلال على أهمية الاكتشافات المحققة، وهذا المعيار هو عدد آبار التطوير المحفورة في السنوات الأولى التي تعقب السنة التي تحقق فيها الاكتشاف في منطقة معنية، خصوصا تلك الاكتشافات المحققة في إطار عقود الشراكة، لأن الشركات الأجنبية ليس من مصلحتها تأخير عملية استغلال الحقول المكتشفة وعدم تثمين الاحتياطات الموجودة فيها من أجل استرجاع رؤوس الأموال المستثمرة في أقصر مدة ممكنة.

1-3 تحسين مستوى معرفة المجال المنجمي الجزائري

يعتبر دور الشركات الأجنبية في مرحلة الاستكشاف دورا موازيا لدور شركة سوناطراك، ومكملا له في ذات الوقت بالنظر الى الخصوصية التي تميز نمط تدخل الشركة الأجنبية في هذه المرحلة، والذي يكون في الغالب فرديا وبالوسائل الخاصة للشركة أو بطلب خدمات شركات متخصصة؛ وبالنظر أيضا الى نمط تحميل التكاليف خلال هذه المرحلة، حيث تتحمل الشركة الأجنبية القائمة بعملية الاستكشاف كل المخاطر وكل الأعباء المالية في حال فشل العملية، ولا تسترجع رؤوس الأموال المستثمرة إلا في حالة تحقيق اكتشافات تجارية، ولا يكون ذلك عادة إلا بعد الانتهاء من أشغال تطوير الحقل وانطلاق عملية الإنتاج، وهو ما يحتاج الى سنوات عديدة.

[229] www.woodmac.com/reports/upstream-oil-and-gas-hassi-berkineourhoud-404-553451
[230] Sonatrach, « Sonatrach : 50 ans au service du développement national » Dossier, **Sonatrach la Revue**, N° 62 (Décembre 2013), P. 12.

بناء على ما سبق، تتكشف فائدة وأهمية العمل الذي تنجزه الشركة الأجنبية في ميدان الاستكشاف، فهو من زاوية عملٌ مفيد لأن في ذلك تحويل لمخاطر الاستكشاف من سوناطراك الى الشركة الأجنبية دون مقابل، وإعفاء للشركة الوطنية من أعباء القيام بعملية استثمار تنطوي على مخاطرة مالية كبيرة، قد تُكلل أو لا تُكلل بالنجاح، وفي ذلك اقتصاد للمال والجهد والوقت؛ وهو من زاوية أخرى عمل هام أيضا حتى ولو كانت نتيجة الاستكشاف سلبية، لأن كل جهد استثماري تقوم به شركة أجنبية في هذا الميدان، ولا تشارك في تكاليفه شركة سوناطراك، هو في حد ذاته استثمار ايجابي وإضافة نوعية حتى وإن لم تتحقق من ورائه اكتشافات جديدة، لأنه في هذه الحالة سوف يؤدي على الأقل إلى تحسين مستوى المعرفة المتعلقة بهيكل ومحتوى باطن الأرض، ما يساعد في توجيه أشغال البحث في المستقبل، واقتصاد التكاليف المحتملة.

ونستنتج أنه لا يمكن اعتبار كل النشاط الذي قامت به الشركات الأجنبية في ميدان الاستكشاف، منذ بدايات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، والذي لم يفلح في تحقيق اكتشافات جديدة، جهدا ضائعا على طول الخط؛ ولا يمكن كذلك اختصار الآثار الإيجابية للنشاط الاستكشافي للشركات الأجنبية في القيمة المضافة للاستثمار الأجنبي المباشر في صورة اكتشافات تجارية وزيادة في مستوى الاحتياطات وفقط، وإنما يدخل أيضا في الاعتبار أثر ذلك الجهد الذي لم يوفق في تحقيق اكتشافات تجارية، وينظر اليه على أنه جهد ضائع، وهو كذلك بالنسبة للشركة الأجنبية، لكنه غير ذلك دائما بالنسبة للبلد المضيف، لأنه قد أسهم، ولو بشكل بسيط، في زيادة تراكم المعرفة الجيولوجية والجيوفيزيائية حول المجال المنجمي الجزائري، الأمر الذي يساعد في تصحيح السياسة القطاعية وفي توجيه أعمال البحث والاقتصاد في التكاليف في المستقبل.

لكن إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد حقق في قطاع الاستكشاف آثارا إيجابية لا جدال حولها، فإنه من جانب آخر قد ترتبت عليه **آثار سلبية** عديدة.

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف

نجمل أهم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستكشاف فيما يلي.

2-1 التركيز الجغرافي لنشاط الاستكشاف

يعاني قطاع المحروقات في الجزائر، ومنذ الاستقلال، ضعفا شديدا في مجال استكشاف المجال المنجمي الوطني، ورغم كل الجهد المبذول منذ السبعينيات على الأقل لتوسيع رقعة المجال المستكشف، بما في ذلك جهد الشركات الأجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أن مساحات واسعة منه لا تزال غير مستكشفة بعدُ، ومساحات واسعة أخرى بالكاد انطلقت فيها أعمال التنقيب الأولية، حيث وإلى غاية نهاية عام 2012، لم يتجاوز مجموع المساحة التي جرت وتجري فيها

أعمال الاستكشاف نسبة 20 % فقط من مجموع المساحة الكلية لهذا المجال، والمقدرة بحوالي 1.536.442 كلم^2، وهذا بصرف النظر عن ضعف مستوى الاستكشاف أصلا في جزء كبير من هذا القسم المصنف كمناطق مستكشفة.[231]

لقد كان مأمولا من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، أن تسهم الشركات الأجنبية المتعاقدة في توسيع مساحة المجال المنجمي المشغول وتحسين مستوى المعرفة بالقدرات الطاقيّة التي يحتويها هذا المجال، وكان ذلك هدفا أساسيا من أهداف تلك السياسة، غير أنّ واقع الحال بعد مرور قرابة ثلاثة عقود على انطلاق تنفيذ تلك السياسة يشير إلى أن هذا الهدف لم يتحقق منه إلّا القليل، والسبب الرئيس في ذلك في تقدير الباحث هو السلوك الانتهازي للشركات الأجنبية الأساسية التي دخلت الى الجزائر.

الجدول رقم 36: توزيع كثافة الحفر في الأحواض الرسوبية الجزائرية إلى غاية 2010

الوحدة: (آبار / 10.000 كلم^2)

الأحواض	عدد الآبار/ 10.000 كلم^2	المتوسط في مجموع الأحواض
بركين	57	14 بئرا في 10.000 كلم^2
إليزي	39	
واد مية	19	
أمقيد مسعود	12	
رقان – السبع	10	
أحواض جنوب شرق قسنطينة	05	
تندوف – أهانت – تيميمون	04	
أحواض التل والساحل	04	
بشار	04	

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة الانجازات في قطاع الطاقة والمناجم في الفترة 1962– 2010

لم يساعد السلوك الانتهازي للشركات الأجنبية كثيرا في توسيع رقعة المجال المنجمي المستكشف، بل وكان يدفع نحو تركيز الاستثمار وأعمال الاستكشاف في منطقة محددة وأحواض معينة دون غيرها من المناطق والأحواض، والدليل على ذلك هو عزوف هذه الشركات الأجنبية عن عقود التنقيب، كما تم توضيحه من قبل، والاتجاه في ميدان البحث، ولفترة طويلة، الى التجاوب أكثر مع مشاريع الشراكة المقترحة في منطقة الجنوب الشرقي وتحديدا أحواض بركين وإليزي؛ وقد جر السلوك المذكور شركة

[231] Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines Année 2012** Op. Cit., p. 09.

سوناطراك بدورها نحو هذه المناطق وفرض عليها مسايرة الشركات الأجنبية في توجهاتها، لأن الشراكة تقضي (عقد تقاسم الإنتاج) بأنه بعد تحقيق الاكتشاف التجاري تشارك سوناطراك في المشروع الجديد، سواء بداية من مرحلة التطوير أو بعد الانتهاء من أشغال هذه المرحلة.

تكشف بيانات الجدول السابق اختلافا في درجة تركز أعمال الاستكشاف، حيث فيما يلاحظ تواضع معدلات الحفر في جل الأحواض الرسوبية، يلاحظ في المقابل، تركز كثافة الحفر في حوضي بركين وإليزي، بمتوسط 57 و39 بئرا لكل 10.000 كلم^2، وهذه المعدلات تجاوزت حتى معدلات الأحواض التقليدية التي انطلق فيها نشاط الاستكشاف منذ الخمسينيات كواد مية و أمقيد مسعود؛ وتعزى كثافة متوسط الحفر في هذين الحوضين لكثافة نشاط الشركات النفطية الدولية في هاتين المنطقتين.

إن الصورة التي تشكلت اليوم عن قدرات المجال المنجمي الجزائري، والتي ساهم في صناعتها تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق محددة من التراب الجزائري دون المناطق الأخرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هي صورة مجال يغلب عليه الطابع البترولي ويشمل مقاطعات المنطقة الجنوبية الشرقية: اليزي وبركين فضلا عن المنطقة التقليدية لحاسي مسعود ومجال ذو طبيعة غازية يشمل المناطق الأخرى؛ وهذه الصورة في تقدير الباحث تعيق جذب الاستثمارات البترولية الى المناطق الأخيرة.

وفي تقدير الباحث أيضا، فإن هناك سبباً ثانيا قد أسهم هو الآخر بنسبة معينة في تكوين الصورة غير الدقيقة عن بعض مناطق المجال المنجمي الوطني، وكان بالإمكان تلافيه من الأول، وهو إسناد أشغال الاستكشاف في مناطق لم يتم فيها من قبل إجراء أية أعمال بحث واستكشاف أو مناطق ذات مستوى استكشافي ضعيف لشركات مبتدئة ليس لها الخبرة الكافية، لأن تواتر تحقيق النتائج السلبية من قبل هذه الشركات في منطقة معينة يساهم في تكوين صورة سلبية عنها، ويتحول ذلك الى عامل طرد للاستثمارات وللمستثمرين ذوي القدرات.

إن استمرار عزوف الشركات الأجنبية الأساسية، ولمدة طويلة، عن الاستثمار في مجال البحث عن البترول خارج المناطق المعروفة، وتواضع نتائج الاستكشاف لدى الشركات الأخرى، والانطباع الناشئ بأن جل المناطق ليست ذات طبيعة بترولية، قد زاد في العبء الملقى على شركة سوناطراك وأجبرها تقريبا منذ مطلع العقد الثاني للألفية الجديدة على تغيير الاستراتيجية والتكفل المنفرد بهذه المناطق غير الجاذبة، وهو ما يشهد عليه جهد الاستكشاف المضاعف، كما هو مبين في الجدول التالي، وخصوصا في مجال التنقيب، والذي تقوم به شركة سوناطراك في مناطق جديدة لم تخضع مطلقا من قبل لأية أعمال استكشافية، حيث على سبيل المثال زادت المساحة المخصصة للتنقيب بين سنتي 2012 و2013 بأكثر من 200 ألف كلم2 دفعة واحدة، وهو ما يمكن اعتباره الى حد ما، من وجهة نظر الباحث، مخاطرة استثمارية كبيرة من قبل الشركة، قد تهدد توازناتها المالية.

الجدول رقم 37: التوزيع الحالي لتغطية المجال المنجمي الجزائري للمحروقات

التاريخ	المساحة المشغولة	الشركة (ات)	التنقيب	البحث	الاستغلال	نسبة التغطية
2008/12/31	631.662 كلم^2	سوناطراك	% 16	% 15	% 01	% 42
		الشراكة	–	% 08	% 02	
2009/12/31	774.688 كلم^2	سوناطراك	% 25	% 15	% 1.4	% 51
		الشراكة		% 08	% 1.6	
2012/12/31	891.291 كلم^2	سوناطراك	% 34.6	% 19.7	% 3.7	% 58
2013/12/31	1.096.066 كلم^2	سوناطراك	% 42.8	% 25.5	% 3	% 71

المصدر: **وزارة الطاقة**، حصيلة الإنجازات لـ للفترة 1962-2010، ولسنوات 2013، و2014.

إنّ أكثر ما يلفت الانتباه عند معاينة المعطيات الواردة في الجدول هو أن أعمال استغلال المحروقات تجري على مساحة بالكاد تتجاوز نسبة 3% فقط من مجموع المساحة الكلية للمجال المنجمي الوطني، وأن القسم الأكبر من هذه المساحة المستغلة يجري استغلاله بالشراكة مع الشركات الأجنبية؛ ثم إن هناك تناقضاً تاماً بين مستوى الجهد المبذول في ميادين التنقيب والبحث وبين المساحة محل الاستغلال بشكل لا تعكس فيه المساحة التي تنشط عليها الشركات الأجنبية حجم المجهود الذي بذلته منفردة في ميدان التنقيب والبحث، حيث مجهود الشركات الأجنبية في ميدان التنقيب دون حق الاستغلال غائب تماما إلى حدود العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والمساحة التي تغطيها عقود الشراكة في ميدان البحث السارية المفعول إلى ذات التاريخ لا تمثل سوى نسبة 8 % من مجموع المساحة الكلية للمجال المنجمي، أي ما يزيد قليلا عن 120.000 كلم^2، بينما تمثل المساحة التي تغطيها سوناطراك بمفردها 15 %، ورغم ذلك فإن حضور هذه الشركات قوي في ميدان الاستغلال.

ويمكن تعليل تركز الاستثمار بهذا الشكل الكبير بسبب واحد هو ضعف دافع المخاطرة لدى الشركات الأجنبية التي استثمرت في الجزائر، وخصوصا الأساسية منها، لأن اهتمامها كان منصبا على مناطق محددة، ما يفيد حيازتها مسبقا على معلومات كافية عن المناطق المستهدفة، وأنها لم تبرم العقود إلاّ حيث تأكدت تقريبا وبنسبة كبيرة بأن استثماراتها مضمونة، وأنها سوف تحصل على معدل عائد أعلى بكثير من معدل الاستثمار.

2-2 فقدان الرقابة الكاملة على الاحتياطات

إذا كان رفع حجم الاحتياطات أثرا مرغوبا، وهو على رأس الأهداف الأساسية التي يسعى كل بلد منتج للمحروقات الى تحقيقها من وراء تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الجزائر من هذه الزاوية تكون قد نجحت نسبيا، على العموم، في تحقيق هذا الهدف، لأنها تمكنت،

ومنذ بدايات عملية الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، من تجديد قسم هام من الاحتياطات التي تم إنتاجها خلال السبعينيات والثمانينيات، واستطاعت أن تعيد مستوى حجم الاحتياطات الى ذات المستوى الذي كان قائما غداة عملية التأميم عام 1971، ثم حافظت بعد ذلك ـ على الأقل خلال نصف العقد الأول للقرن الواحد والعشرين ـ على هذا الحجم.

إن هذا الأثر الذي يبدو في الظاهر إيجابيا عند النظر اليه من الزاوية الكمية فقط هو ليس كذلك عند النظر اليه من زاوية أخرى مخالفة، هي زاوية الرقابة على الاحتياطات، حيث تخفى الزيادة في حجم الاحتياطات وراءها حقيقة سلبية على درجة عالية من الخطورة، وهي أن قسما هاما من هذه الاحتياطات أصبح تحت الرقابة المباشرة للشركات الأجنبية التي ساهمت في اكتشافها، وأن الجزائر لم تعد تبسط السيطرة على كامل الاحتياطات، كما كان الشأن قبل عهد الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي، بل ولم يعد لها الحق في قسم هام منها.

صحيح أن الحقول الرئيسية للبترول والغاز الطبيعي: حاسي مسعود وحاسي الرمل وعدد آخر من الحقول لا تزال تحت الرقابة الكاملة والمطلقة للجزائر، وصحيح كذلك أن النص القانوني لم يغفل عن مسألة السيادة وأكدّ ملكية الجزائر لكل الاحتياطات المكتشفة، غير أن واقع الحال من الناحية العملية لا النظرية يشير الى تطور تدريجي ونوعي لظاهرة الرقابة الخارجية على الاحتياطات الوطنية: فهناك حقوق على الاحتياطات قد نشأت للشركات الأجنبية، وهناك درجة معينة من الرقابة على الاحتياطات تفرضها عمليا هذه الشركات الأجنبية، كشركة أناداركو الأمريكية، في المناطق النفطية الجديدة الأخرى، خصوصا على الاحتياطات الموجودة في منطقتي بركين واليزي.

لا يمكن للجزائر اليوم مثلا أن تبني سياسة مستقلة للإنتاج في هذا المناطق ولا تستطيع أن تتخذ أي قرار انفرادي في قطاع الإنتاج كأن تقوم مثلا بوقف أو تقليص مستوى الإنتاج في هذه الحقول، ولو مؤقتا إذا ما رأت المصلحة في ذلك، ما لم تحصل على الموافقة المسبقة لهذه الشركات.

ترتب على بسط الشركة الأجنبية الرقابة على الاحتياطات أنه أصبح لها، بشكل أو بآخر، سلطة فرض سياسة الإنتاج المناسبة لها على الطرف المحلي، ودونما مراعاة لمصلحة هذا الأخير أحيانا، وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة في الحالة الجزائرية، أين تجاوز مستوى الإنتاج في الحقول المشتركة بين سوناطراك وهذه الشركات لسنوات كثيرة نصف حجم الإنتاج الكلي، وكل ذلك يعود بالدرجة الأولى الى سياسة تكثيف الإنتاج التي تدفع اليها الشركات الأجنبية دفعا، خصوصا في الحقول ذات أحجام الاحتياطات الكبيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ الإنتاج الكلي للمحروقات ـ الخام والسوائل ـ من الحقول المستغلة من قبل شركة أناداركو (مسؤولة على 24.5 % من تكاليف الإنتاج) بالشراكة مع سوناطراك وشريكين آخرين أكثر من 383 ألف برميل يوميا في عام 2014 (يشمل إنتاج الخام لحقل

حاسي بركين جنوب وإنتاج مركب أورهود في الكتلة 404، وإنتاج الخام والسوائل لمركب المرق في الكتلة 208)،[232] وهذا الحجم من الإنتاج مرشح للارتفاع أكثر بعد دخول كامل أقسام مركب المرق الإنتاج، علما ان احتياطات حقول منطقة المرق وحدها من الخام هي في حدود 1.2 مليار برميل، أي 1/10 حجم الاحتياطات الوطنية، منها حوالي 647 مليون برميل قابلة للاسترجاع، وهذا بصرف النظر على الاحتياطات الضخمة لمنطقة حاسي بركين، المستغلة منذ عام 1998.[233]

المطلب الثاني – تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج

إن محور هذا المطلب الثاني هو دراسة وتحليل نتائج وآثار نشاط الشركات الأجنبية في قطاع الإنتاج، وتكون البداية بقياس حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرات والطاقة الإنتاجية لقطاع المحروقات، ثم يتم الانتقال بعد ذلك الى عرض وتحليل أهم الآثار التي ولدّها الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج.

أولا – قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم قدرات قطاع الإنتاج

تظهر المساهمة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج من خلال دوره في بناء قدرات جديدة للإنتاج، أي من خلال نشاطه في ميدانين رئيسيين هما: ميدان الحفر التطويري وميدان بناء تجهيزات الإنتاج.

1- المساهمة في ميدان الحفر التطويري

إن المقصود بنشاط الحفر التطويري هي أعمال حفر آبار جديدة للإنتاج وآبار أخرى لتستخدم في ضخ الماء أو الغاز داخل الآبار المنتجة قصد المساعدة في زيادة مستوى الإنتاج أو المحافظة عليه، ويتم حفر هذه الآبار في أعقاب الاكتشافات التجارية.

إن مساهمة الشركات الأجنبية في نشاط الحفر التطويري لا تقل أهمية عن مساهمتها في النشاطات الأخرى، وخصوصا نشاط الحفر الاستكشافي، ولا يختلف الاتجاه العام لنشاط الحفر التطويري عن الاتجاه العام الملحوظ في نشاط الحفر الاستكشافي، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال تحليل مؤشرات عدد الآبار التطويرية المنجزة وعدد الأمتار المحفورة.

بلغ عدد الآبار المحفورة في إطار مشاريع الشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية في الفترة الذهبية لنشاط الحفر التطويري على سبيل المثال، وهي الفترة التي تمتد بين سنوات 2001 و2006، حوالي 552 بئرا من مجموع كلى للآبار هو 961 بئرا، وهو ما يمثل نسبة تزيد عن 57 %، وبلغ عدد

[232] Anadarko, **Annual Report 2014**.
[233] Sonatrach, « Sonatrach, 50 ans au service du développement » Dossier C50, **Sonatrach La revue**, N° 62 (Décembre 2013), p. 12.

الأمتار المحفورة في مجموع مشاريع الحفر حوالي 1.466.259 مترا محفورة من مجموع كلي محفور هو 2.779.354 مترا، أو ما يمثل نسبة 53 %.

اذا كانت مؤشرات الفترة 2001 –2006 تعكس بوضوح تفوق ملحوظ ومساهمة معتبرة للشركات الأجنبية، فإن مؤشرات الفترة اللاحقة تعكس هي الأخرى بوضوح تراجعا ملحوظا في أداء هذه الشركات، وخصوصا منذ مطلع العقد الثاني ونهاية برامج تطوير الحقول المكتشفة في العقد الأول وانخفاض عدد العقود الموقعة منذ صدور القانون الجديد للمحروقات عام 2005، حيث من مجموع 1157 بئرا محفورة في الفترة بين 2007–2014، لم يتجاوز عدد الآبار المحفورة في إطار الشراكة 499 بئرا، أي ما يمثل نسبة 43 %، أي تراجع بعشرة نقاط كاملة قياسا للفترة التي سبقتها، بل إن عدد هذه الآبار قد نزل في 2014 الى ما دون الربع من العدد الكلي للآبار المحفورة: 24 بئرا فقط من مجموع 104 آبار.

2– المساهمة في تجهيز آبار الإنتاج وفي بناء الهياكل الملحقة

ساهمت الشركات الأجنبية في تجهيز عدد معتبر من آبار الإنتاج، وفي بناء الهياكل الملحقة الضرورية لعملية الإنتاج، سواء لإنتاج الخام أو الغاز الطبيعي أو المحروقات الأخرى.

لقد سمحت الجهود المبذولة في إطار دعم قدرات الإنتاج في تجهيز أعداد معتبرة من الآبار بما سمح زيادة عدد الآبار المنتجة من 1211 بئرا عام 1995 الى 1475 بئرا عام 2005، ثم الى أكثر من 2000 بئر في نهاية العقد الأول، لتستقر أعداد هذه الآبار في العقد الثاني بعد انخفاض مستوى نشاط الحفر التطويري لدى الشركات الأجنبية.

الشكل رقم 19: تطور أعداد الآبار المنتجة للمحروقات خلال الفترة 1995–2014

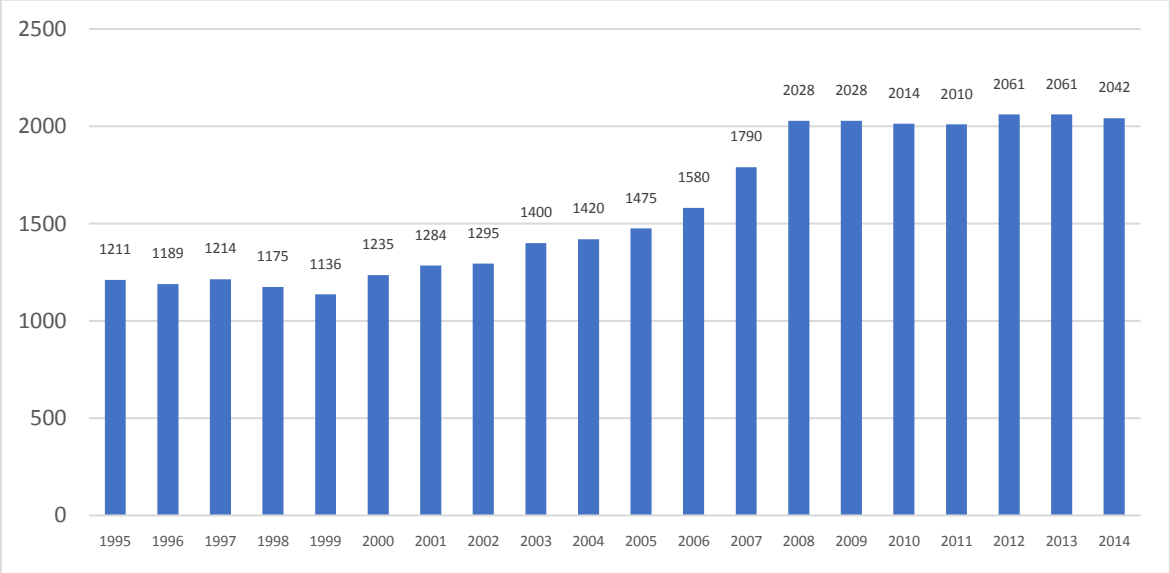

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الاحصائي السنوي 2014.

وفضلا عن جهدها في تجهيز آبار جديدة للإنتاج، فقد شاركت الشركات الأجنبية، ومنذ التسعينيات، في بناء الكثير من الهياكل الملحقة الضرورية للإنتاج، والتي من أهمها على سبيل المثال لا الحصر، الهياكل التالية:

- ❖ هيكل الإنتاج لحقل أورهود.
- ❖ هيكل الإنتاج لحاسي بركين: ويتكون من التجهيزات الضرورية لإنتاج الخام والمكثفات، وقامت بإنجازه سوناطراك بالشراكة مع شركة أناداركو الأمريكية.
- ❖ هيكل الإنتاج لمركب المرق، تم انجاز هذه الهياكل في إطار الشراكة بين سوناطراك وأنادركو ومارسك.
- ❖ هيكل الإنتاج في حاسي لجمط، تم إنجاز هذا الهيكل بالشراكة مع شركة ايني الإيطالية
- ❖ هياكل إنتاج الغاز في عين صالح، وعين أميناس، وتوات، وتم انجاز هذه الهياكل التعاون مع بي بي أساسا.

ثانيا – أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الإنتاج

ترتبت على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج، على غرار قطاع الاستكشاف، آثارٌ عديدة، منها ما كان إيجابيا، ومنها ما كان سلبيا.

1 – الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج

يمكن تحديد أهم الآثار الإيجابية التي تحققت في قطاع الإنتاج بفعل التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في رفع طاقة الانتاج الى مستويات غير مسبوقة، والسبب في ذلك توسع قاعدة الإنتاج، أي زيادة عدد الآبار المنتجة، والتحسن المسجل في إنتاجية الآبار بعد تحسن معدلات الاسترجاع.

1-1 ارتفاع طاقة الإنتاج بعد زيادة عدد الآبار المنتجة

إن أحد الأهداف الرئيسة لسياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات هو رفع طاقة الإنتاج لمختلف أنواع المحروقات قصد مواجهة الارتفاع المطرد في الطلب المحلي على الطاقة، وقصد زيادة أحجام الكميات الموجهة للتصدير، أو على الأقل المحافظة على مستوياتها، وذلك من خلال الاستعانة برؤوس الأموال والخبرة الموجودة لدى الشركات الدولية العاملة في قطاع البترول والغاز لتوسيع قاعدة الإنتاج.

نستنتج من تحليل بيانات الإنتاج للفترة من تاريخ انطلاق استغلال أول حقل مشترك عام 1995 والى غاية نهاية عام 2014، أن هدف رفع طاقة الإنتاج قد تحقق الى حد كبير، وأن الشركات الأجنبية

ومن خلال دورها في دعم قدرات الإنتاج، تكون قد ساهمت بشكل فاعل في رفع طاقة إنتاج مختلف أنواع المحروقات، خصوصا البترول، وهو ما تعكسه بيانات تطور إنتاج المحروقات للفترة 1995 – 2014 الواردة في الجدول الآتي، والتي تشمل الخام والمكثفات وغاز البترول السائل والغاز الطبيعي.

الجدول رقم 38: تطور الإنتاج الكلي للمحروقات في حقول سوناطراك وحقول الشراكة معا

الوحدة: مليون طن معادل بترول

السنة	الإنتاج الكلي	حقول سوناطراك	حقول الشراكة	نسبة % الشراكة	السنة	الإنتاج الكلي	حقول سوناطراك	حقول الشراكة	نسبة % الشراكة
1995	168	166	2	01.2	**2005**	232.3	167.2	65.1	28.0
1996	177	168	9	05.3	**2006**	229.8	163.7	66.1	28.7
1997	181	170	11	05.9	**2007**	233.3	161	72.3	30.9
1998	183	171	12	06.6	**2008**	231.9	159.4	72.4	31.2
1999	188	173	15	08.1	**2009**	222.5	154.7	67.8	30.4
2000	202	184	18	08.7	**2010**	213.9	154.8	59.1	27.6
2001	202	177	25	12.3	**2011**	205.8	146.9	58.9	28.6
2002	206	174	32	15.4	**2012**	194.6	143.7	50.9	26.1
2003	212	170	42	19.8	**2013**	186.9	141.3	45.6	24.4
2004	222.5	167.5	55	24.7	**2014**	195.2	145.9	49.3	25.2

المصدر: **سوناطراك**، التقارير السنوية للسنوات من 1999 الى 2014.

يُلاحظُ في الجدول اتجاهٌ عام لزيادة حجم الإنتاج الكلي للمحروقات من سنة لأخرى بداية من عام 1995 وإلى غاية عام 2008 تقريبا، حيث تطور مستوى الإنتاج من 168 مليون طن معادل بترول عام 1995 ـ وهو تاريخ انطلاق الإنتاج في أول حقل من حقول الشراكة ـ إلى 188 مليون طن م ب آخر التسعينيات، ثم الى ما يزيد عن 230 مليون طن م ب في نهاية عام 2008؛ ويعزى هذا النمو الكبير لحجم الإنتاج في فترة قصيرة نسبيا الى الزيادة المطردة والسريعة لحجم الإنتاج في الحقول المستغلة بالشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية أساسا، والتي سببها ارتفاع معدلات النمو السنوي للإنتاج في هذه الحقول على امتداد كامل الفترة تقريبا.

لقد ارتفع الإنتاج خلال الفترة المعنية من 2 مليون ط.م.ب فقط عام 1995 الى 72.4 مليون ط.م.ب عام 2008؛ في وقت بقي فيه مستوى الإنتاج لحقول سوناطراك متذبذبا خلال هذه الفترة، وتراوح بين النمو البطيئ في النصف الثاني للتسعينيات والنقص الحاد والمستمر منذ مطلع الألفية الجديدة، ليستقر عند نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين عند مستوى أقل من مستوى عام 1995، ثم يستمر في التراجع بعد ذلك الى أن بلغ 145 مليون طن م ب في نهاية عام 2014.

ورغم التراجع الملحوظ للإنتاج في حقول الشراكة، إلى ما دون مستوى الـ 60 مليون طن م ب منذ 2010، ثم الى أقل من الـ 50 مليون طن.م.ب بداية من 2013 (ما يعكس بوضوح تأثير تراجع التعاقد مع الشركات الأجنبية بداية من النصف الثاني للعقد الأول و ما أعقب ذلك من تراجع في أعمال الاستكشاف وانخفاض في مستويات الإنتاج في الحقول القديمة)، إلا أن الحجم الكلي لإنتاج هذه الحقول لا يزال معتبرا، وقد مثّل في نهاية عام 2014 نسبة تزيد عن ربع حجم الإنتاج الكلي (1/4) المقدر في العام بحوالي 195.2 مليون طن.م.ب.

وقد برز أثر الزيادة في طاقة الإنتاج بشكل أساسي في قطاع البترول، عكس قطاع الغاز، وهو ما يعكسه النمو السنوي لحجم إنتاج الخام في مشاريع الشراكة، في مقابل الاستقرار النسبي لحجم الإنتاج في مشاريع سوناطراك الفردية، وهو ما يظهر في الجدول الآتي.

الجدول رقم 39: تطور هيكل الإنتاج للبترول والغاز في حقول الشراكة وحقول سوناطراك

السنة	إنتاج البترول الخام والمكثفات (مليون طن)				إنتاج الغاز الطبيعي (مليار م^3)			
	مجموع الإنتاج	حقول سوناطراك	الحقول المشتركة	نسبة % الشراكة	مجموع الانتاج	حقول سوناطراك	الحقول المشتركة	نسبة الشراكة
1995	36	35	0.72	00.02	115	114	0.95	0.82
1996	38	34	4	10.52	123	118	5	4.06
1997	37	33	4	10.81	125	120	5	4.00
1998	39	33	6	15.38	126	121	5	3.96
1999	40	32	8	20.00	129	120	9	6.97
2000	41	32	9	21.95	140	128	12	8.57
2001	40	30	10	25.00	141	129	12	8.51
2002	46	29	17	36.95	140	128	12	8.57
2003	55	29	26	47.27	138	125	13	9.42
2004	59	29	30	50.84	144	124	20	13.88
2005	63	29	34	53.96	152	124	28	18.42
2006	63	29	34	53.96	150	122	28	18.66
2007	64	**	**	**	153	**	**	**
2008	62	**	**	**	154.0	**	**	**
2009	56.8	26.3	30.5	53.69	150.9	118.1	32.8	21.73
2010	55.3	**	**	52.00	145.8	**	**	18.0
2011	54.0	25.9	28.1	52.03	139.9	114.1	25.8	18.4
2012	50.9	25.8	25.1	49.31	132.5	109.2	23.3	21.3
2013	49.4	26.0	23.4	47.36	127.2	106.9	20.2	18.9
2014	50.7	26.1	24.6	48.52	130.9	110	20.9	19.0

المصدر: سوناطراك، التقرير الإحصائي السنوي 2006، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات من 2006 الى 2014.

تبين بيانات الجدول نموا متسارعا لإنتاج الخام في مشاريع الشراكة منذ عام 1995، حيث قفز حجم الإنتاج من مستوى 0.7 مليون طن فقط من مجموع 36 مليون طن تقريبا هو حجم الإنتاج الكلي لعام 1995 الى 8 ملايين طن سنة 1999 من مجموع إنتاج كلي لهذا العام مقدّر بحوالي 40 مليون طن؛ وهو ما يمثل نسبة 20 % تقريبا. واستمر تطور مساهمة إنتاج الشراكة في السنوات التالية بشكل متصاعد الى أن تجاوز بداية من عام 2004 مستوى الإنتاج في حقول سوناطراك، وهي الوضعية التي سادت في القطاع بعد ذلك الى غاية نهاية عام 2012، حيث بدأ الإنتاج يشهد نوعا من التوازن وأصبح يتوزع مناصفة تقريبا بين حقول الشراكة وحقول سوناطراك.

إن ظاهرة نمو الإنتاج في مشاريع الشراكة وركوده في مشاريع سوناطراك لم تقتصر على قطاع البترول فقط، وإنما برزت في قطاع الغاز أيضا، ولو بشكل أقل حدة، لأن معدلات نمو الإنتاج في هذا القطاع كانت أقل من معدلات نمو الإنتاج في المشاريع البترولية، حيث وإلى حدود نهاية عام 2014 لا يزال إنتاج الغاز الطبيعي في مشاريع الشراكة لا يتجاوز حدود 20 %.[234]

إذن، في مقابل نمو الإنتاج في الحقول المشتركة، لوحظ في الحقول الأخرى التي تقوم سوناطراك باستغلالها بشكل منفرد، استقرار نسبي في حجم الإنتاج في بداية الفترة، قبل أن يتخذ المنحنى بعد عام 2000 اتجاها تنازليا حادا ومتواصل لينزل من مستوى 184 مليون طن في ذلك العام الى حدود 145 مليون طن عام 2014. ونستنتج من هذه المعطيات، أي من النمو الملحوظ في إنتاج الحقول المشتركة في مقابل عدم قدرة سوناطراك على رفع حجم الإنتاج في مشاريعها الفردية في الأول، ثم تراجع الإنتاج، أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المسؤول الأول عن تحسن طاقة الإنتاج الملحوظ منذ مطلع الألفية الجديدة، والتي بفضلها أمكن للجزائر تغطية الطلب المحلي ورفع طاقة تصدير مختلف أنواع المحروقات.

وهنا، يجب الانتباه إلى أمر مهم هو أن حصة الشريك الأجنبي في الإنتاج المشترك، سواء من البترول أو الغاز، من الحقول الخاضعة لعقود تقاسم الإنتاج[235]، كما هي محددة في نموذج العقد المعمول به في الجزائر، تتراوح في المتوسط بين 20 و25 %،[236] ولا تتجاوز هذا السقف، عكس ما توحي به عبارة تقاسم الإنتاج التي قد يفهم منها أن المقصود هو قسمة الإنتاج مناصفة؛ وعلى سبيل المثال من مجموع 66.1 مليون طن م.ب هو حجم الإنتاج الكلي لمختلف أنواع المحروقات في الحقول المشتركة لعام 2006، كانت حصة الإنتاج التي عادت الى الشركات الأجنبية في حدود 12.1 مليون طن.مك– بترول.

[234] Sonatrach, Rapport Annuel 2014, p. 17

[235] الحقول الجزائرية لا تخضع كلها لنظام تقاسم الإنتاج، حيث هناك حقول خاضعة لنظام الامتيازات بموجب قانون المحروقات لعام 2005.

[236] Abdelmadjid ATTAR, Op. Cit.

وفي تقدير الباحث، ما كان هدف زيادة طاقة الإنتاج ليتحقق – خصوصا طاقة إنتاج الخام– ، لولا توسع الشركات الأجنبية في الاستثمار في ميدان تطوير الحقول المكتشفة في الفترة 1995–2008، لأنه وكما هو ملاحظ في الشكل التالي بمجرد تراجع مستويات الاستثمار الأجنبي بعد عام 2008، بدأت مستويات الإنتاج في التراجع شيئا فشيئا، بينما كان الاستثمار الأجنبي قبل ذلك قد سمح بتوسيع قاعدة الإنتاج أفقيا بشكل معتبر، وهو ما يعبر عليه دخول حقول كثيرة دائرة الإنتاج، ومن هذه الحقول حقول عديدة لازالت تساهم بشكل معتبر في حجم الإنتاج الكلّي، ومن هذه الحقول بالنسبة للبترول: حقول منطقة حاسي بركين بطاقة إنتاج في حدود 5.9 مليون طن (2014) وحقل أورهود بطاقة إنتاج في حدود 6.4 مليون طن، أو الحقل الجديد المرق الذي دخل مرحلة الإنتاج في عام 2013 بطاقة إنتاج في حدود 4.4 مليون طن، وهي حقول مستغلة في إطار عقود الشراكة مع شركات أجنبية عديدة على رأسها الأمريكية أناداركو؛ أما بالنسبة للغاز الطبيعي فهناك حقول عين أميناس بطاقة إنتاج قدرها 9 مليار م3 وحقول منطقة عين صالح بنفس طاقة الإنتاج تقريبا، وهي حقول مستغلة بالشراكة مع الشركة العالمية بي بي BP وشركة ستاتويل النرويجية.[237]

1–2 تحسين إنتاجية الآبار في الحقول

الأثر الثاني في قطاع الإنتاج الذي أفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحسين مستوى إنتاجية الآبار عبر تحسين معدل الاسترجاع، وقد تحقق هذا الأثر بفضل استخدام الشركات الأجنبية للقدرات التكنولوجية والخبرة الكبيرة المتراكمة لديها، ويبلغ هذا المعدل حاليا (2016) حوالي نسبة 30 % للبترول الخام وحوالي 77 % بالنسبة للغاز الطبيعي.[238]

وقد أطلقت الشركة الوطنية بالتعاون مع عدد من الشركات الأجنبية، والتي منها شركات متخصصة في ميدان الخدمات البترولية، وتحديدا ميدان الاسترجاع، كشركة جي سي جي اليابانية برنامجا تطويريا طموحا لرفع قدرات الإنتاج في عدد من حقول البترول الخام والغاز الطبيعي، ويرتكز هذا البرنامج أساسا على تحسين معدلات الاسترجاع في هذه الحقول. ويشتمل على المشاريع التالية:[239]

- ❖ مشروع تحسين معدل الاسترجاع في حقل حاسي مسعود مع بي بي BP (البرنامج انطلق في الأصل مع أركو الأمريكية التي اندمجت مع بي بي) لرفع طاقة الإنتاج من المستوى المتوسط 400 ألف برميل يوميا في حدود عام 2004 الى طاقة إنتاج تتراوح بين 550 و 600 ألف برميل يوميا، ولمدة 20 سنة كاملة بعد الانتهاء من أشغال تطوير الحقل.

[237] Sonatrach, Rapport Annuel 2014.
[238] Lyes MENACER, « Sonatrach veut croître les taux de récupération », Article signé In El-Watan, Numéro du 27-03-2016.
[239] Khaled REMOUCHE**,** « Plan de développement de la compagnie nationale 2005-2009 : Un tournant pour l'avenir de Sonatrach », [**Energie & Mines**], N° 04, Novembre 2005, P. 12.

- ❖ مشروع تحسين معدل الاسترجاع في حقل رود النوس مع BHP
- ❖ مشروع تطوير حقول الكتلة 208 مع أناداركو.
- ❖ مشروع تحسين معدل الاسترجاع في حقل زرزيتين.
- ❖ المرحلة الثانية لمشروع تحسين معدل استرجاع حقول القاسي والعقرب، وزوطي، بالشراكة مع أميرادا هاس Amerada Hess.

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الإنتاج

ترتب في ميدان الإنتاج أيضا، كما في ميدان الاستكشاف، عدد من الآثار السلبية؛ ويمكن حصر أهم هذه الآثار في ما يلي:

2-1 تركيز سوناطراك نشاط الانتاج والاستغلال في حقول الشراكة

إن تحليل تطور هيكل توزيع إنتاج المحروقات، وتحديدا إنتاج البترول الخام، منذ تاريخ الشروع في الإنتاج من حقول الشراكة عام 1995، يخلص بسهولة الى نتيجةٍ مَفادُها أنّ شركة سوناطراك لم تستطع على امتداد عقدين كاملين من الزمن بناء استراتيجية واضحة ومستقلة في ميدان الإنتاج، تكون قائمة على مبدأ التوازن بين تطور طاقة الإنتاج في الحقول الذاتية ومستوى الإنتاج في الحقول المشتركة، وأنها في المقابل قد خضعت في هذا الميدان لإرادة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، التي تمكنت من بسط نفوذها وتقليص درجة هيمنة شركة سوناطراك ورقابتها على هذا القطاع الحساس بشكل خطير.

إن التحول الهيكلي في قطاع الإنتاج والذي يعكسه التراجع التدريجي لمستويات الإنتاج في الحقول المستغلة بشكل انفرادي من قبل سوناطراك، في مقابل النمو المطرد لمستويات الإنتاج في الحقول المشتركة، بما يعنيه ذلك من تركيز كبير للإنتاج من قبل سوناطراك في هذه الحقول المشتركة، هو أكبر دليل على غياب الرؤية الاستراتيجية لدى سوناطراك للمحافظة على درجة استقلالية عالية في الإنتاج، وهو في ذات الوقت مؤشر واضح أن الشركة قد تركت المبادرة الكاملة للشركات الأجنبية لفرض السياسات الإنتاجية التي تناسبها، وتصرفت سوناطراك خلال كل هذه السنوات، وكأنها لا تملك أي خيار آخر وأن المطلوب منها فقط هو مسايرة استراتيجيات هذه الشركات وتركيز جل استثماراتها في المشاريع المشتركة الى الدرجة التي تغيرت فيه تدريجيا تركيبة هيكل الإنتاج بشكل جذري، ولم تعد الشركة تسيطر عمليا إلا على نصف طاقة الإنتاج، بل وقد فاق حجم إنتاج حقول الشراكة في بعض السنوات حجم إنتاج الحقول الذاتية لسوناطراك.

لقد أبرز لنا تحليل تطور هيكل إنتاج الخام نمو ظاهرة تركز الإنتاج في حقول الشراكة على حساب حقول سوناطراك، لأن إنتاج هذه الأخيرة لم يواكب على الإطلاق تطور إنتاج الحقول الأولى،

حيث فيما كان حجم إنتاج الحقول المشتركة يتزايد من سنة لأخرى، ليصل في نهاية 2006 مثلا الى 34 مليون طن، أي نسبة 54 % من مجموع انتاج تلك السنة، بقي على النقيض من ذلك حجم إنتاج حقول سوناطراك الفردية يتراوح مكانه حول مستوى إنتاج مرجعي في حدود 30 مليون طن.

لكن، ما يبرز ظاهرة تركز الإنتاج بشكل أفضل هو تحليل توزيع هيكل الإنتاج على مختلف المناطق، والذي يكشف عن تشكل مناطق إنتاج جديدة أصبحت عمليا تحت نفوذ الشركات الأجنبية.

الجدول رقم 40: توزيع إنتاج الخام في الحقول الفردية لسوناطراك وحقول الشراكة

التوزيع النسبي لإنتاج الخام في حقول الشراكة		التوزيع النسبي لإنتاج الخام في حقول سوناطراك	
– حقل أورهود	% 25	– منطقة حاسي مسعود	% 65
– حاسي بركين	% 24	– تي أف تي TFT	% 10
– المرق	% 18	– حوض برقاوي	% 07
– بير رباعة	% 07	– السطح	% 04
– القاسي	% 06	– حقول أخرى	% 14
– رود	% 10		
– حقول أخرى	% 10		

المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي لسنة 2014.

2-2 تكثيف إنتاج الخام واستنزاف الاحتياطات

المتعارف عليه في العقود البترولية هو أنّه ما من عقد يبرم بين طرف وطني (شركة سوناطراك أو وكالة النفط في حالة الجزائر) وشركة أجنبية وإلاّ ويحتوي بنودا تبين التزامات طرفي العقد، كما يحتوي بنودا أخرى تبين حقوقهما؛ ومن بين الحقوق التي يرد ذكرها دائما في نص العقد، حق الشركة الأجنبية في استغلال الاحتياطات التي شاركت في استكشافها، والتي من أجلها أنفقت أموالا في مرحلة الاستكشاف. وهنا، تقضي مصلحة الشركة الأجنبية في العادة أنه بعد تحقيق الاكتشاف التجاري، يتم تسريع عملية تطوير الحقل واستغلال الاحتياطات الموجودة فيه بهدف استرجاع ما تم صرفه خلال مرحلة الاستكشاف وتحصيل الأرباح التي من أجلها قامت بعملية الاستثمار.

إن هذه المصلحة لدى الشركة الأجنبية في استغلال الاحتياطات المكتشفة قد تتعارض أحيانا مع مصلحة الدولة المضيفة التي تكون مصلحتها، على النقيض من ذلك، في ترشيد الاستغلال وتأجيل السحب والإنتاج من هذه الاحتياطات الى فترة لاحقة لوجود حقول كثيرة أخرى منتجة، غير أن الدولة تكون في هذه الحالة في وضع قانوني لا يسمح لها بتجاوز بنود العقد، بل وتكون ملزمة بتنفيذ كل شروطه تحت طائلة التعرض لمتابعات قانونية على المستوى الدولي، حتى وإن أدى ذلك الى زيادة حجم الإنتاج بشكل كبير؛ لكن قد يحدث وأن يقع التطابق في المصلحة بين الشركة الأجنبية والدولة، عندما

تغلب الاعتبارات المالية القصيرة الأجل لدى هذه الأخيرة على الاعتبارات الاستراتيجية، كاعتبار تأمين الحاجيات الوطنية من المحروقات على المدى الطويل، فترى الدولة المصلحة في تكثيف الانتاج وتسريع عملية استغلال الاحتياطات المكتشفة.

أدى توقيع عدد كبير من العقود مع الشركات الأجنبية في ميدان البحث عن المحروقات، ثم نجاح تلك الشركات في تحقيق اكتشافات تجارية مهمة وتطويرها خلال سنوات أواخر التسعينيات والسنوات الخمسة الأولى للقرن الجديد، الى توسع معتبر في عدد الحقول الجاهزة للإنتاج، خصوصا حقول البترول؛ وقد شكل ذلك ضغطا كبيرا على السياسة الوطنية في مجال المحروقات يدفعها الى التراجع عن الأهداف الكمية القصوى للإنتاج الموضوعة في فترة التسعينيات: 800 ألف برميل يوميا بالنسبة للبترول و60 مليار م^3 للغاز الطبيعي المسوق.[240] والتي تحددت من قبل الهيئات الوطنية المكلفة بتدبير مسألة الاحتياطات الوطنية من البترول والغاز الطبيعي: المجلس الأعلى للطاقة ولجنة التصرف في الاحتياطات Comité d'affectation des réserves.[241]

وفعلا، فقد تم إلغاء الأهداف القديمة وتم تجميد نشاط الهيئات التي قامت بوضع تلك الأهداف، وتحول عنوان السياسة الجديدة لاستغلال المحروقات التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة هو تكثيف الإنتاج خضوعا لإرادة هذه الأطراف الخارجية، فيما أصبحت الأهداف الجديدة للإنتاج هي بلوغ سقف 2 مليون برميل يوميا بالنسبة للبترول و85 مليار م3 بالنسبة للغاز الطبيعي. وقد فتح ذلك الباب لاستغلال المحروقات بشكل كثيف ورفع حجم الإنتاج بشكل كبير، وعلى سبيل المثال قفز إنتاج البترول الخام من 890 ألف برميل في اليوم سنة 2000 الى حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم سنة 2004، ما يمثل نسبة زيادة مساوية لـ 57 % في أقل من 5 سنوات.[242]

استمر اتجاه تكثيف الإنتاج خلال السنوات الموالية، ولم ينزل حجم الإنتاج تحت مستوى 1.3 مليون برميل في اليوم، إلى أن بدأ يظهر التراجع في إنتاجية الآبار المنتجة، وهذه المرة ليس لأنه تمت العودة على السياسة المطبقة، وإنما بفعل كثافة الاستغلال، وهو ما انعكس على مستويات الإنتاج بعد سنة 2008، حيث يلاحظ تراجع في الإنتاج ونوع من الاستقرار حول رقم 1.2 مليون برميل في اليوم.

أدى تطبيق سياسة تكثيف الإنتاج دونما اعتبار لمعدلات تجديد الاحتياطي التي كانت متدنية بشكل كبير، إلى أثر سلبي كبير، وهو استنزاف الاحتياطات بشكل خطير، وهو ما يمكن الوقوف عليه

---

[240] Salim DALI, « L'Algérie n'arbitre plus entre réserves et exportations d'hydrocarbures selon les experts », **Le quotidien d'Oran**, N° 4940 (01 Mars 2011).

[241] هذه الهيئات مجمدة عمليا في الوقت الحالي.

[242] Ministère de l'énergie et des mines, ***Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 2000-2005*** (Alger : Edition mem, 2006), P.09

عند محاولة مراجعة الأرقام الحقيقية للاحتياطات، حيث يسود تكتم شديد حول البيانات الحقيقية منذ أكثر من عقد من الزمن، والبيانات المنشورة منذ 2005 لا تعكس مطلقا الحجم الحقيقي المتوفر منها.

من جهة أخرى، تدفع سياسة تكثيف الإنتاج في أحيان كثيرة الى عدم الالتزام بقواعد الاستغلال الرشيد للاحتياطات، ما يلحق أضرارا جسيمة بالحقول؛ خصوصا عندما تتقاطع مصلحة البلد المنتج مع مصلحة الشريك الأجنبي، لأنه في الحالة العامة الاعتيادية لعمليات الاستغلال المشترك للاحتياطات المكتشفة في إطار عقود الشراكة، تكون مصلحة البلد المنتج تختلف عن مصلحة الشركة الأجنبية، حيث مصلحة البلد المنتج هي في ترشيد استغلال هذه الاحتياطات وإنتاجها وفق المقاييس والقواعد التقنية المتعارف عليها في ميدان استغلال المحروقات، بهدف المحافظة على الحقول وإطالة عُمرها الافتراضي،[243] فيما مصلحة الشركة الأجنبية المتعاقدة هي خلاف ذلك في أكثر الأحيان، وهي في استغلال الحقوق الممنوحة لها في الرخصة أقصى استغلال وفي أقصر مدة ممكنة، ودونما اعتبار كبير لمسألة المحافظة على الحقل اذا تمكنت من ذلك، لأن الأفق الزمني للشركة غير الأفق الزمني للدولة، وما يهم الشركة في المقام الأول هو النتيجة المالية التي تحققها عند نهاية مدة العقد.

إن عدم التزام الشركات الأجنبية بالقواعد والمقاييس التقنية المطلوبة عند استغلال الاحتياطات، خصوصا عند اقتراب موعد نهاية الرخصة، يؤدي الى تسريع عملية استنزاف الاحتياطات الموجودة في الحقول؛ وقد يصل الأمر أحيانا، الى حد إلحاق أضرار جسيمة بالحقل وفقد الاحتياطات، في صورة حبس لكميات معتبرة من هذه الاحتياطات التي تتحول الى موارد غير قابلة للاسترجاع.

لا تتوفر معطيات واضحة ولا أدلة معلنة عن مدى التزام الشركات الأجنبية بالقواعد والمعايير التقنية المعتمدة في هذا الميدان، لكن توجد مؤشرات يمكن اعتبارها دليلا على انتشار هذه الممارسات المضرة بالحقول، منها الانسحاب المبكر لبعض الشركات قبل موعد انقضاء العقد، أو بعد فترة قصيرة من دخولها الجزائر، لأن ما يفهم من مثل هذا السلوك هو أن استراتيجيات هذه الشركات هي استراتيجيات تجارية بحتة وقصيرة المدى، وأن الهدف من حضورها للجزائر هو الاستغلال الكثيف والسريع للاحتياطات ثم بيع حقوقها في مشاريع الشراكة والانسحاب نحو وجهات أخرى، وهو ما فعلته على سبيل المثال لا الحصر شركة غولف ستون، التي انسحبت من الجزائر وتوجهت نحو إقليم كردستان في العراق.

3-2 إهمال تطوير قطاع التكرير وإنتاج المشتقات النفطية

إن تطبيق نظام تقاسم الإنتاج القاضي بمشاركة شركة سوناطراك في كل المشاريع، ثم مسايرة هذه الأخيرة للاستراتيجيات الاستثمارية للشركات الأجنبية القائمة بالأساس على تكثيف إنتاج الخام، وما

[243] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-93 المؤرخ في 30 يناير 1994 يحدد قواعد حفظ حقول المحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 08، (13 فبراير 1994)، ص. 03.

يتبع ذلك بالمنطق من ارتفاع لتكاليف الاستثمار والاستغلال، كل ذلك فرض على سوناطراك ضرورة تركيز القسم الأكبر من استثماراتها الخاصة في قطاع المنبع على حساب قطاع المصب.

أحدث التوجه الاستثماري السابق مع مرور الزمن تغيرا كبيرا في هيكل إنتاج المحروقات، تجسد في شكل اتجاه متزايد نحو إنتاج الخام في مقابل جمود إنتاج المشتقات النفطية، بل وتراجعه أحيانا، وقد نشأ عن ذلك تأخر في مواكبة تطور حجم الاستهلاك في السوق الداخلية، وصعوبة في تأمين حصة التصدير من المشتقات، بعد استقرار انتاج معامل التكرير العاملة في الجزائر، وعددها 5 معامل، عند مستوى 22 مليون طن لمجموع أنواع المشتقات النفطية.

في ظل هذه الظروف، تحول الاستيراد الى حتمية لتغطية العجز المسجل في بعض المواد؛ فاستوردت الجزائر في 2013 على سبيل المثال نحو 50 % من حاجياتها من الزيوت (زيوت المحركات والشحوم الصناعية) و90 % من حاجيات الزفت (الزفت الطرقي والزفت المؤكسد لأشغال العمارات)؛ وبلغت واردات الغازوال لنفس السنة، والمستورد أساسا من الولايات المتحدة وروسيا وليبيا، 2.24 مليار دولار، فيما قدرت واردات البنزين المستورد من إيطاليا على وجه الخصوص بـ 1.2 مليار دولار.[244]

في هذا السياق، وبهدف استدراك الوضع ومعالجة المشكلة تحاول الجزائر حاليا بعث خطة قديمة تتضمن إعادة تأهيل بعض المعامل المتوقفة عن العمل وبناء قدرات جديدة للتكرير (5 معامل جديدة بطاقة إنتاج في حدود 5 مليون طن وبتكلفة مالية في حدود 15 مليار دولار)،[245] غير أن هذه الخطة التي اعترضتها صعوبات عديدة في الماضي وتأخر تنفيذها كثيرا، أصبحت اليوم في ظل المستجدات الجديدة أكثر صعوبة من حيث التنفيذ وغير مضمونة النتائج، لأن الظرف غير مناسب تماما للاستثمار في قطاع التكرير، سواء على المستوى الدولي، وهذه مسألة مطروحة منذ مدة طويلة، أو على المستوى المحلي وهذه مسألة طارئة منذ مدة قصيرة فقط.

على المستوى الدولي، هناك تشبع كبير وطاقة فائضة في قدرات التكرير، وعلى المستوى المحلي شهد إنتاج الخام والغاز الطبيعي في السنوات القليلة الماضية تراجعا معتبرا، وهذا المعطى يشكل عائقا كبيرا أمام الاستثمار في بناء قدرات جديدة للتكرير، لأن الأولوية في هذه الظروف يجب أن تتجه أولا نحو دعم قدرات إنتاج الخام والغاز الطبيعي، خصوصا مع تنامي ظاهرة انسحاب الشركات الأجنبية من السوق المحلية، فضلا على أن الاستثمار في بناء قدرات جديدة للتكرير في ذاته يقضي بضرورة توجيه كميات إضافية من إنتاج الخام الحالي لمعامل التكرير، وهو ما سوف يكون على حساب حصة الخام المخصصة للتصدير، أي على حساب إيرادات آنية ومؤكدة من العملة الصعبة.

---

[244] Myriam Donsimoni, « L'Algérie et l'OMC : l'adhésion ou la rente » in Cécile Bastidon et autres, ***Mondialisation, accords commerciaux régionaux et l'intégration de l'Afrique***, Editeurs (Paris : l'Harmattan, 2017), p. 05

[245] Ibid., p.05.

إن فرص تصدير المشتقات النفطية في المستقبل، وإمكانية التعويل على هذه الصادرات لتعويض النقص المسجل في الإيرادات بالعملة الصعبة، الناشئ عن انخفاض صادرات الخام، ضعيفة جدا، وهي حاليا شبه معدومة تقريبا، وذلك بسبب التأخر التكنولوجي المتراكم لدى الجزائر في هذا الميدان، وبسبب الوضعية السائدة في السوق الدولية أيضا، حيث من جهة هناك طاقة إنتاج فائضة في الأسواق التقليدية للجزائر – الأوروبية على وجه الخصوص–، ومن جهة ثانية هناك احتمال قوي جدا لقيام منافسة شديدة على هذه الأسواق في حال تسجيل زيادة مفاجئة في الطلب على المشتقات في أسواق الاستهلاك الكبيرة، ومصدر هذه المنافسة هو بعض الدول كالصين والهند والعربية السعودية والكويت التي نجحت في مواكبة التطور الحاصل في ميدان التكرير واستطاعت اكتساب خبرة طويلة فيه، وأصبح لديها اليوم القدرة الكافية التي تسمح لها بإغراق كل أسواق الاستهلاك بمنتجات أكثر جودة وأقل سعرا.[246]

المبحث الثالث ـ أثر الاستثمار المباشر على هيكل صادرات المحروقات وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد

لم يقتصر التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على ميادين الاستكشاف والإنتاج فقط، وإنما شمل أيضا قطاع التصدير في شكل آثار مباشرة على هيكل الصادرات؛ وفي ذات الوقت، تجاوز التأثير غير المباشر لهذا الاستثمار حدود القطاع بالكامل، ليصيب كافة التوازنات الكلية للاقتصاد تقريبا، وأولها توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الأول– الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل صادرات المحروقات

خلف الاستثمار الأجنبي المباشر في ميدان التجارة الخارجية لقطاع المحروقات، على منوال ما جرى الأمر في ميادين الاستكشاف والانتاج، آثارا مباشرة عديدة، منها ما كان إيجابيا ومنها ما كان سلبيا. واعتبارا لكون قطاع المحروقات في الجزائر هو بالأساس قطاع مُصدِر، لأن حجم صادرات القطاع أكبر بكثير من وارداته ـ بصرف النظر عن واردات الخدمات ـ، فإنه من الطبيعي أن تتجلّى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر وضوحا في ميدان التصدير.

بناء على ذلك، وبالنظر أيضا إلى أنه قد سبق التطرق في الفصل الثاني لأهم أثر سلبي غير مباشر على قطاع الاستيراد، والمتمثل في تزايد حجم واردات المشتقات النفطية الناتج عن تركز نشاط الاستثمار الخارجي والقسم الأكبر من الاستثمار المحلي في قطاع المنبع النفطي؛ سوف نكتفي في هذا العنصر بدراسة الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات فقط.

[246] Myriam Donsimoni, « L'Algérie et l'OMC: l'adhésion ou la rente » in Cécile Bastidon & autres, ***Mondialisation, accords commerciaux régionaux et l'intégration de l'Afrique***, Editeurs (Paris : l'Harmattan, 2017), p. 05

أولا- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في ميدان التصدير

يمكن اختزال أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية في ميدان تصدير المحروقات في أثرين اثنين هما: تحسين قدرات تصدير بعض أنواع المحروقات، خصوصا الخام، ولو كان ذلك لفترة معينة ومحددة من عهد الانفتاح الاقتصادي، ثم في رفع مستويات العائدات المالية للقطاع خلال سنوات تلك الفترة أيضا.

1- التحسن المؤقت لقدرات تصدير المحروقات

لم تكن أكثرية مشاريع الشراكة الموقعة مع المستثمرين الأجانب في بداية عهد الانفتاح الاقتصادي، والتي تحققت فيها اكتشافات تجارية في السنوات اللاحقة، قد اكتملت فيها الأشغال وشرعت حقولها في الإنتاج إلى حدود منتصف التسعينيات، والسبب في ذلك هو طول المدة المطلوبة لإعداد مختلف الدراسات وتنفيذ برنامج تطوير الحقل التجاري، والتي تتراوح في المتوسط بين 05 و10 سنوات في مرحلة الاستكشاف وبين سنة واحدة و5 سنوات في مرحلة التطوير.[247]

لقد حدّ الغياب شبه الكامل للإنتاج من الحقول المشتركة قبل عام 1995 (الجدول رقم 38، ص. 250، والجدول رقم 39، ص.251) من قدرة الاستثمار المباشر في التأثير على كمية الصادرات بأي شكل من الأشكال، وبالكاد بدأ هذا التأثير في الظهور بشكل بسيط مع منتصف هذا العقد، بعد انطلاق تصدير أولى الشحنات من إنتاج بعض هذه الحقول المشتركة التي دخلت في مرحلة الإنتاج، سواء في ذلك الصادرات السائلة (الخام والمكثفات) أو الصادرات الغازية (الغاز الطبيعي وغاز البترول).

في النصف الثاني للتسعينيات، حدث تغير طفيف في كمية الصادرات، لكن مستوى تأثير الاستثمار المباشر بقي على العموم ضعيفا طوال هذه الفترة أيضا، وذلك لسببين: الأول هو استمرار تواضع مستوى إنتاج الحقول المشتركة، والثاني هو تداعيات الأزمة الاقتصادية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا في سنتي 97و98، والتي أدت الى تراجع نسبي لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي ولمعدلات الطلب على البترول والغاز في الأسواق الدولية، وهو ما شكّل عائقا إضافيا جديّا أمام كل محاولة لتطوير مستوى صادرات المحروقات الجزائرية.

بدأ بروز الاتجاه التصاعدي لكمية الصادرات بشكل واضح في مطلع الألفية الثالثة، كنتيجة لارتفاع قدرات التصدير بعد اكتمال أشغال تطوير بعض الحقول المشتركة الكبيرة (منطقة بركين مثلا)؛ وتعزز هذا الاتجاه التصاعدي بشكل أكبر في السنوات التالية، بعد عودة النمو للاقتصاد العالمي والتعافي الكامل من آثار الأزمة الاقتصادية لجنوب شرق آسيا. ومع نمو صادرات الحقول المشتركة، أخذ تأثير

[247] IFP School (Ecole d'application des métiers de l'énergie affiliée à l'institut français du pétrole), « *Quelles sont les grandes étapes d'un projet de développement d'un champ pétrolier* ? », http://www.ifp-school.com/upload/docs/application/pdf/2015- 3_grandes_etapes_projet_developpement.pdf

الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات في التشكل بصورة واضحة في شكل ارتفاعٍ متزايد ومطرد لنسبة هذه الصادرات الى المجموع الكلي للصادرات، وفي المقابل تراجع مستمر لنسبة الصادرات التي مصدرها الحقول المستغلة فرديا من قبل شركة سوناطراك.

الجدول رقم 41: تطور صادرات المحروقات خلال الفترة 1997-2014

السنة	مجموع الصادرات 10^6 Tep	الخام 10^6 TM	المكثفات 10^6 TM	غاز البترول 10^6 TM	المشتقات البترولية 10^6 TM	الغاز عبر الأنابيب 10^9 Cm^3	الغاز المميع 10^6 m^3 GNL
1997	غ م	* 17.40	* 16.00	* 5.00	* 14.4	* 24.10	* 39.90
1998	غ م	* 19.00	* 15.90	* 5.70	* 12.7	* 27.50	غ م
1999	117.20	* 19.20	* 15.30	** 7.80	**14.90	32.10	* 43.80
2000	122.10	* 21.40	* 15.90	** 8.50	**14.90	** 32.90	* 44.70
2001	117.70	* 20.40	* 15.60	** 7.40	13.60	** 34.90	** 44.70
2002	120.94	25.49	14.79	** 8.06	12.53	31.06	** 44.60
2003	130.11	33.72	13.85	** 7.94	12.56	31.74	** 47.10
2004	133.36	41.28	13.58	** 7.28	10.00	35.33	40.65
2005	141.30	44.98	13.81	** 7.48	09.53	39.80	40.72
2006	136.30	43.95	13.36	** 7.01	09.64	37.80	38.70
2007	134.00	43.30	14.40	** 8.60	**10.70	** 33.50	* 39.90
2008	131.10	39.20	14.50	** 8.60	**11.50	** 36.80	* 34.60
2009	118.60	34.70	11.70	** 7.80	**11.90	** 31.70	* 34.70
2010	116.30	33.00	06.10	* 5.90	* 14.10	* 37.80	* 31.20
2011	110.80	32.40	05.90	6.00	13.50	35.70	27.30
2012	107.20	31.90	05.10	5.50	12.40	37.30	24.20
2013	100.10	28.40	05.40	5.30	**12.40	32.70	24.40
2014	98.40	23.60	04.80	7.20	16.70	27.40	28.50
2015	غ م	* 24.20	* 05.00	* 7.6	16.80	* 27.40	* 26.60

المصدر: بيانات من جمع الباحث، التقارير السنوية لسوناطراك للسنوات: بين 1999 و2014 ؛ التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2002، 2003، 2008، 2012، 2014، 2015.

- * بيانات البنك المركزي (سنوات 1997، 1998، 2015 + بيانات بعض السنوات غير المتوفرة لدى سوناطراك).
- ** بيانات لسوناطراك، لكنها محل اختلاف واضح مع بيانات البنك المركزي.

ملاحظة: هناك تطابق كلّي أو شبه تطابق بين بيانات سوناطراك وبيانات البنك المركزي التي مصدرها هو وزارة الطاقة، في معظم السنوات، ولمختلف أنواع المحروقات، عدا بيانات بعض السنوات، حيث يلاحظ في الغالب أن أرقام سوناطراك، وهي التي تم اعتمادها في الجدول أعلى من أرقام البنك المركزي؛ فهي أعلى بحوالي مليون طن متري في جل السنوات محل الاختلاف بالنسبة لغاز البترول والمشتقات النفطية والمكثفات، وهي أعلى أيضا في بعض السنوات بالنسبة للغاز، حيث تراوح الفارق بين حوالي 1 و3 مليار $م^3$ بالنسبة للغاز الطبيعي، و بين .... مليون $م^3$ بالنسبة للغاز الطبيعي السائل.

إن استعراض وتحليل البيانات الواردة في الجدول، والتي تخص تطور أحجام الصادرات السنوية لمختلف أنواع المحروقات، كلٌّ على حدة، يكشف فيما يتعلق بالبترول الخام أن منحنى صادرات هذا الأخير خلال الفترة 1997-2014 قد سار في اتجاهين متعاكسين: اتجاه متصاعد في فترة أولى، استمرت من بداية عام 1997 إلى غاية نهاية عام 2007 تقريبا، وبلغت فيها صادرات الخام مستويات قياسية، خصوصا في سنوات 2005 و2006 و2007؛ بـ 44.98 و43.95 و43.30 مليون طن على التوالي، ثم اتجاه تنازلي في فترة ثانية انطلاقا من عام 2008 والى غاية نهاية الفترة.

إن بيانات الجدول السابق الخاصة بالفترة الأولى واضحة الدلالة، من حيث أنها تعكس حالة من التطور الملحوظ في حجم الصادرات خلال العقد الأول للألفية الثالثة، قياسا الى حجمها خلال العقد السابق؛ وإنّ ما يمكن أن يُستنتج منها، هو أن هذا التطور السريع لحجم الصادرات ما كان ليحدث لولا طفرة الإنتاج التي تحققت في الحقول المشتركة خلال هذه المرحلة، بعد تتابع دخول عدد من الحقول الجديدة في مرحلة الاستغلال (راجع بيانات تطور إنتاج الحقول المشتركة وحقول سوناطراك في الجدول رقم 39، ص 251)، وزيادة أعداد الآبار المنتجة؛ ولكن كذلك بفضل تبني سياسة تكثيف الإنتاج، في الحقول الجديدة والقديمة على السواء، التي ظهرت في هذه المرحلة أيضا، بإيعاز وضغط من الشركات الأجنبية التي كان في مصلحتها رفع مستوى الصادرات الى أقصى حد ممكن، بعد ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق الدولية.

في الفترة الثانية الممتدة بين سنوات 2008 و2014، تغير وضع تصدير الخام بشكل جذري، ويمكن أن يعزى سبب ذلك الى تداعيات سياسة تكثيف الإنتاج المعتمدة في الفترة السابقة، والتي أدت الى استنزاف الاحتياطات وإضعاف القدرة الإنتاجية للحقول، فتراجع مستوى الإنتاج كثيرا، وانعكس ذلك بشكل مباشر على قطاع التصدير الذي فقد جزءا هاما من قدراته، لتتراجع مستويات الصادرات بشكل معتبر، فنزل الحجم السنوي لصادرات الخام عام 2014 الى 23.6 مليون طن فقط، وهو الذي بلغ مثلا في عام 2005 مستوى قياسيا قدره 45 مليون طن، ما يمثل نسبة انخفاض فاقت الـ 47 %.

واقع صادرات الأنواع الأخرى من المحروقات، باستثناء المشتقات النفطية، لم يختلف تقريبا عن واقع صادرات الخام، فقد اتخذ منحنى هذه الصادرات على العموم نفس المسار الذي سارت فيه صادرات الخام. وعرفت صادرات هذه الأنواع هي الأخرى ارتفاعا متواصلا في البداية والى غاية عام 2008 تقريبا، قبل أن تتراجع بشكل معتبر بعد هذه السنة. فصادرات المكثفات مثلا تراجعت من مستوى 14.5 مليون طن في سنة 2008 الى مستوى 4.80 مليون طن فقط في نهاية عام 2014؛ ولم يكن مستواها قبل 2008 ينزل دون الـ 13 مليون طن على الأقل.

وفي ذات المسار، وعلى نفس المنوال، سارت الصادرات الغازية، سواء في ذلك صادرات الغاز الطبيعي أو صادرات غاز البترول، فقد تراجعت مثلا صادرات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2015 الى مستوى 27.4 مليار م^3 للصادرات عبر الأنابيب، والى مستوى 26.6 مليون م^3 لصادرات الغاز المسال، بعدما كانت قد بلغت هي الأخرى قبل ذلك مستويات قياسية بأحجام صادرات في حدود 39.8 مليار م^3 في عام 2005 لصادرات الأنابيب، و47.10 مليون م^3 في عام 2003 لصادرات الغاز المسال. ويمكن ايعاز تراجع صادرات الغاز الى عوامل متعددة: تداعيات سياسة تكثيف الإنتاج المنتهجة في الفترة السابقة، والحادث الأمني لتقنتورين (2013)، وخسارة السوق الأمريكية بالنسبة للغاز المسال بعد ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة.

على نقيض مسار باقي أنواع الصادرات، اتخذت صادرات المشتقات النفطية لنفسها مسارا مختلفا تماما، يمكن تقسيمه الى ثلاثة مراحل متعاقبة: مرحلة أولى وتغطي الفترة 1997–2003 تقريبا، وتميزت بمستوى مقبول للصادرات تراوح بين 12 و15 مليون طن، علما أن كل هذه الصادرات تعود الى سوناطراك وحدها، ولم تساهم فيها الشركات الأجنبية مطلقا، ثم أعقب ذلك مرحلة ثانية غطت النصف الثاني للعقد الأول، وتميزت بتراجع ملحوظ لحجم الصادرات على العموم، حيث نزلت كمية الصادرات دون مستوى الـ 10 ملايين طن في سنوات 2005 و2006، وبالكاد اقتربت من مستوى 12 مليون طن في سنة 2009، ثم مرحلة ثالثة وأخيرة في النصف الأول للعقد الثاني، وفيها سجل مؤشر الصادرات تحسنا ملحوظا في السنوات الأولى قبل أن يصعد بشكل مثير ودفعة واحدة، ويتجاوز سقف 16 مليون طن في سنتين متتاليتين: 2014 و2015، وهو مستوى لم يسبق تحقيقه منذ عقود.

يُستنتج من تحليل بيانات صادرات المشتقات، أن السر وراء اختلاف مسار هذه الأخيرة عن مسار باقي أنواع المحروقات، هو أن قطاع التكرير قد عانى كثيرا – ولفترة طويلة من بدايات الانفتاح الاقتصادي تقريبا– من مشكلة نقص الاستثمار، سواء في ذلك الاستثمارات المحلية من جهة سوناطراك، والتي كان مستواها ضعيفا الى حد بعيد، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة الشركات الأجنبية، والتي كانت شبه غائبة؛ لأن هذه الأخيرة لم تكن تهدف في حقيقة الأمر سوى الى الوصول الى الاحتياطات، ولم تولي مسألة الاستثمار في قطاع المصب أي اهتمام. وقد انعكس ذلك سلبا على قدرات التصدير المحلية التي تراجعت بشكل ملحوظ خلال سنوات التسعينيات والعقد الأول، ولم يتعاف قطاع التكرير وتعود اليه الحيوية الّا في سنوات العقد الثاني، أين يلاحظ في الجدول السابق ارتفاع معتبر لمستوى هذه الصادرات.

2– زيادة حجم العائدات المالية لقطاع المحروقات

إن أهم ما ميز قطاع المحروقات في الفترة الممتدة بين سنوات 2000 و2014 هي تلك الزيادات السنوية المعتبرة في حجم العائدات المالية المتأتية من عمليات تصدير المحروقات، والتي تعود في جزء

منها الى عامل ارتفاع الكميات المصدرة بعد انطلاق الإنتاج في عدد من حقول النفط المستغلة في إطار الشراكة بين شركة سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. وقد وفرت هذه العائدات المالية للاقتصاد الجزائري الوسيلة المطلوبة والضرورية لعلاج آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي عانى منها لفترة طويلة، ومنحته الفرصة السانحة التي طالما انتظرها للخروج نهائيا من دورة الركود الاقتصادي التي لازمته منذ النصف الثاني للثمانينيات.

لقد سمحت الزيادة المهمة في حجم العائدات، في بداية الأمر، بإعادة التوازن المالي المفقود منذ مدة طويلة لميزان المدفوعات، ثم ساعدت في مرحلة ثانية، وبعد تراكم الفوائض المالية، في علاج بعض المشكلات والآثار السلبية التي تراكمت بسبب الأزمة الاقتصادية، والتي على رأسها مشكلات المديونية الخارجية والبطالة، فتحقق التسديد المسبق للديون الخارجية التي في ذمة الدولة، وتم إطلاق العديد من برامج الإنعاش والتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 20: تطور قيمة صادرات المحروقات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1995-2015

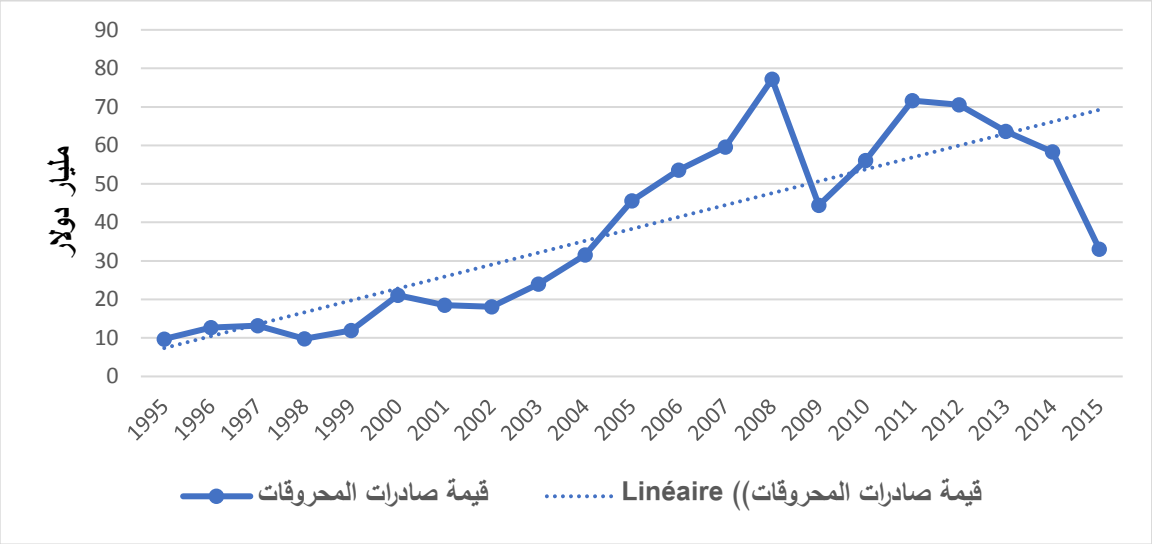

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى بيانات البنك المركزي الجزائري.

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques de la balance des payements 1992-2011, hors-série juin 2012 ; rapport annuel 2015.

في الأول، يكشف تحليل ظاهرة الارتفاع السريع والمتزايد لعائدات المحروقات الملحوظة منذ بداية الألفية والى غاية 2014، أن ما كان وراء هذه الظاهرة، وبشكل خاص خلال الفترة 2000-2008، هو التقاء وتظافر عاملين أساسيين في وقت واحد هما: عامل ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية للمحروقات من جهة، وعامل ارتفاع الكمية السنوية المصدرة من المحروقات، وخصوصا كمية الخام، من جهة ثانية. وهنا، إذا كان صحيحا أن ألّا علاقة للاستثمار الأجنبي المباشر بالعامل الأول، والذي هو عامل ارتفاع الأسعار، لأن السعر متغير خارجي يتحدد في الأسواق الدولية ويخضع لمحددات لا

يمكن التحكم فيها محليا ـ كما شرحنا ذلك في الفصل الثاني ـ، فإنه على عكس ما سبق، فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على العامل الثاني، والذي هو عامل ارتفاع الكمية المصدرة، والذي كان السبب الثاني في زيادة التدفقات المالية ورفع حجم العائدات المالية للقطاع، هو دور ثابت ومؤكد، وذلك على اعتبار أن المصدر الأساسي والوحيد تقريبا لهذه الكمية الإضافية القابلة للتصدير هو ارتفاع كمية الإنتاج في الحقول المشتركة، والتي يوجه القسم الأكبر منها نحو التصدير، لأن الشركات الأجنبية تحرص على تصدير الحصة المخصصة لها بالكامل، ولا تقوم بتحويلها محليا.

صحيح، إنّ عامل ارتفاع الأسعار هو العامل الذي كان وراء الزيادة الأساسية في حجم العائدات المالية المتأتية من تصدير المحروقات خلال معظم سنوات الفترة 2000-2014، بل وكان في بعض السنوات العامل الوحيد تقريبا وراء هذه الزيادة، وهو ما يتبين بوضوح من مؤشرات التغيرات السعرية والكمية السنوية، سواء للناتج الداخلي الخام أو للقيمة المضافة لقطاع المحروقات؛ الواردة في الجدول رقم 42، ص. 266، حيث وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي كانت فيه نسبة نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات في سنة 2000 في حدود 78 %، لم تتجاوز حصة مساهمة الأثر الكمي في هذا النمو حدود 4 %، بينما كانت حصة مساهمة الأثر السعري هي 74 %، لكن عامل السعر لم يكن في جميع السنوات هو العامل الأول وراء الزيادة في حجم العائدات المالية للقطاع، لأن العامل الكمي كان له أيضا دور معتبر في سنوات العقد الأول، ولو أن هذا الدور غير واضح بشكل كاف – كما في الجدول التالي – ، لأن ظاهر البيانات الواردة في الجدول هو أن هذا التأثير لم يخص سوى فترة قصيرة فقط، هي فترة النصف الأول للعقد الأول، حيث كل مؤشرات التغير الكمي تقريبا موجبة، بينما مؤشرات باقي السنوات من 2006 والى غاية سنة 2014 كلها سالبة.

اذا كانت الصورة التي تقدمها بيانات الجدول التالي عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العائدات المالية للقطاع غير واضحة تماما، فإن بيانات الصادرات الواردة في الجدول رقم 41، ص.261 كفيلة بتقديم هذه الصورة بشكل أفضل وبيان أهمية الدور الهام الذي اضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم العائدات المالية للقطاع، لأنه عند معاينة هذه البيانات بالتدقيق يتبين أن كمية الصادرات من مختلف أنواع المحروقات – عدا المشتقات التي لا دخل للاستثمار الأجنبي فيها – قد ارتفعت بشكل محسوس وكبير أحيانا خلال سنوات العقد الأول، بل وإن صادرت الخام قد زادت عن الضعف في أقل من عقد من الزمن، فانتقلت من 17.4 مليون طن متري سنة 1997 الى ما يقرب من 45 مليون طن متري في نهاية 2005، ومصدر كل هذه الزيادة تقريبا هو ارتفاع الإنتاج في الحقول المستغلة في إطار الشراكة، والدليل على ذلك هو تطور حصة الشركات الأجنبية في هذه العائدات المالية، كما هو مبين في الملحق 08 من الصفحة 333، حيث مثلا لم تكن نسبة أرباح الشركات الى مجموع العائدات تزيد عن 12 % سنة 1997، ووصلت في نهاية 2014 الى أكثر من 25 %.

الجدول رقم 42: التوزيع النسبي لتطور الناتج الداخلي الخام (من زاوية الإنتاج) والقيمة المضافة لقطاع المحروقات ولباقي القطاعات الاقتصادية

الوحدة مليار دج (الأسعار الاسمية)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	التغير الكمي	التغير السعري	**القيمة المضافة لقطاع المحروقات**	التغير الكمي	التغير السعري	القيمة المضافة لباقي القطاعات	التغير الكمي	التغير السعري
1999	3238.2	–	–	890.9	–	–	2347.3	–	–
2000	4123.5	3.8	22.7	1616.3	4.0	74.4	2507.2	3.8	3.0
2001	4227.1	3.0	- 0.5	1443.9	- 1.9	- 8.9	2783.2	6.2	4.6
2002	4522.8	5.6	1.3	1477.0	3.9	- 1.5	3045.7	6.5	2.8
2003	5252.3	7.2	8.3	1868.9	8.5	16.6	3383.4	6.6	4.2
2004	6149.1	4.3	12.2	2319.8	3.0	20.5	3829.3	5.0	7.8
2005	7562.0	5.9	16.1	3352.9	5.7	36.7	4209.1	6.0	3.7
2006	8501.6	1.7	10.6	3882.2	- 3.0	19.4	4619.4	5.4	4.1
2007	9352.9	3.4	6.4	4089.3	- 0.9	6.3	5263.6	7.0	6.5
2008	11043.7	2.4	15.4	4997.6	- 3.2	26.3	6046.1	6.7	7.7
2009	9968.0	1.6	- 11.2	3109.1	- 8.0	- 32.4	6858.9	9.6	3.5
2010	11991.6	3.6	16.1	4180.4	- 2.2	37.5	7811.2	6.3	7.2
2011	14588.5	2.9	18.3	5242.5	- 3.3	29.7	9346.0	6.2	12.7
2012	16208.7	3.4	7.5	5536.4	- 3.4	9.3	10672.3	7.2	6.5
2013	16643.8	2.8	- 0.1	4968.0	- 5.5	- 5.0	11675.8	7.1	2.1
2014	17205.1	3.8	- 0.4	4657.8	- 0.6	- 5.7	12547.3	5.6	1.7

Source: ONS, retrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E: Statistiques Economiques N° 85 (Alger, ONS, 2016), pp. 76-79.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخص قطاع البترول فقط، وإنما يخص أيضا قطاع الغاز؛ ودراسة مسألة التأثير في قطاع الغاز تحتاج الى مقاربة الموضوع من زاويتين مختلفتين: زاوية التأثير في الكمية المصدرة، وزاوية الدور الذي تقوم به الشركات الأجنبية لتصريف الإنتاج في الأسواق الدولية.

من الزاوية الأولى، زاوية تأثير الاستثمار الأجنبي في الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي، فإن مستوى هذا التأثير يبدو لأول وهلة، عند الاستناد الى بيانات الملحق رقم 08، والخاصة بحجم تحويلات الأرباح المرتبطة بنشاط التصدير لقطاع الغاز، إما منعدما تماما، كما كان الأمر قبل 2003، أو هامشيا في جل السنوات بعد ذلك، لانعدام ثم لضعف كمية الصادرات التي تعود للشركات الأجنبية خلال الفترة، وهو ما تكشفه أرقام الأرباح المحولة الخاصة بقطاع الغاز، حيث والى حدود 2003، كان تحويل هذا النوع من الأرباح غائبا بالمطلق، ولم تبدأ الشركات الأجنبية في عمليات التحويل إلّا في سنة 2004، وكان مستوى الأرباح المحولة متواضعا جدا، حيث لم تتجاوز نسبة الأرباح الى عائدات صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب نسبة 7.5 %، بينما لم تمثل قياسا الى المجموع الكلي لعائدات قطاع الغاز، أي بما في ذلك صادرات الغاز السائل، إلّا نسبة 4.2 % فقط، وحتى بعد ذلك لم يطرأ إلّا تحسن طفيف على العموم، لأنه والى نهاية الفترة تقريبا لم يتجاوز مبلغ هذه التحويلات في أحسن الأحوال، ولكل السنوات، باستثناء سنة 2015، مبلغ 400 مليون دولار؛ وكان أداء هذه السنة الأخيرة هو أفضل أداء لهذه الشركات، حيث تجاوز مبلغ التحويلات لأول مرة سقف ½ مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة قريبة من 8 % قياسا الى عائدات التصدير بواسطة الأنابيب، وأقل من 5 % من المبلغ الكلّي لعائدات الغاز.

إن ما ورد في الفقرة السابقة يجب أن لا يدفع الى الحكم السريع بضعف مستوى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز، لأن هناك زاوية أخرى يمكن النظر منها الى هذه المسألة، وهي زاوية الدور الذي قامت به الشركات الأجنبية لتصريف الإنتاج المحلي في الأسواق الدولية، حيث وأمام احتدام المنافسة في الأسواق الدولية للغاز الطبيعي، وبحكم اختلاف طريقة تسويق هذا الأخير على طريقة تسويق البترول، حيث يخضع تسويق الغاز بشكل عام لعقود طويلة الأجل، لجأت الجزائر الى تبني استراتيجية جديدة تقوم على طلب خدمات شركات البلدان المستهلكة أو إشراكها تماما في مشاريع مندمجة للإنتاج والتسويق المشترك، بهدف ضمان تسويق الغاز المنتج في الأسواق الخارجية، والمحافظة في على الأسواق التقليدية على الأقل، وعلى سبيل المثال لا الحصر يعتبر حقل منزل لجمط للغاز الطبيعي نموذجا لهذا التوجه الجديد، وقد شرع هذا الحقل، المستغل بالشراكة بين سوناطراك واييني الإيطالية، في الإنتاج عام 2013 بطاقة أولية في حدود 9 ملايين م^3 يوميا، أي بطاقة تزيد على 3 مليار م^3 في السنة، ويتم توجيه الإنتاج الكلي للحقل نحو السوق الايطالية.[248]

[248] Sonatrach, « Sonatrach : 50 ans au service du développement national » Dossier, **Sonatrach la Revue**, N° 62 (Décembre 2013), P. 14.

ثانيا– الآثار السلبية على هيكل الصادرات:

لم تكن كل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في ميدان التصدير آثارا إيجابية وفقط، وإنما كانت هذه الآثار بالأساس سلبية، وتجسدت في شكل تشوهات عميقة في هيكل صادرات القطاع؛ ويمكن تلخيص أهم هذه الآثار السلبية فيما يلي:

1– اختلال هيكل صادرات قطاع المحروقات

أدى تركيز الشركات الأجنبية استثماراتها المباشرة في قطاع المنبع لفترة زمنية طويلة، والذي ترافق بتركيز مماثل من سوناطراك للاستثمارات المحلية في المشاريع المشتركة على حساب المشاريع الخاصة، الى تحولات واختلالات عميقة في هيكل الإنتاج، ومن زاويتين مختلفتين:

من جهة، تسبب هذا التركيز في ارتفاع كبير وسريع لنسبة تمثيل إنتاج الحقول المشتركة في الهيكل العام للإنتاج، وتراجع معتبر لنسبة تمثيل الإنتاج الذي مصدره الحقول المستغلة فرديا من قبل شركة سوناطراك، سواء في ذلك للبترول أو الغاز، حيث بلغ إنتاج البترول من الحقول المشتركة إلى المجموع الكلّي للإنتاج في نهاية عام 2014 نسبة 48.5 % ، وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول المشتركة أيضا، وفي نهاية نفس السنة نسبة 19 % من المجموع الكلي للإنتاج دائما، كما هو واضح من بيانات تطور إنتاج كل من البترول والغاز في الجدول رقم 39 في الصفحة 45؛ وتبعاً لهذه الوضعية، حدث اختلال خطير في هيكل الصادرات، لأن الحقول المستغلة في إطار الشراكة أصبحت تقريبا هي المصدر الوحيد للزيادات الحاصلة في حجم الصادرات، خصوصا بالنسبة للبترول.

من جهة ثانية، ترتب على النمو المستمر لحصة الشركاء الأجانب في الإنتاج، ثم توجيه كامل هذه الحصة نحو التصدير في شكلها الخام، دون تحويلها أو تصنيعها محليا، الى تحول آخر خطير في تركيبة الهيكل العام للصادرات، فَقَدَ القطاع بموجبه ذلك التنوع الذي كان يميز هذا الهيكل قبل ذلك، وهو ما يمكن أن يلاحظ على تركيبة هيكل الصادرات في الجدول التالي، والتي لم تعد، ومن بداية عام 2002 تقريبا، هي تلك التركيبة المتوازنة التي كانت موجودة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات: تركيبة تتكون، وبشكل متوازن، من كل أنواع المحروقات، وإنما أصبحت، تركيبة يطغى عليها تمثيل البترول الخام والغاز الطبيعي غير السائل، في مقابل تراجع تمثيل المكثفات والغاز الطبيعي السائل والمشتقات النفطية بشكل كبير: تمثل صادرات البترول والغاز الطبيعي غير السائل معا نسبة 62 % من المجموع الكلي لصادرات المحروقات لعام 2012، بينما كانت هذه النسبة عام 1997 في حدود 35 % فقط.

تكشف القراءة التفصيلية لبيانات الجدول 43 أن الخلل الرئيس في الهيكل العام للصادرات قد لحق بالمشتقات النفطية على وجه خاص، التي تراجعت نسبة تمثيلها في هذا الهيكل بشكل كبير خلال العقد

الأول للقرن الجديد؛ وتراجع تمثيل المشتقات هو انعكاس مباشر ونتيجة طبيعية لغياب الاستثمارات الخارجية وتواضع مستوى الاستثمارات المحلية في قطاع المصب، وخصوصا في قطاع التكرير.

الجدول رقم 43: التوزيع النسبي لصادرات المحروقات

الوحدة: (%)

السنوات	المنتجات البترولية %			المنتجات الغازية %		
	البترول الخام	المكثفات Condensat	المنتجات المكررة	غاز البترول السائل GPL	الغاز الطبيعي السائل GNL	الغاز الطبيعي GN
1997	20.2	21.2	17.3	07.5	18.7	15.1
1998	19.9	20.0	15.2	07.8	19.7	17.4
1999	22.9	20.4	16.8	09.7	15.4	14.9
2000	22.9	19.0	15.6	10.1	15.6	16.9
2001	21.6	17.1	14.8	10.0	17.5	19.1
2002	27.9	16.9	13.8	09.7	16.0	15.8
2003	32.2	14.9	12.6	09.0	15.8	15.6
2004	39.8	15.5	09.6	08.2	11.9	15.0
2005	42.4	13.8	08.6	07.3	11.7	16.1
2006	42.3	13.6	08.9	06.8	11.9	16.6
2007	42.6	14.3	09.8	07.6	11.3	14.5
2008	39.5	13.1	09.5	07.4	11.8	18.8
2009	38.0	11.6	12.1	07.2	12.6	18.5
2010	36.9	07.6	16.4	07.3	10.5	21.3
2011	40.1	07.7	16.7	07.3	09.3	18.9
2012	39.3	06.7	15.6	06.8	09.2	22.4
2013	38.4	07.6	17.2	6.9	9.5	20.3
2014	31.4	06.7	22.6	8.9	12.7	17.7
2015	30.3	06.8	20.5	8.1	14.2	20.0

Source : Banque d'Algérie, Annexes des rapports annuels : Tableau 18, Années 2002 ; 2003 ; 2004 ; 2008 ; 2012 ; 2015.

يعكس تراجع تمثيل نوع مهم من المحروقات كالمشتقات النفطية في هيكل الصادرات، وخصوصا خلال الفترة 2000–2009، من الناحية العملية، حقيقة واحدة، وهي عدول الجزائر الواضح عن استراتيجية تنويع صادرات المحروقات، والتخلي شبه الكامل عن سياسة تثمين المحروقات محليا، واللتان كانتا القاعدة الذهبية الى حدود نهاية التسعينيات؛ وهذا النهج غير المفهوم، لم يؤدِ فقط إلى تجريد القطاع من قيمة مضافة، كان بالإمكان تحصيلها محليا بدل تحويلها للخارج، وإلى حرمان خزينة الدولة من

موارد مالية هامة، لو تم تنصيب طاقة تكرير مناسبة على المستوى المحلي، وبناء سياسة تجارية مرنة وقابلة للتكييف وفقا لتغيرات الطلب في السوق الدولية؛ هذا الأخير الذي يتغير باستمرار وفي اتجاهات مختلفة، فأحيانا يتركز الطلب أكثر على الخام، وأحيانا أخرى يكون العكس، وينتج عن ذلك غالبا حركة وتذبذب في أسعار الخام والمشتقات، وفي اتجاهات متباينة، حيث يكون متوسط سعر الخام في بعض السنوات أكبر من متوسط سعر المشتقات، وفي سنوات أخرى يكون سعر المشتقات هو الأعلى (المقصود هنا هو سعر البيع بعد الخروج من معمل التكرير وليس سعر البيع في محطات التوزيع). وعلى سبيل المثال بلغ فارق السعر بين السعر المتوسط لبرميل الخام والسعر المتوسط لبرميل المشتقات في بعض السنوات التي زاد فيها الطلب على الخام بشكل حاد الى حدود 10 دولارات كاملة كزيادة سعرية على كل برميل خام، فيما تراوح متوسط هذا الفارق في السنوات الأخرى بين 1 الى 3 دولارات كزيادة لفائدة برميل المشتقات، ولكن أحيانا تكون الزيادة أكبر من ذلك بكثير.[249]

لم تضيع الجزائر على نفسها فرصة تثمين المحروقات وفقط، وإنما وصل بها الأمر في ظل ضعف الاستثمار في قطاع التكرير الى حد استيراد بعض المشتقات النفطية من الخارج لمواجهة عجز الإنتاج المحلي في تغطية كامل الطلب في السوق المحلية، وهو الطلب المتزايد بين سنة وأخرى.

ولبيان أكبر لدرجة الاختلال التي حدثت، يقدم الشكل التالي مقارنة بيانية لتطور العلاقة بين اثنين من المتغيرات الأساسية المُكونّة لهيكل صادرات المحروقات، واللذان تجمع بينهما علاقة وطيدة، وهما البترول الخام والمشتقات النفطية، وذلك للفترة 1995-2015.

الشكل رقم 21: تطور صادرات الخام والمشتقات النفطية خلال الفترة 1995-2015

(و: برميل/ي)

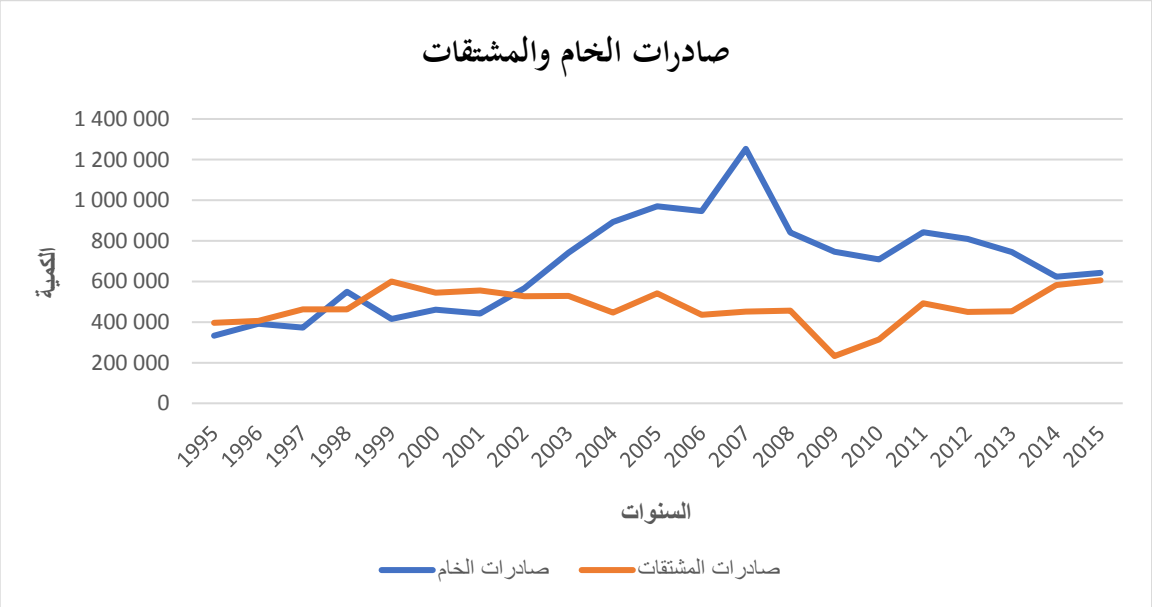

[249] بنك الجزائر، ملاحق التقرير السنوي، الجدول رقم 18: صادرات المحروقات، لسنوات 2002، 2003، 2004، 2008، 2012، 2015.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى بيانات منظمة أوبك، مجموعة تقارير إحصائية سنوية.

يلاحظ في الشكل، وفي اليسار تحديدا، ذلك التوازن الذي كان قائما في النصف الثاني للتسعينيات، بين صادرات الخام وصادرات المشتقات النفطية، حيث حجم صادرات كلا النوعين متقاربة، مع تفوق طفيف لصادرات المشتقات النفطية، وهي ذات الوضعية التي كانت سائدة قبل عام 1995؛ ثم يلاحظ بعد ذلك، وانطلاقا من عام 2002، انقلابا كليّا في الوضع واختلالا كبيرا لصالح صادرات الخام، ولمدة زادت على 10 سنوات كاملة، أي بالتقريب الى حدود سنة 2014، وهي السنة التي شهدت لأول مرة، ومنذ فترة طويلة، تقاربا نسبيا في تمثيل الخام والمشتقات في الهيكل العام لصادرات المحروقات، لكن ذلك لم يكن لخطورة مستشعرة، استوجبت مراجعة النهج المعتمد وتصحيح المسار، وإنما كان ذلك لتراجع قصري في إنتاج الخام، سواء في الحقول المشتركة أو في الحقول الفردية لشركة سوناطراك، لأن السياسة المنتهجة في القطاع بقيت تقريبا هي ذاتها ولم تتغير.

وعلى العموم، يمكن التمييز من خلال الشكل بين مرحلتين مختلفتين في الاتجاه: مرحلة أولى وتمتد بين سنوات 1995 و2002، وتميزت في المطلق بتفوق صادرات المشتقات على صادرات الخام، لكن هذا التفوق كان في الحالة العامة تفوقا بسيطا وطفيفا، ولم يسجل فرق كبير في أحجام الصادرات إلاّ في سنة واحدة تقريبا هي سنة 1999، والتي بلغ الحجم المتوسط لصادرات المشتقات النفطية فيها ما يناهز 600 ألف برميل يوميا، بينما بلغت صادرات الخام أكثر من 400 ألف برميل يوميا بقليل؛ وفيما عدا هذه السنة كانت مستويات التصدير في باقي السنوات متقاربة الى حد بعيد. أما في المرحلة الثانية والتي يمكن تحديد بدايتها بعام 2003 ونهايتها بعام 2014، فقد تميزت بتفوق واضح لصادرات الخام التي أصبحت هي التي تهيمن على تركيبة الصادرات النفطية، وقد بلغ فارق الصادرات في بعض السنوات مستويات قياسية، كما كان الأمر في عام 2007 أين بلغت صادرات الخام 1.25 مليون برميل يوميا، فيما بالكاد تجاوزت صادرات المشتقات في هذه السنة 451 ألف برميل يوميا، وكان مصدر جل الزيادة خلال هذه الفترة هو الحقول المشتركة.

2- زيادة حدة مشكلة التركيز الجغرافي للصادرات

لعل من الدوافع الرئيسية المقدمة لتبرير سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، دافع الحصول على دعم الشركات الأجنبية واستغلال الخبرة والقدرات المتراكمة لديها في المجال التجاري، لتحقيق هدف تنويع الأسواق، والذي هو شرط أساسي لتأمين صادرات القطاع ضد التحولات الفجائية في الأسواق وتلك المخاطر التجارية التي تقترن بكل سياسة تجارية لا تعمل على تنويع أسواق تصريف الإنتاج، ولا تأخذ بعين الاعتبار خطورة مسألة تركيز جل الصادرات في سوق واحدة، كما هو حال صادرات قطاع المحروقات في الجزائر تقريبا، لأن أي

تحول هيكلي يحدث في هذه الحالة، وفي الاتجاه غير المرغوب، سوف ينعكس رأسا على القطاع، وستكون آثاره السلبية على النشاط الإنتاجي والتسويقي ضخمة ومضاعفة؛ وهذا عكس الحالة التي يكون فيها تعدد في أسواق صرف الإنتاج وتوازن نسبي في حصص التصدير إليها، فيكون وقع الصدمة في هذه الحالة أقل والأضرار التجارية أخف، ويمكن حتى لسوق من هذه الأسواق امتصاص الصدمة والآثار السلبية الناشئة في السوق المتضررة.

يكشف تحليل البيانات من زاوية الوجهة الجغرافية لصادرات المحروقات الجزائرية أن القسم الأكبر لهذه الصادرات، سواء في ذلك صادرات البترول أو الغاز، ورغم كل المحاولات التي استهدفت تنويع الوجهات؛ لا يزال في اتجاه واحد تقريبا، هو اتجاه السوق الأوروبية، بل ويلاحظ اتجاه لزيادة درجة هذا التركيز منذ بداية العقد الثاني.

استقبلت السوق الأوروبية وحدها في نهاية 2015 أزيد من 5/4 الحجم الكلّي لصادرات الخام وحوالي 40 % من صادرات المشتقات مثلا (الملاحق 04 و05)؛ وتعكس هذه النسب المرتفعة، والتي هي في ذاتها مؤشر قويّ على درجة التركز الجغرافي للصادرات، مدى الفشل في تحقيق هدف تنويع الأسواق، رغم أنه وفي فترة معينة، خلال النصف الثاني للعقد الأول، قد ساد نوع من الاعتقاد أن الجزائر، لربما، تكون قد وضعت نفسها، ولأول مرة في تاريخ الصناعة المحلية للمحروقات، على الطريق الصحيح المؤدي الى تحقيق هدف تنويع الأسواق، بعد نجاحها نسبيا، وبدعم من الشركات الأجنبية العاملة في القطاع، في تعزيز مواقعها في الأسواق الأخرى من غير السوق الأوروبية، وفي السوق الأمريكية على وجه الخصوص، حيث بلغت صادرات الخام نحو هذه السوق في عام 2007 مثلا مستوى قياسيا بأكثر من 730 ألف برميل في اليوم، أي بنسبة في حدود 60 % تقريبا من الحجم الكلي للصادرات لتلك السنة؛ وهو الاتجاه الذي أثبتت التطورات اللاحقة أنه لم يكن سوى لفترة قصيرة، لأن الصادرات الى هذه السوق تراجعت بعد ذلك بشكل حاد ومتسارع حتى بلغت مستوى جد متواضع في نهاية 2015 بكمية في حدود 35 ألف برميل في اليوم فقط، أي نسبة تزيد قليلا عن 5 % من الحجم الكلي للصادرات.

ويستنتج من البيانات الواردة في الملاحق المذكورة أعلاه، أنه قد حدث خلال سنوات العقد الثاني لهذه الألفية ما لم يكن منتظرا بالمطلق، وهو العودة الى نقطة البداية وخسارة القطاع لكل الحصص المكتسبة في الفترة السابقة، والابتعاد في هذه الفترة بشكل شبه كامل وشبه مطلق تقريبا على هدف تنويع الأسواق، في وقت كان ينتظر من القطاع أن يقوم بتعزيز المكاسب المحققة في العقد السابق له.

إذن، النصف الأول للعقد الثاني كان محطة لانقلاب حقيقي في تركيبة هيكل الصادرات، وعودة قوية غير متوقعة لظاهرة التركز الجغرافي، وذلك بعد التراجع الحاد لصادرات المحروقات الجزائرية نحو مختلف الأسواق، والانكفاء على السوق الأوروبية. ويمكن أن يعزى سبب هذه الوضعية الى عاملين:

الأول هو ثورة البترول والغاز الصخري في الولايات المتحدة، والتي عجلت بغلق هذه السوق في وجه الصادرات الجزائرية، خصوصا صادرات الخام والغاز الطبيعي السائل، والعامل الثاني هو اتجاه الشركات العاملة في الجزائر الى تصريف حصص الإنتاج التي تعود لها في الأسواق القريبة، وفي السوق الأوروبية تحديدا بدلا من تسويقها في أسواق بعيدة نسبيا كالسوق الأمريكية مثلا، كما كان الأمر في منتصف العقد الأول.[250]

المطلب الثاني– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع المحروقات على التوازنات الكلية للاقتصاد

إن الوزن النسبي المعتبر لقطاع المحروقات في الهيكل العام للاقتصاد الجزائري عامة، وفي هيكل التجارة الخارجية على وجه الخصوص، حيث صادرات القطاع تكاد تمثل وحدها القيمة الكلّية للصادرات الوطنية، لم يكن ليدع تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى محصورا في حدود قطاع المحروقات، أو يجعله على الأقل في حال تجاوز هذه الحدود تأثيرا ضعيفا وهامشيا. الوزن والأهمية الاستثنائية للقطاع في حد ذاتهما جعلا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يتوسع، وبشكل غير مباشر هذه المرة، ليشمل كافة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، ويفرز على هذا المستوى أيضا، آثارا ايجابية وسلبية.

أولا– الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التوازنات الاقتصادية الكلية

شارك الاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل غير مباشر، عبر أداة العائدات المالية التي كان مصدرا لها، في إفراز أثرين كبيرين على مستوى الاقتصاد الكلي: الأول وهو المساهمة في تخفيف أعباء المديونية، سواء الداخلية منها أو الخارجية، والتي كانت، قبل تدفق هذه العائدات، تضغط بشدة على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، وتعيق حركة التنمية الاقتصادية فيه؛ والأثر الثاني هو المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، بعد إطلاق برامج عديدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية، سمحت بتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية كتخفيض معدلات البطالة.

1– تخفيف أعباء المديونية الداخلية والخارجية

أدى الارتفاع غير المسبوق للإنتاج، خصوصا في الحقول المشتركة، منذ بداية الألفية الجديدة، والمرفق بارتفاع مماثل في أسعار المحروقات، الى تحقيق إيرادات معتبرة للميزانية العامة للدولة ولميزان المدفوعات. وكانت هذه الإيرادات فرصة نادرة لمعالجة مشكلة المديونية، سواء الداخلية منها أو الخارجية، التي عانت منها الجزائر بشدة من قبل، وخصوصا المديونية الخارجية طيلة سنوات التسعينيات.

فعلا، وفيما يخص النوع الأول من المديونية، أي المديونية العمومية الداخلية، فقد أخذت نسبة هذه المديونية الى الناتج الداخلي الخام في الانخفاض بشكل سريع خلال الفترة 1999–2014، فقفزت

[250] Opec, Annual Statistical Report 2016.

في الأول، وفي مدة ثلاث سنوات لا غير، من نسبة 59 % سنة 1999 الى 39.7 % سنة 2002، ثم انخفضت مرة أخرى إلى حدود 26 % سنة 2004، واستمر التراجع في السنوات الموالية الى أن بلغت النسبة 9.2 % فقط عام 2012، قبل أن يعود الاتجاه التصاعدي قليلا بعد 2012، حيث كانت النسبة مثلا هي 10.2 % في نهاية سنة 2014.[251]وهذا الانخفاض الكبير في حجم المديونية الداخلية يعتبر قفزة نوعية مهمة وإنجازا كبيرا من أهم الإنجازات المحققة في ميدان التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري.

من الزاوية الأخرى، زاوية المديونية الخارجية، سمح تدفق العملات الأجنبية بحجم فاق طاقة استيعاب الاقتصاد الجزائري بتخصيص جزء من هذه المداخيل، والمقدرة للفترة 99-2014 بحوالي 725.9 مليار دولار،[252] لمعالجة مشكلة الديون الخارجية بشكل جذري، فانفردت الجزائر بين الدول النفطية باستخدامها لعوائد صادراتها النفطية في تقليص حجم المديونية، وهو إجراء سمح بتحرير الاقتصاد الجزائري من ضغط الدّين الخارجي الذي لازمه لفترة طويلة، حيث وبعد التفاوض مع نادي باريس ونادي لندن حول مسألة السداد المبكر لجزء كبير من المديونية الخارجية، انخفض حجم هذه الأخيرة دفعة واحدة من 17.2 مليار دولار عام 2005 الى 5.6 مليار دولار عام 2006.

يعرض الجدول اللاحق بيانات عن تطور حالة المديونية الخارجية للجزائر وخدمة الدَّين المرتبطة بها خلال الفترة 1998-2015، ويلاحظ على هذه البيانات، وعلى طول الفترة، ذلك التراجع المستمر، سواء في مؤشر حجم الدّين أو في مؤشرات المديونية، والذي يعزى في المقام الأول الى استعمال طفرة العائدات النفطية التي تحققت خلال هذه الفترة في معالجة معضلة المديونية.

ويستنتج من مقارنة بيانات المديونية ببيانات عائدات الصادرات لنفس الفترة، أن الزيادة المعتبرة في حجم العائدات التي تحققت في سنوات منتصف العقد الأول هي التي حسمت في قرار المعالجة التامة لمعضلة المديونية بواسطة التسديد المبكر للدين الخارجي، وذلك لتطابق فترة التسديد المكثّف للدّين: سنوات 2004 و2005 و2006 تحديدا، مع فترة الطفرة الكبيرة في حجم عائدات التصدير.

لقد تم استغلال الزيادة الحاصلة في العائدات لتقليص حجم الدين الخارجي وحجم الخدمة المتعلقة به الى أدنى مستوياتهما، فنزلت نسبة الدَّين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي، والتي هي مؤشر يعكس درجة صلابة الاقتصاد من خلال قياس حصة أو حق الأجانب في الإنتاج الوطني، من 36 % في نهاية 2003 الى أقل من 4.8 % في نهاية 2006، ثم الى حدود 1.2 % فقط في نهاية عام 2015. وعلى نفس المنوال، انخفضت نسبة خدمة الدّين الخارجي الى الصادرات، ويقيس هذا المؤشر هو الآخر عبء المديونية الخارجية، ولكن هذه المرة بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته

[251] Myriam DONSIMONI, Op.cit., p. 04.
[252] Bader Eddine NOUIOUA, ***Le dinar algérien : Aspects de la politique monétaire et financière de l'Algérie*** (Alger : Casbah Editions, 2017), p.35.

الخارجية بعائدات صادراته،[253] من 38 % سنة 1998 الى حدود 16.7 % في نهاية سنة 2003، ثم إلى أقل من 1 % في نهاية عام 2014، علما أن هذه النسبة الأخيرة كانت قد بلغت في نهاية سنة 1998، وهي السنة التي توافق نهاية فترة التعاقد مع صندوق النقد الدولي 63.2 %. وكانت أربع سنوات قبل ذلك، أي غداة التوقيع على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 عند المستوى القياسي غير المسبوق من قبل، وهو 93 %.[254]

الجدول رقم 44: تطور الدّين العام الخارجي وخدمة الدّين العام الخارجي خلال الفترة 1998-2015

و: مليون دولار

السنة	الدّين العام الخارجي		خدمة الدّين العام الخارجي		مؤشرات المديونية الخارجية	
	الحجم	% التغير السنوي	الحجم	% التغير السنوي	% الدين العام/ الناتج المحلي.إ	% خدمة الدين العام/ الصادرات
1998	30473.0	-	5180.0	-	63.2	38.0
1999	28315.0	- 07.08	5116.0	- 01.23	58.3	34.6
2000	25261.0	- 10.78	4500.0	- 12.04	45.4	24.7
2001	22571.0	- 10.64	4464.0	- 00.80	41.1	24.8
2002	22642.0	+ 00.31	4150.0	- 07.03	40.5	20.7
2003	23353.0	+ 03.14	4358.0	+ 05.01	36.0	16.7
2004	20600.0	- 11.78	3028.2	- 30.51	24.3	8.9
2005	17191.0	- 16.54	5846.0	+ 93.05	16.7	12.0
2006	5612.0	- 67.35	13314.0	+ 127.74	4.8	23.2
2007	5606.0	- 00.10	1431.0	- 89.25	4.2	2.1
2008	5586.0	- 00.35	1218.0	- 14.88	3.3	1.8
2009	5413.0	- 03.09	1000.0	- 17.89	3.9	2.1
2010	5681.0	+ 04.95	667.0	- 33.30	3.5	1.1
2011	4405.0	- 22.46	618.0	- 07.34	2.2	0.8
2012	3694.0	- 16.14	844.0	+ 36.56	1.8	0.8
2013	3396.0	- 08.06	520.0	- 38.38	1.6	0.7
2014	3010.0	- 11.36	483.0	- 07.11	1.4	0.8
2015	2046.0	- 32.02	471.2	- 02.44	1.2	1.2

المصدر: بيانات من جمع الباحث، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفترة 1999-2017.

[253] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2008 (الكويت: منشورات صندوق النقد العربي، 2008)، ص 166.

[254] Bader Eddine NOUIOUA, Op.cit., p.32.

2- التحسن النسبي في مستوى النمو الاقتصادي.

لما كان أحد الشروط الأساسية المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد هو وفرة رأس المال، فإن كل ندرة في هذا العنصر الإنتاجي، تكون دائما عائقا كبيرا في وجه التنمية الاقتصادية؛ وهذا هو حال الاقتصاد الجزائري بعد أزمة انخفاض أسعار النفط عام 1986؛ فقد عانى الاقتصاد بعدها، ولمدة طويلة، من مشكلة نقص التمويل، وانعكس ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي الذي تراجع بشكل حاد، وهو ما يظهره تحليل بيانات النمو الاقتصادي للفترة 86-1994 مثلا، حيث نزل معدل النمو في جل سنوات الفترة الى أقل من الصفر بعدما كان في الفترة السابقة للأزمة 81-1985 في حدود 4.8 % في المتوسط. وقد ترتب على تراجع النمو الاقتصادي وضعف لمستوى الادخار المحلي، تفاقم لمشكلة المديونية الخارجية الى درجة بلغ فيها الاقتصاد، في منتصف التسعينيات، حالة العجز عن التسديد، وتحتم اللجوء الى صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الديون.

الشكل رقم 22: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

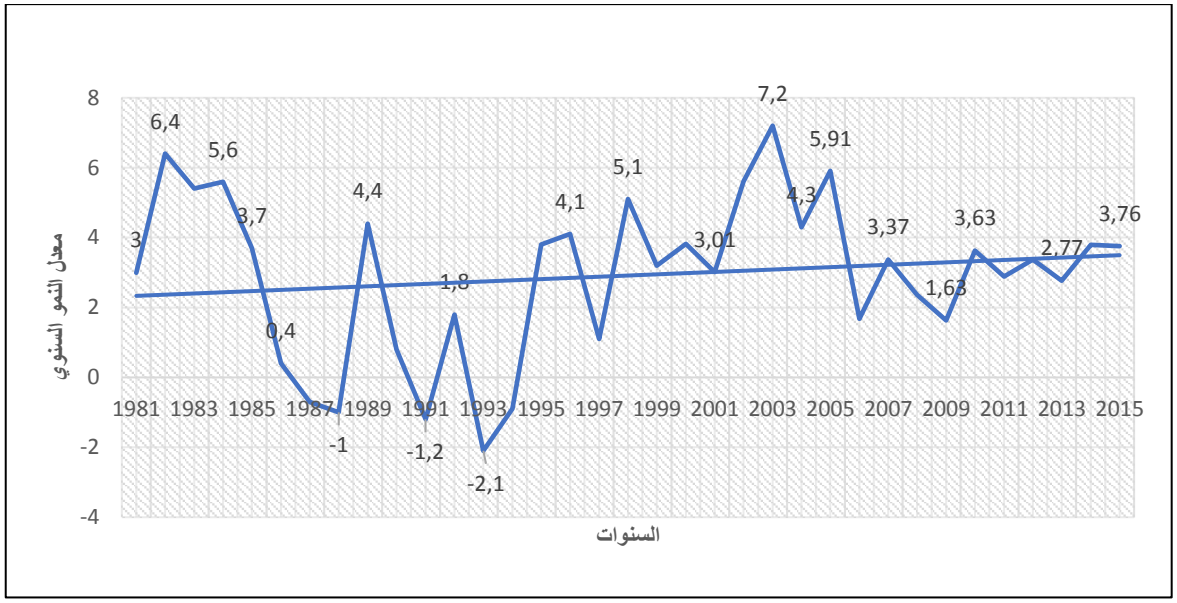

المصدر: بيانات البنك الدولي (قاعدة البيانات العامة).

اذا كان تطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي الذي ألزم به صندوق النقد الدولي الجزائر في منتصف التسعينيات، قد سمح لهذه الأخيرة بالاستفادة من قروض جديدة، وبتخفيف عبء المديونية الى حين، والتي بدورها سمحت بتسجيل تحسن نسبي في مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلية الأخرى، خلال سنوات المجال الزمني للاتفاقيات الموقعة بين الصندوق والجزائر(95-1998)، فإنه بالمقابل لم يؤد الى زوال الأخطار المرتبطة بوجود مستوى عال للمديونية بشكل كامل، لأن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في هذه السنوات، والتي تجاوزت قليلا نسبة 3 % في المتوسط، لم تكن كافية لإبعاد مخاطر تراكم الديون وعودة المستوى العالي للمديونية.

إن ما منع الجزائر من اللجوء الى الاستدانة الخارجية من جديد هو انقلاب الوضع في أسواق النفط والغاز في بداية الألفية الثالثة، وما تبع ذلك من ارتفاع سريع ومطرد للأسعار، والذي تزامن مع زيادة قدرات الإنتاج والتصدير بعد دخول عدد من المشاريع الاستثمارية المشتركة مع الشركات الدولية مرحلة الاستغلال. ففي هذه الفترة، وبعد تدفق العائدات بشكل كثيف، بدأ الاقتصاد الجزائري في التنفس، وأخذ الوضع الاقتصادي العام في التغير بشكل ملحوظ، لأن هذه التدفقات الرأسمالية وفرت للاقتصاد الجزائري ما كان يحتاج اليه من رؤوس أموال للاستثمار، ومنحته في ذات الوقت الفرصة النادرة التي كان يبحث عنها لمعالجة مشكلة المديونية معالجة جذرية، على اعتبار ذلك أحد الشروط الضرورية المطلوبة مسبقا لإعادة بعث حركية النشاط الاقتصادي المفقودة منذ مدة بعيدة.

فضلا عن تخفيف عبء المديونية الخارجية، سمحت وفرة رأس المال منذ بداية الألفية الثالثة بإطلاق ثلاثة برامج اقتصادية هامة خلال الفترة 01-2014، خصصت لها الدولة اعتمادات مالية ضخمة – في حدود 500 مليار دولار[255]بعد عمليات إعادة التقييم –، وهذه البرامج هي على التوالي:[256]

- ❖ برامج الإنعاش الاقتصادي 01-2004، والقيمة المرصودة له في الأول 7 مليار دولار، أو ما يعادل بالعملة المحلية 552 مليار دج،
- ❖ وبرنامج دعم النمو الأول 05-2009 بقيمة 55 مليار دولار (3800 مليار دج)،
- ❖ ثم البرنامج الخماسي 10-2014 بقيمة 286 مليار دولار (21214 مليار دج).

واستهدفت تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- ❖ تفعيل الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الانعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- ❖ تخفيض معدلات البطالة.
- ❖ ومحاربة الفقر والمشاكل المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ❖ تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين مستوى الخدمات العامة

تظهر مؤشرات النمو الاقتصادي والبطالة للفترة 2001-2015، وخصوصا في العقد الأول، نجاحا نسبيا للبرامج المذكورة في بلوغ الأهداف المحددة لها، وعلى سبيل المثال، حقق الاقتصاد الجزائري بفضلها، وفي عموم الفترة المذكورة أعلاه، مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي – بصرف النظر عن ضخامة المبالغ المرصودة وكفاءة التوظيف – ، إذ باستثناء عدد قليل من السنوات، كان فيها معدل النمو السنوي أقل

---

[255] صالح صالحي، " تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001/2014"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، مجلة صادرة عن جامعة سطيف، العدد 13 (2013)، ص. 01.

[256] نفس المرجع. ص.ص. 11-13.

من نسبة 3 %، تجاوزت النسبة في باقي سنوات الفترة هذا المعدل، بل وبلغت في بعض السنوات مستويات جد مقبولة: 5.61 % سنة 2002 و7.2 % سنة 2003 و5.91 % سنة 2005.

لكن، النجاح المنسوب للبرامج المذكورة في تحقيق مستوى مقبول للنمو هو في حقيقة الأمر نجاح نسبي وهش؛ فهو من جهة نجاح نسبي لأنه عند تحليل مستوى الأداء الاقتصادي من زاوية كفاءة رؤوس الأموال المرصودة، تبدو معدلات النمو المحققة متواضعة؛ وهو من جهة أخرى نجاح هش، لأن مستويات النمو المقبولة نسبيا لم تستند الى تحسن في إنتاجية العمل، بقدر ما استندت الى ظرف مناسب وفوائض مالية مؤقتة وغير قارة، يمكن أن تختفي في أي لحظة، وتتوقف بعدها عجلة النمو، وهو ما حدث بالفعل بعد انهيار أسعار المحروقات في 2014، حيث تقلص حجم الإيرادات وبرز عجز برقمين في الميزانية العامة للدولة، ابتداء من السنة الموالية 2015، ما اضطر الجزائر، وكخط دفاع أول لمواجهة تداعيات هذا السقوط الحر للأسعار، إلى تجميد الكثير من المشاريع، ومراجعة طريقة استخدام المدخرات المالية المتراكمة، للحد من تأثير انخفاض الأسعار على النمو، بما يسمح لها بكسب بعض الوقت لصياغة خطط التصحيح، لأن الاستمرار في تحمل عجوزات كبيرة في الموازنة إلى الأبد أمر غير ممكن.[257]

ثانيا– الآثار السلبية على التوازنات الاقتصادية الكلية

أفرز الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الظواهر السلبية التي أثرت بشكل أو بآخر على التوازنات الكليّة للاقتصاد الوطني، وخصوصا على توازن ميزان المدفوعات، وكان من بين أهم هذه الظواهر ظاهرة النمو المتزايد لحجم تحويلات الأرباح نحو الخارج، والظاهرة الأخرى هي ظاهرة زيادة درجة تركيز التمويل في قطاع المحروقات، أي توجيه الموارد المالية المتاحة أكثر نحو تمويل استثمارات هذا القطاع على حساب تمويل استثمارات القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، ما تسبب في تشوهات كبيرة في نمط تمويل الاقتصاد بشكل خاص، وفي هيكل الاقتصاد الوطني بشكل عام؛ هذا الأخير الذي زادت تبعيته أكثر لقطاع المحروقات.

1– ظاهرة تنامي تحويلات الأرباح والتحويلات المالية الأخرى نحو الخارج

ساعدت الظروف الاقتصادية المناسبة وارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية الشركات الأجنبية في استرجاع تكاليف الاستثمار في فترات قصيرة وقياسية، وهو ما يمكن معاينته بوضوح في حساب الاهتلاكات لميزان المدفوعات، بعد إتمام التسديد المسبق للمديونية الخارجية في سنوات 2005 و2006، حيث أصبح هذا الحساب يتضمن أساسا أقساط اهتلاك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعدما كانت قبل ذلك أقساط اهتلاك الديون تمثل القسم الأكبر من رصيد هذا الحساب؛ وعلى سبيل المثال

[257] مسعود أحمد، " ثلاثون دولارا للبرميل"، ***مجلة التمويل والتنمية***، مجلة فصلية صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 53 (مارس 2016)، ص ص. 34–35.

تراوحت أقساط الاهتلاك بعد عام 2006 والى غاية نهاية 2015، وهي تخص أساسا استثمارات قطاع المحروقات، بين 1.28 مليار دولار سنة 2007، وهو أعلى مستوى لهذا النوع من التحويلات خلال هذه الفترة، و0.23 مليار دولار سنة 2014، وهو أدنى مستوى لها. وقد أعقب استرجاع تكاليف الاستثمار في فترات قصيرة نمو سريع لتحويلات الأرباح نحو الخارج، وهو النمو الذي أثّر بشكل سلبي على توازن ميزان المدفوعات، وعلى الحساب الجاري تحديدا.[258]

يلاحظ وفق بيانات بنك الجزائر الواردة في الجدول الآتي، والخاصة بتحويلات الأرباح في الفترة 1996–2015، أنه ومنذ بداية أولى عمليات تحويل الأرباح عام 1996 والى غاية نهاية عام 2015، أي خلال فترة عشرين سنة، قد بلغ المبلغ الكلي لتحويلات الشركات النفطية الدولية في شكل أرباح سنوية أكثر من 63 مليار دولار. وقياسا الى المبلغ الكلّي المستثمر منذ بداية فترة الانفتاح الاقتصادي والى نهاية عام 2015، والمقدر بما يزيد قليلا عن 26 مليار دولار، يمثل مبلغ هذه التحويلات حوالي 2.4 أضعاف حجم مبلغ الاستثمار الوارد.

الجدول رقم 45: تحويلات الأرباح نحو الخارج للشركات النفطية الأجنبية خلال الفترة 1996–2015

الوحدة: مليار دولار

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1996	0,320	2001	1,023	2006	5,288	2011	4,973
1997	0,370	2002	1,594	2007	3,896	2012	6,341
1998	0,424	2003	2,195	2008	4,562	2013	5,911
1999	0,660	2004	3,117	2009	3,920	2014	5,255
2000	1,169	2005	4,743	2010	3,937	2015	3,721

المصدر: بنك الجزائر، بيانات من جمع الباحث.

لا يمكن اختزال التأثيرات المالية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر أو ظاهرة كثافة التحويلات المالية نحو الخارج، في ظاهرة تزايد تحويل الأرباح من قبل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في القطاع، لأن للظاهرة أبعادا أخرى، تكون غير مرئية أحيانا، من بينها الاتجاه نحو زيادة حجم الطلب على خدمات الشركات شبه النفطية الدولية على حساب الشركات المحلية العاملة في القطاع، وهو ما ترتب عنه أيضا تزايد في قيمة الخدمات المقدمة والتحويلات المالية المقابلة لها بين سنة وأخرى، بشكل يُظهر قطاع المحروقات وكأنه قد بدأ في التحول من قطاع منتج للثروة الى قطاع مصدر لها؛ ويمكن هنا الاستدلال بتطور رصيد أحد الحسابات الفرعية للميزان التجاري وللحساب الجاري، وهو " واردات الخدمات الأخرى" الذي سجل تطور سريعا منذ منتصف التسعينيات، بالتزامن مع تطور نشاط الشركات النفطية الأجنبية

[258] بنك الجزائر، مجموعة تقارير سنوية، 2002، 2003، 2008، 2014، 2015.

في الجزائر، حيث تدرج خلال هذه الفترة، وبما يعادل الدينار الجزائري بالعملات الأجنبية، من رصيد متواضع الى حد بعيد في سنة 1994 قدره 11.5 مليار دج الى 86.4 مليار دج في سنة 2000، ثم الى ضعف هذا المبلغ تقريبا 169.4 مليار دج في سنة 2005، ليقفز بعدها دفعة واحدة الى 584 مليار دج في 2010، وكان هذا المبلغ الأخير هو أعلى مبلغ يسجله هذا الحساب، لأنه بعد ذلك تراجع رصيد الحساب قليلا، لكن لا يزال مرتفعا على العموم، وقد استقر في نهاية عام 2015 عند مستوى 526 مليار دج.[259]

2- تركيز التمويل في قطاع المحروقات وتشويه هيكل الاقتصاد الوطني

فرضت متطلبات الشراكة مع الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات، منذ بدايات الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، معطى جديدا وهو ضرورة مواكبة الجهد الاستثماري المحلي للجهد الاستثماري للشركات الأجنبية؛ لأن شروط هذه الشراكة تقضي غالبا بوجوب مشاركة طرف محلي في كل عملية استثمار تستهدف تطوير الحقول التجارية المكتشفة؛ وهكذا برز، وبشكل متزايد، مع مرور السنوات وتكثيف الشركات الأجنبية لاستثماراتها، اتجاه الى تخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع المحروقات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إذن، وعكس ما كان منتظرا في أن يكون قطاع المحروقات مَصدرا للموارد المالية المطلوبة لتمويل نشاطات باقي القطاعات الاقتصادية، تزايدت نسبة الاقتطاعات المالية الموجهة لتمويل برامج تنمية قطاع المحروقات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، ما ألحق تشوها كبيرا في نمط تمويل الاقتصاد، انعكست آثاره السلبية في النهاية على عموم الاقتصاد الوطني في شكل ابتعاد أكبر على هدف التنوع الاقتصادي، وزيادة في درجة تخصص الاقتصاد، وتبعية أعمق لقطاع المحروقات.[260] هذا الأخير وبعدما صار قطاعا جاذبا لجل الموارد المالية، وحتى البشرية، أعاق حركة النشاط في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحول الى قطب تدور حوله وتخضع له هذه القطاعات، وذلك في تناقض تام مع أفكار وأدبيات نظريات التنمية الاقتصادية التي راجت في سنوات السبعينيات، والتي تقضي بأن يؤدي أحد القطاعات الاقتصادية دور القاطرة، ويقوم بتحفيز باقي قطاعات الاقتصاد.[261]

وبالفعل، نجم عن تركيز الجهد الاستثماري، سواء الداخلي منه أو الخارجي في قطاع المحروقات، وتوجيه القسم الأكبر من الموارد المالية المتوفرة نحو هذا القطاع، على حساب القطاعات الاقتصادية

---

[259] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005.

[260] Amor KHELLIF, « La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie, ajustement libéral ou changement de logique économique ? », in Ahmed MAHIOU & Jean-Robert HENYY, ***Où va l'Algérie ?*** , Editeurs (Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman : Aix-en-Provence, 2001), pp. 227-253.

[261] Ibid.

الأخرى، تراجعٌ في مكانة هذه القطاعات الأخيرة في هيكل الاقتصاد الوطني. لقد أصبح قطاع الصناعة على سبيل المثال لا يساهم حاليا (2017) في الناتج الداخلي الخام إلا في حدود 5 % فقط، وبنسبة نمو متواضعة في معظم السنوات، تتراوح في أكثر السنوات بين النقطتين والـ 3 نقاط على الأكثر – النسبة مثلا هي 2.2 % في 2013– ؛ وتنطبق ذات الملاحظة على قطاع الزراعة أيضا الذي بالكاد تجاوزت مساهمته هو الآخر في الناتج الداخلي الخام نسبة 9 %.[262]

إذا عبرت النسب السابقة عن شيء فهي تعبر على مدى التهميش الذي طال هذه القطاعات الأساسية ودرجة الطرد التي تعرضت لها، ولفائدة قطاع المحروقات، تحت تأثير السياسة الاقتصادية المنتهجة التي جعلت القطاع الأخير يستحوذ على القسم الأكبر من الموارد المالية الموجهة للاستثمار.

من زاوية أخرى، تعكس مسألة تركيز التمويل في قطاع المحروقات، وبجلاء أيضا، حقيقة غياب أي إرادة لتوزيع الموارد توزيعا عادلا بين القطاعات، وغياب أي استراتيجية حقيقية وجادة لإحداث التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني، واستمرار سياسة الاعتماد شبه الكامل على الريع النفطي، بما ينقض من الأساس الخطاب المتداول منذ عدة عقود حول تنويع الاقتصاد.

المبحث الرابع: المأزق والاتجاه نحو استراتيجية جديدة في قطاع المحروقات

يعكس الواقع السائد في قطاع المحروقات اليوم صورةً لقطاعٍ مأزوم، يعاني من تراكم الآثار السلبية للمقاربات الاقتصادية السابقة لإدارة القطاع؛ مقاربات عجزت في التكيف والاستجابة للتحولات الاقتصادية والتقنية الحاصلة على المستوى الدولي، ولم تستطع إحداث النقلة النوعية المأمولة في أداء القطاع، رغم اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر من فترة طويلة.

المطلب الأول– طبيعة الأزمة الحالية في القطاع وجدوى اعتماد استراتيجية جديدة

لا يختلف اثنان في أن القطاع قد وقع في المدة الأخيرة في مأزق حقيقي، وهو الأمر الذي فتح باب النقاش حول طبيعة وخصوصيات الأزمة الحالية، وأعاد من جديد الى ساحة النقاش الفكري الاقتصادي والسياسي– ولو بشكل أقل حدة هذه المرة – ذلك الجدل الذي ظهر في بداية الألفية حول جدوى وفعالية السياسة القطاعية المنتهجة، وحول طبيعة الاستراتيجية المثلى لتنمية القطاع. وفي هذا السياق، تواتر الحديث في السنوات الأخيرة عن استراتيجية قطاعية جديدة قيد الإعداد على مستوى الوزارة.

أولا– تحديد طبيعة الأزمة الحالية في قطاع المحروقات

إن تحليلا سريعا لمعطيات الأزمة الحالية في قطاع المحروقات يخلص إلى أن هذه الأخيرة تختلف شكلا وموضوعا عن الأزمات السابقة في القطاع، وخصوصا أزمة 1986، فمعطيات الأزمة الحالية

[262] Myriam DONSIMONI, Op.cit., p. 04.

تشير أنها ليست وليدة الأزمة الظرفية في الأسواق الدولية للمحروقات؛ وبذلك، فهي ليست أزمة قصيرة وعابرة ناتجة عن الانهيار الكبير للأسعار لعام 2014- كما قد يعتقد البعض -، وإنما هي أزمة هيكلية عميقة ومتعددة الأبعاد تقف ورائها عوامل عديدة ومختلفة، وتعود في جذورها الى فترة طويلة نسبيا، يمكن تحديد بدايتها على أقل تقدير ببدايات الألفية وصدور المشروع التمهيدي لقانون المحروقات المثير للجدل عام 2001، والذي أسس لفكرة الاستغلال المكثف للاحتياطات من أجل مضاعفة الإنتاج، ثم بدأت تتشكل ملامح الأزمة بشكل بارز منذ أواخر 2008، مع بداية تسجيل تراجعات واضحة ومستمرة في مؤشرات الإحتياطات والإنتاج وجاذبية القطاع، لتتفاقم حدة الأزمة أكثر بعد عام 2014، وهو العام الذي شهد الفشل الذريع لآخر طلب تقدمت به وكالة آل-نفط لاستقطاب المستثمرين الأجانب، والذي لم تلق عروض المشاريع المقترحة فيه غير تجاوب محدود جدا من قبل الشركات النفطية الدولية، حيث لم يسفر الطلب سوى على إبرام أربعة عقود للاستكشاف والاستغلال فقط، تغطي 4 كتل استكشافية من مجموع 31 كتلة معروضة في المشروع التمهيدي، كما هو مبين في الجدول رقم 29 في الصفحة 212.

لقد بدا واضحا بعد فشل طلب تقديم العروض لعام 2014، أن القطاع قد دخل في مرحلة جديدة من مراحل الأزمة العميقة التي يعيشها، وأن الأمر أصبح يحتاج الى الإسراع في معالجة أسباب الأزمة والتصرف بطريقة ما لتغيير مسار الاتجاه والتحكم في الوضع قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة تماما، خصوصا وقد تزامن ذلك مع انهيار كبير للأسعار في أسواق المحروقات وتراجع حاد للإيرادات النفطية.

إن نتيجة الطلب الأخير لعروض الاستثمار، بقدر ما بينت بوضوح مدى تراجع اهتمام الشركات الأجنبية بالمجال المنجمي الجزائري - وهي بذلك تصلح لتكون مؤشرا ودليلا قويا على المأزق الذي وقع فيه قطاع المحروقات-، بقدر ما كان يمكن عدم اعتبارها مؤشرا كافيا للحكم بشكل مطلق على مدى جاذبية القطاع، على أساس أنه يمكن في هذه الحالة الخاصة ايعاز سبب الفشل مثلا الى قلة الخبرة لدى القائمين على العملية وسوء التحضير الذي رافق إعدادها، لولا أن حقيقة الواقع الماثل في القطاع قبل ذلك، والتي لا يمكن القفز عليها هي أن هذا الأخير كان قد جمع تقريبا كل العناصر التي تؤشر على الدخول في حالة أزمة عميقة، وهذه العناصر تراكمت على امتداد فترة لا تقل عن عقد من الزمن كأدنى تقدير، وتتمثل أهم هذه العناصر في المؤشرات التالية: [263]

- ❖ تراجع اهتمام الشركات الأجنبية بالمجال المنجمي الجزائري، والذي تجسد من خلال تواضع نتائج كل طلبات العروض السابقة لعرض 2014، والتي صدرت في ظل أحكام القانون 05-07.
- ❖ تراجع مستويات الإنتاج سواء من البترول أو الغاز في الكثير من الحقول، بما في ذلك حقل الغاز الطبيعي العملاق حاسي الرمل.

[263] Rym LOUCIF, Op.cit., p.2.

- ❖ انفجار الاستهلاك المحلي من البترول والغاز، والذي أصبح يضغط بشدة على حصة التصدير، وعلى سبيل المثال تضاعف حجم استهلاك البترول في فترة قصيرة، وقفز من مستوى استهلاك في حدود 210.000 ب/ي عام 2010 الى 420.000 ب/ي عام 2017؛ وينتظر أن يتضاعف حجم الطلب على الطاقة بكافة أشكالها مرتين قياسا الى مستوى الاستهلاك الحالي بحلول عام 2030، وثلاثة مرات في أفق عام 2040، وهو ما يعني أن استمرار نمو الاستهلاك المحلي بالمعدلات الحالية يمثل تهديدا جديّا ومباشرا للصادرات. وفي غياب بديل لايرادات المحروقات يصبح التساؤل عن مصدر تمويل التنمية الاقتصادية في العقود القادمة مشروعا ومطروحا بشدة.
- ❖ اقتراب مواعيد انتهاء آجال قسم كبير من عقود الغاز المسال المنتظرة خلال سنوات الفترة 2018-2020، وهو ما يمثل تحدٍ كبير في ظل الضغوط الشديدة التي يمارسها الاتحاد الأوروبي على الجزائر، وهو الذي يعتبر الزبون الأساسي والوحيد تقريبا (~ 95 %)، وقد تحمل هذه الضغوط معها مفاجآت غير سارة للقطاع كعدم تجديد بعض العقود مثلا، خصوصا وعملية إعادة التفاوض على العقود محل التجديد سوف تجري في ظل شروط دولية في غير صالح الطرف الجزائري، ليس أقلها وفرة العرض بعد ثورة الغاز الصخري.
- ❖ تراجع مستويات الأسعار في الأسواق الدولية، وتراكم المؤشرات التي تجعل التوقعات تذهب في اتجاه استمرار هذه الدورة الجديدة لانخفاض الأسعار لمدة طويلة أو على المدى المتوسط على أقل تقدير خلال الفترة القادمة، ومن هذه المؤشرات زيادة طاقة الإنتاج ووفرة العرض، سواء من البترول أو الغاز، في الأسواق على المستوى العالمي.

ثانيا- الإتجاه نحو استراتيجية جديدة في قطاع المحروقات

في ظل تراكم وضغط الآثار السلبية للأزمة، أخذت تتشكل في المدة الأخيرة، وخصوصا منذ انهيار الأسعار لعام 2014، معالم نظرة استراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع، يتبنى أصحابها[264] نزعة ليبرالية شاملة، تسعى الى إحياء المشروع القديم المقترح في النسخة التمهيدية للقانون 05-07 في شكل جديد، وتحاول أن تذهب بالقطاع الى مرحلة الانفتاح الاقتصادي الكامل؛ ويستند أصحاب هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة القديمة لتبرير هذا التوجه وتمرير المشروع، رغم ما يحمله من مخاطر، على عجز كل مشاريع الإصلاح السابقة بكل ما احتوته من تسهيلات وتحفيزات في إعطاء القطاع الحركية والحيوية المنتظرة وفي استقطاب الاستثمارات الخارجية بالحجم والنوعية المطلوبة؛ إذ حسب هؤلاء، ما دامت التسهيلات والتحفيزات المقدمة في التشريعات السابقة لم تنجح في تحقيق كل الأهداف المخطط لها، فَلِما لا يتم هذه المرة التوجه رأساً نحو نظام الامتيازات، وهو ما لا يمكن إنجازه دون تعديل القانون

[264] أبرز المدافعين عن هذه الرؤية حاليا – 2018 – هو المدير الحالي لشركة سوناطراك السيد عبد المؤمن ولد قدور.

الحالي، لتجريد سوناطراك من حق ملكية أغلبية الأسهم في كل مشروع شراكة، وإنهاء وضعية الاحتكار في كل فروع النشاط، بما في ذلك فرع نقل المحروقات عبر الأنابيب الذي لا يزال يسوده الاحتكار بشكل كامل بموجب النصوص القانونية السارية المفعول.

وإلى حد الساعة، لا تزال معالم الاستراتيجية القطاعية الجديدة المزمع تطبيقها في المستقبل غير واضحة بشكل كافٍ، لأن النصوص القانونية التي تؤطر تطبيق هذه الاستراتيجية لم تصدر بعد، غير أنه وبناء على ما صدر الى حد الآن من بيانات وزارية وتصريحات لمسؤولين في قطاع الطاقة وفي شركة سوناطراك، وما تسرب من معلومات وأفكار حول محتوى قانون المحروقات قيد الإعداد، والتي تؤكد كلّها على ضرورة توافق الإصلاح القادم مع المعطيات الحالية في سوق الطاقة، يمكن تحديد العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية كما يلي:[265]

- **الاتجاه نحو تكثيف درجة المشاركة الخارجية**، مع الحرص في ذات الوقت على المحافظة على الريع النفطي؛ وهذا الاتجاه يستدعي تعديل النظام القانوني القائم حاليا للسماح للشركاء الخارجيين باكتساب حصص أكبر في المشاريع المشتركة، تزيد عمّا هو مسموح به في القانون الحالي الذي منح الأفضلية لسوناطراك وحّدد سقفا للمشاركة الأجنبية (حصة سوناطراك في أي مشروع شراكة يجب ألّا تقل عن نسبة 51 %).
- **إعتماد مبدأ التوازن والمساواة في المخاطرة بين سوناطراك والشركاء الأجانب المستثمرين**، سواء في ذلك المخاطرة المالية أو التقنية للمشاريع، بدلا عن مبدأ تحميل القسم الأكبر من المخاطر للمستثمر الأجنبي، وهو ما سوف يسمح " بتسهيل عملية اتخاذ قرار الاستثمار لدى الشركات البترولية بعد منح هذه الأخيرة رؤية أفضل لتطور قطاع البترول والغاز الجزائري على المدى الطويل، ".[266]
- **تكييف نظام الاخضاع الضريبي الحالي**، ليُساير الظروف والشروط المستجدة في السوق، بما في ذلك تدني مستوى الأسعار، لأنه حسب أصحاب هذه الدعوى، تم إعداد بنود القانون الحالي للمحروقات في مرحلة تميزت بارتفاع شديد للأسعار، وهي متجاوزة اليوم ولا تساعد على جذب المستثمرين، وعليه وجب تغيير القانون وتكييفه مع الواقع الحالي، وخصوصا القسم المتعلق منه بالترتيبات الجبائية، وهو ما قاله وزير القطاع بوضوح في مداخلة له: " مراجعة القانون سوف تمس بشكل خاص المنظومة الجبائية غير الملائمة".[267] وهنا، يُرتقب أن يستهدف التغيير بشكل

---

[265] Rym LOUCIF, Op.cit., p.3.

[266] من مداخلة للسيد محي الدين طالب، مستشار الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك، أمام الحاضرين لاجتماع المركز الأمريكي للعلاقات العابرة للأطلسي Center for Transatlantique Relations، الكائن مقره بواشنطن، في شهر نوفمبر 2017، حول محتوى مشروع مراجعة قانون المحروقات.
http://www.cresus.dz/dossiers/1605-le-fleuron-de-l-economie-nationale-se-modernise.

[267] من مداخلة وزير القطاع، في نفس الاجتماع.

خاص وأساسي المستويات الحالية للاتاوة، والمحددة بنسبة 20 % كمعدل عام- يمكن تخفيضه في حالتين وتحت شروط معينة الى 12.5 % والى 16.25 % -، كما ينتظر أن يستهدف التغيير المرتقب معدلات الضريبة على الأرباح العالية[268] Windfall taxes – الجزء من الأرباح الذي يتحقق بطريقة عرضية عند ارتفاع مستويات الأسعار – قصد تخفيضها، وهي المحددة في القانون الساري المفعول حسب الحالة بين 15 و50 %.

- **تشجيع استكشاف موارد المحروقات غير التقليدية**، وخصوصا موارد الغاز الصخري، وبطريقة " سليمة بيئيا "، علما أنه قد سبق وتكفل تعديل قانون المحروقات لعام 2013 بهذه المسألة وفتح باب استغلال كل أشكال هذه الموارد، بما في ذلك الغاز والنفط الصخريين، حتى ولو اشترط لذلك، في حالة استعمال تقنية الكسر الهيدروليكي المثيرة للجدل، الموافقة الحكومية المسبقة في شكل مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، وهو ما نصت عليه المادة 23 مكرر من القانون المشار اليه أعلاه:[269]

> « المادة. 23. مكرر – إن ممارسة النشاطات المتعلقة باستغلال التكوينات الجيولوجية الطينية و/أو الصخرية غير القابلة للنفاذ أو ذات النفاذ الضعيف جدا (الغاز الصخري أو الزيت الصخري) باستعمال تقنيات الكسر الهيدروليكي يخضع لموافقة مجلس الوزراء » [270]

إن ما يدعم الاحتمال أن العناصر الإستراتيجية المشار اليها أعلاه سوف تكون هي محور الاستراتيجية العامة للقطاع في المستقبل هو تقاطع هذه العناصر مع عناصر الرؤية الاستراتيجية الجديدة المعلنة لشركة سوناطراك، والموسومة بسوناطراك 2030 (Sh2030).

المطلب الثاني- الاستراتيجية الجديدة الخاصة بشركة سوناطراك:

كشفت المديرية العامة لشركة سوناطراك نهاية شهر أفريل 2018 عن استراتيجية جديدة للشركة طويلة المدى، وتتضمن هذه الاستراتيجية تنفيذ خطة عملية لتأهيل الشركة والنهوض بقطاع المحروقات عامة، ويمتد تطبيقها الى غاية سنة 2030، وقد شرعت الشركة في تنفيذ هذه الخطة فور الإعلان عنها.

أولا: أهداف وأدوات الرؤية الاستراتيجية

تستند استراتيجية سوناطراك الجديدة الى رؤية مستقبلية، تقوم على استخدام أدوات محدّدة لتحقيق أهداف استراتيجية معيّنة على المدى الطويل – أفق عام 2030- ، ويمكن ايجاز **الأهداف** فيما يلي:[271]

---

[268] المصطلح الأنجلوسكسوني له دلالة قوية ويعبر بدقة متناهية على المعنى المرغوب: أرباح جلبها الريح وليس للمستثمر فضل في تحقيقها.

[269] ASSOCIATION ALTER- MEDIAS, **Observatoire des multinationales: Total et le gaz de schiste algérien,** Sophie CHAPELLE et Olivier PETITJEAN, Rapport (Montreuil- FRANCE: Association Alter-médias, Mars 2015), publié par sur le site internet: www.multinationales.org (date de visite 02/05/2018).

[270] *« Art. 23. bis– L'exercice des activités relatives à l'exploitation des formations géologiques argileuse et/ou schisteuses imperméables ou à très faible perméabilité (gaz de schiste ou huile de schiste) utilisant les techniques de fracturation hydraulique est soumis à l'approbation du Conseil des ministres ».*

[271] https://sonatrach.com/devenons-une-reference-mondiale.

- **الارتقاء بشركة سوناطراك الى صف الشركات النفطية الوطنية الرائدة في العالم**، وتحويلها إلى مرجع في ميدان المحروقات معترف به على المستوى الدولي؛ وقد حددت هذه الاستراتيجية كهدف أول لها أن تكون الشركة ضمن مجموعة الشركات الوطنية الخمسة الأولى؛ أما على المستوى المحلي، فتحويل الشركة الى مثال ونموذج للتميز ولتطوير المواهب لباقي فروع الاقتصاد الوطني.
- **تعميق درجة الاندماج بين قطاع المحروقات وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني**، من خلال رفع معدل الاندماج الاقتصادي في المشاريع الكبرى للشركة، وحددت الاستراتيجية كهدف كمي لذلك بلوغ معدل إندماج في حدود 55 بالمئة في أفق سنة 2030.
- **تمحور جديد وإعادة ترتيب لأولويات النشاط في الشركة**، وذلك من جهة، من خلال التركيز على النشاطات الأكثر إنتاجا للقيمة المضافة (اهتمام أكبر بقطاعات التكرير والبتروكيمياء)، وعلى مسألة الانتقال الطاقوي التي لم تأخذ حقها في الخطط التنموية للشركة من قبل، حيث يجري التخطيط لتكثيف استغلال الطاقة الشمسية في مختلف منشآت وتجهيزات الشركة التي تشتغل حاليا بالغاز الطبيعي؛ ومن جهة ثانية، من خلال التوجه الى زيادة تركيز النشاط أكثر في قطاع الغاز في محاولة لتحويل سوناطراك الى شركة غازية تقريبا.

أما **الأدوات الأساسية** التي تُعوّل عليها الشركة لبلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية فهي:[272]

- **تحسين شروط القيادة Pilotage**، من خلال القطع مع أساليب التسيير البيروقراطي القديمة، وجعل المهارة في الأداء في قلب منظومة التسيير، وأساسا للعمل في كل قطاعات النشاط داخل الشركة، بما يسمح بالتحكم بشكل أفضل في تصميم المشاريع، والاقتصاد في التكاليف، والضبط الدقيق لآجال الإنجاز، مع ضمان النوعية عند تنفيذ الأشغال واقتناء التجهيزات المطلوبة. ولأجل المشاريع الكبرى، تنوي سوناطراك استحداث هيكل إداري خاص يُكلف بتصميم ومتابعة إنجاز هذا النوع من المشاريع، ويكون في شكل مديرية مركزية للهندسة وإدارة المشاريع الكبرى. وفي سياق توفير الشروط الموضوعية للقيادة الرشيدة، تخطط الشركة لعملية إعادة هيكلة جذرية للهيكل التنظيمي للشركة، بشكل يسمح بتقليص عدد فروع الشركة الى الحد الأدنى المطلوب، علما أن العدد الكلي الحالي لفروع الشركة هو في حدود 154 فرعا؛ وقد أطلقت الشركة لهذه الغاية عرضا دوليا نحو مكاتب الدراسات المتخصصة لمساعدتها في تصميم الهيكل الجديد للشركة، وقد استجابت لهذا الطلب أربعة مكاتب إستشارة دولية متخصصة هي : بي سي جي BCG (Boston Consulting Group)، وهو مكتب دراسات أمريكي متخصص في الاستشارة الاستراتيجية،

[272] https://sonatrach.com/liberons-notre-potentiel.

ومكتب ديلوات Deloitte، وهو أهم مكتب للتدقيق والاستشارة في العالم، ومكتبين آخرين هما PwC و EYE.[273]

- ❖ **دعم مستوى الموارد البشرية**، من خلال وضع مخطط موارد بشرية كفيل باستكشاف كل الطاقات البشرية الكامنة في الشركة، وفي كل مجالات العمل الأساسية: الإدارة وإدارة المشاريع والخبرة، ويضمن مسارات مهنية منظمة وحركية داخلية لكافة العاملين، ويدعم مسائل التكوين والتأهيل المستمر للموارد البشرية على جميع المستويات، وعلى وجه الخصوص على مستوى إدارة الأعمال الذي تعاني فيه الشركة بشكل كبير، وفي بعض الميادين والتخصصات التي عرفت نزيفا حادا للإطارات والتقنيين.
- ❖ **التحول التكنولوجي**، من خلال التوسع في استخدام التقنيات والتكنولوجيات الجديدة الكفيلة بتغيير أساليب وطرق العمل، وبتحسين كفاءة ومستوى أداء الشركة، والذي لا يزال متواضعا، قياسا الى ماهو سائد في البلدان الأخرى المثيلة للجزائر، حيث وفي ميدان الإنتاج على سبيل المثال لا الحصر، بينما يقدر معدل استرجاع البترول في مصر بحوالي 34 %، لا يتجاوز هذا المعدل في الجزائر حدود 20 %، ما يجعل منه واحدا من بين أضعف معدلات الاسترجاع في البلدان المنتجة للبترول.[274] ثم من خلال وضع ونشر مخطط موارد عمل Entreprise Ressource Planning (ERP) يكفل إدارة مختلف الأعمال في إطار نظرة شاملة ومتناسقة، ويُسرّع عملية إتخاذ القرار، ويُحسّن الأداء، ويضمن حُسن التواصل والتعاون داخل الشركة، ويقتصد في تكاليف الاستغلال، ويقلص المخاطر.
- ❖ **دعم الانتشار الدولي للشركة**، ليس في قطاع المنبع فحسب، وإنما في قطاع المصب أيضا: التكرير والبتروكيمياء، من خلال عمليات الاستثمار المشترك مع شركات دولية في هذه الميادين.

وقد وضعت الشركة، لتطبيق الاستراتيجية المسطرة وبلوغ الأهداف الاستراتيجية المشار اليها أعلاه، خطة عملية يجري تنفيذها، وعلى مراحل، الى غاية سنة 2030.

ثانيا– محاور الخطة العملية للاستراتيجية

تشتمل الخطة الموضوعة على حوالي 30 مبادرة[275] أو خطوة عملية، تتوزع على أربعة أقسام أو محاور أساسية؛ ولكل قسم أو محور من ها أهدافه الكمية الخاصة به، وهذه المحاور الأربعة هي:[276]

---

[273] Hocine ADRYEN, « le fleuron de l'économie nationale se modernise », 20 novembre 2017, blog, http://www.cresus.dz/dossiers/1605-le-fleuron-de-l-économie-nationale-se-modernise.

[274] Abdelghani HENNI, « why it is so dificult for sonatrach to achieve its 2030 strategy », ***E&P Magazine***, (july 4, 2018).

[275] Ibid.

[276] Mourad PREURE, 7th European Energy Forum, "The SH2030 Project. Sonatrach and the Algerian Energy Strategy" (Paris: 7-8 June 2018).

- ❖ **محور استكشاف وإنتاج المحروقات التقليدية،**
- ❖ **محور الطاقات الجديدة،** والتي تشمل كل من الموارد غير التقليدية (الغاز الصخري على وجه خاص) والموارد البحرية، وموارد الطاقة البديلة وخصوصا الطاقة الشمسية.
- ❖ **محور قطاع المصب:** التكرير والبتروكيمياء والتسويق، وخصوصا تسويق الغاز الطبيعي.
- ❖ وأخيرا **محور الانتشار الدولي للشركة:** والذي لن يقتصر على قطاع المنبع، وإنما يشمل أيضا حتى قطاع المصب (التكرير، البتروكيمياء والتسويق).

1- محور استكشاف وإنتاج المحروقات التقليدية

إن الأولوية الإستراتيجية القصوى لشركة سوناطراك في محور استكشاف وإنتاج المحروقات التقليدية خلال الفترة القادمة هي لزيادة جهود البحث والاستكشاف. ولهذا الغرض حددت الخطة العملية بلوغ الأهداف الكمية التالية:[277]

- ❖ تكثيف أعمال المسح الزلزالي على طول الفترة، وتحتوي الخطة في مرحلة أولى تمتد بين سنوات 2018 و2022، تنفيذ أعمال مسح تغطي مساحة إجمالية تزيد عن 28500 كلم في كل سنة، منها 8500 كلم على شكل مسح زلزالي ثنائي الأبعاد، والمساحة الباقية، والتي تزيد عن 20000 كلم مسحٌ زلزالي ثلاثي الأبعاد، على أن ترتفع هذه المساحات بعد عام 2022.
- ❖ مضاعفة الحجم السنوي للإكتشافات (الكمية المضافة للإحتياطات وليس عدد الاكتشافات)، لبلوغ الهدف الكمي المحدد، والذي هو إضافة كمية قدرها 100 مليون طن معادل بترول سنويا لحجم الاحتياطات، بدلا من المتوسط الحالي والذي هو في حدود 50 مليون طن.م.ب سنويا؛ وذلك من خلال زيادة جهد الحفر ومباشرة تطوير الحقول المكتشفة من قبل وغير المستغلة الى حد الآن.
- ❖ ولأن تحقيق الهدف الكمي السابق مشروط برفع إنتاجية نشاط الحفر وعدد الآبار المحفورة في كل سنة؛ فقد وضعت الشركة كأهداف لها في هذا الباب: مضاعفة أداء نشاط الحفر لكل آلة، وبلوغ معدلات حفر في حدود 6 آبار تطوير و4 آبار استكشاف محفورة في السنة لكل آلة حفر، ورفع العدد الإجمالي للآبار المحفورة – استكشافية وتطويرية– في السنة الى حدود 80 بئرا، ورفع المعدل المتوسط لعدد الآبار المحفورة في كل 10000 كلم2، والذي يقدر حاليا بحوالي 20 بئرا.[278]

---

[277] Ibid.
[278] Abdelghani HENNI, Op. cit.

والأولوية الاستراتيجية الثانية في هذا المحور هي لمباشرة تطوير عدد كبير من الحقول المكتشفة من قبل وغير المستغلة إلى حد الآن، وذلك من أجل دعم حجم الاحتياطات وقدرات الإنتاج واستغلال أقصى ما يمكن استغلاله من موارد. ولتجسيد هذه الأولوية الأخيرة على أرض الواقع، تحتوي خطة العمل برنامجا كبيرا وطموحا، تعتزم شركة سوناطراك تنفيذه قبل عام 2030، بالتعاون والشراكة مع الشركات الأجنبية، ويشتمل هذا البرنامج على الفرص الاستثمارية الآتية على وجه الخصوص:[279]

- تنفيذ 20 مشروع تطوير في صيغة (Pre-FEED)[280]، وهذه الصيغة تعني أن هذه المشاريع قد تجاوزت المرحلة التمهيدية وبلغت مرحلة التصميم الأولى، وتضم هذه المشاريع أشغال لتطوير 65 اكتشافاً باحتياطات قابلة للاسترجاع تتراوح بين 500 و750 مليون طن مكافئ بترول.
- طرح محفظة مشاريع لتطوير حوالي 120 اكتشافا لم تجر فيها بالمطلق أية أشغال تطوير من قبل، وبتقدير للموارد الكامنة في المكان في حدود 1150 مليون طن مكافئ بترول.

وقد رصدت سوناطراك على سبيل المثال للفترة الخماسية الأولى لهذا البرنامج، والتي تغطي الفترة 2017-2021، ميزانية في حدود 53 مليار دولار، تمثل المبلغ الكلي المرصود لنشاط الاستثمار في ميادين الاستكشاف والإنتاج E&P، ويتوزع هذا المبلغ بالشكل التالي:[281]

- 27 مليار لحفر آبار الاستكشاف وآبار التطوير (1800 بئر).
- 17 مليار مخصصة لبناء وتجهيز وحدات المعالجة والفصل (15 مشروع EPC).
- 9 مليار لأشغال الصيانة.

أما في ميدان الإنتاج، فإن أولوية الأولويات هي لرفع طاقة الإنتاج للآبار قيد الاستغلال عبر التوسع في نشر التكنولوجيات التي تعمل على تحسين ورفع معدل الاسترجاع؛ وتستهدف هذه العملية كأهداف كمية:

- ❖ زيادة حجم الانتاج السنوي، ورفع معدل إنتاج الحقول المنتجة حاليا، لبلوغ أعلى مستويات الكفاءة للآبار الحالية في أفق سنة 2022، وتكثيف استعمال تقنيات الاسترجاع المدعوم (IOR/EOR) لتحقيق مكاسب في حدود 2 مليون طن مكافئ بترول من الآن الى أفق 2040.

2- محور الطاقات الجديدة:

تعتزم شركة سوناطراك توسيع مجال تدخل الشركة ليشمل في الفترة القادمة استغلال كافة الموارد الجديدة، وعدم الاكتفاء باستغلال الموارد التقليدية فقط، وتشمل خطة سوناطراك استغلال الموارد غير

---

[279] Mourad PREURE, Op.cit. ; Abdelmoumen OULD KADDOUR, "Algeria Oil & Gas industry: Partnership & Business Opportunies" (Istanbul 22nd WORLD PETROLEUM CONGRESS, July 2017), https://sonatrach.com/images/Algeria_Oil_Gas_Indutry_Partnership_Opportunies_WPC_2017.pdf.

[280] Pour "pre-front-end engineering and design".

[281] Ibid.

التقليدية، وخصوصا الغاز الصخري، ومحاولة استغلال موارد المجال البحري غير المستغلة الى حد الساعة وتكثيف استغلال الطاقة الشمسية، وقد وضعت الشركة لهذا القسم الأهداف الكمية التالية:[282]

- الهدف المحدد للموارد غير التقليدية هو تحقيق إنتاج قدره 20 مليار م3 في حدود 2030 و70 مليار م3 في حدود 2040 – للغاز الصخري على وجه الخصوص، علما أن الجزائر حسب التقديرات الموضوعة لهذا الصنف من الموارد غير التقليدية تتوفر على كمية قابلة للاسترجاع من الغاز الصخري في حدود 20000 مليار م3.
- في باب الموارد البحرية، وبالنظر لغياب المعطيات الكافية حول المجال البحري الجزائري، والذي تقدر مساحته بحوالي 100 ألف كلم^2، فإن الهدف الأولي في المرحلة القادمة سوف يكون هو دراسة وجمع البيانات حول بعض المواقع Prospects ومحاولة تقدير أهمية الموارد الكامنة فيها، وهو ما يحتاج الى التعاقد مع شركات أجنبية لها خبرة في هذا الميدان.
- أما بالنسبة لموارد الطاقة البديلة، فإن الهدف المحدد هو إنتاج 1.3 جيغاواط من الطاقة الشمسية، بعد بناء محطتين للطاقة الشمسية: الأولى بالشراكة مع شركة ايني الإيطالية، والثانية بالشراكة مع شركة طوطال الفرنسية، وكل ذلك من أجل إحلال الطاقة الشمسية كبديل في كامل منشآت سوناطراك التي تشتغل بالغاز الطبيعي، والوصول بنسبة الإحلال في حدود 2030 الى حدود 80 %، ويسمح اقتصاد هذه الكمية المستهلكة حاليا لتشغيل المنشآت بدعم ورفع طاقة التصدير.

3- محور قطاع المصب: التسويق والتكرير والبتروكيمياء.

يحتل قطاع المصب مكانة خاصة ومميزة في الاستراتيجية الجديدة لشركة سوناطراك؛ ويبدو من ظاهر الأهداف المعلنة في هذه الاستراتيجية، أن هذا القطاع قد نال أخيرا تلك المكانة التي كان يفترض أن تعود إليه في أي برنامج أوخطة تنموية جديرة بوصف استراتيجية، وهو ما يظهر عند فحص محتوى برنامج الاستثمار في ميادين التكرير والبتروكيمياء، والذي يكشف عن عودة الاهتمام الى هذا القطاع الحيوي بعد طول تهميش، حيث يتضمن البرنامج انجاز العديد من المشاريع المهمة، منها ما يلي:[283]

- ثلاثة معامل لتكرير البترول بطاقة إجمالية قدرها 15 مليون طن.
- وحدة لتكسير الفيول Fuel cracking بطاقة 4 مليون طن.
- وحدة للتكسير البخاري لغاز البترول السائل وغاز الايتان Ethane / LPG، لإنتاج 1 مليون طن من الايتيلين في السنة.
- مشروع وحدة للميتانول ومشتقاته بطاقة 1 مليون طن في السنة.

[282] Preure, Op.Cit.
[283] Abdelmoumen OULD KADDOUR, Op. cit.

❖ مركب لمعالجة البروبان (نزع الهيدروجين) Propane Dehydrogenation وإنتاج متعدد البروبيلين Polypropylene (PDH/PP) بطاقة إنتاج قدرها 0.5 مليون طن في السنة من البولي بروبيلين.

وتعكس برمجة كل هذه المشاريع في قطاعات التكرير والبتروكيمياء التوجه الاستراتيجي الجديد للشركة نحو تثمين موارد القطاع أكثر على المستوى المحلي، من خلال اضطلاعها بنفسها بمعالجة البترول والغاز، بدلا من الإكتفاء بتصدير هذه الموارد في شكلها الخام؛ وذلك من أجل تعظيم القيمة المضافة، علما أن القيمة المضافة المتحصل عليها بعد معالجة الغاز الطبيعي مثلا تقدر بحوالي 10 أضعاف القيمة المضافة المتحصل عليها بعد تصدير الغاز الطبيعي في شكله الخام.

وتقدر الميزانية المرصودة للبرنامج في الفترة الخماسية 2017-2021 على سبيل المثال 26 مليار دولار، موزعة بالشكل التالي:[284]

- 15 مليار دولار لإنجاز معامل التكرير الجديدة.
- 11 مليار دولار لإنجاز الوحدات البتروكيمياوية.

4- محور الانتشار الدولي للشركة: في قطاعات المنبع والمصب.

يمثل الانتشار الدولي لنشاط شركة سوناطراك أحد المحاور الأساسية الأربعة للاستراتيجية الجديدة؛ ويمكن اعتبار هذا الأخير أكثر المحاور جذبا للانتباه في هذه الاستراتيجية، لأنه يكشف عن طموح كبير في إخراج الشركة من الإطار المحلي الضيق وتحويلها الى فاعل نفطي كبير على الساحة النفطية الدولية، وليس في تقاليد الشركة الاهتمام الكبير بفكرة توسيع النشاط في الخارج، فقد كان نشاط الشركة الرئيسي عبر تاريخها الطويل محصورا ومركزا دوما في الجزائر، ولم يتعد النشاط الخارجي للشركة في ميادين الاستكشاف والإنتاج في السابق بعض المشاريع القليلة، وفي عدد محدود من البلدان، كتلك المشاريع التي تم تنفيذها في عدد من البلدان المجاورة مثل ليبيا وموريتانيا ومالي، بينما كان الحضور الخارجي للشركة في قطاع المصب غائبا تماما بالتقريب.

إذن، ومن خلال الرؤية الاستراتيجية الجديدة لآفاق تطور الشركة، تضع هذه الأخيرة، كواحدة من الأولويات القصوى والمستعجلة، دعم البعد الدولي للشركة عبر توسيع نشاطها في الخارج، سواء بشكل فردي أو من خلال الشراكة مع أطراف أخرى، وعلى وجه خاص مع شركاء سوناطراك المحليين، وفي كافة ميادين النشاط: الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيمياء والتسويق؛ وكل ذلك بغاية التقرب من الأسواق في محاولة لضمان وفاء الزبائن ولاقتطاع حصة في القيمة المضافة لمرحلة المصب.

[284] Ibid.

وفعلا، وتطبيقا لهذا التوجه، نفذت الشركة في المدة الأخيرة أولى الخطوات في هذا الاتجاه، وذلك من خلال توقيعها لإتفاق مع شركة " ايسو ايطاليانا" فرع العملاق الأمريكي إكسون موبيل، لاقتناء معمل تكرير البترول أوغيستا Augusta، التابع لهذه الأخيرة والكائن بجزيرة صقلية–إيطاليا؛ ويمثل اقتناء معمل التكرير أوغيستا أول استثمار خارجي في قطاع التكرير وأول حيازة لمعمل تكرير خارجي من قبل سوناطراك منذ نشأتها؛ وتشمل الصفقة الموقعة أيضا ضم مرافق ومنشآت ملحقة بهذا المعمل، منها على وجه الخصوص ثلاثة (3) موانئ بترولية – في باليرمو ونابولي وأوغيستا –، وأخذ حصص مشاركات في الشركات المالكة للأنابيب الناقلة للبترول والمشتقات النفطية من والى هذه الموانئ؛ وبإبرام هذه الصفقة تكون شركة سوناطراك قد رفعت قدرتها التكرير لديها بـ 10 مليون طن، وهي طاقة تكرير المعمل المقتنى، ودعمت قدرتها على التخزين بما يمثل استقلالية إضافية في حدود 3 أيام، سواء للبنزين أو الغازوال.[285]

الخطوة الثانية في طريق الانتشار الدولي للشركة وفق منظور الرؤية الجديدة، يمثلها التوقيع على بروتوكول عقد مساهمة مع المجموعة التركية " رونسانس هولدينغ" Rönesans Holding، لإنجاز وحدة بتروكيماوية مشتركة بتركيا لتحويل غاز البروبان الى بولي بروبيلين Polypropylène، علما أن مادة البولي–بروبيلين هي مادة بلاستيكية تستعمل كمدخلات أساسية في عدد من الصناعات، منها صناعة النسيج وصناعة السيارات وصناعة المنتجات الصيدلانية؛ وتقدر الطاقة النظرية لإنتاج هذه الوحدة بحوالي 450 ألف طن سنويا، سوف توجه أساسا للسوق المحلية التركية.

ثالثا– مصدر التوجهات الاستراتيجية الجديدة ومدى واقعية الأهداف المعلنة

إن التساؤلات الأساسية الأكثر طرحا، بعد الكشف عن وجود نصوص قانونية قيد الإعداد على مستوى الوزارة المكلفة بقطاع المحروقات، هدفها تعميق سياسة الانفتاح الاقتصادي المعتمدة في القطاع حاليا، وبعد إعلان شركة سوناطراك عن تبني الاستراتيجية الجديدة، تتمحور حول نقطتين أساسيتين:

ما هو مصدر هذه التوجهات الاستراتيجية الجديدة؟ وما مدى واقعية الأهداف المعلنة في استراتيجية شركة سوناطراك؟

1– مصدر التوجهات الاستراتيجية الجديدة في القطاع

إن التساؤل الأساسي المطروح، والمتجدد في كل مرة يقدم فيها القطاع على مشروع تغيير كبير، هو الى أي حد يمكن عزل هذه التوجهات الاستراتيجية الجديدة عن ضغوط المحيط الدولي؛ أو بعبارة أخرى، هل التوجه الاستراتيجي الجديد نحو الانفتاح الكامل هو حقيقةً مبادرةٌ محلية وثمرة لتقييم موضوعي لوضعية القطاع، خَلص الى اعتبار هذا الخيار – خيار الانفتاح الكامل – هو الخيار الوحيد والأخير الباقي

[285] Sonatrach: Direction communication, "Clôture de la transaction entre Sonatrach et ESSO Italiana portant sur la raffinerie d'Augusta", ***communiqué de presse*** (Milan, Italie: 1er décembre 2018).

أمام القطاع لإخراجه من المأزق والأزمة الهيكلية التي تضربه، أم أن الأمر عكس ذلك، وأن ما أملى هذا التوجه هو بالأساس الضغوط التي تمارسها أطراف خارجية كثيرة بهدف تحرير القطاع تحريرا كاملا، أي أن الاعتبارات الخارجية هي التي غلبت وكانت وراء طرح هذا المشروع، خصوصا لما يُعلم أن إعداد مسودة مشروع القانون قد تكفل بها مكتب دراسات أمريكي، وهو ما أعلنه وزير الطاقة، والذي برر ذلك بقوله: " لا يمكن للجزائر أن تضع نفسها في موقع معزول، وفي مثل هذا النوع من المشاريع تكون الخبرة الدولية كما الوطنية أكثر من مطلوبة".[286]

إن تقديم إجابة موضوعية ودقيقة على التساؤل السابق هو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، لأن الأمر يحتاج الى جمع بيانات ومعطيات كثيرة حول الموضوع؛ داخلية وخارجية؛ وتخرج في الغالب على الإطار الاقتصادي، ومنها حقيقة الوضع السائد في القطاع، وتفاعلات البيئة الدولية وانعكاسها على المستوى الداخلي ... الخ؛ وهنا وكمحاولة تمهيدية لجمع عناصر أولية حول تفاعلات البيئة الدولية – وقد سبق في متن هذه الأطروحة تقديم صورة تقريبية عن وضعية القطاع محليا– ، والتي تساعدنا في محاولة بناء إجابة متماسكة للتساؤل المطروح، يكفي أن نعلم أن إنتاج كبريات الشركات النفطية الغربية الأساسية قد شهد تراجعا كبيرا منذ منتصف العقد الأول للألفية الثالثة، رغم أن حجم استثمارات هذه الشركات قد تضاعف ثلاثة مرات خلال الفترة، وقد انعكس ذلك على حصص صادراتها التي تراجعت بشكل ملحوظ، حيث وعلى سبيل المثال لا الحصر، تراجع إنتاج الشركات النفطية الخمس الكبرى[287] Majors وريثات الشقيقات السبع في الفترة بين 2004 و2013 بنسبة 25 %، فيما تراجع إنتاج الشركات الكبرى الإحدى عشر[288] بنسبة 13 %، ولا يمثل مجموع إنتاج كل هذه الشركات مجتمعة في الوقت الحالي – 2018– سوى 5/1 الإنتاج العالمي، أي حوالي نصف إنتاج بلدان منظمة أوبك؛ ومن جهة ثانية، لا تبسط هذه الشركات سيطرة فعلية سوى على ما يمثل نسبة 16 % فقط من مجموع حجم الاحتياطات في العالم.[289] ومن الواضح والمؤكد أن وضعية كهذه لا يمكن أن تقبل باستمرارها حكومات البلدان الصناعية الكبرى ولا إدارات الشركات النفطية الكبيرة، وهو ما يدفع هذه الجهات اليوم الى تبني استراتيجيات هجومية لاسترجاع ما خسرته في العقود الماضية، وتحصين مراكزها في السوق وضمان الأمن الطاقوي.

---

[286] من مداخلة لوزير القطاع أمام مجلس الأمة في شهر جوان 2018، حول مشروع قانون المحروقات.
https://www.cresus.dz/actualité/2271-hisser-sonatrach-parmi-les-cinq-meilleures-compagnies-mondiales.

[287] اكسون موبيل ExxonMobil، شل Shell ، بي بي BP، شفرون Chevron ، طوطال Total.

[288] الشركات الخمس الكبرى زائد كونوكو–فيليبس ConocoPhlilips، ايني Eni، فاليرو Valero، ستاتويل Statoil، ريبسول Repsol، ماراطون Marathon.

[289] Rodolphe GREGGIO & Benoît MAFFEI, « Le grand retour des majors à la faveur du troisième choc pétrolier : Classes d'entreprises et groupes stratégiques de l'industrie pétrolière », **Annales des Mines - Gérer et comprendre**, N°120 (2015/2), pp. 16-26. Article disponible sur le site internet : http://www.cairn.info/revue-gerer-et-comprendre-2015-2-page-16.htm

وبناء على ذلك، اذا كانت معطيات الواقع الدولي الحالي تشير بأن المنافسة والتسابق للسيطرة على الموارد في قطاع النفط والغاز بين الشركات النفطية الدولية قد زادت بشكل لافت في العقود الأخيرة، فإن كل مؤشرات تطور أسواق النفط والغاز للعقود القادمة تنبئ أن المنافسة والتدافع سوف يزدادان أكثر في المستقبل، وتبعا لذلك سيزداد حجم الضغوط الاقتصادية والسياسية على البلدان المالكة للاحتياطات لدفعها نحو المزيد من الانفتاح وحملها على تقديم حجم أكبر من التنازلات، ولما لا العودة الى نقطة الانطلاق: نظام الامتيازات وإلغاء كل طموح لدى هذه البلدان لبناء سياسات طاقوية مستقلة في خدمة اقتصادياتها أولا.

من جهة أخرى، تُقدّر الشركات النفطية الدولية الكبيرة أن التحولات الحالية في أسواق الطاقة واتجاه تطورها خلال العقود القادمة يمنحها فرصة ثمينة للعودة بقوة على الساحة العالمية، حيث وأمام إجماع مختلف السيناريوهات على استمرار الاتجاه الحالي لتزايد حجم الطلب على المحروقات في مقابل تواصل نفاذ احتياطات المصادر التقليدية، يصبح الاستغلال الكثيف للمصادر غير التقليدية ضرورة قصوى، وهو ما انتبهت له هذه الشركات الدولية الكبرى التي بدأت في الاستعداد من الآن لقدوم هذه المرحلة، فيما يشبه سباق لحسم مسألة استغلال هذه الموارد الجديدة في البلدان المالكة لها مسبقا ولصالحها، وتحييد أي دور للشركات الوطنية في هذا الميدان، مستندة في ذلك الى ما تراكم لديها من خبرة وقدرات تكنولوجية كبيرة تؤهلها للتفوق وفرض الدور الريادي في عملية استغلال هذه الموارد، خصوصا وعملية الاستغلال معقدة تقنيا ومكلفة ماليا؛[290] وربما هذا الأمر يفسر بشكل من الأشكال المكانة الاستثنائية التي تحتلها هذه الموارد في الاستراتيجية الجديدة المزمع تطبيقها في الجزائر.

2- مدى واقعية الأهداف المعلنة في الاستراتيجية

يثير التساؤل الثاني المطروح مدى واقعية الأهداف المعلنة في استراتيجية شركة سوناطراك ومدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف المعلنة، سواء في ذلك أهداف الرؤية الاستراتيجية أو الأهداف الكمية المحددة في الخطة العملية، حيث وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بأول أهداف الرؤية الاستراتيجية والذي هو ترقية سوناطراك الى صف الشركات الوطنية الخمسة الكبرى في العالم، فيبدو أن سقف الطموح في هذه الرؤية قد ارتفع كثيرا، لأن تحقيق مثل هذا الهدف، وفي فترة قياسية لا تزيد إلاّ قليلا عن 10 سنوات، يبدو بعيد المنال، لاعتبارات عديدة، منها أساسا الآثار والإفرازات السلبية المتراكمة في مرحلة ما بعد سنوات 2010-2011، والتي شهدت سلسلة فضائح مالية شوهت صورة الشركة وزرعت روح الشك والإحباط في صفوف القائمين على شؤونها، والذين لم يعد بمقدورهم، في ظل هذه الظروف، اتخاذ أي قرار استراتيجي أو القيام بأي مبادرة جادة لتحسين إدارة الشركة، فتعطلت روح المبادرة واضطربت مصالح الشركة، واضطرت أعداد كبيرة من العمال والإطارات الى المغادرة أو الانكفاء على الذات، بشكل

[290] Ibid.

حكم على الشركة بالجمود لفترة طويلة. وكل هذا يجعل من الصعوبة بمكان تصور إمكانية تجاوز آثار هذه الأزمة الإدارية الكبيرة التي مرت بها الشركة بسهولة ويسر، فالأمر يحتاج الى وقت لإعادة زرع الثقة في صفوف العاملين والإداريين وطمأنة الطاقم الإداري المشرف على الشركة على كل المستويات لدفعه نحو المبادرة والانخراط في مشروع الاستراتيجية الجديدة.

وفيما يخص الأهداف الكمية للخطة العملية فنكتفي بايراد بعض الملاحظات حول الأهداف التي تبدو لنا الأكثر أهمية، والتي هي كالتالي:

- أولا، وبخصوص الهدف الكمي للموارد غير التقليدية، والذي هو تحقيق إنتاج قدره 20 مليار م3 في حدود 2030 و70 مليار م3 في حدود 2040 – من الغاز الصخري، يبقى وأن تحقيق هذا الهدف الكمي في المدى المحدد ليس بالسهولة بمكان بالنظر الى التردد الذي يطبع الموقف الوطني في هذه المسألة وعدم حصول الإجماع الى حد الآن بين الخبراء حول جدوى وضرورة استغلال هذا النوع من المحروقات، وبالنظر كذلك الى الصعوبات الميدانية التي قد تعترض عملية الاستغلال، كما حدث عند حفر بئر عين صالح.
- الهدف الآخر والذي يخص رفع صادرات الغاز الطبيعي بنسبة 50 بالمئة، يبدو هو الآخر غير واقعي لسببين: الأول هو الإتجاه المتصاعد نحو زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية للغاز الطبيعي، والسبب الثاني هو عدم وضوح الرؤية تماما حول آفاق تطور العلاقة التجارية بين الجزائر وزبونها الرئيسي الإتحاد الأوروبي، بسبب التردد والازدواجية في الموقف التي تطبع سلوك هذا الأخير.

في النقطة الأولى زيادة المنافسة، فقد سبق لسوناطراك وأن فقدت حصص هامة في السوق في السنوات الأخيرة، بعدما زادت حدة المنافسة في الأسواق وبعد ثورة الغاز الصخري التي غيرت هياكل الأسواق والأسعار والمتدخلين بشكل جذري، وليس يُعرف في ظل هذه الظروف، كيف يمكن لسوناطراك أن ترفع هذا التحدي الكبير، وتتمكن من تجسيد الهدف المخطط له، والذي هو مضاعفة حجم الصادرات، خصوصا مع التوقعات التي تجزم بأن الغاز القطري والغاز الأسترالي سوف يغرقان الأسواق بكميات كبيرة في المدى القريب، وكذلك في أعقاب الاكتشافات الكبيرة التي تحققت في شرق المتوسط، والتي من المحتمل أن يوجه قسم منها – ولو كان ضئيلا – نحو السوق الأوروبية، والى السوق الإيطالية تحديدا – الزبون الرئيسي للغاز الجزائري– على اعتبار أن المستكشف الأساسي للاحتياطات المكتشفة والمساهم الرئيسي في عمليات الإنتاج هو الشركة الإيطالية ايني.

وفي النقطة الثانية، والتي تخص تطور العلاقة التجارية الجزائرية الأوروبية في مجال الغاز، فإن ما يُلحظ على موقف الإتحاد الأوروبي هو ازدواجية الموقف وعدم الحسم في طبيعة العلاقة

التي يرغب هذا الأخير في ربطها مع الجزائر – وهو ما أشار اليه المدير العام لشركة سوناطراك في أحد تدخلاته الجريئة حينما قال بأن موقف الإتحاد الأوروبي يتغير بين يوم وآخر –،[291]فهو يومًا مع ربط علاقات على المدى الطويل، لضمان التموين والأمن الطاقوي الأوروبي، وهذا يحتاج الى عقود طويلة الأجل، وهو في يوم آخر يطالب بتحرير السوق والتخلي عن هذا النوع من العقود التي تربط أسعار الغاز بأسعار البترول، بحجة عدم التؤكد من قدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها في تموين السوق الأوروبية على المدى الطويل. ومن الواضح أن هذا الموقف الذي لا يراعي سوى المصلحة الأوروبية، ويدفع نحو إخضاع العلاقة الجزائرية الأوروبية لتجاذبات العلاقة التجارية في ميدان الغاز بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، قد يتسبب في تعطيل مشاريع الاستثمار في صناعة الغاز مستقبلا، فهذه المشاريع مكلفة وسوف تتردد الجزائر كثيرا قبل أن تقدم على الاستثمار في ظل هذه الشروط وما لم تتضح الرؤية الاستراتيجية بشكل كاف حول تطور العلاقة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

لكن في مقابل هذه العوامل التي تقف عائقا في طريق تحقيق الأهداف المسطرة في مجال تصدير الغاز، من المهم الإشارة أيضا الى عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس للعوامل السابقة، أي أنها قد تساعد في تحقيق الهدف المسطر؛ وأول هذه العوامل هو التوجه الاستراتيجي الذي بدأ يتبلور لدى سوناطراك في تنويع الزبائن واستهداف الأسواق البعيدة غير التقليدية، وخصوصا السوق الأسيوية الواعدة، وهو ما يتطلب على وجه الخصوص الاستثمار في قدرات النقل واقتناء ناقلات غاز جديدة لتموين هذه الأسواق، وهذا التوجه لم يصبح تقريبا خيارا بقدر ما أصبح حتمية تفرضها الضغوط الممارسة على الجزائر والمشار اليها أعلاه، وكذلك التحولات الجارية في أسواق الغاز، حيث أصبح لا يمكن اليوم ضمان سوق معينة لمدة طويلة كما كان الأمر من قبل، وفي هذا التوجه ربما فرصة لتحقيق الهدف المسطر في حال نجاح هذا التوجه.

والعامل الآخر والذي لربما يساهم في تحقيق الهدف الكمي المتعلق بصادرات الغاز هو التوجهات الجديدة أيضا لدى الشركة في دعم مكانة الصناعة البتروكيماوية في هيكل نشاطات الشركة وتوسيع قاعدة الاستثمار الخارجي، وخصوصا في صناعة تحويل الغاز الطبيعي الى مواد أولية صناعية – البولي اتيلين و البولي بروبيلين – مشروع الوحدة التركية كمثال عن ذلك–، وهو ما يسمح لسوناطراك من توفير منافذ خارجية جديدة للغاز الجزائري، بحكم كثافة الطلب على هذه المواد في الأسواق القريبة من الجزائر، وعلى وجه الخصوص أسواق صناعة السيارات، والتي هي واحدة من الصناعات الرئيسية الأكثر طلبا لهذه المواد.

[291] من مداخلة الرئيس المدير العام لسوناطراك أمام الحاضرين إلى ملتقى التعاون الجزائري الأمريكي في مجال الطاقة، والمجتمع بمدينة هيوستن – تكساس أوائل شهر فبراير 2018. https://www.cresus.dz/actualité/1833-gaz-algerien-la-riposte-de-ould-kaddour.

- أما بخصوص الهدف الكمي في ميدان الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة الشمسية، فإنه يُقدّر أن تحقيق هذا الهدف الكمي هو في متناول الشركة، بالنظر الى ما تتوفر عليه الجزائر بحكم موقعها الجغرافي من إمكانات كبيرة في هذا الميدان، حيث تقدر المدة الزمنية المتوسطة لسطوع الشمس في منطقة الصحراء على سبيل المثال، وهي التي تمثل نسبة 86 بالمئة من مساحة الجزائر، حوالي 3500 ساعة سنويا، فيما تبلغ الطاقة الشمسية المتوسطة المتلقاة في هذه المنطقة دائما حوالي 2650 كيلو واط / ساعة لكل متر مربع في السنة؛ ولا يتوقف ذلك على المنطقة الصحراوية فقط، وإنما يشمل كذلك حتى مناطق الشمال، حيث هذه النسب مرتفعة أيضا، فهي على التوالي 2650 ساعة/ سنة و 1700 كيلو واط / ساعة /م^2/سنة في منطقة الساحل، و 3000 ساعة/ سنة و 1800 كيلو واط / ساعة /م^2/سنة في منطقة الهضا العليا.[292]
- وبخصوص عملية اقتناء معمل التكرير الإيطالي، فإنه يمكن اعتبارها صفقة رابحة واستثمارا استراتيجيا لأنها تدعم موقع الشركة في الخارج وتسمح بضمان منفذ وسوق للخام الجزائري في واحدة من أهم الأسواق الأوروبية وهي السوق الإيطالية، لأنه من جهة سوف يستمر قسم كبير من إنتاج هذا المعمل في التدفق نحو هذه السوق، ومن جهة ثانية سوف يسمح اقتناء هذا المعمل لسوناطراك بإعادة توجيه قسم من الخام المصدر نحو هذا المعمل واكتساب قيمة مضافة كانت تستفيد منها معامل التكرير الأجنبية، لأن المعمل سيعتمد في تموينه بنسبة كبيرة على الخام الجزائري، ويقدر الخبير النفطي الجزائري في التكرير الدكتور علي كفايفي، الذي ثمّن عملية اقتناء هذا المعمل، نسبة تموينه بالخام الجزائري، ولأسباب تقنية محضة، بحوالي 50 %، لأنه لا يمكن لمعمل تكرير بالمواصفات الفنية لمعمل أغيستا، حسب رأي هذا الخبير دائما، الاعتماد كليا على نوعية واحدة من الخام، فهو يحتاج الى مزيج خامات.[293]ومن جهة ثالثة يعتبر اقتناء هذا المعمل حلا عاجلا لمشكلة العجز المسجل في تلبية الطلب المحلي على بعض المشتقات البترولية كالبنزين والغازوال، والذي تتم تغطيته حاليا من خلال الاستيراد.

خلاصة الفصل الخامس

جاء هذا الفصل الأخير في أربعة مباحث. تناولت بالدراسة والتحليل الأبعاد المختلفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر وآفاق تطورها. اهتم المبحث الأول بدراسة وتحليل واقع سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات؛ وفيه، ومن خلال عرض وتحليل البيانات والمؤشرات الدالّة على تطور تطبيق سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبين

[292] Mourad PREURE, Op.cit.
[293]

أن تطبيق هذه السياسة على امتداد فترة الدراسة 1990–2015، قد مر تقريبا بثلاثة محطات أو مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى وتغطي عقد التسعينيات والسنوات الأولى للألفية الثالثة، وفيها جرى تطبيق الاستراتيجية المستمدة من القانون 86–14 الصادر عام 1986، ولو بأسلوبين مختلفين، لأن الأسلوب الأول المعتمد في التسعينيات قام على فكرة التفاوض المباشر بين سوناطراك والشركات الأجنبية، بينما الأسلوب الثاني قام على فكرة تقديم العروض وتنظيم مناقصات دولية لاختيار المتدخلين في القطاع، وهو الأسلوب الذي تم اعتماده بعد تغيير القانون السابق واعتماد القانون البديل 05–07 الذي أنهى عمليا وقانونيا تطبيق الاستراتيجية القديمة، وشرع لاستراتيجية جديدة في القطاع، تقوم على انفتاح أكبر؛ وقد كشفت النتائج المحققة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة الأولى عن نجاح نسبي في تطبيق الاستراتيجية المعتمدة، وهو ما تعكسه بالأساس أعداد العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية، ويمكن أن يعزى الفضل في ذلك الى الاستقرار القانوني على طول هذه المرحلة ثم الى الاستقرار السياسي الذي ميز نهاية المرحلة.

المرحلة الثانية بعد صدور القانون 2005، وغطت النصف الثاني من العقد الأول للألفية الثالثة، وتميزت بتراجع النتائج في مجال جذب الاستثمارات بشكل واضح بسبب عوامل عديدة، منها الغموض والتجاذب حول الاستراتيجية الجديدة المعتمدة، وتأخر إطلاق المناقصات الجديدة ثلاثة سنوات كاملة، لغياب في الأول للهيئة المكلفة قانونا بإصدار ومتابعة هذه المناقصات، والتي استحدثها النص القانوني الجديد – وكالة آل– نفط قيد التأسيس– ، ثم لنقص الخبرة بعد تأسيس هذه الهيئة، والذي لم يسمح لها بتحضير وإعداد المناقصات إعدادا جيدا، ما تسبب في فشل كل المناقصات التي صدرت بعد ذلك في تحقيق كل الأهداف المرسومة لها تقريبا، وهو ما يعكس بجلاء عواقب التسرع في تجريد شركة متمرسة كسوناطراك من مهمة حساسة كمهمة التفاوض المباشر وتكليف وكالة إدارية جديدة لا تملك أي تصور أو خبرة عملية في ميدان التفاوض بهذه المهمة الخطيرة. وهو ما يعتبره الباحث خطأ استراتيجيا كبيرا.

المرحلة الثالثة والأخيرة من بداية العقد الثاني، وهي تتويج للاتجاه الذي انطلق في المرحلة السابقة، وتميزت بتراجع شديد للاستثمارات الخارجية، وبانسحاب عدد من الشركات العاملة، خصوصا بعدما ساد في هذه المرحلة غياب شبه تام للاستقرار المؤسساتي – تغيير الطاقم الوزاري والطاقم الإداري لسوناطراك عدة مرات في فترة قياسية، وتدهورت بيئة الأعمال بشكل كبير جدا تحت وقع انفجار قضايا فساد اقتصادي كثيرة في أعلى الجهاز السياسي والإداري للقطاع، والتي زعزعت ثقة المستثمرين الأجانب، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بتواضع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة في هذه المرحلة.

المبحث الثاني وبعده المبحث الثالث، ركزا على دراسة الآثار الناجمة عن تجربة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2015: أولا، دراسة هذه الآثار في مختلف ميادين القطاع ذاته: الاستكشاف والإنتاج والتجارة الخارجية، ثم انعكاس هذه الآثار على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري. وكانت البداية في المبحث الثاني بقطاعات الاستكشاف والإنتاج، وقد خلص التحليل الى نتائج عديدة، ففي ميدان الاستكشاف على سبيل المثال، تبين أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الانفتاح الاقتصادي، ورغم تحقيق نتائج مقبولة الى حد ما في هذا الميدان، لا يزال استكشاف البترول يعاني من ظاهرة تركز نشاط الاستكشاف في منطقة واحدة – الجنوب الشرقي–، والتي ولدت بدورها ظاهرة تركز الاكتشافات، وهو ما يعبر بشكل معين على نوع من البحث يمكن وصفه بـ " البحث السهل عن المحروقات" ، أي البحث الذي يدفع قليلا ليأخذ كثيرا.

وفي ميدان الإنتاج، خلص التحليل أيضا الى أنه رغم القيمة المضافة التي قدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الميدان، من خلال زيادة عدد الآبار المنتجة، ومن خلال تحسين إنتاجية الآبار، والتي كانت وراء دعم طاقة الإنتاج، إلّا أن مسايرة سوناطراك لاستراتيجيات الشركات الأجنبية في هذا الميدان الحيوي أفضى بها الى تركيز نشاطها في حقول الشراكة بشكل أكبر، كما تسببت هذه الاستراتيجية في استنزاف الاحتياطات، ما ألغى تقريبا وعمليا ما تحقق من نتائج إيجابية في عقد التسعينيات وبداية العقد الأول في مجال تجديد الاحتياطات.

وفي المبحث الثالث الذي تناول تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد، خلص المبحث في مسألة التأثير على هيكل الصادرات، أنه ورغم إحراز بعض النتائج الإيجابية كالتحسن المؤقت لقدرات تصدير المحروقات وزيادة حجم العائدات المالية لقطاع المحروقات خلال فترة معينة، إلّا أن الجوانب السلبية هي التي كانت طاغية في هذا الميدان كذلك، في صورة اختلال في هيكل صادرات القطاع و زيادة في حدة ودرجة التركيز الجغرافي للصادرات، بينما خلص في موضوع الأثر غير المباشر على التوازنات الكلية للاقتصاد الى تقرير بعض النتائج الإيجابية كتخفيف أعباء المديونية الداخلية والخارجية وهي الشروط التي ساعدت في التحسن النسبي لمستوى النمو الاقتصادي، ولكن أيضا تقرير بعض النتائج السلبية كتزايد تحويلات الأرباح والتحويلات المالية الأخرى نحو الخارج وتركيز التمويل في قطاع المحروقات، ما ألحق ضررا بالقطاعات الأخرى وساهم في تشويه هيكل الاقتصاد الوطني.

وفي المبحث الرابع والذي هو بالأساس مبحث استشرافي لآفاق تطور القطاع بعد الوقوف على حقيقة الأزمة وعجز الاستراتيجية السابقة في النهوض بالقطاع وتطويره، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل اليها في هذه الأطروحة، تم استعراض وتحليل آفاق وفرص نجاح الاستراتيجية الجديدة لشركة سوناطراك،

والتي يقدر الباحث أنها استراتيجية طموحة، من حيث إنها تولي البعد الدولي والميادين التي كانت شبه مهملة في الاستراتجية القديمة أهمية استثنائية: قطاعات التكرير والبتروكمياء والطاقات الجديدة.

الخاتمة

تمحور موضوع هذه الدراسة حول تجربة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، وهي التجربة التي انطلقت منذ أكثر من ثلاثة عقود ولا تزال مستمرة الى اليوم. وقد وردت في الدراسة إشارة سريعة الى الظرف الاقتصادي الدولي العام الذي تم فيه إطلاق هذه التجربة في النصف الثاني للثمانينيات، والذي تميز بأزمة نفطية كبيرة على المستوي الدولي (أزمة انهيار الأسعار لعام 86)، سرعان ما انعكست تداعياتها على الواقع المحلي في الجزائر، وتحولت الى أزمة اقتصادية ومالية حادة أثرت بشكل كبير على التوازنات المالية للاقتصاد الجزائري، وفرضت عليه ضرورة الانفتاح الاقتصادي، وفي القطاع الذي يعتبر عمود هذا الاقتصاد، والذي هو قطاع المحروقات؛ ما يمكن أن يستنتج منه أن مشروع الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن في الأصل خيارا ذاتيا أملته اعتبارات استراتيجية بقدر ما كان خضوعا لظرف اقتصادي واجتماعي قاهر لم يكن للجزائر أمامه من حل سوى مسايرة الاتجاه العام السائد في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، غير أن تطورات السياق الدولي في المرحلة التالية والتحولات الكبيرة في الصناعة والأسواق الدولية للمحروقات هي التي جعلت منه خيارا استراتيجيا نهائيا لا يمكن التفريط فيه.

ولما كانت الغاية من الدراسة هي تقييم مسيرة هذه التجربة من خلال بحث وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية التي تولدت عنها، فقد انطلق التحليل في البداية من موضوع السياق الدولي الذي تم فيه تنفيذ هذه التجربة؛ وهنا استعرضت الدراسة بالتحليل أهم تطورات السوق الدولية للبترول والغاز من بداية التسعينيات والى غاية منتصف العقد الثاني للألفية الجديدة، كإطار عام كانت تتحرك في ظله تجربة الانفتاح في قطاع المحروقات في الجزائر. وقد بينت نتائج البحث في هذا الموضوع بالذات أنه لا صحة لما كان يذهب اليه البعض من وجود وفرة في العرض على المدى الطويل، ومن إمكانية لتراجع أهمية المحروقات في ميزانية الطاقة العالمية، وخصوصا البترول؛ وهو ما كان حجة عند هؤلاء لتبرير بعض السياسات التي لا يقوم حولها الإجماع كسياسة تكثيف الإنتاج أو سياسة الانفتاح الكامل في القطاع واعتماد نظام الامتيازات.

وفي هذا الشأن بالتحديد، كشفت الدراسة أن أغلب السيناريوهات، بما فيها سيناريوهات صدرت عن هيئات دولية متخصصة وقريبة في الموقف والرأي من بلدان الاستهلاك الرئيسية كالوكالة الدولية للطاقة والإدارة الأمريكية للطاقة، قد توقعت أن يزداد الطلب على البترول في المستقبل، ويحتفظ هذا الأخير على مكانته كمصدر أول للطاقة في العالم خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل– 38 % من

الطلب العالمي في أفق 2030– وذلك بسبب عدم القدرة على تحجيم نمو الاستهلاك في قطاع النقل، وبسبب نمو الطلب في البلدان الصاعدة والنامية على السواء، وخصوصا الصين؛ بل وتتوقع هذه الهيئات بالنسبة للغاز الطبيعي أنّ تتعزز أهمية هذا الأخير للاقتصاد العالمي أكثر بالنظر لخاصيته كمصدر طاقة نظيف يستجيب لمطالب المنظمات غير الحكومية المدافعة على البيئة حول العالم. وهذا الاستنتاج مهم جدا، وتكمن أهميته في إمكانية أن يكون أحد الاعتبارات الأساسية التي يجب مستقبلا أخذها بعين الاعتبار في حال أي مشروع لتغيير سياسة أو استراتيجية القطاع.

بعد دراسة وتحليل واقع السوق النفطية الدولية وتحولاتها، انتقلت الدراسة الى تحليل الاستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاع، والتي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر العنصر المحوري فيها؛ وقد خلص التحليل الى نتيجة مفادها أنه في حقيقة الأمر لم يقع خلال فترة الدراسة تطبيق استراتيجية واحدة لتطوير القطاع وجذب الاستثمارات، وإنما استراتيجيتين اثنتين متباينتين من حيث الأهداف: استراتيجية أولى وجرى تطبيقها خلال سنوات التسعينيات أساسا وقد أفرزت ما أفرزت من نتائج وآثار، واستراتيجية ثانية وقد تم اعتمادها وتنفيذها بداية من النصف الثاني للعقد الأول في الألفية الجديدة، وقد أفرزت هي الأخرى ما أفرزت من نتائج وآثار.

وعلى العموم، فقد سمحت الدراسة باستخلاص النتائج الرئيسية التالية:

أولا– حول مسألة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

1) لم يكن الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر في الأول – النصف الثاني للثمانينيات – خيارا وقرارا نابعا من رؤية استراتيجية وطنية واضحة وإرادة ذاتية ومستقلة لتطوير القطاع، بقدر ما كان ضرورة فرضها ظرف اقتصادي دولي ضاغط ساد في تلك الفترة – الأزمة البترولية لعام 1986 – وترتبت عليه تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة على المستوى المحلي؛ دفعت الجزائر على غرار بلدان نفطية عديدة أخرى، الى مراجعة النموذج والسياسة الاقتصادية المستقلة للتنمية، والانخراط في النموذج التنموي القائم على فكرة الانفتاح الاقتصادي، والمدعوم من قبل الدول الصناعية الكبيرة ومؤسسات برايتون وودز. ما يستنتج منه أن العامل الخارجي هو الذي غلب أول مرة في مسألة الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات بالجزائر.

2) لكن، رغم ذلك يبقى قرار الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات، في تلك الفترة، متوافقا ومنسجما على وجه عام، من حيث الموضوع، مع الاتجاه العام للاقتصاد العالمي في تلك الفترة، والمتميز

بصعود تيار العولمة الاقتصادية والمالية – بداية مسار الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في عديد الدول–، ومتطابق من حيث الشكل – تبني الشراكة ونظام تقاسم الإنتاج – مع الاتجاه العام السائد في صناعة النفط والغاز للبلدان المنتجة للنفط، ولبلدان منظمة أوبك على وجه خاص، حيث جل هذه البلدان كانت قد تبنت نظام تقاسم الإنتاج كبديل لنظام الامتيازات قبل الجزائر، ومنذ السبعينيات.

ثانيا– حول واقع السوق النفطية خلال فترة الدراسة وآفاق تطورها في المستقبل

1) انعكاس التحولات الهيكلية الأساسية في سوق البترول خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، والتي منها زيادة حجم العرض بسبب ظهور مناطق إنتاج جديدة وبسبب التقدم التكنولوجي، وفقدان منظمة أوبك قسما مهما من قوة التفاوض في السوق وتراجع دورها في مسألة ضبط الأسعار بعد تنامي دور السوق الفورية في تحديد الأسعار وفي اتجاه يعاكس مصالح البلدان المنتجة للنفط، وكان ذلك سببا في مرحلة معينة في انهيار تام للأسعار في سوق البترول، فرض على الجزائر تعويض الخسارة على مستوى السعر بزيادة كمية الإنتاج للمحافظة على مستوى العائدات، ولا سبيل لزيادة حجم الإنتاج إلاّ بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2) عودة التوازن الى سوق البترول منذ مطلع الألفية الثالثة، والذي انعكس على مستويات الأسعار التي بقيت مرتفعة لفترة طويلة من بداية الألفية والى غاية 2014.

3) إن كل سيناريوهات تطور الطلب على الطاقة في العالم تؤكد استمرار النموذج الحالي لاستهلاك الطاقة، والذي يعتمد بشكل أساسي على مصادر الطاقة التقليدية: البترول والغاز خصوصا، وأن مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها في المستقبل وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات، وأنه على الأقل حتى أفق 2030 سيبقى البترول والغاز وحدهما يمثلان نسبة 65 % تقريبا من مجموع الاستهلاك العالمي.

4) إجماع التنبؤات حول آفاق تطور هيكل العرض في سوق البترول على مسألة عودة ظاهرة تركز الإنتاج والاحتياطات بشكل كبير الى منطقة الشرق الأوسط، بعد تراجع مستويات الاحتياطي في باقي المناطق المنتجة، خصوصا بحر الشمال وخليج المكسيك؛ وهذا التطور المرتقب يخدم مصلحة بلدان أوبك في المقام الأول. وبناءً على ذلك، فكل سياسة أو استراتيجية لتطوير القطاع في الجزائر

تغفل هذا المعطى الأساسي هي سياسة غير واقعية لأنها لا تنسجم مع تطورات المحيط الاقتصادي الدولي.

5) إن التطور الحالي والمستقبلي لهيكل الطلب في سوق البترول يتجه بشكل أكبر في المستقبل نحو المشتقات الخفيفة المستعملة أساسا في قطاع النقل، وهذا الاتجاه يصب في مصلحة الجزائر أيضا، لأن نوع الخام الموجود في البلد هو من النوع الخفيف المطلوب بكثرة في قطاع النقل. وهذا معطى آخر يجب أخذه بعين الاعتبار في سياسة القطاع.

6) اختلاف اتجاه تطور سوق الغاز الطبيعي عن اتجاه تطور سوق البترول، حيث الاتجاه العام في سوق الغاز هو نحو وفرة العرض، بعد الاكتشافات الضخمة التي تحققت في مناطق كثيرة حول العالم، وبعد ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وهذه التحولات الكبيرة في سوق الغاز الطبيعي أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا للمواقع التي اكتسبها الغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية التقليدية، وبات على قطاع المحروقات في الجزائر مواجهة مخاطر فقد هذه الأسواق.

ثالثا- حول مسألة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاع المحروقات

1) كشف تحليل سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع المحروقات في الجزائر، أنه في حقيقة الأمر لم تطبق خلال كامل فترة الانفتاح الاقتصادي التي تغطيها هذه الدراسة 1990-2015 استراتيجية واحدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعامل معه، وإنما استراتيجيتين اثنتين متباينتين، لأن هناك تباين وتمايز واضح بين السياسة أو الاستراتيجية المعتمدة في بداية عهد الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أسس لها قانون المحروقات 86-14 الصادر عام 1986، وجرى تطبيقها خلال عقد التسعينيات على وجه خاص، والاستراتيجية الأخرى التي أسس لها قانون المحروقات المعدل 05-07 الصادر عام 2005، والتي جرى تطبيقها بعد عام 2005، حيث فيما كانت الاستراتيجية الأولى تقوم على فكرة الانفتاح الحذر والمحسوب أمام الاستثمارات الأجنبية، قامت الاستراتيجية الثانية على فكرة الانفتاح شبه الكامل.

2) إن حصيلة تطبيق الاستراتيجية الأولى في مجال جذب الاستثمارات كانت مقبولة على العموم، لأنها سمحت تحت أحكام القانون السابق 86-14 بتوقيع 82 عقدا أساسيا مع الشركات، منها 42 عقدا في فترة التسعينيات و40 عقدا آخر في مطلع الألفية الثالثة؛ ونجحت في جذب حجم معتبر من الاستثمارات، بينما كان تطبيق الاستراتيجية الثانية تحت أحكام قانون المحروقات المعدل 05-07

الصادر عام 2005 فشلا ذريعا، لأنه لم يُفض في مدة ناهزت 10 سنوات سوى الى التوقيع على عدد محدود ومحدود جدا من العقود هو: 13 عقدا فقط، فيما تراجعت تدفقات الاستثمارات المباشرة الى قطاع الاستكشاف بشكل كبير، خصوصا بعد انتهاء تنفيذ أشغال العقود القديمة.

لكن، يبقى – في تقدير الباحث– أن أسباب تواضع نتائج الاستراتيجية الثانية لا تعود فقط الى طبيعة الاستراتيجية في حد ذاتها، وإنما أيضا – كما رأينا ذلك في الدراسة– الى عوامل أخرى عديدة، منها عدم الاستقرار الإداري والمؤسساتي في القطاع، وتداعيات قضايا الفساد الاقتصادي والترويج الإعلامي الكبير لها، والتي عملت كعوامل طرد للاستثمارات الأجنبية.

3) إن ظاهرة تراجع جاذبية القطاع وإقبال الشركات الأجنبية عليه الملحوظة منذ 2008 تخص في حقيقة الأمر قطاع الاستكشاف أكثر، وهي لا تعني كل الشركات أيضا، لأن اهتمام الشركات الأساسية التي دخلت الى الجزائر منذ مدة طويلة نسبيا بموارد قطاع المحروقات ما يزال قائما ولم يتراجع، عكس ما قد توحي به بعض البيانات، لأن استثمارات هذه الشركات في ميدان التطوير لم تتوقف يوما، وهذه الشركات لها أهداف استراتيجية طويلة المدى.

وعليه هناك مخاطر سوء تقدير للوضع الحقيقي القائم في القطاع، قد تدفع القائمين على شؤون القطاع، تحت ذريعة " ضعف الجاذبية "، الى تقديم المزيد من التنازلات للشركات الموجودة حاليا في الجزائر والتي لا تزال تمارس نشاطها بشكل طبيعي، رغبة منهم في المحافظة على استمرار وجودها في القطاع، وفي ذلك مخاطرة حقيقية لأن مثل هذه الإجراءات والتنازلات تدعم الموقف التفاوضي لهذه الشركات الأجنبية وتعزز رقابتها في الميدان على احتياطات وإنتاج المحروقات على المدى الطويل، خصوصا البترول، وفي الواقع العملي حاليا مؤشرات ذات دلالة: حقوق سوناطراك في بعض عقود المشاريع المشتركة، هي أقل من النسبة المحددة قانونا 51 %، وهذا يعني عمليا تطبيق غير مصرح به لنظام الامتيازات.

رابعا– في موضوع تأثير الاستثمار الأجنبي على تطور قطاع المحروقات

إن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وتخص **قطاع الاستكشاف** هي:

1) تواضع مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توسيع مساحة المجال المنجمي الجزائري المستكشف، لاستمرار نشاط الشركات محصورا في مساحة محدودة جدا من هذا المجال الذي لم تتجاوز المساحة المستكشفة منه الى حدود نهاية عام 2012 نسبة 20 % من المساحة الكلية للمجال، ورغم ذلك؛

2) أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا أساسيا في إبراز الأهمية النفطية لبعض مناطق هذا المجال: منطقة بركين مثلا، وتثمين الثروات الموجودة فيها، وإلغاء الصورة النمطية التقليدية الشائعة عن المجال المنجمي الجزائري، والتي أساسها فكرة أن البترول في الجزائر لا يوجد إلّا في حاسي مسعود تقريبا.

3) ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في المرحلة الأولى في تجديد احتياطات البترول التي تم إنتاجها في السبعينات والثمانينيات، حيث عاد بمستوى هذه الاحتياطات خلال التسعينيات الى ذات المستوى الذي كان قائما عام 1971، ثم ساهم بعد ذلك، وإلى حدود منتصف العقد الأول للقرن الواحد والعشرين، في المحافظة على حجم احتياطات مقبول الى حد معين، سواء من البترول أو الغاز الطبيعي: 12.270 مليار برميل للخام و4545 مليار م^3 للغاز الطبيعي.

4) لكن، وتحت تأثير سياسة تكثيف الإنتاج المعتمدة منذ منتصف العقد السابق، تم استغلال واستنزاف قسم هام من الاحتياطات، بما فيها تلك الكمية المكتشفة خلال عقد التسعينيات، وهو ما ألغى عمليا النتائج الإيجابية السابقة (2) و(3).

أما أبرز نتائج الدراسة التي تخص قطاع الإنتاج فهي:

1) النجاح النسبي في رفع طاقة إنتاج الخام الى حدود تتراوح بين 1.2 و1.5 مليون برميل يوميا، بعدما كانت طاقة الإنتاج في حدود 800 ألف برميل يوميا في بدايات الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2) لكن، مع بروز اتجاه عام متصاعد لتركيز الإنتاج في مشاريع الشراكة على حساب الإنتاج في مشاريع سوناطراك الى الحد الذي أصبح فيه إنتاج الشراكة يمثل حاليا 1/2 الحجم الكلي للإنتاج، وهي نسبة مرتفعة في تقدير الباحث، وتعكس تحولا هيكليا خطيرا في توزيع الإنتاج.

3) ونشوء سيطرة عملية من قبل الشركات الأجنبية على قطاع الإنتاج في المناطق البترولية الواعدة الجديدة التي أخذت في البروز منذ التسعينيات: بركين، أورهود، المرق؛ في مقابل انكفاء سوناطراك تقريبا على منطقة حاسي مسعود التقليدية.

والسبب وراء النتائج السلبية (2) و(3) في ميدان الإنتاج – من وجهة نظر الباحث – هو غياب استراتيجية واضحة من البداية للتعامل مع تطور حجم نشاط الشركات الأجنبية في ميدان الإنتاج، وعدم وضع أي معايير أو سقف للإنتاج؛ ثم بعد ذلك غياب أي إرادة حقيقية للمحافظة على سيطرة سوناطراك على قطاع الإنتاج، والتي تجلت في شكل اتجاه قوي منذ بداية العقد الأول للقرن الواحد والعشرين، نحو تبني فكرة الانفتاح الاقتصادي الكامل الى حد الرغبة في تبني نظام الامتيازات التقليدي والتخلص نهائيا من نظام تقاسم الإنتاج المعمول به.

والسبب الآخر – من وجهة نظر الباحث دائما – هو غلبة الاعتبارات المالية القصيرة الأجل على الاعتبارات الاستراتيجية في سياسة إدارة القطاع، وهي الاعتبارات – المالية القصيرة الأجل – التي دفعت نحو تبني سياسة تكثيف الإنتاج القائمة في القطاع منذ منتصف العقد الأول للقرن الواحد والعشرين.

أما أبرز نتائج الدراسة التي تخص تأثير الاستثمار على قطاع التصدير فهي:

1) مساهمة الحقول المستغلة في إطار الشراكة بشكل أساسي في رفع طاقة التصدير، خصوصا الخام، في الأول، قبل أن تتراجع هذه المساهمة وتتراجع معها قدرة القطاع عموما على التصدير بسبب تراجع مستويات الإنتاج بعد استنزاف الاحتياطات القديمة والعجز في تجديدها.
2) لم تقتصر الآثار السلبية للسياسة القطاعية، والقائمة على أساس الاعتماد الواسع على الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات ذاته وفقط، وإنما امتدت بشكل غير مباشر الى عموم الاقتصاد الوطني.

وبناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم الإجابات التالية للفرضيات.

1) نفي الفرضية الأساسية بخصوص التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات، حيث ثبت من الدراسة أن الآثار السلبية لهذا الاستثمار قد طغت في العموم على الآثار الايجابية.

2) صحة الفرضية الفرعية الأولى، حيث ثبت أن السياق الدولي خلال الثمانينيات هو الذي فرض الانفتاح الاقتصادي في الأول.

3) نفي الفرضية الفرعية الثانية، حيث اذا كان عامل ضعف الإمكانات الوطنية في مقابل حجم التحديات الكبير حاسما في مسألة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في قطاع المحروقات في البدايات، فإن هذا العامل لم تعد له ذات الأهمية في الألفية الجديدة، بعد ارتفاع مستويات الأسعار في السوق الدولية، وحصول الجزائر على إيرادات مالية ضخمة.

4) نفي الفرضية الفرعية الثالثة، حيث ثبت أيضا من الدراسة أن لم يقع الإجماع على تطبيق سياسة اقتصادية واحدة لجذب الاستثمارات الخارجية منذ مطلع الألفية الجديدة نحو القطاع، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في الحد من قدرة هذه السياسة على جذب الاستثمارات المأمولة.

5) نفي الفرضية الفرعية الثالثة، وقد ثبت أن النجاح النسبي الذي تحقق في ميدان الاستكشاف خلال التسعينيات بفعل تطبيق استراتيجية تطوير القطاع بالاعتماد على الاستثمارات المباشرة، قد ألغته عمليا سياسة تكثيف الإنتاج التي تم اعتمادها منذ بداية الألفية الجديدة.

وفي ضوء نتائج الدراسة أيضا يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

الاقتراحات

أولا – اقتراحات تخص الدور الاستراتيجي للقطاع

1) إن استراتيجية الاعتماد على موارد المحروقات لتمويل مشاريع التنمية الوطنية قد بلغت مداها، و لا يمكن الاستمرار في نهج هذه الاستراتيجية على المدى الطويل، وحتى على المدى المتوسط، وعليه من الواجب إعادة ترتيب أولويات القطاع، بشكل تصبح الأولوية الأولى على رأس قائمة الأولويات هي المحافظة على أمن الطاقة Sécurité énergétique على المدى الطويل، وليس تأمين الموارد المالية الكافية للميزانية العامة للدولة ولميزان المدفوعات، أي أن الأولوية يجب أن تذهب نحو تأمين حاجة الاقتصاد الوطني من مختلف أنواع المحروقات، وخصوصا البترول، سواء كمصادر طاقة للقطاع الاقتصادي وللقطاع المنزلي، أو كمدخلات في عملية الإنتاج في الصناعة البتروكيماوية – تثمين البترول محليا بدلا من تصديره في شكل خام–.

2) تحديد مدى زمني لتحقيق هذا الهدف، والتحضير لهذا التحول الهيكلي الهام منذ الآن، خصوصا أن أحجام الاحتياطات الوطنية سواء من البترول أو الغاز الطبيعي تعتبر متواضعة جدا قياسا الى نمو معدلات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير.

3) إن تطبيق أفكار المقترح الوارد في الفقرة السابقة يقتضي ضرورة مراجعة نموذج تمويل التنمية الحالي من أساسه، وهو النموذج الذي يعتمد بشكل رئيس على إيرادات المحروقات؛ وفي أقل تقدير العودة الى العمل بالقاعدة الذهبية التي كانت مطبقة في فترة السبعينيات، والتي تقضي بتخصيص الإيرادات النفطية الموجهة للميزانية العامة للدولة، لتمويل برامج ميزانية التجهيز فقط، أما تمويل ميزانية التسيير فيجب أن يكون مصدره هو الجباية العادية للدولة من ضرائب ورسوم... وغيرها من الإيرادات.

ثانيا- اقتراحات لإدارة الاحتياطات

1) إعادة بعث نشاط كل من المجلس الوطني للطاقة، والذي هو فضاء عام لمناقشة قضايا الطاقة والمحروقات، واللجنة الوطنية لتوزيع الاحتياطات، كأداة لإدارة الاحتياطات، لأن الحاجة الى خبرة هاتين الهيئتين لم تنعدم حتى يتم تجميد نشاطهما.

2) التراجع عن سياسة تكثيف الإنتاج، والعودة الى سياسة تحديد سقوف الإنتاج والصادرات، للبترول والغاز معا، التي كان معمولا بها في التسعينيات، سواء عند السقوف السابقة قبل تجميد نشاط اللجنة الوطنية لتوزيع الاحتياطات أو عند مستويات جديدة تتحدد في ضوء المعطيات الجديدة في القطاع، وبناء على معايير مضبوطة كمعيار النسبة السنوية لتجديد الاحتياطات مثلا، وهذا من أجل المحافظة على مستوى الاحتياطات عند مستوى معين لا يمكن النزول دونه.

ثالثا- اقتراحات للهيكل الإداري والتنظيمي للقطاع

1) إعادة النظر في الدور الممنوح لوكالة ألنافط، حيث بينت التجربة أن هذه الهيئة ومنذ تأسيسها لم تنجح في أداء المهام الموكلة اليها على أحسن وجه، واشتغلت كهيكل اداري بيروقراطي، ويعود ذلك في تقديري لأسباب متعددة منها: نقص الخبرة التقنية وقلة الخبراء والعاملين في الوكالة قياسا الى حجم العمل المطلوب منها- أداء وظائف كثيرة منها التسيير والاشراف الإداري على القطاع، تحضير وإطلاق المناقصات ومتابعتها، التفاوض وتوقيع العقود مع الشركات، مراقبة نشاط الشركات الأجنبية دون أن يكون لها إمكانية ممارسة ذلك على أرض الميدان عكس سوناطراك من قبل الخ

2) حصر مهام الوكالة في الجوانب التنظيمية والإدارية للقطاع وأداء وظائف محددة: مثلا جمع الإتاوة والضرائب المختلفة وتجريدها من أداء المهام ذات الصبغة التجارية كالتفاوض والتعاقد مع الشركاء الأجانب، وتكليف سوناطراك بهذه المهام، كما كان به معمولا قبل القانون 07/05.

3) إعادة الاعتبار لدور سوناطراك كفاعل محوري في القطاع بدلا من وكالة النفط، وتكليفها مباشرة ودون وسيط إداري بكل المسائل ذات الطابع التجاري، كقيادة المفاوضات والتعاقد التجاري مباشرة مع الشركاء الأجانب.

4) إعادة تكليف سوناطراك بمهام الرقابة في الميدان لحساب الدولة وبدفتر شروط مضبوط.

رابعا- اقتراحات للإدارة التجارية والمالية لمؤسسات القطاع

5) التفكير في إنشاء شركات نفطية جديدة في قطاع المنبع – التعددية البترولية على غرار التعددية السياسية- لخلق جو من المنافسة بين الشركات الوطنية وتخفيف الضغط على شركة سوناطراك لتسترجع موقعها الأساسي كمؤسسة اقتصادية حقيقية لخلق الثروة، بعيدا عن دورها الحالي كمؤسسة لتوزيع أو إعادة توزيع الريع. وهنا يمكن أن تكون التجربة الروسية نموذجا حيث لا تحتكر شركة واحدة قطاع الإنتاج، بل هناك شركات وطنية وجهوية عديدة تمارس النشاط في روسيا، أو التجربة القطرية حيث هناك شركة للنفط وأخرى للغاز.

6) الاحتفاظ بمقام سوناطراك كشركة عمومية مع إعادة هيكلة الشركة من جديد لتركيز نشاطها بشكل أساسي على قطاع المنبع فقط، نظرا لحساسية مسألة الاحتياطات. واقتداء بالتجارب الناجحة في إدارة القطاع النفطي لبعض الدول النفطية كالمملكة العربية السعودية، يستحسن فك الارتباط بين سوناطراك كشركة أم والشركات الفرعية التابعة لها ومنحها الاستقلالية الكاملة، سواء من الناحية الإدارية أو المالية ، سواء في ذلك فروع قطاع المصب كشركة نفتاك أو فروع قطاع المنبع والخدمات البترولية كإنافور وغيرها من الشركات، على أن تحتفظ سوناطراك بنسبة معينة في رأس مال هذه الشركات للإبقاء على تأثيرها عملا بنظام الشبكات Pool.

7) إذا كان فتح رأسمال شركة سوناطراك أمام رأس المال الأجنبي فيه مخاطرة كبيرة وهو غير وارد على المدى المنظور، لأن أمرا كهذا يحمل أخطارا حقيقية للقطاع، ليس أقلها أن تفقد الجزائر السيطرة على شركة تعتبر الممول الأول للاقتصاد الوطني، فإنه فتح رأسمال هذه الشركات الفرعية، خصوصا

الفروع العاملة في قطاع المصب كشركة نفتاك على سبيل المثال، أمام المستثمر الوطني والأجنبي، وفي حدود يحافظ فيها رأس المال الوطني العام والخاص، بما فيها سوناطراك على النسبة الكبيرة (51 % على سبيل المثال).

8) إدراج هذه الفروع – وليس سوناطراك– في البورصة بعد خوصصة جزئية لرأسمالها – في حدود 20 % لا أكثر– وعبر طريقة الاكتتاب العام المفتوح أمام كل الجمهور، على غرار ما حدث في عمليات خوصصة بعض الشركات في نهاية التسعينيات؛ بشكل يجعل الهدف من الخوصصة والقيد في البورصة هو حصرا لإضفاء الشفافية بشكل أكبر ومباشر على نشاط هذه الشركات – وبشكل غير مباشر على نشاط سوناطراك–، وجعل هذه الشركات محركا للسوق المالية، كما يجري الأمر في سوق الأوراق المالية السعودية على سبيل المثال،

إن إدراج فروع سوناطراك في البورصة سوف يفتح أمام هذه الشركات مصادر تمويل جديدة، وفي ذات الوقت يخفف على الشركة الأم سوناطراك تلك الأعباء المالية الموجهة للاستثمار في مجال نشاط هذه الشركات، ما يسمح لسوناطراك من دعم مركزها المالي وتوجيه الفوائض المالية الناتجة عن ذلك نحو استثماراتها الخاصة، وبالتالي تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي.

خامسا– اقتراحات لإدارة مسألة الاستثمار الأجنبي في القطاع

1) تركيز عمل الشراكة في الحقول القديمة من أجل تحسين معدلات الاسترجاع واستغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الاحتياطات، وتوجيه مجهود الاستثمار الجزائري أكثر نحو تطوير الحقول الجديدة التي استكشفتها شركة سوناطراك، لأن تكاليف الإنتاج تكون أقل في بداية حياة الحقل والعائد مضمون.

2) وضع شروط ومعايير مضبوطة تخضع لها كل شركة راغبة في الدخول للاستثمار في الجزائر، مثل سقف معين لرأس المال، وخبرة معينة في ممارسة النشاط، والقيد في البورصة، وامتلاك تصنيف ائتماني معين، لفتح الباب أمام الشركات القادرة على تقديم القيمة المضافة وغلقه في وجه الشركات الوهمية أو تلك الباحثة عن فرص المضاربة التجارية فقط.

3) تكثيف العمل بعقود الخدمات، وفي مجال الاستكشاف تحديدا، خصوصا مع بروز شركات عملاقة في هذا الميدان وتصاعد حدة المنافسة في سوق الخدمات بين الشركات شبه البترولية، والتي توفر

خدمات بترولية مختلفة وعالية الجودة بمقابل مادي ودون أن تترتب عليها أية حقوق على الاحتياطات، كما هو الأمر مع الشركات البترولية.

4) تبسيط النظام الجبائي الحالي عبر تقليص العدد الكبير للمعدلات الضريبية.

5) وضع تصنيف بسيط للمناطق استنادا الى أهمية الأحواض الرسوبية الموجودة في كل منطقة،

6) إرساء مبدأ التوازن بين حجم الحوافز والامتيازات الممنوحة وأهمية المنطقة التي يقع فيها المشروع،

7) منع أي شكل للشراكة من غير نظام تقاسم الإنتاج في المناطق الواعدة وتشديد شروط منح العقود في هذه المناطق.

8) في المقابل إمكانية العمل بنظام الامتياز تحت شروط معينة في المناطق البعيدة التي لا تتوفر على بنية تحتية ولم تتحقق فيها من قبل أية اكتشافات تجارية. كما هو معمول به في فنزويلا مثلا حيث تم اعتماد نظام الامتيازات لاستغلال أنواع النفط غير التقليدي فقط، بينما استغلال النفط التقليدي لا يخضع سوى لنظام تقاسم الإنتاج.

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- أبو قحف، عبد السلام. **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

2- البنبي، حمدي. **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف، 1997.

3- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين. **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

4- الحسن، باسم حمادي. **الاستثمار الأجنبي المباشر: عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

5- دبس، محمد. **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي: الدراسات التقنية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981.

6- دياب، محمّد. **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى. بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010.

7- الراوي، عبد الخالق مطلك. **محاسبة النفط والغاز**، الطبعة الأولى. عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

8- السامرائي، دريد محمود. **الاستثمار الأجنبي المباشر: المعوقات والضمانات القانونية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

9- سليمان، عاطف. **معركة البترول في الجزائر**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974.

10- شلغوم، عميروش محند. **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**. بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2012.

11- عبد الحميد، عبد المطلب. **العولمة الاقتصادية: منظماتها – شركاتها – تداعياتها**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

12- عبد الله، حسين. **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

13- عبد الله، على محمد. **الطاقة المتجددة**. القاهرة: وكالة الصحافة العربية ناشرون، 2012.

14- عزيز، ماهر. **قضايا استهلاك الطاقة في مصر**، الطبعة الأولى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010.

15- كاكي، عبد الكريم. **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
16- محاسنة، محسن أحمد. **هندسة البترول**، الطبعة الأولى. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.
17- مندور، عصام عمر. **محددّات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

II. المجلات والدوريات

1- أحمد، مسعود. " ثلاثون دولارا للبرميل"، ***مجلة التمويل والتنمية***، مجلة فصلية صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 53، مارس 2016.
2- صالحي، صالح. " تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2014/2001 "، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، مجلة تصدر عن جامعة سطيف، العدد 13، 2013.
3- المنيف، ماجد عبد الله. " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 47، صيف 2009.

III. الدراسات

1- أبو خضراء، رجائي محمود. **خيارات نقل وتسويق النفط والغاز**، سلسلة دراسات اقتصادية. الكويت: منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1977.

IV. التقارير

1- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**.
2- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**.
3- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**.
4- الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر 2010-2012**.
5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الاحصائي السنوي 2016**. الكويت: أوابك، 2017.
6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000**. الكويت: أوابك، 2000.

7- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية 2005: الملامح الجديدة للترابط العالمي**. نيويورك وجنيف: اليونكتاد، 2005.
8- سوناطراك، **التقرير السنوي 2005**.
9- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. السنوات من 1999 الى 2017.

V. قواعد البيانات

1- قاعدة بيانات البنك الدولي.
2- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.
3- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية.
4- قاعدة بيانات منظمة أوبك (منظمة البلدان المصدرة للبترول).
5- قاعدة بيانات منظمة أوابك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول).

VI. الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 63-491 المؤرخ في 31-12-1963 المؤسس لشركة سوناطراك، **الجريدة الرسمية**، السنة الثانية.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-93 المؤرخ في 30 يناير 1994 يحدد قواعد حفظ حقول المحروقات، **الجريدة الرسمية**، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 08، (13 فبراير 1994).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 86-14 المتعلق بنشاطات التنقيب والبحث واستغلال المحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 35، السنة الخامسة والعشرون (27 أوت 1986).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 والمتعلق بالمحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، السنة الخامسة والأربعون (29 جويلية 2006).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، السنة الرابعة والأربعون (19 جويلية 2005).

I. Ouvrages :

1. ABDESSELAM, Belaïd. **Le pétrole et le gaz naturel en Algérie** Alger : Editions ANEP,2012.
2. BELHIMER, Ammar. **la dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement,** Alger : Casbah éditions, 1998.
3. BOUSSENA, Sadek & Jean-Pierre PAUWELS, Catherine LOCATELLI, Carine SWARTENBROEKX. **Le défi pétrolier: questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris: Vuibert, 2006).
4. BOUSSENA, Sadek. « L'adaptation des compagnies nationales au nouveau contexte pétrolier », In Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAÏ, **L'industrie des hydrocarbures : défis et opportunités**, Actes du colloque international, tenu à Tunis, 27-29 avril 1994, éditeurs. Paris : Editions Technip, 1995.
5. BOUZANA, Belkacem. **Le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangère.** Alger : OPU-PUBISUD, 1985.
6. BOY DE LA TOUR, Xavier. **Le pétrole : au-delà du mythe.** Paris : Editions Technip, 2004**.**
7. BRET-ROUZAUT, Nadine & Jean-Pierre FAVENNEC. **Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contats,** deuxième édition. Paris : Edition Technip, 2011.
8. BÜRGENMEIER, Beat ; **Théorie et pratique des investissements suisses à l'étranger.** Genève et Paris : Librairie Droz, 1981.
9. DONSIMONI, Myriam. « L'Algérie et l'OMC : l'adhésion ou la rente » in Cécile Bastidon et autres, **Mondialisation, accords commerciaux régionaux et l'intégration de l'Afrique,** Editeurs. Paris : l'Harmattan, 2017.
10. ESSAGA, Stéphane. **Droit des hydrocarbures en Afrique : recueil commenté de textes.** Paris : Harmattan, 2013.
11. FAVENNEC, Jean-Pierre. **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie.** Paris : Editions Technip, 1998.

12. GAUTIER, André. **L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000**. ROSNEY CEDEX : Editions Bréal, 1999.

13. GIROD, Jacques. **L'énergie en Afrique : la situation énergétique de 34 pays de l'Afrique subsaharienne et du nord.** Paris : Editions Karthala, 1994.

14. HANSEN, Jean-Pierre & Jacques PERCEBOIS. **Energie : Economie et politiques**, 2ème édition. Bruxelles : Edition de Boeck, 2015.

15. HORSNELL, Paul. **Mediterranean Basin in the World Petroleum market.** London: Oxford University Press, 2000.

16. JACQUET, Pierre & Françoise NICOLAS. **Pétrole : Crises, marchés, politiques.** Paris : Dunod, 1991.

17. KHELIF, Amor. « La valorisation physique de la filière du gaz naturel en Algérie : problèmes de définition et dynamique statistiques ». in Amor KHELIF, **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures**, Editeur. Alger : CREAD, 2005.

18. KPMG. **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07**. Alger : Grand Algérie Livres, 2005.

19. MAURICE, Joël. **Le prix du pétrole.** Paris : la Documentation française, 2001.

20. MEKIDECHE, Mustapha. **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** Alger : Dahlab, 2000.

21. MUCCHIELLI, Jean-Louis & Thierry MAYER. **Economie internationale.** Paris : DALLOZ, 2005.

22. NOUIOUA, Bader Eddine. **Le dinar algérien : Aspects de la politique monétaire et financière de l'Algérie.** Alger : Casbah Editions, 2017.

23. OECD. **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment: Fourth edition 2008.** Paris: Editions OCDE, 2010.

24. ROJEY, Alexandre & Sylvie CORNOT-GNADOLPHE, Jean-Marie JOST, Bernard DURAND, Jean-Charles de HEMPTINNE. **Le gaz naturel : de la production aux marchés.** Paris : Editions Technip, 2013.

25. SIMON, Yves & LALITIER, Delphine. **Finance internationale**, 9ème édition. Paris : Edition Economica, 2005.

26. THABET, Mohamed Nasser. **Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie.** Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1989.

.

II. Revues & Périodiques

1. BENABDALLAH, Youcef. « Croissance économique et dutch disease en Algérie ». C**ahiers du CREAD**, N° 75. 2006.

2. BENABDELLAH, Youcef. « Rente et industrialisation », **Confluences Méditerranée.** N°71. 2009/4.

3. CARNOT, Nicolas & Catherine HAGEGE. « Le marché pétrolier », **Economie & Prévisions.** N° 66. Année 2004.

4. CHIAPPINI, Raphaël. « Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation ». **Revue française de l'économie.** Volume XXVIII (2013/3).

5. CREMER, Jacques & SALEHI-ISFAHANI, Djavad ; « The Rise and Fall of Oil Prices : a competitive View», **Annales d'Economie et de statistiques**, n° 15-16, (1989).

6. LESCAROUX, François & MIGNON, Valérie ; « Déterminants du prix du pétrole et impacts sur l'économie », **Revue française d'économie**, N° 02, Volume 23, (2008).

7. MEKIDECHE, Mustapha ; « Le secteur des hydrocarbures en Algérie : Piège structurel ou opportunité encore ouverte pour une croissance durable ? », **Confluences Méditerranée**, N° 71 (2009/4).

8. Ministère de l'Energie, « Le partenariat : une option stratégique du Groupe Sonatrach », **Algérie Energie : Revue Algérienne de l'Energie,** N°05 (juin/juillet 2015).

9. REMOUCHE, Khaled ; **«** Plan de développement de la compagnie nationale 2005-2009 : Un tournant pour l'avenir de Sonatrach », **Energie & Mines**, N° 04 (Novembre 2005).

10. ROSSIAUD, Sylvain ; « L'ouverture de l'amont pétrolier à des compagnies privées », **Revue d'économie industrielle**, N° 150 (2ème Trimestre 2015).

11. SAUL, Samir ; « Politique nationale du pétrole, sociétés nationales et pétrole franc », **Revue Historique**, T. 308, Fasc. 2 (638) (Avril 2006).

12. SONATRACH, « Sonatrach : 50 ans au service du développement national » Dossier, **Sonatrach la Revue**, N° 62 (Décembre 2013).

13. TAHCHI, Belgacem ; « Les ressources de l'Algérie », **Outre-Terre : revue européenne de géopolitique**, N° 47 (Février 2016), pp. 152-164

14. TURSHEN, Meredith; « Algerian Oil & Gas »; **Review of African Political Economy,** N°91, Vol. 29 (Mars 2002).

III. Etudes & work paper

1. FMI, « Cours du pétrole et déséquilibres mondiaux », **Perspectives de l'économie mondiale : Mondialisation et inflation**, FMI Report, (Avril 2006).

2. OCDE, **L'investissement direct étranger au service du développement : Un maximum d'avantages pour un minimum de coûts** (Paris : Edition OCDE, 2002.

3. OCP Policy center (Think Tank marocain), **« Dynamique de l'offre pétrolière, stratégies d'investissement et comportements de stockage : Un état des lieux »**, working paper de Yves JEGOUREL (Mars 2015).

IV. Thèses Doctorat

1. Mohamed SAADI, Essays on foreign direct investment, technology transfer and international trade : Ricardian approaches and empirical evidence, Université Paris-Est, Thèse de doctorat (2010).

V. Rapports

1. ALNAFT (Agence Nationale pour la Valorisation des Ressources en Hydrocarbures), **Rapport annuel 2012.**

2. Anadarko, **Annual Report 2012**.

3. Anadarko, **Annual Report 2014.**

4. Banque d'Algérie, **Rapport rétrospective 1992-2011**

5. Banque d'Algérie, **Rapport 2002**

6. Banque d'Algérie, **Rapport 2003**

7. Banque d'Algérie, **Rapport 2008**

8. Banque d'Algérie, **Rapport rétrospective 1992-2011.**

9. Banque d'Algérie, **Rapport annuel 2012 : Evolution économique & monétaire**

10. Banque d'Algérie, **Rapport annuel 2014 : Evolution économique & monétaire**

11. Banque d'Algérie, **Rapport annuel 2015 : Evolution économique & monétaire.**

12. BP, Statistical Review of World Energy 2016.

13. BP, Statistical Review of World Energy June 2016.

14. BP, **Statistical Review of World Energy June 2006**

15. CNUCED (Conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur l'investissement dans le monde 2007 : Sociétés transnationales, industries extractives et développement**, (New York & Genova : United Nations Publication, 2007).

16. Conseil d'analyse économique, **Les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil,** Patrick ARTUS & al., Rapport (Paris : Direction de l'information légale et administrative, 2010).

17. IEA (International Energy Agency), **World Energy balances 2015**

18. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan du secteur de l'énergie et des mines 2000-2005** (Alger : Mem, Mars 2006).

19. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan du secteur de l'énergie et des mines 2000-2006** (Alger : Mem, 2007)

20. Ministère de l'énergie et des mines, **Evolution du secteur de l'énergie et des mines 1962-2007 (**Alger : Mem, 2007).

21. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 2000-2008** (Alger : Mem, 2009).

22. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 2009** (Alger : Mem, 2010).

23. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 1962-2010** (Alger : Mem, 2011).

24. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 2012** (Alger : Mem, 2013).

25. Ministère de l'énergie et des mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 2013** (Alger : Mem, 2014).

26. ONS, **Annuaire statistique de l'Algérie**, Edition 2014, Vol. N° 30.

27. OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries), **Annual Statistical Bulletin** 1999, (Vienna, Austria: Opec, 1999).

28. OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005.**

29. OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2010.**

30. OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2016.**

31. OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2017**.

32. OSS (Observatoire du Sahara et du Sahel), **Système aquifère du Sahara septentrional : Gestion commune d'un bassin transfrontière**, Rapport de synthèse Janvier 2003 (Tunis : OSS, 2003),

33. Sonatrach, Rapports annuels, 1999 - 2014).

34. Sonatrach, Rapports financiers, 1999 - 2014.

35. UNCTAD, World Investment Report, 2012,

VI. Articles de Journaux

1. DALI, Salim ; « L'Algérie n'arbitre plus entre réserves et exportations d'hydrocarbures selon les experts », **Le quotidien d'Oran**, N° 4940 (01 Mars 2011).

2. MENACER, Lyes ; « Sonatrach veut croître les taux de récupération », **El-Watan**, Numéro du 27-03-2016.

VII. Communications en Colloques

1. ATTAR, Abdelmadjid ; 1er colloque international sur les hydrocarbures : l'énergie et l'environnement, « L'Algérie face aux grands défis énergétiques du 3ème Millénaire », Université de Ouargla (Nov. 2014).
2. HACHEMAOUI, Mohamed ; « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », Communication, Centre AKI Crises Today, Francese, Italie (2004).
3. KHELIF, Amor ; Colloque international : Création d'entreprises et territoires, « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Tamanrasset (2 et 3 décembre 2006).

4. Amor KHELLIF, Colloque international: Crise financière internationale, ralentissement économique mondial et effets sur les économies euro-maghrébines, « Crise économique et marché pétrolier international », communication présentée à l'Université de Bejaia Abderrahmane Mira – Algérie (11-12 octobre 2009).

5. MAZIGHI, Ahmed ; Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie, « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel », Université de Paris dauphine (16/06/2004).

SOURCES INTERNET/

VIII. Articles sur Internet

1. Kamel Ait Cherif, « Problématique de la maitrise de la consommation des carburants & développement du GPL en Algérie » : https://www.algerie-eco.com/2018/01/14/problematique-de-maitrise-de-consommation-carburants-developpement-gpl-algerie.

2. Madjid BENCHIKH, « La nouvelle loi pétrolière algérienne : direction publique et économie de marché », **L'Année du Maghreb** (2005-2006), pp.201-221, mis en ligne le 08 juillet 2010, consulté le 28 Août 2017 à l'adresse internet :

http://anneemaghreb.revues.org/103;DOI:10.4000/anneemaghreb.103

IX. Communications publiées sur Internet

1. Tewfik HASNI, Transition énergétique : Pour une approche systémique de la Sécurité énergétique, communication publiée sur le site internet : http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2016/11/presentation-du-2eme-volet-energie-renouvelable-de-letude-par-tewfik-hasni-consultant.pdf

2. Yves JEGOUREL, « Dynamique de l'offre pétrolière, stratégies d'investissement et comportements de stockage : Un état des lieux », Communication présentée au centre marocain : OCP Policy center (Rabat : OCP Policy center, Mars 2015). Sur site internet : http://www.ocppc.ma/sites/default/files/OCPPC-PP1514v2.pdf

3. IFP School, « Quelles sont les grandes étapes d'un projet de développement d'un champ pétrolier ? », http://www.ifp-school.com/upload/docs/application/pdf/2015-3_grandes_etapes_projet_developpement.pdf

X. Sites Internet

1. http://www.prixdubaril.com
2. http://www.imf.org
3. http://www.planetoscope.com
4. http://www.worldbank.org
5. http://www.unctad.org
6. http://www.albawaba.com
7. http://www.aopec.org
8. http://www.opec.org
9. http://www.sonatrach.dz
10. http://www.mem-algeria.dz
11. http://www.bloomberg.com

سلسلة الملاحق:

- **الملحق 01: تطور توزيع احتياطات البترول الخام على مناطق العالم المختلفة وعلى البلدان الرئيسية**
- **الملحق 02: متوسط الأسعار الاسمية لبترول الجزائر وللسوق الفورية ولسلة أوبك**
- **الملحق 03: بيانات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2015**
- **الملحق 04: اتجاهات صادرات الخام الجزائري خلال الفترة 1995-2015**
- **الملحق 05: اتجاهات صادرات المشتقات النفطية الجزائرية خلال الفترة 1995-2015**
- **الملحق 06: بيانات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**
- **الملحق 07: استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015**
- **الملحق 08: التوزيع الكمي السنوي لمساهمة مختلف أنواع المحروقات في العائدات المالية للتصدير وحصة أرباح الشركاء**
- **الملحق 09: حساب العمليات الجارية للأمة مع باقي العالم (الحساب الجاري)**

ملحق رقم 01: تطور توزيع احتياطات البترول الخام على مناطق العالم المختلفة وعلى البلدان الرئيسية المالكة لها حسب بريتيش بتروليوم لسنوات 1995-2005-2014، وحسب أوبك لسنة 2014

(الوحدة: مليار برميل)

المصادر / المناطـق	بريتيش بتروليوم			أوبك
	1995	2005	2014	2014
منطقة أمريكا الشمالية منها	**126.9**	**223.6**	**238.0**	**40.5**
- كندا	48.4	180.0	172.2	4.1
- الولايات المتحدة	29.8	29.9	55.0	36.4
- المكسيك	48.8	13.7	10.8	-
منطقة أمريكا اللاتينية منها	**83.7**	**103.6**	**331.7**	**341.3**
- البرازيل	6.2	11.8	16.2	15.5
- فنزويلا	66.3	80.0	300.0	299.9
منطقة أوروبا ـ أوراسيا *	**141.2**	**139.5**	**154.6**	-
شرق أوروبا ـ أوراسيا *	-	-	-	**119.8**
أوروبا الغربية *	-	-	-	**10.7**
* كازاخستان	5.3	9.0	30.0	30.0
* روسيا	113.6	104.4	103.2	80.0
* النرويج	10.8	9.7	6.5	5.5
* المملكة المتحدة	5.5	3.9	2.8	2.9
منطقة الشرق الأوسط منها	**663.3**	**755.6**	**803.8**	**802.5**
* ايران	93.7	137.5	157.8	157.5
* العراق	100.0	115.0	143.1	143.0
* الكويت	96.5	101.5	101.5	101.5
* السعودية	261.5	264.2	267.0	266.5
* الامارات	98.1	97.8	97.8	97.8
منطقة افريقيا منها	**72.0**	**111.3**	**129.3**	**127.3**
* الجزائر	10.0	12.3	12.2	12.2
* ليبيا	29.5	41.5	48.4	48.3
* نيجيريا	20.8	36.2	37.1	37.4
منطقة آسيا والهادي منها	**39.1**	**40.8**	**42.6**	**48.1**
* الصين	16.4	15.6	18.5	24.6
مجموع الاحتياطي العالمي	**1126.2**	**1374.4**	**1700.0**	**1490.4**

المصدر: بريتيش بتروليوم، التقارير السنوية لسنوات 2016، 2006، 1996؛ أوبك، التقرير السنوي 2015.

ملحق رقم 02: متوسط الأسعار الاسمية لبترول الجزائر وللسوق الفورية ولسلة أوبك والأسعار الحقيقية لسلة أوبك المرجعية خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: سنة 2001 = 100

الدولار

السنوات	السعر الاسمي لبترول الجزائر (مزيج الصحراء)	السعر الاسمي للسوق الفورية (سوق لندن)	السعر الاسمي (الجاري) لسلة أوبك	السعر الحقيقي لسلة أوبك معدّل بسعر الصرف	السعر الحقيقي لسلة أوبك معدّل بالتضخم	السعر الحقيقي لسلة أوبك معدّل بسعر الصرف والتضخم
1996	21.33	20.70	20.29	غ م	غ م	غ م
1997	19.62	19.06	18.68	غ م	غ م	غ م
1998	13.02	12.71	12.28	غ م	غ م	غ م
1999	18.12	17.91	17.48	غ م	غ م	غ م
2000	28.77	28.44	27.60	غ م	غ م	غ م
2001	24.74	24.46	23.12	* 35.72	* 4.33	* 6.70
2002	24.91	25.03	24.36	* 36.14	* 4.84	* 6.64
2003	28.73	28.81	28.10	* 36.31	* 5.06	* 6.54
2004	38.35	38.23	36.05	* 43.00	* 6.36	* 7.59
2005	54.64	54.44	50.64	* 60.43	* 8.74	* 10.43
2006	66.05	65.16	61.08	* 72.55	* 10.31	* 12.24
2007	74.66	72.55	69.08	* 76.80	* 11.41	* 12.68
2008	98.96	97.37	94.45	* 100.83	* 15.09	* 16.11
2009	62.35	61.68	61.06	* 68.76	* 9.73	* 10.95
2010	80.35	79.60	77.45	* 89.79	* 12.12	* 14.05
2011	112.92	111.36	107.46	** 80.07	** 89.59	** 66.75
2012	111.49	111.62	109.45	** 84.90	** 89.42	** 69.36
2013	109.38	108.62	105.87	** 82.67	** 85.32	** 66.62
2014	99.68	99.08	96.29	** 75.36	** 76.77	** 60.09
2015	52.79	52.41	49.49	** 43.35	** 39.40	** 34.52

المصدر: أوبك، مجموعة تقارير إحصائية سنوية، سنوات الفترة 2001-2016.

- * القاعدة: سنة 1973
- ** القاعدة: 2001

ملحق رقم 03: بيانات صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة 1990-2015

السنوات	مجموع الصادرات (مليار دولار) Total Exports (1)	قيمة الصادرات النفطية السائلة (مليار دولار) Petroleum Exports (1)	كمية صادرات الخام (1000 ب/ي) Crude Oil Exports (1)	كمية صادرات المشتقات (1000 ب/ي) Petroleum Products Exports (1)	كمية صادرات الخام والمشتقات (1000 ب/ي) Crude Oil & Products Exports (1)
1990	14.70	09.58	280.6	452.8	733.4
1991	13.31	08.46	344.7	400.0	744.4
1992	12.14	07.88	279.4	419.1	698.5
1993	10.86	06.90	308.0	374.6	682.6
1994	09.94	06.33	329.2	384.0	713.2
1995	11.17	06.93	332.8	395.8	728.6
1996	14.06	08.82	390.8	406.1	796.9
1997	14.65	08.35	373.1	462.3	835.4
1998	11.09	05.69	549.4	461.9	1011.3
1999	12.52	08.31	414.6	599.7	1014.2
2000	18.50	14.20	461.1	544.3	1005.3
2001	19.13	11.73	441.5	555.8	997.3
2002	18.82	12.37	566.2	527.2	1093.5
2003	24.10	16.47	741.0	528.3	1269.3
2004	32.32	23.05	893.2	446.0	1339.2
2005	45.63	32.88	970.3	451.9	1422.2
2006	54.79	38.29	947.2	435.0	1382.3
2007	60.91	44.25	1253.0	451.3	1704.8
2008	79.14	53.60	841.0	456.7	1297.6
2009	45.20	30.59	747.0	232.5	980.0
2010	61.97	40.11	709.0	315.0	1024.0
2011	77.66	51.40	842.9	492.2	1335.2
2012	77.12	48.27	808.6	449.2	1257.7
2013	69.65	44.46	744.0	453.0	1196.9
2014	62.88	40.62	622.9	582.6	1205.5
2015	37.78	21.75	642.2	605.4	1247.6

المصدر: بيانات من تجميع الباحث من التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك، 2008، 2011، 2015، 2016.

الملحق رقم 04: اتجاهات صادرات الخام الجزائري خلال الفترة 1995-2015

(الوحدة: 1000 برميل يوميا)

السنوات	مجموع الصادرات	سوق أوروبا	سوق أمريكا الشمالية	⟵ منها سوق كندا	⟵ منها سوق الولايات المتحدة	سوق آسيا والهادي	سوق أمريكا اللاتينية	سوق افريقيا	اتجاه غير محدّد
1995	332.8	283.3	* 42.6	-	-	-	3.7	3.2	-
1996	390.8	320.9	* 63.8	-	-	-	2.7	3.4	-
1997	373.1	305.9	* 59.7	-	-	-	4.1	3.4	-
1998	549.4	338.0	204.8	**66.7**	**138**	-	3.4	3.3	-
1999	414.6	319.2	79.0	**64.3**	**14.7**	-	14.6	1.7	-
2000	461.1	362.6	* 59.9	-	-	-	15.0	-	23.5
2001	441.5	318.1	85.2	**77.9**	**7.3**	26.8	11.3	-	-
2002	566.2	335.3	147.1	**106.3**	**40.8**	15.1	63.4	3.6	-
2003	741.0	383.4	163.9	**123**	**140**	28.0	65.2	-	-
2004	893.2	399.5	354.3	**127**	**227**	45.4	85.4	-	-
2005	970.3	437.8	390.4	**122**	**268**	41.5	8.6	-	-
2006	947.2	290.9	509.6	**149**	**360**	20.9	40.8	-	85.1
2007	1253.0	374.3	738.9	**166**	**572**	37.8	48.5	-	54.1
2008	841.0	324.2	435.6	**146**	**289**	55.4	22.8	-	2.9
2009	747.0	203.0	393.0	-	-	125.0	27.0	-	-
2010	709.0	155.0	412.0	-	-	138.0	4.0	-	-
2011	842.9	387.6	337.7	-	-	11.9	5.7	-	-
2012	808.6	424.3	263.3	-	-	92.3	28.7	-	-
2013	744.0	522.4	101.3	-	-	81.6	38.7	-	-
2014	622.9	517.6	44.8	-	-	42.1	18.5	-	-
2015	642.2	543.9	35.3	-	-	36.6	26.4	-	-

المصدر: بيانات من تجميع الباحث من التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك، 2016، 2015، 2011، 2008

* كل الصادرات تقريبا نحو السوق الكندية .

الملحق رقم 05: اتجاهات صادرات المشتقات النفطية الجزائرية خلال الفترة 1995-2015

(الوحدة: 1000 برميل يوميا)

السنوات	مجموع الصادرات	سوق أوروبا	سوق أمريكا الشمالية	سوق آسيا والهادي	سوق أمريكا اللاتينية	سوق افريقيا
1995	395.8	222.1	* 105.9	33.4	23.7	9.8
1996	406.1	211.5	* 122.3	32.2	29.4	10.4
1997	462.3	224.9	* 134.0	37.3	49.5	15.5
1998	461.9	236.4	* 139.2	19.6	52.6	13.6
1999	599.7	274.1	* 108.3	30.4	139.4	45.2
2000	544.3	306.4	* 131.9	19.2	65.2	21.2
2001	555.8	302.2	138.1	40.4	51.3	22.0
2002	527.2	293.7	116.3	50.2	26.5	39.6
2003	528.3	273.6	143.6	28.4	24.6	51.4
2004	446.0	241.2	121.7	12.1	18.8	52.2
2005	451.9	89.9	84.7	6.2	35.0	1.2
2006	435.1	166.6	173.7	34.2	41.4	1.8
2007	451.3	175.7	116.6	27.3	26.0	50.2
2008	456.7	164.5	134.6	29.3	42.8	82.0
2009	232.5	94.0	95.0	10.0	32.0	-
2010	315.0	119.0	105.0	6.0	83.0	-
2011	492.2	204.7	128.7	12.5	91.5	54.8
2012	449.2	188.9	106.2	25.1	75.5	52.9
2013	453.0	196.2	81.2	59.4	54.1	60.8
2014	582.6	246.3	114.8	90.4	69.7	60.7
2015	605.4	243.3	111.9	114.0	65.7	67.6

المصدر: بيانات من تجميع الباحث من التقارير الإحصائية السنوية لأوبك، 2016، 2015، 2009، 2008، 2004، 2000

* معظم الصادرات نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية

ملحق رقم 06: بيانات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

السنوات	* كمية الإنتاج المسوق (مليار م^3)	* كمية الصادرات (مليار م3)	** مجموع عائدات تصدير المحروقات	** مجموع عائدات تصدير الغاز (مليون دولار)	** عائدات التصدير عبر الأنابيب (مليون دولار)	** عائدات التصدير عبر الناقلات (مليون دولار)	% عائدات تصدير الغاز /مج عائدات المحروقات
1990	51.600	31.330	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1991	53.910	33.890	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1992	53.246	35.488	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1993	53.872	35.054	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1994	51.157	31.693	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1995	55.622	37.356	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1996	59.024	40.970	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
1997	67.714	48.740	**13181.3**	**4455.8**	1995.5	2460.3	33.80
1998	72.511	52.690	**9774.0**	**3624.9**	1700.1	1924.8	37.09
1999	81.507	59.320	**11904.9**	**3600.3**	1768.2	1832.1	30.24
2000	83.119	61.693	**21061.3**	**6845.6**	3554.7	3290.9	32.50
2001	78.240	56.975	**18531.9**	**6782.2**	3531.3	3250.9	36.60
2002	80.367	57.864	**18109.2**	**5749.1**	2860.6	2888.5	31.75
2003	82.829	59.850	**23993.3**	**7517.4**	3738.5	3778.9	31.33
2004	82.009	59.637	**31550.1**	**8499.9**	4742.9	3757.0	26.94
2005	89.235	64.266	**45587.9**	**12662.0**	7324.6	5337.4	27.77
2006	88.209	61.071	**53608.0**	**15260.1**	8877.0	6383.1	28.47
2007	84.827	58.370	**59605.1**	**15349.8**	8624.8	6725.0	25.75
2008	86.505	58.830	**77194.6**	**23573.4**	14481.4	9092.0	30.54
2009	81.426	52.670	**44415.1**	**13823.1**	8225.1	5598.0	31.12
2010	83.900	57.359	**56121.6**	**17821.6**	11942.4	5879.2	31.76
2011	82.767	52.017	**71661.8**	**20246.5**	13575.6	6670.9	28.25
2012	86.454	54.594	**70583.7**	**22314.6**	15814.6	6500.0	31.61
2013	79.647	46.708	**63326.2**	**18865.2**	12823.7	6041.5	29.79
2014	83.295	44.190	**58361.6**	**17733.1**	10336.9	7396.2	30.38
2015	83.040	43.418	**33080.7**	**11328.3**	6628.3	4700.0	34.24

المصدر: * بيانات من تجميع الباحث من التقارير السنوية لأوبك لسنوات 2004، 2007، 2012، 2016؛ و** بيانات من مجموعة تقارير سنوية لبنك الجزائر(الجداول الملحقة بميزان المدفوعات رقم 16 و18).

ملحق رقم 07: استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015

(الوحدة: 1000 برميل يوميا)

السنوات	مجموع الاستهلاك	البنزين Gasoline	الكيروزين Kerosene	المقطرات Distillates	البواقي Residuals	أخرى Others
1995	**172.7**	48.9	7.0	63.7	0.5	52.6
1996	**168.7**	47.8	6.8	61.2	0.4	52.6
1997	**163.6**	46.0	7.4	61.9	0.3	48.0
1998	**171.2**	45.6	7.2	67.4	0.3	50.7
1999	**175.8**	43.1	7.0	70.2	0.3	55.1
2000	**187.7**	42.3	8.2	79.2	0.3	57.8
2001	**188.7**	41.3	9.6	84.3	0.2	53.3
2002	**203.7**	41.0	9.8	95.9	0.2	56.8
2003	**218.3**	40.0	8.5	102.5	0.2	67.2
2004	**232.9**	41.3	8.0	113.0	0.2	70.3
2005	**245.9**	47.2	8.2	120.6	0.2	69.6
2006	**255.2**	49.3	8.0	124.4	0.5	73.0
2007	**277.6**	48.3	8.1	144.4	0.5	76.3
2008	**299.6**	52.4	8.9	158.9	0.4	79.0
2009	**309.8**	54.7	9.6	163.2	0.5	81.9
2010	**343.6**	68.3	9.9	184.4	5.2	75.8
2011	**329.5**	67.4	10.1	177.1	4.0	70.8
2012	**351.1**	79.3	11.2	187.5	4.0	69.1
2013	**376.8**	80.9	11.3	207.1	4.5	73.2
2014	**389.5**	87.0	11.7	211.7	4.4	74.7
2015	**418.5**	93.3	11.7	224.7	4.6	84.2

المصدر: بيانات من تجميع الباحث من التقارير الإحصائية السنوية لأوبك، 2016، 2015، 2011، 2008، 2004، 1999

الملحق رقم 08: التوزيع الكمي السنوي لمساهمة مختلف أنواع المحروقات في العائدات المالية للتصدير وحصة أرباح الشركاء (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	كل أنواع المحروقات		الخام		المكثفات		المشتقات	غاز البترول السائل		الغاز الطبيعي		الغاز السائل
	العائدات	إع–توطين الأرباح	العائدات	إع–توطين الأرباح	العائدات	إع–توطين الأرباح	العائدات	العائدات	إع–توطين الأرباح	العائدات	إع–توطين الأرباح	العائدات
1997	13181.3	370.3	2661.7	312.8	2800.9	35.0	2274.6	988.2	19.6	1995.5	–	2460.3
1998	9774.0	424.0	1942.9	358.2	1952.9	43.4	1486.7	766.6	22.4	1700.1	–	1924.8
1999	11904.9	660.0	2724.3	550.4	2432.3	57.8	1996.0	1152.0	51.9	1768.2	–	1832.1
2000	21061.3	1169.3	4815.1	852.1	3999.6	178.0	3282.4	2118.6	139.2	3554.7	–	3290.9
2001	18531.9	1023.2	3994.4	728.4	3170.2	153.8	2736.6	1848.5	141.0	3531.3	–	3250.9
2002	18109.2	1594.8	5056.1	1298.8	3055.3	158.6	2493.8	1754.9	137.3	2860.6	–	2888.5
2003	23993.3	2195.7	7719.7	1894.5	3572.4	144.9	3018.1	2165.7	156.3	3738.5	–	3778.9
2004	31550.1	3117.9	12559.7	2501.8	4878.2	132.1	3029.0	2583.3	124.9	4742.9	359.2	3757.0
2005	45587.9	4743.7	19340.7	4009.8	6307.3	156.1	3940.9	3337.0	245.6	7324.6	332.2	5337.4
2006	53608.0	5288.2	22697.4	4624.9	7268.0	152.7	4756.3	3626.2	239.3	8877.0	271.3	6383.1
2007	59605.1	3896.0	25373.7	2989.1	8498.2	228.4	5838.1	4545.3	367.4	8624.8	311.1	6725.0
2008	77194.6	4562.2	30518.7	3593.4	10089.5	221.4	7310.0	5708.0	364.6	14481.4	382.6	9092.0
2009	44415.1	3920.9	16856.6	2963.1	5146.2	231.6	5373.4	3216.8	468.7	8225.1	257.5	5598.0
2010	56121.6	3937.5	20724.9	3116.7	4268.7	196.4	9219.5	4086.9	373.1	11942.4	251.3	5879.2
2011	71661.8	4973.5	28744.8	3914.5	5495.9	229.5	11971.8	5202.8	426.6	13575.6	402.9	6670.9
2012	70583.7	6341.9	27750.4	5608.0	4698.2	173.2	11044.7	4775.8	251.4	15814.6	309.3	6500.0
2013	63326.2	5911.1	24326.5	5170.4	4838.6	198.3	10906.3	4389.6	202.8	12823.7	339.6	6041.5
2014	58361.6	5255.5	18343.2	4315.9	3886.7	350.7	13195.2	5203.4	291.5	10336.9	297.4	7396.2
2015	33080.7	3721.2	10037.7	2560.7	2236.7	361.0	6789.8	2687.8	275.9	6628.3	523.6	4700.0

المصدر: بنك الجزائر، ملحقات التقارير السنوية، سنوات 2002، 2003، 2008، 2012، 2014، 2015.

ملحق رقم 09: حساب العمليات الجارية للأمة مع باقي العالم (الحساب الجاري)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
I. صادرات السلع والخدمات	342 567	533 047	781 687	837 217	652 257	911 556	1 734 750
– السلع	321 762	494 864	736 829	789 381	590 000	838 916	1 657 217
– الخدمات	18 795	36 257	42 680	45 638	57 177	67 238	69 784
II. عائد الملكية والمؤسسة	5 026	7 263	9 992	21 962	25 958	19 939	37 382
III. تحويلات أخرى واردة	104 264	123 114	107 093	109 290	97 071	101 473	106 247
الموارد الجارية	**451 858**	**663 424**	**898 773**	**968 470**	**775 286**	**1 032 970**	**1 878 381**
I. واردات السلع والخدمات	424 503	616 099	596 709	594 683	656 079	737 629	855 221
– السلع	385 447	543 486	499 094	504 297	568 808	646 539	725 122
– الخدمات	29 375	56 167	74 116	74 047	62 806	65 822	106 164
النقل والاتصالات	2 343	3 612	5 632	7 013	5 395	8 558	19 729
خدمات أخرى	11 532	28 296	68 484	67 034	57 411	57 264	86 434
II. عائد الملكية والمؤسسة	62 534	108 856	128 770	145 693	140 715	167 596	212 623
– الفوائد (المدفوعة)	62 453	108 241	109 197	122 490	122 627	111 424	118 367
– عوائد الملكية والمؤسسة	20	88	17 623	21 150	17 863	55 474	92 715
III. تحويلات أخرى صادرة	4 376	7 315	16 213	5 616	3 152	7 321	33 821
الاستخدامات الجارية	**491 414**	**732 271**	**741 693**	**745 993**	**799 947**	**912 547**	**1 101 666**
رصيد العمليات الجارية	**-39 556**	**-68 847**	**157 079**	**222 477**	**-24 661**	**120 422**	**776 714**

Source: ONS, retrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E: Statistiques Economiques N° 85 (Alger, ONS, 2016), pp. 76-79.

ملحق رقم 09 (تتمة): حساب العمليات الجارية للأمة مع باقي العالم (الحساب الجاري)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
I. صادرات السلع والخدمات	1 550 898	1 605 789	2 008 951	2 462 919	3 569 649	4 149 706	4 402 231
– السلع	1 475 025	1 502 531	1 900 042	2 334 525	3 421 677	3 968 027	4 214 162
– الخدمات	68 271	94 904	99 595	114 673	133 764	163 281	172 041
II. عائد الملكية والمؤسسة	64 237	57 858	69 621	78 090	143 335	183 543	270 822
III. تحويلات أخرى واردة	116 116	157 019	195 633	243 274	248 392	197 158	227 927
الموارد الجارية	**1 731 252**	**1 820 667**	**2 274 206**	**2 784 284**	**3 961 376**	**4 530 408**	**4 905 267**
I. واردات السلع والخدمات	930 677	1 159 170	1 254 041	1 577 137	1 820 427	1 863 501	2 326 059
– السلع	791 465	1 001 043	1 097 283	1 357 197	1 553 054	1 588 883	1 944 998
– الخدمات	109 119	120 429	116 836	179 659	219 621	227 136	324 879
خدمات النقل والاتصالات	29 077	26 687	26 659	34 602	50 191	41 600	51 381
– خدمات أخرى	80 041	93 742	90 177	145 057	169 429	185 536	273 498
II. عائد الملكية والمؤسسة	187 427	232 527	259 598	331 350	479 462	804 816	394 333
– الفوائد (المدفوعة)	105 765	103 870	90 837	93 173	75 386	55 012	16 157
– عوائد الملكية والمؤسسة	79 936	127 754	168 047	237 894	402 380	449 289	374 993
III. تحويلات أخرى صادرة	10 653	19 000	8 055	6 954	20 764	32 445	28 263
الاستخدامات الجارية	**1 128 758**	**1 410 697**	**1 521 695**	**1 915 442**	**2 320 654**	**2 400 763**	**2 748 657**
رصيد العمليات الجارية	**602 494**	**409 970**	**752 510**	**868 842**	**1 640 722**	**2 129 645**	**2 156 610**

Source: ONS, retrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E: Statistiques Economiques N° 85 (Alger, ONS, 2016), pp. 76-79.

ملحق رقم 09 (تتمة) حساب العمليات الجارية للأمة مع باقي العالم (الحساب الجاري)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
I. صادرات السلع والخدمات	5 298 034	3 525 855	4 610 102	5 658 617	5 979 809	5 528 756	5 252 595
– السلع	5 078 994	3 303 030	4 340 600	5 374 130	5 687 369	5 217 099	4 917 598
– الخدمات	197 036	189 665	249 711	263 398	264 605	286 168	261 811
II. عائد الملكية والمؤسسة	345 425	364 214	355 519	335 083	432 785	291 264	265 117
III. تحويلات أخرى واردة	241 014	262 285	266 285	288 350	323 550	343 423	383 146
الموارد الجارية	**5 888 297**	**4 157 964**	**5 241 532**	**6 292 659**	**6 746 720**	**6 176 055**	**5 917 499**
I. واردات السلع والخدمات	3 170 777	3 583 772	3 768 002	4 172 893	4 612 074	5 061 121	5 502 404
– السلع	2 605 123	2 889 254	3 042 543	3 477 512	3 948 363	4 416 696	4 765 307
– الخدمات	496 080	626 797	656 195	618 403	599 392	569 507	642 436
خدمات النقل والاتصالات	67 464	70 432	72 139	79 511	94 375	115 960	116 082
– خدمات أخرى	428 615	556 365	584 056	538 892	505 016	453 547	526 354
II. عائد الملكية والمؤسسة	429 028	452 407	371 206	472 770	612 263	602 034	642 858
– الفوائد (المدفوعة)	12 093	26 254	8 177	17 553	137 542	5 290	3 586
– عوائد الملكية والمؤسسة	405 639	426 107	366 906	455 426	484 676	604 097	649 840
III. تحويلات أخرى صادرة	14 491	21 792	24 351	42 195	30 785	82 076	50 320
الاستخدامات الجارية	**3 614 297**	**4 059 233**	**4 163 595**	**4 687 859**	**5 255 151**	**5 745 232**	**6 195 583**
رصيد العمليات الجارية	**2 274 000**	**98 730**	**1 077 936**	**1 604 800**	**1 491 569**	**430 823**	**-278 084**

Source: ONS, retrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E: Statistiques Economiques N° 85 (Alger, ONS, 2016), pp. 66-67.